











تتاليج  
الحياة النبوية  
في مضمرة

مؤلفه  
أبو الجاه محمد علي باب

المجلد الأول للجزأين الخامس والسادس

تاريخ ٢٧٦

لوازمه

مكتبة خلدون

مدير قسم مكتب مجلس النواب وجندول الأمان

١٠٢١٩ عموري

[ حقوق الطبع والنشر محفوظة المؤلف ]

٢٢٨/٩٦٢٨  
م خ د

الطبعة  
الطبعة الأولى

١٩٤٧



# المُلْتَمَسُ

أتممت طبع الجزأين الخامس والسادس من كتابي « تاريخ الحياة النيابية  
في مصر من عهد المفطور له محمد علي باشا » في أول يناير سنة ١٩٤٠

وقد وقعت منذ ذلك الحين أحداث ذات شأن في تطور الحياة النيابية ، منها  
تعديل بعض أحكام قانون الانتخاب ، وصدر عدة قوانين نفاذا لأحكام بعض مواد  
الدستور ، ومراسيم وأوامر كريمة بعضها بحل مجلس النواب وبعضها الآخر بتعيين  
وزارات خلفت وزارات مستقبلة ، كما وضع كل من مجلسي البرلمان لأئمة داخلية  
جديدة شملت ما يلائم مصر من أحدث النظم والأوضاع البرلمانية في العالم ،  
وما أفادته الحياة البرلمانية المصرية من التقاليد التي جرى عليها كل من المجلسين  
فيما عرض له من شؤون ، مما جعل هاتين اللأئمتين الجديديتين أوفى بالترض ،  
وأكثر مسارية لروح العصر ، كما أصبحتا بما ألحق بكل منهما من المذكرات التفسيرية ،  
والتصاريير التي وضعت بشأنها ، والمقارنات الدقيقة بين قديمها وحديثها ، خير  
معون ، وأهدى نبراس وأحدث مرجع للباحث المدقق ...

لذلك - رأيت إتماما للعمل الذي بدأت ، والجهد المتواضع الذي بذلته ، وتقريبا  
للفرض الذي توخيته نحو الكمال ، أن أجمع كل هذه القوانين واللوائح بجمعتها وقلت  
بقبولها تبويبا كاملا مهسطا يوفر على الباحث كثيرا من الجهد ، وأصدرتها في ملحق  
أضيف إلى الجزء الخامس من كتابي ...

كذلك تناولت هيئة مجلس الشيوخ تغييرات كثيرة بسبب خروج نصف  
الأعضاء بالقرعة في ٧ مارس سنة ١٩٤١ ، وتعيين الأعضاء المعينين ، واستعداد  
مدة عضوية الأعضاء المنتخبين في أثناء الحرب ، وما أعقب ذلك من صدور مراسيم

بإعلان تلك التعيينات والامتدادات ، وتعيين وانتخاب أعضاء جدد بدلهم ، ثم صدور مراسيم أخرى بإلغاء كل هذه التعيينات ، وإعادة الأعضاء السابقين إلى عضويتهم ، وتعيين وانتخاب أعضاء بدل الذين انتهت مدتهم في ٧ مايو سنة ١٩٤٦ بالتجديد النصفى ، كما تم انتخاب أعضاء لمجلس النواب مرتين للهيئتين الثامنة والتاسعة ...

وقد جمعت كل ما حدث من هذه التغيرات بعد أن رتبها بكل دقة وأصدرتها في ملحق أضيف للجزء السادس من الكتاب ...

وأرجو أن أكون قد وفقت إلى إخراج هذين الملحقين كاملين وأبين بالغرض المقصود ...

أسأل الله الهداية والتوفيق والعون على تحقيق الغاية ، حتى أستطيع بمشيئته تعالى طبع الجزء الرابع الشامل لتاريخ مجلس النواب المصرى سنة ١٨٨١ ( فى عهد الثورة العرباية ) والجمعية العمومية ، ومجلس شورى القوانين مـ

القاهرة فى أول مايو سنة ١٩٤٦

محمد مصطفى

التَّعْدِيلَاتُ

الَّتِي ادْخَلْتُ عَلَى الْجُزْءِ الْخَامِسِ

مِنْ كِتَابِي

نَائِجِ الْحَيَاةِ النَّبَايَةِ فِي مَصْرِ

مِنْ عَهْدِ سَاكِنِ الْجَنَانِ مُحَمَّدٍ عَلِيٍّ بِأَشْنَاءِ

ابتداء من أول يناير سنة ١٩٤٠



# مَجْلِسُ الشَّيْخِ الْإِسْلَامِيَّةِ

الصادرة في ٢ مارس سنة ١٩٤٣

## الباب الأول

في تأليف المجلس ونظامه

(١) تأليف المجلس وشروط العضوية

مادة ١ - يؤلف المجلس من عدد من الأعضاء يعين الملك بمحضهم ويتخبط  
الثلاثة الأسماس بالاقون بالاقتراع العام عل مقتضى أحكام قانون الانتخاب .

(تراجع المادة ٧٤ من الدستور)

مادة ٢ - يشترط في عضو المجلس زيادة عل الشروط المقررة في قانون  
الانتخاب أن يكون بالغاً من السن أر بعين سنة عل الأقل بحساب التقويم الميلادى .  
(تراجع المادة ٧٧ من الدستور)

مادة ٣ - يشترط في عضو المجلس متخبطاً أو مميثاً أن يكون من إحدى  
الطبقات الآتية :

(أولاً) الوزراء، المختلين السياسين، رؤساء مجلس النواب، وكلاء الوزارات،  
رؤساء ومستشارى محكمة الاستئناف أو أية محكمة أخرى من درجتها أو أعلى منها ،  
النواب العموميين، نقيب المحاميين، موظفى الحكومة من درجة مدير عام فصاعداً،  
سواء في ذلك الحاليون والسابقون .

(ثانياً) كبار العلماء والرؤساء الروحانيين ، كبار الضباط المتقاعدين من رتبة  
لواء فصاعداً ، النواب الذين قضوا مدينين في النيابة ، الملاك الذين يؤدون ضريبة

لا تقل عن مائة ونحسين جنبها مصريا في العام ، من لا يقل دخلهم السنوى عن ألف ونعمائة جنيه من المشتغلين بالأعمال المالية أو التجارية أو الصناعية أو بالمهن الحرة ، وذلك كله مع مراعاة عدم الجمع بين العضوية والوظائف التي نص الدستور أو قانون الانتخاب على عدم جواز الجمع بينها .

وتنقص الضريبة والدخل السنوى الى الثلث بالنسبة لمن ينتخب عن مديرية أسوان . (تابع المادة ٧٨ من الدستور والمادة ٥٥ من قانون الانتخاب)

مادة ٤ - يجوز تعيين أمراء الأسرة المالكة ونسبائها أعضاء بالجلس ولا يجوز انتخابهم به . (تابع المادة ٩٣ من الدستور)

#### (٢) تحقيق صحة العضوية

مادة ٥ - يختص المجلس بالفصل في صحة نيابة أعضائه . (تابع المادة ٩٥ من الدستور)

مادة ٦ - لكل ناخب أن يقدم عريضة لرئيس المجلس بطلب بطلان تعيين أو انتخاب أى عضو جرى تعيينه أو انتخابه في دائرته على خلاف الشروط المبينة بالدستور أو بقانون الانتخاب ، أو بطلب إسقاط عضويته لفقده الصفات المشترطة أو لوجوده في حالة من أحوال عدم الجمع ، سواء عرضت له بعد انتخابه أو تعيينه أو أنها لم تعلم إلا بعد انتخابه أو تعيينه . (تابع المادة ٥٧ من قانون الانتخاب)

مادة ٧ - يجب أن يكون الطلب مشتملا على بيان الأسباب وعلى التصديق على توقيع الطالب من أحد أقلام كتاب المحاكم أو إحدى جهات الإدارة ، وأن يشفع بالمستندات المؤيدة له ، وأن يقدم طلب البطلان في خمسة عشر يوما التالية لإعلان نتيجة الانتخاب أو لإعلان التعيين . (تابع المادة ٥٧ من قانون الانتخاب)

مادة ٨ - يبلغ الرئيس الطلب للجلس لإحاطته الى لجنة تحقيق صحة العضوية . وكذلك يحيل المجلس الى تلك اللجنة أمر كل عضو انتخب أو عين ، ولو لم يعلن في صحة عضويته أحد .



- مادة ٩ - لا تمنع استقالة العضو أو وفاته من تحقيق صحة انتخابه أو تعيينه .
- مادة ١٠ - ترسل اللجنة صورة من الطعن الى العضو المطعون فيه ليقدّم لها أوجه دفاعه كتابة في الأجل الذي تحدّده له .
- وله أن يحضر مناقشات اللجنة وأن يطلع على المستندات المقدمة وأن يبدي أوجه دفاعه ، على أن يسحب وقت أخذ الرأي .
- وللطاعن كذلك أن يقدّم للجنة بيانات كتابية يوضح بها طعنه .
- مادة ١١ - تحقق اللجنة صحة عضوية الأعضاء ، ولها أن تحظر استدعاء الطاعن ، وإعلان الشهود ، واتخاذ كل ما تراه موصلا للحقيقة .
- وللجنة أن تنوب من أعضائها لجنة فرعية أو أكثر لإجراء التحقيقات .
- (تراجع المادة ٥٧ من قانون الانتخاب)
- مادة ١٢ - يكون إعلان الشهود بكتاب من السكرتير البرلماني للجنة يرسل مسجلا بطريق البريد .
- مادة ١٣ - إذا تخلف الشهود عن الحضور أمام اللجنة بعد إعلانهم أو حضروا وامتنعوا عن الإجابة أو شهدوا بنسب الحق ، فللجنة أن تطلب من رئيس المجلس مخاطبة وزير العدل بشأن رفع الدعوى العمومية عليهم طبقا لأحكام قانون العقوبات وتحقيق الحقائق .
- (تراجع المادة ٥٧ من قانون الانتخاب)
- مادة ١٤ - تقدّم اللجنة تقريرها في الميداد المقرر بالمادة ١٥٣ .
- مادة ١٥ - تحقق اللجنة صحة عضوية من يكونون في حالة من الأحوال المبيّنة بالمواد ١٩ إلى ٢٤ من هذه اللائحة على وجه السرعة ، وقبل تحقيق صحة نيابة باقي الأعضاء .
- مادة ١٦ - إذا كان التقرير مقدّمًا بإنهاء انتخاب عضو أو كان مقدّمًا برفض الطعن وصحة انتخابه ، فمارض فيه أحد الأعضاء ، وجب تأجيل النظر

في الموضوع الى جلسة أخرى إذا طلب العضو المظنون فيه ذلك أو كان غائبا عن الجلسة الأولى .

مادة ١٧ - يفصل المجلس في تقرير اللجنة بعد سماع أقوال العضو المظنون فيه إذا طلب ذلك ، ويقترحه النيابة أو بطلانها ، ويعلن في حالة البطلان ، خلو المحل أو اسم المنتخب الذي يرى أن انتخابه جرى صحيحا .  
(راجع المادة ٥٧ من قانون الانتخاب)

ولا تعتبر النيابة باطلة ، سواء أكان لعدم توافر الأهلية في العضو أم لزوالها أم لعدم صحة إجراءات الانتخاب ، إلا بقرار يصدر بأغلبية ثلثي الأصوات طبقا للمادة ٩٥ من الدستور .

مادة ١٨ - لكل عضو ، ولو لم يكن قد صدر قرار بصحة عضويته ، أن يشترك في المناقشات وأخذ الآراء فيما يتعلق بتحقيق عضوية غيره . أما إذا كان الأمر خاصا به ، فله أن يشترك في المناقشة على أن يفادد الجلسة عند أخذ الرأي في أى شيء متصل بصحة عضويته .

### ( ٣ ) أحوال عدم الجمع

مادة ١٩ - إذا انتخب عضو في دائرتين وجب عليه بعد الفصل في صحة انتخابه في كليهما بجمانية أيام أن يبلغ الرئيس أى الدائرتين يريد أن يكون ممثلا لها . فإذا لم يفعل تولى المكتب في الجلسة تعيين تلك الدائرة بطريق القرعة . ويعلن الرئيس خلو الدائرة الأخرى .  
(راجع المادة ٥٨ من قانون الانتخاب)

مادة ٢٠ - إذا انتخب أحد الأعضاء المعيينين ، أو عين أحد الأعضاء المتعينين ، وجب عليه في ظرف ثمانية أيام من يوم الفصل في صحة عضويته أن يعلن في المجلس أى الصفتين يريد أن يختارها . فإذا انتهت المدة ولم يقتر ذلك اعتبر أنه قد اختار أحدث الصفتين .

مادة ٢١ - لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الشيوخ وعضوية مجلس النواب . وفيما هذا ذلك يحدد قانون الانتخاب أحوال عدم الجمع الأخرى .  
(تراجع المادة ٩٢ من الدستور)

مادة ٢٢ - كل عضو في المجلس انتخب عضوا في مجلس النواب ، وكل من انتخب في انتخابات واحدة عضوا في كلا المجلسين ، يجب عليه أن يصرح في الثمانية الأيام التالية ليوم الفصل في صحة عضويته في كلا المجلسين باختيار أحدهما ، فإذا لم يفعل اعتبر أنه اختار مجلس الشيوخ .

فإذا اختار العضو البقاء في مجلس الشيوخ يخطر الرئيس مجلس النواب بذلك ليعين خلوا للحل .  
(تراجع المادة ٥٩ من قانون الانتخاب)

مادة ٢٣ - لا يجمع بين عضوية المجلس وتولى الوظائف العامة بأنواعها . والمقصود بالوظائف العامة كل وظيفة يتناول صاحبها مرتبه من الأموال العمومية ، ويدخل في ذلك كل موظف ومستخد في مجالس المديريات والمجالس البلدية وكل موظف وزارة الأوقاف ومستخد فيها وموظف المعاهد الدينية ومستخد فيها ، وكذلك العمدة .

ويستثنى الوزراء وكلاء الوزارات البرلمانيون من حكم عدم الجمع . وكذلك لا يصح الجمع بين عضوية المجلس وعضوية مجالس المديريات والمجالس البلدية والمحلية ولجان الشياخات .

(تراجع المادة ٦٠ من قانون الانتخاب المقتضى بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٤٣)

مادة ٢٤ - كل موظف أو مستخدم عام ممن أشير إليهم في المسادة السابقة ، وكل عضو بمجالس المديريات أو المجالس البلدية أو المحلية أو لجان الشياخات ، انتخب أو عين عضوا بالمجلس ، يعتبر متخليا عن وظيفته أو عن عضويته بتلك المجالس أو اللجان إذا لم يتنازل في الثمانية الأيام التالية ليوم الفصل في صحة نيابته عن تلك العضوية .  
(تراجع الفقرة الأولى من المادة ٦١ من قانون الانتخاب)

وإلى أن يتم ذلك لا يتناول المصنوع سوى الأكبر من مرتب الوظيفة أو المكافأة البرلمانية .

مادة ٣٥ - كل عضو في المجلس قبل وظيفة من الوظائف العامة المشار إليها في المادة ٣٣ ، أو قبل العضوية في أحد مجالس المديريات أو المجالس البلدية أو المحلية أو بلجان الشياخات ، يعتبر أنه تنازل عن عضويته بعد مرور الثمانية الأيام التالية لتاريخ تعيينه في الوظيفة أو عبور اقتضابه في تلك المجالس أو اللجان نهائيا . ويعلن المجلس خلواً من أجل الذي كان يشغله .

(راجع الفقرة الثانية من المادة ٦١ من قانون الانتخاب)

#### ( ٤ ) مدة العضوية

مادة ٣٦ - مدة العضوية في المجلس عشرين .  
ويتجدد اختيار نصف الشيوخ المبعين ونصف المنتخبين كل خمس سنوات .  
ومن انتهت مدته من الأعضاء يجوز إعادة انتخابه أو تعيينه .  
(راجع المادة ٧٩ من الدستور)

مادة ٣٧ - يجب تجديد نصف المجلس ، سواء أكان التجديد بطريق الانتخاب أم بطريق التعيين ، في خلال الستين يوما السابقة على تاريخ انتهاء مدة نيابة الأعضاء الذين انتهت مدتهم ، فإن لم يتم التجديد في الميعاد المذكور امتدت نيابة الأعضاء الذين انتهت مدتهم إلى حين انتخاب أو تعيين الأعضاء الجدد .  
(راجع المادة ١١٥ من الدستور)

مادة ٣٨ - إذا خلا محل أحد الأعضاء قبل انتهاء مدته ، فلا تقوم نيابة العضو الجديد الذي يحمل محله إلا إلى نهاية مدته .  
(راجع المادة ١١٣ من الدستور)

مادة ٣٩ - قبل أن يتولى أعضاء المجلس عملهم يقسمون أن يكونوا عظميين للوطن وللأمة ، مطيعين للدستور ولقوانين البلاد ، وأن يؤدوا أعمالهم بالذمة والصدق .

وتكون تأدية التمين ملنا بقاعة الجلسة بناء على دعوة الرئيس ، ولو لم يكن قد فصل في صحة عضويتهم . (راجع المادة ٩٤ من الدستور)

#### ( ٥ ) واجبات الأعضاء

مادة ٣٠ - لا يجوز لأحد الأعضاء أن يتغيب عن إحدى الجلسات بشعر أن يخطر الرئيس بذلك ، ولا يجوز أن يتغيب أكثر من ثلاث جلسات متواليات بدون إجازة من الرئيس .

فإذا كان طلب الإجازة لأكثر من ثلاث جلسات عرضة الرئيس على المجلس ، وللرئيس في حالة الاستعجال أن يصرح بالإجازة لمدة لا تزيد على خمسة عشر يوما . ولا يجوز للأعضاء الانصراف قبل انتهاء الجلسة إلا بإذن من رئيس الجلسة .

مادة ٣١ - إذا تغيب العضو بدون إجازة أو لم يحضر بعد مضي المدة المصرح له بها يعتبر متنازلا عن حقه في المكافأة مدة الغياب .

مادة ٣٢ - لا يجوز للعضو أن يستغل صفته النيابية في أى عمل مالى أو صناعى أو تجارى ، أو يسمح لغيره بأن يستغل هذه الصفة .

#### ( ٦ ) الحصانة البرلمانية

مادة ٣٣ - لا يجوز مواخضة أعضاء البرلمان بما يدون من الأفكار والآراء في المجلس . (راجع المادة ١٠٩ من الدستور)

ولا يجوز أثناء دور الانعقاد اتخاذ إجراءات جنائية نحو أى عضو من الأعضاء ولا القبض عليه إلا بإذن المجلس ، وذلك فيما عدا حالة التلبس بالجناية . (راجع المادة ١١٠ من الدستور)

ولا يجوز الاستمرار في إجراءات بدأت قبل افتتاح دور الانعقاد إلا بإذن من المجلس .

مادة ٣٤ - يقدم الطلب بهذا الإذن إلى رئيس المجلس من وزير العدل أو من يريد رفع دعواه مباشرة إلى المحاكم الجنائية . ويجب أن يكون مشفوعاً في الحالة الأولى بأوراق القضية المطلوب اتخاذ إجراءات فيها ، وفي الحالة الثانية بصورة من حريضة الدعوى المزعم رفعها مع المستندات المؤيدة لها .

ويندرج الرئيس الطلب المذكور في جدول أعمال أقرب جلسة ويعرضه على المجلس لإحالة إلى لجنة العدل .

مادة ٣٥ - لا تنتظر اللجنة أو المجلس في هذا الطلب من جهة توافر أدلة التهمة من الوجهة القضائية أو عدم توافرها ، وإنما تنتظر فيما إذا كانت الدعوى جدية ومرفوعة لمجرد تحقيق المدالة ، أو هي دعوى كيدية لأغراض سياسية أو حزبية بقصد إرهاب المعضو أو إقصائه من مقعده في المجلس ومنعه من أداء وظيفته فيه .

#### (٧) انتهاء العضوية

مادة ٣٦ - لكل عضو أن يستقيل من المجلس ، وتقدم الاستقالة إلى الرئيس ، وتنتهي نهائية من وقت تقرير المجلس قبولها .

(تراجع المادة ٦٣ من قانون الانتخاب)

مادة ٣٧ - لا يجوز فصل أحد من عضوية المجلس ، لغير الأسباب المبينة بالدستور أو بقانون الانتخاب ، إلا بقرار يصدر بأغلبية ثلاثة أرباع الأعضاء الذين يتألف منهم المجلس .

(تراجع المادة ١١٢ من الدستور)

مادة ٣٨ - إذا خلا محل أحد الأعضاء بالوفاة أو الاستقالة أو غير ذلك من الأسباب ، يعلن الرئيس خلو محله . ويخطر وزير الداخلية بذلك لاختيار بده ، بطريق التعيين أو الانتخاب على حسب الأحوال ، في مدى شهرين من يوم إشعار الحكومة بخلو المحل .

(تراجع المادة ١١٣ من الدستور)

## ( ٨ ) تأليف مكتب المجلس

مادة ٣٩ — يكون للجلس مكتب يتألف من الرئيس والوكيلين وسكريرين أربعة ومرافقين اثنين . ولا يكون انعقاده صحيحا إلا بحضور خمسة من أعضائه على الأقل .

مادة ٤٠ — رئيس المجلس يصنه الملك لمدة سنتين .

ويختص المجلس وكيلين لمدة سنتين ، ويمرّز إعادة انتخابهما .

(راجع المادة ٨٠ من الدستور)

مادة ٤١ — ينتخب المجلس السكريرين والمرافقين ، وتستمر صفتهم إلى افتتاح الدور العاوى التالى .

وإذا خلا محل أحدهم قبل نهاية المدة ، ينتخب خلفه إلى نهاية تلك المدة .

مادة ٤٢ — على أن كل تجديد نصفى لأعضاء المجلس ، يجب تجديد انتخاب السكريرين والمرافقين .

مادة ٤٣ — عند افتتاح دور الانعقاد العاوى ، عقب انقضاء المؤتمر ، يعلن الرئيس ميعاد انعقاد الجلسة الافتتاحية للدور .

وإذا لم يكن للجلس رئيس ولا وكيل ، أو غاب كلاهما ، تولى الرئاسة أكبر الأعضاء الحاضرين منا .

ويؤدى وظيفة السكريرية أربعة أعضاء ، هم أصغر الحاضرين سنا وقت افتتاح الجلسة الأولى .

ويتكوّن من هؤلاء ومن الرئيس المكتب الموقت للجلس .

مادة ٤٤ — على أن تأليف المكتب الموقت يشرع المجلس فى إتمام تشكيل المكتب التامى ، فينتخب أربعة سكريرين يحلون بمحور انتخابهم محل سكريرى السن . ثم يشرع فى انتخاب المرافقين .

مادة ٤٥ — لا يجوز الجمع بين الوزارة أو الوكالة البرلمانية للوزارة وبين عضوية مكتب المجلس .

مادة ٤٦ — متى تم تأليف المكتب يبلغه الرئيس إلى الملك ومجلس النواب .

#### ( ٩ ) انتخابات أعضاء المكتب

مادة ٤٧ — تكون الانتخابات سرية ، وتحصل إما فردية وإما بالقائمة وبعمليات متتابعة .

مادة ٤٨ — عند بدء عملية الانتخاب يعطى كل عضو ورقة معينة لذلك ، فيكتب فيها اسم العضو أو الأعضاء الذين يريد انتخابهم ، ثم يضعها في الصندوق المخصص لهذا الغرض عند النداء على اسمه ، ولا يقبل صوت بغير هذه الطريقة .

مادة ٤٩ — متى تم جمع الأوراق يخرجها السكرتيرون الأعضاء من الصندوق ، ويحسون الأصوات بإشراف الرئيس .

مادة ٥٠ — يكون انتخاب الأعضاء بالأغلبية المطلقة ، فإذا لم ينلها أحد أو لم ينلها إلا البعض ، أعيد الانتخاب للوصول إلى العدد المطلوب ، وتكفى في هذه الحالة الأغلبية النسبية .

وعند تساوى الأصوات ، سواء في الحصول على الأغلبية المطلقة أو النسبية ، تكون الأولوية لمن تعينه القرعة .

ويعلن الرئيس نتيجة الانتخاب .

#### ( ١٠ ) اختصاصات أعضاء المكتب

مادة ٥١ — رئيس المجلس هو الذى يمثله ، ويتكلم باسمه وفقاً لإرادته ، ويرأس الجلسات ويشرف على جميع الأعمال فيه ، ويرعى تطبيق أحكام الدستور وتنفيذ نصوص هذه اللائحة .



وله أن يوجه نظر المتكلم إلى المحافظة على حدود الموضوع الذى يجب الكلام فيه . وله أن يوضح أو يستوضح مسألة يراها غامضة .

وليس للرئيس أن يشترك فى المناقشات إلا إذا تخطى عن كرسىه ، ولا يسود إليه إلا بعد أن تنتهى المناقشة التى اشترك فيها .

مادة ٥٢ - - إذا غاب الرئيس قام مقامه فى رئاسة الجلسات أحد الوكيلين بالتناوب ، فإذا غاب كلاهما كانت الرئاسة لأكبر الأعضاء الحاضرين سنا .

وللرئيس عند غيابه أن يفوض إلى الوكيلين أو إلى أحدهما كل اختصاصاته الأخرى أو بعضها .

مادة ٥٣ - - يمتنع الأعضاء السكريون بالإشراف على تحرير المضايق ، ويحدد أسماء الأعضاء الذين يطلقون الكلمة على حسب ترتيب طلباتهم ، وبإثبات التنبيهات بالمحافظة على النظام ، وتلاوة الاقتراحات والتعديلات ، ومناداة الأسماء وجمع الأصوات وإحصائها ، وسجل نتائج الاقتراع ، ويقومون على وجه عام بكل ما يطلب منهم الرئيس القيام به من الأعمال .

وإذا غاب أحد الأعضاء السكريين ، فالرئيس أن يدهو أصغر الأعضاء الحاضرين سنا ليحل محله .

والأعضاء السكريين أن يشتركوا فى المناقشات بشرط أن يتخلوا عن مقاعدهم فى السكريية .

مادة ٥٤ - - يحضر المراقبان مشروع ميزانية المجلس وحسابه الختامى ، ويشاران الشؤون المتعلقة بمهمات المجلس واحتفالاته ومصرفاته ، ويشرفان على موظفيه ، ويشهدان تنفيذ أوامر الرئيس للمحافظة على النظام بالجلسة ، ويلاحظان حضور الأعضاء وغيابهم ، ويشوليان الترخيص للجمهور فى مشاهدة الجلسات ، ويشرفان على الأماكن المخصصة له ، ويقومان على وجه عام بكل ما يطلب منهما الرئيس القيام به من الأعمال .

## (١١) اختصاصات المكتب

مادة ٥٥ - يختص المكتب بشؤون موظفي المجلس وأعماله الإدارية طبقاً لما هو مقرّر بالمواد من ٨١ إلى ٨٦ من اللائحة .

مادة ٥٦ - يقوم مكتب المجلس بتوزيع مقاعد الأعضاء في الجلسة على الهيئات السياسية مبتدئاً من اليمين بالمؤيدين للحكومة .

وعلى كل عضو أن يخطو رئاسة المجلس بكتابة باسم الهيئة السياسية التي ينتمى إليها .  
ويخصص للوزراء ويمثل الحكومة الصقان الأولان من مقاعد اليمين .

مادة ٥٧ - إذا دعت الحال إلى انتخاب وفد يمثل المجلس ، يحدّد المكتب عدد أعضائه ويختارهم ، ثم يعرض أسمائهم على المجلس للواقعة . فإذا لم يوافق يجرى انتخابهم طبقاً للواد من ٤٧ إلى ٥٠ من هذه اللائحة .

فإذا كان الرئيس أو أحد الوكيلين من بينهم كانت له الرئاسة ، وإلا اختار المكتب من تكون له الرئاسة .

مادة ٥٨ - يكون لأعضاء المجلس شارات خاصة يقرّها المكتب . ويحملونها في الاحتفالات العامة ، وفي كل ظرف تدعو الحال فيه لإظهار صفتهم .

## (١٢) تأليف لجان المجلس

مادة ٥٩ - تؤلّف بالمجلس لجان للأُمور الآتية :

تحقيق صحة العضوية .	التجارة والصناعة .
الشؤون الدستورية واللائحة الداخلية .	المصارف .
المالية .	الأوقاف والمعاهد الدينية .
الداخلية .	الاقتراحات والمرائض .
الخارجية .	العدل .
الأشغال .	الصحة .
المواصلات .	الشؤون الاجتماعية والعمل .
التقويم .	الوقاية .
الزراعة .	الدفاع الوطني والسودان .

- ولا يتجهّد تأليف هذه الجان إلا عقب كل تجديد نصنى للمجلس .
- ويتخب المجلس فى أوّل كل دور عادى لجنة مؤقتة لوضع مشروع الجواب على خطاب العرش .
- ويتخب فى الوقت المناسب لجنة حسابات لمراجعة مشروع ميزانية المجلس وحسابه الختامى .
- ويحوز للمجلس أن يبين لجانا أخرى لأغراض معينة ، أو يستغنى عن بعضها أو يدمج عمل لجتين أو أكثر فى لجنة واحدة .
- مادة ٦٠ - تكون كل لجنة من هذه الجان من أحد عشر عضوا ، ما عدا لجنة المالية فىكون عدد أعضائها تسعة عشر عضوا ، ولجنة الحسابات فىكون عدد أعضائها سبعة .
- وللمجلس أن يعزل عدد أعضاء أية لجنة .
- مادة ٦١ - يسمّى مكتب المجلس قوائم الترشيح لهذه الجان بسد اتصاله بالأعضاء ، ويعرضها على المجلس للوافقة عليها شفها بصفة عامة أو بطريقة القيام والجلوس . وإلا جرى الانتخاب بالقائمة طبقا للواد من ٧ إلى ٥٠ من هذه اللائحة . ويكتفى بالأغلبية النسبية .
- مادة ٦٢ - لا يجوز الجمع بين الوزارة أو الوكالة البرلمانية للوزارة وعضوية الجان ، ولا بين عضوية المكتب وعضوية لجنة حسابات المجلس .
- مادة ٦٣ - لا يجوز انتخاب عضو لأكثر من ثلاث لجان ، ولا يجوز أن يشترك أعضاء لجنة المالية إلا فى لجنة واحدة أخرى .
- مادة ٦٤ - تتخب كل لجنة فى بدء كل دور انعقاد عادى من بين أعضائها رئيسا وسكرتيرا لها ، وإذا غاب أحدهما تتخب اللجنة من يقوم مقامه .
- ويساعد العضو السكرتير أحد موظفى المجلس .
- وليكمل المجلس رئاسة اللجنة التى هو عضو فيها .

مادة ٦٥ - في حالة اجتماع بلتين أو أكثر معا طبقا للمادة ١٢٧ من هذه اللائحة يتخبط أعضاؤهما الرئيس والمضو السكرير .

### (١٣) المحافظة على النظام في المجلس

مادة ٦٦ - المحافظة على النظام داخل المجلس من اختصاصه وحده ويتولاها الرئيس باسمه .

وللمجلس أن يحدد القوات التي يراها كافية لهذا الغرض، وتكون تحت إمرة الرئيس ومستقلة عن كل سلطة أخرى .

مادة ٦٧ - لا يجوز لأية قوة مسلحة الدخول في المجلس ولا الاستقرار على مقربة من أبوابه إلا بطلب رئيسه . (راجع المادة ١١٧ من الدستور)

مادة ٦٨ - لا يسوغ لأحد الدخول في الأمكنة المخصصة للأعضاء لأى سبب كان وقت اجتماع المجلس غير موظفيه ومستخدميه المكلفين بالعمل فيه، وغير موظفي الوزارات الذين يتدبرهم الوزراء للنيابة عنهم أو لمعاونتهم، وإذاذن المجلس لهم في ذلك .

مادة ٦٩ - يجب على من يرخص لهم من الجمهور في دخول شرفات المجلس المصعدة لهم أن يأمروا السكون التام مدة انعقاد الجلسات ، وأن يظلوا جالسين ، وألا يظهروا علامات استعسان أو استهجان ، وأن يراعوا الملاحظات التي يبدئها لهم المكلفون بحفظ النظام .

مادة ٧٠ - كل من يقع منه ضوضاء أو إخلال بالنظام ممن يرخص لهم في الدخول، يكلف مفادرة الشرفة، فإن لم يتنل فلترئيس أنب بأمر بإخراجه وتسليمه للجهة المختصة إذا اقتضى الحال .

مادة ٧١ - تطبق الموادتان ٦٩ و ٧٠ وتعلقان على كل باب من أبواب المكان المخصص للجمهور .

## (١٤) ميزانية المجلس وحساباته

مادة ٧٢ - المجلس مستقل بميزانيته وحساباته .

مادة ٧٣ - تدرج الميزانية وقفا واحدا في ميزانية الدولة بدون بيان المبالغ اللازمة لكل باب من أبواب المصروفات .

مادة ٧٤ - يقوم المراقبان بتحضير مشروع ميزانية المجلس وعرضه على الرئيس لل موافقة عليه ، وإحالة إلى لجنة حسابات المجلس لمراجعته ورفع تقرير المجلس عنه .

مادة ٧٥ - يقع على عكس إذن بصرف أى مبلغ من المبالغ المربوطة في ميزانية المجلس من أحد المراقبين ومن الرئيس .

مادة ٧٦ - توضع تحت تصرف السكرتير العام سلفة مستدعية قسدها عشرون جنيا للمصروفات الوقتية التي لا تتجاوز مائتى قرش .

مادة ٧٧ - يقوم المراقبان في آخر كل سنة مالية بوضع حسابها الختامى ، وعرضه على الرئيس لل موافقة عليه ، وإحالة إلى لجنة حسابات المجلس لمراجعته ورفع تقرير المجلس عنه .

مادة ٧٨ - تقوم لجنة حسابات المجلس سنويا بمجرد أمانته وأدواته ، وغير ذلك من الأعمال التي تكون من اختصاصها بمقتضى الأنظمة الإدارية .

ويقوم المراقبان مباشرة بصيانة مهمات المجلس وتجهيدها ، وإعداد احتفالات المجلس ومصاريفه ، ويضمنان ذلك تقريرهما الذى يقدمانه في نهاية كل عام .

## (١٥) سكرتيرة المجلس

مادة ٧٩ - تتكون سكرتيرة المجلس من السكرتير العام والسكرتير العام المساعد وسدير الإدارة التشريعية ومدير إدارة المراقبة والموظفين اللازمين للقيام بأعمال الإداريين والمستخدمين والخدم ، وبين غير هؤلاء ، الموظفون اللازمون للقيام بأعمال سكرتيرة الرئيس ومكتبه الخاص .

مادة ٨٠ — يحضر السكرتير العام والسكرتير العام المساعد جلسات المجلس العلية ، ويشرفان على تحرير المضابط والسجلات بواسطة الموظفين المخصصين لذلك ، ويأشران إنجاز المطبوعات وتصحيحها وإرسال تذاكر الدعوة وصول الأوراق ومراقبة المحفوظات والمكتبة .  
ولهما مراقبة موظفي المجلس ومستخدميه في كل ما يتعلق بقيامهم بأداء وظائفهم .

مادة ٨١ — لرئيس المجلس ، فيما يتعلق بموظفيه ، سلطة وزير المالية بالنسبة لموظفي ومستخدمي وزارته طبقا للقواعد العامة الدائمة ، أما السلطات التي تفوضها القوانين واللوائح لمجلس الوزراء فيتولاها بالنسبة لمكتب المجلس .

مادة ٨٢ — تطبق على موظفي المجلس ومستخدميه وخدمه فئات الكادر العام وأحكامه وقواعده التي تسرى على موظفي الحكومة الداخلين في هيئة العمال والخدمة الخارجين عن هيئة العمال .  
وتطبق عليهم كذلك أحكام القوانين الخاصة بالمعاشات .

مادة ٨٣ — تكون المحاكمة التأديبية لجميع موظفي المجلس أمام مكتب المجلس منعقدا بصفة هيئة تأديبية ، ولا يكون اجتياحه صحيحا ، إلا إذا حضره سبعة من أعضائه على الأقل ، وتكون قراراته نهائية .

مادة ٨٤ — يقوم بالانتهام أمام مكتب المجلس منعقدا كهيئة تأديبية السكرتير العام والجلس وعند غيابه من يقوم مقامه .  
فإذا كان السكرتير العام هو المطلوب محاكمته ، فينتدب رئيس المجلس من يقوم بالانتهام .

وللهم أن يستعين في دفاعه بمن يشاء من غير أعضاء المجلس .

مادة ٨٥ — تطبيق على موظفى المجلس المقوبات المقترحة لموظفى الحكومة طبقاً للوائح المعمول بها .

مادة ٨٦ — يوضع مكتب المجلس اللائحة الإدارية بالأحكام التنفيذية الخاصة بتنظيم شؤون الموظفين والخدم ، ونظام تحرير المضابط ، ونظام الصرف والجود ، وإنشاء الدفاتر اللازمة ، وغير ذلك من الأعمال الداخلية الأخرى اللازمة لضمان انتظام العمل وحسن سيره .

---

# الباب الثاني

## في الجلسات

### (١) أدوار الانقضاء

مادة ٨٧ — يدعو الملك البرلمان سنويا إلى عقد جلساته العادية قبل يوم السبت الثالث من شهر نوفمبر . فإذا لم يدع إلى ذلك يجتمع بمحکم القانون في اليوم المذكور .  
(تابع المادة ٩٦ من الدستور)

مادة ٨٨ — الملك يفتتح دور الانقضاء العادي للبرلمان بخطبة العرش في المجلسين مجتمعين يستعرض فيها أحوال البلاد . ويقدم المجلس كتابا يضمه جوابه عليها .  
(تابع المادة ٩٢ من الدستور)

مادة ٨٩ — يدوم دور الانقضاء العادي مدة ستة شهور على الأقل . ويعلن الملك فض الانقضاء ، ولا يجوز فضه قبل الفراغ من تقرير الميزانية .  
(تابع المادتان ٩٦ و ١٤٠ من الدستور)

مادة ٩٠ — لملك تأجيل انقضاء البرلمان، على أنه لا يجوز أن يزيد التأجيل على ميعاد شهر ولا أن يتكرر في دور الانقضاء الواحد بدون موافقة المجلسين .  
(تابع المادة ٩٩ من الدستور)

مادة ٩١ — أدوار الانقضاء واحدة للمجلسين، فإذا اجتمع أحدهما أو كلاهما في غير الزمن القانوني، فالاجتماع غير شرعي، والقرارات التي تصدر فيه باطلة بمحکم القانون .  
(تابع المادة ٩٧ من الدستور)

مادة ٩٢ — لملك عند الضرورة أن يدعو البرلمان إلى اجتماعات غير عادية، وهو يدعوهم أيضا متى طلب ذلك بمرئضة تمضيها الأغلبية المطلقة لأعضاء أي المجلسين . ويعلن الملك فض الاجتماع غير العادي . (تابع المادة ٩٠ من الدستور)



مادة ٩٣ — إذا دعى البرلمان إلى اجتماع غير طارىء ، فلا يكون مقبدا بالموضوع الذى دعى لأجله ، بل له أن ينظر فى أى موضوع آخر تطلبه له الحكومة أو يقترحه الأعضاء .

#### ( ٢ ) انعقاد الجلسات

مادة ٩٤ — مركز البرلمان مدينة القاهرة ، على أنه يجوز عند الضرورة جعل مركزه فى جهة أخرى بقانون . واجتماعه فى غير المكان المعين له غير مشروع بحكم القانون . (تابع المادة ٩٠ من الدستور)

مادة ٩٥ — إذا حل مجلس النواب توقف جلسات مجلس الشيوخ . (تابع المادة ٨١ من الدستور)

مادة ٩٦ — اجتماع المجلسين بهيئة مؤتمر فى خلال أدوار انعقاد البرلمان العادية أو غير العادية لا يحول دون استمرار المجلس فى تأدية وظائفه الدستورية . (تابع المادة ١٢٣ من الدستور)

مادة ٩٧ — يفتح الرئيس الجلسة فى الموعد المحدد . فإذا لم يحضر أغلبية الأعضاء يؤخر افتتاحها نصف ساعة ، فإذا مضت ولم تتوافر الأغلبية يعلن تأجيل انعقادها إلى يوم آخر .

ويعلن الرئيس موافقة المجلس وقف الجلسة أو انتهاءها ويوم الجلسة المقبلة وساعة افتتاحها .

ويجوز أن تؤجل الجلسة ليوم غير محدد ، وأن يقوض المجلس الرئيس فى تحديد موعد الجلسة المقبلة .

وإذا طرأ ما يستدعى عقد الجلسة قبل الموعد المحدد لها ، فللرئيس أن يدعو الأعضاء إلى الجلسة التى يحدها .

مادة ٩٨ — يحدد الرئيس جدول أعمال الجلسة المقبلة ، ويوزعه على الأعضاء والحكومة قبل الجلسة بأربع وعشرين ساعة على الأقل .

مادة ٩٩ - جلسات المجلس طنية، ويجوز لكل منها مضبطة يبين بها أسماء من تخلف من الأعضاء، مع الإشارة إلى من تغيب بغير إذن أو بدون إخطار . وتنفذ بها جميع إجراءات الجلسة ، وما دار فيها من مناقشات ، وما صدر بها من قرارات .

مادة ١٠٠ - توزع المضبطة على الأعضاء في مدى ثلاثة أيام ، وتعرض في أول جلسة تلي هذه المدة للتصديق عليها . ولكل عضو كان حاضرا في الجلسة المروضة مضبتها للتصديق عليها أن يطلب إلى المجلس إجراء ما يراه فيها من التصحيح .

ومتى صدر قرار المجلس بقبول التصحيح ينبت ضمن مضبطة الجلسة التي صدر فيها، وتصحيح بمقتضاها المضبطة السابقة .

مادة ١٠١ - بعد التصديق على المضبطة يوقع عليها رئيس الجلسة ومن حضرها من الأعضاء السكريين ، ثم تنشر في القمم البرلماني للبريدة الرسمية في يمامد لا يتجاوز اليوم الثالث من تاريخ التصديق، وتحفظ لسكريية المجلس .

مادة ١٠٢ - تنعقد الجلسة ببيئة سرية بناء على طلب الحكومة أو بناء على طلب كتابي من عشرة من الأعضاء . ثم يقتر المجلس ما إذا كانت المناقشة في الموضوع المطروح أمامه تجري في جلسة طنية أم لا .

(تابع مادة ٩٨ من المسود)

ويصدر هذا القرار بعد مناقشة يشترك فيها على الأكثر اثنين من مؤيدي السرية واثنان من معارضيها . ولا يتكلم كل منهم أكثر من خمس دقائق .

مادة ١٠٣ - يجوز محضر الجلسة السرية ، إلا إذا قرر المجلس غير ذلك . ويقوم بتحرير المحضر الأعضاء السكريون . ويموز للجلس أن يقتر حضور السكريين العام أو السكريين العام المساعد أو غيرهما من الموظفين للقيام بهذه المهمة تحت إشراف الأعضاء السكريين .

مادة ١٠٤ - يضع رئيس الجلسة السرية ومن حضرها من الأعضاء السكريين توقيعاتهم على محضرها ، ثم يحفظ بسكرتيرية المجلس .  
ولا يجوز لغير الأعضاء الاطلاع عليه .

مادة ١٠٥ - ينقذ المجلس هيئة لجنة وبصفة مصرية للنظر في شأن من شؤونه الداخلية بناء على طلب الرئيس أو بناء على طلب موقع عليه من عشرة أعضاء على الأقل .

مادة ١٠٦ - عقب التصديق على المضبطة يخبر الرئيس المجلس بما ورد إليه من الرسائل والخطابات وغيرها من المكاتبات التي تخص المجلس .  
ثم ينظر المجلس في جدول الأعمال .

مادة ١٠٧ - لا يجوز لأحد مخاطبة المجلس بشخصه ، وإنما له أن يرفع صريضة بما يريد طبقاً للمادة ٢٢٥ من هذه اللائحة .  
(تراجع المادة ١١٦ من الدستور)

### (٣) نظام الكلام في الجلسة

مادة ١٠٨ - لا يجوز لأحد من الأعضاء أن يتكلم في الجلسة إلا بعد أن يطلب الكلام ويأذن له الرئيس .

ويحوز طلب الكلام في المسائل المدرجة بجدول الأعمال ، سواء قبل بدء المناقشة كتابة الى الرئيس أو أحد الأعضاء السكريين ، أو في أثناء المناقشة شفها من الرئيس مباشرة .

مادة ١٠٩ - للوزراء أن يحضروا جلسات المجلس ، ويجب أن يسمعوها كلها طلبوا الكلام ، ولم أن يستمتوا بمن يرون من كبار موظفي دواوينهم أو أن يستنيبهم عنهم ، والجلس أن يحتم على الوزراء حضور جلساته .  
(تراجع المادة ٦٣ من الدستور)

مادة ١١٠ - لا يجوز للمضو أن يتكلم أكثر من مرتين في موضوع واحد إلا إذا أجاز المجلس ذلك ، ولا يسرى هذا النص على صاحب الاقتراح ومقرر اللجنة ورئيسها والمتكلم باسم الحكومة .  
ولا يجوز للمضو أن يتكلم أكثر من نصف ساعة في أى موضوع إلا إذا أجاز المجلس ذلك .

مادة ١١١ - يأذن الرئيس بالكلام لطلابه حسب ترتيب طلباتهم . وعند تشعب الآراء يأذن بالكلام لمؤيدى المشروع أو الاقتراح وطلابه وتعديله ولعارضيه بالتناوب حسب ترتيب كل فريق منهم .

ولكل من طالي الكلام أن يتنازل عن دوره لغيره ويحل محله في دوره .

مادة ١١٢ - لا يسرى الترتيب المذكور في المادة ١١١ على الوزراء ومندوبى الحكومة ومقررى اللجان ورؤسائها وأصحاب الاقتراحات ، فإن لم يحق فى أن نسمع أقوالهم كلما طلبوا ذلك بعد انتهاء المتكلم من كلامه .

مادة ١١٣ - لا تقبل طلبات الكلام فى موضوع محال إلى لجنة إلا بعد تقديم تقريرها .

مادة ١١٤ - يؤذن دائماً بالكلام فى الأحوال الآتية :

(أولاً) لإبداء الدفع بعدم المناقشة .

(ثانياً) طلب التأجيل .

(ثالثاً) لإرجاء النظر فى الموضوع المطروح للبحث إلى ما بعد الفصل فى موضوع آخر .

(رابعاً) لفت النظر إلى مراعاة أحكام اللائحة .

(خامساً) تصحيح واقعة مدعى بها .

(سادساً) الرد على قول يمس شخص طالب الكلام .

ولكل هذه الطلبات أولوية على الموضوع الأصلى يترتب عليها وقف المناقشة

فيه حتى يصدر قرار من المجلس بشأنها .

ولا يؤذن مع ذلك بالكلام في هذه الأحوال قبل أن يتم الخطيب أقواله ،  
إلا لطلب لفت النظر إلى مراعاة أحكام اللائحة .

مادة ١١٥ - يجب أن يكون المتكلم واقفاً ، سواء في مكانه أو على المنبر ،  
ولا يجوز له أن يوجه كلامه لغير الرئيس أو هيئة المجلس . وللرئيس أن يطلب إليه  
أن يتكلم من المنبر .  
ويتكلم المقزور من المنبر دائماً .

مادة ١١٦ - على العضو المتكلم ألا يكرر أقواله ولا أقوال غيره من الأعضاء  
الذين سبقوه ، وألا يخرج عن الموضوع . وللرئيس وحده أن يلفت نظره إلى ذلك .  
وكذلك يجوز للرئيس أن يلفت نظر العضو إلى أن رأيه قد وضخ وضوحاً كافياً ،  
وأن لا محل لاسترساله في الكلام .

مادة ١١٧ - لا يجوز للعضو المتكلم أن يستعمل عبارات غير لائقة أو فيها  
مساس بالأشخاص أو بالهيئات أو بالمصلحة العامة ، ولا أن يأتي أمراً خلا بالنظام .  
ولا يجوز للأعضاء التعريض بما يصدر في مجلس النواب من الأقوال  
أو القرارات .

مادة ١١٨ - لا يجوز لأحد من الأعضاء مقاطعة العضو المتكلم ، ولا إبداء  
 أية ملاحظة إليه ، والرئيس وحده هو صاحب الحق في أن يلفت نظر المتكلم  
في أية لحظة أثناء كلامه إلى مراعاة أحكام اللائحة .

( ٤ ) ما يترتب على عدم مراعاة أحكام اللائحة

مادة ١١٩ - للرئيس إذا صدر من العضو شيء مما ذكر في المادة ١١٧  
أن ينأديه باسمه ، ولفظ نظره ، ويطلب منه عدم الاستمرار في أقواله . وعند الخلاف  
يؤخذ رأي المجلس .

وللمجلس أن يقرر لوم العضو إذا امتنع عن تصحيح أقواله .  
وللمجلس أن يقرر حرمان العضو من حضور بقية أعمال الجلسة إذا رأى أن  
الأقوال أو الأفعال التي صدرت منه لها من الخطورة ما يستوجب ذلك .

مادة ١٢٠ — يجوز للرئيس أن يأمر بالاثبات في مضبطة الجلسة أى كلام يصدر من أحد الأعضاء خلافاً لأحكام هذه اللائحة ، وعند الاعتراض يؤخذ رأى المجلس دون مناقشة .

مادة ١٢١ — إذا لفت الرئيس نظر أحد الأعضاء لمخالفته أحكام اللائحة واعتراض العضو يؤخذ رأى المجلس .

مادة ١٢٢ — إذا لفت الرئيس نظر العضو مرتين في جلسة واحدة ، ثم عاد العضو للمرة الثالثة إلى ما يوجب لفت نظره ، جاز للرئيس أخذ رأى المجلس في منعه من الكلام في نفس الموضوع بقية الجلسة .

فإذا عاد العضو إلى الكلام رغم قرار المنع ، جاز للمجلس أن يقرر حرمانه من حضور الجلسة إلى انتهاء المناقشة في الموضوع .

مادة ١٢٣ — إذا صدر قرار من المجلس بحرمان عضو من حضور الجلسة ولم ينفذه طوعاً ، فللرئيس أن يقف الجلسة ، وأن يقفد من الوسائل ما يلزم لتنفيذ القرار . وفي هذه الحالة يمتد الحرمان لمدة أسبوعين .

ومع ذلك يجوز للعضو أن يطلب وقف هذا الحرمان إذا قرر كتابة " بأنه يأسف لعدم احترامه قرار المجلس " ، ويتلى هذا الإقرار بالجلسة .

مادة ١٢٤ — إذا تكرر بعد ذلك من العضو ما يوجب حرمانه من حضور الجلسة في الدور ذاته ، يمتد حرمانه لمدة أربعة أسابيع ، ولا يقبل منه اعتذار .

مادة ١٢٥ — يقترب على حرمان العضو من حضور الجلسات قطع المكافأة البرلمانية عن مدة الحرمان .

مادة ١٢٦ — إذا اختل النظام ، ولم يتمكن الرئيس من إعادته ، أعلن عزيمه على وقف الجلسة . فإن لم يعد النظام وقفها مدة لا تزيد على نصف ساعة . فإذا استمر الإخلال بالنظام بعد إعادة الجلسة أجلها الرئيس .

## الباب الثالث

### في الأعمال التشريعية

- ( ١ ) تقديم مشروعات القوانين والقرارات إلى المجلس وإحالتها إلى اللجان .
- مادة ١٢٧ - ترد مشروعات القوانين إلى المجلس من الحكومة مباشرة بمرسوم ، أو من مجلس النواب بعد إقرارها منه ، وتعرض على المجلس في أقرب جلسة .
- ويجب قبل المناقشة فيها أن يحال من المجلس إلى إحدى اللجان لفحصها وتقديم تقرير عنها ، (تابع المادة ١٠٢ من الدستور)
- ويجوز أن يحال المشروع إلى أكثر من لجنة بالتناوب أو مجتمعة .
- وللرئيس ، عند الضرورة ، أن يحيل المشروع إلى اللجنة المختصة مباشرة ، ويخطر المجلس بذلك في أول جلسة .
- مادة ١٢٨ - لكل عضو أن يقدّم للرئيس اقتراحا بمشروع قانون .
- ويجب أن يكون مصوغا في مواد وموقعا عليه منه ، ومصحوبا بمذكرة إيضاحية لعرضه على المجلس في أول جلسة . (تابع المادتان ٧٨ و ١٠٣ من الدستور)
- ولا يجوز أن يوقع أكثر من عشرة أعضاء على اقتراح بمشروع قانون .
- مادة ١٢٩ - ليس لأى عضو أن يقترح مشروع قانون بإقتناء ضرائب أو زياداتها . (تابع المادة ٢٨ من الدستور)
- مادة ١٣٠ - كل مشروع قانون يقترحه عضو واحد أو أكثر يجب إحالته أولا إلى لجنة الاقتراحات لفحصه وإبداء الرأى في جواز نظر المجلس فيه أو رفضه أو إرجائه ، ولها أن تشير على المجلس برفض الاقتراح بصفة عامة

لأسباب تتعلق بالموضوع . وطعنا أن تقدم تقريرها في ظرف خمسة عشر يوما .  
فإذا قرر المجلس نظر الاقتراح أحاله إلى اللجنة المختصة بنظر موضوعه .

(تابع المادة ١٠٢ من الدستور)

مادة ١٣١ - لكل عضو أن يقدم للرئيس اقتراحا بمشروع قرار يصدره المجلس فيما هو من اختصاصه ، أو بمشروع قرار برغبة يوجهها المجلس إلى الحكومة بدعوتها لعمل معين من اختصاصها ، أو اقتراحا برغبة ويعرض على المجلس في أقل جلسة . والمجلس إحالته إلى لجنة الاقتراحات ، أو لجنة الموضوع مباشرة ، أو أية لجنة أخرى يكون مطروحا أمامها موضوع مرتبط بالاقتراح .

مادة ١٣٢ - لكل عضو قدم اقتراحا بمشروع قرار أن يطلب مناقشة اقتراحه فوراً في الجلسة إذا أيد في ذلك عشرة من الأعضاء كتابة .  
ومع ذلك للحكومة أو لعمدة من الأعضاء أن يطلبوا ألا تجرى المناقشة إلا بعد ثمانية أيام .

مادة ١٣٣ - كل مشروع قانون أو مشروع قرار برغبة أو اقتراح برغبة اقترحه أحد الأعضاء ورفضه المجلس لا يجوز تقديمه ثانية في دور الانعقاد نفسه .  
(تابع المادة ١٠٦ من الدستور)

مادة ١٣٤ - لكل عضو اقتراح مشروع قانون أو بقسور أن يستقره حتى ولو أثناء المناقشة فيه ، فلا ينظر فيه المجلس إلا إذا طلب واحد أو أكثر من الأعضاء استقرار النظر فيه .

مادة ١٣٥ - إذا رأى الرئيس أن اقتراحا ليس من اختصاص المجلس نبه على مقدمه بعدم التكلم فيه . وعند الخلاف يؤخذ رأى المجلس .  
ويجوز كذلك استبعاد كل اقتراح يتضمن عبارات غير لائقة أو فيها مساس بالأشخاص أو الهيئات .

مادة ١٣٦ - للمجلس أن يقدر نظراً أي مشروع بطريق الاستعجال .  
ويقتب على هذا القرار نظر المشروع ، سواء في الجان أم في المجلس ، قبل غيره من المشروعات .



مادة ١٣٧ — إذا كان مشروع القانون الذى تقرّر نظره بطريق الاستعجال مقترحا من أحد الأعضاء، أحيل مباشرة الى اللجنة المختصة بالموضوع ، لتنظر أولا في جواز نظر المشروع ، ثم تنظر في موضوعه . وتقدم رأيا عن الأمرين في تقرير واحد . ويؤخذ رأى المجلس أولا عن جواز نظر المشروع ، فإذا أجازته انتقل الى نظر موضوعه .

مادة ١٣٨ — تعتبر مشروعات ربط الميزانية والاعتادات الإضافية والحساب الختامى مستعجلة بطبيعتها .

مادة ١٣٩ — إذا كان مجلس النواب قد قرر نظر مشروع قانون بطريق الاستعجال ، وجب أن يؤخذ رأى مجلس الشيوخ في أمر استعجاله .

## ( ٢ ) أعمال الجبان

مادة ١٤٠ — تتمتع الجبان لنظر المواضيع المحالة إليها من المجلس بناء على دعوة من رئيسها ، أو بدعوة من رئيس المجلس . ويجب عقدها كلما طلب ذلك أربعة من أعضائها .

مادة ١٤١ — يجوز لكل لجنة أن تؤلف من بين أعضائها لجنا فرعية لتعضير المواضيع المقامة لها .

مادة ١٤٢ — يمتد رئيس المجلس الى الجبان جميع الأوراق المتعلقة بالموضوعات المحالة إليها . ولأعضاء المجلس أن يطلبوا طليها وينقلوا صورا منها بشرط ألا يترتب على ذلك تعطيل أعمال اللجنة .

مادة ١٤٣ — يجوز لكل جلسة من جلسات الجبان محضر يدقن فيه أسماء الأعضاء الحاضرين والغائين ، وملخص المناقشات ، ونص القرارات ، ويوقع عليه الرئيس والمضو السكرتير .

مادة ١٤٤ — جلسات الجبان مرية بالنسبة لغير أعضاء المجلس . ولا تكون قراراتها صحيحة إلا إذا حضر من أعضائها خمسة على الأقل .

مادة ١٤٥ - للوزير ذي الشأن حضور جلسات اللجنة ، وللمجنة أن تطلب بواسطة رئيس المجلس استدعاءه ، وله أن يستعصم معه أو ينوب عنه أحد كبار موظفي وزارته .

مادة ١٤٦ - لكل عضو حق الحضور في جلسات اللجان التي ليس هو من أعضائها لسماع مناقشتها ، بشرط ألا يتدخل في المناقشة ولا يبدى ملاحظة ما .

مادة ١٤٧ - لصاحب الاقتراح الحق في حضور جلسات اللجنة وقت نظره إذا طلب ذلك ، وله الاشتراك في المناقشة دون أن يكون له صوت معدود .

مادة ١٤٨ - لكل عضو بدا له رأى أو تعديل في مشروع محال الى لجنة لم يكن من أعضائها أن يبعث به كتابة الى رئيس تلك اللجنة لعرضه عليها ، وله أن يحضر في جلسة تعينها له اللجنة ليعين خرضه بدون أن يكون له رأى مملود .

مادة ١٤٩ - لكل لجنة أن تقرر الاستعانة برأى أى شخص أو هيئة من غير الأعضاء في أى مسألة تتعلق بموضوع مطروح أمامها .

مادة ١٥٠ - إذا وافقت إحدى اللجان على اقتراح بمشروع قانون قدمه أحد الأعضاء ، وكان المشروع يترتب عليه نقص في الإيرادات أو زيادة في المصروفات عمن ورد بالميزانية العامة للدولة ، أحاطته اللجنة الى لجنة المالية لإبداء رأيا فيه في ظرف عشرة أيام ، ويجب أن يتضمن تقرير اللجنة الأولى رأى لجنة المالية . ولكل لجنة وافقت على مشروع أى قانون أن تحيله الى لجنة الصل للضبط صياغته القانونية والتوقيق بينه وبين التشريع القائم .

مادة ١٥١ - على لجنة المالية عند نظرها في مشروع الميزانية العامة للدولة أن تطلب من كل لجنة أخرى إبداء ملاحظاتها ، في موعد معين ، عن القسم الخاص بالمصالح الداخلة في اختصاصها . ولكل من هذه اللجان أن توفد إليها مندوبا عنها لشرح تلك الملاحظات . وعلى لجنة المالية أن تشير إليها في تقريرها .

مادة ١٥٢ - تقدم لجنة المالية للجلسة تقاريرها عن كل قسم من أقسام الميزانية بعد إقراره من مجلس النواب .

مادة ١٥٣ - على كل لجنة أن تقدم تقريراً في ظرف شهر من مدة العمل البرلماني عن كل موضوع يحيله المجلس إليها ، مالم يحدد المجلس أو اللائحة ميخاد آخر . فإذا مضى الميعاد ولم يقدم التقرير ، فلرئيس المجلس أن يطلب إلى رئيس اللجنة بيان أسباب التأخير ، وتحديد المدة اللازمة لإتمام عملها . ويعرض الرئيس الأمر على المجلس لمسح المدة الإضافية .

إذا لم يقدم التقرير في الموعد المحدد كان الرئيس ولكل عضو أن يطلب عرض الموضوع على المجلس ليتخذ بشأنه ما يراه .

مادة ١٥٤ - تقرر اللجنة الرأي الذي تقترحه بأغلبية الآراء . وإذا تساوت الأصوات يرجح الرأي الذي يؤيده الرئيس . ويشار إلى ذلك في التقرير .

مادة ١٥٥ - يجب أن يشمل التقرير اقتراح اللجنة وأسبابه ، وأن يشير بإيجاز إلى رأى الأقلية وأسبابه ، وإلى مختلف الاقتراحات التي تكون قد قدمت إليها من أعضاء المجلس الذين لم يكونوا من أعضائها .

ويجوز استبعاد كل اقتراح يتضمن عبارات غير لائقة أو فيها مساس بالأشخاص أو الهيئات .

مادة ١٥٦ - تختص كل لجنة في كل تقرير تقدمه عضواً مقضراً من أعضائها يتولى شرحه للجلسة . وعند غيابه يمين الحاضرون من أعضاء اللجنة بجلسة المجلس مقضراً بدوره .

مادة ١٥٧ - يقدم التقرير لرئيس المجلس لإدراجه في جدول أعمال أول جلسة .

مادة ١٥٨ - للجان ولأى عضو من أعضاء المجلس أن يطلب بواسطة رئيس المجلس من أى وزير معلومات أو إيضاحات تخص بالمواضيع المعروضة عليها وتكون من اختصاص وزارته أو المصالح التابعة لها .

مادة ١٥٩ - تنقف اللجان أعمالها بانتهاء الدور، وتستأنفها من تلقاء نفسها عند افتتاح الدور التالي .

وكذلك تنقف اللجان أعمالها إذا حل مجلس النواب أو تأجل انعقاد البرلمان ،  
مادة ١٦٠ - إذا تغيب أحد أعضاء اللجنة ثلاث جلسات متوالية في دور واحد بدون عذر مقبول ، أو تغيب سبع جلسات غير متوالية كذلك ، اعتبر مستقبلا من عضوية اللجنة . وعلى رئيس اللجنة إبلاغ رئاسة المجلس خلق مكانه لاقتخاب غيره .  
مادة ١٦١ - تحفظ أوراق اللجان ومحاضرها مع محفوظات المجلس بعد الانتهاء من المشروعات الخاصة بها .

### ( ٣ ) المناقشة في مشروعات القوانين ومشروعات القرارات

مادة ١٦٢ - تطبع تقارير اللجان ملحقاً بها نصوص مشروعات القوانين مع مذكراتها الإيضاحية ، وكذلك نصوص مشروعات القرارات ، وتوزع على الأعضاء قبل الجلسة بمكان وأربعين ساعة على الأقل . إلا إذا تقرر المجلس غير ذلك .  
مادة ١٦٣ - إذا قسّم لكل من مجلسي الشيوخ والنواب مشروع قانون عن موضوع واحد ، وكانت المناقشة فيه قد بدأت في مجلس النواب ، فلا يندرج هذا المشروع في جدول أعمال مجلس الشيوخ إلا بعد صدور قرار نهائي بشأنه من مجلس النواب .

مادة ١٦٤ - يجوز للمجلس أن يقرّ ثلاثة المشروعات وتقارير اللجان قبل المناقشة إذا رأى محلاً لذلك .

مادة ١٦٥ - تبدأ المداولة بمناقشة المشروع إجمالاً من حيث المبدأ ثم يؤخذ الرأي على قبوله أو رفضه .

ويجوز تجزئة المشروع وحصول المناقشة العامة فيه وأخذ الرأي إجمالاً من حيث المبدأ على باب أو فصل بيته .

مادة ١٦٦ - إذا تقرر قبول مشروع قانون من حيث المبدأ، يشرع المجلس في مناقشة مواده مادةً لمادة بعد ثلاثة كل منها . ويؤخذ الرأى على كل مادة .  
(تراجع المادة ١٠٤ من الدستور)

مادة ١٦٧ - لكل عضو أن يقترح التعديل أو الحذف أو التجزئة أو الإضافة في المسود أو فيما يصرح من التعديلات . وعليه أن يقدم اقتراحه للرئيس مكتوباً لعرضه على المجلس، ثم يشرحه . (تراجع المادة ١٠٤ من الدستور)

مادة ١٦٨ - يجوز للمجلس قبل المناقشة في الاقتراحات أن يقرر إحالتها إلى اللجنة التي خصصت المشروع . وتجب هذه الإحالة إذا طلبتها الحكومة أو مقرر اللجنة أو رئيسها ، وفي هذه الحالة إذا كان للتعديل تأثير على النصوص الباقية ، يؤجل نظرها حتى تقدم اللجنة تقريرها في المدة التي يحددها المجلس .

مادة ١٦٩ - للجان أن تطلب بواسطة رئيسها أو مقررها رد أى تقرير إليها، ولو كان المجلس قد بدأ في نظره .

مادة ١٧٠ - تكون مناقشة الميزانية وتقريرها في مجلس النواب أولاً .  
(تراجع المادة ١٣٩ من الدستور)

مادة ١٧١ - تقرر الميزانية باباً باباً . (تراجع المادة ١٣٨ من الدستور)

مادة ١٧٢ - اعتمادات الميزانية المخصصة لسداد أقساط الدين العمومى لا يجوز تعديلها بما يمس تمهيدات مصرفى هذا الشأن . وكذلك الحال في كل مصروف وارد بالميزانية تنفيذاً لتعهد دولى . (تراجع المادة ١٤١ من الدستور)

مادة ١٧٣ - لا تجوز مناقشة مخصصات السلك ولا مخصصات البيت المال الملتزمة طبقاً للمادة ٥٦ من الدستور .

مادة ١٧٤ - إذا كان مشروع القانون خاصاً بإبرام معاهدة بين الحكومة ودولة أخرى ، أو بإبرام اتفاق من أى نوع كان مع الحكومة ، فليس للمجلس أن يدخل أى تعديل على نصوص مشروع المعاهدة أو الاتفاق ، ولكنه يوافق

على القانون نفسه أو يرفضه . وله أن يؤجل أخذ الرأى على ذلك مع توجيه نظر الحكومة إلى ما يوجد في مشروع المعاهدة أو الاتفاق من نقص .

مادة ١٧٥ - بعد أخذ الرأى على مشروع قانون مادة المادة ، يؤخذ الرأى على مجموعه . وإذا كان القانون مكتوناً في موضوعه من أكثر من مادة واحدة يكون أخذ الرأى على مجموعه في جلسة تالية بعد مضي ثلاثة أيام على انتهاء المداولة ، إلا إذا قرر المجلس غير ذلك .

ويجوز قبل البدء في أخذ الرأى على مشروع قانون في مجموعه في الجلسة التالية إعادة المناقشة في مادة أو أكثر من مواده ، إذا طلب ذلك مقرّر اللجنة أو رئيسها أو الحكومة أو عشرة من الأعضاء .

#### ( ٤ ) إقفال باب المناقشة

مادة ١٧٦ - بعد انتهاء طلبى الكلام من كلامهم يعلن الرئيس إقفال باب المناقشة .

ويجوز للرئيس أن يقترح إقفال باب المناقشة إذا رأى أن الموضوع قد استوفى بحثه ، كما يجوز هذا الطلب إذا تقدم كتاباً من عشرة من الأعضاء . ويؤخذ رأى المجلس في ذلك .

ويؤذن دائماً لمضو واحد بالكلام للرة عقب المتكلم من الحكومة .

مادة ١٧٧ - يجوز الكلام بإيجاز في طلب إقفال باب المناقشة لمعارضته أو تأييده . ويؤذن به لواحد من كل فريق بحيث لا يتكلم أكثر من خمس دقائق . وتكون الأولوية في ذلك لمن كانوا قد طلبوا الكلام في الموضوع الأصيل . ثم يصدر المجلس قراره بإقفال باب المناقشة وأخذ الرأى على الموضوع الأصيل أو باستمرار المناقشة في هذا الموضوع .

مادة ١٧٨ - لا يجوز طلب الكلام بعد إقفال باب المناقشة طبقاً للسادة السابقة ، وقبل أخذ الآراء ، إلا لتعدد السؤال الواجب أخذ الرأى عليه .

(٥) أخذ الآراء

- مادة ١٧٩ - لا يطرح السؤال لأخذ رأى عليه إلا من الرئيس .
- مادة ١٨٠ - لا يجوز للجلس أن يقر قرارا إلا إذا حضر الجلسة أغلبية أعضائه . (تراجع المادة ٩٩ من الدستور)
- مادة ١٨١ - يجب على كل عضو إبداء رأيه في كل موضوع يعرض لأخذ الرأى . ولا يجوز الامتناع عن إعطاء الرأى إلا لأسباب يجب إبدائها في الجلسة .
- مادة ١٨٢ - في غير الأحوال المشترط فيها أغلبية خاصة بحكم الدستور تصدر القرارات بالأغلبية المطلقة . وعند تساوى الآراء يكون الأمر الذى حصلت المداولة بشأنه صريفا . (تراجع المادة ١٠٠ من الدستور)
- ولا يستأمنون عن إعطاء آرائهم من القابلين للوضوح أو الراضين له . وتصدر القرارات بالأغلبية المطلقة لمن أعطوا أصواتهم فعلا ، ولو قل عددهم عن نصاب الأغلبية بسبب امتناع الآخرين عن إعطاء رأيهم .
- مادة ١٨٣ - لا يكون للوزراء رأى محدود عند أخذ الأصوات ، إلا إذا كانوا أعضاء في المجلس . (تراجع المادة ٦٣ من الدستور)
- مادة ١٨٤ - يؤخذ الرأى أولا على الاقتراحات التى لا تؤثر في غيرها . وإذا كان في قبول بعضها تأثير في البعض الآخر ، فيبدأ بأوسعها مدى وأكثرها اختلافا عن النص الأصل .
- مادة ١٨٥ - إذا تضمن الاقتراح عدة مسائل ، وطلب تجزئتها ، يؤخذ الرأى على كل منها على حدة .
- مادة ١٨٦ - إذا لم تقبل التعديلات ، يؤخذ الرأى على النص الأصل .
- مادة ١٨٧ - يكون الاقتراح الناهى عن القوانين في مجموعها بالنداء بالاسم حسب الترتيب الهجائى ، ويعطى الرأى بصوت طالى . (تراجع المادة ١٠١ من الدستور)

وإذا لم يوجد أحد الأعضاء عند النداء على اسمه، ثم حضر قبل إعلان النتيجة يؤخذ رأيه .

مادة ١٨٨ — فيها مدا ذلك تعطى الآراء بالتصويت شفهيًا بصفة عامة أو بطريقة القيام والجلوس، ما لم تطلب الحكومة أخذ الآراء بالنداء بالاسم، أو يطلبه كتابة عشرة من الأعضاء . (راجع المادة ١٠١ من الدستور)

وفي هذه الحالة تؤخذ آراء مقدمي الطلب أولاً . فإذا لم يسل بعضهم صوته، وقل الباقون عن عشرة، يبتبر الطلب غير قائم . ويؤخذ الرأى بالتصويت شفهيًا بصفة عامة أو بطريقة القيام والجلوس .

مادة ١٨٩ — إذا وجد مكتب الجلسة شكًا في نتيجة أخذ الآراء بصيغة عامة، يعاد أخذها بالقيام والجلوس، بأن يطلب من المؤيدين القيام . وإذا وجد مكتب الجلسة شكًا في النتيجة، يعاد أخذ الآراء بطريقة حكيمية، بأن يطلب من المعارضين القيام . فإذا وجد الشك في النتيجة هنا أيضًا، تؤخذ الآراء بالنداء بالاسم في الجلسة ذاتها .

مادة ١٩٠ — يسير العضو عن رأيه في قبول المشروع أو رفضه بكلمة "موافق" أو "معارض" بدون تعليق .

مادة ١٩١ — يتولى الأعضاء السكرتيريون بمساعدة الموظفين إحصاء الأصوات تحت إشراف الرئيس .

مادة ١٩٢ — يعلن الرئيس قرار المجلس طبقًا لنتيجة الآراء بالصيغة الآتية "المجلس يقرّر" أو "المجلس يرفض" .

ولا يجوز التعليق على قرار المجلس، ولا إبداء أية علامة من علامات الاستحسان أو الاستهجان .

مادة ١٩٣ — إذا ظهر من النداء بالأسماء عدم توافر العدد القانوني للأعضاء، يؤجل أخذ الرأى إلى أول الجلسة التالية . ويقدم على كل ما عداه من جدول الأعمال .



مادة ١٩٤ — لا تجوز العودة إلى المناقشة في موضوع أخلت عليه الآراء. ولكن إذا كان المجلس أثناء نظر مشروع قد قرّر حكماً في إحدى المواد من شأنه إجراء تعديل في مادة أخرى سبق أن وافق عليها ، فله أن يعود إلى مناقشة هذه المادة . وكذلك يجوز للمجلس إعادة المناقشة في مادة سبق تقريرها إذا أبدت لذلك أسباب جديدة .

(٦) فيما يقرب على قبول المشروع أو رفضه أو تعديله

مادة ١٩٥ — كل مشروع قانون يقضيه مجلس الشيوخ ابتداءً ، وكذلك كل مشروع قانون وارد من مجلس النواب يدخل عليه مجلس الشيوخ تعديلاً ، يبحث به رئيسه إلى رئيس مجلس النواب ، وفي الوقت عينه يحظر بذلك الوزير المختص . (تراجع المادة ١٠٥ من الدستور)

مادة ١٩٦ — إذا قرّر المجلس بلا تعديل مشروع قانون سبق لمجلس النواب تقريره ، يرفع رئيس مجلس الشيوخ هذا المشروع إلى الملك بواسطة الوزير المختص للتصديق عليه .

مادة ١٩٧ — إذا لم ير الملك التصديق على مشروع قانون أقضه البرلمان ، ردت إليه في مدى شهر لإعادة النظر فيه . (تراجع المادة ٣٥ من الدستور)

مادة ١٩٨ — إذا ردت مشروع القانون في الميعاد المتقدم وأقضه البرلمان ثانية بموافقة ثلثي الأعضاء الذين يتألف منهم كل من المجلسين ، صار له حكم القانون وأصدر ، فإن كانت الأغلبية أقل من الثلثين امتنع النظر فيه في دور الانعقاد نفسه ، فإذا عاد البرلمان في دور انعقاد آخر إلى إقرار ذلك المشروع بأغلبية الآراء المطلقة صار له حكم القانون وأصدر . (تراجع المادة ٣٦ من الدستور)

مادة ١٩٩ — إذا أحال مجلس الشيوخ مشروع قانون إلى مجلس النواب طبقاً للمادة ١٩٥ ، فادخل عليه هذا المجلس تعديلاً وأعادته إلى مجلس الشيوخ ، فلهذا المجلس :

(١) أن ينظر فوراً في الجلسة في المشروع كما ورد إليه من مجلس النواب .  
(ب) وله أن يحيله إلى اللجنة المختصة لدراسة التعديلات التي أدخلها مجلس النواب .

(ج) وللجلس في هذه الحالة الأخيرة أن يكلف اللجنة المذكورة بالاتصال بلجنة يتخبطها مجلس النواب لهذا الغرض للاختاق على موضوع الخلاف ووضع نص مشترك لمشروع القانون . وله أن يمين لجنة خاصة لهذا الغرض .

ويجب لصحة اجتماع المجلس أن يحضر العدد القانوني لكل منهما بحسب لأئحة المجلس التابعة له ، ويتولى إدارة المناقشات رئيس لجنة مجلس الشيوخ .  
مادة ٢٠٠ - إذا اتفقت المجلسان على نص، يرض هذا النص على المجلس بتقرير من لجته المناقشة على أساسه .

مادة ٢٠١ - إذا رفض مجلس النواب تعيين لجنة من قبله لهذا الغرض أو لم تنفق المجلسان، ينظر مجلس الشيوخ في مشروع القانون على أساس التقرير الذي تقدمه له لجته، وذلك بعد مضي شهر من تاريخ ورود القانون من مجلس النواب، ما لم تطلب الحكومة نظر مشروع القانون قبل هذا الميعاد .

مادة ٢٠٢ - إذا استعجم الخلاف بين المجلسين على تقرير باب من أبواب الميزانية، يحل بقرار يصدر من المجلسين مجتمعين بجمعية مؤتمراً بالأغلبية المطلقة .  
(تراجع المادة ١٦٦ من الدستور)

## الباب الرابع

### في الرقابة البرلمانية

#### ( ١ ) الأسئلة والاستجوابات

مادة ٢٠٣ — لكل عضو أن يوجه إلى الوزراء أسئلة للاستعلام من أمر يريد الوقوف على حقيقته .  
( تراجم المادة ١٠٧ من المرسوم )

مادة ٢٠٤ — على العضو الذي يريد أن يوجه سؤالاً أن يقدم نصه مكتوباً إلى رئيس المجلس ليبلغه إلى الوزير ويدرجه في جدول أعمال أول جلسة بعد مرور ثمانية أيام من تاريخ هذا التبليغ .

مادة ٢٠٥ — يجب أن يكون السؤال واضحاً ومقصوداً على الوقائع المراد الاستفهام عنها ، بدون أى تعليق ، وأن يكون خالياً من العبارات غير اللائقة أو التي فيها مساس بالأشخاص أو بالهيئات ، فإذا لم تتوافر هذه الشروط جاز للمجلس استيعاده .

مادة ٢٠٦ — يجب على الوزير أن يجيب عن السؤال في الجلسة المحددة ، وله أن يطلب تأجيل الإجابة بجلسة تالية يحددها المجلس .

مادة ٢٠٧ — للعضو الذي قدم السؤال دون غيره أن يستوضح الوزير عن غموض أو نقص في إجابته . وله أن يعلق عليها بإيجاز مرة واحدة .

مادة ٢٠٨ — يجوز للعضو أن يقدم السؤال ويطلب الإجابة عنه كتابة . وفي هذه الحالة يرسل الوزير الإجابة إلى رئيس المجلس خلال ثمانية أيام ليلتها إلى مقدم السؤال . وللوزير أن يخطر رئيس المجلس بتأجيل إجابته لمدة لا تتجاوز شهراً .

وتلشر هذه الأسئلة والأجوبة عنها بملحق مضبطة الجلسة .

- مادة ٢٠٩ - لا يجوز تحويل السؤال إلى استجواب في الجلسة .
- مادة ٢١٠ - لا تنطبق الإجراءات السابقة الخاصة بالاستئلة على ما يوجه منها إلى الوزراء في موضوع مطروح للنقاشه ، فإن للأعضاء أن يطرحوها في الجلسة شفهيًا .
- مادة ٢١١ - تخصص في أول الجلسة نصف ساعة للاستئلة ، فإذا بقي بعد ذلك شيء منها يدرج في جدول أعمال الجلسة التالية .
- مادة ٢١٢ - إذا غاب مقدم السؤال يودع الوزير الإجابة سكرتيرية المجلس ، وتثبت بالمضبطة .
- مادة ٢١٣ - يجوز للأعضاء توجيه أسئلة إلى الحكومة فيما بين دورى الانعقاد ، على أن يكون الرد عليها كتابة .
- مادة ٢١٤ - لكل عضو أن يوجه إلى الوزراء استجوابات .  
( تراجع المادة ١٠٧ من الدستور )
- مادة ٢١٥ - يقدم العضو الذى يريد أن يستجوب وزيراً أو أكثر بياناً مكتوباً بموضوع استجوابه للرئيس ليبلغه للوزير ، و يدرجه في جدول أعمال أقرب جلسة لتحديد موعد للنقاشه فيه .
- ويجب أن يكون خالياً من العبارات غير اللائقة أو التى فيها مساس بالأشخاص أو بالمؤسسات ، فإذا لم يتوافر ذلك جاز للمجلس استجوابه .
- مادة ٢١٦ - لا تجرى المناقشة في استجواب إلا بعد ثمانية أيام على الأقل من يوم تقديمه ، وذلك في غير حالة الاستعجال وموافقة الوزير . ولا يجوز تأجيل المناقشة في المسائل الداخلية أكثر من شهر إلا بموافقة المستجوب .
- ( تراجع المادة ١٠٧ من الدستور )
- مادة ٢١٧ - للوزير الموجه إليه الاستجواب أن يطلب من المستجوب شرح استجوابه في أول جلسة قبل تحديد موعد المناقشة ، وأن يطلب تحديد جلسة تالية للإدلال بإجابته ، وللمجلس أن يأذن بأجل جديد لمناقشة إجابة الوزير .

مادة ٢١٨ - يجوز للمجلس أن يقرر ضم عدة استجابات ذات موضوع واحد أو مرتبطة ارتباطا وثيقا بعضها ببعض ، وأن تحصل المناقشة فيها في وقت واحد .

مادة ٢١٩ - في الجلسة المختصة لمناقشة الاستجابات يشرح المستجوب موضوع استجابته إن لم يكن قد شرحه من قبل ، ثم يجيب الحكومة ، ثم يشترك الأعضاء في المناقشة ، بشرط ألا يزيد مددهم على أربعة ، إلا إذا أذن المجلس بذلك . والمستجوب الرد على إجابة الحكومة ، وله حق الأسبقية في ذلك .

مادة ٢٢٠ - بعد انتهاء المناقشة في الاستجابات يكون لاقتراح الانتقال إلى جدول الأعمال الأولوية على ما عداه .

وإذا انتهت المناقشة في الاستجابات إلى اقتراح آخر جاز للمجلس قبل أخذ الرأي عليه إحاطته إلى إحدى اللجان لتقديم تقريره .

مادة ٢٢١ - يجوز للمستجوب أن يثاقل عن استجابته ، فلا ينظر فيه المجلس إلا إذا تمسك به غيره من الأعضاء .

مادة ٢٢٢ - تسقط الأسئلة والاستجابات بانتهاء الدور المادى وباستقالة الوزارة ، ولتقديمها تجديدها .

مادة ٢٢٣ - للاستجابات الأسبقية على سائر المواد المدرجة في جدول الأعمال عند الأسئلة ، إلا إذا قرر المجلس خلاف ذلك .  
وللمجلس أن يحدد يوما خاصا للأسئلة والاستجابات .

### ( ٢ ) التحقيق البرلماني

مادة ٢٢٤ - للمجلس حق إجراء التحقيق ليستنير في مسائل معينة داخلية في حدود اختصاصه .  
( تراجع المادة ١٠٨ من الدستور )

ويعين المجلس لجنة خاصة لإجراء هذا التحقيق ، ولجنة استمضاء أى شخص ترى فائدة في سماع أقواله . ولها طلب أى ورقة من الحكومة للاطلاع عليها واتخاذ كل ما يلزم من إجراءات للوصول إلى الحقيقة .

## (٣) العرائض

مادة ٢٢٥ - لأفراد المصريين أن يخاطبوا المجلس فيما يمرض لهم من الشؤون بكتابات موقّعة عليها بأسمائهم . أما مخاطبته باسم المجتمع ، فلا تكون إلا للهيئات النظامية والأشخاص المعنوية .  
(تراجع المادة ٢٢ من الدستور)

مادة ٢٢٦ - يجب أن تكون التوقيعات واضحة ومذكورة بها صراحة مقدمها ومحل إقامته .

ويجب أن تكون العريضة خالية من العبارات غير اللائقة أو التي فيها مساس بالأشخاص أو بالمؤسسات .

وللرئيس أن يأمر بحفظ العرائض التي لم تتوافر فيها هذه الشروط .

مادة ٢٢٧ - تهيد العرائض المقدمة للمجلس في جدول عام بأرقام متسلسلة حسب تواريخ ورودها ، مع بيان اسم مقدم العريضة وسكنه وملخص موضوعها .

مادة ٢٢٨ - يحيل الرئيس العرائض بعد قيدها في الجدول إلى لجنة العرائض . وإذا كانت متعلقة بموضوع محال على لجنة ، فإنها تعال إلى تلك اللجنة لفحصها مع الموضوع .

مادة ٢٢٩ - تفحص لجنة العرائض ما يحال إليها منها ، وتعيدها إلى رئيس المجلس ، وتبين في تقريرها ما ترى إرساله منها إلى الوزراء ، وما ترى إحالته إلى لجنة مختصة ، وما ترى رفضه .

مادة ٢٣٠ - إذا أحيلت العريضة إلى لجنة أخرى ، لارتباطها بموضوع محال إليها ، فعلى تلك اللجنة أن تشير إليها في تقريرها عن ذلك الموضوع .

مادة ٢٣١ - يفتكم الوزراء إلى المجلس الإيضاحات الخالصة بالمراض التي أحيلت إليهم في مدة لا تتجاوز شهرا ، إلا إذا قرر المجلس غير ذلك .

(تراجع المادة ١١٦ من الدستور)

مادة ٢٣٢ - يرسل الرئيس إلى مقدم العريضة التي لم يرفضها المجلس ، بياناً بجمع فيها .

#### تعديل أحكام اللائحة

مادة ٢٣٣ - لا يجوز تعديل أحكام هذه اللائحة إلا بناء على اقتراح من الرئيس أو من عشرة من الأعضاء . ويرض هذا الاقتراح على المجلس لإحاطته إلى اللجنة المختصة .

مادة ٢٣٤ - تلغى اللائحة القائمة ، ويعمل بهذه اللائحة بمجرد التصديق عليها من المجلس .

## فهرس اللائحة الداخلية لمجلس الشيوخ

## الباب الأول - في تأليف المجلس ونظامه

## المواد

- (١) تأليف المجلس ومقرراته الدستورية ... ١ - ٤  
 (٢) تحقيق صحة العضوية ... ٥ - ١٨  
 (٣) أحوال عدم الجمع ... ١٩ - ٢٥  
 (٤) مدة العضوية ... ٢٦ - ٢٩  
 (٥) واجبات الأعضاء ... ٣٠ - ٣٢  
 (٦) الحصة البرلمانية ... ٣٣ - ٣٥  
 (٧) انتهاء العضوية ... ٣٦ - ٣٨  
 (٨) تأليف مكتب المجلس ... ٣٩ - ٤٦  
 (٩) الثقات أعضاء المكتب ... ٤٧ - ٥٠  
 (١٠) اختصاصات أعضاء المكتب ... ٥١ - ٥٤  
 (١١) اختصاصات المكتب ... ٥٥ - ٥٨  
 (١٢) تأليف بلان المجلس ... ٥٩ - ٦٥  
 (١٣) المحافظة على النظام في المجلس ... ٦٦ - ٧١  
 (١٤) ميزانية المجلس وحساباته ... ٧٢ - ٧٨  
 (١٥) مكررية المجلس ... ٧٩ - ٨٦

## الباب الثاني - في الجلسات

- (١) أدارا الاتحاد ... ٨٧ - ٩٣  
 (٢) انعقاد الجلسات ... ٩٤ - ١٠٧  
 (٣) نظام الكلام في الجلسات ... ١٠٨ - ١١٨  
 (٤) ما يترتب على عدم مراعاة أحكام اللائحة ... ١١٩ - ١٢٦



## الباب الثالث - في الأعمال التشريعية

## المواد

- ( ١ ) تقديم مشروعات القوانين والقرارات إلى المجلس وإحالتها إلى اللجان ١٢٧ - ١٣٩
- ( ٢ ) أعمال اللجان... ١٤٠ - ١٦١
- ( ٣ ) المناقشة في مشروعات القوانين ومشروعات القرارات ١٦٢ - ١٧٥
- ( ٤ ) إقبال باب المناقشة... ١٧٦ - ١٧٨
- ( ٥ ) أخذ الآراء... ١٧٩ - ١٩٤
- ( ٦ ) فيما يترتب على قبول المشروع أو رفضه أو تعديله ١٩٥ - ٢٠٢

## الباب الرابع - في الرقابة البرلمانية

- ( ١ ) الأسئلة والاستجابات ٢٠٣ - ٢٢٣
- ( ٢ ) التحقيق البرلماني ٢٢٤
- ( ٣ ) الصراخض ٢٢٥ - ٢٣٢

## تعديل أحكام اللائحة

- ( ١ ) إجراءات تعديل اللائحة... ٢٣٣
- ( ٢ ) العمل باللائحة بمجرد تصديق المجلس عليها ٢٣٤

## تقرير لجنة اللائحة الداخلية والطمعون عن مشروع اللائحة الداخلية الجديدة لمجلس الشيوخ المقترح من حضرة صاحب السعادة على زكي العرابي باشا، رئيس المجلس

قُلم حضرة صاحب السعادة على زكي العرابي باشا، رئيس المجلس، مشروعا لللائحة الداخلية جديدة للمجلس، عرض في الجلسة الأولى للور الانعقاد الثامن عشر، مؤيدا من عشرة من الأعضاء طبقا للسادة ١٣٠ من اللائحة، على اعتبار أنه تعديل لللائحة القائمة، وألحقت به مذكرة تفسيرية تبين الأغراض التي رعى إليها واضع المشروع فيما ضمنه من أحكام .

وقد أحال المجلس المشروع إلى لجنة اللائحة الداخلية والطمعون . وقررت توصيه على حضرات أعضاء المجلس جميعهم مشفوعا بالمذكرة التفسيرية . وطلب إلى كل منهم أن يبلغ اللجنة ما يراه من آراء أو اقتراحات، لتستير اللجنة بها في عملها . وكان الرائد في هذا الإجراء ماهو معلوم من أن اللائحة تتخذ من أحكام متأسكة، إذا قتل بعضها وجب التوفيق بين التعديل وما يقى من أحكام أصلية، ليصان لللائحة انسجامها . وهذا أيسر في اللجنة منه في المجلس .

على أن اللجنة لم تتلق من حضرات أعضاء المجلس اقتراحات أو ملاحظات بشأن ما جاء في المشروع، مما يدل على أن المشروع قوبل في مجموعه بالارتياح العام .

وقد عقدت اللجنة جلساتها في أيام ٥ و ١٢ و ١٦ و ٢٤ و ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٤٢ و ١١ و ٢٤ يناير سنة ١٩٤٣ لبحث المشروع . وقد حضر البعض من حضرات أعضاء المجلس بعض الجلسات، وحضرها كلها حضرة صاحب السعادة رئيس المجلس، وبين لجنة مرأى الأحكام التي أوردتها في مشروعه، واقترح تعديل بعضها، واشترك في تنقيح البعض الآخر . ومدّ اللجنة بكل

ما احتاجت إليه من بيانات ومراجع . وأبدى سعاده تمام موافقه على التصوص  
التي انتهت إليها اللجنة على الوجه الذى سيفصل فيما بعد .

واقترح سعاده — عند انتهاء اللجنة إلى الموافقة على مواد المشروع — إعادة  
تبويبها تبويبا يكون أقرب إلى المنطق التشريعى ، فوافقت اللجنة ، وقدمت بعض  
المواد وأُخترت البعض الآخر ، على الوجه الذى سيشار إليه فى آخر هذا التقرير .  
وستنظم فى هذا التقرير الإشارة إلى المواد طبقا لهذا الترتيب . وقد عدلت فى المذكرة  
التفسيرية أرقام المواد على الأساس ذاته ، وذلك حتى لا يلتبس الأمر .

هذا وقد وافقت اللجنة على المشروع فى مجموعه ، ولم تدخل عليه إلا القليل  
من التعديلات ، وسنورد لها قسما خاصا فى نهاية هذا التقرير . ونبدأ باستعراض  
المبادئ الجوهرية الجديدة التى أتى بها المشروع .

### ملاحظات عامة على المشروع

من المعلوم أن اللائحة الداخلية الحالية لمجلس الشيوخ وضعت فى سنة ١٩٢٤  
عند بدء الحياة النيابية فى مصر . وقد اقتبست أغلب أحكامها من اللوائح الداخلية  
المعمول بها وقتئذ فى البرلمان البلجيكي والفرنسي ، مع التوفيق بينها وبين الأوضاع  
الدستورية عندنا .

وقد أبرزت التجارب التى توالفت فى الفقرة من سنة ١٩٢٤ إلى الآن ما امتازت  
به اللائحة القائمة من حسنات وما ظهر بها من قصور . وقد ثبتت إلى جانب ذلك  
تقاليد غير مكتوبة ارتاح إليها المجلس ، وأن الألوان لأن تسجيل فى لائحته . وجرى  
المجلس على تقاليد أخرى يصح إعادة النظر فيها ، لأن بعضها لا يستند إلى أساس  
صحيح من الدستور أو من الأوضاع البرلمانية القومية ، فلا داعى للتمسك بأهلها .  
هذا وقد جدت فى العالم البرلماني الأوروبي أوضاع ونظريات مبتكرة لم يكن  
لها أثر فى اللوائح الداخلية للبرلمانات التى كانت قائمة فى سنة ١٩٢٤ وإلى اقتبست

منها لأئمة مجلسها . فليس هناك ما يمنعا من أن تقتطف منها ما يحيل عملنا البرلماني  
أكل وإنتاجه أفضل وأوفر . وليس هناك ما يمنعا كذلك من أن نجارى غيرها  
في مجال الابتكار والتجديد في الأوضاع البرلمانية ، مع التزم الحدود التي رسمها  
لنا الدستور ، ولو كان في ذلك بعض الخروج على المألوف . فقد أثبتت التجارب  
في البلاد الأخرى — ولا سيما في الآونة الأخيرة — أن الأداة النيابية لا يصح لها  
الجمود ، بل إن أوجب ما يجب عليها أن تظل في تطور مستمر ، لتجارى مقتضيات  
الظروف . فالنظام البرلماني لا يكتفى لازدهاره أن تكون مبادئه قوية ، بل يجب  
إلى جانب ذلك أن تكون إجراءاته وأوضاعه موزونة ومحمكة .

وهذا هو بينه ما رى إليه حضرة صاحب السعادة رئيس المجلس عند ما أعاد  
صياغة اللائحة الداخلية للمجلس . فأسقط منها ما رأى بها من هائات . وأثبت فيها  
كثيرا من التقاليد الحسنة غير المكتوبة . ومجملها ما يقضى على التقاليد أو الأوضاع  
التي لا سند لها من الدستور أو من الفقه البرلماني . واقتبس لها من المبتكرات  
التي أدجتها المجالس النيابية الأوروبية في لوائحها في الفترة التي انقضت من سنة ١٩٢٤  
إلى الآن ما يتفق مع أحكام دستورنا ومقتضيات ظروفنا ، ويساعد المجلس على  
القيام بمهامه على الوجه الأصلى . وأضاف إليها أحكاما إن أخذ بها مجلسنا يكون  
قد سبق إليها غيره من المجالس . ومع ذلك فقد أتر واضع المشروع أن يترك البعض  
من تلك المبتكرات في الوقت الحاضر ، مع استحسانها في حلة ذاتها ، رغبة منه  
في أن يكون التجديد بالتدرج . مع صياغة اللائحة الجديدة بحيث تصبح أساسا  
صالحا لأن تدجج بها في المستقبل الأحكام المتممة لبعض المبتكرات التي سوف  
تتضح فوائدها .

وقد لاحظ بعض أعضاء اللجنة على بعض مواد المشروع أنها أنت بأوضاع  
لم تهت التجارب الماضية أن هناك حاجة ماسة تدعو إليها . على أن الواقع أن  
القوانين تشرع للمستقبل وليس للماضى . فلما متى أقوت تظل معمولا بها عشرات  
السنين . فيجب أن ينظر عند وضعها إلى القروض المقبلة ، على قدر ما ينظر فيها



علی زکی العسکری باشا  
رئیس مجلس الشیوخ



إلى ما مضى من تحارب . وقد وازن المشروع بين هذين الاعتبارين موازنة جاءت بحكمة .

وستعرض فيما يلي أهم ما أورده المشروع من جديد . ثم تعرض التعديلات التي رأت اللجنة إدخالها على بعض المواد . ثم التيوب الجديد الذي اقترحه سعادة الرئيس في النهاية .

### في جواز انعقاد جلسات المجلس والشروع

#### في مداولاته ولو لم يحضر الجلسة أغلبية أعضائه

تقضى المادة ١٨ من اللائحة الحالية بأنه يجوز للرئيس أن يأمر ، عند الساعة المحددة لانتاح الجلسة ، ببدء الإسماء ، فإذا تبين أن عدد الأعضاء الحاضرين لا يكفي لانتقاد المجلس يباد النداء بعد ربع ساعة ، ثم يعلن انتاح الجلسة أو تأجيل انعقادها لعدم تكامل الأعضاء .

وكان يستتج من هذا النص أن المجلس لا يصح له أن يفتح جلسته إلا إذا ثبت حضور أغلبية أعضائه ، حل اعتبار أن حضور الأغلبية يعتبر شرطاً لصحة عقد الجلسة ، ولو لم يكن الفرض من الانعقاد إلا سماع إجابات الوزراء عن الأسئلة الموجهة إليهم ، أو الشروع في المناقشة العامة في قوانين أو قرارات ، أو غير ذلك من الأعمال التي لا تستلزم استصدار قرارات من المجلس .

ولمّا إذا رجعنا إلى المادة ٩٩ من الدستور وجدناها تنص على أنه :  
 " لا يجوز لأى المجلسين أن يقرر قراراً إلا إذا حضر الجلسة أغلبية أعضائه " .  
 وتنص المادة ١٥٧ من الدستور على أنه : " لأجل تنقيح الدستور ... ..  
 لا تصح المناقشة في كل من المجلسين إلا إذا حضر ثلثا أعضائه . ويشترط لصحة القرارات أن تصدر بأغلبية ثلثي الآراء " .

وتكفي مقارنة هذين النصين للدلالة على أن الدستور صريح في أن الأغلبية ، من حيث جوهرها ، نوهان : أغلبية تستلزم لصحة المناقشات — وأغلبية تستلزم لصحة القرارات .

أما الأغلبية اللازمة " لصحة القرارات " فقد أوردت المادتان ٩٩ و ١٠٠ من الدستور قاعدتها العامة ، فلا ريب في أن المجلس لا يجوز له أن يصدر قرارا في أى شأن كان إلا إذا حضر الجلسة أغلبية أعضائه .

وأما الأغلبية اللازم توفرها " لصحة المناقشات " فلم يرد لها ذكر على الإطلاق في الدستور إلا في حالة واحدة ، وهى حالة المناقشات في تنقيح الدستور ذاته ، فنص على ألا تصح هذه المناقشات إلا إذا حضر الجلسة ثلث الأعضاء ، فإذا قل عدد الحاضرين عن ثلثي الأعضاء ، تذر على المجلس أن يفتح المناقشات في تنقيح الدستور ، ويجب عليه أن يقفها إذا كان قد شرع فيها . وهذا الشرط له ما يبرره في شؤون تنقيح الدستور لما لها من خطورة بالغة .

إلا أنه ليس في الدستور إلى جانب ذلك ما يمنع المجلس من أن يفتح جلسته في الظروف العادية في الساعة المحددة لها ، للشروع في أعماله التي لا تتطلب من المجلس أن يتقرر قرارا . ونخص بالذكر منها سماح بيان الحكومة أو إجابة الوزراء عن الأسئلة ، أو المناقشة في مبدأ مشروعات القوانين أو القرارات ، فلمجلس أن يباشر ذلك دون أن يتدخل الحاضرون من الأعضاء أو الوزراء في انتظار المتأخرين أو المتخلفين . فإذا فرضنا أنس غياب هؤلاء فسوّت عليهم بعض ما يهيمهم ، فزتهم المخطئون .

صحح أن التعاليد جرت في المجلسين من سنة ١٩٢٤ إلى الآن ، في ظل أحكام الأئمة القائمة وما يقابلها في لائحة مجلس النواب ، التي تنص على أن الجلسة لا تفتح إلا إذا توفر شرط حضور الأغلبية ، على أن المجلسين كانا يتجاوزان عن توفر هذه الأغلبية في أثناء المناقشات ، بمعنى أنه كان يكفي وجودها في لحظة افتتاح الجلسة . ولا يأتى بالأمر بعد ذلك — ما لم يلح بعض الأعضاء في وجوب تأجيل الجلسة لعدم توفر النصاب — إلى حين لحظة استصدار قرار من المجلس . وذهب المجلسان في تجاوزهما عن التعيد بهذا الشرط إلى أنهما كانا يمتبران في بعض الأحيان أن



الجلسات التي تعقد في أيام متتالية إنهاى جلسة واحدة مستمرة . فيكنى لصحة عقدها أن تكون أغلبية الأعضاء قد حضرت عند بدء افتتاح الجلسة في اليوم الأول .

فكانما العرف البرلماني في مصر قد تمخض عن أغلبية من جوهر ثالث — وهي الأغلبية اللازمة لافتتاح الجلسة ، وهي غير الأغلبية التي يشير إليها الدستور لصحة القرارات والأغلبية التي يتطلبها لصحة المناقشات في تنقيحه وفي الواقع لا معنى لتلك الأغلبية الثالثة ، ولا محل لها من الأوضاع الدستورية . إنما ثبتت لدينا بحكم التقليد .

وقد رأى المشروع القضاء على هذا التقليد بالنص في المادة ٩٧ منه على أن " يفتح الرئيس الجلسة في الموعد المحدد " ، بغير نص على ضرورة التحقق من حضور عدد معين من الأعضاء أو إلى تأجيل الجلسة عند عدم توفر هذا العدد كما تفضي المادة ١٨ من اللائحة الحالية . أما النصاب الدستوري لصحة القرارات فذكر في المادة ١٨٠ في باب أخذ الآراء . وبيئت المذكرة التفسيرية الفرض من ذلك . وأضافت إليه أن المادة ٩٩ من الدستور المصري تتحد في نصها مع نص المادة ٣٨ من الدستور البلجيكي ، ومع ذلك فقد أخذ البرلمان البلجيكي بوجهة النظر التي ذهب إليها المشروع على أساس تقرير قدم بهذا المعنى إلى البرلمان البلجيكي في سنة ١٨٧٤ . و انتهى فيه إلى ما ذهب إليه فقهاء الدستور بالإجماع من أن حضور الأغلبية يجب أن يتوفر عند صدور القرارات ، ولكنه لا يشترط لصحة المناقشات ( أوجين بير جزه أول ، فقرة ٩٨٨ ص ١١٣٥ و ١١٣٦ — ودوجيه جزه رابع ص ٣٦٦ ) .

بل إن هنالك من البرلمانات ما لا يشترط حضور أغلبية الأعضاء لصحة القرارات ذاتها . من ذلك أنه يكتفى في مجلس المسموم البريطاني الذي يبلغ عدد أعضائه أكثر من ٦٠٠ عضو ، أن يحضر الجلسة في لحظة صدور القرار ، ٤ أعضاء . ويكتفى في مجلس اللوردات البريطاني بحضور ثلاثة أعضاء . وفي فرنسا ذاتها

تنص المادة ٨٠ من لائحة مجلس النواب على أنه إذا تعذر على المجلس أن يصدر قراراً في إحدى جلساته لعدم حضور أغلبية أعضائه تأجل أخذ الرأي إلى الجلسة التالية حيث يصدر القرار صحيحاً مهما كان عدد الحاضرين .

وعلى عكس ذلك يشترط في الولايات المتحدة الأمريكية حضور أغلبية أعضاء المجلس لصحة المناوالت . إنما يجوز هناك للأعضاء الحاضرين ، في مقابل هذا القيد ، أن يرغموا الأعضاء الغائبين على الحضور ، إما بإحضارهم بالقوة أو بتوقيع الجزاءات عليهم .

ولقد رأت اللجنة بإجماع أعضائها ، لما تقدم من اعتبارات ، أن حضرة صاحب السعادة على زكي العرابي باشا قد وفق في مشروعه إلى تقويم الأوضاع المعمول بها في مصر في هذا الشأن من سنة ١٩٢٤ بما يتفق وصرح نص الدستور عندنا وإجماع آراء الفقهاء الدستوريين والأوضاع البرلمانية القائمة في الخارج — مما يوجب عليه أن تفتح الجلسات في الساعة المحددة لها دون أن يتعطل الحاضرون في انتظار المتأخرين . فيستطيع المجلس بذلك أن يميز ، في أول جلساته ، جانباً من أعماله التي لا تتطلب صدور قرار منه . ولا سيما أن المشروع الجديد ينصص نصف الساعة الأولى من الجلسات لسماح إجابات الوزراء عن الأسئلة مما لا يتطلب استصدار قرارات من المجلس .

وقد وافقت اللجنة بإجماع أعضائها على هذا المبدأ الجديد الوارد في المادة ٧٧ من المشروع ، وترى أن العمل به سوف يكسب المجلس وقتاً ثميناً .

هذا على أنه من المتفق عليه أن القرارات التي يصدرها المجلس في مسائل تحديد جدول الأعمال لا تعتبر من القرارات التي لا يجوز صدورها إلا بتكامل العدد . وكذلك القرارات بوقف الجلسة وتحديد ميعاد الجلسة المقبلة ، أو تأجيل بعض الموضوعات المعروضة . فهذه القرارات المتعلقة بتنظيم أعمال الجلسات تعتبر صحيحة مهما كان عدد الحاضرين .

أما قرارات إقفال باب المناقشة ، وقرارات حفظ الاقتراحات بمشروعات أو برضيات المقدمة من الأعضاء ، أو القرارات بمسواز نظرها ، وقرارات الإحالة إلى الجلسان ، وقرارات النظر على وجه الإستعجال ، فتمتبركلها من القرارات التي تستلزم حضور أغلبية الأعضاء ، لأنها تمس الموضوع في جوهره أو في إجراءاته .  
(برايح " أوجين بير " قرة ٩٨٩ و ٩٩٠ ص ١١٣٦ - ١١٣٨ ) .



### في تحديد الوقت الذي يمتنع للخطباء

ليس في لائحة المجلس القائمة من أحكام تحول دون استرسال الخطباء في كلامهم . وكل ما جاء في اللائحة في هذا الشأن أنه لا يحسوز لأحد الأعضاء أن يتكلم مرتين في موضوع واحد إلا إذا أجاز المجلس ذلك ( مادة ٣٣ ) ، كما أنه يجب على المتكلم ألا يفرج من الموضوع ولا عما يؤيد رأيه فيه وألا يكر ما قاله غيره ( مادة ٣٧ ) . فإذا أعطيت الكلمة لمضبو ، فليس في الأحكام التي ذكرناها ما يمنعه من أن يستمر في كلامه ، ويشغل المتبروقنا لأحد له ، طالما أنه لم يفرج عن الموضوع ولم يكر ما قاله غيره . وقد يعل الأعضاء سماعه . وقد ينصرف بعضهم استنكارا لإسبابه . وقد يقاطعه بعضهم ، وإن كانت المقاطعة ممنوعة ، إشفافا منهم على وقت المجلس من أن يذهب سدى . على أن كل هذا قد لا يكفى لإسكات المتكلم . وقد يحاول رئيس الجلسة أن يستعمل الخطيب ، إلا أن تدخل الرئيس قد يقابله المتكلم بالاحتجاج الشديد . وتكرار مثل هذه المشادات ينال من وقار الرئاسة . ومع كل هذا لا يستطيع المجلس أن يلجأ إلى إقفال باب المناقشة ، لأن هناك من طالي الكلام من يرغب المجلس في سماعهم .

فيترب على ذلك أن ترضج على المجلس جلسات كاملة في سماع خطيب أو خطيبين تمل الأغلبية العظمى من الأعضاء الحاضرين سماعهم ، ويرى الجميع أن

أقوالهم ما كان يجب أن تستغرق إلا دقائق ممدودة . والخطيب لا يبالي بشئ ، من ذلك ، لأنه مجب بأفكاره وأقواله ، وكفاه غنيمة أنه يتكلم للضبطلة .

وقد ضاقت المجالس النيابية في الخارج ، كما ضقت هنا ، لمثل هذه الأمور ، وذلك لأن لوائحها الداخلية كانت فيما سبقت تنفق ولا تحتل الحاضرة من حيث خلوها من قيود زمنية للتكلمين . فكانت الأعمال الهامة ، من ميزانية وقوانين وغيرها ، تتمتع في المجلس ، لأن المجلس مشغول بإسراع الخطابات التي لا ضابط لها . فصول الخارج أصوات متعدي النظام البرلماني ، والمجالس في الوقت نفسه مكتوفة الأيدي ، لا تستطيع أن تمنح المدون حل ثمين وقت المجلس من بعض الخطباء ، الذين يميلون بفطرتهم إلى الكلام في كل أمر والإسهاب في كل حين .



وليس الداء يجهدي . فيذكر في فرنسا أن أحد النواب اقترح في سنة ١٧٨٩ على الجمعية التأسيسية الفرنسية أن يحدد الوقت الذي يمنح لكل من الخطباء .

وقد تكررت الاقتراحات التي من هذا القبيل في سنوات ١٨٨٢ و ١٨٩١ و ١٩١٠ و ١٩١٩ — إلى أن جنى مجلس النواب الفرنسي ثمارها يانة ، بقرار أصدره في ١٥ يولييه سنة ١٩٢٦ حدد فيه الوقت الذي يمنح لكل طلبة من المتكلمين ، في كل حالة من الأحوال ، مما أدى في التطبيق إلى مضاعفة إنتاج جلسات مجلس النواب الفرنسي أضعا فاعدة .

أما المبدأ الذي بنى عليه القرار الذي أصدره مجلس النواب الفرنسي في ١٥ يولييه سنة ١٩٢٦ ، فهو أنه يصرح لكل خطيب بربع ساعة على أن يتكلم الوزراء ومندوبو الحكومة قدر ما يشاؤون ، وهذا يتفق والمادة ٦٣ من الدستور عندنا التي تنص على أن الوزراء يجب أن يسموا كتب طلبوا الكلام . وهناك فريق من المتكلمين يمنع كل منهم ساعة كاملة في الكلام : وهم رؤساء اللجان ومقوروها ، ومقنمو الاستجوابات ، ومقنمو مشروعات القوانين أو القرارات ، والخطباء

الموكلون في الكلام من حزب من الأحزاب . وتمنع نصف ساعة لمقتضى التمديلات أو مقدى الدفع بسدم المناقشة . وإذا سمح أحد المتكلمين لغيره من الأعضاء أن يقاطعه فليس للقاطع أن يتكلم أكثر من خمس دقائق . ومع هذا كله فلمجلس أن أن يقتر إقفال باب المناقشة في أية لحظة ( تراجع المواد ٤٤ و ٤٨ و ٤٩ و ٥٠ و ٨٣ و ٨٥ و ٩٦ و ١٠٣ و ١١٢ من اللائحة الداخلية لمجلس النواب الفرنسي ) .

أما الكلام في شؤون الإجراءات مثل الكلام في إقفال باب المناقشة ( المادة ٤٨ من لائحة مجلس النواب الفرنسي ) والكلام في ترتيب جدول الأعمال ( المادة ٤٩ مكررة ) والكلام في تحديد ميعاد الاستجواب ( المادة ١١٢ ) وغيرها فيستد وقت خمس دقائق لكل خطيب مع تحديد عدد الخطباء . وهناك أحوال أخرى يحدد فيها وقت المتكلم بعشر دقائق ، وسائل يجب الفصل فيها بلا مناقشة بما لا داعي لمرضه بالتفصيل هنا ، لأننا ما أوردنا كل ذلك إلا للدلالة على الأغذ في فرنسا مبدأ تحديد الزمن الذي يمنح لكل خطيب والإشارة إلى الوجه الذي تطبق اللائحة به هذا المبدأ .



أما في بلجيكا فقد أثبت المجلسان في لائحتهما مبدأ عاما يقضى بأنه يحوز للمجلس في أثناء كل مناقشة أن يحدد الوقت الذي يمنح لكل متكلم من غير الوزراء أو مفترى الجبان في الكلام ( تراجع المادة ٣٢ من لائحة مجلس الشيوخ البلجيكي المعلقة في ١٧ يونيو سنة ١٩٢٤ وفي ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٣٠ ، والمادة ٢٣ من لائحة مجلس نواب بلجيكا ) . وأخذ المجلسان إلى جانب ذلك بالنظرية الفرنسية من تحديد الوقت الذي يمنح لكل طبقة من المتكلمين في كل شأن من الشؤون . وقد جاء التحديد في كثير من المواد ، نذكر منها المادة ٢٩ من لائحة نواب بلجيكا التي تحدد الوقت الذي يمنح للاستجواب بنصف ساعة ولكل من الأربعة الأعضاء الذين يصرح لهم بالاشتراك في المناقشة بعشر دقائق ، وتحدد المادة ٤٧ الوقت الذي يمنح

لكل عضو يشترك في المناقشة العامة لمشروعات القوانين والقرارات بنصف ساعة،  
وتتخذ المادة ٤٨ الوقت الذي يمنح لكل عضو يشترك في مناقشة المواد  
والتمديدات بربع ساعة . وهناك شؤون تتعلق بالإجراءات يحدد الوقت فيها لكل  
خطيب بمشر دقائق وبخمس دقائق .



أما في بريطانيا العظمى فتتخذ لوائح مجلس العموم بأن الرئيس الحق المطلق  
في أن يسحب الكلام من أى عضو يرى الرئيس أنه يستعمل في الإساءة وأن  
المجلس قد مل سماعة، وإلى جانب ذلك فقد استقرت الأوضاع البرلمانية في بريطانيا  
العظمى على أنه يجوز للمجلس في بدء المناقشة أن يحدد بناء على اقتراح الحكومة الوقت  
الذى يخصص للمناقشة في مجموعها أو في كل جزء منها، فيقرر المجلس مثلا أن  
الأصوات ستؤخذ على المادة الأولى من قانون معين في الساعة كذا والدقيقة كذا،  
وتحدد كذلك ساعة أخذ الآراء على كل مادة أخرى وعلى القانون في مجموعه . وقد  
جاء مجلس العموم البريطانى إلى هذا النظام للتغلب على المناورات البرلمانية التى كان  
بعض الأعضاء يرمون بها إلى عرقلة البرلمان في أداء مهامه التشريعية . ولكن  
الأخذ بهذا النظام قد يترتب عليه أن يضطر المجلس إلى التصويت على القوانين قبل  
أن يستنبر يآراء الأعضاء الذين قد يرضب المجلس في سماعهم لأن الوقت المخصص  
للمناقشة يستغرقه بكامله فيرجم من الخطباء .



ولمّا أوردنا ما تقدم من أحكام لستمشهد بالمبادئ المقررة فعلا في البرلمانات  
الديموقراطية من جواز تحديد الوقت الذى يمنح لخطباء — لعلنا نقضى بذلك على  
ما يحال به البعض من أن لكل عضو من أعضاء البرلمان حقا، في مراتب التقديس،  
في أن يشغل المنبر ما شاء من غير ضابط، طالما أنه لم يخرج عن الموضوع ولم يكر  
أقواله . ولما كانت بعض الموضوعات، مثل المناقشة في خطاب المرش

أو في الميزانية العامة للدولة أو في سياسة الحكومة، ليس لها حدود مرسومة يمكن التزامها، فلم يكن هناك ما يمنع، من الوجهة النظرية، بعض الخطباء من أن يستغرقوا عدة جلسات من ثمين وقت المجلس في سرد ما يئن لهم من آراء مسببة . وسواء لسيهم الأصنى إليهم الأعضاء أم سموا وخبروا، لأنهم يعتقدون أن الخطيب له حق مطلق في أن يتكلم والأعضاء عليهم واجب مطلق أن يستمعوا .



هل أن تحديد الزمن الذى يمنح لكل من المتكلمين لم يقض في البرلانات الأوروبية إلا بعد جدال . فقد أخذ كل مبدأ التعميد أنه قد يمس إحساس بعض الأعضاء الذين يعتقدون أن المفروض في كل منهم أنه يعلم الحد الذى يجب أن يقف عنده في خطابه حتى لا يضجر المجلس منه ويمل إلى جانب ذلك كيف يوازن بين قيمة كلامه وقيمة وقت المجلس . إلا أن هذا القرض إذا تحقق غالبا فهو لا يتحقق دائما .

وقد أخذ كذلك كل هذا المبدأ أنه قد يتعارض ومبدأ حرية المناقشات . وكان الرد على هذا الافتراض أن حرية كل من الأعضاء في أن يتكلم تقابلها حرية المجلس في التصرف في وقته، كما يقابلها حق كل من الأعضاء في أن يكون له نصيب في هذا الوقت . فإذا طلب الكلمة عشرة أعضاء، وأفاض من تكلم منهم في الابتداء، فاستغرق خطيبان أو ثلاثة منهم كامل الوقت الذى يستطيع المجلس أن يخصصه للأمر المعروض ، فلا شك أن كلا من تكلموا قد سلب زملاءه من طائى الكلام حقهم فيه .

وقد أخذ، على الأخص، كل مبدأ تحديد الوقت أنه لا يسرى على الوزراء ، لأن الوزراء لم يحكم الدستور أن يسموا كلما أرادوا الكلام ، ولا تقوى اللامعة الداخلية على الحد من هذا الحق الدستوري . فلا يكون إذن من العدل أن يباح للوزراء أن يتكلموا ما شاموا ، بينما لا يسمح لأعضاء المعارضة بالكلام إلا وقتا

محدوداً ، وبهذا يختل التوازن بين حقوق الحكومة وحقوق المعارضة في البرلمان . وقد أثبتت هذه المسألة بالذات في مجلس النواب الفرنسي . وكان الرد عليها أن عدد الوزراء قليل إذا قيس بعدد أعضاء البرلمان . فإذا نظر إلى مجموع الوقت الذي يستغرقه الوزراء ، وجد أنه يقل كثيراً في أغلب الأحيان عن الوقت الذي يستغرقه الخطباء البرلمانيون . هذا إلى أن المجالس قلما تشكو من إسهاب الوزراء في الكلام ، بينما هي دائمة الشكوى من إطالة بعض الخطباء من الأعضاء . ومع ذلك فإن المجلس يملك دائماً أن يحدّ في الزمن المنسوح للتكلم . وهو لن يحسم عن إتساع المجال أمام الأعضاء لحفظ التوازن بين حقوقهم وحقوق الحكومة . فإن لم يفعل فلا مراء ، ولعل الأظلية أرادت أن تستعمل في الأمر بعض ما لها من حق لا نزاع فيه في إقفال باب المناقشة .

وقد أخذ أيضاً على مبدأ تحديد الوقت أنه لا ضرورة لإتباته في اللائحة اعتياداً على ما للرئيس من سلطة في إدارة المناقشات وضبطها بحيث لا يسمع للخطباء في أن يسهبوا بلا فائدة . وكان الجواب على ذلك أن الاعتداد على سلطة الرئاسة جائر في المنجتها حيث يتمتع الرؤساء بسلطة وهيبة غير ما لوقتتين في البلاد الأخرى ، حيث يحسن أن تظل الرئاسة في منأى عن الخلاف المستمر مع المتكلمين على تقدير الوقت الذي تستحقه آرائهم .



تلك هي أهم الاعتراضات التي وجهت في فرنسا وبلجيكا إلى مبدأ تحديد الوقت الذي يمنح للخطباء من غير الوزراء . وقد ذلت كلها وأقرت المجالس هناك هذا المبدأ على الوجه الذي عرضناه بالتفصيل فيما سبق ، بل ذهبوا هناك إلى أنه لا سبيل إلى تحسين الأداة البرلمانية وزيادة إتساعها والقضاء على كثير من الانتقادات الموجهة إلى النظام النيابي إلا بتحديد الوقت الذي يمنح لكل من المتكلمين .





وقد أخذ حضرة صاحب السعادة حل زكي الراي باشا بهذا المبدأ في مشروعه، مع قصر تطبيقه على عدد قليل من الحالات . فتضمن المشروع حكماً عاماً يتفق والحكم الوارد في كل من لائحة مجلس الشيوخ والنواب في بلجيكا ، وهو حكم الفقرة الثانية من المادة ١١٠ التي نصها :

” ويجوز للجلس في أثناء كل مناقشة أن يحدد الوقت الذي يمنع لكل متكلم غير الوزراء “ .

وجاء بالمادة ١٠٢ من المشروع :

” مادة ١٠٢ — تتعد الجلسة بيئة صرية بناء على طلب الحكومة أو بناء على طلب ثلثي من عشرة من الأعضاء ، ثم يقدر المجلس ما إذا كانت المناقشة في الموضوع المطروح أمامه تجري في جلسة علنية أم لا “ .  
( مادة ٩٨ من الدستور )

ويصدر هذا القرار بعد مناقشة يشترك فيها على الأكثر اثنان من مؤيدي السرية واثنان من معارضيها . ولا يتكلم كل منهم أكثر من خمس دقائق .

وجاء بالمادة ١٧٧ من المشروع :

” مادة ١٧٧ — يجوز الكلام بإيجاز في طلب إقفال باب المناقشة لمعارضته أو تأييده . وإذا ن به لواحد من كل فريق بحيث لا يتكلم أكثر من خمس دقائق . وتكون الأولوية في ذلك لمن كانوا قد طلبوا الكلام في الموضوع الأصلي . ثم يصدر المجلس قراره بإقفال باب المناقشة وأخذ الرأي على الموضوع الأصلي أو باستمرار المناقشة في هذا الموضوع “ .

وجاء بالمادة ٢١٩ من المشروع :

” مادة ٢١٩ — في الجلسة المخصصة لنظر الاستجواب يشرح المستجوب موضوع استجوابه في مدة لا تتجاوز نصف ساعة . إلا إذا أذن له المجلس بمدة

أطول، ثم يجيب الحكومة، ثم يشترك الأعضاء في المناقشة بشرط ألا يزيد مدتهم على أربعة إلا إذا أذن المجلس .

وليس للمضو أن يتكلم أكثر من عشر دقائق إلا إذا أذن له المجلس بذلك . أما المادتان ١٠٢ و ١٧٧ من المشروع فقد وافقت عليهما اللجنة على أصلهما دون مناقشة تذكر .

أما الفقرة الثانية من المادة ١١٠ فقد صرحت في اللجنة بأطوار عدة نرى عرضها باختصار فيما يلي : بدأت اللجنة بأن وافقت على الفقرة كما هي بعد أن أبدى حضرة صاحب السعادة مقدم الاقتراح أن "الذي يحدد الوقت هو المجلس لا الرئيس ، ويحدده بحسب أهمية الموضوع وإذا ظهر له من كلام الخطيب أهمية الموضوع الذي يتكلم فيه ، وأنه لم يخرج عنه ، ويحتاج زمن أطول ، فإنه لا يحفل عليه به" . ثم طلب بعض أعضاء اللجنة ، بعد ذلك ، العودة إلى مناقشة الفقرة الثانية هذه ، واقترح البعض حذفها . وقال في ذلك حضرة الشيخ المحترم محمد حسين هيكل باشا : "إننا لا نجد من ماضى المجلس ضرورة لهذا النص لأنه لم يسبق له مطلقاً أن حدد مدة المناقشة في موضوع ما ، لأن تحديد الوقت من شأنه ألا يستطيع العضو - لاسيما إذا كان من المعارضين - أن يوفي الموضوع حقه . وفي مشروع اللائحة ضوابط كثيرة لنظام الكلام ، منها حق الرئيس في لفت نظر العضو عند تكرار الكلام ، وحقه في أن يلفت نظر العضو إلى أن رأيه قد وضخ وضوحاً كافياً ، وأنه لا محل لاسترساله في الكلام . وهذه الضوابط وغيرها مما ورد في اللائحة تفي تماماً عن نص الفقرة المشار إليها" .

فقال سعادة مقدم الاقتراح إنه : "إذا حدد المجلس مدة معينة فقد ضمن العضو لنفسه هذه المدة . وإذا انتهت قبل إتمام كلامه ورأى المجلس أن الموضوع الذي يتكلم فيه مهم ، وأنه لم يسرف في كلامه ، فإن المجلس لا يتسوانى عن منعه مدة أطول . وقد حدثت لائحة مجلس النواب الفرنسي هذه المدة مبدئياً بربع ساعة

لكل من الأعضاء . وتركها لأعضاء مجلس البرلمان البلجيكي لتحديد المجلس في كل مناقشة على حدة . فإذا خشي أن يمتد المجلس مدة قصيرة فيمكننا أن نضع من الآن حدا أدنى لا يقل من نصف ساعة لكل متكلم ، وللمجلس زيادتها عند الضرورة . ونصف ساعة مدة معقولة جدا لشرح أى موضوع بعبارة معقولة ، وخير الكلام ماقل ودل . وكلما كان الكلام مختصرا ومفيدا كلما كان أوقع في النفس ، وأوفى بالفرض . فنحن لا نريد التضيق على الأعضاء في الكلام ولكننا نريد حذف ما لا فائدة منه من الكلام وما قد يترتب عليه من إضاعة وقت المجلس ” .

فقال حضرة الشيخ المحترم محمد حسين هيكل باشا إن تحديد الوقت قاصر على الأعضاء ، أما الحكومة فيمكنها أن تستغرق من الوقت في الكلام ما تريد . فقال سعادة مقدم المشروع إنه لا يمكنه أن يتصور أن يتكلم الوزير ساعة مثلا ، فإذا طلب أحد الرّد عليه يقال له لا تتكلم إلا نصف ساعة . لأن الحكومة في هذه الحالة تكون قد حددت الوقت اللازم للكلام .

فقال أحد أعضاء اللجنة — وهو المقزّر الآن — إنه يخشى أن تسيء الأغلبية حق استعمال هذا النص إذا ما أرادت التمتع مع الأقلية . فقال سعادة مقدم المشروع إن الأغلبية إذا أرادت التمتع مع الأقلية فليدبر سراح آخر ، هو سلاح إقفال باب المناقشة . وكثيرا ما يكون النافع لطلب إقفال باب المناقشة هو الملل من طول الكلام . وتحديد الوقت للكلام يمنع هذا الملل وينقضي عن طلب إقفال باب المناقشة في كثير من الأحوال .

على أن اللجنة رأت بأغلبية الحاضرين من أعضائها حذف هذه الفقرة .



ولكن بعض الأعضاء طلبوا في جلسة تالية العودة إلى المناقشة فيها . وقال سعادة مقدم المشروع إن الواقع أن المجلس في حاجة عمية إلى هذا النص . والمهم هو عدم إسالة المجلس استعمال هذا الحق . فقد يحدث أن يتكلم عضو ولا يخرج

عن الموضوع ويتقل من قطعة إلى أخرى دون أن يكرر أفواله ، ومع ذلك يكون كلامه موجبا للثقل . ولا يجد المجلس فيه فائدة تتناسب مع الوقت الذي يستنفده . فتحديد الوقت هو الوسيلة لوضع حد للاسراف في الكلام . وإذا كان يخشى من تحكم الأغلبية وتغليبها على الأقلية في الوقت ، فيمكن النص بصورة مطلقة على جعل حق العضو في الكلام لا يتجاوز نصف ساعة إلا بإذن من المجلس ، إذا وجد في كلام العضو ما يبرر هذا التجاوز .

فقال حضرة الشيخ المحترم محمد حسين هيكل باشا إنه يمارض في التحديد إطلاقا ، فإن النص استغنى الحكومة ، وهو لا يرى مسوغا للتمييز بين الحكومة والأعضاء ، فيكون للحكومة حرية الكلام مطلقة من كل قيد ، بينما يحدد وقت الكلام للأعضاء . فاستشهد سعادة مقدم المشروع بما قاله فقهاء الدستور في هذا الشأن ، ثم قال إن عدد أعضاء الوزارة اثنا عشر عضوا بينما عدد أعضاء المجلس ١٤٧ ، والنتيجة أن مجموع الوقت الذي يمنح للأعضاء ، مهما قل تحديده ، سيكون بطبيعة الحال أعضاءا مضاعفة للوقت الذي تأخذه الحكومة ، مهما أعطى لها من الحرية في الكلام . وإن لوائح البرلمانات الأجنبية انتهت بعد طول الخبرة إلى تحديد وقت الكلام ، وذلك لحماية المجالس من استئثار بعض الأعضاء بوقتها وتعطيل أعمالها . ويجب أن نستفيد من خبرة البرلمانات الأخرى ونجاريها . ونحن بعد خبرة ثمانية عشر عاما في حياتنا النيابية شمرنا تماما أن وقت المجلس كثيرا ما يساء استعماله بكثرة الكلام فيما لا طائل منحه .

فقال حضرة الشيخ المحترم الأستاذ محمود أبو الفتح إن التحديد في البلاد الأوروبية جاء نتيجة تجارب يفتننا النص المقترح عن اجتنابها .

واقترح حضرة الشيخ المحترم الأستاذ محمد عبد الوكيل أن يكون تحديد الوقت من حق المجلس بناء على اقتراح الرئيس . وذلك تلافيا لسوء استعمال هذا الحق لأن الرئيس هو صمام الأمان والحكم بين الأحزاب .

فوافقت اللجنة على بقاء الفقرة الثانية المذكورة مع تعديلها طبقا لاقتراح حضرة الشيخ المحترم الأستاذ محمد محمد الوكيل على الوجه الآتي :

” و يجوز للجلس عند كل مناقشة بناء على اقتراح الرئيس أن يحدد الوقت الذي يمتنع لكل متكلم غير الوزراء “ .



عل أن اللجنة قد عادت إلى المناقشة في هذه المسألة في جلسة تالية ، وقلبت المسألة على جميع وجوهها من جديد . و انتهت إلى الأخذ بما كان سعادة مقدم المشروع قد اقترحه فيما سبق من تحديد الوقت الذي يمتنع لكل متكلم من غير الوزراء ، في كل حالة من الأحوال التي لا تنص اللائحة فيها على ميعاد آخر ، بنصف ساعة . فأصبحت المادة ١١٠ من المشروع كما يلي :

” مادة ١١٠ — لا يجوز للعضو أن يتكلم أكثر من مرتين في موضوع واحد إلا إذا أجاز المجلس ذلك ، ولا يسرى هذا النص على صاحب الاقتراح ومقرر اللجنة ورئيسها والمتكلم باسم الحكومة .

ولا يجوز للعضو أن يتكلم أكثر من نصف ساعة في أي موضوع إلا إذا أجاز المجلس ذلك “ .

ورأت اللجنة تبعا لما تقدم أن تعقل المادة ٢١٩ من المشروع ، بأن ألغت تحديد الوقت الوارد فيها اكتفاء بالمبدأ العام الوارد في الفقرة الثانية من المادة ١١٠ من المشروع . فأصبحت المادة ٢١٩ على الوجه الآتي :

” مادة ٢١٩ — في الجلسة المحددة لنظر الاستجواب يشرح المستجوب موضوع استجوابه ، ثم تجيب الحكومة ، ثم يستكمل الأعضاء في المناقشة بشرط ألا يزيد عددهم على أربعة إلا إذا أذن المجلس . وهذا هو ما تعرضه اللجنة على المجلس للوافقة .



ولم يفت الجلسة أن تحديد الوقت الذي يمنح لكل متكلم، في كل حالة، بنصف ساعة؛ إنما هو حل وسط ومعرض للتجربة والتمهيد. فنصف الساعة قد لا يكفي الخطيب في بعض الظروف. فيضطر إلى أن يستأذن المجلس في الاستمرار في الخطابة. على حين أن المبدأ ذاته قد يبدو أوسع مما يجب في أحوال عديدة أخرى، تطلب فيها الكلمة في شأن الإجراءات أو التفاصيل التي لا تخصص لها في اللوائح الأجنبية إلا دقائق معدودة. ويحتمل أن تنهت التجربة العملية للوضع الجديد أن المجلس قد يصن صمما بأن يحذو في المستقبل حذو غيره من المجالس في تحديد أوقات مختلفة، تراوح بين ساعة كاملة وبين خمس دقائق لكل حالة من الأحوال التي تطلب فيها الكلمة، ليوازن بين أهمية كل نوع من المسائل، مع المساواة بين الأعضاء على اختلاف أحزابهم، والحيلولة دون أن يتأثر بالمنبر بعضهم دون البعض، مما يؤدي إلى ضبط أعمال المجلس والمحافظة على عيّن وقته، والإسراع في إنجاز أعماله مع تمكين الجميع من الاشتراك الفعل في توجيهها وتنقيحها. ليستغنى المجلس عن تكرار الالتجاء إلى إقتضال باب المناقشة لتعامل الأعضاء من إفراط البعض في الإسماع، مع رغبة المجلس في الاستماع إلى سديد آراء غيرهم من المتكلمين.

## حق المجلس في أن يرّد أحد أعضائه على المتكلم

### بإسم الحكومة في ختام المناقشات

ولقد أوجد المشروع المقترح من حضرة صاحب السعادة على زكي العرابي باشا حكماً لم يكن له مثيل في اللامعة القائمة حالا ، وفيه ما يروض الأعضاء خيراً عن الأخذ بمبدأ تحديد الوقت للتكلم ، وهو الحكم الوارد في الفقرة الثالثة من المادة ١٧٦ التي نصها :

”و يؤذن دائماً لمضو واحد بالكلام للردّ عقب المتكلم من الحكومة“ .

ولهذا الحكم ما يقابله في لوائح أغلب المجالس الأخرى . ( ٢٢ لأئحة مجلس تواب مصر — ٤٩ لأئحة تواب بلجيكا — ٤٣ لأئحة تواب فرنسا — ٣٧ لأئحة شيوخ فرنسا وغيرها ) .

على أنه يلاحظ أن تلك اللوائح تورد غالباً الحكم المذكور في مادة مستقلة منها . أما المشروع المقدم من سادة زكي العرابي باشا فقد أتى بوضع مبتكر في الأوضاع البرلمانية ، بأن أثبت حق الردّ في المادة الخاصة بحق المجلس في إقفال باب المناقشة — للدلالة الصريحة على أن هذا الحق الأخير غير مطلق ، وإنما هو مقيد بحق الردّ على الحكومة ، بمعنى أنه لا يجوز في الأحوال العادية أن يقفل باب المناقشة بعد سماع المتكلم من الحكومة مباشرة ، وإنما لا بدّ للمجلس من أن يتيح لأحد أعضائه الفرصة ، إذا رغب في أن يعقب على الحكومة . ثم بعد ذلك يقفل باب المناقشات . والمفهوم متطابقاً — وهو ما أقرته اللجنة — أن يتسوى حق الردّ أحد الأعضاء المعارضين بحيث يكون صوت المعارضة آخر ما يسمع في المناقشات . فتصان بذلك حقوق المعارضة البرلمانية على الوجه الأكمل .

على أنه يجب أن يلاحظ أن النص صريح — وهو يتفق في ذلك مع النصوص الواردة في اللوائح الأجنبية كلها — في أن حق الردّ إنما يكون لمضو واحد ، وإنما

يكون في ختام مناقشة مفتوح بابها فعلا ، بدليل أن النص قد ورد في مادة إقفال باب المناقشة . فإذا قلم اقتراح بإقفال باب المناقشة أثربيان ألقته الحكومة ، ثم أعطى الرئيس الكلمة لأول من طلبها من الأعضاء عملا بحق الرد ، استنفد بذلك حق المجلس في أن يعقب أحد أعضائه على المتكلم من الحكومة . وإلا ضاعت الفائدة المرجوة من إقفال باب المناقشة .

على أنه يجب أن يلاحظ أن الوزراء حكما دستوريا في أن يسمعوها كلما طلبوا الكلام . فلا يسرى عليهم من الوجهة النظرية المحضة قرار المجلس بإقفال باب المناقشة ، لأنه مستمد من اللائحة ، واللائحة لا تقوى على مناهضة أحكام الدستور . فليس ما يمنع إذن أحد الوزراء من الكلام للتعليق على ما قاله العضو الذي تولى حق الرد . على أنه يجب في هذه الحالة أيضا أن يكون لأحد الأعضاء المعارضين حق إبداء الكلمة الأخيرة قبل إقفال باب المناقشة .



## التناوب في الكلام

### وجواز تنازل العضو لغيره عن دوره فيه

وقد أورد المشروع في المادتين ١١١ و ١١٢ أحكاما خاصة بترتيب الكلام في الجلسة قد ينهى عليها ، إذا أحسن تطبيقها ، تنوير المناقشات في المجلس وضبطها ، مع الموازنة الدقيقة بين حقوق الأقلية وحقوق الأغلبية ، وهما هون نص المادتين :

مادة ١١١ - يأذن الرئيس بالكلام لطالبيه حسب ترتيب طلباتهم ، وعند تشعب الآراء يأذن بالكلام لمؤيدي المشروع أو الاقتراح ، ولطالبي تعديله ولعاضيه ، بالتناوب حسب ترتيب كل فريق منهم .

ولكل من طالبي الكلام أن يتنازل عن دوره لتبره ويحل محله في دوره .



مادة ١١٢ - لا يسرى الترتيب المذكور في المادة ١١١ على الوزراء ومندوبي الحكومة ومقرري البنان ورؤسائها وأصحاب الاقتراحات . فإن لم الحق في أن تسمع أقوالهم كلها طلبوا ذلك بعد انتهاء المتكلم من كلامه .

لقد صيغت المادة ١١١ بحيث يفهم منها صراحة ، أن في كل مناقشة نشعب الآراء فيها ، يقسم طالبوا الكلام إلى ثلاثة أقسام : المؤيدين ، وطلالي التعديل - وقد يكون التعديل بطلب التجزئة أو الإضافة مع الموافقة على النص الأصل مبدئياً - والمعارضين . ويرتب طالبو الكلام من كل فريق حسب ترتيب طلباتهم . وتبدأ المناقشة بأن تعطى الكلمة لأول من طلبها من المؤيدين ، ثم تعطى لأول من طلبها من المعدلين ، ثم لأول من طلبها من المعارضين . ثم لثاني من طلبها من المؤيدين . ثم لثاني المعدلين ، ثم لثاني المعارضين . ثم لثالث المؤيدين وهكذا إلى انتهاء المناقشة . وقد جاء في المذكرة التفسيرية للمشروع ، عن هذا الحكم ، ما نقله فيما يلي :

” جعل حق الكلام للمؤيدى المشروع ومعارضيه بالتناوب حتى لا يتمكن حزب الأغلبية بعد تكلم عدد معين من أعضائه من طلب إقفال باب المناقشة وكأقواء الأقلية بهذه الطريقة “ .  
وفى هذا ما يفتينا عن التعليق .



على أنه ورد في الفقرة الثانية من المادة ١١١ حكم قد يكون على بساطته نواة لأوضاع قد يأخذها المجلس في المستقبل ، فيترتب عليها أن تصبح مناقشاته أدق تعبيراً ، في إيجاز واختصار ، عن آراء الهيئات والأحزاب التي يتكون منها المجلس . لقد نصت الفقرة الثانية المشار إليها على ما يأتي :

” ولكل من طالي الكلام أن يتنازل عن دوره لغيره ويحل محله في دوره “ .

لم يوجد هذا الحكم ليجامل به الأعضاء بعضهم بعضاً، بل ليتاح للأعضاء المشيبين إلى حزب واحد، أو إلى جماعة واحدة، أن يتمكنوا لأظهرهم مصفة أولاً قدمهم على الكلام أن يعبر عن رأى الهيئة التي ينتمى إليها، بنض النظر من ترتيبه الشخصى في طلب الكلام . ويكون ذلك على الأخص في بدء المناقشة حيث تشوق الأذان إلى سماع الزعماء، لعل في ذلك ما ينير المسألة وينفي المجلس عن الاسترسال في المناقشات، أو في أواخر المداولات حيث يخشى إقفال بابها قبل سماع الناطقين بلسان بعض الجماعات .

فلقد كانت البرلمانات في بدء جهودها تأخذ مبدأ المساواة المطلقة بين كل من الأعضاء، حتى إنه لوحظ على بعض رؤساء المجالس أنهم أبوا إلى النهاية أن يتروا بوجود التكوين الحزبي في داخل المجلس، ورعاية عضو على كلمة من الأعضاء أطلقوا هذه الزعامة، لأن رئاسة المجلس كانت تعتبر أن العضو الزعيم إنما اتقرب مثل غيره، فلا معنى لأن يقدم في شيء على سواه .

على أن الأمر قد تطور إلى أن أصبح كثير من اللوائح الداخلية للبرلمانات يخص بالذكر ما يسمونه "بالخطباء المفوضين" (Orateurs mandatés) وهم الذين يتكلمون بلسان كلمة من زملائهم . فيقدمون في ترتيب الكلام ويوسع لهم في الوقت المصرح به . فكما أن رؤساء المجالس ومقرريها لهم حكم خاص، لأنهم لا يتكلمون بالإصالة عن أنفسهم بل بالنيابة عن زملائهم أعضاء اللجنة، فكذلك يكون لخطباء المفوضين من عدد معين من زملائهم حكم خاص، لأنهم إنما ينطقون بلسان جماعة . فيجب أن يميزوا عن الذين يمرون عن آرائهم الفردية .

ولم يأخذ سعادة المرابي باشا بهذه النظرية الجديدة إلا نمته، مراعاة للتدرج في التجديد، ولما يتميز به مجلسنا الموقر من كثرة المستقلين من أعضائه . فاكثرت بالنص على جواز تنازل طالب الكلام عن دوره فيه لعضو يمثله . وقد أثرت اللجنة هذا الوضع الجديد بالإجماع .

### منع العود للنقاش في موضوع أخذت الآراء عليه

تنص المادة ٣٦ من اللائحة القائمة الآن على أن: «العودة للنقاش في موضوع أخذت الآراء عنه لا تكون إلا بقرار من المجلس، بناء على طلب كتابي يقدم للرئيس . وينظر فيه بالجلسة التي تلي تقديمه . فإن قدم أثناء جلسة، نظر في آخر أعمالها» . أما المشروع المقدم من سعادة الرأي بأشفاق ذهب إلى عكس هذا المبدأ . فحزم العودة إلى المناقشة في موضوع أخذت عليه الآراء، وذلك كقاعدة عامة . وإنما أجاز العود في مناسبات خاصة، على الوجه المبين بالمادتين ١٩٥ و ١٧٥ من المشروع، ونصهما كالآتي :

«مادة ١٩٥ - لا يجوز العودة إلى المناقشة في موضوع أخذت عليه الآراء، ولكن إذا كان المجلس أثناء نظر المشروع قد قرر حكماً في إحدى المواد من شأنه إجراء تعديل في مادة أخرى سبق أن وافق عليها، فله أن يعود إلى مناقشة تلك المادة .

مادة ١٧٥ - بعد أخذ الرأي على المشروع مادة لمادة يؤخذ الرأي على مجموعه . وإذا كان القانون مكوناً في موضوعه من أكثر من مادة واحدة يكون أخذ الرأي على مجموعه في جلسة تالية بعد مضي ثلاثة أيام على انتهاء المداولة إلا إذا قرر المجلس غير ذلك .

ويجوز قبل البدء في أخذ الرأي على المشروع في مجموعه في الجلسة التالية إعادة المناقشة في مادة أو أكثر من موادها إذا طلب ذلك مقرّر اللجنة أو رئيسها أو الحكومة أو عشرة من الأعضاء .

ونظراً لما لهذه المسألة من أهمية جوهرية - لأنها ترجع إلى ما يجب أن يكون لقرارات المجلس من مضاء، ومقدار ما تستحقه من احترام يتنافى مع إجازة العود إلى المناقشة فيها - فستعرض لها في شيء من الإسهاب .

أول ما يلاحظ في هذا الشأن أنه ليس في اللوائح الداخلية للمجلس النيابية الفرنسية والبلجيكية ما يقابل حكم المادة ٣٦ من لائحة المجلس الحالية ، بل على العكس من ذلك استقرت الأوضاع البرلمانية هناك على مبدأ منع المود للناقشة في موضوع أخذت عليه الآراء متما بآنا . ويسمون هذا المبدأ هناك بمبدأ تعضاء القرارات "Vote acquis" . ويقول عنه فقهاء الدستور إنه المبدأ الجمهوري الأول اللازم ليكون لقرارات المجالس النيابية ما تستحقه من احترام ونفاذ (راجع دوجيه جزء رابع ص ٣٦٤ — وأوجين بيرجز أول ص ١١٩٢ فقرة ١٠٥٣) .

فالمبادئ السائدة في فرنسا وبلجيكا وغيرها من الدول الأوروبية أن القرارات التي يعلنها الرئيس باسم المجلس هي ذات مضاء وحرمة ، ما دام لم يقع خطأ مادي في فرز الأصوات أو حملها ، أو لم يتهس على عدد كبير من الأعضاء فهم السؤال المروص لأخذ الرأي عليه — إذ هاتان الحالتان تستوجبان الرئيس إعادة أخذ الرأي لتظهر لإرادة المجلس جلية .

إذن فمن أين أتى المبدأ المسجل في المادة ٣٦ من لائحتنا ، من يجوز المود إلى المناقشة في قرار صدر صحيحا ؟

يظهر أن هذا المبدأ قد تسال إلى لائحتي مجلسي البرلمان المصري من اللائحة الداخلية للجمعية التشريعية المعتمدة في ٢٤ فبراير سنة ١٩١٤ التي كانت تنص في المادة ٢٦ منها على ما يأتي : " المودة للناقشة في موضوع أخذت الآراء عليه لا تكون إلا بقرار من الجمعية . وعلى من يريد المود للناقشة أن يقدم طلبا كتابيا بذلك للرئيس في الجلسة التي حصلت فيها المناقشة الأولى ميئنا به الأسباب ، فيعرضه الرئيس على الجمعية لتقرر فيه ما تراه في نفس الجلسة بعد الانتهاء من جدول الأعمال " .

عل أنه ، كما سبق ذكره ، لا وجود لمثل هذا المبدأ في لوائح أي من البرلمانات الأجنبية التي اقتبسنا منها أوضاعنا . بل إن الإجماع معقود هناك على عكسه .

وإنما له ما يقابله في اللائحة الداخلية لمجلس شيوخ الولايات المتحدة الأمريكية ، وقد نظم هناك على الوجه الذى يتفق والأوضاع السياسية القائمة عندهم ، وهى تختلف كل الاختلاف عن الأوضاع السياسية التى رسمها دستورنا .

وقد ذهبوا فى أمريكا إلى إثبات النتيجة المنطقية لهذا الحق ، وهى أنه إذا وافق مجلس الشيوخ على مشروع قانون أو اقتراح أو رسالة أو أى شئ من هذا القبيل وأحاله على مجلس النواب ، ثم رغب أحد أعضاء مجلس الشيوخ فى العودة إلى المناقشة فى هذا المشروع ، وجب عليه أن يضم إلى طلبه اقتراحا باسترداد مشروع القانون من مجلس النواب ، لإعادة النظر فيه .

فلاحظ على هذا الإجراء أنه يتفق فى المنطق كل الاتفاق مع مبدأ إجازة العود إلى المناقشة فى موضوع أصدر المجلس قراره فيه ، بل هو لازمة من لوازمه ، إذ لا يستطيع المجلس أن يعود إلى مناقشة مشروع أحاله على مجلس النواب إلا بعد استرداد هذا المشروع منه . إلا أن هذا يتعارض والمادة ١٠٥ من الدستور عندنا التى تنص صراحة على أن " كل مشروع قانون يقرره أحد المجلسين يمت به رئيسه إلى رئيس المجلس الآخر " . ويتربط على هذه المادة انتقال مشروع القانون ، يمتد موافقة أحد المجلسين عليه ، من اختصاص مجلس إلى اختصاص المجلس الآخر ، بما لا يتسع لحق الاسترداد المنصوص عنه فى اللائحة الأمريكية .

فإذا استبعدنا جواز السواد إلى المناقشة فى مشروع قانون وافق عليه مجلس الشيوخ وبست به إلى الوزير المختص لإصداره ، أو إلى رئيس مجلس النواب لإقرار هذا المجلس للنص المعتمد من مجلس الشيوخ ، وجدنا أن الحالات التى يحتمل أن يطلب فيها إعادة المناقشة فى موضوع قانون أخذت آراء المجلس عليه هى الآتية :

١ - حالة رفض المجلس إقرار مشروع قانون بالنداء بالامم بعد القراءة الثالثة.

لا يتفق فى هذه الحالة وكرامة المجلس ، وحيثية أعماله ، أن يتناح لبعض أعضائه أن يقترح على المجلس العود إلى المناقشة للرجوع فى قراره ، والموافقة على القانون الذى

سبق أن رفضه ، وليس ما يمنح الحكومة من أن تتقدم فوراً بمشروع قانون جديد في نفس الغرض ، فينظر المجلس في المشروع الجديد دون أن يكون في ذلك حودة منه إلى المناقشة في قرار سابق . أما إذا كان مشروع القانون المرفوض أصله اقتراح مقدم من أحد الأعضاء ، فيجوز للمعضو أن يقدمه ثانية في دور الانعقاد التالي ، طبقاً للمادة ١٠٦ من الدستور .

٢ — حالة إدخال تعديل على مواد أو فقرات لاحقة من مشروع قانون أو قرار أو ردة على خطاب العرش أو غير ذلك ، بعد موافقة المجلس على مواد أو فقرات سابقة لا تتفق مع التعديلات الجديدة .

وجد نص في المادة ١٩٥ من المشروع ونص آخر في المادة ١٧٥ يمدان المجلس العود إلى المناقشة في هذه الحالة الخاصة .

٣ — حالة صدور قرار من المجلس في ختام المناقشة في استجواب — أو بناء على اقتراح بمشروع قرار في شأن عام أو في شأن اللائحة الداخلية للمجلس أو في أي شأن من شؤون الإجراءات في الجلسة .

إذا صدر من المجلس قرار في مثل هذه الشؤون ، فيكون الوضع الصحيح أن يقدم استجواب أو مشروع قرار جديد . وليس ما يمنح المجلس من أن يصدر قراراً يختلف كل الاختلاف عن قراره السابق .

ولا يقل مثلاً أنه إذا انتهى المجلس ، بعد المناقشة في استجواب ، إلى قرار بالانتقال إلى جدول الأعمال ، أن يطلب العود إلى المناقشة في هذا القرار . وليس ما يمنح من تقديم استجواب آخر ينتهي إلى قرار آخر .

فلكل ما تقدم رأت اللجنة بإجماع أعضائها الحاضرين الموافقة على المبدأ الجديد الذي أورده سمادة العرابي باشا في مشروعه .

## حق اقتراح القرارات وتنظيمه

### وإعادة النظر في إجراءات الرغبات

تنص المادة ٧٥ من اللائحة القائمة حالا، على ما يأتى :

”كل اقتراح برغبة أو بمشروع قانون حضره أحد الأعضاء يقدم إلى الرئيس كتابة ليعرضه على المجلس فى أول جلسة ويحال على لجنة الاقتراحات“ .

وتكاد اللائحة تقف عند هذا الحد فى تنظيم ما سمته ”اقتراحا برغبة“ فلم تذكر هذه الاقتراحات ثانية فى اللائحة إلا فى المادة ٨٤ التى تجيز للأعضاء استرداد ما قدموه من رغبات، وتمنع المود إلى عرض كل رغبة رفضها المجلس، قبل مضى ثلاثة أشهر.

ولقد قامت عندنا على تلك النصوص تقاليد لم نجد ما يقابلها فى الأوضاع البرلمانية فى أى من البلاد الأخرى . فأصبح المجلس عندنا لا يستعمل، إلا فيما ندر، حقا جوهريا تلجأ إليه المجالس النيابية الأخرى باطراد، لأنه شطر مهم من النشاط البرلمانى، وهو حق اقتراح ”قرارات“ تتضمن رأى المجلس فى شؤون تدخل فى اختصاص السلطة التنفيذية، وهو ما يسمى فى اللوائح الأجنبية (Proposition de résolution) ويلجأ إليها المجلس كلما أراد التعبير عن إرادته وحدة مستقلة عن إرادة المجلس الآخر — واستبدل المجلس عندنا بهذا الحق الجوهرى الذى لم يعمل به إلا نادرا حقا بلحا مجلسنا إليه باستقرار، ولم نزله مثيلا، كما أسلفنا، فى الأوضاع البرلمانية فى الخارج وهو حق ”إحالة“ رغبات فردية يقدمها الأعضاء، فيحيلها المجلس إلى لجنة الاقتراحات، فتصليها لجنة الاقتراحات إلى لجنة الموضوع، فنقرح لجنة الموضوع فى أغلب الأحيان إحالتها إلى الحكومة . وقد تشير لجنة الموضوع على المجلس، فى أحوال نادرة الوقوع، بحفظ الاقتراح لعدم ضرورته أو لعدم تنفيذه، أو لاسبق تنفيذه، أو لمارضه مع التشريع القائم . لكن الأغلب أن المجلس يقرر الإحالة إلى الوزارة المختصة ، دون أن يبحث فى جوهر الاقتراح برغبة ليقول رأيه

فيه . فبعت الوزارة المختصة بعد حين بكتاب تضمنته أقوالها في الرغبة المقترحة من العضو . فلا يتل هذا الكتاب في الجلسة ، بل يثبت في المضبطة ويحال إلى العضو مقترح الرغبة . أما النتيجة الختامية التي تنتهي إليها كل هذه الإجراءات والإحالات ، فهي ما نراه في معظم الإجابات الواردة من الحكومة من أن الرغبة المقترحة لا محل لها في برنامج أعمال الوزارة أو أنها ستعقد عند ما يحل دورها في التنفيذ ، أو أن الوزارة ستنظر فيها حين الرأية ، ما لم تكن قد نفذتها فعلا في الفترة التي تستغرقها كل هذه الإجراءات .

هذا ما استقر عليه العرف عندنا . ولما كان قد تأصل وورع في تقاليدنا — وكان المشروع المقترح من حضرة صاحب السعادة حل زكي السراي باشا يرى إلى اقتلاع جذوره ، مع تمويض المجلس وأعضائه خيرا بإقرار أوضاع مستجدة ، تجعل لرغبات المجلس وزنا ، ولقراراته قيمة وحرمة — لأننا نرى التمهيد لهذا الاستقبال بأن نورد هنا جزءا من فهرست الاقتراحات برقيات التي قدمها الأعضاء في دورة غير بعيدة . ثم نحل جوهر هذه الرغبات وصرامها . ثم نسمى لوضع الأمور في نصابها الصحيح ، في ظل الأوضاع التي أتى بها مشروع سعادة المرابي باشا : —

تاريخ الجلسة	ملخص الاقتراح
١٩٤٠/١١/٢٥	التصريح لأطباء المستشفيات بفتح عيادات خارجية واستقطاع المرتب الثابت المخصص لهم ... ..
١٩٤٠/١٢/٢٥	تركيز زراعة الكتان في مناطق خاصة ... ..
١٩٤١/ ١/٢٠	تنظيم إرسال البريد من القاهرة إلى بعض البلاد ... ..
١٩٤١/ ١/٢٠	تعديل مواجيد بعض قطارات السكة الحديدية بين مصر والإسكندرية ... ..
١٩٤١/ ٢/١٠	إنشاء محكمة قض شرعية ... ..
١٩٤١/ ٦/ ٩	إعادة تسير قطار الساعة ١٥ و ٢٠ من القاهرة للسويس وقطار الساعة ١٥ من السويس إلى القاهرة ... ..



تاريخ الجلسة	ملخص الاقتراح
	<u>بيع فدان من أرض السوق الحالى بالجيزة لشراء أرض للسوق</u>
١٩٤١/ ٦/ ٩	الجديدة ... ..
١٩٤١/ ٩/ ٢	قيام وزارة الصحة بإصلاح دورة مياه مسجد بأسوان ... ..
	<u>إعادة الامتياز الاستثنائي انحصار بقبول أبناء المتخرجين</u>
١٩٤١/ ٩/ ٢٣	في كليات الجامعة ... ..
١٩٤١/ ٩/ ١	<u>توزيع الأقطان المملوكة للحكومة على صغار المزارعين</u> ... ..
	<u>نقل الأنوار الكاشفة إلى جهات خارج القاهرة لتمكن من</u>
١٩٤١/ ٦/ ٢٣	رؤية المقيمين قبل وصولهم ... ..
	<u>ضم القسم الطبى التابع لوزارة المعارف العمومية إلى وزارة</u>
١٩٤١/ ٧/ ٧	الصحة العمومية ... ..
١٩٤١/ ٩/ ١	<u>إنشاء مدرسة ثانوية بمدينة فاقوس</u> ... ..
١٩٤١/ ٨/ ١٢	<u>عمل ملحق للامتحان لرأسى الكلية الحربية وكلية البوليس</u>

لا جدال في أن هذه الاقتراحات جميعها ترمى إلى تحقيق منفعة، سواء أكانت على أم عامة . ولا جدال كذلك في أن بعضها يستحق من كل من الأعضاء أن ينظر إلى جوهر الاقتراح، ويدلى برأيه فيه من حيث وجاهته أو مضاره . فإن مسألة إنشاء محكمة تقض شرعية، أو توزيع الأقطان المملوكة للحكومة على صغار المزارعين، أو ضم القسم الطبى التابع لوزارة المعارف إلى وزارة الصحة العمومية، أو تركيز زمامة السكان في مناطق خاصة، وغيرها، هى من المسائل العامة التى أئمتنا وجد البرلمان ليقول كلمة الأمة في كل من أمثالها، ويرسم للحكومة السياسة التى ترى أغلبية المجلس وجوب اتباعها ابتغاء المصلحة العامة للقطر قاطبة .

ولا جدال من جانب آخر في أنه لا يعقل بحال من الأحوال أن يطلب إلى هيئة المجلس أن تملن وجوب أو عدم وجوب إعادة تسيير قطار الساعة ١٥ , ٢٠ من

القاهرة للسويس ، أو إصلاح دورة مياه بأسوان أو عمل ملحق لرأسي الكلية الحربية . فهذه الشؤون لا تمت بصلة إلى المهمة المفروضة على البرلمان من رسم السياسة العامة التي تتبعها الحكومة في سبيل المصلحة الشاملة للبلاد . وإن كنا نعتز بأن في مثل هذه الاقتراحات نفثا مقيدا لتنظر الحكومة إلى بعض الأعمال المكلفة بها ، والتي تكون قد أهملتها أو ذهبت فيها إلى ما يجافي الصواب .

فمع التسليم بأن هذه الاقتراحات على أنواعها كلها مفيدة ويجب أن تعان حقوق الأعضاء في إبدائها على وجه من الوجوه ، يجب أيضا الإقرار بأن المنطق البرلماني يأبى صبها كلها في قالب واحد ، وهو قالب " الاقتراحات برضات " ، وإبرامها كلها في مجرى واحد وهو مجرى الإحالة إلى اللجنة المختصة فالوزارة المختصة . دون أن يتدخل المجلس بين صاحب الاقتراح وبين الوزارة ليقول كلمة في جوهري الموضوع ، اللهم إلا إذا رأى حفظه ، أو رأى في النادر من الأحوال أن يعلق عليه شيء . كأن المجلس إنما هو وسيط في الإحالة بين العضو والوزير ، ليس إلا .

فكيف تهوم مثل هذه الأمور ؟ وما هو المتبع في مثلها في الخارج ؟

إذا رجعنا إلى اللوائح الداخلية للجالس النيابية في البلاد التي تتعد معها في الأوضاع البرلمانية ، وجدناها كلها تنقسم حق الاقتراح المقرر للأعضاء إلى قسمين : اقتراح بمشروع قانون — واقتراح بمشروع قرار ( تراجع المواد ٧٥ من لائحة شيوخ فرنسا — و ٣٤ من لائحة قواب فرنسا — و ٤٨ من شيوخ بلجيكا — و ٤٣ من قواب بلجيكا ) .

وتشترط اللوائح القائمة هناك كلها أن تصاغ الاقتراحات على نوعها في مادة أو مواد ، وتحقق بها مذكرة تفسيرية ، ثم تجتص في الجان وفي المجلس بنفس الطرق والوسائل وتجسرى فيها المناقشات واقتراحات التمديل وضربها على الوجه ذاته . ثم يصدر المجلس فيها قراره بالقبول أو بالرفض . والفرق الوحيد في الإجراءات بين اقتراحات القوانين واقتراحات القرارات أن المادة ٣٩ من الدستور البلجيكي

نقطة والمادة ١٠١ من الدستور المصري في اشتراط إبداء الآراء في مشروعات القوانين بالمناقدة بالأسماء . ولا وجود لمثل هذا الشرط في اقتراحات القرارات . وكذلك ليس من اللازم أخذ الآراء على القرارات مادة لمادة ، فهذا جوازى ، ولا يمنع المجلس من أن يوافق على مشروع القرار صككاً واحدة موافقة عامة أو بالقياس والجلوس . على أن هذه الموافقة يجب أن تنفذ في صريح مدلولها أخذ المجلس بالنص المقترح عليه . أى بعبارة أخرى يجب على المجلس أن يصدر قراراً بالصيغة التى يراها تعبر عن رأيه كهيئة ، ويبلغ هذا القرار إلى الحكومة إن اقتضت طبيعته هذا التبليغ . وشتان بين تبليغ قرار صادر من المجلس ، وبين المتبع الآن من إحالة الاقتراح برغبة فردية مقبلة من أحد الأعضاء إلى الوزير المختص ، ليرى فيها ما يراه دون أن يتدخل المجلس في جوهر الموضوع .

هذا من جهة شكل الاقتراحات بقرارات والإجراءات التى تتبع بشأنها .



أما من جهة مراميها ومداهها ، فنورد أولاً النص التالى بها في المشروع المقترح من حضرة صاحب السعادة على زكى العرابى باشا :

مادة ١٣١ — لكل عضو أن يقدم للرئيس اقتراحاً بمشروع قرار يصدره المجلس فيما هو من اختصاصه ، أو بمشروع قرار برغبة يوجهها المجلس إلى الحكومة بدعوتها لعمل معين من اختصاصها . ويعرض على المجلس فى أول جلسة . وللجلسة إحالته إلى لجنة الاقتراحات ، أو لجنة الموضوع مباشرة ، أو أية لجنة أخرى يكون مطروحاً أمامها موضوع مرتبط بالاقتراح .

وهذا ما يقوله سعادته عن هذه المادة فى المذكرة التفسيرية لمشروعه :

« وقد فُوق المشروع بين الاقتراح بمشروع قانون والاقتراح برغبة ، فتكلم عن الأول بالمادة ١٢٨ ، وعن الثانى بالمادة ١٣١ ، ولكنه سماه اقتراحاً بمشروع قرار يصدره المجلس ، ويكون هذا القرار إما قراراً فى أمر من اختصاص المجلس

التصرف فيه، وإما قراراً بتوجيه رغبة للحكومة بدعوتها لعمل معين من اختصاصها، وهي بطبيعة الحال رغبة غير ملزمة للحكومة ولكن فيها توجيه لها، وهي تنظرها بين الاعتبار لأنها رغبة صادرة من المجلس نفسه، وإن كانت بناء على اقتراح أحد أعضائه، ولكن بعد إقراره لها، أما إذا لم يقضها فتبقى رغبة للمضو وحده، وله أن يقدمها عن نفسه خاصة في شكل سؤال للوزير المختص أو في شكل اقتراح بمشروع قانون<sup>١</sup>.

يتضح من هذه الفقرة أن القرارات التي يصبح للأعضاء أن يقترحوا على المجلس إصدارها هي على نوعين :

١ - قرارات في أمر من اختصاص المجلس التصرف فيه، كالقرارات الخاصة بتنظيم أعمال المجلس وإجراءاته . وقرارات تعديل اللائحة الداخلية أو تفسيرها، أو قرارات بصحة عضوية الأعضاء أو بطلانها أو سقوطها أو بفصل أحد من الأعضاء طبقاً للمادة ١١٣ من الدستور، أو قرارات إجراء التحقيق المنصوص عنه في المادة ١٠٨ من الدستور، أو قرارات بإرسال كتب شكر أو تهنئة أو تمزية إلى هيئات مصرية أو أجنبية في مناسبات خاصة . فكل هذه القرارات وما هو من قبيلها تخدم في الشكل وفي الإجراءات أمام هيئة المجلس أو لجانه، مع تبين منها، وتفاوت مراميها، وكلها تكل بمزود صدورها من المجلس .

٢ - قرارات بتوجيه رغبة للحكومة بدعوتها لعمل معين من اختصاصها، مثل القرار بدعوة الحكومة إلى تقديم مشروع قانون معين إلى البرلمان، والقرار بدعوة الحكومة إلى الاستئصال أو إصدار الأمر الوزاري المنفذ لقانون معين أو إلى التعديل في قرار سبق صدوره على وجه محدد، أو كالقرار بدعوة الحكومة إلى تنظيم شؤون موظفيها ودواوينها، أو إلى استغلال الأملاك أو المرافق العامة على نحو معين، أو القيام بأعمال إنشائية معينة، وكل ذلك يدخل تحتها في صميم الأعمال التنفيذية. هذه هي القرارات برضات في ميثاقها الصحيح . وهي ترمي إلى توجيه الحكومة

إلى القيام بعمل فيما هو في اختصاصها — وهذا التوجيه إنما هو من قبيل التطوع للإرشاد وإسداء النصيحة . والحكومة حرة في أن تقبل المشورة أو الدعوة الصادرة من مجلس واحد فيما هو من صميم اختصاص السلطة التنفيذية أو لا تقبلها . ولا سيما أن القرار الذي يصدره المجلس لا شأن فيه للمجلس الآخر . فليس ما يمنع كلا من المجلسين من أن يذهب في رغباته التوجيهية إلى تقيض ما يذهب إليه المجلس الآخر .

نضرب لذلك مثلا ، أنه قد تجري انتخابات معينة ، يرى أحد المجلسين أن الموظفين الذين اشتركوا في إجرائها قد بذلوا أقصى الجهود الهتaze وتحسن الحكومة صنعا لو كافأهم إداريا ، فيصدر المجلس قرارا برغبته في ذلك . وقد ينظر المجلس الآخر في هذه الانتخابات بينما ، فيقدر أن الموظفين الذين اشتركوا في إجرائها قد استبقوا بالتأخيرين ، وتعادوا في البطش بهم ، مستغلين في ذلك ما لوطنائهم من صولة ، وبناء على ذلك يصدر المجلس الآخر قرارا بدعوة الحكومة إلى محاكمة هؤلاء الموظفين إداريا . فتصبح الحكومة وأمامها قراران متناقضان : أولهما صادر من أحد المجلسين برغبته في مكافأة الموظفين الذين اشتركوا في الانتخابات ، وثانيهما صادر من المجلس الآخر برغبته في معاقبة هؤلاء الموظفين بالثبات . فلا يسع الحكومة ، في هذه الحالة ، إلا أن تتصرف في صدد هذين القرارين التصرف التي تراه الأوفق لها في ظل الرقابة البرلمانية والمسئولية الوزارية ، فتلتزم أحد القرارين وتهمل الآخر ، أو تهمل القرارين معا أو تستميل .

ولقد عرضنا لهذا المثل في شيء من الإسهاب وضربناه شاهدا على فرض بعيد الوقوع ، لأنه قد يكون في إيراد هذا الوجه القول الفصل في مسألة كثيرا ما أثيرت في مجلسي البرلمان المصري ، وهي ما إذا كانت الرغبات التي تصدر من أحد المجلسين تكون ملزمة للحكومة أو غير ملزمة لها ؟ !

ويدو جليا من المثل الذي فرضناه أنه لكل من مجلسي البرلمان أن يتطوع لإرشاد الحكومة وإسداءها النصيحة في شؤون هي من صميم اختصاص السلطة

التنفيذية، لأن حق التوجيه قبل العمل يوازن حق الرقابة والمحاسبة بعد العمل في الأوضاع البرلمانية في جميع البلاد . على أن ذلك يقابله أن الحكومة غير مقيدة بهذه الرغبات، لأنها إنما صدرت من مجلس واحد، فلا تعتبر صادرة من السلطة التشريعية، بل صادرة فقط من شطر واحد من هذه السلطة. ولا يبنى رأى مجلس واحد عن رأى المجلس الثانى . والمرجع في تقدير قيمة القرار برغبة الصادر من مجلس واحد إنما يكون للحكومة، التى تراعى الملاحظات السياسية لكل قرار، فى ضوء الرقابة البرلمانية والمستولية الوزارية، ثم تذهب فيما يترتب على ذلك المذهب الذى تراه .



وخلاصة القول أن لكل من الأعضاء الحق فى أن يقترح على المجلس أن يصدر قرارا فى شأن يدخل فى اختصاص المجلس ولا دخل لأية جهة أخرى فيه . كما أن له إلى جانب ذلك أن يقترح على المجلس أن يصدر قرارا بدعوة الحكومة إلى عمل يدخل فى صميم اختصاصها . فإذا ما وافق المجلس على نص هذا القرار بعد مناقشته فى جوهره، ألغىته الحكومة . وهى غير ملزمة بتنفيذه، وإنما تتركه بميزان الملاحظات .



تلك هى الأوضاع الصحيحة التى أبرزها حضرة صاحب السعادة على زكى العرابى باشا فى مشروعه .

أما ما عهدناه فيما سبق من اقتراحات برقيات ترمى إلى أن فطار الساعة كذا والدقيقة كذا يقف فى محطة كذا أولا يقف، أو أن وزارة المعارف تفتتح مدرسة إلزامية فى إحدى القرى، أو أن وزارة الأوقاف تتولى إصلاح مبانى أحد المعاهد، أو أن وزارة المالية تباع قطعة الأرض الكائنة بجوار السوق القلانى لتشتري بثلثها قطعة أرض كائنة فى جهة أخرى، فمثل هذه الرغبات — مع التسلم بفائدتها — لا تستحق، لمثلها من صبغة ثانوية وعملية محضنة، أن تكون موضوع قرار من هيئة المجلس يصدره باسمه .

على أن المشروع المعروض يتسع فيما رسمه من طرائق لهذه الرغبات جميعا، مع اختصار في الإجراءات وتصحيح للأوضاع .

فباب الاستجواب مفتوح إذا كانت الرغبة قد دها إليها إهمال من الحكومة . وباب السؤال مفتوح إذا كانت الرغبة ترى إلى معرفة نوايا الحكومة في شأن من الشؤون أو إلى تذكريتها به . فإذا وجعنا إلى مضايقة البرلمانات البريطانية والفرنسية والبلجيكية وجعنا بها ، إلى جانب الأسئلة الاستعلامية ، كثيرا من الأسئلة الاستنكارية والاستذكارية . وقد انحرف المجلسان عندنا عن جادة الصواب عند ما قررا فيما سبق أن الأسئلة لا يقبل فيها أن تتضمن اقتراحات ، بينما الواقع أن أفيد الأسئلة هي تلك التي تتطوى على اقتراحات محلية . وكفاها فضلا أنها تجعل الأمر الثانوي يظل في نطاق ضيق بين العضو السائل والوزير المسئول ، دون حاجة إلى إحالته إلى لجنة الاقتراحات ، فليجئ الموضوع ، فالوزارة المختصة ، للوصول في النهاية إلى كلمة من الوزير بأنه سينظر في الأمر .

وإذا بدأ للعضو أن ما أشرنا إليه من مسالك لا يبلغه الناية التي ينشدها فأمامه المرجع الأخير وهو اقتراح مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي لتنفيذ الأمر الذي يتوخاه .

وقد وافقت اللجنة بالإجماع على المادة ١٣١ من المشروع .

## جواز المناقشة العامة في اقتراح بقرار في الجلسة التي قدم بها فوراً

تنص المادة ١٣٢ من المشروع على ما يأتي :

مادة ١٣٢ - لكل عضو قـدم اقتراحا بمشروع قرار أن يطلب مناقشة اقتراحه فوراً في الجلسة إذا أيدته في ذلك عشرة من الأعضاء كتابة .  
وللحكومة مع ذلك أن تطلب ألا تجرى المناقشة إلا بعد ثمانية أيام .  
وقد ورد عنها في المذكرة التفسيرية ما يأتي :

المادة ١٣٢ - قضى بأن للعضو الذي قـدم اقتراحا بمشروع قرار أن يطلب مناقشته فوراً في الجلسة ، بدون إحالته إلى لجنة ، إذا أيدته في ذلك عشرة من الأعضاء . ولكن نصت المادة مع ذلك على أن للحكومة الحق في تأجيل المناقشة إلى ثمانية أيام على الأقل ، وذلك لأن الاقتراح قد يتضمن في الحقيقة استجواباً ، ويكون له نتيجة ، فأعطى حكم الاستجواب من هذه الناحية .  
ونذكر هنا أن المشروع لم يأخذ بمبدأ " طرح موضوع المناقشة " وذلك اكتفاء بحسب الأعضاء في تقديم ما يشاؤون من الأسئلة والاستجابات والاقتراحات ، وهي كلها تؤدي إلى " طرح الموضوع للمناقشة " .

جاءت هذه المادة بحكم مبتكر له من المرونة ما يسمح للجلس بمواجهة كل ما يطرأ من ظروف مفاجئة ، يرغب بعض الأعضاء في أن يقول المجلس كلمته فيها دون إبطاء . فقد تهمة أمور قومية أو اقتصادية يرى عدد من الأعضاء أن المصلحة العامة تدعو إلى أن يتبادل أعضاء المجلس الآراء بشأنها فيما بينهم ومع الحكومة على الفور . فكيف تطرح هذه الأمور للمناقشة العامة فيها حالاً ؟

إذا كانت الحكومة هي الراغبة في طرح الأمر للمناقشة فلها أن تلتقي ببيان على المجلس عملاً بمقتضى الدستورى في أن يسمع الوزراء في البرلمان كلما طلبوا الكلام .



وإذا كانت المعارضة هي الراضية في طرح الأمر للمناقشة ، فيقدم أحد أعضائها استجواباً ويطلب مناقشته في الحال . فإذا وافق الوزير والمجلس ، جرت المناقشة فوراً ، وإلا وجب تأجيلها ثمانية أيام على الأقل نزولاً على حكم المادة ١٠٧ من الدستور .

أما إذا كان الأمر المفاجئ ليس في طبيعته ما يستوعب محاسبة الحكومة عنه بطريق الاستجواب ، ويحل شأنه عن الاكتفاء فيه بسؤال لما يقتضيه من المناقشة العامة فيه ، فيبقى أمام العضو أن يسلك الطريق الذي رسمته له المادة ١٣٣ من مشروع اللأمة . فيقدم مشروع قرار يحدد فيه مرماءه ، ويؤيده في ذلك عشرة من الأعضاء ، فيدرج مشروع القرار في جدول أعمال أول جلسة .

ولما كانت المناقشة على الفسور في الأمر الطارئ قد تخرج الحكومة ، أوقد ترى الحكومة أن المسئوليات الملقاة على عاتقها يقتضيها الاستعداد في فترة من الوقت لإبداء رأيها للمجلس في الأمر المروض ، فقد رأى المشروع أنه لا بد من أن يكون للحكومة الحق في أن تطلب تأجيل المناقشة إلى ثمانية أيام ، قياساً على عملها في الاستجوابات .

وقد رأت اللجنة عند بحثها هذا الوضع الجديد أن المناقشة على الفور في مشروع قرار قد يكون فيها مباغتة وإحراج لحزب من الأحزاب أو فريق من الأعضاء . فرأت اللجنة تعديل النص بحيث يكون لعشرة من الأعضاء ما للحكومة في حق التأجيل . فأصبح نص الفقرة الثانية كما يأتي :

” ومع ذلك للحكومة أو لعشرة من الأعضاء أن يطلبوا ألا تجرى المناقشة إلا بعد ثمانية أيام “ .

والمفهوم أن هذا الطلب يجب الأخذ به بمجرد تقديمه ، فيمتنع المجلس حتماً عن النظر فوراً في مشروع القرار المروض .

هذا وهناك من اقتراحات القرارات ما لا يستساغ في الغالب إحالتها إلى لجنة، بل يجب أن يحصل فيها المجلس فوراً، مثل القرارات بإرسال تهينة أو تعزية إلى هيئة مصرية أو أجنبية . فيتسع النص المعروض للفصل على الفور في مثل هذه القرارات .

وعلى أية حال يحوز للجلس إذا ما شرع في المناقشة أن يقرر إحالة الموضوع إلى لجنة قبل الفصل فيه إذا رأى فائدة في ذلك .

وهذا الوضع الذي أتى به سعادة العرابي باشا في مشروعه — وله ما يقابله في المادة ٩٦ من لائحة مجلس تواب فرنسا التي اعتمدت في ٢٤ مارس سنة ١٩٣٢ — أفضل من الوضع القائم على طرح موضوع عام للمناقشة دون قيد ولا شرط لتبادل الرأي فيه بين المجلس والحكومة ، إذا طلب ذلك عدد من الأعضاء ، ووافقهم المجلس . إذ الوضع الجديد يسمى للمناقشة مطالبها ومراميها ، ويصون للحكومة حقوقها والأقلية مصلحتها ، حتى لا يكون في المباشرة بطرح الموضوع للمناقشة إحراج لأحد ، ولا سيما أن المناقشة ستنتهي إلى قرار ، ولو أن هذا القرار يمكن أن يقف عند حد دعوة الحكومة إلى النظر في الأمر .

ولقد أثبتت التجاليد في الخارج أن المناقشة في اقتراح بقرار يصح أن تختم بالانتقال الجود إلى جدول الأعمال ، مما يفيد رفض القرار المقترح ، أو اكتفاء المجلس بما جرى من مناقشات . وفي هذا دليل على ما بين اقتراحات القرارات والاستجابات من تشابه يرر القيود التي أحاط بها مشروع اللائحة حتى المناقشة على الفور في اقتراحات القرارات .



## في تشكيل اللجان

تمنص اللائحة القائمة الآن على أن المجلس ينتخب لجانه الدائمة عند افتتاح كل دور من أدوار الانعقاد العادية، على أن يكون انتخاب هذه اللجان بطريق الاقتراع القائمة . وقد أثبتت التجارب الفعلية أن لأجل لإعادة تشكيل اللجان الدائمة في كل سنة . فأعضاء المجلس هم هم . وكل منهم يفضل في التاليل الاستقرار في اللجنة التي تخصص لها وتتبع أعمالها في الدورات السابقة . ويكاد يحصر الأمر في طلب الانتقال من لجنة إلى لجنة، لسد فراغ شغل في بعض اللجان بسبب الاستقالة أو تولي بعض الأعضاء الوزارة أو غير ذلك . وفضلا عن أن هذه الحالات فردية، فهي من القلة بحيث لا تستدعي على الإطلاق القيام بعمليات طويلة لإعادة تشكيل اللجان في بدء كل دورة .

لذلك رأى حضرة صاحب السعادة رئيس المجلس أن يحارر الواقع في المشروع الذي أهده بالنص فيه على ألا يعيد المجلس تشكيل لجانه إلا بعد كل تجديد نصفي للمجلس — أى كل خمس سنوات . وألغيت من اللائحة الأحكام والإجراءات التي كان يقتضيها مبدأ تجديد اللجان في بدء كل دور .

وهذا بالذات هو النظام المتبع في بلجيكا . فتنص المادة ٥٨ من لائحة مجلس شيوخ بلجيكا والمادة ٧٢ من لائحة مجلس نواب بلجيكا على أن المجلس لا يعيد لجانه إلا عند تجديد المجلس ذاته .

ومع ذلك فهناك لجتان عندنا تقتضى طبيعة أعمالهما إعادة انتخابهما في كل دور . وهما لجنة الرد على خطاب العرش ولجنة حسابات المجلس . وقد قالت المذكرة التفسيرية عن هاتين اللجنتين إنهما في الواقع من اللجان المؤقتة التي تنتخب لأغراض معينة وتنتهى باتانها .

أما عن طريقة تشكيل اللجان فقد نصت المادة ٦١ من المشروع على ما يأتي :

مادة ٦١ — يسمّى مكتب المجلس قوام الترشيح لهذه اللجان بعد اتصاله بالأعضاء ، ويعرضها على المجلس للواقفة عليه شفويا بصفة عامة أو بطريقة القيام والجلوس ، وإلا جرى الانتخاب بالقائمة طبقا للواد من ٤٧ إلى ٥٠ من هذه اللائحة ، ويكتفى بالأغلبية النسبية .

وقيل عن ذلك في المذكرة التفسيرية ما يلي :

” روى أن الأسهل لاقتطاب اللجان ألا يحصل بالطريقة المبينة بالمواد من ٤٧ إلى ٥٠ من المشروع ، بل إن المكتب يعدّ قوائم الترشيح لهذه اللجان بعد اتصاله بالأعضاء ، ثم تعرض على المجلس للواقفة عليها بالتصويت العام شفويا أو بطريقة القيام والجلوس ، ولا يلجأ لطريقة الانتخاب بإعطاء الأصوات سرا بالكتابة إلا إذا تعذرت موافقة المجلس بالطريقة السابقة “ .

والواقع أن التجارب قد أثبتت أن غير الطرق العملية لتشكيل اللجان هي أن يتصل مكتب المجلس بالأحزاب السياسية والكلل والجماعات فيه ، للتوفيق بين رغبات الأعضاء في الانضمام إلى بعض اللجان دون اللجان الأخرى ، والعمل على تمثيل مختلف الأحزاب تمثيلا نسبيا في اللجان ، حتى تكون كل لجنة بقدر الإمكان صورة صحيحة مصغرة لبيئة المجلس ، فتكتسب أعمالها بذلك الصبغة التمهيدية المتبعة لأعمال المجلس في جلساته . وبهذه الطريقة وحدها أمكن المكتب أن يصل إلى قوائم كاملة للرضين لكل لجنة حائزة شبه إجماع من الأعضاء ، فإذا ما عرضت هذه القوائم في الجلسة كان نصيبها الموافقة العامة عليها . فإن لم تتل هذه الموافقة — وهذا نادر الوقوع — يدعى المجلس إلى انتخاب اللجان بالاقتراع بالقائمة طبقا لنص اللائحة الداخلية ، وهي عملية تستغرق من وقت المجلس الساعات المديدة وتؤدي إلى تطاحن الأحزاب ومناوئتها لبعضها ، في شأن قضى طبيعته بأن يكون العسورة الصادقة لتضامن الأحزاب البرلمانية واستمداها ، على تباين نزواتها ، للتعاون فيما بينها بنية تحقيق المصلحة العامة .

لهذا رأى أن يردّ المشروع المروع ما أفاده المجلس من التجارب التي مر بها . فنص على أن الأصل في اختيار أعضاء اللجان أن يتولى مكتب المجلس إعداد قوائم الترشيح ، بعد الاتصال بالأعضاء أفرادا وجماعات . ثم تعرض هذه القوائم على المجلس ، ليصدر قراره بالموافقة عليها بكلفة واحدة أو لجنة فليجئة . على أن يصدر هذا القرار على الوجه الذي تصدر به قرارات المجلس في العادة — أى بالموافقة السامة أو بالقيام والجلوس أو النداء بالأسماء . فإن قرر المجلس عدم الموافقة على هذه القوائم شرع في انتخاب الأعضاء بالاقتراع بالقائمة ، على الوجه الذي تجرى عليه انتخابات أعضاء المكتب ، مع الاكتفاء بالأغلبية النسبية من أول دور .

وليس في ذلك كله إلا تسجيل للإجراءات التي سار المجلس عليها فعلا في السنوات الماضية . وهذه الطريقة الجديدة تسير ما يجري عليه العمل في أغلب البرلمانات الأجنبية (تراجع المادة الثانية من لائحة مجلس شيوخ بلجيكا والمادة ١٩ من لائحة مجلس شيوخ فرنسا وغيرها) . فقد استقرت الأوضاع البرلمانية في الخارج على أن تميّن أعضاء اللجان بالانتخاب في الجلسة هو الاستثناء ، أما القاعدة فهي الترشيحات المنظمة ، مع مراعاة التمثيل النسبي للأحزاب والجماعات . ولا يلجأ إلى الاقتراع بالقائمة إلا إذا تعذر التوفيق بين الترشيحات .



## حق رئيس المجلس في حضور اجتماع آلية لجنة وتولى رياستها

جاء المشروع بحكم يشتر إبتكارا في أوضاعنا البرلمانية ، وهو حكم المادة  
التي تنص :

مادة ٦٥ - لرئيس المجلس أن يحضر اجتماع آلية لجنة، وعندئذ تكون له رياستها .  
وقد قالت المذكرة التفسيرية إن هذا الوضع مأخوذ من المادة ٧٧ من لائحة  
مجلس نواب بلجيكا ، ونضيف إلى ذلك أن لائحة نواب بلجيكا تنص أيضا على  
أن رئيس المجلس له أن يندب عنه أحد الوكلاء في رئاسة جلسات اللجان . وأن  
لهذا النص ما يقابله في المادة ٦٠ من لائحة مجلس شيوخ بلجيكا التي تنص كذلك  
بأن يتولى رئيس المجلس رئاسة لجنة المالية حتما .

والواقع أننا إذا نظرنا إلى أن أعمال اللجان إنما هي تمهيد ومحضير لأعمال المجلس  
في جلساته العلنية - وما اللجان كما أسلفنا إلا صورة مصغرة لمهمة المجلس كاملة -  
فإن اشتراك الرئيس في هذه الأعمال التمهيدية يساعده على تمام الإلمام بدقائق  
الموضوعات التي سوف تعرض على المجلس . فيتمسك له أن يدير المناقشات في جلسة  
المجلس وينيرها ويخلصها ، موضحا ومستوضحا ، بحيث يستطيع المجلس أن يكون رأيه  
ناضجا ، مع اقتصاد في الوقت ، وإدراك لكل ما يجب أن يدركه من الموضوع . وذلك  
راجع لتمكن الرئيس شخصيا من المسألة ذاتها ، بفضل إدارته لأعمال اللجنة التي يجتهد .  
ولا شك في أن هذا الوضع سيؤدي على طاق رئيس المجلس أعياء جديدة ،  
بما يفرضه عليه من تتبع بعض المشروعات الهامة في جميع مراحلها باللجان ثم بالمجلس .  
على أن ذلك سيجعله أقدر ما يكون على السهر على إنجاز الأعمال في اللجان على خير وجه ،  
وإدارة المناقشات في الجلسة وتنويرها . ولا يخفى ما في هذا الوضع الجديد من  
فوائد جمة . وقد وافقت اللجنة عليه بالإجماع .



## ضبط أعمال اللجان

جاء المشروع بأحكام مفصلة تساعد على ضبط أعمال اللجان وتنظيم صلاطاتها بعضها ببعض ، وتحديد حقوق أغلبية اللجنة وأقليتها ، وتحديد الوقت الذي يجب على اللجنة أن تنجز عملها فيه ، وما يترتب على تأخيرها ، وغير ذلك مما يتضح من نصوص المشروع ومن الفقرات الخاصة بها في المذكرة التفسيرية ، وما لا يحتاج إلى تطبيق .

على أن هناك وضعين متكررين أتى بهما حضرة صاحب السعادة على زكي العرابي باشا ، قد يكون لهما أثر بعيد في تمكين اللجان من اتقان أعمالها من الوجهتين التشريعية والفنية ، مع مساعدة الأعضاء على العمل فعلا بالحق المخول لهم في الدستور في اقتراح القوانين ، بدلا من أن يظل هذا الحق وقفا على الحكومة من الوجهة العملية ، كما هو الحال عليه الآن ، إذ أن القوانين التي أصدرها البرلمان بناء على اقتراح أعضائه لا تبلغ جزءا من مائة من القوانين التي قدّمها له الحكومة .

أما الوضعان المشار إليهما فهما الواردان في المادة ١٤٩ من المشروع والفقرة الأخيرة من المادة ١٥٠ ، ونقلهما فيما يأتي :

مادة ١٤٩ — لكل لجنة أن تقدر الاستعانة برأي أي شخص أو هيئة من غير الأعضاء في أي مسألة تتعلق بموضوع مطروح أمامها .

الفقرة الأخيرة من المادة ١٥٠ :

ولكل لجنة وافقت على مشروع أي قانون أن تجعله على لجنة العدل لضبط صياغته القانونية والتوفيق بينها وبين التشريع القائم .



أما المادة ١٤٩ فلها ما يابلها في المادة ٨٢ من لائحة مجلس نواب بلجيكا .  
وأما الفقرة الأخيرة من المادة ١٥٠ فقد جاءت مقتبسة من الفقرتين السابعة والثامنة

من القرار الرابع الصادر من المؤتمر الرابع والثلاثين للاتحاد البرلماني الدولي المنعقد  
بلاهاي في سنة ١٩٣٨ .

والواقع أن أعمال البرلمان تمتد بطبيعتها إلى جميع الشؤون العامة من اقتصادية  
ومالية وتجارية واجتماعية وعلمية وحربية وخارجية وغيرها . وقد لا يحسد المجلس  
فيما بين أعضائه خبراء متخصصين في بعض ما يعرض له من هذه الشؤون . فكان  
المجلس يكتفى فيما سبق باستدعاء الوزير المختص . فيصحب الوزير معه أو ينيب  
عنه الثقافات من موظفيه ليستشير المجلس أو بلانه بأرائهم . حل أن المهمة الأولى  
للمجلس هي مراجعة الحكومة ومحاسبتها . فليس من الصواب في كثير من الأحوال  
أن يكتفى المجلس ، في تهيئه الأمور ، بأراء البعض من موظفي الحكومة . بل  
الأفضل له أن يوسع دائرة استعلامه ، فيستطلع بواسطة بلانه في بعض المسائل العامة  
آراء ثقافات من غير الوزراء أو الموظفين . من ذلك أنه قد تعرض على المجلس مسائل  
مالية أو اقتصادية دقيقة ، ترقى اللجنة المحال الأمر إليها فائدة في استطلاع آراء  
بعض مديري البنوك أو الشركات من مصريين أو أجانب . وقد تتعارض آراؤهم  
مع آراء رجال الحكومة . فإذا سمعت اللجنة البرلمانية آراء الطرفين تصوّت المسألة  
على حقيقتها . وقد ترى اللجنة في مسائل أخرى أن تستطلع آراء جمعيات علمية ،  
أو خبراء وهكذا . حل أن يكون مفهوما أن هذه الاستشارات لا علاقة لها بما للمجلس  
من حق إجراء التحقيق المنصوص عنه في المادة ١٠٨ من الدستور ، والذي لا يكون  
إلا بقرار من المجلس ، والذي يتصف من يستدعون له بصفة الشهود . أما الاختصاص  
الذين قد ترى اللجنة الاستماعة بأرائهم طبقا للسادة ١٤٩ من مشروع اللائحة ، فهم  
من يقبلون بمحض اختيارهم التطوع لتنوير اللجنة بما يعلمون .



أما الفرض من الفقرة الأخيرة من المادة ١٥٠ من المشروع فهو تمكين اللجان  
غير المتخصصة في الشؤون التشريعية المختصة من الاستماعة برأى لجنة العدل ---



ويُفرض المشروع فيها أنها متخصصة في هذه الشؤون— في ضبط الصياغة القانونية للمشروعات المعروضة ، والتوفيق الدقيق بين أحكامها وبين التشريع القائم ، وهي المهمة التي تسولاها أقسام قضايا الحكومة بالنسبة لمشروعات القوانين التي تتبناها الجهات الفنية في الوزارات .

فيبقى المشروع الى أن تصبح لجنة العدل بالمجلس المرجع القانوني لغيرها من اللجان ، ويصبح اختصاصها شديدا باختصاص أقسام القضاء واللجنة الاستشارية التشريعية بوزارة العدل . وسوف يستلزم ذلك تكوين مكتبية فنية للجنة العدل بالمجلس تستطيع أن تمتد الأعضاء الذين يرضون في إعداد اقتراحات ومشروعات قوانين بما يحتاجونه من بيانات عن التشريع القائم وعن الصياغة القانونية عامة ، مما يسهل على الأعضاء استعمال فهم الدستور في اقتراح القوانين . وقد وافقت اللجنة بالإجماع على هذين الحكيم .



### هل للجان والأعضاء مطالبة الحكومة بتقديم أوراق؟

جاء في المادة ١٥٨ من المشروع :

مادة ١٥٨ — اللجان ولأى عضو من أعضاء المجلس أن يطلب بمساعدة رئيس المجلس من أى وزير معلومات أو إيضاحات تختص بالمواضيع المعروضة عليها وتكون من اختصاص وزارته أو المصالح التابعة لها .

وقالت المذكرة التفسيرية عن هذه المادة ما يأتي :

” وقد نص في المادة على أن للجان وللاعضاء طلب معلومات أو إيضاحات من الحكومة ، ولم ينص على المطالبة بتقديم أوراق ، لأنه إذا رأت اللجنة عدم الاكتفاء بأقوال الوزير وطلبت أوراقا تؤيده كان في ذلك معنى التحقيق ، وهو لا يجوز إلا بقرار من المجلس “ .

وقد جرت مناقشات في اللجنة في شأن حق اللجان والأعضاء في مطالبة الحكومة بتقديم الأوراق والإحصاءات والملفات وغيرها، التي يرى الإطلاع عليها، للإلمام بالموضوع المعروض. وقد انتهت اللجنة إلى أن اللجان والأعضاء حق مطالبة الحكومة بأن تسلّمهم بما يطلبون من الأوراق، فإذا رفض الوزير إجابتهم إلى ذلك، كان للجلس أن يقتر ما يراه.



## توحيد إجراءات انتخابات المكتب واللجان والوفود

### وتقضى البساطة فيها

تعرض اللائحة القائمة الآن للانتخابات التي يديرها المجلس في موضعين، إذ أوردت في المادة ١٠ حكماً لانتخاب أعضاء المكتب. ثم خصصت المواد ٩٦ إلى ٩٩ لأحكام الانتخابات الأخرى.

ويستضع من الرجوع إلى اللوائح الأجنبية أنه لا عمل للتمييز بين إجراءات انتخاب أعضاء المكتب والانتخابات الأخرى. فمثلاً لأئحة مجلس شيوخ بلجيكا وضمت في مادتها التاسعة الإجراءات الخاصة بانتخاب أعضاء المكتب ثم ختمت هذه المادة بفقرة قالت فيها إن القواعد ذاتها تنطبق في جميع الأحوال التي يحتاج المجلس فيها إلى انتخاب أعضاء منه لأغراض معينة.

فروى في المشروع حذو لأئحة مجلس شيوخ بلجيكا من حيث وضع أحكام واحدة لجميع الانتخابات والتصينات الموكول أمرها إلى مجلس الشيوخ. ووضعت هذه الأحكام في أوائل اللائحة (المواد ٤٧ — ٥٠) حتى تنطبق في انتخابات المكتب أولاً ثم تنطبق في انتخابات اللجان أو الوفود في حالة تمدد الحصول على موافقة المجلس على ترشيحات المكتب.

ولوحظ من جهة أخرى أن صياغة المواد ٩٦ إلى ٩٩ من اللائحة القائمة غير دقيقة، وأوضاعها لا تنسجم لاختلاف الاحتمالات، فعدلت صيغتها لتكون أكثر إحكاما، وروى كذلك أن يقتبس من الأوضاع الواردة في اللوائح الخارجية أقلها تعقيدا، مجاوة لما أوجت به فلا تجارب المجلس السابقة .

وأهم الفوارق بين المشروع واللائحة القائمة أن هذه كانت تقضى — فيما إذا لم تسفر عملية الانتخاب الفردى الأولى عن الأغلبية المطلقة — بمصر إعادة الانتخاب بين العضوين اللذين نالا أكثر الأصوات في العملية الأولى . وإذا تساوى مع أحدهما واحد أو أكثر من الأعضاء، أشركوا معهما في العملية الثانية حيث تكفى الأغلبية النسبية . والأمر على هذا القياس في الانتخابات القائمة .

أما المشروع المعروض فقد رأى، تلافيا لكل تعقيد، أن يجمع قواعد الانتخابات كلها في مادة واحدة نصها كالآتي :

مادة ٥ هـ — يكون انتخاب الأعضاء بالأغلبية المطلقة ، فإذا لم ينلها أحد أو لم ينلها إلا البعض أعيد الانتخاب للوصول إلى العدد المطلوب . وتكفى في هذه الحالة الأغلبية النسبية .

وعند تساوى الأصوات سواء في الحصول على الأغلبية المطلقة أو النسبية تكون الأولوية لمن يعينه الفرعة .

ويعلم الرئيس نتيجة الانتخاب .

ونقتبس من المذكرة التفسيرية بعض ما تقوله عن هذه المادة :

”على أنه يبدو أنه متى تقضت إعادة الانتخاب وكانت تكفى فيه الأغلبية النسبية فلا محل لقصره على من نالوا أكثر الأصوات وإرغام الأعضاء الناجين على اختيار أحدهم دون سواء، والأوفق أن تترك لهم الحرية. لذلك نص في المادة ٥ هـ على أنه إذا لم ينل أحد الأغلبية المطلقة أو لم ينلها إلا البعض أعيد الانتخاب مطلقا للوصول إلى العدد المطلوب“ .

والواقع أنه لا محل لأن يقيد مجلس الشيوخ - وعدد أعضائه ١٤٧ عضوا فقط - بالإجراءات المعقدة التي لا مناص من الالتجاء إليها في بعض المجالس الأجنبية التي يربو عدد أعضائها على الستمائة عضو والتي تربو أحزابها المنظمة على ثلاثين حزبا، مما يبرر تضيق باب الترشيح في الأدوار النهائية لانتخابات الأشخاص، حتى لا تشتت الأصوات بين المرشحين إلى ما لا نهاية له . لذلك اشترط المشروع المقسّم من معادة العرابي باشا ، في العملية الأولى سواء في الانتخابات الفردية أو في الانتخابات بالقائمة ، الحصول على الأغلبية المطلقة للأصوات ، واكتفى بالأغلبية النسبية في العملية الثانية التي تجري استكمالاً لنتيجة العملية الأولى، إذا لم يفز بالأغلبية المطلقة العدد الكافي من المرشحين، مع ترك الباب مفتوحاً ليشترك في تلك العملية الثانية والأخيرة كل من شاء من المرشحين . وفي جميع الحالات تجرى القرعة بين الأعضاء الذين يتألون أصواتاً متساوية عددها ، وذلك في انتخابات المكتب والمجان والوفود على السواء .



### الأغلبية اللازمة لمقروط العضوية

خصصت اللائحة القائمة الآن موادها من ٢ الى ٧ لإجراءات التصل في صحة نيابة الأعضاء " فتكلت عن الطعن وتقرير صحة الانتخاب أو القضاء ببطالته . ثم ذكرت أن الرئيس يرفع إلى المجلس الأحوال التي يترتب عليها سقوط العضوية . إلا أن اللائحة أغفلت ذكر الأغلبية اللازم توفرها لصحة قرار المجلس في حالة بطلان العضوية أو سقوطها . وأغفلت كذلك ذكر حالة فصل الأعضاء طبقاً للمادة ١١٢ من الدستور .

ولما كانت الأوضاع الدستورية مستقرة على أدنى تحديد الأغليات اللازم توفرها لصحة كل نوع من أنواع القرارات ، إنما مناطه الدستور دون سواء ،

وهذا يستتبع عندنا من مدلول المادة ١٠٠ من الدستور التي تنفد في الواقع أنه — في غير الأحوال التي يشترط الدستور فيها أغلبية خاصة — تصدر القرارات بالأغلبية المطلقة، فيجب أن يكون مفهوماً باديئ ذي بدء أن كل ما تورده اللائحة الداخلية من نصوص خاصة بالأغليات اللازمة في بعض القرارات إنما يرد تطبيقاً للدستور أو تفسيراً له .

ولقد خصص الدستور مادتين، لاثالثة لهما، لتحديد الأغلبية اللازمة في القرارات المتعلقة بالعضوية، الأولى هي المادة ٩٥ التي نصها :

” يختص كل مجلس بالتصديق في صحة نيابة أعضائه . ولا تعتبر النيابة باطلية إلا بقرار يصدر بأغلبية ثلثي الأصوات ... “

والثانية هي المادة ١١٢ التي نصها :

” لا يجوز فصل أحد من عضوية البرلمان إلا بقرار صادر من المجلس التابع هو له . ويشترط في غير أحوال عدم الجمع وأحوال السقوط المبينة بهذا الدستور وبقانون الانتخاب أن يصدر القرار بأغلبية ثلاثة أرباع الأعضاء الذين يتألف منهم المجلس “

يتضح إذن من صريح نص المادة ١١٢ أن القرارات بفصل الأعضاء — لأسباب متعلقة بأشخاصهم، كأن يكون العضو سلك سلوكاً لا يتفق مع كرامة العضوية أو أصبح في ظروف قهرية تحول دون قيامه بمهام العضوية — تستلزم أغلبية ثلاثة أرباع الأعضاء .

ويتضح كذلك من صريح نص المادة ٩٥ أن القرارات ببطان النيابة تستلزم أغلبية ثلثي الأصوات .

ولا خلاف البتة على ما تقدم، إنما الخلاف والاضطراب في الآراء مناطه تحديد الأغلبية اللازم توفرها في القرارات التي يصدرها المجلس في الأحوال التي

يترتب عليها سقوط العضوية طبقاً لأحكام المادة ٩٢ من قانون الانتخاب التي تنص، في فقرتها الأخيرة، على أن: "يكون السقوط ... .. بقرار من المجلس".

فإذا أن يعتبر أن سقوط العضوية ما هو إلا فرع من فروع بطلانها، فيدخل في نطاق المادة ٩٥ من الدستور، ويتمتع لصحة لقرارات المجلس بسقوط عضوية أعضائه توافر نسبة الأغلبية اللازمة لقرارات البطلان، أي أغلبية ثلثي الأصوات، وإما أن يعتبر أن السقوط يختلف كل الاختلاف في جوهره عن البطلان فلا تسرى عليه المادة ٩٥ من الدستور ولا المادة ١١٢ منه، وإنما يقع تحت الحكم العام الوارد في المادة ١٠٠ من الدستور، فتصدر القرارات فيه بالأغلبية المطلقة.

وقد نعتب اللجنة الداخلية لمجلس النواب عندنا إلى هذا الرأي الأخير في مادتها ٩٣ إذ نصت صراحة على ما يأتي:

"في الأحوال التي يترتب عليها سقوط العضوية طبقاً لأحكام المادة ٩٢ من قانون الانتخاب، يرض الأمر على المجلس ليصدر قراره فيه. ويكون القرار بالأغلبية المطلقة".

ولقد بحثت سعادة المرابي بأشأ هذه المسألة بحثاً مستفيضاً، وعرض لها بعض الإسهامات في المذكرة التفسيرية لمشروعه تعليقاً على المادتين ١٧ و ٣٧ منه ولا يصحنا إلا الإحالة إليها لقوة حجتها، وقد ذهب سعادته إلى أن سقوط العضوية إنما هو وجه من وجوه بطلانها. ومما قاله عن ذلك في مذكرة التفسيرية:

"ولا شك أن عدم توفر الصفات المشترطة في الموضوعين عليه بطلان انتخابه أو تعيينه، كما أن عدم توافر الشروط المقررة لعملية الانتخاب ينهى عليه بطلان الانتخاب، وتكون النتيجة بطلان النيابة في الحالتين. وقد نصت المادة ٩٥ من الدستور بصورة مطلقة، على أنه "يختص كل مجلس بالقصل في صحة نيابة أعضائه، ولا تعتبر النيابة باطلة إلا بقرار يصدر بأغلبية ثلثي الأصوات"، ولم تفرق بين بطلان النيابة لعدم توفر الصفات اللازمة في العضو وبطلانها لعدم توفر الشروط

المقررة لصحة عملية الانتخاب، ففي الحالتين لا تكون النيابة باطلة إلا بأغلبية ثلثي الأصوات<sup>٥٤</sup>.

وقد نرجح سعادته من بحثه للسألة بالنتيجة الآتية التي أقرته عليها اللجنة بإجماع أعضائها :

( ١ ) لا تعتبر النيابة باطلة لعدم توفر أهلية العضو أو لسقوطها أو لعدم صحة إجراءات الانتخاب إلا بقرار يصدر بأغلبية ثلثي أصوات الأعضاء الحاضرين طبقا للسادة ٩٥ من الدستور .

( ٢ ) لا يفصل العضو لغير هذه الأسباب إلا بقرار يصدر بأغلبية ثلاثة أرباع الأعضاء الذين يتألف منهم المجلس طبقا للسادة ١١٢ من الدستور .  
وقد ضمن الحكم الأول في الفقرة الثانية من المادة ١٧ من المشروع ، وضمن الحكم الثاني في المادة ٣٧ منه ، وذلك دفعا لكل لبس . وقد وافقت اللجنة على المسادتين كما وردتا في المشروع .



### الجهة التي تحكم بالعقوبة على الشهود

الذين يدعون للحضور أمام لجنة تحقيق صحة العضوية

تنص المادة الثانية من اللائحة القائمة الآن على أن لجنة الطعون لها سماع أقوال الشهود طبقا لأحكام قانون الانتخاب . ولم تعرض اللائحة للإجراءات التي تبسح لمراقبة الشهود الذين يتحققون أو يشهدون زورا ، اكتفاء بالإحالة الى قانون الانتخاب .

أما قانون الانتخاب فتص المادة ٥٧ منه في باب ( الفصل في صحة نيابة الأعضاء ) على أنه " لكل من المجلسين سلطة سماع الطالب وإعلان الشهود إذا رأى محلا لذلك ، وتجبرى في حق هؤلاء الشهود أحكام قانونى العقوبات وتحقن

الجنائيات الخاصة بمواد الجرح . ولكل من المجلسين أن يعهد بهذه السلطة للجنة التي ينخبها لفحص نيابة الأعضاء <sup>٢٢</sup> .

ولقد تلقى حضرة صاحب السعادة على زكي العرابي باشا على هذه النصوص في المذكرة التفسيرية لمشروعه ، وتنقل هنا بعض ما قاله في هذا الشأن :

<sup>٢٣</sup> والمفهوم من ذلك أن الشهود أمام المجلس أو اللجنة كالشهود أمام قاضي التحقيق أو المحكمة ، يعاقبون إذا تخلفوا عن الحضور أو امتنعوا عن الإجابة أو شهدوا زورا . ولكن من الذي يحكم بالعقوبة في هذه الحالة ؟ هل هو المجلس نفسه أم اللجنة ؟ أم يجب إحالة الشاهد على النيابة لترفع عليه الدعوى أمام المحكمة طبقا لقانون تحقيق الجنائيات ؟ لا يوجد أى نص في الدستور يعطى المجلس أو اللجنة سلطة قضائية في هذه الحالة ويجوز له حق توقيع العقاب بنفسه . المادة ٥٧ من قانون الانتخاب إنما تنص على أن الشهود أمام المجلس أو اللجنة تجرى في حقهم أحكام قانونى العقوبات وتحقيق الجنائيات ، أى أنهم يعاقبون بالعقوبة المقررة للشهود في هذين القانونين . واستحقاق العقاب شيء ، وتعيين السلطة التي تحكم به شيء آخر . وليس في هذه المادة ما يفيد تحويل المجلس أو اللجنة هذا الحق ، بل إنه لا يمكن تحويل هذا الحق للمجلس أو اللجنة بقانون ، لأن سلطة البرلمان محدودة بالدستور نفسه ولا يمكن تعديلها إلا بالطرق المقررة لتعديل الدستور . لذلك نصبت المادة ١٣ من المشروع على أنه إذا تخلف الشاهد عن الحضور أو امتنع عن الإجابة أو شهد زورا يحال على النيابة لرفع الدعوى عليه أمام المحكمة طبقا لأحكام قانونى العقوبات وتحقيق الجنائيات <sup>٢٤</sup> .

ولقد وافقت اللجنة على هذا رأى بإجماع أعضائها ، وأقرت المادة ١٣ من المشروع بالصيغة التي قُدمت بها وهي الآتية :

<sup>٢٥</sup> مادة ١٣ — إذا تخلف الشهود عن الحضور أمام اللجنة بعد إعلانهم أو حضروا وامتنعوا عن الإجابة أو شهدوا بغير الحق ، فللجنة أن تطلب من رئيس



المجلس مخاطبة وزير العدل بشأن رفع الدعوى العمومية عليهم طبقاً لأحكام قانون العقوبات وتحقيق الحريات» .

ولا يفوت اللجنة أن تذكر أن هنالك من القوانين الأجنبية ما يمنع لجان التحقيق البرلمانية الساطة المخولة لفاضى التحقيق . فالمادة الرابعة من القانون الصادر في بلجيكا في ٣ مايو سنة ١٨٨٠ تنص على ذلك صراحة . وتنص المادة السادسة من هذا القانون على أن رئيس اللجنة له فيما يختص بحفظ النظام في الجلسة ما لرؤساء المحاكم من حقوق . على أن المادة العاشرة من القانون تقضى صراحة بأن المحاضر التي تثبت فيها الجرائم التي تقع أمام لجنة التحقيق البرلمانية تحال إلى النائب العمومي لدى محكمة الاستئناف المختصة لإجراء اللازم بشأنها . أما في فرنسا فقد صدر قانون في ٢٣ مارس سنة ١٩١٤ تنص مادته الأولى على العقوبات التي يتعرض لها الشهود الذين يتخلفون عن الحضور أمام لجان التحقيق البرلمانية أو يشهدون زوراً وبافى حكم ذلك . والفقرة قبل الأخيرة من تلك المادة تقضى صراحة بأن المحاضر التي تثبت فيها تلك الجرائم تحال إلى وزير العدل ليجرى ما يلزم فيها .

يتضح من هذه النصوص أن الأوضاع الدستورية قائمة في الخارج على أن العقوبات التي توقع على الشهود الذين يتخلفون عن الحضور أمام لجان التحقيق البرلمانية — وما لجنة تحقيق صحة العضوية إلا إحدى تلك الجبان — لا تحكم بها اللجنة مباشرة ، بل يقف اختصاص اللجنة عند حد تبليغ الجريمة إلى وزارة العدل . ويتفق هذا الوضع والحكم الذي أورده المادة ١٣ من المشروع — مع مناقضته لما ذهبت إليه المادة ٨٢ من لائحة مجلس النواب عندما التي جعلت لجنة الطعون وتحقيق صحة النيابة ” سلطة توقيع الجزاء على من تخلف من الشهود عن الحضور بعد إعلانه “ ، وهي سلطة يأبأها المشروع للجنة الطعون بمجلس الشيوخ .

ولكل ما سبق من اعتبارات وافقت اللجنة بإجماع أعضائها على المادة ١٣ من المشروع بعد أن ولقت على المادة ١٢ منه التي نصها :

”مادة ١٢ — يكون إعلان الشهود بكتاب من السكرير البرلماني للجنة يرسل مسجلا بطريق البريد“ .

وقد جرى المشروع في هذا الحكم الأوضاع المستحدثة التي ينتظر أن يأتي بها في القريب العاجل قانون المرافعات الجديد .



## انسحاب بعض الأعضاء ورغبة منهم في تعطيل أعمال المجلس

### وتعجيذه عن إصدار قراراته

سبق أن ذكرنا في صدر هذا التقرير أن اللامعة الداخلية الجديدة للمجلس يجب أن ينظر فيها إلى مواجهة الاحتمالات والفروض المقبلة، أكثر مما ينظر فيها إلى مجارة التجارب الماضية . فمن الحكمة أن نتمتع بقبارب غيرنا ، دون أن ننظر اجتيازنا إيها بالذات . ولقد اضطرت أغلب البرلمانات في الآونة الحديثة إلى مواجهة ضروب من المناورات البرلمانية ترى بها أقلية من الأعضاء إلى تخليص ارادتها على إرادة أغلبية المجلس ، لا بمقاومة الجبهة بالجملة وتزجيج الرأي على الرأي ، بل بالالتجاء إلى التشويش على المتكلمين ، وإضاعة وقت المجلس سدى ، وعرقلة الإجراءات بالدفع الفرعية وغيرها ، وتعجيز المجلس عن إصدار قراراته ، وذلك بسوء استعمال تلك الأوضاع والقيود ذاتها التي أوجدها الدستور واللائحة لحماية الأقلية من طغيان الأغلبية . وليس بعيد عن الأذهان ما لجأ إليه بعض الأعضاء في البرلمان الأميركي والمصري وغيرها ، من شغل منبر المجلس عشرات الساعات ، قتل فيها وقت المجلس قتلا ، بتلاوة الفصول الكاملة من الكتب الدينية أو العلمية ، وذلك استنادا إلى الحق الذي كانت بعض الدساتير توجده ، بمبالغة في حماية الأقليات ، من أنه لا يسوغ أن يمنع الخطيب من إتمام كلامه . كما تذكر أيضا تلك المناورات البرلمانية التي لاحد لها التي لجأ إليها الأعضاء الإيرلنديون

في البرلمان البريطاني ، وكانوا به أقلية ضئيلة ، للوصول إلى ما كانت تتخذه إيرلندا من حكم ذاتي .

ومع ذلك فلا بد من أن تصان للأقلية البرلانية، مهما كان لونها وضآلة عددها، حقوقها كاملة . فلا ينفذ صوت يريد أن يملأ برأي، سواء وافق هذا الرأي في نظر الأغلبية أم شق عليها، ولا تتخذ مهمة تسمى إلى ما ترى فيه مصلحة عامة، ولو خالفها الجمع في تقدير تلك المصلحة . على أن يكون للأغلبية في المجلس ، إذا ما تتورت بأراء الأقلية، أن تقول كلمة المجلس ، دون أن تحكى الأقلية من أن تحول دون ذلك بمناورات غير مشروعة . فلقد جاءت أحكام الدستور ووضعت اللوائح الداخلية للوازنة بين حقوق الأغلبية وحقوق الأقلية . والحق يقال إن سعادة المراهي بأنا وضع مشروعه في ضوء هذه الاعتبارات : وكانت هي بنتها رائد جميع أعضاء اللجنة عند تصميمهم له .

ولم يرد في مشروع اللجنة حكم تضاربت فيه آراء اللجنة واستغرق بمحضه وقتا طويلا، مثل الحكم الوارد في المادة ١٨٣ من المشروع وهو :

مادة ١٨٣ - إذا رأى الرئيس قبل إتمام المناقشة وأخذ الرأي أنت انسحاب بعض الأعضاء من الجلسة بشير إذن قد يؤدي إلى تعطيل أعمال المجلس ومنه من إصداره قراره، كان له أن ينسبه لذلك من يلجأون إلى الانسحاب . فإذا أصرروا على الانسحاب دؤزت أسماءهم في المضبطة وعقدوا في حكم الغائمين من إعطاء رأيهم .

أما مراهي هذه المادة فتبدو جلية في ضوء مادتين سابقتين من المشروع تضمنتا حكمين من أحكام الدستور في مادتيه ٩٩ و ١٠٠ ، الخاصتين بالأقلية اللازم توافرها ليجوز للمجلس أن يقرر قرارا :

مادة ١٨٠ - لا يجوز للمجلس أن يقرر قرارا إلا إذا حضر الجلسة أغلبية أعضائه . (المادة ٩٩ من الدستور)

مادة ١٨٢ - في غير الأحوال المشترط فيها أغلبية خاصة بحكم الدستور تصدر القرارات بالأغلبية المطلقة . وعند تساوى الآراء يكون الأمر الذى حصلت المداولة بشأنه حروفاً .  
( المادة ١٠٠ من الدستور )

ولا يبدئ المتعنون من إعطاء آرائهم من القابلين للوضوح أو الراضين له . وتصدر القرارات بالأغلبية المطلقة لمن أعطوا أصواتهم فصلاً ، ولو قل مدد من نصاب الأغلبية بسبب امتناع الآخرين عن إعطاء رأيهم .

فلنعرض أولاً الوقائع :

يشترط الدستور في مادته ٩٩ أن المجلس لا يقدر قراراً إلا إذا حضر الجلسة أغلبية أعضائه .

وتنص الفقرة الثانية من المادة ١٨٢ من المشروع على أن الأعضاء المنتخبين من إعطاء آرائهم يندون في نصاب الأغلبية اللازم حضورها ليصدر القرار جميعاً . وهذا الحكم لا غبار عليه لأن العضو المنتخب من إعطاء رأيه هو عضو حاضر ، وإن كان غير مشترك في الاقتراع . والمادة ٩٩ من الدستور لم تشترط لصحة القرارات اشتراك الأغلبية في الاقتراع ، وإنما اشترطت حضور الأغلبية في الجلسة .

وأما المادة ١٨٣ من المشروع فقامت تماثلياً في الحكم بين الأعضاء الذين ينسحبون من الجلسة في ظروف معينة ، والأعضاء المنتخبين ، وبعبارة أخرى جاءت هذه المادة تعتبر العضو المنسحب حاضراً حكماً وعمتها حكماً من إعطاء رأيه . ولا يسعنا إلا أن نورد هنا بادئ ذي بدء ، ما يقوله سعادة المرابي باشا عن هذا الحكم في المذكرة التفسيرية ، ونصه :

« لكل عضو حضر الجلسة أن يتمتع من إبداء رأيه لأسباب يجب إبدائها . ولكن لا يكون ذلك سبباً لمنعه من إعطاء رأيه . ويحصل أحياناً أن يحضر بعض الأعضاء الجلسة لممارسة مشروع معين بقصد إحباطه ، وهم في ذلك في حدود حقهم . فإذا تبين من مجرى المناقشة أنهم لم ينجحوا في مقاومة المشروع ،

ورأوا أن الأغلبية ستكون ضئيم ، عدوا إلى شل المجلس ومنعه من إصدار قراره بانسحابهم في آخر لحظة من قاعة الجلسة وإقصاء عدد الحاضرين بذلك عن نصاب الأغلبية اللازمة لإصدار القرار . وهو عمل غير مشروع بالمرة ، لأنهم ينص اللائحة مكفون بالحضور في الجلسة ومطالبون بالبقاء فيها لغاية الانتهاء من جدول الأعمال . ولا يجوز لهم الانصراف من الجلسة قبل انتهائها إلا بإذن من المجلس ويجب عليهم أن يعطوا أراهم . كل هذه واجبات مفروضة عليهم صراحة باللائحة . فلا يقبل منهم الإخلال بها سيما إذا كان سيقرب على عملهم هذا شل المجلس عن إتمام عمله ومنعه من إصدار قراره بعد مجهود شاق قد بذله في المناقشة ، فلا يقبل منهم ذلك ولا يسمع لهم به ، والواجب عليهم أن يبقوا في الجلسة ويعطوا أراهم بتمام الحرية بقبول المشروع أو رفضه ، ولم فوق ذلك أن يمتنعوا عن إبداء آرائهم للأسباب التي يبدونها ، ولا يمكن اتخاذ عملهم المخالف لأحكام اللائحة أساسا لضياع مجهود المجلس ومنعه من أداء وظيفته ، لذلك نصت المادة ١٨٣ من المشروع على أن الرئيس في هذه الحالة أن يبينهم إلى ما في انسحابهم من مخالفة الواجبات المفروضة عليهم باللائحة ، وإلى ما قد يقرب على انسحابهم من النتائج ، فإذا أصرروا مع ذلك على الانسحاب والخروج من الجلسة بدون إذن ، أثبت ذلك في المضبطة وحذوا في حكم المتنعين عن إبداء الرأي ، والواقع أن الانسحاب من المجلس في هذا الوقت لا يمكن تفسيره إلا بأنه صورة من صور إعلان الامتناع عن إعطاء الرأي ، والفرض من اشتراط الأغلبية المطلقة من الأعضاء لإصدار القرارات هو مجرد تمكينها ، بوجودها بالفعل ، من إعطاء رأيها ولو لم يعطه البعض فعلا بامتناعه عن إعطائه . فلي وجدنت الأغلبية فعلا وأصبح في مقدورها إعطاء رأيها تم الترض المقصود . وامتناع البعض بعد ذلك عن إعطاء رأيه وهو قادر عليه لا تأثير له ، سواء أعلن هذا الامتناع بالقول مع بقاءه في القاعة ، أو اتخذ خروجه وسيلة لذلك . ولا يمكن لأي عضو في المجلس أن يترضى على هذا الحكم ، فالذين أعطوا أصواتهم

فلا لا مصلحة لم في الاعتراض عليه لأنهم يرون فيه حماية لم . والذين انسحبوا لا يمكن أن يدعوا أن لم الحق بانسحابهم في منع المجلس من إصدار قراره .“

وقد أضاف مساعده إلى ما تقدم الفقرة الآتية ، في بحث قدمه للجنة في أثناء مناقشتها في المشروع :

” يسترض على ذلك بأن المادة ٩٩ من الدستور صريحة في أنه لا يجوز المجلس أن يقرر قرارا إلا إذا حضر الجلسة أغلبية أعضائه . ويجب القول بأن هذه المادة لا تنظر إلا الحالة الطبيعية العادية التي يحضر العضو فيها أو تغيب ، وقصد بها تسجيل ما مودة المجلس في القيام بواجبه باشتراطها توفر العدد القانوني وقت إعطاء الرأي فقط ، بمعنى أنه إذا لم يحضر بعض الأعضاء إلا في آخر الجلسة بعد تمام المناقشة ، فالمادة لا تحرمهم من الاشتراك في إعطاء الرأي ولو لم يشتركوا في المناقشة ، ونية حل مساعدة المجلس على إنجاز أعماله . أما الحالة العكسية فإن المادة لم تنظر إليها ، وهي حالة العضو الذي حضر المناقشة ثم يريد عدم الاشتراك في إعطاء الرأي بقصد إقصاء العدد القانوني ومنع المجلس من إصدار قراره . ولا يمكن أن يكون غرض الدستور مساعدته على تحقيق قصده . ويكون عدم الاشتراك في إعطاء الرأي في هذه الحالة بوسيلتين : إما بالبقاء في قاعة المجلس وإعلان امتناعه عن إعطاء صوته ، أو بخروجه من قاعة الجلسة حتى لا يعطى صوته . والحالتان في الحقيقة مظهران مختلفان لشيء واحد هو عدم الاشتراك في الرأي . ولا فرق بين بقاء العضو في الجلسة في هذه الحالة وخروجه منها . فإنه لا يكون باقيا فيها إلا بجسمه فقط . ولا فائدة من بقاءه بأي حال من الأحوال . وعلى ذلك فإن اللائحة تقول إن عدم إعطاء رأيه لا ينقص العدد القانوني الذي يشترطه الدستور . فلماذا لا يقال ذلك أيضا عن خروجه في هذه الظروف ؟ ليس حكم الحائتين واحدا ؟ إن المادة ٩٩ من الدستور إنما وضعت لتسهيل صدور القرار من المجلس لا لتصميمه كما قلنا . فلا يمكن أن تحي أعمالا لا يقصد بها إلا منع المجلس من إصدار قراره .“

تلك هي المجمع التي يستند إليها سعادة العراي باشا في تبرير الحكم الذي ابتكره في المادة ١٨٣ من مشروعه .

وقد رأت أقلية من أعضاء اللجنة أن هذا الحكم غير دستوري لتعارضه مع صريح نص المادة ٩٩ من الدستور ، التي تشترط أن تكون أغلبية الأعضاء حاضرة وقت أخذ الآراء . والدستور إنما يقصد بذلك الحضور الحقيقي ، لا الحضور الحكي . والمضو المنسحب هو من النائين فعلا ، فلا يمكن عدّه من الحاضرين بحال من الأحوال . فضلا عن ذلك فالمادة لا لزوم لها ولا نظير لها في اللوائح الأجنبية ، ولا داعي للخروج على الدستور لمواجهة احتمالات قليلة الوقوع .

أما الأغلبية من أعضاء اللجنة فكان رأيها علاوة على بعض المجمع القوية التي وردت في المذكرة التفسيرية والتي أشتتها فيما سبق مع فقرتها التكميلية — أن المشروع لا ينظر إلى المنسحبين إلا في حالة معينة بالذات : وهي حالة جلسة من جلسات المجلس لا يزيد عدد الحاضرين من الأعضاء فيها على نصف عدد أعضاء المجلس إلا بالقدر اليسير ، فلو انصرف عدد من هؤلاء الأعضاء لسج الباقون عن اتخاذ قرار لعدم تكامل العدد القانوني . ففي هذه الظروف بالذات ، قد تجري المناقشة في شأن من الشؤون التي تتطلب من المجلس قرارا عاجلا . فيعارض البعض في هذا القرار . إلا أنهم يرون أن الأغلبية تميل إلى إقراره . فإذا شعروا بأنهم قد عجزوا عن إقناع زملائهم بوجهة حججهم طأوا إلى الانسحاب لتسيير المجلس عن إصداره قراره . وهي متاورة كيدية بلا شك ، ولا يترتب عليها إذا وقعت إلا ضياع وقت المجلس وإزاحة بترك المسألة معلقة إلى جلسة أخرى . فيرى رئيس الجلسة لزاما عليه في هذه الحالة أن يلتفت نظر المزمعين على الانسحاب إلى النتيجة التي يترتب على انسحابهم من تسيير المجلس عن إصداره قراره وضياع وقته سدى . إلا أن المنسحبين لا يبالون بكلام الرئيس ويصرّون على الانسحاب .

فتذهب المادة ١٨٣ من المشروع إلى أن مثل هذا الانسحاب في الظروف والملازمات المذكورة إنما يعتبر تحديا من أقلية من الأعضاء واستتارا منها بمحقوق

الحاضرين من زملائهم ، وتحايلا على نص من نصوص الدستور ما وجد إلا لحماية مصالح الفاشين لأسباب مشروعة ، ولم يوجد لينتزع به بضعة من الأعضاء لشغل حركة المجلس وتسييزه قصبدا وجهارا عن إصدار قرار قد تدعو إليه حاجة ملحة .  
والعضو الذي ينسحب قبيل أخذ الآراء ، بعد أن ينبه الرئيس إلى أن المجلس يحتاج إلى وجوده لتكامل عدده ، لا يعتبر في الواقع والمنطق من الفاشين ، بل يعتبر من المضرين ، أو على الأقل من المتنحين عن التصويت ، السالمين تمام العلم بما سوف يترتب على امتناعهم من نتائج . فهو في الواقع حاضر بنيتة وفهنته في لحظة أخذ الآراء ، لأنه إنما انسحب للتأثير سلبيا في هذا العمل .

فالفرض من المادة ١٨٣ من المشروع هو إذن القضاء على مناورة مكيدة محتملة الوقوع . وليس في المادة خروج على الدستور ، بل فيها منع لبضعة من الأعضاء من التلزع بحرية الدستور لخروج بنصوصه عن مقاصدها ، وللاستناد إليها لتميز المجلس عن إصداره قراراته تسييزا غير مشروع .

على أن أغلبية اللجنة رأت أن تقيد إلى أبعد حد ممكن الفترة الزمنية التي يجوز لرئيس الجلسة أن يعمل فيها بحقه في ثقت نظر المنسحبين إلى عدم الانسحاب ، وإلا عدوا من المتنحين — فصددت النص الوارد من المشروع ، إذ كان صدر المادة كالآتي :

” إذا رأى الرئيس قبل إتمام المناقشة وأخذ رأى أن انسحاب ... .. انزع “.

فعدله اللجنة على الوجه الآتي :

” إذا رأى الرئيس عند إعلانه إقفال باب المناقشة أو عرضة اقتراحا بذلك على المجلس أن انسحاب ... .. انزع “ .

وقد تكون اللجنة قد تطرقت في توضيح مجال تطبيق هذا النص إلى الحد البادى من التعديل الذي أدخلته . وإما كان غرضها البالغة في الدلالة على أن الانسحاب الذي تقصده هو الذي يحصل عمدا في الدقائق المحدودة التي تسبق أخذ الآراء ،



حيث تنفى قرائن حسن النية، فينبغي أن العضو الذى يصدر على الانسحاب، بعد سماع رجاء الرئيس له فى أن يترتب بضع دقائق فى ذلك، إنما يريد القيام بمناورة كيدية، لا يمجها دستور، ولا تستقيم مع أوضاع برلمانية صحيحة .

ولم يوافق على هذه المادة حضرة الشيخين المحترمين محمد حسين هيكل باشا ومحمد خطاب بك اللذان قررا أنها تخالف المادتين ٩٩ و ١٠٠ من الدستور .



### تحديد اختصاص مكتب المجلس ورئيسه

#### فى شؤون الموظفين

تنص المادة ١١٧ من اللائحة القائمة الآن على أن " تعيين وترقية وهزل موظفى السكرتيرية والمكتبية من اختصاص المكتب " . وكانت هذه المادة تنطبق فى مدلولها مع المادة ١٥٩ من اللائحة القديمة لمجلس النواب . فكان يترتب على كل من هذين النصين أن يكون مكتب كل مجلس هو المختص بوضع القواعد التى تسرى على موظفى المجلس ومستخدميه جميعا ، وبتطبيقها عليهم بالذات ، وله فى كل وقت التقيد بها والخروج عليها ، لتركيز السلطتين العادية والاستثنائية فيما بين يديه . فكان لا بد من أن يفصل المكتب بأغلبية هيئته فى تعيين أى موظف أو مستخدم ، وترقيته العادية أو الاستثنائية ، ومنحه علاوة أو أكثر أو حرمانه منها ، بل كان لا مندوحة من الوجهة النظرية من أن تعرض على المكتب بعض الجزاءات أو الإجازات التى تتطلب فى الوزارات أمرا من الوزير ، لأن المكتب كان له بمقتضى اللائحة سلطة الوزير وسلطة مجلس الوزراء فى آن واحد ، بالنسبة لجميع موظفى المجلس ومستخدميه .

وقد سبق مجلس النواب مجلس الشيوخ إلى الخروج على هذه الأوضاع لما رأى فيها من عرقلة للأعمال وتشتيت للسلطة الإدارية التى تقضى الأوضاع

المصححة بجمعها في يد واحدة تؤتمن عليها ، بدلا من جعلها على المشاع بين أعضاء عديدين ، فبدأ مكتب مجلس النواب بأن يفوض بمحض اختياره رئيسه في تولي هذه السلطات بالنسبة لموظفي المجلس ومستخدميه . ثم جاءت اللائحة الداخلية الجديدة لمجلس النواب تسجل هذا الوضع بنصها في المادة ٢٢٣ منها على "أن رئيس المجلس تكون له بالنسبة لموظفيه سلطة الوزير بالنسبة لموظفي وزارته طبقا للقواعد العامة الدائمة . أما السلطات التي تخوّلها القوانين واللوائح مجلس الوزراء فيتولاها بالنسبة لهم مكتب المجلس " .

وعلى هذا الوضع استقر العمل في مجلس النواب .

وقد راعى سعادة العرابي باشا في مشروعه أن يلزم الحياة في مسألة إحصاء ترى إلى توزيع الاختصاص بين رئيس المجلس ومكتبه . فأورد صيغتين للمادة ٨١ من المشروع ، لتختار اللجنة ، فالحبس ، منهما الصيغة التي تكون أقرب إلى مصلحة العمل . ولذا وردت المادة ٨١ في المشروع على الوضع الآتي :

" مادة ٨١ — لرئيس المجلس ، فيما يتعلق بموظفيه ، سلطة الوزير بالنسبة لموظفي وزارته طبقا للقواعد العامة الدائمة ، أما السلطات التي تخوّل القوانين واللوائح مجلس الوزراء فيتولاها بالنسبة لهم مكتب المجلس " .

(أو)

" يختص المكتب بتعيين موظفي السكرتيرية الدائمين وترقيتهم وكذلك إحالتهم إلى المعاش قبل بلوغ السن وإقائهم في الخدمة بعد بلوغها " .

فلما عرضت المسألة على اللجنة ، قال حضرة الشيخ المحترم سليمان السيد سليمان باشا ، رئيس اللجنة ووكيل المجلس ، إنه " يرى استقرار العمل بالمبدأ الثاني ، لأن رئيس المجلس هو أحد أعضاء المكتب ، وانفراده بالسلطات المقترح تخويلها له من شأنه أن يشل عمل المكتب " .

وقد أجمع أعضاء اللجنة الآخرون الحاضرون على أن الأوفى تصحيح الأوضاع على الوجه المبين بالصيغة الأولى للسادة .

فيكون للمكتب بالنسبة لموظفي المجلس كامل السلطات التي يتولاها مجلس الوزراء بالنسبة لموظفي الحكومة . فهو الذي يضع القواعد والأحكام العامة ويحدد الوظائف ودرجاتها ، وفئات العلاوات ومواعيدها وشروط منحها ، بالتفصيل المبين في المادتين ٨٢ و ٨٦ من المشروع ؛ بحيث تكون له بالنسبة لموظفي المجلس الكلمة العليا التي لمجلس الوزراء بالنسبة لموظفي الدولة ، دون أن يفقد المجلس في معاملة موظفيه بالأوضاع التي ترى الحكومة اتباعها ، لما هو معروف من أن المبدأ الأساسي في هذه الشؤون هو استقلال البرلمان عن الحكومة كامل الاستقلال في تكيف شؤون موظفيه على الوجه الذي يراه . تلك هي السلطات الواسعة التي تخولها اللائحة مكتب المجلس في شؤون الموظفين .

أما الرئيس فيكون له سلطة الوزير ، سواء أكان وزير المالية أم غيره من الوزراء ، في تطبيق القواعد التي يكون المكتب قد أقرها على الموظفين بالذات . وقال حضرة الشيخ المحترم محمد خطاب بك في اللجنة — وقد كان سكرتيراً عاماً لمجلس النواب فيما سبق — إنه : ”رحب بالمبدأ الجديد كل الترحيب . فلقد دلت التجارب على أن مبدأ تفويض المكتب حق تعيين الموظفين ، وهو المبدأ المعمول به حالا ، والذي كان معمولاً به في مجلس النواب قبل اللائحة الجديدة ، أدى في كثير من الأحوال إلى تعطيل ملء الوظائف الخالية ومثلها في آخر الأمر بالموظف غير الكفء“ .

فقررت اللجنة إذن أن تكون المادة ٨١ من المشروع بالصيغة الآتية :

”مادة ٨١ — لرئيس المجلس ، فيما يتعلق بموظفيه ، سلطة الوزير بالنسبة لموظفي وزارته طبقاً للقواعد العامة الساتمة ، أما السلطات التي تخولها القوانين واللوائح لمجلس الوزراء فيتولاها بالنسبة لم مكتب المجلس“ .

## تضمين اللائحة

### بعض أحكام الدستور وقانون الانتخاب

هناك مسألة تتعلق بالشكل أكثر منها بالجوهر ترى اللجنة الإشارة إليها .  
لقد أورد الدستور وقانون الانتخاب كثيرا من الأحكام التي ترمى الى تحديد  
الأوضاع ورسم الاجراءات التي يجب على المجلس أن يتبناها في أعماله .  
ولما كانت هذه الأحكام هي في الواقع الهيكل الذي تقوم عليه الأوضاع  
والاجراءات الأخرى التي تفصلها اللائحة ، فقد رأى سعادة العرابي باشا أن يحقق  
انسجام اللائحة ، ويحكم الربط بين سائر أجزائها ، ويكمل تسلسلها بتضمينها الأحكام  
الواردة في الدستور وقانون الانتخاب التي لها مساس مباشر بأوضاع المجلس  
وإجراءاته ، مع الإشارة في ذيل كل من هذه الأحكام الى مصدره .  
وقد وافقت اللجنة بإجماع أعضائها على هذا الوضع المبكر .

## بعض التعديلات

### التي رأت اللجنة إدخالها على المشروع

أدخلت اللجنة تعديلات لفظية على بعض المواد ، وأحكمت صياغة بعض  
المواد الأخرى ، وألفت مادتين من المشروع وبعض الفقرات من مواد أخرى ،  
وكان ذلك بناء على اقتراح سعادة العرابي باشا أو غيره من الأعضاء ، مما نشير إليه  
فيما بعد بشيء من الإيجاز .

ولا ترى اللجنة الاستئصال في المقارنة التفصيلية بين مواد اللائحة القائمة الآن  
والمشروع الذي وضعه سعادة العرابي باشا ، لأنه مامن مادة من المشروع إلا وأتت

يوضع جديد أو بصيغة جديدة تفضل الصيغة الأصلية ، مما تبديه المقابلة بين النصين . فستقتصر فيما على حل إيراد التعديلات غير اللفظية التي أدخلت على مواد المشروع — من غير التعديلات التي سبق أن ذكرناها في هذا التقرير — مع التعليق الموجز عند اللزوم .



#### المادة ١٤ — كانت المادة ١٤ من المشروع تنص على ما يأتي :

مادة ١٤ — تقدم اللجنة تقريرها في ظرف خمسة عشر يوما من تاريخ إحالة الموضوع عليها .

أما اللجنة المقصودة فهي لجنة تحقيق صحة العضوية . وقد رأت اللجنة أن مهلة الخمسة عشر يوما قصيرة ، ولن تتمكن اللجنة في خلالها من جمع البيانات وتحقيق وجوه الطعن التي ترى تحقيقها قبل الفصل في صحة النيابة . لذلك تقرر جعل الميعاد شهرا ، وهو نفس الميعاد الذي تضر به المادة ١٥٣ من المشروع للتقارير على العموم . فأصبحت المادة كالآتي :

” تقدم اللجنة تقريرها في الميعاد المنصوص عنه في المادة ١٥٣ “ .



#### المادة ١٥ — كانت المادة ١٥ من المشروع تنص على ما يأتي :

مادة ١٥ — تحقق اللجنة صحة عضوية الذين يشغلون وظائف عامة على وجه السرعة وقبل تحقيق صحة نيابة باقي الأعضاء .

قرأت اللجنة أن هناك من غير الموظفين من تقتضي ظروفهم الاستعمال في الفصل في أحوالهم . مثل الأعضاء الذين يجمعون بين عضوية المجلس وعضوية مجلس النواب . أو يجمعون بين صفة المعينين وصفة المنتخبين . وهي الأحوال المشار إليها في المواد من ١٩ الى ٢٤ من اللائحة . فصلت المادة على الوجه الآتي :

”تحقق اللجنة صحة عضوية من يكونون في حالة من الأحوال المنصوص عليها بالمواد ١٩ الى ٢٤ من هذه اللائحة على وجه السرعة وقبل تحقيق صحة نيابة باقى الأعضاء“.



### المادتان ٣٠ و ٣١ من المشروع .

وردت المادتان في المشروع على الوجه الآتى :

مادة ٣٠ - يجب على الأعضاء ألا يتخلقوا عن حضور الجلسات إلا بعد الحصول على إذن بالغياب من المجلس ، أو لمدر طارئ يُنظرون به الرئيس قبل الجلسة . ولا يجوز لهم الانصراف قبل انتهاء الجلسة إلا بإذن من المجلس .

مادة ٣١ - إذا غاب العضو بغير إذن أكثر من جلتين بالتوالى يعتبر نازلا من حقه في المكاناة عن المدة بين أول جلسة وآخر جلسة تغلف عنها .

وتقابل هاتان المادتان المواد ١٠٠ و ١٠١ و ١٠٢ من اللائحة القائمة الآن . وقد رأت اللجنة أن الأفضل إبقاء القديم على قدمه ، حتى لا يشعر تصديله بأن الحاجة قد دعت إلى التشدد في تذكير الأعضاء بواجباتهم في حضور الجلسات وعدم التغلف عنها . فاحتفظت اللجنة بصيغة المواد ١٠٠ و ١٠١ و ١٠٢ من اللائحة الحالية مع إضافة فقرة إليها تمنع الانصراف قبل انتهاء الجلسة إلا بإذن من رئيس الجلسة - وكان المشروع المروض يحمل الإذن من المجلس - ومع إرضاح النص الخاص بالإجازات . فأصبحت المادتان كالآتى :

مادة ٣٠ - لا يجوز لأحد الأعضاء أن يتغيب عن إحدى الجلسات بغير أن ينظر الرئيس بذلك ولا يجوز للعضو أن يتغيب أكثر من ثلاث جلسات متوالات بدون إجازة من الرئيس .

لذا كان طلب الإجازة لأكثر من ثلاث جلسات عرضه الرئيس على المجلس ، والرئيس في حالة الاستعجال أن يصرح بالإجازة لمدة لا تزيد على خمسة عشر يوما .

ولا يجوز للأعضاء الانصراف قبل انتهاء الجلسة إلا بإذن من رئيس الجلسة،  
مادة ٣٩ - إذا تنيب العضو بدون إجازة أو لم يحضر بعد مضي المدة  
المصرح له بها يعتبر متازلا عن حقه في المكافأة مدة الغياب .

المادة ٥٩ - تذكر هذه المادة لجان المجلس . وقد أدخلت اللجنة عليها  
تعديلا في تسمية بلتين ، لتنسيق الاختصاص :

( ١ ) فأصبحت لجنة اللائحة الداخلية وتحقيق محصة العضوية <sup>٢</sup> لجنة تحقيق  
محصة العضوية <sup>٣</sup> .  
( ٢ ) وأصبحت لجنة الشؤون الدستورية <sup>٢</sup> لجنة الشؤون الدستورية  
واللائحة الداخلية <sup>٣</sup> .

المادة ١٠٠ - كانت الفقرة الأولى من هذه المادة في المشروع تنص  
على ما يأتي :

مادة ١٠٠ - توزع المضبطة على الأعضاء قبل الجلسة الثانية ثم تعرض  
في أول الجلسة للتصديق عليها . ولكل عضو كان حاضرا الجلسة المرروضة مضبعتها  
للتصديق عليها أن يطلب الى المجلس اجراء ما يراه من التصحيح فيها جاء على لسانه  
في المناقشات .

وقد عدلت اللجنة البارة الثانية من هذه الفقرة على الوجه الآتي :

” ولكل عضو كان حاضرا في الجلسة المرروضة مضبعتها للتصديق عليها أن  
يطلب الى المجلس اجراء ما يراه فيها من التصحيح “ .

وذلك حتى يتاح للأعضاء أن يطلبوا تصحيح ما أثبت في المضبطة من وقائع  
أو إجراءات ، دون أن يقتصر حقهم في التصحيح على ما جاء على لسانهم  
في المناقشات .



المادة ١١٠ — كانت الفقرة الثانية من المادة ١١٠ من المشروع تنص

على ما يأتي :

”ويحوز للجلس في أثناء كل مناقشة أن يمتد الوقت الذي يمنح لكل متكلم غير الوزراء“ .

وقد مدلتها اللجنة على الوجه الآتي بيانه — للاختبارات التي سبق ذكرها في هذا التقرير بإسهاب، عند الكلام ”في تحديد الوقت الذي يمنح للمتطباء“ :  
 ”ولا يحوز للعضو أن يتكلم أكثر من نصف ساعة في أى موضوع إلا اذا أجاز المجلس ذلك“ .



المادة ١٢٢ — كانت المادة ١٢٢ من المشروع تنص على ما يأتي :

مادة ١٢٢ — اذا لفت الرئيس نظر العضو مرتين في جلسة واحدة ثم عاد العضو للسرة الثالثة الى ما يوجب لفت نظره جاز للرئيس أخذ رأى المجلس في منعه من الكلام بقية الجلسة .

فانما عاد العضو الى الكلام رغم قرار المنع جاز للمجلس أن يقرر إخراجها من الجلسة الى نهايتها .

لاحظت اللجنة أن الجلسة الواحدة قد تتضمن مسائل عديدة . وقد يأتي أحد الأعضاء من الأمور ، في أثناء نظر المجلس مسألة معينة من هذه المسائل ، ما يوجب منعه من الكلام فيها أو ما يوجب إخراجها من الجلسة . إلا أن الحق قد يصفو ، و يعود العضو الى جادة الهدوء بمجرد انتهاء المجلس من النظر في المسألة المعينة ، وانتقاله الى غيرها . وقد يكون لهذا العضو آراء سديدة في المسائل الأخرى . بل قد يكون مقترحا بعضا أو مقتررا للجنة في بعضها ، أو يكون حضوره لازما عند أخذ الآراء ، حتى لا يترتب على إخراج بعض الأعضاء ترجيع كفة على



كفة . لذلك كله رأت اللجنة أن تمثل المادة لقصر الجزء على الفقرة التي يقضيها المجلس في نظر الموضوع الذي وقمت بمناقشته بالذات الأمور التي استوجبت الجزء . فأصبحت المادة ١٢٢ كالآتي :

”إذا لفت الرئيس نظر العضو مرتين في جلسة واحدة ثم عاد العضو للمرة الثالثة إلى ما يوجب لفت نظره جاز للرئيس أخذ رأى المجلس في منعه عن الكلام في نفس الموضوع بقية الجلسة .

فإذا عاد العضو إلى الكلام رغم قرار المنع جاز للمجلس أن يقرر إخراجهم من الجلسة إلى انتهاء المناقشة في الموضوع“ .



المادة ١٣٢ — كانت هذه المادة، وهي انحصار بمجاوز مناقشة اقتراحات القرارات في الجلسة على الفور، تنص في فقرتها الثانية على ما يأتي :

”وللحكومة مع ذلك أن تطلب ألا تجرى المناقشة إلا بعد ثمانية أيام“ .

وقد عدلتها اللجنة على الوجه الآتي :

”ومع ذلك للحكومة أو لعضة من الأعضاء أن يطلبوا ألا تجرى المناقشة إلا بعد ثمانية أيام“ .

وقد عرضت اللجنة بأسباب لأسباب هذا التعديل بالنسبة التي خصصتها لذلك في كلامها في ”حق اقتراح القرارات“ .



المادة ١٣٣ — كانت هذه المادة تنص في المشروع على ما يأتي :

مادة ١٣٣ — كل مشروع قانون أو مشروع قرار اقترحه أحد الأعضاء ورفضه المجلس لا يجوز تقديمه ثانية في دور الانعقاد نفسه .

وقد عدلت اللجنة هذا النص ليكون مفهوما أن مشروعات القرارات التي لا يصح تجديد تقديمها في دور الانعقاد ذاته ، إنما هي القرارات برضيات ، أما القرارات الأخرى التي يصدرها المجلس في حدود اختصاصه في شؤون الاستجوابات ، أو التحقيقات ، أو الإجراءات البرلمانية أو غيرها ، فليس ما يمنع الأعضاء من تكرار اقتراحها ، إن استجلت ظروف تدعو إلى ذلك .

فأصبحت المادة كما يأتي :

كل مشروع قانون أو مشروع قرار برغبة اقترحه أحد الأعضاء ورفضه المجلس لا يجوز تقديمه ثانية في دور الانعقاد نفسه .



المادة ١٤٧ — كانت هذه المادة تنص في المشروع على ما يأتي :

مادة ١٤٧ — لصاحب الاقتراح الحق في حضور جلسات اللجنة وقت نظره إذا طلب ذلك ، وله الاشتراك في المناقشة بشرط أن ينسحب وقت أخذ الرأي .

رأت اللجنة أنه لا محل لأن ينسحب صاحب الاقتراح من اللجنة وقت أخذ الرأي ، قياسا على أنه لا ينسحب من المجلس وقت أخذ الآراء في الاقتراح في الجلسة ، ويمكن أن ينص على أنه لن يكون له صوت ممدود في اللجنة ولو كان من أعضائها .

فأصبحت المادة :

”لصاحب الاقتراح الحق في حضور جلسات اللجنة وقت نظره إذا طلب ذلك ، وله الاشتراك في المناقشة دون أن يكون له صوت ممدود“ .



المادة ١٥٣ — كان نص المادة ١٥٣ من المشروع :

مادة ١٥٣ — على كل لجنة أن تقدم تقريراً في بحر شهر من مدة العمل البرلمان عن كل موضوع يحيله المجلس عليها ، ما لم يحدد المجلس أو كانت اللائحة تحدد ميعادا آخر .

فإذا مضى الميعاد ولم يقدم التقرير فلرئيس المجلس أن يطلب الى رئيس اللجنة بيان أسباب التأخير، وتحديد المدة اللازمة لإتمام عملها . ويعرض الرئيس الأمر على المجلس لمنع المدة الإضافية .

فإذا لم يقدم التقرير في الموعد الجديد كل لكل عضو أن يطلب عرض الموضوع على المجلس ليتخذ بشأنه ما يراه .

وقد عدلت اللجنة الفقرة الثالثة من هذه المادة ليكون للرئيس ما للأعضاء من حق في عرض الموضوع على المجلس . والرئيس أقدر على سواء من ذلك لما له من إشراف على أعمال المجلس في جلسته وبلاته . فأصبحت الفقرة الثالثة من هذه المادة كالآتي :

” فإذا لم يقدم التقرير في الموعد الجديد كان للرئيس ولكل عضو أن يطلب عرض الموضوع على المجلس ليتخذ بشأنه ما يراه “ .



المادة ١٦٢ — كان نص هذه المادة في المشروع :

مادة ١٦٢ — تطبع تقارير اللجان ملحقا بها نصوص مشروعات القوانين مع مذكراتها الإيضاحية وكذلك نصوص مشروعات القرارات . وتوزع على الأعضاء قبل الجلسة بأربع وعشرين ساعة على الأقل . إلا إذا قرر المجلس غير ذلك .

عدلت اللجنة الميعاد بأن جعلته ” ثمان وأربعين ساعة “ ليتمتع الأعضاء بالاطلاع على التقارير والمشروعات قبل الجلسة، وكثير منها مطول .



المادة ١٦٥ — كان نص هذه المادة في المشروع :

مادة ١٦٥ — تبدأ المداولة بمناقشة المشروع إجمالاً من حيث المبدأ ثم يؤخذ الرأي على قبوله أو رفضه .

ويجوز تهمزة المشروع لتجرى المناقشة العامة ويؤخذ الرأي على كل جزء منه على حدة من حيث المبدأ .

وقد عدلت اللجنة الفقرة الثانية على الوجه الآتي :

” ويجوز تهمزة المشروع وحصول المناقشة العامة فيه وأخذ الرأي إجمالاً من حيث المبدأ على باب أو فصل بعينه “ .

وكان غرض اللجنة من هذا التعديل أن تهمزة الموضوع لتيسير أخذ الرأي الإجمالي على كل جزء منه على حدة، مع استحسانها في حدة ذاتها، يجب أن تقف عند حدة ” الأبواب “ أو ” الفصول “ فلا يؤخذ الرأي الإجمالي على كل كلمة من المواد لا تكون فصلاً أو باباً ، وإلا ضاعت الفائدة التي يرى إليها باشتراط الموافقة ” الإجمالية “ .



المادة ١٨٣ — هذه المادة خاصة بانسحاب الأعضاء في ظروف معينة .  
وقد سبق أن أوردنا نصها الأصلي والتعديل الذي أدخلته اللجنة عليها ، بما يفي من الرجوع إلى الموضوع .



المادة ٢٠٤ — كان نص المادة في المشروع :

مادة ٢٠٤ — لكل عضو أن يوجه إلى الوزراء أسئلة للاستعلام من أمر يريد الوصف على حقيقته مع عدم التعرض لما هو من صميم اختصاص السلطة التنفيذية أو السلطة القضائية .

وقد ألفت اللجنة العبارة الأخيرة من المادة ، لما رآته من أن الأسئلة البرلمانية تتدخل بطبيعتها فيما هو من اختصاص السلطة التنفيذية .

وقد سبق أن عرضت اللجنة في هذا التقرير أن كثيرا من الرغبات المحلية التي يقدمها الأعضاء الآن في صورة اقتراحات، سوف يطلب اليهم تقديمها في صورة أسئلة استنكارية أو استذكارية، تصبحا للأوضاع وقياسا على المتبع في الخارج. وليس من السهل التمييز في كل حالة بين ما يدخل في الاختصاص العام للحكومة والقضاء وما يدخل في "صميم الاختصاص". فالأفضل للجلسة ألا يسجل مثل هذا القيد في لائحته.

فأصبحت المادة كالآتي :

"لكل عضو أن يوجه إلى الوزراء أسئلة للاستعلام عن أمر يريد الوقوف على حقيقته".



المادة ٢٠٩ - كان نص المادة ٢٠٩ من المشروع :

مادة ٢٠٩ - يجوز للمضو أن يقدم السؤال ويطلب الإجابة عنه كتابة . وفي هذه الحالة يرسل الوزير الإجابة إلى رئيس المجلس خلال شهر ليبلغها إلى مقدم السؤال .

وتنشر هذه الأسئلة والأجوبة عنها بملحق مضبطة الجلسة .

وقد عدلت اللجنة الفقرة الأولى منها على الوجه الآتي :

"يجوز للمضو أن يقدم السؤال ويطلب الإجابة عنه كتابة .

وفي هذه الحالة يرسل الوزير الإجابة إلى رئيس المجلس خلال ثمانية أيام ليبلغها إلى مقدم السؤال . ولوزير أن يحضر رئيس المجلس بتأجيل اجابته لمدة لا تتجاوز شهرا".

فمع التسليم بأن الأسئلة المكتوبة تتطلب إجراءاتها بطبيعتها وقتا يزيد على الوقت اللازم للأسئلة ذات الإجابات الشفهية، فحقيق عند ورودها وصدورها ،

وتجربى في الوزارات مجرى غيرها من الرسائل ، ولعلنا نستطيع المصالح الحكومية في الواقع أن تبحث بمواها على رسالة تتلقاها ، في ظرف ثمانية أيام ، إلا أن اللجنة رأت مع ذلك توحيد الميعاد المحدد للإجابة عن الأسئلة ، شفوية كانت أو مكتوبة ، حتى لا يلجأ الأعضاء الى طلب الإجابة شفويا اقتصادا الوقت . وأعطت مع ذلك للوزير الحق في تأجيل الإجابة كما هو حقه في الأسئلة الشفهية ، على ألا يتجاوز التأجيل شهرا .



#### المادة ٢١٧ — كان نص هذه المادة في المشروع :

مادة ٢١٧ — يجوز للوزير الموجه إليه الاستجواب أن يطلب من المستجوب أن يشرح استجوابه في أول جلسة وأن تتخذ جلسة ثانية للإدلاء بإجابته .

وقد عدلتها اللجنة على الوجه الآتى :

للوزير الموجه إليه الاستجواب أن يطلب من المستجوب شرح استجوابه في أول جلسة وأن يطلب تحديد جلسة تالية للإدلاء بإجابته وللجلس أن يأذن بأجل جديد لمناقشة إجابة الوزير<sup>٢٢</sup> .

من المعلوم أن مصلحة الحكومة ومصلحة المجلس معا في أن ينتهى المجلس من الفصل في الاستجوابات المطروحة أمامه في أقرب وقت مستطاع . حتى أن الفقرة السابعة من المادة ٣٩ من اللائحة الداخلية لمجلس نواب بلجيكا تنص صراحة على أنه يجب الانتهاء من كل استجواب في الجلسة ذاتها التي شرح فيها .

إلا أن المستجوب قد يأتى في أثناء شرحه لاستجوابه ببيانات يفاجئ بها الوزير ، وتخرج عن نطاق استداده للرد . فأجاز المشروع صراحة للوزير في هذه الحالة أن يطلب التأجيل إلى جلسة أخرى ، للاستعداد للإجابة ، حتى لا يكون في مثل هذا الطلب إذا ما طلبه ما يشتم أن الوزير في حرج أو حيرة .

وقد أضافت اللجنة إلى هذا الحق الحقول للوزير في المشروع ما يجب أن يقابله من حق للأعضاء في أن يطلبوا تأجيل المناقشة بعد سماع الوزير، حتى يستعدوا للإجابة على ما فاجأهم به في بيانه من أقوال لا يرون التطبيق عليها فوراً .

ولا شك أن حق المجلس في تأجيل الفصل في الاستجواب ليس بحق جديد من حيث جوهره — إذ أن المادة ٢٢٠ من المشروع قد أتت بحق من هذا القبيل نقلته عن الأوضاع الفرنسية (المادة ١١٥ من لائحة مجلس نواب فرنسا) وهو المذكور في فقرتها الثانية الآتية :

مادة ٢٢٠ — بعد انتهاء المناقشة في الاستجواب يكون لاقتراح الانتقال إلى جدول الأعمال الأولوية على ما عداه .

وإذا انتهت المناقشة في الاستجواب إلى اقتراح آخر جاز للمجلس قبل أخذ الرأي عليه إحالته إلى إحدى اللجان لتقديم تقرير عنه .

فإن كان لا مصلحة في الأحوال العادية في أن يظل الاستجواب معلقاً بعد شرحه من المصو أو بعد إجابة الوزير، إلا أن التأجيل يكون، في كثير من الأحوال، أفضل من إصدار قرار في مسألة تثير الأغلبية أنها لا تزال غير واضحة .



المادة ٢١٩ — كان نص هذه المادة في المشروع كما يأتي :

مادة ٢١٩ — في الجلسة المختصة لنظر الاستجواب يشرح المستجوب موضوع استجوابه في مدة لا تتجاوز نصف ساعة إلا إذا أذن له المجلس بمدة أطول ثم يجيب الحكومة . ثم يشترك الأعضاء في المناقشة بشرط ألا يزيد عددهم على أربعة إلا إذا أذن المجلس بذلك .

وليس للمصو أن يتكلم أكثر من عشر دقائق إلا إذا أذن له المجلس بذلك .

وقد حذفت اللجنة من هذه المادة كل ما يتعلق بتحديد المدد للتكليف ،  
 اكتفاء بالمادة ١١٠ بعد تعديلها كما تهتم فأصبحت كالآتي :  
 "في الجلسة العتدة لنظر الاستجواب يشرح المستجوب موضوع استجوابه ،  
 ثم تجيب الحكومة ، ثم يشترك الأعضاء في المناقشة بشرط ألا يزيد عددهم على  
 أربعة إلا إذا أذن المجلس " .



### المواد والقرارات التي حذفتها اللجنة

كان المشروع يتضمن مادة تقع بين السادتين ١١١ و ١١٢ تنص على  
 عدم جواز رفض الإذن بالكلام إلا لسبب مشروع ، وقد رأت اللجنة حذفها ،  
 لأن الأحكام الأخرى الواردة في اللجنة تفي بها .

وكانت المادة ٢١٨ مكونة من الفقرتين الآتيتين :

مادة ٢١٨ — يجوز للجلس أن يقرر ضم عدة استجوابات ذات موضوع  
 واحد أو مرتبطة ارتباطا وثيقا وأن تحصل المناقشة فيها في وقت واحد .

ويجوز للجلس في هذه الحالة الاكتفاء ببعض مقدماتها لشرحها . ولم أن  
 يتفقوا على من يختارونه لذلك .

فأرأت اللجنة حذف الفقرة الثانية ، لصعوبة تطبيقها في اختيار من يتكلم من  
 المستجوبين الذين يقرر المجلس ضم استجواباتهم إلى بعضها ، وللرغبة في عدم التضيق  
 على المستجوبين هموما .

وكان المشروع يتضمن مادة تقع بين السادتين ٢١٩ و ٢٢٠ وهذا نصها :

مادة . . . — إذا قدم استجواب لوزير ولم يكن قد نوقش قبل نظر ميزانية  
 وزارته ينظر مع تلك الميزانية .



أما الفائدة في هذا الحكم فهي أنه يضمن للسجوب أن استجوابه ينظر قبل  
فرض الدورة، لما هو معلوم من أن الدورة لا تنقض قبل إقرار الميزانية . فإذا  
نظرت الاستجابات الباقية عند ما يحل وقت المناقشة في أقسام الميزانية العامة  
للدولة، مع أقسام الوزارات انخاصة بها، نجا أصحابها من خطر سقوط استجواباتهم  
بفض الدور .

حل أن اللجنة رأت أن الميزانية مستعجلة بطبيعتها، وليس من الحكمة تعطيل  
أعمال الحكومة بتعطيل المجلس في إقراره الميزانية العامة للدولة بإلزامه بأن ينظر  
مهما الاستجابات المتأخرة .

لذلك قررت اللجنة حذف هذه المادة، ويمكن للمجلس أن يستغنى عنها بالمرور  
على تنظيم أعماله بما يوضح وقته لساير الاستجابات .

وكذلك قررت اللجنة ضم المادة التالية لادة ٣٣ إليها واعتبارها فقرة ثانية  
منها لأنها في الواقع مفسرة لها .



### الرجوع الى المذكرة التفسيرية

وهناك أوضاع مبتكرة أخرى مدينة — غير التي ذكرناها فيما سبق — أتت  
بها مشروع اللائحة الداخلية، وقد عرضها سعادة العرابي باشا في المذكرة التفسيرية  
التي شفعتها بمشروعه، وتكتفى اللجنة بالإحالة إليها . ومنها شؤون تنظيم الكلام .  
والأحكام التي تطبق في حالة الخروج على أحكام اللائحة، وهي أحكام لازمة لمنع  
الشوش والتعكير في الجلسة، وكانت تختصر إليها اللائحة القائمة . وضبط أعمال  
الجان واستعمالها، ولا سيما في شؤون بحث الميزانية . وتحديد العلاقات بين  
المجلسين في حالة اختلافهما في الشؤون التشريعية، بما يتفق وما ورد في هذا الشأن  
في لائحة مجلس النواب، مع إزالة كل لبس في الإجراءات التي يلجأ إليها مجلسنا

لفرض الخلاف . وتبنى الدقة والبساطة مما في تمحيص المجلس لمشروعات القوانين والقرارات ، مع ضبط اقتراحات التعديل ، والتمييز فيها بين الجدير والقطير . وتنظيم شؤون موظفي المجلس عامة ، ولا سيما فيما يتعلق بمحاكمهم تأديبيا .

فلا يسمع اللجنة ، في كل ما تقدم ، إلا الإحالة إلى المذكرة التفسيرية للمشروع . فقد خلقت عليه وعلى سواه ، بما يضع كل أمر في نصابه .



### إعادة تبويب اللائحة

ذكرنا في صدر هذا التقرير أن حضرة صاحب السعادة عل زكي العرابي باشا اقترح على اللجنة إعادة النظر في تبويب مشروعه تبويبا يكون أقرب إلى المنطق التشريعي . فأقرته اللجنة على ما اقترحه . فأصبحت اللائحة مقسمة إلى أربعة أبواب هي :

الباب الأول — عنوانه "في تشكيل المجلس ونظامه" ويكون من المواد ٨ إلى ٧٣ من المشروع الأصلي مع اعتبار المادة ٤١ فقرة ثانية للسادة ٤ مضافا إليها المواد ٢١٦ إلى ٢٣٦ منه فيصبح هذا الباب مكونا من المواد ١ إلى ٨٦ في المشروع الذي أقرته اللجنة .

الباب الثاني — عنوانه "في الجلسات" ويكون من المواد ١ إلى ٧ من المشروع الأصلي ثم المواد ٧٤ إلى ١٠٧ منه فيصبح هذا الباب مكونا من المواد ٨٧ إلى ١٢٦ في المشروع الذي أقرته اللجنة .

الباب الثالث — عنوانه "في الأعمال التشريعية" ويكون من المواد ١٠٨ إلى ١٨٤ من المشروع الأصلي التي تصبح المواد ١٢٧ إلى ٢٠٣ من مشروع اللجنة .

الباب الرابع — عنوانه "في الرقابة البرلمانية" ويكون من المواد ١٨٥ إلى ٢١٥ من المشروع الأصلي التي تصبح المواد ٢٠٤ إلى ٢٣٣ من مشروع اللجنة .

وذلت اللائحة بالسادتين ٢٣٧ و ٢٣٨ من المشروع الأصل اللتين أصبحتا ٢٣٤ و ٢٣٥ من المشروع ، وهما خاصتان بتعديل اللائحة وبدء العمل بها .

وقد أصبح المشروع الذي اعتمدته اللجنة مكوناً من ٢٣٥ مادة بدلاً من ٢٣٨ مادة جاء بها المشروع المقترح من سعادة العرابي باشا — وهذا بسبب حذف مادتين من الاقتراح ، على الوجه الذي سبق شرحه ، وضم المادة التالية للسادة ٣٣ إليها .

وقد وافقت اللجنة على المشروع على الوجه المبين ؛ وتحتج على المجلس إصدار قراره باعتاده هذه اللائحة الداخلية الجديدة لتحل محل الفور محل اللائحة القائمة الآن ، وتفتي عن نظر ما سبق أن قدم من اقتراحات تفصيلية بتعديل اللائحة الحالية .



### كلمة ختامية

تقف اللجنة عند هذا الحد من الملاحظات التي رأيت إبداءها عن مشروع اللائحة الداخلية الجديدة للمجلس .

ولا يبقى للجنة إلا أن تذكر مع التقدير والشكر ذلك المجهود العظيم الذي بذله حضرة صاحب السعادة على زكي العرابي باشا ، رئيس المجلس ، في تحضير مشروع هذه اللائحة والإدلاء إلى اللجنة ، في جميع جلساتها ، بالبيانات والبحوث القيمة التي كانت خير هاد ومرشد لتأييد المبادئ الجديدة التي وردت في المشروع المذكور .

والحق أنه كان في إجماعه هذه مقبلاً مدققاً ، لم يأخذ حكماً أو تخليداً ، إلا كان ، قضية مسألة . بل محمه تمحيصاً دقيقاً ، وراجعه مراجعة تحليلية نقدية ملحة ، حتى استبان جوده من رديته . ثم رجع إلى ما جاء بلوائح المجالس النيابية الأجنبية من أوضاع حكيمه ، وعرف كيف يكون ، في ذلك أيضاً ، التفاد الموفق . ثم نظر إلى ما جمع نظراً الحكم المبرز عن نزوات الحزبية — وعن نزوات الرياسة — فاتمى إلى مشروع أجمعت اللجنة على أنه يستحق التقدير والإعجاب .

## مشروع اللائحة الداخلية لمجلس الشيوخ كما أقرته اللجنة

### الباب الأول في تشكيل المجلس ونظامه

#### (١) تأليف المجلس وشروطه العضوية

- مادة ١ — يؤلف المجلس من عدد من الأعضاء يبين الملك تمسيمهم ويتخبط الثلاثة الأئماس الباقون بالاقتراع العام حل مقتضى أحكام قانون الانتخاب .  
(المادة ٧٤ من الدستور)
- مادة ٢ — يشترط في عضو المجلس زيادة حل الشروط المقررة في قانون الانتخاب أن يكون بالغا من السن أربعين سنة على الأقل بحساب التقويم الميلادى .  
(المادة ٧٧ من الدستور)
- مادة ٣ — يشترط في عضو المجلس متخبا أو مينا أن يكون من إحدى الطبقات الآتية :

(أولا) الوزراء ، المظنين السياسيين ، رؤساء مجلس النواب ، وكلاء الوزارات ، رؤساء ومستشارى محكمة الاستئناف أو أية محكمة أخرى من درجتها أو أهل منها ، النواب العموميين ، قباء المحامين ، موظفى الحكومة من درجة مديرم عام فصاعدا ، سواء فى ذلك الحالىون والسابقون .

(ثانيا) كبار العلماء والرؤساء الروحيين ، كبار الضباط المتقاعدين من رتبة لواء فصاعدا ، النواب الذى قضوا مدين فى النيابة ، الملاك الذين يؤدون ضريبة لا تقل عن مائة وخمسين جنيه مصرى فى الضام ، من لا يقل دخلهم السنوى عن ألف ونعمائة جنيه من المشتغلين بالأعمال المالية أو التجارية أو الصناعية

أو للمهن الحرة، وذلك كله مع مراعاة عدم الجمع بين العضوية والوظائف التي  
نص الدستور أو قانون الانتخاب على عدم جواز الجمع بينها .

وتنقص الضريبة والدخل السنوي إلى الثلث بالنسبة لمن ينتخب عن مديرية  
أسوان . ( المادة ٧٨ من الدستور والمادة ٥٥ من قانون الانتخاب )

مادة ٤ — يجوز تعيين أمراء الأسرة المالكة وتبليغها أعضاء المجلس  
ولا يجوز انتخابهم به . ( المادة ٩٣ من الدستور )

### ( ٢ ) تحقيق صحة العضوية

مادة ٥ — يختص المجلس بالفصل في صحة نيابة أعضائه .

( المادة ٩٥ من الدستور )

مادة ٦ — لكل ناخب أن يقدم عريضة لرئيس المجلس يطلب بطلان تعيين  
أو انتخاب أى عضو جرى تعيينه أو انتخابه في دائرته على خلاف الشروط المبينة  
بالدستور أو بقانون الانتخاب، أو يطلب إسقاط عضويته لفقدان الصفات المشتركة  
أو لوجوده في حالة من أحول عدم الجمع ، سواء عرضت له بعد انتخابه أو تعيينه  
أو أنها لم تمل إلا بعد انتخابه أو تعيينه . ( المادة ٧٧ من قانون الانتخاب )

مادة ٧ — يجب أن يكون الطلب مشتملا على بيان الأسباب وعلى التصديق  
على توقيع الطالب من أحد أقلام كاتب الحاكم أو إحدى جهات الإدارة ، وأن  
يشفع بالمستندات المؤيدة له، وأن يقدم طلب البطلان في الخمسة عشر يوما التالية  
لإعلان نتيجة الانتخاب أو لإعلان التعيين . ( المادة ٥٧ من قانون الانتخاب )

مادة ٨ — يبلغ الرئيس الطلب للمجلس لإحاطته الى لجنة تحقيق صحة العضوية .

وكذلك يحيل المجلس على تلك اللجنة أمر كل عضو انتخب أو عين ، ولو لم  
يظن في صحة عضويته أحد .

مادة ٩ — لا تمتع استقالة العضو أو وفاته من تحقيق صحة انتخابه  
أو تعيينه .

مادة ١٠ - ترسل اللجنة صورة من الطعن الى العضو المطعون فيه ليقدم لها أوجه دفاعه كتابة في الأجل الذي تحدده له .

وله أن يحضر مناقشات اللجنة وأن يطلع على المستندات المقدمة وأن يبدى أوجه دفاعه على أن ينسحب وقت أخذ الرأي .

ولطاعن كذلك أن يقدم اللجنة بيانات كتابية يوضح بها طعنه .

مادة ١١ - تحقق اللجنة صحة عضوية الأعضاء ، ولها أن تقر استبعاد الطاعن ، وإعلان الشهود ، واتخاذ كل ما تراه موصلا للحقيقة .

ولجنة أن تندب من أعضائها لجنة فرعية أو أكثر لإجراء التحقيقات .

( المادة ٥٧ من قانون الانتخاب )

مادة ١٢ - يكون إعلان الشهود بكتاب من السكرتير البرلماني للجنة يرسل مسجلا بطريق البريد .

مادة ١٣ - إذا تخلف الشهود عن الحضور أمام اللجنة بعد إعلانهم أو حضروا وامتنعوا عن الإجابة أو شهدوا بغير الحق ، فللجنة أن تطلب من رئيس المجلس مخاطبة وزير العدل بشأن رفع الدعوى العمومية عليهم طبقا لأحكام قانون العقوبات وتحقيق الجنائيات .

مادة ١٤ - تقدم اللجنة تقريرها في الميعاد المنصوص عنه في المادة ١٥٣

مادة ١٥ - تحقق اللجنة صحة عضوية من يكونون في حالة من الأحوال المنصوص عليها بالمواد ١٩ الى ٣٤ من هذه اللائحة على وجه السرعة وقبل تحقيق صحة نيابة باقي الأعضاء .

مادة ١٦ - إذا كان التقرير مقبلا بإثناء انتخاب عضو أو كان مقبلا برفض الطاعن وصحة انتخابه ، فعارض فيه أحد الأعضاء ، وجب تأجيل النظر في الموضوع الى جلسة أخرى إذا طلب العضو المطعون فيه ذلك أو كان غائبا عن الجلسة الأولى .

مادة ١٧ - يفصل المجلس في تقرير اللجنة بعد سماع أقوال العضو المطعون فيه إذا طلب ذلك ، ويقترحه النيابة أو بطلانها ، ويسن في حالة البطلان ، اسم الشخص الذي يرى أن انتخابه جرى صحيحا إذا أمكن ذلك .

(المادة ٥٧ من قانون الانتخاب)

ولا تعتبر النيابة باطلة ، سواء أكان لعدم توفر الأهلية في العضو أم لرواها أم لعدم صحة إجراءات الانتخاب ، إلا بقرار يصدر بأغلبية ثلثي الأصوات طبقا للمادة ٩٥ من الدستور .

مادة ١٨ - لكل عضو ، ولو لم يكن قد صدر قرار بصحة عضويته ، أن يشترك في المناقشات وأخذ الآراء فيما يتعلق بتحقيق عضوية غيره . أما إذا كان الأمر خاصا به ، فله أن يشترك في المناقشة على أن ينادر الجلسة عند أخذ الرأي في أي شيء متصل بصحة عضويته .

### (٣) أحوال عدم الجمع

مادة ١٩ - إذا انتخب عضو في دائرتين وجب عليه بعد انفصل في صحة انتخابه في كليهما بمسألة أيام أن يبلغ الرئيس أي الدائرتين يريد أن يكون ممثلا لها . فإذا لم يفعل تولى المكتب في الجلسة تعيين تلك الدائرة بطريق القرعة . ويسن الرئيس حل الدائرة الأخرى . (المادة ٥٨ من قانون الانتخاب)

مادة ٢٠ - إذا انتخب أحد الأعضاء المصوتين ، أو حين أحد الأعضاء المنتخبين ، وجب عليه في ظرف ثمانية أيام من يوم انفصل في صحة عضويته أن يعلن في المجلس أي الصفتين يريد أن يختارها . فإذا انتهت المسألة ولم يقتر ذلك اعتبر أنه قد اختار أحدث الصفتين .

مادة ٢١ - لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الشيوخ وعضوية مجلس النواب . وفيما عدا ذلك يحكم قانون الانتخاب أحوال عدم الجمع الأخرى .

(المادة ٩٢ من الدستور)

مادة ٢٢ - كل عضو في المجلس انتخب عضوا في مجلس النواب وكل من انتخب في انتخابات واحدة عضوا في كلا المجلسين يجب عليه أن يصرح في الثانية الأيام التالية ليوم الفصل في صحة عضويته في كلا المجلسين باختيار أحدهما ، فإذا لم يفعل اعتبر أنه اختار مجلس الشيوخ .

فإذا اختار العضو البقاء في مجلس الشيوخ يحظر الرئيس مجلس النواب بذلك ليعلن خلوه المحل . (المادة ٥٩ من قانون الانتخاب)

مادة ٢٣ - لا يجمع بين عضوية المجلس وتولى الوظائف العامة بأوضاعها . والمقصود بالوظائف العامة كل وظيفة يتناول صاحبها مرتبه من الأموال العمومية ويدخل في ذلك كل موظف ومستغدى مجالس المديرية والمجالس البلدية وكل موظف وزارة الأوقاف ومستخدمها وكذلك الصمد .

ويستثنى الوزراء وكلاء الوزارات البرلمانيون من حكم عدم الجمع .

وكذلك لا يجمع بين عضوية المجلس وعضوية مجالس المديرية والمجالس البلدية والمحلية وبلان الشياخات . (المادة ٦٠ من قانون الانتخاب)

مادة ٢٤ - كل موظف أو مستخدم عام ممن أشير إليهم في المادة السابقة وكل عضو بمجالس المديرية أو المجالس البلدية أو المحلية أو بلان الشياخات انتخب أو عين عضوا بالمجلس يعتبر متخليا عن وظيفته أو عن عضويته بتلك المجالس أو بلان إذا لم يتنازل في الثانية الأيام التالية ليوم الفصل في صحة نيابته عن تلك العضوية . (فقرة الأولى من المادة ٦١ من قانون الانتخاب)

والى أن يتم ذلك لا يتناول العضو سوى الأكبر من مرتب الوظيفة أو المكافأة البلدية .

مادة ٢٥ - كل عضو في المجلس قبل وظيفة من الوظائف العامة المشار إليها في المادة ٢٣ أو قبل العضوية في أحد مجالس المديرية أو المجالس البلدية أو المحلية أو بلان الشياخات يعتبر أنه تنازل عن عضويته بعد مرور الثانية الأيام



التالية لتاريخ تعيينه في الوظيفة أو صيرورة انتخابه في تلك المجالس أو اللجان نهائيا .  
وبعزل المجلس خلواً للمحل الذي كان يشغله .  
(فقرة الثانية من المادة ٩١ من قانون الانتخاب)

#### (٤) مدة العضوية

مادة ٢٦ - مدة العضوية في المجلس عشرين .  
ويتحدد اختيار نصف الشيوخ المبعين ونصف المنتخبين كل خمس سنوات .  
ومن انتهت مدته من الأعضاء يجوز إعادة انتخابه أو تعيينه .  
(المادة ٧٩ من الدستور)  
مادة ٢٧ - يجب تجديد نصف المجلس سواء أكان التجديد بطريق الانتخاب أم بطريق التعيين في خلال السنين يوما السابقة على تاريخ انتهاء مدة نيابة الأعضاء الذين انتهت مدتهم ، فإن لم يتيسر التجديد في الميعاد المذكور امتدت نيابة الأعضاء الذين انتهت مدتهم إلى حين انتخاب أو تعيين الأعضاء الجدد .

(المادة ١١٥ من الدستور)  
مادة ٢٨ - إذا خلا محل أحد الأعضاء قبل انتهاء مدته فلا تقوم نيابة العضو الجديد الذي يحل محله إلا إلى نهاية مدته . (المادة ١١٣ من الدستور)  
مادة ٢٩ - قبل أن يتولى أعضاء المجلس عملهم يقسمون أن يكونوا مخلصين للوطن وللك طمحين للدستور وللوائح البلاد وأن يؤدوا أعمالهم بالذمة والصدق .  
وتكون تأدية اليمين علناً بقاعة الجلسة بناء على دعوة الرئيس ولو لم يكن قد فصل في صحة عضويتهم . (المادة ٩٤ من الدستور)

#### (٥) واجبات الأعضاء

مادة ٣٠ - لا يجوز لأحد الأعضاء أن يتغيب عن إحدى الجلسات بغير أن ينظر الرئيس بذلك ، ولا يجوز أن يتغيب أكثر من ثلاث جلسات متواليات بدون إجازة من الرئيس .

فإذا كان طلب الإجازة لأكثر من ثلاث جلسات عرضه الرئيس على المجلس، والرئيس في حالة الاستعجال أن يصرح بالإجازة لمدة لا تزيد على خمسة عشر يوما، ولا يجوز للأعضاء الانصراف قبل انتهاء الجلسة إلا بإذن من رئيس الجلسة. مادة ٣١ - إذا غيب العضو بدون إجازة أو لم يحضر بعد مضي المدة المصرح له بها يعتبر متازلا عن حقه في المكافأة مدة الغياب .

مادة ٣٢ - لا يجوز للعضو أن يظهر بصفته النيابية في أى عمل مالى أو صناعى أو تجارى، أو يسمح لغيره بأن يستغل هذه الصفة .

#### (٦) الحصانة البرلمانية

مادة ٣٣ - لا يجوز أثناء دور الانعقاد اتخاذ إجراءات جنائية نحو أى عضو من الأعضاء ولا القبض عليه إلا بإذن المجلس وذلك فيما عدا حالة التلبس بالجناية . ( المادة ١١٠ من الدستور ) ولا يجوز الاستمرار فى إجراءات بدأت قبل افتتاح دور الانعقاد إلا بإذن من المجلس .

مادة ٣٤ - يقدم الطلب بهذا الإذن إلى رئيس المجلس من وزير العدل أو ممن يريد رفع دعواه مباشرة إلى المحاكم الجنائية . ويجب أن يكون مشفوعا فى الحالة الأولى بأوراق القضية المطلوب اتخاذ إجراءات فيها وفى الحالة الثانية بصورة من مريضه الدعوى المزمع رفعها مع المستندات المؤيدة لها .

ويدرج الرئيس الطلب المذكور فى جدول أعمال أقرب جلسة ويعرضه على المجلس لإحاطته إلى لجنة العدل .

مادة ٣٥ - لا تنظر اللجنة أو المجلس فى هذا الطلب من جهة توفر أدلة التهمة من الوجهة القضائية أو عدم توفرها . وإنما تنظر فيما إذا كانت الدعوى جديّة ومرفوعة لمجرد تحقيق المدالة ، أو هى دعوى كيدية لأغراض سياسية أو حزبية بقصد إرهاب العضو أو إقصائه من مقعده فى المجلس ومنعه من أداء وظيفته فيه .

## (٧) انتهاء العضوية

- مادة ٣٦ - لكل عضو أن يستقيل من المجلس وتقدم الاستقالة الى الرئيس وتعتبر نهائية من وقت تقرير المجلس قبولها . (المادة ٦٣ من قانون الانتخاب)
- مادة ٣٧ - لا يجوز فصل أحد من عضوية المجلس ، لغير الأسباب المبينة بالدستور أو بقانون الانتخاب ، إلا بقرار يصدر بأغلبية ثلاثة أرباع الأعضاء الذين يتألف منهم المجلس . (المادة ١١٢ من الدستور)
- مادة ٣٨ - إذا خلا محل أحد الأعضاء بالوفاة أو الاستقالة أو غير ذلك من الأسباب يعلن الرئيس خلق محله . ويخطر وزير الداخلية بذلك لاختيار بديله ، بطريق التعيين أو الانتخاب على حسب الأحوال ، في مدى شهرين من يوم إشعار الحكومة بخلق المحل . (المادة ١١٣ من الدستور)

## (٨) تشكيل مكتب المجلس

- مادة ٣٩ - يكون للمجلس مكتب يتألف من الرئيس والوكيلين وسكرتيرين أربعة ومراقبين اثنين .
- مادة ٤٠ - رئيس المجلس يعينه الملك لمدة سنتين .
- وينتخب المجلس وكيلين لمدة سنتين . ويجوز إعادة انتخابهما . (المادة ٨٠ من الدستور)
- مادة ٤١ - ينتخب المجلس السكرتيرين والمراقبين ، وتقتصر صفتهم الى افتتاح الدور العاды التالي .
- وإذا خلا محل أحدهم قبل نهاية المدة ينتخب خلقه الى نهاية تلك المدة .
- مادة ٤٢ - على إثر كل تجديد نصفي لأعضاء المجلس يجب تجديد انتخاب السكرتيرين والمراقبين .
- مادة ٤٣ - عند افتتاح دور الانقضاء المادى وعقب انقضاء المؤتمر يعلن الرئيس ميعاد انعقاد الجلسة الافتتاحية للدور .

وإذا لم يكن للجلس رئيس ولا وكيل أو نائب كلاهما تولى الرئاسة أحدهما الأعضاء الحاضرين منا .

ويؤدى وظيفة السكرتيرية أربعة أعضاء هم أصغر الحاضرين سنا وقت افتتاح الجلسة الأولى .

ويتكون من هؤلاء ومن الرئيس المكتب المؤقت للجلس .

مادة ٤ - على إثر تشكيل المكتب المؤقت يشرع المجلس فى إتمام تشكيل المكتب التامى، فينتخب أربعة سكرتيرين يحلون بمجرّد انتخابهم محل سكرتيرى السن. ثم يشرع فى انتخاب المراقبين .

مادة ٥ - لا يجوز الجمع بين الوزارة أو الوكالة البىسانية للوزارة وعضوية مكتب المجلس .

مادة ٦ - متى تم تشكيل المكتب يبلّغه الرئيس الملك ويجلس النواب .

### (٩) انتخابات أعضاء المكتب

مادة ٧ - تكون الانتخابات سرية ، وتحصل إما لردية وإما بالقائمة وبعمليات متتابعة .

مادة ٨ - عند بدء عملية الانتخاب يعطى كل عضو ورقة معدة لذلك، فيكتب فيها اسم العضو أو الأعضاء الذين يريد انتخابهم ، ثم يضعها فى الصندوق المخصص لهذا الغرض عند النداء بل اسمه ، ولا يقبل صوت بغير هذه الطريقة .

مادة ٩ - متى تم جمع الأوراق يحضرها السكرتيرون الأعضاء من الصندوق، ويحصىون الأصوات بإشراف الرئيس .

مادة ١٠ - يكون انتخاب الأعضاء بالأغلبية المطلقة ، فإذا لم ينلها أحد أو لم ينلها إلا البعض أعيد الانتخاب للوصول إلى العدد المطلوب . وتكنى فى هذه الحالة الأغلبية النسبية .

وعند تساوى الأصوات سواء فى الحصول على الأغلبية المطلقة أو النسبية تكون الأولوية لمن تعينه التروعة .  
ويعلن الرئيس نتيجة الانتخاب .

### ( ١٠ ) اختصاصات أعضاء المكتب

مادة ٥١ - رئيس المجلس هو الذى يمثل ، ويتكلم باسمه ووفقا لإرادته ، ويرأس الجلسات ويشرف على جميع الأعمال فيه ، ويرعى تطبيق أحكام الدستور وتنفيذ نصوص هذه اللائحة .

وليس للرئيس أن يشترك فى المناقشات إلا إذا تعلق من كرميه ، ولا يعود إليه إلا بعد أن تنتهى المناقشة التى اشترك فيها . ولكن له فى كل وقت أن يلفت نظر المتكلم إلى المحافظة على حدود الموضوع الذى يجب الكلام فيه أو أن يوضح أو يستوضح مسألة يراها غامضة .

مادة ٥٢ - إذا غاب الرئيس قام مقامه فى رئاسة الجلسات أحد الوكيلين بالتناوب . وإذا غاب كلاهما كذلك كانت الرئاسة لأكبر الأعضاء الحاضرين سنا .

والرئيس عند غيابه أن يفوض إلى الوكيلين أو إلى أحدهما كل اختصاصاته الأخرى أو بعضها .

مادة ٥٣ - يختص السكرتيرون بالإشراف على تحرير المضابط ، وبقيد أسماء الأعضاء الذين يطلبون الكلمة على حسب ترتيب طلباتهم ، وبإثبات التنبيهات بالمحافظة على النظام ، وتلاوة الاقتراحات والتعديلات ، ومساعدة الأسماء وجمع الأصوات وإحصائها ، وتسجيل نتائج الاقتراح ، ويقومون على وجه عام بكل ما يطلب منهم الرئيس القيام به من أعمال .

وإذا غاب أحد السكرتيرين ، فالرئيس أن يدعو أصغر الأعضاء الحاضرين سنا ليحل محله .

والسكرتيرين أن يشتركوا في المناقشات بشرط أن يتخلوا عن مقاعدهم في السكرتيرية .

مادة ٥٤ - يحضر المراقبان مشروع ميزانية المجلس وحسابه الختامي ، ويشتران الشؤون المتعلقة بهجمات المجلس واحتفالاته ومصرفاته ، ويشرفان على موظفيه ، ويتمهذان تنفيذ أوامر الرئيس للحفاظ على النظام بالجلسة ، ويلاحظان حضور الأعضاء وغايبهم ، ويتوليان الترخيص للجمهور في مشاهدة الجلسات ، ويشرفان على الأماكن المخصصة له ، ويقومان على وجه عام بكل ما يطلب منهما الرئيس القيام به من الأعمال .

### (١١) اختصاصات المكتب

مادة ٥٥ - ينحصر المكتب بشؤون موظفي المجلس وأعماله الإدارية طبقا لما هو مقرر بالمواد من ٨١ إلى ٨٦ من اللائحة .

مادة ٥٦ - يقوم مكتب المجلس بتوزيع مقاعد الأعضاء في الجلسة على الهيئات السياسية مبتدئا من اليمين بالموافقين للحكومة .

وعلى كل عضو أن يحضر رئاسة المجلس كتابة باسم الهيئة السياسية التي ينتمي إليها .

وينحصر للوزراء وممثلي الحكومة الصفتان الأولان من مقاعد اليمين .

مادة ٥٧ - إذا دعت الحال إلى انتخاب وفد يمثل المجلس يستند المكتب عند أعضائه ويختارهم ، ثم يعرض أسماعهم على المجلس للوافقة . فإذا لم يوافق يجرى انتخابهم طبقا للواد من ٤٧ إلى ٥٠ من هذه اللائحة .

فإذا كان الرئيس أو أحد الوكيلين من بينهم كانت له الرئاسة ، وإلا اختار المكتب من تكون له الرئاسة .

مادة ٥٨ - يكون لأعضاء المجلس شارات خاصة يقرها المكتب ، ويحملونها في الاحتفالات العامة ، وفي كل ظرف تدعو الحال فيه لإظهار صفتهم .

## (١٢) تشكيل لجان المجلس

مادة ٥٩ - تشكيل المجلس بلجان للأمور الآتية :

تحقيق صحة العضوية .	التجارة والصناعة .
الشؤون الدستورية واللائحة الداخلية .	المعارف .
المالية .	الأوقاف والمعاهد الدينية .
الداخلية .	الاقتراحات والمرافق .
الخارجية .	المسكن .
الأشغال .	الصحة .
المواصلات .	الشؤون الاجتماعية والعمل .
التصوين .	الوقاية .
الزراعة .	الدفاع الوطنى والسودان .

ولا يتجدد تشكيل هذه اللجان إلا عقب كل تجديد نصفى للمجلس .

ويتنخب المجلس فى أول كل دور عادى لجنة مؤقتة لوضع مشروع الجواب على خطاب العرش .  
(المادة ٤٢ من الدستور)

ويتنخب فى الوقت المناسب لجنة حسابات مكونة من سبعة أعضاء لمراجعة مشروع ميزانية المجلس وحسابه الختامى .

ويحوز للمجلس أن يمين لجانا أخرى لأغراض معينة، أو يدمج عمل لجتين أو أكثر فى لجنة واحدة .

مادة ٦٠ - تكون كل لجنة من هذه اللجان من أحد عشر عضواً، ما عدا لجنة المالية فيكون عدد أعضائها تسعة عشر عضواً .

وللمجلس أن يستل عدد أعضاء أية لجنة .

مادة ٦١ - يمدّ مكتب المجلس قوائم الترشح لهذه الجان بعد انصافه بالأعضاء، ويعرضها على المجلس للموافقة عليها شفويا بصفة عامة أو بطريقة التيام والجلوس . وإلا جرى الانتخاب بالقائمة طبقا للسواد من ٤٧ إلى ٥٠ من هذه اللائحة . ويكتفى بالأقلية النسبية .

مادة ٦٢ - لا يجوز الجمع بين الوزارة أو الوكالة البيلانية للوزارة وعضوية الجان . ولا بين عضوية المكتب وعضوية لجنة حسابات المجلس .

مادة ٦٣ - لا يجوز انتخاب عضو لأكثر من ثلاث جان . ولا يجوز أن يشترك أعضاء لجنة المالية إلا في لجنة واحدة أخرى .

مادة ٦٤ - تختب كل لجنة في بدء كل دور انعقاد عادي من بين أعضائها رئيسا وسكرتيرا لها . وإذا غاب أحدهما تختب اللجنة من يقوم مقامه . ويساعد السكرتير العضو أحد موظفي المجلس .

ولوكيل المجلس رئاسة اللجنة التي هو عضو فيها .

وفي حالة اجتماع لجتين أو أكثر مما طبقا للسادة ١٢٧ من هذه اللائحة يختب أعضاؤها الرئيس والسكرتير .

مادة ٦٥ - لرئيس المجلس أن يحضر اجتماع أية لجنة ، وعندئذ تكون له رياستها .

### (١٣) المحافظة على النظام في المجلس

مادة ٦٦ - المحافظة على النظام داخل المجلس من اختصاصه وحده ويتولى الرئيس باسمه .

والجلس أن يحدد القواعد التي يراها كافية لهذا الغرض وتكون تحت إمرة الرئيس ومستقلة عن كل سلطة أخرى .

ولا يجوز لأية قوة مسلحة التدخل في المجلس ولا الاستقرار على مقربة من أبوابه إلا بطلب رئيسه . (السادة ١١٧ من الدستور)



مادة ٦٧ - لا يسوغ لأحد الدخول في الأمكنة المخصصة للاعضاء لأى سبب كان وقت اجتماع المجلس غير موظفيه ومستخدميه المكلفين بالعمل فيه وغير موظفى الوزارات الذين ينسبهم الوزراء للثيابة عنهم أو لمعاونتهم ويأذن المجلس لهم في ذلك .

مادة ٦٨ - يجب على من يرخص لهم من الجمهور في دخول شرفات المجلس المعتدة لهم أن يلزموا السكون أثناء مدة انعقاد الجلسات وأن يظلوا جالسين وألا يظهرُوا علامات استحسان أو استهجان وأن يراعوا الملاحظات التى يبدونها هم المكلفون بحفظ النظام .

مادة ٦٩ - كل من يقع منه ضوضاء أو إخلال بالنظام ممن رخص لهم في الدخول يكلف مغادرة الشرفة فإن لم يمثل فلترئيس أن يأمر بإخراجه وتسليمه للجهة المختصة إذا اقتضى الحال .

مادة ٧٠ - تطبق المادتان ٦٨ و ٦٩ وتطلق على كل باب من أبواب المكان المخصص للجمهور .

#### (١٤) ميزانية المجلس وحساباته

مادة ٧١ - المجلس مستقل بميزانيته، وهو الذى يقرر حساباته بنفسه، وهو غير خاضع لأى رقابة من أى سلطة أخرى .

وتدرج الميزانية رقما واحدا في ميزانية الدولة بدون بيان المبالغ اللازمة لكل باب من أبواب المصروفات .

مادة ٧٢ - يقوم المراقبان بتقضير مشروع ميزانية المجلس وعرضاته بالتفصيل على الرئيس للواقعة عليه، ثم يحيله على لجنة حسابات المجلس .

مادة ٧٣ - تتولى لجنة حسابات المجلس بحث مشروع الميزانية وتقديم تقريراً عنه .

مادة ٧٤ — بعد إقرار ميزانية المجلس يودع مبلغ الاعتماد المخصص له في الجهة التي يختارها المكتب .

مادة ٧٥ — يوقع على كل إذن بصرف أى مبلغ من المبالغ المربوطة في ميزانية المجلس من أحد المراقبين ومن الرئيس .

مادة ٧٦ — توضع تحت تصرف السكرتير العام سلفة مستديرة قدرها عشرون جنيها للصروفات الوقتية التي لا تتجاوز مائتي قرش .

مادة ٧٧ — يقوم المراقبان في آخر كل سنة مالية بوضع حسابها الختامي ، ويعرضانه على الرئيس للواقعة عليه ، وإحالة على لجنة حسابات المجلس لمراجعته ورفع تقرير للمجلس عنه .

مادة ٧٨ — تختص لجنة حسابات المجلس بمجرد أبحاث المجلس ومتعلقاته ، وغير ذلك من الأعمال التي تكون من اختصاصها بمقتضى اللائحة الإدارية .  
ويقوم المراقبان بمباشرة صيانة مهمات المجلس وتجديدها وإعداد احتفالات المجلس ومصاريفه ، ويضمنان ذلك تقريرهما الذي يقدمانه في نهاية كل عام .

### (١٥) سكرتيرية المجلس

مادة ٧٩ — تتكون سكرتيرية المجلس من السكرتير العام والسكرتير العام المساعد ومدير الإدارة التشريعية ومدير إدارة المراقبة والموظفين اللازمين للقيام بأعمال الإدارتين والمستخدمين والخدم ، ويسين غير هؤلاء الموظفون اللازمون للقيام بأعمال سكرتيرية الرئيس ومكتبه الخاص .

مادة ٨٠ — يحضر السكرتير العام والسكرتير العام المساعد جلسات المجلس العلنية ، ويشرفان على تحرير المضابط والسجلات بواسطة الموظفين المخصصين لذلك ، ويشاركان في إنجاز المطبوعات وتصحيحها وإرسال تذاكر الدعوة وصور الأوراق ومراقبة المحفوظات والمكتبة .

وعلىهما مراقبة موظفى المجلس واستخداميه في كل ما يتعلق بقيامهم بأداء وظائفهم .

مادة ٨١ - لرئيس المجلس، فيما يتعلق بموظفيه، سلطة الوزير بالنسبة لموظفي وزارته طبقا للقواعد العامة البائدة، أما السلطات التي تخولها القوانين واللوائح مجلس الوزراء فتتولاها بالنسبة لهم مكتب المجلس .

مادة ٨٢ - ما لم يقتض المكتب غير ذلك، يطبق على موظفي المجلس ومستخدميه وخدمه ثقات الكادر العام وأحكامه وقواعده التي تسرى على موظفي الحكومة الداخلين في هيئة العمل والخدمة الخارجيين عن هيئة العمل .

ويطبق عليهم كذلك أحكام المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ الخاص بالمعاشات الملكية .

مادة ٨٣ - تكون المحاكمة التأديبية لجميع الموظفين عدا السكرتير العام والسكرتير العام المساعد ومديرى الإدارة التشريعية وإدارة المراقبة أمام هيئة مكونة من السكرتير العام بصفته رئيسا ومدير الإدارة التشريعية ومدير إدارة المراقبة . وعند غياب السكرتير العام يحل محله السكرتير العام المساعد ، وعند غياب أحد المديرين يحل محله ويكمله .

وتستأنف أحكامها أمام مكتب المجلس .

مادة ٨٤ - تكون محاكمة السكرتير العام والسكرتير العام المساعد ومديرى الإدارتين أمام مكتب المجلس منعقدا بصفة هيئة تأديبية عليا وتكون أحكامه نهائية .

مادة ٨٥ - إلى أن يتقرر خلاف ذلك بموجب اللائحة الإدارية المشار إليها في المادة ٨٦ تطبق المجالس التأديبية المقوبات المقررة الآن لموظفي الحكومة طبقا للوائح المعمول بها .

مادة ٨٦ - يضع مكتب المجلس اللائحة الإدارية بالأحكام التفصيلية الخاصة بتنظيم شؤون الموظفين والخدمة ونظام تحرير المضابط ونظام الصرف والمرد وإنشاء الدفاتر اللازمة وغير ذلك من الأعمال الداخلية الأخرى اللازمة لضمان انتظام العمل وحسن سيره .

## الباب الثاني

### في الجلسات

#### ( ١ ) أدوار الانقضاء .

مادة ٨٧ — يدعو الملك البرلمان سنويا إلى عقد جلساته العادية قبل يوم السبت الثالث من شهر نوفمبر . فإذا لم يدع إلى ذلك يجتمع بمحکم القانون في اليوم المذكور . ( المادة ٩٦ من الدستور )

مادة ٨٨ — الملك يفتح دور الانقضاء العادى للبرلمان بخطبة العرش في المجلسين مجتمعين يستعرض فيها أحوال البلاد . ويقتم المجلس كتابا يضمه جوابه عليها . ( المادة ٩٢ من الدستور )

مادة ٨٩ — يدوم دور الانقضاء العادى مدة ستة شهور على الأقل . ويعين الملك فض الانقضاء ، ولا يجوز فضه قبل الفراغ من تقرير الميزانية . ( المادتان ٩٦ و ١٤٠ من الدستور )

مادة ٩٠ — للكل تأجيل انقضاء البرلمان ، على أنه لا يجوز أن يزيد التأجيل على ميعاد شهر ولا أن يتكرر في دور الانقضاء الواحد بدون موافقة المجلسين . ( المادة ٣٩ من الدستور )

مادة ٩١ — أدوار الانقضاء واحدة للمجلسين فإذا اجتمع أحدهما أو كلاهما في غير الزمن القانونى فالاجتماع غير شرعى والقرارات التى تصدر فيه باطلة بمحکم القانون . ( المادة ٩٧ من الدستور )

مادة ٩٢ — لذلك عند الضرورة أن يدعو البرلمان إلى اجتماعات غير مادية وهو يدعوهم أيضا متى طلب ذلك بمرضاة ثمنها الأغلبية المطلقة لأعضاء أى المجلسين . ويعين الملك فض الاجتماع غير العادى . ( المادة ٤٠ من الدستور )

مادة ٩٣ - إذا دعى البرلمان إلى اجتماع غير عادي فلا يكون مقيداً بالموضوع الذى دعى لأجله بل له أن ينظر فى أى موضوع أكثر تفصيلاً له الحكومة أو يقترحه الأعضاء .

### (٢) انعقاد الجلسات

مادة ٩٤ - مركز البرلمان مدينة القاهرة ، على أنه يجوز عند الضرورة جعل مركزه فى جهة أخرى بقانون . واجتماعه فى غير المكان المعين له غير مشروع بحكم القانون .  
(المادة ٩٠ من الدستور)

مادة ٩٥ - إذا حل مجلس النواب توقف جلسات مجلس الشيوخ .  
(المادة ٨١ من الدستور)

مادة ٩٦ - اجتماع المجلسين بيئة مؤتمري خلال أدوار انعقاد البرلمان العادية أو غير العادية لا يحول دون استمرار المجلس فى تأديته وظائفه الدستورية .  
(المادة ١٢٣ من الدستور)

مادة ٩٧ - يفتح الرئيس الجلسة فى الموعد المحدد .  
ويعلن الرئيس موافقة المجلس لإيقاف الجلسة أو انتهاءها ويوم الجلسة المقبلة وساعة افتتاحها .

ويجوز أن تؤجل الجلسة ليوم غير محدد، وأن يفوض المجلس الرئيس فى تحديد موعد الجلسة المقبلة .  
وإذا طرأ ما يستدعى عقد الجلسة قبل الموعد المحدد لها ، فلرئيس أن يدعو الأعضاء إلى الجلسة التى يستدعيها .

مادة ٩٨ - يحدد الرئيس جدول أعمال الجلسة المقبلة ، ويوزعه على الأعضاء والحكومة قبل الجلسة بأربع وعشرين ساعة على الأقل .

مادة ٩٩ - جلسات المجلس علنية ، وتحظر لكل منها مضبطة بين بها أسماء من تخلف من الأعضاء ، مع التنويه عن تنقيب بغير إذن أو بدون إخطار . وتدوّن بها جميع إجراءات الجلسة ، وما دار فيها من مناقشات ، وما صدر بها من قرارات .

مادة ١٠٠ - توزع المضبطة على الأعضاء قبل الجلسة التالية ، ثم تعرض في أول الجلسة للتصديق عليها . ولكل عضو كان حاضرا في الجلسة المعروضة مضبظتها للتصديق عليها أن يطلب إلى المجلس إجراء ما يراه فيها من التصحيح .  
ومنى صدر قرار المجلس بقبول التصحيح يثبت ضمن مضبطة الجلسة التي صدر لها ، وتصصح بمقتضاها المضبطة السابقة .

مادة ١٠١ - بعد التصديق على المضبطة يوقع عليها رئيس الجلسة ومن حضرها من السكرتيرين ، ثم تنشر في القسم البرلماني للبريدة الرسمية في ميعاد لا يتجاوز اليوم الثالث من تاريخ التصديق ، وتحفظ بسكرتيرية المجلس .

مادة ١٠٢ - تعقد الجلسة ببيئة سرية بناء على طلب الحكومة أو بناء على طلب كتابي من عشرة من الأعضاء . ثم يقدر المجلس ما إذا كانت المناقشة في الموضوع المطروح أمامه تجري في جلسة علنية أم لا . (مادة ٩٨ من الدستور)  
ويصدر هذا القرار بعد مناقشة يشترك فيها على الأكثر اثنان من مؤيدي السرية واثنان من معارضها . ولا يتكلم كل منهم أكثر من خمس دقائق .

مادة ١٠٣ - يحضر محضر للجلسة السرية ، إلا إذا قرر المجلس غير ذلك . ويقوم بتحرير المحضر السكرتيرون الأعضاء . ويجوز للمجلس أن يقرر حضور السكرتير العام أو السكرتير العام المساعد أو غيرهما من الموظفين للقيام بهذه المهمة تحت إشراف السكرتيرين الأعضاء .

مادة ١٠٤ - يضع رئيس الجلسة السرية ومن حضرها من السكرتيرين توقيعاتهم على محضرها ، ثم يحفظ بسكرتيرية المجلس .  
ولا يجوز لنير الأعضاء الاطلاع عليه .

مادة ١٠٥ - يتمدد المجلس ببيئة لجنة وبصفة سرية للنظر في شأن من شؤونه الداخلية بناء على طلب الرئيس أو بناء على طلب موقع عليه من عشرة أعضاء على الأقل .

مادة ١٠٦ - يختص بالتصديق على المضبطة بمقر الرئيس المجلس بما ورد إليه من الرسائل والخطابات وغيرها من المكتوبات التي تخص المجلس .  
ثم ينظر المجلس في جدول الأعمال .

مادة ١٠٧ - لا يجوز لأحد مخاطبة المجلس بشخصه، وإنما له أن يرفع مريضة بما يريد طبقاً للمادة ٧٣٦ من هذه اللائحة . (المادة ١١٦ من الدستور)

### (٣) نظام الكلام في الجلسة

مادة ١٠٨ - لا يجوز لأحد من الأعضاء أن يتكلم في الجلسة إلا بعد أن يطلب الكلام ويأذن له الرئيس .

ويجوز طلب الكلام في المسائل المدرجة بجدول الأعمال سواء قبل بدء المناقشة كتابة إلى الرئيس أو أحد السكرتيرين الأعضاء ، أو في أثناء المناقشة شفها من الرئيس مباشرة .

مادة ١٠٩ - للوزراء أن يحضروا جلسات المجلس ويجب أن يسمعوا كما طلبوا الكلام ولم أن يستنوا بين يرون من كبار موظفي دوائهم أو أن يستنيوهم عنهم، وللجلس أن يحتم على الوزراء حضور جلساته .  
(المادة ٦٣ من الدستور)

مادة ١١٠ - لا يجوز للمضو أن يتكلم أكثر من مرتين في موضوع واحد إلا إذا أجاز المجلس ذلك ، ولا يسرى هذا النص على صاحب الاقتراح ومقرر اللجنة ورئيسها والمتكلم باسم الحكومة .

ولا يجوز للمضو أن يتكلم أكثر من نصف ساعة في أى موضوع إلا إذا أجاز المجلس ذلك .

مادة ١١١ - يأذن الرئيس بالكلام لطالبيه حسب ترتيب طلباتهم وعند تسبب الآراء يأذن بالكلام لمؤيدى المشروع أو الاقتراح ولطالبي تعديله ولما رضى بالتناوب حسب ترتيب كل فريق منهم .

- ولكل من طالبي الكلام أن يتنازل عن دوره لغيره ويحضره في دوره .
- مادة ١١٢ - لا يسرى الترتيب المذكور في المادة ١١١ على الوزراء وينتوبى الحكومة ومقررى اللجان ورؤسائها وأصحاب الاقتراحات . فإن لم يلحق في أن تسمع أقوالهم كلها طلبوا ذلك بعد انتهاء المتكلم من كلامه .
- مادة ١١٣ - لا تقبل طلبات الكلام في موضوع حال إلى لجنة إلا بعد تقديم تقريرها .
- مادة ١١٤ - يؤذن دائماً بالكلام في الأحوال الآتية :
- (أولاً) إبداء الدفع بعدم المناقشة .
- (ثانياً) طلب التأجيل .
- (ثالثاً) إرجاء النظر في الموضوع المطروح للبحث إلى ما بعد الفصل في موضوع آخر .
- (رابعاً) لفت النظر إلى مراعاة أحكام اللائحة .
- (خامساً) تصحيح واقعة مدعى بها .
- (سادساً) الرد على قول يمس شخص طالب الكلام .
- ولكل هذه الطلبات أولوية على الموضوع الأصل يترتب عليها وقف المناقشة فيه حتى يصدر قرار من المجلس بشأنها .
- ولا يؤذن مع ذلك بالكلام في هذه الأحوال قبل أن يتم انعطاف أقواله ، إلا لطلب لفت النظر إلى مراعاة أحكام اللائحة .
- مادة ١١٥ - يجب أن يكون المتكلم واقفاً سواء في مكانه أو على المنبر ولا يجوز له أن يوجه كلامه لغير الرئيس أو هيئة المجلس . وللرئيس أن يطلب إليه أن يتكلم من المنبر .
- ويتكلم المقرر من المنبر دائماً .



مادة ١١٦ - على العضو المتكلم ألا يكرر أقواله ولا أقوال غيره من الأعضاء الذين سبقوه، وألا يخرج عن الموضوع . وللرئيس وحده أن يلفت نظره إلى ذلك .

وكذلك يجوز للرئيس أن يلفت نظر العضو إلى أن رأيه قد وضع وضوحا كافيا، وأن لا محل لاسترساله في الكلام .

مادة ١١٧ - لا يجوز للعضو المتكلم أن يستعمل عبارات غير لائقة أو فيها مساس بالأشخاص أو بالهيئات أو بالمصلحة العامة، ولأن يأتي أمرا مخلا بالنظام . ولا يجوز للأعضاء التعريض بما يصدر في مجلس النواب من الأقوال أو القرارات .

مادة ١١٨ - لا يجوز لأحد من الأعضاء مقاطعة العضو المتكلم، ولا إبداء أية ملاحظة إليه، والرئيس وحده هو صاحب الحق في أن يلفت نظر المتكلم في أية لحظة أثناء كلامه إلى مراعاة أحكام اللائحة .

#### (٤) ما يترتب على عدم مراعاة أحكام اللائحة

مادة ١١٩ - للرئيس إذا صدر من العضو شيء مما ذكر في المادة ١١٧ أن يناديه باسمه ويلفت نظره ويطلب منه عدم الاستقرار في أقواله . وعند الخلاف يؤخذ رأي المجلس .

ويجوز تكليف العضو بسحب العبارات النابية التي صدرت منه والاعتذار عنها أو صدور قرار من المجلس بلومه .

ويجوز للمجلس أن يقترح إخراج العضو من قاعة الجلسة إذا رأى أن الأقوال أو الأفعال التي صدرت منه لها من الخطورة ما يستوجب ذلك .

مادة ١٢٠ - يجوز للرئيس أن يأمر بالانتهاء من مضبطة الجلسة أي كلام يصدر من أحد الأعضاء خلافا لأحكام هذه اللائحة . وعند الاعتراض يؤخذ رأي المجلس دون مناقشة .

مادة ١٢١ — إذا لفت الرئيس نظر أحد الأعضاء مخالفته أحكام اللائحة واحضره العضو يؤخذ رأى المجلس .

مادة ١٢٢ — إذا لفت الرئيس نظر العضو مرتين في جلسة واحدة ثم عاد العضو للمرة الثالثة إلى ما يوجب لفت نظره جاز للرئيس أخذ رأى المجلس في منه عن الكلام في نفس الموضوع بقية الجلسة .

فإذا عاد العضو إلى الكلام رغم قرار المنع جاز للمجلس أن يقترح إنجازه من الجلسة إلى انتهاء المناقشة في الموضوع .

مادة ١٢٣ — إذا صدر قرار من المجلس بإخراج عضو من الجلسة ولم ينفذه طوعاً ، فلرئيس أن يوقف الجلسة وأن يتخذ من الوسائل ما يلزم لتنفيذ القرار . وفي هذه الحالة يمتد الحرمان من الاشتراك في أعمال المجلس لمدة أسبوعين .

ومع ذلك يجوز للعضو أن يطلب وقف هذا الحرمان إذا قرر كتابةً أنه يأسف لعدم احترامه قرار المجلس ويتل هذا الإقرار بالجلسة .

مادة ١٢٤ — إذا تكرر بعد ذلك من العضو ما يوجب إنجازه من الجلسة في الدور ذاته يمتد حرمانه من الاشتراك في أعمال المجلس لمدة أربعة أسابيع . ولا يقبل منه اعتذار .

مادة ١٢٥ — يترتب على حرمان العضو من الاشتراك في أعمال المجلس قطع المكافأة البرلمانية عن مدة الحرمان .

مادة ١٢٦ — إذا اختل النظام ولم يتمكن الرئيس من إعادته أعلن عزمه على وقف الجلسة . فإن لم يند النظام وقفها مدة لا تزيد على نصف ساعة . فإذا استمر الإخلال بالنظام بعد إعادة الجلسة أجلها الرئيس .

## الباب الثالث

### في الأعمال التشريعية

#### (١) تقديم مشروعات القوانين والقرارات إلى المجلس

##### وإحالتها إلى المجلس

مادة ١٢٧ - ترد مشروعات القوانين إلى المجلس من الحكومة مباشرة  
برسوم ، أو من مجلس النواب بعد إقرارها منه ، وتعرض على المجلس في أقرب  
جلسة .

ويجب قبل المناقشة فيها أن تحال من المجلس إلى إحدى اللجان لفحصها  
وتقديم تقرير عنها . (المادة ١٠٢ من الدستور)

ويجوز أن يحال المشروع إلى أكثر من لجنة بالمعاقب أو بمجموعة .

وللرئيس ، عند الضرورة ، أن يحيل المشروع إلى اللجنة المختصة مباشرة ،  
ويخطر المجلس بذلك في أول جلسة .

مادة ١٢٨ - لكل عضو أن يقدم للرئيس اقتراحا بمشروع قانون .  
ويجب أن يكون مصوغا في مواد وموقعا عليه منه ، ومصحوبا بمذكرة إيضاحية  
لعرضه على المجلس في أول جلسة . (المادة ٢٨ و ١٠٣ من الدستور)

ولا يجوز أن يوقع أكثر من عشرة أعضاء على اقتراح مشروع قانون .

مادة ١٢٩ - ليس لأى عضو أن يقترح مشروع قانون بإنشاء ضرائب  
أو زيادتها . (المادة ٢٨ من الدستور)

مادة ١٣٠ - كل مشروع قانون يقترحه عضو واحد أو أكثر يجب إحالته  
أولا إلى لجنة الاقتراحات لفحصه وإبداء الرأى في جواز نظر المجلس فيه أو رفضه  
أو إرجائه ، ولها أن تشير على المجلس برفض الاقتراح بصفة عامة لأسباب تتعلق

بالموضوع . وعليها أن تقم تقريرها في ظرف خمسة عشر يوما . فإذا قرّر المجلس نظر الاقتراح أحاله إلى اللجنة المختصة بنظر موضوعه . (المادة ١٠٣ من الدستور)

مادة ١٣١ - لكل عضو أن يقم للرئيس اقتراحا بمشروع قرار يصدره المجلس فيما هو من اختصاصه ، أو بمشروع قرار برغبة يوجهها المجلس إلى الحكومة بدعوتها لعل معين من اختصاصها . ويعرض على المجلس في أول جلسة . وللجلاس إحالته إلى لجنة الاقتراحات ، أو لجنة الموضوع مباشرة ، أو أية لجنة أخرى يكون مطروحا أمامها موضوع مرتبط بالاقتراح .

مادة ١٣٢ - لكل عضو قم اقتراحا بمشروع قرار أن يطلب مناقشة اقتراحه فوراً في الجلسة إذا أيده في ذلك عشرة من الأعضاء كتابة .  
ومع ذلك للحكومة أو لعشرة من الأعضاء أن يطلبوا ألا تجرى المناقشة إلا بعد ثمانية أيام .

مادة ١٣٣ - كل مشروع قانون أو مشروع قرار برغبة اقترحه أحد الأعضاء ورفضه المجلس لا يجوز تقديمه ثانية في دور الانعقاد نفسه .  
(المادة ١٠٦ من الدستور)

مادة ١٣٤ - لكل عضو اقتراح مشروط بقانون أو بقرار أن يسترده حتى ولو أنشأ المناقشة فيه . فلا ينظر فيه المجلس إلا إذا طلب واحد أو أكثر من الأعضاء استمرار النظر فيه .

مادة ١٣٥ - إذا رأى الرئيس أن اقتراحا ليس من اختصاص المجلس نه على مناقشته بعدم التكلم فيه . وعند الخلاف يؤخذ رأى المجلس .  
ويجوز كذلك استبعاد كل اقتراح يتضمن عبارات غير لائقة أو فيها مساس بالأشخاص أو الهيئات .

مادة ١٣٦ - للمجلس أن يقرر نظراً لمشروع بطريق الاستعجال .  
ويقرب على هذا القرار نظراً للمشروع ، سواء في الجان أم في المجلس ، قبل ضيه من المشروعات .

مادة ١٣٧ - إذا كان مشروع القانون الذى تقرر نظره بطريق الاستعجال مقترحا من أحد الأعضاء أحيل مباشرة إلى اللجنة المختصة بالموضوع ، لتتخذ رأيا في جواز نظر المشروع ثم تنظر في موضوعه . وتقدم رأيا عن الأمرين في تقرير واحد .

ويؤخذ رأى المجلس أولا عن جواز نظر المشروع . فإذا أجازته انتقل إلى نظر موضوعه .  
(المادة ١٠٣ من الدستور)

مادة ١٣٨ - تعتبر مشروعات ربط الميزانية والاعتادات الإضافية والحساب الختامي مستعجلة بطبيعتها .

مادة ١٣٩ - إذا كان مجلس النواب قد قرر نظر مشروع قانون بطريق الاستعجال ، وجب أن يؤخذ رأى مجلس الشيوخ في أمر استعجاله .

## (٢) أعمال اللجان

مادة ١٤٠ - تتخذ اللجان لنظر المواضيع المحالة عليها من المجلس بناء على دعوة من رئيسها ، أو بدعوة من رئيس المجلس . ويجب عقدها كلما طلب ذلك أربعة من أعضائها .

مادة ١٤١ - يجوز لكل لجنة أن تشكل من بين أعضائها لجنا فرعية لتحضير المواضيع المقدمة لها .

مادة ١٤٢ - يمتد رئيس المجلس إلى اللجان جميع الأوراق المتعلقة بالموضوعات المحالة إليها . ولأعضاء المجلس أن يطلعوا عليها وينقلوا صورها منها بشرط ألا يقرّب على ذلك تعطيل أعمال اللجنة .

مادة ١٤٣ - يحرر لكل جلسة من جلسات من اللجان محضر يدون فيه أسماء الأعضاء الحاضرين والغائبين ، وملخص المناقشات ، ونص القرارات . ويوقع عليه الرئيس والمضو السكرتير .

مادة ١٤٤ - جلسات اللجان سرية بالنسبة لغير أعضاء المجلس .

ولا تكون قراراتها صحيحة إلا إذا حضر سبعة أعضاء في لجنة المالية ونحمة في الجبان الأخرى .

مادة ١٤٥ - للوزير ذى الشأن حضور جلسات اللجنة ، ولجنة أن تطلب بواسطة رئيس المجلس استدعاه ، وله أن يستصحب معه أو ينوب عنه أحد كبار موظفى وزارته .

مادة ١٤٦ - لكل عضو حق الحضور في جلسات الجبان التى ليس هو من أعضائها لسماع مناقشتها بشرط ألا يتدخل في المناقشة ولا يبدى ملاحظة ما .  
مادة ١٤٧ - لصاحب الاقتراح الحق في حضور جلسات اللجنة وقت نظره إذا طلب ذلك وله الاشتراك في المناقشة دون أن يكون له صوت معدود .

مادة ١٤٨ - لكل عضو بدلا رأى أو تعديل في مشروع عمال على لجنة لم يكن من أعضائها أن يعث به كتابة إلى رئيس تلك اللجنة لعرضه عليها ، وله أن يحضر في جلسة تمييزها له اللجنة ليعين غرضه بدون أن يكون له رأى معدود .

مادة ١٤٩ - لكل لجنة أن تقرر الاستعانة برأى أى شخص أو هيئة من غير الأعضاء في أى مسألة تتصل بموضوع مطروح أمامها .

مادة ١٥٠ - إذا وافقت إحدى الجبان على اقتراح مشروع قانون قدمه أحد الأعضاء ، وكان المشروع يقرب عليه نقص في الإيرادات أو زيادة في المصروفات عما ورد بالميزانية العامة للدولة ، أحاته اللجنة إلى لجنة المالية لإبداء رأيها فيه في ظرف عشرة أيام ، ويجب أن يتضمن تقريرها هذا الرأى .

ولكل لجنة وافقت على مشروع أى قانون أن تحمله على لجنة السند لضبط صياغته القانونية والتوفيق بينه وبين التشريع القائم .

مادة ١٥١ - على لجنة المالية عند نظرها في مشروع الميزانية العامة للدولة أن تطلب من كل لجنة أخرى إبداء ملاحظاتها ، في موعد معين ، عن القمم انخاص بالمصالح الداخلة في اختصاصها . ولكل من هذه الجبان أن توفد إليها مندوبا عنها لشرح تلك الملاحظات . وعلى لجنة المالية أن تشير إليها في تقريرها .

مادة ١٥٢ - تقدم لجنة المالية للجلس تقاريرها تباعاً عن كل قسم من أقسام الميزانية في ظرف أسبوع من تاريخ إحالته إلى اللجنة بعد إقراره من مجلس النواب .

مادة ١٥٣ - على كل لجنة أن تقدم تقريراً في ظرف شهر من مدة العمل البرلماني عن كل موضوع يحمله المجلس طلباً ، ما لم يحدد المجلس أو اللائحة ميّاداً آخر .

فإذا مضى المياد ولم يقدم التقرير، فترئيس المجلس أن يطلب إلى رئيس اللجنة بيان أسباب التأخير ، وتحديد المدة اللازمة لإتمام عملها . ويعرض الرئيس الأمر على المجلس لمنع المدة الإضافية .

فإذا لم يقدم التقرير في الموعد الجديد كان للرئيس ولكل عضو أن يطلب عرض الموضوع على المجلس ليتخذ بشأنه ما يراه .

مادة ١٥٤ - تقرر اللجنة الرأي الذي تقرره بأغلبية الآراء . وإذا تساوت الأصوات يرجح الرأي الذي يؤيده الرئيس . ويشار إلى ذلك في التقرير .

مادة ١٥٥ - يجب أن يشمل التقرير اقتراح اللجنة وأسبابه ، وأن يشير بإيجاز إلى رأى الأقلية وأسبابه ، وإلى مختلف الاقتراحات التي تكون قد قدمت إليها من أعضاء المجلس الذين لم يكونوا من أعضائها .

ويجوز استبعاد كل اقتراح يتضمن عبارات غير لائقة أو فيها مساس بالأشخاص أو الهيئات .

مادة ١٥٦ - تنتخب كل لجنة في كل تقرير تقدمه عضواً مقرراً من أعضائها يتولى شرحه للجلس . وعند غيابه يمين الحاضرون من أعضاء اللجنة بجلسة المجلس مقرراً بذلك .

مادة ١٥٧ - يقدم التقرير لرئيس المجلس لترده في جدول أعمال أول جلسة .

مادة ١٥٨ - الجان ولأى عضو من أعضاء المجلس أن يطلب بواسطة رئيس المجلس من أى وزير معلومات أو إيضاحات تختص بالمواضيع المروضة عليها وتكون من اختصاص وزارته أو المصالح التابعة لها .

مادة ١٥٩ - تنقف الجان أعمالها بانتهاء الدور وتمتازها من تلقاء نفسها عند افتتاح الدور التالى .

وكذلك تنقف الجان أعمالها إذا حل مجلس النواب أو تأجل انعقاد البرلمان .  
مادة ١٦٠ - إذا غيب أحد أعضاء اللجنة ثلاث جلسات متوالية فى دور واحد بدون عذر مقبول أو غيب سبع جلسات غير متوالية كذلك اعتبر مستقلا من عضوية اللجنة . وعلى رئيس اللجنة إبلاغ رئاسة المجلس خلوكاته لا انتخاب غيره .  
مادة ١٦١ - تحفظ أوراق الجان ومحاضرها مع محفوظات المجلس بعد الانتهاء من المشروعات الخاصة بها .

### (٣) المناقشة فى مشروعات القوانين

#### ومشروعات القرارات

مادة ١٦٢ - تطيع تقارير الجان ملحقاً بها نصوص مشروعات القوانين مع مذكراتها الإيضاحية وكذلك نصوص مشروعات القرارات . وتوزع على الأعضاء قبل الجلسة بمكان وأربعين ساعة على الأقل . إلا إذا قرّر المجلس غير ذلك .

مادة ١٦٣ - إذا قُدم لكل من مجلس الشيوخ والنواب مشروع قانون من موضوع واحد وكانت المناقشة فيه قد بدأت فى مجلس النواب فلا يدرج هذا المشروع فى جدول أعمال مجلس الشيوخ إلا بعد صدور قرار نهائى بشأنه من مجلس النواب .

مادة ١٦٤ - يجوز للمجلس أن يقرّر تلاوة المشروعات وتقارير الجان قبل المناقشة إذا رأى محلا لذلك .



- مادة ١٦٥ - تبدأ المداولة بمناقشة المشروع إجمالاً من حيث المبدأ ثم يؤخذ الرأي على قبوله أو رفضه .
- ويجوز تجزئة المشروع وحصول المناقشة العامة فيه وأخذ الرأي إجمالاً من حيث المبدأ على باب أو فصل بعينه .
- مادة ١٦٦ - إذا تقرر قبول المشروع من حيث المبدأ يشرع المجلس في مناقشة مواده مائة مائة بعد تلاوة كل منها . ويؤخذ الرأي على كل مادة .  
(المادة ١٠٤ من الدستور)
- مادة ١٦٧ - لكل عضو أن يقترح التعديل أو الحذف أو التجزئة أو الإضافة في المواد أو فيما يعرض من التعديلات، وعليه أن يقدم اقتراحه للرئيس مكتوباً لعرضه على المجلس . ثم يشرحه، ولا يطرح للنقاش بعد ذلك إلا إذا أيدته خمسة من الأعضاء .  
(المادة ١٠٤ من الدستور)
- مادة ١٦٨ - يجوز للمجلس قبل المناقشة في الاقتراحات أن يقرر إحالتها على اللجنة التي غصت المشروع . ويجب هذه الإحالة إذا طلبتها الحكومة أو مقرر اللجنة أو رئيسها، وفي هذه الحالة إذا كان للتعديل تأثير على النصوص الباقية يؤجل نظرها حتى تقدم اللجنة تقريرها في المدة التي يحددها المجلس .
- مادة ١٦٩ - للجان أن تطلب بواسطة رئيسها أو مقررها رد أي تقرير إليها ولو كان المجلس قد بدأ في نظره .
- مادة ١٧٠ - تكون مناقشة الميزانية وتقريرها في مجلس النواب أولاً .  
(المادة ١٣٩ من الدستور)
- مادة ١٧١ - تقرر الميزانية باباً باباً .  
(المادة ١٣٨ من الدستور)
- مادة ١٧٢ - اعتبارات الميزانية المخصصة لسداد أقساط الدين العمومي لا يجوز تعديلها بما عيس تعهدات مصر في هذا الشأن . وكذلك الحال في كل مصروف وارد بالميزانية تنفيذاً لتعهد دولي .  
(المادة ١٤١ من الدستور)
- مادة ١٧٣ - لا يجوز مناقشة مخصصات جلالة الملك ولا مخصصات البيت المال المخصصة طبقاً للمادة ٥٦ من الدستور .

مادة ١٧٤ — إذا كان مشروع القانون خاصاً بإبرام معاهدة بين الحكومة ودولة أخرى؛ أو بإبرام اتفاق من أى نوع كان مع الحكومة ، فليس للمجلس أن يسلخ أى تعديل على نصوص مشروع المعاهدة أو الاتفاق . ولكنه يوافق على القانون نفسه أو يرفضه . وله أن يؤجل أخذ الرأى على ذلك مع توجيه نظر الحكومة إلى ما يوجد في مشروع المعاهدة أو الاتفاق من نقص .

مادة ١٧٥ — بعد أخذ الرأى على المشروع مادة فسادة يؤخذ الرأى على مجموعه . وإذا كان القانون مكوناً في موضوعه من أسكت من مادة واحدة يكون أخذ الرأى على مجموعه في جلسة تالية بعد مضي ثلاثة أيام على انتهاء المداولة إلا إذا قرّر المجلس غير ذلك .

ويؤخذ قبل البدء في أخذ الرأى على المشروع في مجموعه في الجلسة التالية إعادة المناقشة في مادة أو أكثر من مواده إذا طلب ذلك مقرّر اللجنة أو رئيسها أو الحكومة أو عشرة من الأعضاء .

#### (٤) إقفال باب المناقشة

مادة ١٧٦ — بعد انتهاء طائفي الكلام من كلامهم يعلن الرئيس إقفال باب المناقشة .

ويجوز للرئيس أن يقترح إقفال باب المناقشة إذا رأى أن الموضوع قد استوفى بحثه ، كما يجوز هذا الطلب إذا تقدم كتابة من عشرة من الأعضاء . ويؤخذ رأى المجلس في ذلك .

ويؤخذ دائماً لعضو واحد بالكلام الردّ عقب المتكلم عن الحكومة .

مادة ١٧٧ — يجوز الكلام بإيجاز في طلب إقفال باب المناقشة لمارضته أو تأجيله . ويؤخذ به لواحد من كل فريق بحيث لا يتكلم أكثر من خمس دقائق . وتكون الأولوية في ذلك لمن كان قد طلبوا الكلام في الموضوع الأصلي . ثم يصدر المجلس قراره بإقفال باب المناقشة وأخذ الرأى على الموضوع الأصلي أو باستمرار المناقشة في هذا الموضوع .

مادة ١٧٨ - لا يجوز طلب الكلام بعد إقفال باب المناقشة طبقاً للسادة السابقة . وقبل أخذ الآراء ، إلا لصعيد السؤال الواجب أخذ الرأى عليه .

### (٥) أخذ الآراء

مادة ١٧٩ - لا يطرح السؤال لأخذ الرأى عليه إلا من الرئيس .  
مادة ١٨٠ - لا يجوز للجلس أن يقرر قراراً إلا إذا حضر الجلسة أغلبية أعضائه . (المادة ٩٩ من الدستور)

مادة ١٨١ - يجب على كل عضو إبداء رأيه في كل موضوع يعرض لأخذ الرأى . ولا يجوز الامتناع عن إعطاء الرأى إلا لأسباب يجب إبدائها في الجلسة .  
مادة ١٨٢ - في غير الأحوال المشترط فيها أغلبية خاصة بحكم الدستور تصدر القرارات بالأغلبية المطلقة . وعند تساوى الآراء يكون الأمر الذى حصلت المناوئة بشأنه مرفوضاً . (المادة ١٠٠ من الدستور)

ولا يستأثمون من إعطاء آرائهم من القائلين للوضوح أو الرافضين له .  
وتصدر القرارات بالأغلبية المطلقة لمن أعطوا أصواتهم فعلاً ، وأو قل عددهم عن نصاب الأغلبية بسبب امتناع الآخرين عن إعطاء رأيهم .

مادة ١٨٣ - إذا رأى الرئيس عند إعلان باب المناقشة أو مرضه اقتراحاً بذلك على المجلس أن انسحاب بعض الأعضاء من الجلسة بغير إذن قد يؤدى إلى تعطيل أعمال المجلس ومنعه من إصداره قراره ، كان له أن ينهه لتلك من يلجأون إلى الانسحاب ، فإذا أصرروا على الانسحاب دوت أسمائهم في المضبطة وعلموا في حكم الممتنعين من إعطاء رأيهم .

مادة ١٨٤ - لا يكون للوزراء رأى مملود عند أخذ الأصوات إلا إذا كانوا أعضاء في المجلس . (المادة ٩٣ من الدستور)

مادة ١٨٥ - يؤخذ الرأى أولاً على الاقتراحات التى لا تؤثر على غيرها وإذا كان في قبول بعضها تأثير على البعض الآخر ، فيبدأ بأوسعها مدى وأكثرها اختلافاً عن النص الأصل .

مادة ١٨٦ — إذا تضمن الاقتراح عدة مسائل وطلب تجزئتها يؤخذ الرأى على كل منها على حدة .

مادة ١٨٧ — إذا لم تقبل التعديلات يؤخذ الرأى على النص الأصيل .

مادة ١٨٨ — يكون الاقتراح النهاى على القوانين فى مجموعها بالنداء بالامم حسب الترتيب الهجائى . ويعطى الرأى بصوت طال . (المادة ١٠١ من الدستور) وإذا لم يوجد أحد الأعضاء عند النداء على اسمه ثم حضر قبل إعلان النتيجة يؤخذ رأيه .

مادة ١٨٩ — فيما عدا ذلك تعطى الآراء بالتصويت شفهيًا بصفة عامة أو بطريقة القيام والجلوس ، ما لم تطلب الحكومة أخذ الآراء بالنداء بالامم ، أو يطلب كتابة عشرة من الأعضاء . (المادة ١٠١ من الدستور)

وفى هذه الحالة تؤخذ آراء مقدمى الطلب أولاً . فإذا لم يعط بعضهم صوته ، وقبل الباقون عن عشرة ، يعتبر الطلب غير قائم . ويؤخذ الرأى بالتصويت شفها بصفة عامة أو بطريقة القيام والجلوس .

مادة ١٩٠ — إذا وجد مكتب الجلسة شكًا فى نتيجة أخذ الآراء بصفة عامة يعاد أخذها بالقيام والجلوس بأن يطلب من المؤيدين القيام . وإذا وجد مكتب الجلسة شكًا فى النتيجة يعاد أخذ الآراء بطريقة عكسية بأن يطلب من المعارضين القيام . فإذا وجد الشك فى النتيجة هنا أيضًا تؤخذ الآراء بالنداء بالامم فى الجلسة ذاتها .

مادة ١٩١ — يعبر العضو عن رأيه فى قبول المشروع أو رفضه بكلمة "موافق" أو "معارض" بدون تعليق .

مادة ١٩٢ — يتولى السكرتيرون بمساعدة الموظفين إحصاء الأصوات تحت إشراف الرئيس .

مادة ١٩٣ — يعلن الرئيس قرار المجلس طبقًا لنتيجة الآراء بالصيغة الآتية "المجلس يقر" أو "المجلس يرفض" .

ولا يجوز التصديق على قرار المجلس ، ولا إبداء أية علامة من علامات الاستحسان أو الاستهجان .

مادة ١٩٤ — إذا ظهر من النداء بالأسماء عدم توفر العدد القانوني للأعضاء يؤجل أخذ الرأي إلى أول الجلسة التالية عند توفر العدد القانوني . ويقدم على كل ماعداه من جدول الأعمال .

مادة ١٩٥ — لا تجوز العودة إلى المناقشة في موضوع أخذت عليه الآراء، ولكن إذا كان المجلس أثناء نظر المشروع قد قرر حكماً في إحدى المواد من شأنه إجراء تعديل في مادة أخرى سبق أن وافق عليها، فله أن يعود إلى مناقشة تلك المادة .

(٦) فيما يترتب على قبول المشروع أو رفضه أو تعديله

مادة ١٩٦ — كل مشروع قانون يقتره مجلس الشيوخ ابتداءً ، وكذلك كل مشروع قانون وارد من مجلس النواب يدخل عليه مجلس الشيوخ تعديلاً يبعث به رئيسه إلى رئيس مجلس النواب ، وفي الوقت عينه يحظر بذلك الوزير المختص . (المادة ١٠٥ من الدستور)

مادة ١٩٧ — إذا قرر المجلس بلا تعديل مشروع قانون سبق لمجلس النواب تنويره، يرفع رئيس مجلس الشيوخ هذا المشروع إلى الملك بواسطة الوزير المختص للتصديق عليه .

مادة ١٩٨ — إذا لم ير الملك التصديق على مشروع قانون أقره البرلمان رده إليه في مدى شهر لإعادة النظر فيه . (المادة ٣٥ من الدستور)

مادة ١٩٩ — إذا رده مشروع القانون في الميعاد المتقدم وأقره البرلمان ثانية بموافقة ثلثي الأعضاء الذين يتألف منهم كل من المجلسين مبارله حكم القانون وأصدر، فإن كانت الأغلبية أقل من الثلثين أمتنع النظر فيه في دور الانعقاد نفسه ، فإذا عاد البرلمان في دور انعقاد آخر إلى إقرار ذلك المشروع بأغلبية الآراء المطلقة مبارله حكم القانون وأصدر . (المادة ٣٦ من الدستور)

مادة ٢٠٠ - إذا أحال مجلس الشيوخ مشروع قانون الى مجلس النواب طبقاً للسادة ١٩٩ ، فأدخل عليه هذا المجلس تعديلاً وأعادته الى مجلس الشيوخ ، فلهذا المجلس :

(أ) أن ينظر فوراً في الجلسة في المشروع كما ورد إليه من مجلس النواب .  
(ب) وله أن يحيله على اللجنة المختصة لدراسة التعديلات التي أدخلها مجلس النواب .

(ج) وللجلس في هذه الحالة الأخيرة أن يكلف اللجنة المذكورة بالاتصال بلجنة يختبها مجلس النواب لهذا الغرض للاتفاق على موضوع الخلاف ووضع نص مشترك لمشروع القانون . وله أن يعين لجنة خاصة لهذا الغرض .

ويجب لصحة اجتماع المجتئين أن يحضر العدد القانوني لكل منهما بحسب لأئمة المجلس التابعة له ، ويتولى إدارة المناقشات رئيس لجنة مجلس الشيوخ .

مادة ٢٠١ - إذا اتفقت اللجان على نص ، يعرض هذا النص على المجلس بتقرير من لجنته للنقشة على أساسه .

مادة ٢٠٢ - إذا رفض مجلس النواب تعيين لجنة من قبله لهذا الغرض أو لم تتفق اللجان ، ينظر مجلس الشيوخ في مشروع القانون على أساس التقرير الذي تقدمه له لجنته ، وذلك بعد مضي شهر من تاريخ ورود القانون من مجلس النواب ما لم تطلب الحكومة نظر مشروع القانون قبل هذا الميعاد .

مادة ٢٠٣ - إذا استحكم الخلاف بين المجلسين على تقرير راب من أبواب الميزانية يمل بقرار يصدر من المجلسين مجتمعين ببيتة مؤتمراً بالأغلبية المطلقة .  
(المادة ١٦٦ من الدستور)

## الباب الرابع

### في الرقابة البرلمانية

#### (١) الأسئلة والاستجابات

مادة ٢٠٤ - لكل عضو أن يوجه إلى الوزراء أسئلة للاستعلام عن أمر يريد الوقوف على حقيقته .  
(المادة ١٠٧ من الدستور)

مادة ٢٠٥ - على العضو الذي يريد أن يوجه سؤالاً أن يقدم نصه مكتوباً إلى رئيس المجلس ليبلغه إلى الوزير ويدرجة في جدول أعمال أول جلسة بعد مرور ثمانية أيام من تاريخ هذا التبليغ .

مادة ٢٠٦ - يجب أن يكون السؤال واضحاً وقاصراً على الوقائع المسواد الاستفهام عنها ، بدون أى تعليق ، وأن يكون خالياً من العبارات غير اللائقة أو التي فيها مساس بالأشخاص أو بالهيئات فإذا لم تتوفر هذه الشروط جاز للمجلس استجابه .

مادة ٢٠٧ - يجب على الوزير عن السؤال في الجلسة المحددة ، إلا إذا أظن أن المصلحة العامة تقتضى ألا يجيب . وله أن يطلب تأجيل الإجابة لجلسة تالية يجتدها المجلس .

مادة ٢٠٨ - للمضو الذي قدم السؤال دون غيره أن يستوضح الوزير عن غموض أو نقص في إجابته . وله أن يلقى عليها بإيجاز مرة واحدة .

مادة ٢٠٩ - يجوز للمضو أن يقدم السؤال ويطلب الإجابة عنه كتابة . وفي هذه الحالة يرسل الوزير الإجابة إلى رئيس المجلس خلال ثمانية أيام ليلفها إلى مقدم السؤال ، ولوزير أن يحضر رئيس المجلس بتأجيل إجابته لمدة لا تتجاوز شهراً .

وتنشر هذه الأسئلة والأجوبة عنها بملحق مضبطة الجلسة .

مادة ٢١٠ - لا يجوز تحويل السؤال الى استجواب في الجلسة .

مادة ٢١١ - لا تنطبق الإجراءات السابقة الخاصة بالأسئلة على ما يوجه منها الى الوزراء في موضوع مطروح للنقشة ، فإن الأعضاء أن يطرحوها في الجلسة شفها .

مادة ٢١٢ - تخصص في أول الجلسة نصف ساعة للأسئلة . فإذا بقي بعد ذلك شيء منها يدرج في جدول أعمال الجلسة التالية .

مادة ٢١٣ - إذا غاب مقدم السؤال يودع الوزير الإجابة سكرتيرية المجلس ، وتثبت بالمضبطة .

مادة ٢١٤ - لكل عضو أن يوجه الى الوزراء استجابات لمناقشتهم في تصرفات لها مساس بالشؤون العامة . (المادة ١٠٧ من الدستور)

مادة ٢١٥ - على العضو الذي يريد أن يستجوب وزيرا أو أكثر أن يقدم بيانا مكتوبا بموضوع استجوابه للرئيس ليبلغه للوزير ، ويدرجه في جدول أعمال أقرب جلسة لتحديد موعد للنقشة فيه .

ويجب أن يكون موضوع الاستجواب محكما تحديدا كافيا . ويراعى فيه أحكام المادة ٢٠٦ من اللائحة .

مادة ٢١٦ - لا تجرى المناقشة في استجواب إلا بعد ثمانية أيام على الأقل من يوم تقديمه ، وذلك في غير حالة الاستعجال وموافقة الوزير . ولا يجوز تأجيل المناقشة في المسائل الداخلية أكثر من شهر إلا بموافقة المستجوب . (المادة ١٠٧ من الدستور)

مادة ٢١٧ - للوزير الموجه إليه الاستجواب أن يطلب من المستجوب شرح استجوابه في أول جلسة ، وأن يطلب تحديد جلسة تالية للدلالة بإجابته ، وللجلس أن يأذن بأجل جديد لمناقشة إجابة الوزير .



- مادة ٢١٨ - يجوز للجلس أن يقرر ضم عدة استجوابات ذات موضوع واحد أو مرتبطة ارتباطاً وثيقاً ببعضها وأن تحصل المناقشة فيها في وقت واحد .
- مادة ٢١٩ - في الجلسة المحددة لنظر الاستجواب يشرح المستجوب موضوع استجوابه . ثم تجيب الحكومة . ثم يشترك الأعضاء في المناقشة بشرط ألا يزيد عددهم على أربعة إلا إذا أذن المجلس بذلك .
- مادة ٢٢٠ - بعد انتهاء المناقشة في الاستجواب يكون لاقتراح الانتقال إلى جدول الأعمال الأولوية على ماضاه .
- وإذا انتهت المناقشة في الاستجواب إلى اقتراح آخر جاز للجلس قبل أخذ الرأي عليه إحالته إلى إحدى اللجان لتقديم تقرير عنه .
- مادة ٢٢١ - يجوز للمستجوب أن يتنازل عن استجوابه ، فلا ينظر فيه المجلس إلا إذا تمسك به غيره من الأعضاء .
- مادة ٢٢٢ - تسقط الأسئلة والاستجوابات بانتهاء الدور العادي وباستقالة الوزارة ، ولتقديمها تجديدها .
- مادة ٢٢٣ - يجوز للأعضاء توجيه أسئلة إلى الحكومة فيما بين دورى الانقضاء على أن يكون الرد عليها كتابة .
- مادة ٢٢٤ - للاستجوابات الأسبقية على سائر المواد المدرجة في جدول الأعمال عدا الأسئلة إلا إذا قرر المجلس خلاف ذلك .
- والجلس أن يحدد يوماً خاصاً للأسئلة والاستجوابات .

### (٢) التحقيق البرلماني

- مادة ٢٢٥ - للجلس حق إجراء التحقيق ليستير في مسائل معينة داخلية في حدود اختصاصه . ( المادة ١٠٨ من الدستور )
- وبعين المجلس لجنة خاصة لإجراء هذا التحقيق ولجنة استدعاء أى شخص ترى فائدة في سماع أقواله . ولها طلب أى ورقة من الحكومة للاطلاع عليها واتخاذ كل ما يلزم من إجراءات الوصول إلى الحقيقة .

## (٣) العرائض

مادة ٢٢٦ - لأفراد المصريين أن يخاطبوا المجلس فيما يمرض لهم من الشؤون بكتابات موقع عليها بأسمائهم . أما مخاطبته باسم المجاميع فلا تكون إلا للهيئات النظامية والأشخاص المعنوية .  
(المادة ٢٢ من الدستور)

مادة ٢٢٧ - يجب أن تكون التوقيعات على العريضة مصدقا عليها من إحدى جهات الإدارة أو ميّنا بها رفض الجهة المذكورة التصديق . ومذكورا بها صراحة مقدّمها، وعمل إقامته .

ويجب ألا تشتمل العريضة على أى مساس بأى سلطة من السلطات أو أى هيئة من الهيئات . وألا تحتوى ألفاظا غير لائقة .

وللرئيس أن يأمر بحفظ العرائض التى لم تنوفر فيها هذه الشروط .

مادة ٢٢٨ - تفيد العرائض المقدّمة للمجلس فى جدول عام بأرقام سلسلة حسب تواريخ ورودها مع بيان اسم مقدم العريضة وسكنه وملخص موضوعها .

مادة ٢٢٩ - يحيل الرئيس العرائض بعد قبضها فى الجدول الى لجنة العرائض . وإذا كانت متعلقة بموضوع محال على لجنة فإنها تحال إلى تلك اللجنة لفحصها مع الموضوع .

مادة ٢٣٠ - تفحص لجنة العرائض ما يحال إليها منها، وتعيدها إلى رئيس المجلس، وتبين فى تقريرها ما ترى إرساله منها إلى الوزراء، وما ترى إحالته إلى لجنة مختصة، وما ترى رفضه .

مادة ٢٣١ - إذا أحيلت العريضة إلى لجنة أخرى لارتباطها بموضوع محال عليها، فعلى تلك اللجنة أن تشير إليها فى تقريرها عن ذلك الموضوع .

مادة ٢٣٢ - يتقدم الوزراء إلى المجلس بالإيضاحات الخاصة بالعرائض التى أحيلت عليهم فى مدة لا تتجاوز شهرا، إلا إذا قرر المجلس غير ذلك .  
(المادة ١١٦ من الدستور)

مادة ٢٣٣ - يرسل الرئيس الى مقدم العريضة التي لم يرفضها المجلس بياناً بما تم فيها .

### تعديل أحكام اللائحة

مادة ٢٣٤ - لا يجوز تعديل أحكام هذه اللائحة إلا بناء على اقتراح من الرئيس أو من عشرة من الأعضاء ، ويعرض هذا الاقتراح على المجلس لإحائه إلى اللجنة المختصة .

مادة ٢٣٥ - يعمل بهذه اللائحة بمجرد التصديق عليها من المجلس .

تتبعه : ترقئت مواد هذه اللائحة بمجلسات مجلس الشيوخ الآتية :

- ( ١ ) الجلسة السادسة يوم ٢٦ يناير سنة ١٩٤٣
- ( ٢ ) » السابعة » ٢ فبراير »
- ( ٣ ) » الثامنة » ٣ » »
- ( ٤ ) » التاسعة » ٩ » »
- ( ٥ ) » العاشرة » ١٠ » »
- ( ٦ ) » الحادية عشرة » ١٦ » »
- ( ٧ ) » الثانية عشرة » ١٧ » »
- ( ٨ ) » الثالثة عشرة » أول مارس »
- ( ٩ ) » الرابعة عشرة » ٢ » »

ويمكن لمن يريد من حضرات الباحثين والدارسين الرجوع اليها لاستكمال أبحاثهم من تتبع المناقشات التي دارت حولها ، وتجد مضابط تلك الجلسات منشورة بمجموعة مضابط المجلس سنة ١٩٤٣ (مرد الانتقاد السادس الثامن عشر) ، وفي الأعداد ٤ و ٦ و ٧ و ١١ من الوقائع المصرية "للقسم البرلمانى" لسنة الثالثة (الترتيب) .

## مذكرة تفسيرية

## لمشروع اللائحة الداخلية الجديدة لمجلس الشيوخ

## المقترح من

حضرة صاحب السعادة على زكي العرابي باشا ، رئيس مجلس الشيوخ

## ملاحظات عامة على اللائحة

( ١ ) تضمن المشروع كثيرا من مواد الدستور ، سواء كانت من المواد الخاصة بمجلس الشيوخ أو من الأحكام السامية للبلدين . وذلك لأن هذه المواد مرتبطة ارتباطا وثيقا بأحكام اللائحة ، وفي كثير من الأحيان تعتبر أساسا لها . كذلك ترك الدستور في بعض الأحيان أحكاما ليقراها قانون الانتخاب ، وهي كلها أحكام واجبة الاحترام والتفاد . لذلك رأى أن الأوفق لإكمال أحكام اللائحة وإتمام سياقها أن تدج فيها هذه المواد جميعها ، مع الإشارة الى أنها من أحكام الدستور أو قانون الانتخاب ، حتى تشمل اللائحة بذلك جميع حقوق وواجبات المجلس والأعضاء بدون رجوع الى غيرها .

( ٢ ) وقد روعى في الترتيب النهائي لمواد المشروع الوضع الطبيعي . فخصص الباب الأول للكلام على المجلس في مجموعه من حيث تأليفه وشروط العضوية فيه ، وتحقيق صحة العضوية ، ومدةها ، وواجبات الأعضاء ، والحصانة البرلمانية ، وانتهاء العضوية ، وتشكيل مكتب المجلس وانتخابات أعضائه واختصاصاتهم واختصاص المكتب ، وتشكيل الجبان ، وميزانية المجلس وحساباته ، وسكرتيرية المجلس . ثم خصص الباب الثاني للكلام على الجلسات ، من حيث أدوار الانعقاد ، وانعقاد الجلسات ، ونظام الكلام في الجلسة . ثم خصص الباب الثالث لقيام المجلس بأعماله التشريعية فاشتمل على النصوص الخاصة بتقديم مشروعات القوانين ، وإحالتها الى

المجان ، وأعمال المجان ، والمناقشة في مشروعات القوانين ، وإقفال باب المناقشة ،  
وأخذ الآراء ، وما يترتب على قبول المشروع أو رفضه أو تعديله . ثم خصص الباب  
الرابع للرقابة البرلمانية على أعمال السلطة التنفيذية . وأدرجت به النصوص الخاصة  
بالأسئلة والاستجوابات ، والتحقيق البرلماني ، والعرائض . ثم ذيلت اللائحة بمادتين  
نص فيهما على طريقة تعديلها وعلى وجوب العمل بها بمجرد التصديق عليها من المجلس .

( ٣ ) وقد أضيفت في المشروع أحكام جديدة لسدّ النقص الموجود في اللائحة  
الحالية كوسائل تنفيذ أحكام اللائحة وإلزام الأعضاء بمراعاتها . وكذلك أضيفت  
المبادئ العامة لشؤون الموظفين وتأديبهم ، وتركب الأحكام التفصيلية للائحة الإدارية  
التي يضمها المكتب .

( ٤ ) أدخلت تعديلات وتنقيحات عديدة على أحكام اللائحة أو على صيغتها  
كما يتضح من التطبيقات الآتية :

## تعليقات على مواد اللائحة

### أعضاء المجلس

أدرج تحت هذا العنوان جميع الأحكام الخاصة بالأعضاء كالتى :

### تأليف المجلس وشروط العضوية

المواد من ١ إلى ٤ — مأخوذة من الدستور وقانون الانتخاب لبيان شروط العضوية في المجلس لتكون أساسا لقرارات لجنة الطعون أو المجلس في موضوع تحقيق صحة العضوية .

### تحقيق صحة العضوية

المادة ٩ — أضيفت وهى تقضى بأن استقالة العضو أو وفاته لا تمنع من تحقيق صحة انتخابه أو تعيينه ، لأنه ليس الفرض من هذا التحقيق مجزؤ الوصول إلى بقاء العضو أو إبطال عضويته ، بل الفرض أيضا الوقوف على إجراءات السلطة التنفيذية في الانتخاب أو في التثبيت لمراقبتها والإشراف عليها .

المادة ١٣ — يقضى الدستور بأن يختص المجلس بالفصل في صحة نيابة أعضائه ( مادة ٩٤ ) وهذا يستتبع بطبيعة الحال حقه في التحقيق للثبوت من صحة هذه النيابة أو بطلانها ، وقد نص الدستور أيضا بصفة عامة على أن للمجلس حق إجراء التحقيق ليستتير في مسائل معينة داخلة في حدود اختصاصه ( مادة ١٠٨ ) . ثم جاء قانون الانتخاب ونص تطبيقا لذلك بالمادة ٥٧ فى باب "الفصل فى صحة نيابة الأعضاء" على أنه لكل من المجلسين سلطة سماع الطالب وإعلان الشهود إذا رأى محلا لذلك ، وأن يمهّد بهذه السلطة إلى اللجنة التى ينتخبها لفحص نيابة الأعضاء ، ثم نص على أنه "تجرى فى حق هؤلاء الشهود أحكام قانونى العقوبات وتحقيق الجنايات الخاصة بمواد الجرح" . والمفهوم من ذلك أن الشهود أمام المجلس

أو اللجنة كالشهود أمام قاضى التحقيق أو المحكمة، يماقبون إذا تخلفوا عن الحضور أو امتنعوا عن الإجابة أو شهدوا زورا . ولكن من الذى يحكم بالعقوبة فى هذه الحالة ؟ هل هو المجلس نفسه أو اللجنة ؟ أم يجب إحالة الشاهد على النيابة لترفع عليه الدعوى أمام المحكمة طبقا لقانون تحقيق الجنايات ؟ لا يوجد أى نص فى الدستور يعطى المجلس أو اللجنة سلطة قضائية فى هذه الحالة ويؤوله حق توقيع العقاب بنفسه . والمادة ٥٧ من قانون الانتخاب إنما تنص على أن الشهود أمام المجلس أو اللجنة تجرى فى حقهم أحكام قانونى العقوبات وتحقيق الجنايات ، أى أنهم يماقبون بالعقوبة المقررة للشهود فى هذين القانونين ، واستحقاق للعقاب شيء، وتعين السلطة التى تحكم به شيء آخر . وليس فى هذه المادة ما يفيد تحويل المجلس أو اللجنة هذا الحق . بل إنه لا يمكن تحويل هذا الحق للمجلس أو اللجنة بقانون، لأن سلطة البرلمان محددة بالدستور نفسه ولا يمكن تعديلها إلا بالطرق المقررة لتعديل الدستور . لذلك نصت المادة ٣٠ من المشروع على أنه إذا تخلف الشاهد عن الحضور أو امتنع عن الإجابة أو شهد زورا يحال على النيابة لرفع الدعوى عليه أمام المحكمة طبقا لأحكام قانونى العقوبات وتحقيق الجنايات .

وهذا ما قضى به صراحة قانون ٣٣ مارس سنة ١٩١٤ فى فرنسا . فقد صدر مكونا من مادة واحدة بفرض عقوبات على الشهود الذين يتخلفون عن الحضور أمام بلان التحقيق البرلمانية ، أو يمتنعون عن الإجابة أمامها أو يشهدون زورا . ونص صراحة بأن المحاضر التى تخزر عن ذلك تحال على وزير العدل لاتخاذ ما يقضى به القانون .

كذلك خول القانون للنيابة العمومية حق إجراء التحقيق وسماع الشهود وفرض عقوبات على الشهود الذين يتخلفون عن الحضور أو يمتنعون عن الإجابة أمامها . ولكن لما كانت النيابة هى سلطة غير قضائية فقد نص صراحة بالمسألتين ٣٣ و ٣٣ من قانون تحقيق الجنايات بأن العقوبة يصدر بها الحكم من المحكمة .

المادة ١٧ - أوجب الدستور في عضو مجلس الشيوخ شروطا معينة ذكرها بعضها : فأوجب أن يكون العضو قد بلغ ستا معينة ( مادة ٧٧ ) وأن يكون من طبقات معينة ( مادتا ٧٨ و ٩٣ ) وألا يجتمع بين عضوية مجلس الشيوخ ومجلس النواب ( مادة ٩٢ ) . وترك لقانون الانتخاب البعض الآخر ( مادتا ٧٧ و ٩٢ ) .

وبناء على ذلك نص قانون الانتخاب على تحريم حق الانتخاب على المحكوم عليهم بقوبات معينة أو في جرائم معينة ( مادة ٤ ) وعلى المحجور عليهم والذين أشهر إفلاسهم ( مادة ٥ ) ونص على عدم جواز الجمع بين عضوية المجلس والوظائف العامة ( المواد ٥٨ الى ٦٢ ) ثم نص على الشروط التي يجب توفرها في إجراءات الانتخاب .

ولا شك أن عدم توفر الصفات المشتركة في العضو ينهي عليه بطلان انتخابه أو تعيينه ، كما أن عدم توفر الشروط المقررة لعملية الانتخاب ينهي عليه بطلان الانتخاب ، وتكون النتيجة بطلان النيابة في الحالتين .

وقد نصت المادة ٩٥ من الدستور بصورة مطلقة ، على أنه <sup>٢٥</sup> يختص كل مجلس بالفصل في صحة نيابة أعضائه ، ولا تعتبر النيابة باطلة إلا بقرار يصدر بأغلبية ثلثي الأصوات <sup>٢٦</sup> ولم تفرق بين بطلان النيابة لعدم توفر الصفات اللازمة في العضو وبطلانها لعدم توفر الشروط المقررة لصحة عملية الانتخاب ، ففي الحالتين لا تكون النيابة باطلة إلا بأغلبية ثلثي الأصوات .

وقد ذهب البعض إلى أن هذه المادة في الدستور لا تنطبق إلا على حالة بطلان النيابة لعدم صحة إجراءات الانتخاب . أما بطلانها لعدم توفر الشروط المقررة في العضو فتكتفى فيها بالأغلبية المطلقة ، وذلك ارتكانا على المادة ٩٢ من قانون الانتخاب التي تكلمت على سقوط العضوية بسبب صدور أحكام جنائية أو لفقد الصفات المشتركة في العضو ، ثم قالت : <sup>٢٧</sup> ويكون السقوط في الأحوال السالفة بقرار من المجلس <sup>٢٨</sup> وقالوا إن هذه المادة لم تشترط أن يكون هذا القرار بأغلبية الثلثين ، فيكون إذن بالأغلبية المطلقة .



ولكن هذا الرأى محدود بأن المادة المذكورة ، بقولها إن السقوط في هذه الأحوال يكون بقرار من المجلس ، إنما نصت على الجهة التي تصدر القرار ، ولكنها لم تتعرض مطلقاً إلى الطريق التي يصدر بها القرار ولا إلى الأغلبية اللازمة لصدوره ، فيكون المفهوم أنها تعنى أن القرار يصدر من المجلس بالأغلبية المنصوص عليها بالدستور . وقد تقدم أن المادة ٩٥ من الدستور نصت بصورة مطلقة على أنه " لا تعتبر النيابة باطلة إلا بقرار يصدر بأغلبية ثلثي الأصوات " وهذه المادة نصها عام ويشمل بطلان النيابة لعدم توفر الشروط في العضو من الأصل أو لفقدائها أو لعدم صحة إجراءات الانتخاب ، ولا يمكن بعد ذلك تقييد هذا النص أو تخصيصه إلا بالطريقة المقررة لتعديل الدستور ، ولا يمكن التسليم بمجاوز إجراء ذلك بقانون فإذا فرضنا أن قانون الانتخاب نص صراحة أو ضمناً على تعديل الأغلبية التي نصت عليها المادة ٩٥ من الدستور في حالة معينة ، فإن نصه يكون باطلاً لمخالفته للدستور . ولكن الواقع أن المادة ٦٢ من قانون الانتخاب لم تات مطلقاً بأى نص يخالف حكم المادة ٩٥ من الدستور . وقانون الانتخاب لم يوضع إلا لتنفيذ أحكام الدستور الخاصة بانتخاب أعضاء المجلسين : بتنظيم إجراءات الانتخاب لحصر الناخبين ، وأخذ أصواتهم ، وإعلان نتيجتها . وإلى هنا تقضى مهمته . وليس من اختصاصه بعد ذلك متابعة العضو أمام المجلس ووضع القواعد التي يجب على المجلس اتباعها في نظر الطعون التي ترفع إليه في صحة نيابة الأعضاء وفي الفصل فيها وبيان الكيفية التي يصدر بها قراراته وتحديد الأغلبية التي تلزم لإصدار هذه القرارات ، فإن كل هذا خارج عن صرى قانون الانتخاب وهو من موضوع الدستور نفسه ، وقد نص عليه فعلاً ، فلا يجوز لقانون الانتخاب التمرض له فضلاً عن مخالفته . وهو في الواقع لم يفعل شيئاً من ذلك .

وبناء على ذلك نصت الفقرة الثانية من المادة ١٧ من المشروع على أنه لا تعتبر النيابة باطلة ، سواء لعدم توفر الأهلية في العضو أو لزلها أو لعدم صحة إجراءات الانتخاب على السواء ، إلا بقرار يصدر بأغلبية ثلثي الأصوات طبقاً للمادة ٩٥ من الدستور .

## أحوال عدم الجمع

المواد من ١٩ إلى ٢٥ — مأخوذة عن الدستور وقانون الانتخاب لبيان ما يحرم كل العضو أن يجع بينه وبين عضويته .

## مدة العضوية

المواد من ٢٦ إلى ٢٩ — مأخوذة كذلك من الدستور طبقا لما سبق بيانه في الملاحظات العامة .

## واجبات الأعضاء

المواد من ٣٠ إلى ٣٢ — خاصة بواجب حضور الجلسات وعدم جواز استبدال الصفة النيابية في غير موضعها .

## الحصانة البرلمانية

المواد من ٣٣ إلى ٣٥ — خاصة بالحصانة ولم تكن واردة باللائحة .

## إنتهاء العضوية

المواد من ٣٦ إلى ٣٨ — خاصة باستقالة الأعضاء وفصلهم وتعيين بدلهم .  
المادة ٣٧ — يظهر أن هناك قصورا في تحرير المادة ١١٢ من الدستور قانها تنص على أنه "لا يجوز فصل أحد من عضوية البرلمان إلا بقرار صادر من المجلس التاج هوله ويشترط في غير أحوال عدم الجمع وأحوال السقوط المبينة بهذا الدستور وقانون الانتخاب أن يصدر القرار بأغلبية ثلاثة أرباع الأعضاء الذين يتألف منهم المجلس" . فهي لم تستثن إلا أحوال عدم الجمع وأحوال السقوط وقالت إن ما عداها يسقط بأغلبية ثلاثة أرباع الأصوات ، على أن أحوال السقوط ، إذا أخذت بمعناها الحقيقي ، لا تطلق إلا على أحوال زوال أهلية العضو بعد انتخابه أو تعيينه ، ولا يدخل فيها أحوال عدم الأهلية السابقة على الانتخاب أو التعيين ، ويكون بطلان النيابة بسببها لا يمكن أن يصدر به قرار المجلس إلا بأغلبية ثلاثة

أرباع الأعضاء، مع أن المادة ٩٥ من الدستور صريحة في أن بطلان العضوية على الإطلاق يكون بقرار من ثلثي الأعضاء الحاضرين .

والحقيقة أن المادة ٩٥ من الدستور خاصة ببطلان النيابة سواء لعدم توفر شروطها وقت الانتخاب أو التعيين أو لفقد هذه الشروط بعد ذلك أو لبطلان إجراءات الانتخاب (راجع التطبيق على المادة ١٧ من المشروع) وأما المادة ١١٢ من الدستور فخاصة بحالة فصل العضو لأسباب متعلقة بشخصه .

## مكتب المجلس

### (١) أعضاء المكتب

المواد من ٣٩ إلى ٤٦ — خاصة بتشكيل المكتب ومدة أعضائه والمكتب المؤقت في بدء الدور ، وتقضى المادة ١١ من اللائحة ب انتهاء مدة السكرتيرين والمراقبين ب انتهاء دور الانقضاء، ولما كان انتخاب بدلهم لا يحصل إلا عند افتتاح الدورة التالية فكان المجلس يبقى بغير مكتب لمدة الفترة بين الدورين . فنصت المادة ٤١ من المشروع على أن صفتهم تستمر إلى افتتاح الدور التالى . ونصت المادة ٤٢ على أنه على إثر كل تجديد نصفى للمجلس يجب تجديد انتخاب السكرتيرين والمراقبين ولو حصل ذلك قبل انتهاء الدور .

المادة ٤٤ — تقضى المادة ٨ من اللائحة بأنه بعد تشكيل المكتب المؤقت يشرع المجلس في انتخاب وكيلين وأربعة سكرتيرين ومراقبين اثنين . ولما كان الوكيلان ينتخبان كالرئيس لمدة سنتين فلا يتجدد انتخابهما سنويا مع السكرتيرين والمراقبين ، فضلا عن أن انتخابهما لا يتصادف دائما حصوله في أول الدورة ، وقد لا يحصل انتخابهما معا . لذلك نص بالمادة ٤٤ من المشروع على أنه على إثر تشكيل المكتب المؤقت يشرع المجلس في إتمام تشكيل المكتب التام فينتخب السكرتيرين والمراقبين فقط .

## (٢) انتخاب أعضاء المكتب

المادة ٥٠ - تفضى الفقرة الأولى من المادة ٩٨ من اللائحة بأنه إذا لم ينل أحد الأغلبية المطلقة يعاد الانتخاب بين المصوتين للذين نالوا أكثر الأصوات، أى بين الذى نال أكبر عدد من الأصوات والذى نال العدد الذى يليه، ثم نصت الفقرة الثانية على أنه إذا تساوى مع أحدهما أو كليهما واحد أو أكثر من الأعضاء الآخرين اشتركوا معهما في المرة الثانية، وهذه الفقرة ليس لها مبرر لأنه في حالة ما إذا نال شخصان مثلا أصواتا متساوية كأن نال كل منهما خمسين صوتا وكان هذا العدد هو أكثر ما ناله مرشح فانهما يكونان هما اللذان يجب إعادة الانتخاب بينهما طبقا للفقرة الأولى، وإذا نال هذا العدد أكثر من اثنين أعيد الانتخاب بينهم ولا محل مطلقا لأن يشترك معهم في الانتخاب من نالوا العدد التالى لذلك من الأصوات.

على أنه يبدو أنه متى تقزرت إعادة الانتخاب وكانت تكنى فيه الأغلبية السلبية فلا محل لقصره على من نالوا أكثر الأصوات وإرغام الأعضاء الناحيين على اختيار أحدهم دون سواء، والأوفق أن تترك لهم الحرية. لذلك نص في المادة ٥٠ على أنه إذا لم ينل أحد الأغلبية المطلقة أو لم ينلها إلا البعض أعيد الانتخاب مطلقا للوصول إلى العدد المطلوب.

## (٣) اختصاصات أعضاء المكتب

المادة ٥٢ - تفضى المادة ٩٥ من اللائحة بأنه عند غياب الرئيس يقوم مقامه الوكيل الذى نال أكثر الأصوات عددا. وهذا لا يتحقق إلا إذا كان الوكيلان انتخابا معا في جلسة واحدة، فإذا انتخبا في زمتين مختلفتين تمددت معرفة من منهما الذى نال أكثر الأصوات. فقد يكون أحدهما نال تسعين صوتا من مائة وعشرين ونال الثانى سبعين صوتا من ثمانين، فيكون الأول قد نال أصواتا أكثر بينما الثانى نال نسبة أعلى. لذلك نصت المادة ٥٢ من المشروع على العموم، على أنه إذا غاب الرئيس قام مقامه في الجلسات أحد الوكيلين بالتناوب على قدم المساواة.

واحتفظ في المادة بالأعمال الأخرى غير رئاسة الجلسات لحقول للرئيس أن ينوب عنه فيها من يختاره لذلك .

#### (٤) اختصاصات المكتب

المادة ٥٦ - هذه المادة جديدة وهي تحول للمكتب حق توزيع مقاعد الأعضاء على الهيئات السياسية وتخصيص مكان لكل هيئة ومكان للحكومة .

#### تشكيل لجان المجلس

المادة ٥٩ - تنص المادة ٥٢ من اللائحة بأنه عند افتتاح كل دور يختب المجلس اللجان ، ومعنى ذلك أن اللجان تنتهى بانتهاء الدور ويصاد انتخاباً في أول الدور التالى، ويظهر أنه لا مبرر لذلك ، والأوفق أن تبقى اللجان مستمرة، فلا يتجدد تشكيلها في بدء كل دور، وإنما تتجدد فقط عند كل تجديد نصفي للجلس ، وذلك حرصاً على تخصص اللجان في عملها من جهة ، وتجنباً لتناوب انتخابها كل عام من جهة أخرى . لذلك لم نقل المادة ٥٩ من المشروع إن اللجان تنتخب في بدء كل دور، بل قالت إنها تشكل أولاً ومتى شكلت لا تتجدد إلا عقب كل تجديد نصفي . وهذا لا يمنع طبعاً من إجراء تغييرات جزئية تدعو إليها الظروف باتفاقات متبادلة بين الأعضاء يقرها المجلس .

ومع ذلك فقد استبقت المادة ٦٤ حق كل لجنة في تجديد انتخاب رئيسها وسكرتيرها العضو في بدء كل دور .

وقد جعلت اللجان مستديمة، ولكن نص على جواز تعيين لجان مؤقتة لأغراض معينة، كما نص على انتخاب لجنة للرد على خطاب العرش في أول كل دور، ولجنة أخرى لمراجعة ميزانية المجلس في أثناء الدور، وهما في الواقع من اللجان المؤقتة التي تنتخب لأغراض معينة وتنتهى بانتهائها .

ونص في الفقرة الأخيرة من المادة على أنه يجوز للمجلس أن يمثل في أى وقت اختصاصات هذه اللجان بأن يدمج لخصتين أو أكثر في لجنة واحدة وذلك ليكون لتشكيل هذه اللجان شيء من المرونة حتى لا يعتبر تعديلها في أى وقت تعديلاً لللائحة نفسها .

ومن ضمن الجبان ، لجنة اللائحة الداخلية وتحقيق صحة العضوية . وهي تسمى في اللائحة الحالية "لجنة اللائحة الداخلية والطمعون" . ( مادة ٥٢ ) ونظرا لأن هذه اللجنة تنظر في تحقيق صحة العضوية على الإطلاق ، سواء قدم طعن في العضو أم لا ، كما استقر عليه فقهاء المجلس وقدرته المادة ٨ من المشروع ، فقد رأى المدول عن تسمية اللجنة بلجنة الطمعون ، وسميت بلجنة تحقيق صحة العضوية .

المادة ٦٠ - وروى في المادة ٦٠ من المشروع مثل هذا الاختبار . نقول المجلس حتى تعديل عدد أعضائه الجبان في أى وقت .

المادة ٦١ - روى أن الأسهل لا انتخاب الجبان ألا يحصل بالطريقة المينة بالمواد من ٤٧ إلى ٥٠ من المشروع بل إن المكتب يعد قوائم الترشيح لهذه الجبان بعد اتصاله بالأعضاء ثم تعرض على المجلس للواقعة عليها بالتصويت العام شفويا أو بطريقة القيام والجلوس ، ولا يلجأ لطريقة الانتخاب بإعطائه الأصوات سرا بالكافة إلا إذا تعذرت موافقة المجلس بالطريقة السابقة .

المادة ٦٤ - جعل لكل لجنة حق تجديد انتخاب رئيسها وسكرتيرها من بين أعضائها في بدء كل دور ، ولكن عند ما يكون أحد وكيل المجلس عضوا في لجنة تكون له الرئاسة حتما بمحكم وكالته .

المادة ٦٥ - ونصت المادة ٦٥ من المشروع على أن لرئيس المجلس أن يحضر اجتماع أية لجنة وعندئذ تكون له رياستها ، وقد أخذت هذه المادة من المادة ٧٧ من لائحة نواب بلجيكا .

### سكرة تربية المجلس

المادة ٨١ - تنص المادة ١١٧ من اللائحة بأن تعيين وترقية وعزل موظفى السكرتيرية والمكتبة من اختصاص المكتب في جميع الأحوال . وهناك فكرة أخرى وهي أن التعيين والترقية تكون من اختصاص رئيس المجلس ما دامت في حدود القواعد المالية العامة ، ولا يرجع للمكتب إلا إذا أريد تجاوز هذه الحدود في أحوال استثنائية . وقد جرت على ذلك لائحة مجلس النواب .

والمبدآن معروضان على اللجنة لاختيار أحدهما .

المادة ٨٢ - ليس في اللائحة أحكام تتعلق بالقواعد التي ينبع في تعيين وترقية الموظفين وإحالتهم للماش . وكان المجلس يتبع فصلا القواعد المقررة لذلك بالنسبة لموظفي الحكومة، فنصت المادة ٨٣ من المشروع صراحة على اتباع تلك القواعد .

المواد من ٨٣ الى ٨٥ - كذلك ليس هناك أى نص في اللائحة يتعلق بمحاكمة الموظفين تأديبياً، فسُتت المواد من ٨٢ الى ٨٥ من المشروع هذا النص .

### أدوار الانعقاد

المواد من ٨٧ الى ٩٢ - زيدت وهي خاصة بأدوار الانعقاد وماخوذة من الدستور طبقاً لما تنظر في الملاحظات العامة .

المادة ٩٣ - وضعت لبيان اختصاص المجلس في حالة دعوة البرلمان إلى اجتماع غير عادي، وهي مسألة سبق أن دار حولها البحث وكانت موضع جدل .

### الجلسات

المادة ٩٧ - تنص المادة ١٨ من اللائحة على أنه إذا تبين من النداء على الأسماء في أول الجلسة أو في أثنائها أن عدد الأعضاء الحاضرين ليس كافياً لانعقاد الجلسة أو لصحة المداولة يؤجلها الرئيس ، مع أن الدستور لم يشترط حضور أغلبية الأعضاء إلا لإصدار القرارات ( مادة ٩٩ ) ولم يشترط ذلك مطلقاً لانعقاد الجلسة أو لصحة المداولة كما تذهب إليه اللائحة بالمادة السابقة، ومن المقرر كذلك في الفقه الدستوري أن توفر السدد القانوني للأعضاء لا يشترط لانعقاد الجلسة أو لصحة المناقشة بل لإصدار القرارات، لذلك لم ينص المشروع الحالي على النداء على الأسماء أو على إحصائها في أول الجلسة أو في أثناء المناقشة ولا على تأجيلها لعدم تكامل الأعضاء، وبذلك يمكن للجلس أن يتعقد ويتناقش ولو لم يتجاوز عدد الأعضاء الحاضرين النصف، وإنما لا يصدر قراراً إلا إذا اكمل العدد القانوني

الأعضاء (مادة ١٨٠ من المشروع) وهذا مما يساعد على عدم تعطيل أعمال المجلس وقيامه بإنجاز أعماله لا يستطيع الآن مباشرتها أحيانا بحجة عدم تكامل العدد القانوني من الأعضاء لمبسة انعقاد الجلسة .

ومما تجب ملاحظته أنه مع اتحاد نص المادة ٣٨ من الدستور البلجيكي والمادة ٩٩ من الدستور المصري قد وافق البرلمان البلجيكي على تقرير بهذا المعنى قدم إليه في سنة ١٨٧٤

المادة ٩٨ - - يؤخذ من المادة ١٧ من اللائحة أن المجلس في نهاية كل جلسة يوافق على موعد الجلسة المقبلة وعلى جدول أعمالها، فرؤى أن الأصوب أن يترك تحديد جدول الأعمال للرئيس ليتمكن أن يدرج فيه كل ما يستجد في الفترة بين الجلستين ويوزعه على الأعضاء قبل الجلسة، وهو ما جرى عليه العمل فعلا رغم وجود النص السابق في اللائحة .

المادة ١٠٢ - لا يتميز الكلام في طلب جعل الجلسة سرية لأكثر من اثنين من مؤيدي السرية واثنين من معارضيها ، على ألا يتكلم كل منهم أكثر من خمس دقائق، وذلك طبقا للبدأ العام المقرر في المادة ١١٠

### (١) نظام الكلام

المادة ١٠٨ - تتكلم المواد في هذا الباب عن الكلام ، ولكنها لم تحزم التلاوة ، وذلك لأنه لا يوجد عقلا ما يوجب تحريمها ، إذ ليس كل إنسان قادرا على ارتجال الكلام للتعبير عن رأيه ، ومن الناس من يحسن التفكير ولكنه لا يحسن الخطابة ، بل قد يعتريه الاضطراب إذا واجه الجماعة ، فقتشت أفكاره ولا يستطيع جمعها ، لذلك يحسن أن يكون لكل عضو الحق في أن يختار الطريق الذي يستطيع أن يبرز به أفكاره ، وفي فرنسا تجوز التلاوة ، وفي أمريكا وإن كان الأصل الكلام إلا أنه يجوز للمجلس أن يتقرر التلاوة .



المادة ١١٠ - نص فيها على مبدأ جديد وهو أنه يجوز للجلس في أثناء كل مناقشة أن يحصلد الوقت الذي يمنح لكل متكلم غير الوزراء، وذلك لوضع حد للإطالة في الكلام بلا فائدة، وقد أخذ هذا المبدأ عن المادة ٢٢ من لائحة شيوخ بلجيكا و٢٣ قواب بلجيكا . وقد طبق في مناسبات عدة كما يتضح من المواد الأخرى .

المادة ١١١ - جعل حق الكلام لأي مدى المشروع ومعارضيه بالتناوب حتى لا يتمكن حزب الأغلبية بعد تكلم عدد معين من أعضائه من طلب إقفال باب المناقشة وتم أفواء الأقلية بهذه الطريقة .

### (٢) ما يترتب على عدم مراعاة أحكام اللائحة

المواد من ١١٩ إلى ١٢٦ - لم تكن اللائحة تتضمن ما يترتب على مخالفة أحكامها، ولم تكن بيد المجلس أية وسيلة لمعالجة هذه المخالفة . فوضعت هذه النصوص ولما نظائر في جميع لوائح المجالس النيابية الأجنبية .

### تقديم مشروعات القوانين والقرارات إلى المجلس

#### وإحالتها إلى اللجان

المادة ١٢٧ - أوجب الدستور أن كل مشروع قانون يجب قبل المناقشة فيه أن يحال إلى لجنة، ولم يوجب أن تكون الإحالة بواسطة المجلس نفسه . ومادامت الإحالة إلزامية، ولا يملك المجلس منها، فكان يصبح أن تحصل بواسطة الرئيس بمجرد ورود المشروع، ويخطر بها المجلس في أول جلسة توفيرا للوقت، ولكن مع ذلك فإن المادة ٧٣ من اللائحة توجب مرض المشروعات على المجلس وهو الذي يحيلها إلى اللجان المختصة، ونظرا لأن هذا أصبح تقليدا فقد استيفاه المشروع، ولكنه أضاف إلى المادة فقرة بأنه يجوز للرئيس عند الضرورة أن يحيل المشروع إلى اللجنة مباشرة، ثم يحظر المجلس بذلك في أول جلسة .

المادة ١٣٠ - تقضى بأن اللجنة الاقتراحات رفض المشروع لأسباب عامة تتعلق بالموضوع أيضاً، كعدم أهليته أو لكفاية التشريع الموجود أو لعدم ملامته للظروف الحاضرة .

المادة ١٣١ - تجيز المادة ٧٥ من اللائحة لكل عضو أن يقدم اقتراحا برغبة أو بمشروع قانون ليعرض على المجلس ويحال على لجنة الاقتراحات . وقد فُتق المشروع بين الاقتراح بمشروع قانون والاقتراح برغبة، فتكلم عن الأول بالمادة ١٣٨ ، وعن الثاني بالمادة ١٣١ ، ولكنه سماه اقتراحا بمشروع قرار يصدره المجلس ، ويكون هذا القرار إما قرارا في أمر من اختصاص المجلس التصرف فيه، وإما قرارا بتوجيه رغبة للحكومة بدعوتها لعمل معين من اختصاصها، وهي بطبيعة الحال رغبة غير ملزمة للحكومة ، إنما فيها توجيه لها ، وهي تظهرها بعين الاعتبار لأنها رغبة صادرة من المجلس نفسه، وإن كانت بناء على اقتراح أحد أعضائه، ولكن بعد إقراره لها . أما إذا لم يقرها فتبقى رغبة للعضو وحده، وله أن يقدمها عن نفسه خاصة في شكل سؤال للوزير المختص أو في شكل اقتراح بمشروع قانون .

المادة ١٣٢ - تقضى بأن للعضو الذى قُدم اقتراحا بمشروع قرار أن يطلب مناقشته فوراً في الجلسة، بدون إحالته على لجنة، إذا أيدته في ذلك عشرة من الأعضاء . ولكن نصت المادة مع ذلك على أن للحكومة الحق في تأجيل المناقشة إلى ثمانية أيام على الأقل، وذلك لأن الاقتراح قد يتضمن في الحقيقة استجاباً، ويكون له نتيجة، فأعطى حكم الاستجواب من هذه الناحية .

ونذكر هنا أن المشروع لم يأخذ بمبدأ " طرح موضوع للنقاشه " وذلك اكتفاء بحق الأعضاء في تقديم ما يشاءون من الأسئلة والاستجابات والاقتراحات، وهي كلها تؤدي إلى طرح الموضوع للنقاشه .

المادة ١٣٣ - تقضى المادة ١٠٦ من الدستور بأن كل مشروع قانون اقترحه أحد الأعضاء ورفضه البرلمان لا يجوز تقديمه ثانية في دور الانعقاد

نفسه . وتقضى المادة ٨٤ من اللائحة بأن كل رغبة رفضها المجلس لا يباد عرضها كذلك قبل مضي ثلاثة أشهر . فرؤى التسوية بينهما . ونص بالمادة ١١٤ من المشروع على أن كل مشروع قانون أو مشروع قرار اقترحه أحد الأعضاء ورفضه المجلس لا يجوز تقديمه ثانية في دور الاعتقاد نفسه .

### أعمال المجلس

المادة ١٤٩ — تميز لكل لجنة أن تستعين بأراء الخبراء من الخارج وهي مأخوذة من المادة ٨٢ من لائحة مجلس نواب بلجيكا .

المادتان ١٥٠ و ١٥١ — نص في المادة ١٥٠ أن لكل لجنة أن تستعين برأى لجنة المالية في المشروع من الوجهة المالية ، ورؤى كذلك جواز استماتها برأى لجنة العدل من وجهة صياغته القانونية وعدم تناقضه مع التشريع القائم . كذلك أوجبت المادة ١٥١ على لجنة المالية عند نظر الميزانية أن تأخذ رأى كل لجنة عن القسم الخاص من الميزانية بالمصالح الداخلة في اختصاصها .  
المادة ١٥٢ — تقضى بأن تقدم لجنة المالية تقاريرها تباعا عن كل قسم من أقسام الميزانية ، وذلك نظرا لما تقرره المادة ١٣٨ من الدستور ( ١٧١ من المشروع ) من أن الميزانية تقدر بابا بابا .

المادة ١٥٣ — تقضى بأنه إذا لم تقدم اللجنة تقريرها في الميعاد كان لرئيس المجلس أن يسألها عن سبب التأخير وعن الميعاد اللازم لتقديم التقرير ، ويطلب من المجلس التصريح بهذا الميعاد .

المادة ١٥٥ — تقضى المادة ٦٢ من اللائحة بأنه يجب على اللجنة أن تبين في تقريرها " آراء الأكثرية والأقلية وأن ينص على اقتراح اللجنة وأن يبين أسبابه " فالذى توجب اللجنة بيان أسبابه هو اقتراح اللجنة الذى هو بطبيعة الحال رأى الأغلبية . فأوجبت المادة ١٥٥ من المشروع على اللجنة أن تشير بإيجاز أيضا إلى أسباب رأى الأقلية .

المادة ١٥٨ — الغرض منها أن رئيس المجلس لا يتصل بناء على طلب الجبان، أو الأعضاء إلا بالوزير المختص، لا برؤساء المصالح التابعة للوزارة مباشرة. وقد نص في المادة على أن الجبان والأعضاء طلب معلومات أو إيضاحات من الحكومة، ولم ينص على المطالبة بتقديم أوراق، لأنه إذا رأت اللجنة عدم الاستغناء بأقوال الوزير وطلبت أوراقاً تؤيده كان في ذلك معنى التحقيق، وهو لا يجوز إلا بقرار من المجلس.

### المناقشة في مشروعات القوانين ومشروعات القرارات

المادة ١٦٤ — يؤخذ من المادة ٧٩ من اللائحة أنه يجب تلاوة المشروع قبل أخذ الرأي عليه إجمالاً من حيث المبدأ، ولكن المادة ١٦٤ من المشروع لم توجب ذلك بل أجازته فقط، لأن المادة ١٦٢ توجب طبع المشروع ومذكرته الإيضاحية وقرار اللجنة عنه وتوزيعها قبل الجلسة على الأعضاء، وقد يكفى المجلس بذلك عن التلاوة.

المادة ١٦٧ — أجاز لكل عضو أن يقترح ما شاء من التعديلات ثم يشرح اقتراحه، ولكن لا يطرح للمناقشة إلا إذا أيده خمسة من الأعضاء، حتى لا يشغل المجلس بتعديلات مرهجة، وقد تكون فيرجدية بنظرها ولا يحتمل أن يؤديها غير مقسما.

المادة ١٧٤ — وضعت هذه المادة للفت النظر إلى أنه إذا قدم للجلس مشروع قانون بإبرام معاهدة أو اتفاق، فإن المعروض على المجلس هو مشروع القانون فقط لا المعاهدة أو الاتفاق، فللمجلس رفض المشروع لعدم الموافقة على المعاهدة أو الاتفاق، ولكن لا يجوز إدخال أي تعديل على أحدهما، وله أن يؤجل رفض المشروع ويقت نظر الحكومة إلى ما فيه من نقص حتى يكون لها فرصة للسمي في تدراكه.

المادة ١٧٥ — نص فيها على أنه إذا كان المشروع مكوناً من مادة واحدة، فيؤخذ الرأي عليه في الحال عقب إقفال باب المناقشة، فإذا كان مكوناً من أكثر

من مادة واحدة فيؤخذ الرأى بعد ثلاثة أيام ، ولكن يجب أن يكون المشروع مكوناً من أكثر من مادة واحدة " في موضوعه " فلا تحسب المادة التي تفرض على الوزراء تنفيذ القانون ، وإلا لو حسبت لما وجد قانون مكون من مادة واحدة .

المادة ١٧٦ - تميز المادة ٣٥ من اللائحة طلب إقفال باب المناقشة إذا قدم من خمسة من الأعضاء ، قرؤى زيادة هذا العدد إلى عشرة ، كما أجيز هذا الطلب أيضاً للرئيس بصفته المشرف على المناقشات والمدير لها ، إذا رأى أن الموضوع قد استوفى بحثه .

ولا يجوز إقفال باب المناقشة عقب كلام الحكومة مباشرة . فيؤذن دائماً لمضو واحد أن يتكلم عقب المتكلم عن الحكومة .

المادة ١٧٧ - تميز الكلام بإيجاز لتأييد أو لمعارضة طلب إقفال باب المناقشة ، إنما لا يجوز ذلك إلا لواحد فقط من كل فريق . ولا يجوز له الكلام إلا لمدة خمس دقائق على الأكثر ، لأن المجلس وقد سمع المناقشات بنفسه لا يحتاج إلى مرافعات طويلة لإقناعه بكفاية ما حصل فيها ، أو عدم كفايتها . وتحديد المدة هنا إنما هو تطبيقي للبدأ العام المقرر في المادة ١١٠ من المشروع .

#### أخذ الآراء

المواد من ١٧٩ إلى ١٨٢ - المادة ١٨٠ هي المادة ٩٩ من الدستور ، وهي توجب حضور أغلبية الأعضاء لإمكان إصدار قرار ، ولكنها لم توجب أن تشترك الأغلبية كلها في إصداره ، فيكون القرار صحيحاً متى كانت الأغلبية حاضرة ولو لم يصدر إلا من أقلية بسبب امتناع البعض عن إعطاء أصواتهم .

وتوجب المادة ١٨١ على كل عضو أن يبدى رأيه . ولا يجوز له أن يمنع عن إعطاء رأيه إلا لأسباب يجب إبدائها في الجلسة . ولا يعتبر المنع من القابيل للشروع أو من الرافضين له ، ولكنه مع ذلك من الموجودين فعلاً ، ويحسب ضمن العدد الذي يجب توفره لإصدار القرار .

المادة ١٨٣ - لكل عضو حضر الجلسة أن يتمتع عن إبداء رأيه لأسباب يجب إبدائها. ولكن لا يكون ذلك سببا لمنع غيره من إعطاء رأيه، ويحصل أحيانا أن يحضر بعض الأعضاء الجلسة لمعارضة مشروع معين بقصد إحباطه، وهم في ذلك في حدود حقهم، فإذا تبين من مجرى المناقشة أنهم لم ينجحوا في مقاومة المشروع ورأوا أن الأغلبية ستكون ضدهم، عمدوا إلى شل المجلس ومنعه من إصدار قراره بانسحابهم في آخر لحظة من قاعة الجلسة، وإقصاء عدد الحاضرين بذلك من نصاب الأغلبية اللازمة لإصدار القرار. وهو عمل غير مشروع للمرة، لأنهم بنص اللائحة مكلفون بالحضور في الجلسة، ومطالبون بالبقاء فيها لغاية الانتهاء من جدول الأعمال. ولا يجوز لهم الانصراف من الجلسة قبل انتهائها إلا بإذن من المجلس. ويجب عليهم أن يعطوا آراءهم. كل هذه واجبات مفروضة عليهم صراحة باللائحة. فلا يقبل منهم الإخلال بها سيما إذا كان سيقرب عملهم هذا شل المجلس عن إتمام عمله ومنعه من إصدار قراره بعد مجهود شاق يكون قد بذله في المناقشة. فلا يقبل منهم ذلك ولا يسمع لهم به. والواجب عليهم أن يقولوا في الجلسة ويعطوا آراءهم بنجام الحرية بقبول المشروع أو رفضه. ولم فوق ذلك أن يتمتعوا عن إبداء آرائهم للأسباب التي يبدونها. ولا يمكن اتخاذ عملهم المخالف لأحكام اللائحة أساسا لنضايح مجهود المجلس ومنعه عن أداء وظيفته، لذلك نصت المادة ١٨٣ من المشروع على أن للرئيس في هذه الحالة أن ينهم إلى ما في انسحابهم من مخالفة الواجبات المفروضة عليهم باللائحة، وإلى ما قد يترتب على انسحابهم من النتائج. فإذا أصروا مع ذلك على الانسحاب والخروج من الجلسة بدون إذن، أثبت ذلك في المضبطة، وعقدوا في حكم الممتنعين عن إبداء الرأي. والواقع إذن أن الانسحاب من المجلس في هذا الوقت لا يمكن تفسيره إلا بأنه صورة من صور إعلان الامتناع عن إعطاء الرأي. والفرض من اشتراط الأغلبية المطلقة من الأعضاء لإصدار القرارات هو مجرد تمكينها، بوجودها بالفعل، من إعطاء رأيها، ولو لم يعطه البعض فعلا بامتناعه عن إعطائه، فتي وجدت الأغلبية فعلا وأصبح

في مقدورها إعطاء رأيا تم الفرض المقصود، وامتناع البعض بعد ذلك عن إعطاء رأيه وهو قادر عليه لا تأثير له، سواء أعلن هذا الامتناع بالقول مع بقاءه في القاعة، أو اتخذ خروجه وسيلة لذلك. ولا يمكن لأى عضو في المجلس أن يعترض على هذا الحكم. فالذين أعطوا أصواتهم فعلا لا مصلحة لهم في الاعتراض عليه لأنهم يرون فيه حماية لهم. والذين انسحبوا لا يمكن أن يدعوا أن لهم الحق بانسحابهم في منع المجلس من إصدار قراره.

يعترض على ذلك بأن المادة ٩٩ من الدستور صريحة في أنه لا يجوز للمجلس أن يقر قرارا إلا إذا حضر الجلسة أغلبية أعضائه. ويجب القول بأن هذه المادة لا تنتظر إلا الحالة الطبيعية العادية التي يحضر العضو فيها أو يتنكب؛ وقصدها تسهيل مأمورية المجلس في القيام بواجبه باشتراطها توفر العدد القانوني وقت إعطاء الرأى فقط؛ بمعنى أنه إذا لم يحضر بعض الأعضاء إلا في آخر الجلسة بعد تمام المناقشة، فالمادة لا تحرمهم من الاشتراك في إعطاء الرأى ولو لم يشتركوا في المناقشة؛ رغبة في مساعدة المجلس على إنجاز أعماله. أما الحالة العكسية فإن المادة لم تنتظر إليها؛ وهى حالة العضو الذى حضر المناقشة ثم يريد عدم الاشتراك في إعطاء الرأى بقصد إقراض العدد القانوني ومنع المجلس من إصدار قراره. ولا يمكن أن يكون غرض الدستور مساعدته على تحقيق قصده. ويكون عدم الاشتراك في إعطاء الرأى في هذه الحالة بوسيلتين: إما بالبقاء في قاعة المجلس وإعلان امتناعه عن إعطاء صوته، أو بخروجه من قاعة الجلسة حتى لا يعطى صوته. والحالتان في الحقيقة مظهران مختلفان لشيء واحد هو عدم الاشتراك في الرأى. ولا فرق بين بقاء العضو في الجلسة في هذه الحالة وخروجه منها، فإنه لا يكون باقيا فيها إلا بجسمه فقط، ولا فائدة من بقاءه بأى حال من الأحوال. وعلى ذلك فإن اللاتجسس تقول إن عدم إعطاء رأيه لا ينقص العدد القانوني الذى يشترطه الدستور. فلماذا لا يقال ذلك أيضا عن خروجه في هذه الظروف؟ أليس حكم الحائذين واحدا؟ إن المادة

٩٩ من الدستور إنما وضعت لتسهيل صدور القرار من المجلس لا لتعصبيه كما قلنا . فلا يمكن أن يجرى أعمالا لا يقصد بها إلا منع المجلس من إصدار قراره .

المادة ١٨٩ - فيما عدا الاقتراع التناهي على القوانين ، يكون أخذ الآراء بالتصويت العام شفوياً أو بالقيام والجلوس . ومع ذلك تجوز اللائحة أخذ الأصوات بالاسم بالمناداة إذا طلب ذلك خمسة من الأعضاء ( مادة ٣٨ ) . وقد أقر المشروع هذا الطلب من حيث المبدأ ، ولكنه اشترط أولاً صدوره من عشرة من الأعضاء ، ثم أوجب أخذ رأى هؤلاء العشرة أولاً ، وإعطاء رأيهم بالفعل ، وإلا اعتبر طلبهم غير موجود . وذلك حتى يكون طلبهم جدياً وألا يكون القصد منه مجرد الرغبة في صرفلة إجراءات أخذ الأصوات بطلب أخذها بطريق النداء على الأسماء ، ثم ترك المجلس دون الاشتراك في هذه العملية بالفعل .

المادة ١٩٥ - تجوز المادة ٣٦ من اللائحة المودة للنقطة في موضوع أخذت منه الآراء بناء على طلب تخلى يقدم للرئيس ، ولكن رؤى أن قرارات المجلس يجب أن تتقدم بسد أن أخذت بالطريق الدستوري الصحيح ، ولا يجوز التداول عنها إلا لمنع التناقض بين أجزاء المشروع الواحد .

### الأسئلة والاستجابات

المادة ٢٠٥ - تنص المادة ٤٦ من اللائحة بأن الرئيس يدرج السؤال بحسول أعمال الجلسة التي يمتددها للإجابة ، ولكن المادة ٢٠٥ من المشروع اشترطت ألا تكون الجلسة قبل ثمانية أيام من يوم تبلغ السؤال للوزير ، حتى يكون لديه الوقت الكافي لتحضير الإجابة .

المادة ٢٠٧ - توجب المادة ٤٧ من اللائحة على الوزير أن يجيب عن السؤال . ولكن المادة ٢٠٧ من المشروع أوجبت قيده لهذا الواجب ، وهو حالة ما إذا رأى الوزير أن المصلحة العامة تقتضى بعدم الإجابة .



المادة ٢٠٨ - لم تجز المادة ٤٨ لمقدم السؤال إلا استيضاح الوزير مرة واحدة بعد الإجابة، فأجازت له المادة ٢٠٨ من المشروع أن يعلق على الإجابة بإيجاز أيضا .

المادة ٢٠٩ - لم تتكلم اللامعة إلا عن السؤال والجواب عنه شفها بالجلسة، فأجازت المادة ٢٠٩ من المشروع للعضو أن يطلب الإجابة كتابة .

المادة ٢١١ - نصت المادة ٢١١ من المشروع بعدم انطباق الإجراءات الخاصة بالأسئلة على حالة ما إذا كان هناك موضوع مطروح للنقاش فعلا أمام المجلس، فيجوز أن يوجه العضو للوزير ذى الشأن أى سؤال مرتبط بهذا الموضوع شفويا بالجلسة .

المادة ٢١٧ - تحوز هذه المادة للوزير أن يطلب من المستجوب شرح استجوابه أولا، وأن تحتد جلسة تالية لتقديم إجابته، وذلك لخطورة الاستجواب ومنعا للفتاوة .

المادة ٢١٨ - تجهز هذه المادة ضم الاستجوابات ذات الموضوع الواحد والاكتفاء ببعض مقتضاها لشرحها .

المادة ٢١٩ - حددت هذه المادة للمستجوب مدة لا تتجاوز نصف ساعة لشرح استجوابه، إلا إذا أذن المجلس بوقت أطول . وهذا تطبيقا لبدأ العام المقرر في المادة ١١٠

المادة ١١٠ - "١" - لما كان الكلام في السياسة العامة للبرلمان يتناول السياسة العامة للحكومة فقد روى أنه عند مناقشة ميزانية أى وزارة يضم إليها ما يكون قدم من الاستجوابات التي لم تحصل مناقشتها .

المادة ٢٢٣ - قد تحصل بين دورى الانقضاء أمور هامة تستلزم اهتمام الأعضاء بالوقوف على حقيقتها في حينها، فأجازت المادة توجيه الأسئلة عنها، على أن يكون الرد عليها كتابة .

(١) كانت هذه المادة تقع بين المادتين ٢١٩ و ٢٢٠ وقد حذرت اللجنة حذفها .

فهرس لتقرير لجنة اللائحة الداخلية والاطعون  
عن مشروع اللائحة الداخلية الجديدة لمجلس الشيوخ  
ومرفقات التقرير

صفحة	الموضوع
٤٧	ملاحظات عامة على المشروع ... ..
	في جواز انعقاد جلسات المجلس والشرع في مداوات ولولم يحضر
٤٩	الجلسة أفضية أعضائه... ..
٥٣	في تحديد الوقت الذي يجمع للخطباء ... ..
	حق المجلس في أن يرد أحد أعضائه على المتكلم باسم الحكومة في ختام
٦٥	المنافشات ... ..
٦٦	التناوب في الكلام وجواز تنازل المصولفعية عن دوره فيه ... ..
٦٩	منع العود للنقشة في موضوع أخذت الآراء عليه ... ..
٧٣	حق اقتراح التصرارات وتنظيمه وإعادة النظر في إجراءات الرضيات ... ..
٨٢	جواز المناقشة العامة في اقتراح بقرار في الجلسة التي قدم بها فوراً ... ..
٨٥	في تشكيل اللجان ... ..
٨٨	حق رئيس المجلس في حضور اجتماع أية لجنة وتولى رياستها ... ..
٨٩	ضبط أعمال اللجان ... ..
٩١	هل للجان والأعضاء مطالبة الحكومة بتقديم أوراق؟ ... ..
٩٢	توحيد إجراءات انتخابات المكتب واللجان والوفود وتوحي البساطة فيها
٩٤	الأغلبية اللازمة لسقوط العضوية ... ..
	الجهة التي تحكم بالعقوبة على الشهود الذين يدعون للحضور أمام لجنة
٩٧	تحقيق صحة العضوية ... ..

## (تابع) فهرس تقرير لجنة اللائحة الداخلية والطمون

صفحة	الموضوع
١٠٠	انسحاب بعض الأعضاء رغبة منهم في تعطيل أعمال المجلس وتسييزه عن إصدار قراراته ... ..
١٠٧	تحديد اختصاص مكتب المجلس ورئيسه في شئون الموظفين ... ..
١١٠	تضمين اللائحة بعض أحكام الدستور وقانون الانتخاب ... ..
١١٠	بعض التعديلات التي رأت اللجنة إدخالها على المشروع ... ..
١٢٢	المواد والفقرات التي حذفها اللجنة ... ..
١٢٣	الرجوع الى المذكرة التفسيرية ... ..
١٢٤	إعادة تبويب اللائحة ... ..
١٢٥	صكلمة ختامية ... ..
١٢٦	مشروع اللائحة الداخلية للمجلس كما اقترته اللجنة... .. <sup>(١)</sup>
١٦٦	مذكرة تفسيرية لمشروع اللائحة الداخلية الجديدة لمجلس الشيوخ المقترح من حضرة صاحب السعادة على زكي للعرابي باشا رئيس مجلس الشيوخ ... ..

(١) ندرنا المذكرة التفسيرية لمشروع اللائحة الداخلية المقترح من سعادة على زكي للعرابي باشا ولم ننشر مشروع اللائحة الذي وضعه سعادته إكتفاءً بالمشروع الذي اقترته اللجنة وأعادة تبويبه من جديد ، وقد أشارت بتقريرها في صفحة (١٢٤) من هذا السردجيم بأرقام المواد الجديدة وما يتألفها من المواد في المشروع المقترح من سعادته تمجيلاً للباحثين والدارسين (الخلاف) .

# اللائحة لأعمال المجلس الشيوخ

الصادر بها قرار من هيئة مكتب مجلس الشيوخ

في ١٧ أبريل سنة ١٩٤٣

## مكتب المجلس

مادة ١ - تكون رئاسة المكتب لرئيس المجلس أو لمن يقوم مقامه من الوكيلين .

مادة ٢ - يجتمع مكتب المجلس في المواعيد التي يحددها، أو بناء على دعوة الرئيس أو من يقوم مقامه من الوكيلين .  
ويدعو الرئيس المكتب إلى الاجتماع إذا طلب ذلك ثلاثة من أعضائه كتابة، على ألا يتأخر الاجتماع في هذه الحالة عن أسبوع .

مادة ٣ - يضع الرئيس جدول أعمال المكتب مشتملا على جميع المسائل التي قدمت إليه ويرسله مع كتاب الدعوة لأعضاء المكتب جميعا وذلك قبل الجلسة بأربع وعشرين ساعة على الأقل .

مادة ٤ - يختار المكتب سكرتيريا له من بين السكرتيرين الأعضاء يعاونه السكرتير العام للمجلس أو من يقوم مقامه .

مادة ٥ - لا يكون انعقاد المكتب صحيحا إلا بحضور خمسة من أعضائه على الأقل، وتصدر قراراته بالأغلبية المطلقة للأعضاء الحاضرين . وعند تساوى الأصوات يكون صوت الرئيس مرجحا .

- مادة ٦ - جلسات المكتب سرية .  
 مادة ٧ - يحدد لكل جلسة محضر يوقع عليه الرئيس والسكريترالمضو .  
 مادة ٨ - لأعضاء المجلس دون سواهم الاطلاع على محاضر جلسات المكتب .

### هيئة المراقبة

- مادة ٩ - إذا غاب أحد المراقبين قام زميله بأعمال المراقبة .  
 مادة ١٠ - تقسم اقتراحات المراقبة إلى رئيس المجلس للبت فيها أو لإحالة ما هو خاص بالمكتب إليه ، وتدوج في أعمال أول جلسة تعقد بعد تقديمها .  
 مادة ١١ - يحضر المراقبان مشروع الميزانية في ميعاد لا يتجاوز ٢٠ يناير من كل سنة .  
 ويبلغ رئيس المجلس إلى وزير المالية الرقم الإجمالي لمجموع الاعتمادات المطلوبة للمجلس لإدراجه بصورة مؤقتة في مشروع ميزانية الدولة إلى أن يقرر المجلس الرقم النهائي .  
 مادة ١٢ - تطبق الأحكام والنظم المقررة في وزارات الحكومة ومعالجتها وفي لائحة المجلس الداخلية على كل ما يتعلق بحسابات المجلس ومراجعتها ومراقبتها وبالمهدة والجرود والمشتريات والمصرفيات الأخرى والخزائنة .  
 وهذا مع عدم الإخلال بما للمكتب من الحق في وضع ما يراه من النظم كفيلا بحسن سير الأعمال .

## السكرتيرية العامة

### السكرتير العام

مادة ١٣ - يشرف السكرتير العام على جميع إدارات السكرتيرية وأنقسامها ، وهو مسئول أمام رئيس المجلس عن حسن سير الأعمال فيها .

مادة ١٤ - يوزع السكرتير العام الموظفين على مختلف الأقسام وفقا لحاجة العمل .

مادة ١٥ - السكرتير العام مسئول عن تنفيذ قرارات المجلس والمكتب ، وعليه تنفيذ ما يصدره إليه الرئيس من الأوامر ، ويوقع على صور القرارات ويكون مسئولا عن مطابقتها للأصل .

مادة ١٦ - السكرتير العام هو الأمين على خاتم المجلس ، ويعمم به بأمر الرئيس صور القرارات والأوراق .

مادة ١٧ - يقدم السكرتير العام للرئيس في جلسات المجلس والمكتب ما يستلزمه بحث المسائل من وثائق وغيرها .

مادة ١٨ - يدخل في اختصاص السكرتير العام جميع ما يدور من المذكرات بين المجلس والوزارات .

مادة ١٩ - يحفظ السكرتير العام سجلات قيد محاضر المكتب وقراراته وقرارات الرئاسة .

مادة ٢٠ - يحمل السكرتير العام شارة مميزة لشارة الأعضاء مكتوبا عليها " السكرتير العام " ويصحب هيئة المجلس في كل احتفال تخضره كهيئة .

مادة ٢١ - يعاون السكرتير العام سكرتير عام مساعد ، ويقوم مقامه عند غيابه في كل اختصاصاته ، فإن غاب الاثنان قام بالعمل مدير كل إدارة في إداراته .



الدكتور احمد ماهر باش  
رئيس مجلس النواب





## الادارات

مادة ٢٢ - تتم سكرتيرية المجلس الى ادارتين :

الإدارة التشريعية وإدارة المراقبة ، ويكون لكل منهما مدير يتولى إدارتها  
وويكل بمعاونته ويقوم مقامه في غيابه . ومدير كل إدارة مسئول عن أعمال إدارته  
لدى السكرتير العام .

## الإدارة التشريعية

مادة ٢٣ - تقوم الإدارة التشريعية بكل ما يتعلق بالتقنين وما يرتبط به  
كأعمال اللجان وتقاريرها والجلسات ومضابطها وقرارات المجلس وتنفيذها  
وما تكلف به من المذكرات في البحوث الدستورية وغيرها .

مادة ٢٤ - تتألف هذه الإدارة من الأقسام الآتية :

- ( ١ ) قسم جدول الأعمال .
- ( ٢ ) » المجلات .
- ( ٣ ) » المراجعة والطبع .
- ( ٤ ) قسم التنفيذ .
- ( ٥ ) » الترجمة .

## قسم جدول الأعمال

مادة ٢٥ - يتلقى قسم جدول الأعمال جميع المسائل التي ترد بقصد تقديمها  
إلى الجلسة كمشروعات القوانين التي ترد من الحكومة ومن مجلس النواب والتي  
يقترحها الأعضاء والأمثلة والاستجابات والاقتراحات بمشروعات قرارات  
والاقتراحات برقيات وتقارير اللجان واعتذارات الأعضاء وطلبات الإجازة والرسائل .

مادة ٢٦ - يحتفظ هذا القسم بالسجلات والملفات الآتية :

- ( ١ ) ملفات تثبت فيها بحسب ترتيب ورودها جميع المسائل المهيئة  
في المادة السابقة .

(٢) محيل لقيد حضور الأعضاء واعتذاراتهم عن جلسات المجلس .

(٣) محيل لقيد إجازات الأعضاء .

مادة ٢٧ — يمد هذا القسم جدول الأعمال ويقوم بتحرير المكتبات الخاصة بالمسائل الداخلة في اختصاصه .

مادة ٢٨ — يناط بهذا القسم إعداد ملفات الجلسة .

مادة ٢٩ — يناط بهذا القسم مراجعة الكشف التي توضع بقاعة الجلسة قبيل الاجتماع لإثبات حضور الأعضاء وغيابهم ، كما يناط بأحد موظفيه القراءة والتناء على الأسماء في الجلسة .

مادة ٣٠ — يقوم هذا القسم بعمل فهرس لكل مضبطة وملخص لها عقب كل جلسة لإرساله إلى القصر الملكي .

مادة ٣١ — يقوم هذا القسم في آخر كل دورة بإعداد إحصاء المواد التي وردت إلى المجلس وما انتهى المجلس من نظره منها والمواد الباقية ، وكذلك المواد التي انتهت منها الجان وقدمت تقاريرها عنها .

مادة ٣٢ — يقوم هذا القسم أولاً بأولاً بإعداد فهرس عام لمجموعات المضابط ومجموعات الملاحق ، وكذلك يقوم بجمع المناقشات البرلمانية للقوانين الهامة .

مادة ٣٣ — يقوم هذا القسم في آخر كل دورة بإعداد بيان بحضور كل عضو جلسات المجلس وإجازاته واعتذاراته وغيابه عنها .

### قسم الجان

مادة ٣٤ — يكون لكل لجنة سكرتير موظف يتولى تحت إشراف سكرتيرها العضو إعداد جداول أعمالها ومحاضرها وتقاريرها .

مادة ٣٥ — يمد السكرتير الموظف لكل مسألة تحال إلى اللجنة ملفاً خاصاً يودع به جميع الأوراق المتعلقة بالمسألة .

مادة ٣٦ - يبلغ سكرتير اللجنة جداول أعمالها بمجرد إعدادها وإقرارها ، إلى قسم اللجان .

مادة ٣٧ - يتولى قسم اللجان الإشراف على أعمال سكرتيرى اللجان الموظفين فيما يتعلق بأعمالهم فى اللجان .

مادة ٣٨ - يتلقى هذا القسم بيانات بمواعيد انعقاد اللجان وجداول أعمالها ، ويقوم بقرير المكتبات الخاصة بما تطلبه اللجان من البيانات أو ندب مندوبين من الوزارات لحضور جلساتها .

مادة ٣٩ - يحتفظ قسم اللجان بالسجلات الآتية :

( ١ ) سجل مام لدى رئيس القسم لحصر جميع الأعمال الموجودة لدى اللجان .  
( ٢ ) سجل آخر لدى رئيس القسم تين فيه الموضوعات المحالة إلى اللجنة وتواريخ إجاتها والميعاد الواجب تقديم التقرير فيه ونهاية المدة الإضافية التى قد يمتصها المجلس .  
( ٣ ) سجل خاص لكل لجنة لدى سكرتيرها يبين فيه تاريخ إحالة كل مسألة إلى اللجنة والتأجيلات وأسبابها وقرارات اللجنة وتواريخ صدورها وتاريخ تقديم تقريرها إلى المجلس وقرار المجلس .

( ٤ ) سجل لتفيد حضور الأعضاء واعتذاراتهم وشياهم من جلسات اللجان .  
مادة ٤٠ - يعرض سكرتير كل لجنة على رئيس القسم ومدير الإدارة التشريعية والسكرتير العام المساعد والسكرتير العام ورئيس ، عقب كل جلسة تعقدها اللجنة ، بيانا مكتوبا بما تم فيها وميعاد الجلسة المقبلة إذا كان قد حدد .

مادة ٤١ - يجب على رئيس قسم اللجان أن يعرض على السكرتير العام فوراً كل مسألة أحييت إلى اللجنة ولم تقدم تقريرها عنها فى ظرف شهر .

مادة ٤٢ - قبل عرض أى مشروع قانون على اللجنة يقوم سكرتيرها بمراجعته على مضابط مجلس النواب وتقارير لجانه للتحقق من أنه مطابق تمام المطابقة لما أقره المجلس المذكور فى لجانه ولساته .

مادة ٤٣ — يعرض مسكبر كل لجنة التقارير التي تضمها اللجنة بعد مراجعتها على السكرتير العام ليحت بها إلى قسم جنود الأعمال لقيدها بالجدول المذكور .

مادة ٤٤ — يصعد مسكبر كل لجنة في آخر كل شهر بياناً بالمسائل التي أحيلت إلى اللجنة ، وما انتهت من نظره والباقي لديها ، ويرسله إلى رئيس قسم الجبان لمراجعته وإبلاغه لمدير الإدارة التشريعية والسكرتير العام المساعد والسكرتير العام والرئيس .

مادة ٤٥ — يصعد هذا القسم في بداية كل دورة كراسة بلجان المجلس وأسماء أعضائها ورؤسائها ومسكبرها الأعضاء ومسكبرها الموظفين .

مادة ٤٦ — يقوم هذا القسم في نهاية كل دورة بإعداد بيان عن المسائل التي أحيلت إلى كل لجنة وعدد الجلسات التي عقدتها وحضور كل عضو واعتذاره وغايه من هذه الجلسات ، وكذلك الأعمال التي تمت والباقية لديها .

مادة ٤٧ — يشارك بموظفين من هذا القسم مراجعة مضابط المجلس أولاً فاولاً عقب كل جلسة من جلساتها واستخراج المناقشات البرلمانية التي توضع مواد الدستور أو مواد اللأختين الداخليتين للمجلس أو تفسر غامض نصوصهما لإضافة ما يصح إضافته منها إلى سوابق الدستور أو اللائحة ، ويرضان ذلك على السكرتير العام .

### قسم المراجعة والطبع

مادة ٤٨ — يقوم هذا القسم بطبع الأسئلة والاستجابات والاقتراحات ومشروعات القوانين وتقريرات الجبان ومحاضرها ومضابط الجلسات وفهارسها وكل ما يطلب إليه نسخه وطبعه ومراجعتها سواء بالمجلس أو بالمطبعة الأميرية ، وكذا مراجعة سائر المطبوعات التي يصدرها المجلس .

## قسم التنفيذ

مادة ٤٩ - يختص هذا القسم بتنفيذ قرارات المجلس من واقع المضابط، وحصر الرغبات التي تبليها اللجان والأعضاء بمجلسات المجلس .

مادة ٥٠ - يحسب هذا القسم المسجلات الآتية :

( ١ ) سجل لقيد مشروعات القوانين الواردة من الحكومة .

( ٢ ) » » » » من مجلس النواب .

( ٣ ) » » » » المقترحة من الأعضاء .

( ٤ ) » الأسئلة .

( ٥ ) » الاستجوابات .

( ٦ ) » الاقتراحات بمشروعات قرارات .

( ٧ ) » الاقتراحات برغبات .

( ٨ ) » المرائض .

( ٩ ) » العلون .

مادة ٥١ - يتولى هذا القسم مراجعة مشروعات القوانين على مضابط الجلسات التي جرت فيها مناقشتها وأخذ الرأي عليها، وبعد التحقق من أن الصورة الواردة للتنفيذ مطابقة لما ورد بهذه المضابط ترسل إلى مجلس النواب وإلى الوزارات المختصة .

مادة ٥٢ - تراجع هذا القسم مضابط الجلسات وتقارير اللجان لاستخراج الرغبات التي يبديها الأعضاء أو المجلس أو اللجان لعمل إحصاء بها في نهاية الدورة، وتبلغ الرغبات إلى الوزارات المختصة بها لموافاة المجلس واللجان برأيها فيها .

مادة ٥٣ - يبلغ هذا القسم المرائض إلى الوزارات المختصة ، كما يبلغ ردودها إلى لجنة الاقتراحات والمرائض وإلى مقدمي المرائض .

- مادة ٥٤ - يتبع هذا القسم كل مادة مقيمة بالسجلات ليثبت تعلق راتها أولاً فأولاً إلى أن يصدر المجلس فيها قراره النهائي .
- مادة ٥٥ - يحتفظ هذا القسم بملفات لكل المكاتبات الصادرة منه خاصة بتنفيذ قرارات المجلس .

### قسم الترجمة

- مادة ٥٦ - يتولى قسم الترجمة ترجمة ملخص مضايح جلسات المجلس إلى اللغة الفرنسية وترجمة تقارير الجبان وما يحال إليه من مختلف الأعمال .
- وترسل الترجمة إلى المطبعة في ظرف ٤٨ ساعة من تسلم صورة المضبطة العربية.

### المضابط

- مادة ٥٧ - يقوم بتحرير المضابط موظفون يقسمون إلى فرق يعاونها مختارون ، ويكون لكل فرقة رئيس .
- تقوم هذه الفرق بضبط جميع المناقشات التي تدور في جلسات المجلس وتتناوب العمل فيها ، ويبدأ أن تم كل منها العمل الخاص بها تسلمه إلى مدير الإدارة التشريعية لمراجعته وإرساله إلى المطبعة الأميرية .
- مادة ٥٨ - يجب إرسال المضبطة إلى المطبعة عقب الجلسة مباشرة ، وتعرض تجاربها على الرئيس صباح اليوم التالي ، ويسمى الإذن بالطبع قبل الظهور .
- وتسلم نسخة من المضبطة إلى كل صحيفة يومية بناء على طلبها .

### إدارة المراقبة

- مادة ٥٩ - تقوم إدارة المراقبة بأعمال الحسابات والمستخدمين والمشتريات وقيد الرسائل الواردة والصادرة وحفظ ملفات المسائل التي تعرض على المجلس وتوزيع المطبوعات وحفظ باقيها واستخراج جوازات السفر وتنظيم احتفالات المجلس وإعداد قاعة جلساته وصيانة مبناه وأثاثه ومتعلقاته وتنظيم شؤون مكتبته وإدارتها .

وتنظم هذه الإدارة أعمال الخدم وتشرف عليهم .

مادة ٦٠ - تتبع إدارة المراقبة في أعمالها وإعداد ووضع وحفظ ملفاتها ومسك دفاتها النظم المتبعة في وزارات الحكومة ومصالحها . وذلك مما يرى إنشاؤه من الدفاتر الأخرى لتسهيل العمل وتنظيمه وضبطه .

مادة ٦١ - تتألف هذه الإدارة من الأقسام الآتية :

- ( ١ ) قسم الحسابات .
- ( ٢ ) » المستخدمين .
- ( ٣ ) » المشتريات والمخازن .
- ( ٤ ) » القيد والمحفوظات .
- ( ٥ ) » التوزيع .
- ( ٦ ) القسم الإدارى .
- ( ٧ ) المكتبة .

#### قسم الحسابات

مادة ٦٢ - يختص هذا القسم بتنفيذ الميزانية فيما يتعلق بصرف مكافآت الأعضاء وماهيات الموظفين والمستخدمين والخدم والمطالبات بكافة أنواعها وتنفيذ العقود والارتباطات المالية .

#### قسم المستخدمين

مادة ٦٣ - يحتفظ هذا القسم بملفات للأعضاء وبسجلات خاصة للتأشير فيها بمكافآتهم وإجازاتهم ويحضر كشوف المكافآت الخاصة بهم .

ويحتفظ بملفات للموظفين والمستخدمين والخدم وبسجلات للتأشير فيها بجنويات الملفات كالتبعية في وزارات الحكومة ومصالحها ، ويحضر لهم كشوف الماهيات وبدل المهر والركاب .

ويراقب حضور وانصراف الموظفين والمستخدمين والخدم .

## قسم المشتريات والمخازن

مادة ٦٤ — يقوم هذا القسم بأعمال المشتريات والمناقصات والمزايدات والمخازن وشطب الأدوات وصرفها وإضافة الأصناف وخصمها وقيد العهد الشخصية وتحريك كشف الجرد السنوى .  
ويمسك دفاتر عهد بولس البرلمان ، ويخطر قسم الحسابات لعرف عن مهماته .

## قسم القيد والمحفوظات

مادة ٦٥ — يختص هذا القسم بتسلم الرسائل وتصديرها ومراجعة الملفات المرتدة وحفظها .  
وينشئ ملفات لما يحد من الأعمال التشريعية والإدارية بالجلس بكافة أنواعها .  
ويقيد القسم ما يرد من المطبوعة الأميرية من المطبوعات ، ويراجع المطالبات الخاصة بها عند ورودها .

## قسم التوزيع

مادة ٦٦ — يقوم هذا القسم بتسلم المطبوعات وقيدتها ونوزيمها وحفظ ما يبقى منها وأعمال البريد ، ويشرف على صرف المهمات اللازمة للركبات ويشرف مأمورات الموتوسيكلات .  
ويسمى فى كل دورة كراسة شاملة لعنوانات الأعضاء وأرقام تليفوناتهم فى القاهرة وخارجها .

## القسم الإدارى

مادة ٦٧ — يقوم هذا القسم باستخراج جوازات سفر الأعضاء والجوازات السياسية وتذاكر المرور ، ويشرف على الدائمة لحضور الجلسات ، ويشرف على صيانة الأثاث وأعمال المبنى والمياه والإنارة ومكبرات الصوت وأجهزة تكييف



المواء والتليفونات والبوفيه والنظافة ونظام الجلسات واستقبال الزائرين وإقامة الزينات وإعداد الحفلات .

ويراقب أعمال الخدم ويشرف عليهم .

### قسم المكتبة

مادة ٦٨ - يختص هذا القسم باقتراح شراء الكتب والمجلات وغيرها ، ويقوم بتجليد ما يحتاج الى تجليد منها ، ويرتب المكتبة ويؤبى محتوياتها ويحفظها ، ويعدّ الفهارس لها على أحدث النظم المتبعة لذلك ، ويسيرها على الوجه المبين بمد .

مادة ٦٩ - تفتح المكتبة في المواعيد المقررة للعمل في المجلس . وينبغى أن تكون مفتوحة أيضا مدة انعقاد جلسات المجلس ولجانته .

مادة ٧٠ - لا تمار الكتب إلا لأعضاء المجلس وموظفيه .

مادة ٧١ - لا تمار الموسوعات والقواميس والمراجع المطولة ، والكتب التي لا تحتوى المكتبة إلا على نسخة واحدة منها ، والكتب المخطوطة والنادرة والمجلات والجرائد .

مادة ٧٢ - تكون الإعارة على الوجه الآتى :

( أ ) على المستعير أن يوقع إيصالا بالاستلام .

( ب ) الإعارة متنها أسبوع ، ويحوز تجديدها بطلب جديد .

( ج ) في حالة عدم رد الكتب أو إتلافها أو فقدها يدفع المستعير القيمة التي

تحدد المكتبة ، وإذا امتنع تخضع من مكافأته إن كان عضوا ومن

ماهيته إن كان موظفا .

### الحرس

مادة ٧٣ - يكون للمجلس قوة حرس خاصة . والرئيس هو الذى يحدد

اختصاصها ويضع النظام الذى تسيير عليه في عملها ، ويتولى بمعاونة المراقبين الإشراف عليها وإصدار التعليمات اللازمة لها .

### شؤون خاصة بالموظفين

#### بدل السهر والركاب

مادة ٧٤ - يمنح موظفو المجلس ومستخدموه وخدمه الذين يتأخرون في ليالى الجلسات الى ما بعد الساعة الحادية عشرة بدل سهر وأجور ركاب على الوجه الآتى :

( أ ) تصرف للموظفين الذين يتجاوز مرتبتهم ثلاثين جنيا أجور الركاب التى يجوز لهم الحصول عليها بمقتضى القانون المالى .

( ب ) الموظفون والمستخدمون الذين لا يتجاوز مرتبتهم الثلاثين جنيا يصرف لهم بدل سهر ١ / ١ من مرتبهم الشهري ، على ألا يقل البدل عن ١٢٠ مليا ولا يزيد على ٣٠٠ مليا .

( ج ) يعطى للواحد من الخدمة السائرة ٨٠ مليا .

#### الإجازات

مادة ٧٥ - تطبق بالنسبة لموظفى المجلس ومستخدميه فيما يتعلق بالإجازات المعارضة والمرضية القواعد المقررة بالنسبة لموظفى الحكومة .

مادة ٧٦<sup>(١)</sup> - لا يمنح موظف أو مستخدم إجازة اعتيادية أثناء دور انعقاد المجلس .

ولا يجوز لموظف أو مستخدم أن يستعمل حقه فى الإجازات المعارضة أيام انعقاد الجلسات .

ويجب على الموظف أو المستخدم الذى يتخلف عن عمله بسبب المرض أو لمضر قاهر أن يضطر السكرتيرية بذلك ، على أن يصل إخطاره فى يوم تخلفه بالذات وقبل الساعة الثانية عشرة ظهرا ، وإلا يعتبر الغياب غيبا دون إذن يرتب عليه خصم يوم من المساهية .

(١) طلت هذه المادة بقرار من هيئة المكتب بجلسته ٥ مارس سنة ١٩٤٦ ، وكان نصها الأصل :

"لا يمنح موظف أو مستخدم إجازة أثناء دور انعقاد المجلس إلا بسبب المرض أو لأسباب قاهرة" .

- مادة ٧٧ - يمنع موظفو الإدارة التشريعية إجازاتهم بعد فسخ دور الانقضاء، على أن يستبقى منهم دائماً من قد يقضى العمل بوجوده .
- مادة ٧٨ - يجوز تنظيم إجازات موظفي إدارة المراقبة ابتداء من أقل يولييه لغاية آخر أكتوبر من كل سنة، على أن يستبقى منهم حتماً من يقضى العمل ببقائه .
- مادة ٧٩ - يكون للسكترير العام الحق في حالة عقد اجتماع غير عادي في أثناء العطلة في أن يلغى إجازات من يرى وجوب عودته للعمل من الموظفين .
- مادة ٨٠ - تطبيق فيما يتعلق بإجازات الخدمة الخارجيين من هيئة العمال القواعد المقررة في الحكومة .

#### التأديب وإجراءاته

- مادة ٨١ - لا يجوز بأي وجه من الوجوه عزل موظف أو مستخدم دائم من وظيفته أو إحالته إلى المعاش قبل بلوغه نهاية السن المقررة قانوناً، ولا إبقاؤه في الخدمة بعد بلوغ هذه السن إلا بقرار من مكتب المجلس .
- مادة ٨٢ - يتناول اختصاص الهيئة التأديبية كل إخلال يقع من الموظف كالتقصير أو الإهمال وغير ذلك مما يرتبط بواجبات الوظيفة، وكل عمل يكون مانساً بشرف الموظف أو مضرراً بكرامته .
- مادة ٨٣ - تكون الإحالة إلى الهيئة التأديبية بقرار يصدر من رئيس المجلس وتبين فيه التهمة بيانا كافيا .
- مادة ٨٤ - يعلن السكترير العام قرار الإحالة إلى المتهم قبل الجلسة المحددة للمحاكمة بثانية أيام كاملة على الأقل، مع تكليفه بالحضور في اليوم المحدد .
- ويعلن كذلك قرار مجلس التأديب في مدى أسبوع من صدوره .
- مادة ٨٥ - يكون الإعلان لشخص المتهم في المجلس أو بخطاب مسجل يرسل إليه بحمل إقامته .

وكل ورقة يبنى إعلانها الى التهم أو المحكوم عليه ، ويمتنع عن استلامها  
أولا يصرح على إقامته تسليمها إليه تنشر في الجريدة الرسمية ، ويقوم هذا النشر  
مقام الإعلان ما

( توقيعات حضرات أعضاء هيئة مكتب المجلس الموقر )

الرئيس : على زكى العرابي .

الوكيلان : سليمان السيد سليمان — على حسين .

السكرتيرون : أنطون الجليل — أحمد حنى أبو الفضل — أحمد عبده —

حسين محمد الجندي .

المرافقان : محمد أحمد الشريف — محمد الحفنى الطرزي .

### ( فهرس اللائحة الادارية لمجلس الشيوخ )

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
١٩٠	مكتب المجلس .	١٩٩	قسم الحسابات .
١٩١	هيئة المراقبة .	١٩٩	قسم المستخدمين .
١٩٢	( السكريرية العامة ) .	٢٠٠	قسم المشتريات والمخازن .
١٩٢	السكرير العام .	٢٠٠	قسم القيد والمحفوظات .
١٩٣	الإدارات .	٢٠٠	قسم التوزيع .
١٩٣	الإدارة التشريعية .	٢٠٠	القسم الإدارى .
١٩٣	قسم جدول الأعمال .	٢٠١	قسم المكتبة .
١٩٤	قسم اللغات .	٢٠١	الحرس .
١٩٦	قسم المراجعة والطبع .	٢٠٢	شؤون خاصة بالموظفين .
١٩٧	قسم التنفيذ .	٢٠٢	بدل السهر والركاب .
١٩٨	قسم الترجمة .	٢٠٢	الإجازات .
١٩٨	المضابط .	٢٠٣	التأديب وإجراءاته .
١٩٨	إدارة المراقبة .		

# مَجْلِسُ النُّوَّابِ الْأَمْحِيَّةُ الدَّاخِلِيَّةُ

الصادرة في ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٤١

## الباب الأول

### مكتب المجلس

مادة ١ - عند افتتاح الجلسة الأولى لكل دور انعقاد مادي لمجلس النواب يشغل كرمى الرئاسة أكبر أعضائه الحاضرين سناً ، ويشغل مقاعد السكرتيرين الأربعة أصغرهم سناً ، ومن هؤلاء جميعاً يتكوّن مكتب السّن الذى يشول الإشراف على عملية افتتاح الدورة العادية وانتخاب المكتب النّهائى ، وتنتهى مهمة كل منهم بانتخاب من يملّ عمله من أعضاء المكتب النّهائى .

مادة ٢ - يشرع المجلس فى أوّل جلسة له ، وبعد تلاوة المرسوم بانتتاح الدورة العادية ، فى انتخاب مكتبه النّهائى ، ويتكوّن من رئيس ووكيلين ، وأربعة سكرتيرين وثلاثة مراقبين ، ويجرى الانتخاب فى جلسة علنية .

مادة ٣ - يجرى الانتخاب بالتعاقب للرئيس ، فالوكيلين ، فالسكرتيرين فالمراقبين ، ويكون انتخاب الرئيس والوكيلين بالأغلبية المطلقة وذلك مع مراعاة المادة (١٧١) . وانتخاب السكرتيرين والمراقبين بالأغلبية النسبية ، ويقوم المجلس بانتخاب الوكيلين والسكرتيرين والمراقبين بطريقة العامّة .

مادة ٤ — يتولى السكرتيرون بمراقبة الرئيس جمع الأصوات وفقرها وهو يعلن نتيجة الاقتاب .

مادة ٥ — متى تم تشكيل مكتب المجلس النهائي أحاط الرئيس به الملك ومجلس الشيوخ مما .

مادة ٦ — يبقى أعضاء المكتب في مناصبهم مدة دور الانقضاء العادى الذى تم فيه انتخابهم ، ويحفظون بها فيما يليه من أدوار الانقضاء غير العادية ولا تعمل عنهم إلا باقتراح الدور العادى التالى .

مادة ٧ — لا يجوز الجمع بين الوزارة أو الوكالة البرلمانية للوزارة وبين عضوية مكتب المجلس بجميع أنواعها ، ولا يسوغ انتخاب أحد أعضاء المكتب عضوا في لجنة المحاسبة .

مادة ٨ — رئيس المجلس هو الذى يمثله ويتكلم باسمه وطبقا لإرادته ويرعى تطبيق أحكام الدستور والألحقة الداخلية فيه ، ويحافظ على أمنه ونظامه وهو الذى يفتح الجلسات ، ويعلن اتهامها ، ويضبطها ، ويدير المناقشات ، ويأذن في الكلام ، ويمتد موضوع البعث ، ويرد الكلام إليه ، ويوجه الأسئلة ، ويعلن ما يصدره المجلس من القرارات ، ويراقب أعمال السكرتيرين والمرافقين ، وله الإدارة العامة لجميع الأعمال الادارية والكتابية ، ويوجه عام يشرف الرئيس على حسن سير أعمال المجلس جميعها .

ولرئيس أن يشترك في المناقشات ، وعندئذ يتخلل عن كرسى الرئاسة ولا يعود إليه حتى تنتهى .

مادة ٩ — إذا غاب الرئيس قام مقامه في رئاسة الجلسات أحد الوكيلين بالتناوب ، فإذا غاب الاثنان كانت الرئاسة لأكبر الأعضاء سنا ولرئيس عند غيابهما أن يفوض الوكيلين أو أحدهما في كل أو بعض اختصاصه .

مادة ١٠ - يقوم السكرتيرون الثانويون بمراقبة تحرير مضابط الجلسات ويوقعون عليها ، ويتولون قراءة الاقتراحات والأوراق وقيد أسماء من يطلب الإذن في الكلام ، وجمع الأصوات وفرزها ، ووصد نتائج الاقتراع ، وكل شيء صادر بالمحافظة على النظام ، وبوجه عام يقومون بكل ما يطلب منهم الرئيس القيام به من الأعمال .

وإذا غاب أحد السكرتيرين فلترئيس أن يدعو أصغر الأعضاء الحاضرين سناً ليحل محله .

مادة ١١ - يقوم المراقبون بتهيئة ميزانية المجلس ، ويتولون الإذن في الصرف ، ويقومون بشؤون المراسم ، ويتعهدون تنفيذ أوامر الرئيس للمحافظة على النظام ، ويقومون بملاحظة حضور وغياب الأعضاء ، ويتولون الترخيص للجمهور في مشاهدة الجلسات ، ويشرفون على الأماكن المخصصة له ، وبوجه عام يقومون بكل ما يطلب منهم الرئيس القيام به من الأعمال .

## الباب الثاني

### الجلسات

#### الفصل الأول - نظام الجلسات

مادة ١٢ - جلسات المجلس طنية ، ويجتمع أيام الاثنين والثلاثاء والأربعاء والخميس من كل أسبوع ، ويتبدئ الاجتماع الساعة الخامسة مساءً إلا إذا قرر المجلس غير ذلك .

مادة ١٣ - توضع تحت تصرف الأعضاء قبل موعد افتتاح الجلسة بنصف ساعة قوائم حضور يوقعون عليها عند حضورهم ، وبتي حل موعد الافتتاح يطعم

الرئيس على القوائم، فإذا تبين أن العدد القانوني لم يتكامل فله أن يؤخر فتح الجلسة نصف ساعة، فإذا لم يتكامل العدد حينئذ، يؤجل الرئيس عقد الجلسة إلى أول يوم يصبح فيه اجتماع المجلس.

مادة ١٤ - إذا تكامل العدد القانوني يفتح الرئيس الجلسة، ثم تتلى أسماء المعتذرين من الأعضاء وطالبي الاجازات والفائسين من الجلسة الماضية دون إذن، ثم يأخذ رأى المجلس في الموافقة على مضبطة الجلسة السابقة مع مراعاة أحكام المادة (٤٧).

مادة ١٥ - عقب الموافقة على المضبطة يغير الرئيس المجلس بما ورد من مكاتبات وغيرها من الأوراق.

مادة ١٦ - لا يجوز لاحد ان يتكلم إلا إذا أذن له الرئيس، وإلا فللرئيس أن ينعه، وكذلك له أن يأمر بعدم إثبات أقواله بالمضبطة.

وليس للرئيس أن يرفض الإذن في الكلام لغير سبب مشروع، وعند الخلاف على ذلك يؤخذ رأى المجلس.

مادة ١٧ - تفيد طلبات الاذن في الكلام بترتيب تقديمها، ولا يجوز قيد أى طلب بالكلام في موضوع محال على إحدى الجان قبل إبداء التقرير الخاص به.

مادة ١٨ - يعطى الاذن بترتيب الأسبقية في الطلب الأول فالأول وهكذا، إلا إذا كان النرض من الكلام تأييد الاقتراحات المطروحة للبحث أو تعديلها أو المعارضة فيها، فعندئذ يعطى الاذن بالتداول لأول طالب من مؤيدى الاقتراح، فأول طالب من مقترضى تعديله، ثم لأول المعارضين فيه، ويتكرر ذلك بصرف النظر عن ترتيب الطلبات.

وعلى كل حال فالوزراء ومسندو الحكومة والمقننون ورؤساء الجان غير مقيدين بهذا الترتيب، فان لم دائماً الحق في أن تسمع أقوالهم أثناء المناقشة كما طلبوا ذلك.



مادة ١٩ - يؤخذ دائماً في الكلام في الأحوال الآتية :

( ١ ) إبداء الدفع بعدم المناقشة .

( ٢ ) طلب التأجيل .

( ٣ ) إرجاء النظر في الموضوع المطروح للبحث إلى ما بعد الفصل في موضوع آخر يجب البت فيه أولاً .

( ٤ ) الرد على قول يتعلق بشخص طالب الكلام .

( ٥ ) توجيه النظر إلى مراعاة أحكام اللائحة .

ولكل هذه الطلبات أولوية على الموضوع الأصلي ، يترتب عليها وقف المناقشة فيه حتى يتم أخذ الرأي عليها ، ولا يسوغ مع ذلك أن يؤخذ في الكلام في هذه الأحوال إلى بعد أن يتم الخطيب مقالته .

مادة ٢٠ - لا يجوز التوجه بالكلام إلا للرئيس أو المجلس .

مادة ٢١ - يتكلم الأعضاء وقوفاً في أماكنهم أو على المنبر ، ولا يجوز التلاوة إلا في التقارير ونصوص الاقتراحات والتعديلات وكل ما يستأنس به من الأوراق .

مادة ٢٢ - لكل عضو الحق دائماً في أن يطلب الإذن للرد عقب المتكلم عن الحكومة .

مادة ٢٣ - لا يجوز لأحد الأعضاء أن يتكلم أكثر من ثلاث مرات في مسألة واحدة مع مراعاة حكم الفقرة الأخيرة من المادة (١٨) .

مادة ٢٤ - يجب على الأعضاء المحافظة على نظام الكلام وعدم المقاطعة وعلى المتكلم ألا يكرر أقوال غيره من الأعضاء ، وألا يخرج عن الموضوع المطروح للبحث ولا عما يؤيد رأيه فيه ، فإذا حاد العضو عن شيء من ذلك لفت الرئيس نظره .

مادة ٢٥ - إذا لفت الرئيس نظر المتكلم إلى شيء مما تقدم في المادة السابقة مرتين في جلسة واحدة ثم عاد إلى المخالفة ذاتها ، فللرئيس أن يأخذ رأى المجلس في منعه بقية الجلسة من الكلام في الموضوع الذي لفت نظره إليه ويصدر القرار في ذلك دون مناقشة .

مادة ٢٦ - كل عضو يقرّر منعه من الكلام ولم يمتنع ، جاز للمجلس بناء على طلب الرئيس أن يقرّر إنجازه من قاعة الجلسة .

ويرتب على هذا القرار الحرمان من الاشتراك في الأعمال بقية الجلسة التي صدر فيها .

مادة ٢٧ - لا يجوز مطلقا المساس بكرامة المجلس أو رئيسه أو الخوض في الشخصيات أو إسناد أمور شائنة بسوء قصد أو ارتكاب أى أمر من شأنه أن يخل بالنظام .

مادة ٢٨ - كل عضو ارتكب إحدى المخالفات المنصوص عليها في المادة (٢٧) يتناذيه الرئيس باسمه وينبهه إلى المحافظة على النظام ، وللرئيس إذا اقتضى الحال أن يمنعه من الكلام ، ويفصل المجلس بعد سماع أقوال العضو دون مناقشة في أمر توقيع أحد الجزاءات التالية عليه بناء على اقتراح الرئيس وهى :

( ١ ) توبيخه اللوم .

( ٢ ) منعه من الكلام بقية الجلسة .

( ٣ ) إنجازه من قاعة الاجتماع وحرمانه من الاشتراك في بقية أعمال الجلسة .

( ٤ ) حرمانه من الاشتراك في أعمال المجلس مدة لا تزيد على شهر .

لذا حاد العضو الذى وقع عليه الجزاء الأخير إلى الإخلال بالنظام في الدورة ذاتها كان للمجلس عند الاقتضاء ، بناء على اقتراح الرئيس و بعد سماع أقوال العضو ودون مناقشة ، أن يقرّر حرمانه من الاشتراك في أعمال المجلس لمدة لا تزيد على شهرين .

مادة ٢٩ - يقترب على قرار الحرمان من الاشتراك في أعمال المجلس قطع نصف المكافأة من مدة الحرمان، وإعلان ملخص قرار المجلس في الدائرة الانتخابية التي يمثلها العضو .

مادة ٣٠ - يصدر قرار المجلس في الجلسة التي وقعت فيها المخالفة أو التي تليها .

مادة ٣١ - إذا لم يمثل العضو للدعوة التي يوجهها إليه الرئيس لمخروج من قاعة الجلسة بناء على قرار المجلس، طبقاً لقادة (٢٩) والبنود الثالث من المادة (٢٨) فلرئيس أن يتخذ من الوسائل ما يكفل تنفيذ هذا القرار، وله أن يقف الجلسة أو يرفضها . وفي هذه الحالة يمتد الحرمان من الاشتراك في الأعمال من تلقاء ذاته إلى الجلسات الثلاث التالية للجلسة التي صدر فيها القرار .

مادة ٣٢ - للعضو الذي حرم من الاشتراك في الأعمال بمقتضى المادة السابقة أن يطلب وقف حكمها ابتداء من اليوم التالي ليوم حرمانه ، بأن يقرر كتابة "بأنه يأسف على عدم احترام قرار المجلس" ويتلى ذلك في الجلسة .

مادة ٣٣ - لا يسرى حكم المادة السابقة على العضو الذي يتقرر إنجازه للمرة الثالثة في دور انعقاد واحد ، وفي هذه الحالة يمتد زمان الحرمان من الاشتراك في أعمال المجلس إلى الجلسات الثمان التالية للجلسة التي صدر فيها القرار الأخير .

مادة ٣٤ - إذا اختل النظام ولم يتمكن الرئيس من إعادته أعلن هزمه على وقف الجلسة ، فإن لم يعد النظام وقفها مدة لا تزيد على نصف ساعة ، فإذا استقر الإخلال بالنظام بعد إعادة الجلسة أجعلها الرئيس إلى اليوم التالي الذي يصح فيه عقد الجلسات .

مادة ٣٥ - للرئيس أن يأمر بأن تحذف من مضبطة الجلسة الأقوال التي تترتب عليها إحدى المخالفات المنصوص عنها في المادتين ٢٤ و ٢٧ .

فإذا احتكم المصو إلى المجلس أصدر قراره في الأمر دون مناقشة .

مادة ٣٦ - - ينعقد المجلس بصفة سرية بناء على طلب الحكومة أو عشرة أعضاء ثم يقرر : هل تجرى المناقشة في الموضوع المطروح أمامه في جلسة علنية أم لا ، ويقدم الطلب بمقد الجلسة سرية كتابة إلى الرئيس ويحتد بأمر بإخراج من رخص لهم في الدخول ، ويصدر قرار المجلس في الطلب بعد مناقشة يشترك فيها على الأكثر اثنان من مؤيدى السرية واثنان من المعارضين فيها ، وتدرج أسماء الموقعين على الطلب بمضبطة الجلسة .

مادة ٣٧ - - ليس لأحد من موظفى المجلس ما عدا السكرتير العام أو من ينوب عنه حضور الجلسات السرية إلا إذا أجاز المجلس ذلك .

مادة ٣٨ - - يقوم بتحرير محاضر الجلسات السرية السكرتير العام أو من ينوب عنه بمراقبة أحد السكرتيرين الثانىين ، وتحرر هذه المحاضر وتتل في الجلسة ذاتها لوافقة عليها ويحفظها السكرتير العام ، ولا يجوز لغير الأعضاء الاطلاع عليها .

مادة ٣٩ - - متى زال السبب الذى ترتب عليه عقد المجلس بصفة سرية يستشير الرئيس في العودة إلى الانعقاد علانية .

مادة ٤٠ - - ينعقد المجلس ببيتة لجنة للنظر في شأن من شؤونه الداخلية بناء على اقتراح الرئيس أو بناء على طلب موقع عليه من عشرين عضوا على الأقل ، وفى هذه الحالة لا يحضر الاجتماع إلا أعضاء المجلس والسكرتير العام أو من ينوب عنه .

مادة ٤١ - - لا يجوز لأحد من الأعضاء أن ينصرف نهائيا من المجلس حال انعقاد الجلسة إلا بإذن من الرئيس .

مادة ٤٢ - - لكل عضو إذا أيده عشرون عضوا على الأقل أن يطلب إقفال باب المناقشة . ويقدم هذا الطلب كتابة إلى الرئيس الذى يعرضه على المجلس ، فإذا عارض أحد في هذا الطلب يأذن الرئيس في الكلام لواحد من المعارضين ثم لواحد من المؤيدين ، وبعد ذلك يؤخذ رأى المجلس في انتهاء

الناقشة أو الاستمرار فيها ، فإذا تقرر انتهاءها أخذت الآراء على أصل الموضوع وإلا استمرت المناقشة .

مادة ٣ ع — العودة للنقطة في موضوع أخذت عليه الآراء لا يكون إلا بقرار من المجلس بناء على طلب كتابي مسبب يقدم للرئيس في الجلسة التي أخذت فيها الآراء ، ويقتر فيه المجلس ما يراه في الجلسة التي قدم فيها عقب الانتهاء من جدول أعمالها أو في الجلسة التالية على الأكثر .

مادة ٤ ع — قبيل انتهاء كل جلسة يعلن الرئيس يوم انعقاد الجلسة التالية ويرض جدول أعمالها على اللوحة المسننة لذلك بالمجلس ويخطر به الأعضاء قبل انعقادها .

### الفصل الثاني — مضايقات الجلسات

مادة ٥ ع — تحظر مضبطة لجميع أعمال كل جلسة تحتوي على تفصيل ما تلى من المذكرات والمشروعات والاقتراحات وما دار من المناقشات والآراء وما صدر من القرارات ، وكذلك أسماء الأعضاء في كل اقتراح بالنسبة بالاسم مع بيان رأى كل واحد منهم ، وتنشر للمضبطة في ملحق للجريدة الرسمية بعد موافقة المجلس عليها .

مادة ٦ ع — ترسل المضبطة للأعضاء يجزء طلبها بحيث يتم ذلك قبل جلسة الموافقة عليها بأربع وعشرين ساعة على الأقل .

مادة ٧ ع — لكل عضو كان حاضرا الجلسة التي يراد الموافقة على مضبعتها أن يطلب إجراء ما يراه من تصحيح ، والسكرتير النائب أن يسدى ملاحظاته على الطلب ، وله أن يطلب تأجيل الموافقة على المضبطة إلى الجلسة التالية ، ولا يجوز طلب أى تصحيح في المضبطة بعد الموافقة عليها .

## الباب الثالث

### المجان

مادة ٤٨ — في مبدأ انعقاد الدور المادى الأول لكل هيئة نيابية يكون المجلس من بين أعضائه ثمانى عشرة لجنة أصلية تتولى بحث المشروعات والاقتراحات والشؤون التى يعيها المجلس عليها .

ويجوز للمجلس أن يبين بخاتا مؤقتة لمدة محدودة أو مخصصة لعمل معين بحسب مقتضى الأحوال . والمجان الأصلية هى :

- ( ١ ) لجنة لخص الطعون وتحقيق صحة النيابة ( وعدد أعضائها ٢١ ) .
- ( ٢ ) لجنة الشؤون الداخلية ( وعدد أعضائها ٢١ ) .
- ( ٣ ) لجنة الشؤون المالية ( وعدد أعضائها ٢١ ) .
- ( ٤ ) لجنة الشؤون التشريعية ( وعدد أعضائها ٢١ ) .
- ( ٥ ) لجنة شؤون التربية والتعليم ( وعدد أعضائها ٢١ ) .
- ( ٦ ) لجنة شؤون الأشغال العمومية ( وعدد أعضائها ٢١ ) .
- ( ٧ ) لجنة شؤون الدفاع الوطنى والسودان ( وعدد أعضائها ٢١ ) .
- ( ٨ ) لجنة الشؤون الخارجية ( وعدد أعضائها ٢١ ) .
- ( ٩ ) لجنة شؤون المواصلات ( وعدد أعضائها ٢١ ) .
- ( ١٠ ) لجنة شؤون الأوقاف والمعاهد الدينية ( وعدد أعضائها ٢١ ) .
- ( ١١ ) لجنة الشؤون الزراعية ( وعدد أعضائها ٢١ ) .
- ( ١٢ ) لجنة الشؤون الصحية ( وعدد أعضائها ٢١ ) .
- ( ١٣ ) لجنة الشؤون التجارية والصناعية ( وعدد أعضائها ٢١ ) .

(١٤) لجنة الشؤون الاجتماعية والعمل ( وعدد أعضائها ٢١ ) .

(١٥) لجنة الاقتراحات والبرائض ( وعدد أعضائها ٢١ ) .

(١٦) لجنة شؤون القطن والمحاصيل ( وعدد أعضائها ٩ ) .

(١٧) لجنة الشؤون الدستورية والأمانة الداخلية ( وعدد أعضائها ٩ ) .

(١٨) لجنة المحاسبة ( وعدد أعضائها ٧ ) .

مادة ٩ ع — تجري عملية اختيار أعضاء هذه اللجان بأن يرشح كل عضو من أعضاء المجلس نفسه للجنة التي يأنس من نفسه ميلًا أو صلاحية للاشتغال بها ، فإذا زاد المتقدمون إلى لجنة على العدد المحدد لها انتخب المجلس من بينهم العدد اللازم ، وإن نقص انتخب من بين الأعضاء من يكملهم .

ولا يجوز للعضو أن يشترك في أكثر من لجتين أصليتين .

مادة ١٠ هـ — انتخاب أعضاء اللجان يكون عند الحاجة بطريق الانتخاب بالقائمة وتكفي فيه الأغلبية النسبية .

مادة ١١ هـ — تنتهي مدة المضيوية في اللجان بانفتاح الدور العادي التالي والمجلس في أول كل دور أن يقترح بقاء تشكيل اللجان كلها أو بعضها على حاله .

مادة ١٢ هـ — في أول كل دور عادي يدعو رئيس المجلس اللجان إلى الاجتماع لانتخاب من بين أعضائها رئيسًا وسكرتيرًا ، ويكون كل من وكيل المجلس رئيسًا للجنة التي هو عضو فيها .

مادة ١٣ هـ — يقوم رئيس كل لجنة بإدارة أعمالها ، ويقوم بأعمال السكرتيرية فيها السكرتير المنتخب — بمعاونة واحد أو أكثر من موظفي المجلس — فإذا غيب أحدهما أو كلاهما انتظمت اللجنة فيره أو غيرها بصفة مؤقتة .

مادة ١٤ هـ — تعقد اللجان بناء على دعوة رئيسها أو بناء على طلب يقدم لرياسة المجلس من ثلث أعضائها على الأقل .

مادة ٥٥ - اللجان أن تشكل من بين أعضائها لجانا فرعية مؤقتة لدرس بعض مسائل خاصة .

مادة ٥٦ - جلسات اللجان تكون سرية ولا تصبح قراراتها صحفية إلا بحضور ثلث أعضائها ، وإذا تساوت الأصوات رجح الرأي الذي في جانبه الرئيس ويشار إلى ذلك في التقرير .

مادة ٥٧ - تكون المخاطبات بين اللجان والجهات المختلفة عن طريق رئاسة المجلس .

مادة ٥٨ - اللجان أن تطلب من أية مصلحة حكومية أوراقا أو معلومات أو إيضاحات تختص بالموضوعات المطروحة عليها .

مادة ٥٩ - ترسل رئاسة المجلس إلى اللجان جميع الأوراق المتعلقة بالموضوعات المروضة عليها ، وللاعضاء أن يطلعوا على الأوراق المقدمة للجان دون نقلها ، ولم إذا شاموا أن ينقلوا صورا من الأوراق التي يريدون الحصول عليها ، بحيث لا يترتب على ذلك في الحالتين تعطيل أعمال اللجنة .

مادة ٦٠ - لكل عضو حق الحضور في جلسات اللجان التي لم يكن من أعضائها ، وذلك في غير المسائل المتعلقة بشخصه ، وبشرط ألا يتدخل في المناقشة وألا يبدى ملاحظة ما وألا يحضر عند أخذ الآراء .

مادة ٦١ - اللجان أن تطلب استدعاء الوزير ذي الشأن أو مقدم الاقتراح أو من ترى لزوم سماعه ، ولكل من الوزير أو مقدم الاقتراح الحق في حضور جلساتها إذا طلب ذلك وفي الموعد الذي تحدده اللجنة ، ولكل منهما الحق في الاشتراك في المناقشة دون أن يكون له رأى معهود .

وللوزير أن يستصحب معه أو ينيب عنه أحد كبار موظفي وزارته .

مادة ٦٢ - كل عضو بدلا له رأى أو تصديق في موضوع محال على لجنة لم يكن من أعضائها يبحث به كتابة لرئاسة المجلس لإحاطته عليها .



مادة ٦٣ - يحضر لكل جلسة من جلسات اللجان محضر تدون فيه أسماء الأعضاء الحاضرين والغائبين وملخص المناقشات ونص القرارات ويوقع عليه من رئيس اللجنة وسكرتيرها . وترصد هذه المحاضر في مجلات تحفظ بسكرتيرية المجلس ، ولا يسمع لغير أعضاء اللجنة بالأطلاع عليها .

مادة ٦٤ - تضع كل لجنة تقريراً عن الموضوعات التي أحلت عليها ويجب أن يشمل التقرير نص المشروع أو الاقتراح والمذكرات الإيضاحية والآراء المختلفة فيه وملخص الأسباب التي بنيت عليها وراى الأغلبية الذى أقرته اللجنة ، كما يجب أن يشير الى مختلف الاقتراحات أو التعديلات التي تكون قد قدمت إليها من أعضاء المجلس الذين لم يكونوا من أعضائها .

مادة ٦٥ - تنتخب كل لجنة في كل موضوع مقترناً من بين أعضائها ليعين رأياً للمجلس .

مادة ٦٦ - يجب أن تقدم اللجان تقاريرها في مدة لا تتجاوز شهراً من تاريخ إحالة الأوراق عليها إلا إذا قرر المجلس غير ذلك ، فإذا مضى الميعاد المحدد من غير أن يقدم التقرير كان لكل عضو أن يطلب من المجلس أن يحيله على لجنة أخرى .

مادة ٦٧ - يقدم التقرير الى رئاسة المجلس ويدرج في جدول أعمال أول جلسة ، ويجب طبع التقرير وتوزيعه على أعضاء المجلس قبل الجلسة المذكورة بخمسة وأربعين ساعة على الأقل .

مادة ٦٨ - للحكومة أن تطلب من رئاسة المجلس السماح لها بالاتصال بإحدى بلانه للاستئناس برأيا في مشروع ترفع التقدم به للمجلس .

مادة ٦٩ - يجوز تولى أى عضو منصباً وزارياً أو منصب وكالة وزارة برلمانية تسقط عضويته في اللجان من تلقاء نفسها .

مادة ٧٠ - مع مراعاة أحكام المادة (٦٨) لا تجتمع اللجان إلا في أثناء السورات البرلمانية .

مادة ٧١ — عند بدء كل دور انعقاد ماضى تستأنف المجلان بمقتضى مشروعات القوانين القائمة لهن من تلقاء نفسها وبلا حاجة الى إجراء .

ويجوز لما أن تطلب إعادة التقارير التي تكون قد رفعت الى المجلس ولم يبدأ نظرها في الدورة السابقة وذلك لإعادة النظر فيها . أما التقارير الخاصة بمشروعات واقتراحات القوانين التي بدأ المجلس النظر فيها في دور انعقاد سابق فيستأنف المجلس نظرها بالحالة التي كانت عليها .

مادة ٧٢ — لمجان أن تطلب بواسطة مقررها أو رئيسها رد أي تقرير بدأ المجلس نظره الى اللجنة لإعادة النظر فيه .

مادة ٧٣ — يجوز عند إحالة الموضوع على لجنته المختصة أن يحال أيضا على لجنة أخرى لتستأنف اللجنة الأصلية برأيها فيه .

وكذلك يجوز للجنة الأصلية ، بعد استئذان المجلس ، أن تستأنف برأي لجنة أخرى في الموضوع المحال عليها .

مادة ٧٤ — إذا تغيب أحد أعضاء اللجنة دون احتذار ثلاث جلسات متوالية أو تغيب سبع جلسات غير متوالية ولم يتذر اعتبر مستقिला من عضوية اللجنة . وعلى رئيس اللجنة إبلاغ رئاسة المجلس بخلو مكانه فيها ليعرض على المجلس اختيار من يحل محله . ولا يجوز أن يباد اختيار النائب الذي خلا مكانه على هذا الوجه .

## الباب الرابع

### الطعون وتحقيق صحة النيابة

مادة ٧٥ — يكون اختيار أعضاء لجنة فحص الطعون وتحقيق صحة النيابة بطريق الانتخاب بالقائمة وتكون فيه الأغلبية النسبية . حل أنه لا يسوغ للنائب أن يكتب في القائمة أسماء أكثر من ثلثي العدد المطلوب لتشكيل هذه اللجنة .

مادة ٧٦ — يحيل الرئيس أوراق الاقتخاب وعرائض الطعون على لجنة فحص الطعون وتحقيق صحة النيابة .

مادة ٧٧ — تحقق اللجنة صحة نيابة الأعضاء الذين قدموا طعون في صحة نيابتهم والذين لم تقدم طعون في شأنهم .

مادة ٧٨ — على اللجنة أن تستوفى من البيانات الآتية :

( ١ ) وصول الطعن إلى رئاسة المجلس قبل فوات الأجل المنصوص عليه في المادة (٥٧) من قانون الاقتخاب .

( ٢ ) إن توقيع الطاعن مصلق عليه من المحاكم لا من جهات الإدارة .

( ٣ ) إن السن القانونية توافرت في النائب يوم الاقتخاب ذاته على الأقل .

مادة ٧٩ — ترسل اللجنة صورة من الطعن إلى المظنون في صحة اقتخابه ليبدى أوجه دفاعه كتابة في الأجل الذي تحدده له .

مادة ٨٠ — للطاعن أن يقدم من تلقاء نفسه أو بناء على طلب اللجنة في الأجل الذي تحدده بيانات كتابية ، يوضح بها طعنه ولا يخرج عما جاء بالأوجه الواردة في الطعن .

مادة ٨١ — لجنة إذا رأت أن تستدعي الطاعن أو المظنون في صحة اقتخابه لسماع أقواله . ولكل منهما أن يستعين في ذلك بمحام من غير أعضاء المجلس .

مادة ٨٢ — لجنة حق استدعاء من ترى لزوم سماعه وإجراء مآثره موصلا لكشف الحقيقة ، ولها تطبيق المادة (٥٧) من قانون الاقتخاب سلطة توقيع الجزاء على من تخلف عن الشهود عن الحضور بعد إعلانه .

ولها أن تتدب أحد أعضائها أو لجنة فرعية منها لإجراء التحقيق . وليس لمن تدبه سلطة توقيع الجزاء المشار إليه .

مادة ٨٣ — للطاعن من الحق في الاطلاع على الأوراق المقدمة للجنة وفي نقل صورها ما للطعون في صحة اقتخابه طبقا للمادة (٥٩)

- مادة ٨٤ — استقالة النائب أو وفاته لا تمنع من السير في تحقيق صحة نيابته .
- مادة ٨٥ — ترفع اللجنة تقريرها لرئاسة المجلس في ميعاد لا يتجاوز خمسة عشر يوما من تاريخ استيفاء الأوراق ، مع مراعاة تحقيق صحة نيابة من يجمع بين العضوية ووظيفة عامة على وجه السرعة .
- ويتل التقرير في الجلسة المتحدة لنظره .
- مادة ٨٦ — إذا كان العضو يجمع بين العضوية وإحدى الوظائف العامة ، فلا يتناول أثناء مدة الجمع إلا المكافأة أو المرتب أيهما أكبر .
- مادة ٨٧ — إذا تضمن تقرير اللجنة اقتراح إلغاء انتخاب عضو أو طلب أحد الأعضاء إلغاء انتخاب عضو فترت اللجنة رفض الطعن المقدم ضده ، وجب على المجلس تأجيل النظر في ذلك إلى جلسة أخرى غير التي تلى فيها التقرير أو تقدم فيها طلب إلغاء الانتخاب إذا طلب العضو المطعون في صحة انتخابه التأجيل أو كان غائبا .
- مادة ٨٨ — إذا قبل أحد الماهمين من أعضاء المجلس توكيلا عن الطاعن أو المطعون في صحة انتخابه في شأن متصل بالطعن أمام إحدى الجهات القضائية فعليه أن يبلغ رئاسة المجلس ذلك . ولا يجوز للعضو المذكور أن يبدى رأيه عند أخذ الرأي في الطعن .
- مادة ٨٩ — لكل عضو أن يحضر جلسة المجلس عند النظر في صحة نيابته وله أن يشترك في المناقشة ، بشرط أن ينادر الجلسة عند أخذ الأصوات في أي شأن متصل بالطعن .
- ولكل عضو حق إبداء رأيه في صحة نيابة غيره ولو لم يكن الجالس قد فصل في صحة نيابته .
- مادة ٩٠ — للمجلس سلطة إعلان اسم المنتخب الذي أسفر الانتخاب عن فوزه حقيقة إذا أخطأت لجنة الفرز في إعلان النتيجة .

مادة ٩١ — إذا قام نزاع بشأن منّ النائب يفصل المجلس في الأمر دون انتظار أحكام المحاكم .

مادة ٩٢ — يفصل المجلس في صحة النيابة ويعين الرئيس أسماء من تقرر صحة نيابته من الأعضاء ، ولا تعتبر النيابة باطلة إلا بقرار يصدر بأغلبية ثلثي الأصوات .

مادة ٩٣ — في الأحوال التي يترتب عليها سقوط العضوية طبقاً لأحكام المادة (٦٢) من قانون الانتخاب ، يعرض الأمر على المجلس ليصدر قراره فيه . ويكون القرار بالأغلبية المطلقة .

## الباب الخامس

### مشروعات القوانين والاقتراحات

#### الفصل الأول — مشروعات القوانين

مادة ٩٤ — يحضر الرئيس المجلس في أول جلسة بالمشروعات الواردة من الحكومة أو من مجلس الشيوخ لتحال على اللجنة المختصة .

ويجوز للمجلس أن يقرر تلاوة المشروع قبل إحالته عليها .

كما يجوز له كذلك أن يقرر طبع المشروع والمذكرة الإيضاحية الخاصة به وتوزيعها على الأعضاء .

مادة ٩٥ — يناقش المجلس مشروعات القوانين في مداولة واحدة ، غير أنه يجوز إجراء مداولة ثانية على الوجه المبين في المادة (١٠١) .

مادة ٩٦ — تبدأ المداولة بتلاوة تقرير اللجنة ونص المشروع مادة لمادة أصلاً وتعميلاً ، ثم تناقش المبادئ العامة للمشروع ثم يؤخذ الرأي على الانتقال إلى

مناقشة المواد . فلذا تقرر ذلك استمرت المناقشة في المشروع وأخذ الرأي عليه مادة  
للسادة ، ثم اقترح عليه جملة بالمناقشة بالإسم .

وإذا لم يوافق المجلس على الانتقال إلى مناقشة المواد مع ذلك رفضا للمشروع .  
مادة ٩٧ — لكل عضو أن يقدم لرئاسة المجلس ما يقترحه من التعديلات  
في مشروعات القوانين التي قدمت للجان تداريها عنها وذلك قبل الجلسة المحددة  
للمداولة فيها ، ويطلع رئيس المجلس رئيس اللجنة أو مقررها والوزير المختص على هذه  
التعديلات ، وعلى المقرر أن يشير أثناء المناقشة إليها .

مادة ٩٨ — ما يقترح من التعديلات أثناء المناقشة يجب أن يقدم كتابة  
لرئيس لعرضه على المجلس ، وبحال هذه التعديلات حتما على اللجنة التي لحصت  
المشروع كلما طلب ذلك مقررها أو رئيسها .

مادة ٩٩ — إذا قرر المجلس إحالة التعديل على اللجنة وكان له تأثير في باق  
نصوص المشروع أجل نظره حتى تنتهي اللجنة من عملها في الأجل الذي يضر به  
المجلس لها ، أما إذا لم يكن للتعديل المقترح تأثير على نصوص المواد فلا تحق  
المناقشة .

مادة ١٠٠ — لا يجوز أن يقترح نهائيا على مشروعات القوانين المكونة من  
أكثر من مادة واحدة قبل مضي أربعة أيام كاملة على الأقل على انتهاء المداولة فيها .

مادة ١٠١ — يجب إجراء مداولة ثانية إذا طلب ذلك مقرر اللجنة أو رئيسها  
أو الحكومة في الفترة الميينة بالسادة السابقة .

ولكل عضو في الفترة ذاتها أن يقدم إلى الرئيس طلبا كتابيا بإجراء مداولة  
ثانية مشفوعا ببيان موجز بأسباب طلبه ، ويعرض الرئيس هذا الطلب على المجلس  
ليقرر فيه ما يراه .

مادة ١٠٢ — في حالة إجراء مداولة ثانية ، للمجلس أن يحيل النصوص  
التي وافق عليها في المداولة الأولى على اللجنة لتقدم تقريرا جديدا عنها .

مادة ١٠٣ - تقتصر المداولة الثانية على ثلاثة تقارير اللجنة ونصوص المشروع والمناقشة في التعديلات المقترحة . ثم يؤخذ الرأي عليه مادة لمادة ثم يقر عليه نهائيا .

مادة ١٠٤ - إذا قدمت تعديلات أثناء المداولة الثانية فللمجلس بعد سماع إيضاحات مقدمها وأقوال الحكومة ومقرر اللجنة أو رئيسها أن يحيلها على اللجنة أو أن يرفض النظر فيها إلا إذا وافق المقرر أو رئيس اللجنة على المناقشة فيها فوراً .

مادة ١٠٥ - إذا قرر المجلس حكماً في إحدى المواد من شأنه إجراء تعديل في مادة سبق أن وافق عليها في المشروع ، فله أن يعود إلى مناقشة تلك المادة .

مادة ١٠٦ - إذا عرض على المجلس مشروع قانون بالموافقة على معاهدة بين الحكومة ودولة أجنبية فله أن يقر المشروع أو يسنّله أو يرفضه أو يؤجل النظر فيه ، وليس له أن يدخل تعديلاً على نصوص المعاهدة ذاتها .

ويوجه المجلس نظر الحكومة إلى نصوص المعاهدة التي كانت سبب الرفض أو التأجيل .

## الفصل الثاني - الاقتراحات

### ١ - الاقتراحات برغبات

مادة ١٠٧ - كل اقتراح برغبة لأحد الأعضاء يجب أن يقدم كتابة إلى رئاسة المجلس ، ويحضر الرئيس المجلس به في أول جلسة لإحاطته على لجنة الاقتراحات .

فإذا كان الاقتراح متعلقاً بموضوع محال على لجنة بحث به الرئيس إليها مباشرة لبحثه مع الموضوع .

مادة ١٠٨ - على لجنة الاقتراحات أن تقدم في مدى خمسة عشر يوما تقريرا مختصرا عن الاقتراحات برغبات التي تحال عليها يجوز النظر فيها أو رفضها ، فإذا قرر المجلس جواز النظر فيها أحالها على اللجنة المختصة بالموضوع .

مادة ١٠٩ - إذا وافق المجلس على إحالة اقتراح برغبة على الحكومة أبلغ ذلك إليها .

مادة ١١٠ - يجبر الوزراء المجلس بما يتم في الاقتراحات برغبات التي أحيلت عليهم في مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر ، إلا إذا قرر المجلس أجلا أقصر .

#### ٢ - الاقتراحات بقوانين

مادة ١١١ - كل اقتراح بقانون لأحد الأعضاء يجب أن يقدم كتابة الى رئاسة المجلس ، ويكون مصوفا في مواد ومصحوبا بمذكرة إيضاحية .

ويجبر الرئيس المجلس به في أول جلسة لإحالة على لجنة الاقتراحات .

مادة ١١٢ - لا يجوز أن يوقع أكثر من عشرة قواب على أى اقتراح بقانون .

مادة ١١٣ - على لجنة الاقتراحات أن تقدم في مدى خمسة عشر يوما تقريرا مختصرا عن كل اقتراح بقانون أحيل عليها يجوز النظر فيه أو رفضه فإذا قرر المجلس جواز النظر فيه أحاله على اللجنة المختصة .

مادة ١١٤ - تسرى على الاقتراحات بقوانين الأحكام الخاصة بمناقشة مشروعات القوانين .

#### ٣ - استرداد الاقتراحات وسقوطها

مادة ١١٥ - لكل عضو قدم اقتراحا برغبة أو قانون أن يسترده ولو كان ذلك أثناء المناقشة فيه إلا إذا طلب واحد من الأعضاء أو أكثر استمرار النظر فيه .



وتسقط الاقتراحات برغبات أو يقوانين المقدمة من زالت عضويته من الأعضاء لأى سبب من الأسباب .

مادة ١١٦ - الاقتراحات برغبات التى يرفضها المجلس أو التى يستردها مقلّموها لا يجوز إعادة تقديمها قبل مضى ثلاثة أشهر على صدور قرار المجلس فيها أو استردادها .

أما الاقتراحات بقوانين فلا يجوز تقديمها ثانياً فى دور الانعقاد ذاته .

## الباب السادس

### الميزانية العامة

مادة ١١٧ - تحال على لجنة الشؤون المالية مشروعات قوانين ربط الميزانية العامة والحساب الختامى والاعتادات الإضافية .

مادة ١١٨ - يجوز ورود مشروع ربط الميزانية على المجلس بميله الرئيس مباشرة على لجنة الشؤون المالية ثم يضطر المجلس بذلك فى أول جلسة .

مادة ١١٩ - تقدّم اللجنة للمجلس أول تقرير لها عن مشروع قانون ربط الميزانية العامة للدولة فى مدة لا تتجاوز شهراً من تاريخ إحالته عليها . على أن تفرغ من تقديم سائر تقاريرها عنه فى مدة لا تتجاوز شهرين .

مادة ١٢٠ - لكل لجنة دأمة أن تبحث بملاحظاتنا إلى لجنة الشؤون المالية عن القسم المقابل لاختصاصها . ولجنة الشؤون المالية أن تطلب من تلك اللجنة إضاد مندوب عنها لشرح تلك الملاحظات إذا رأت محلاً لذلك .

مادة ١٢١ - على من يريد الكلام فى موضوع خاص يقسم من أقسام الميزانية أن يقيد اسمه بدتوزيع التقرير عنه وقبل المناقشة فيه، وأن يحمد المسائل التى سينتاولها بمحة . وتقتصر مناقشة المجلس على الموضوعات التى يثيرها طالبو الكلام .

- مادة ١٢٢ - لا يجوز أن يدرج بقانون ربط الميزانية إلا الأحكام التي تتعلق مباشرة بالإيرادات والمصروفات . ولا يجوز أن يقبل أثناء المناقشة فيها أي تعديل إلا إذا كان منصبا على الأبواب أو المواد المعروضة ومرتبطة بها ارتباطا مباشرا .
- مادة ١٢٣ - كل اقتراح بتعديل في باب من أبواب الميزانية يحال على اللجنة كلما طلب ذلك رئيسها أو مقرونها أو الحكومة .
- مادة ١٢٤ - استثناء من حكم الفقرة الثانية من المادة ١٠٧ لا يحيل الرئيس على لجنة المالية أثناء بحثها في الميزانية إلا الاقتراحات التي ترى مباشرة إلى تعديل باب من أبواب الإيرادات أو المصروفات .
- مادة ١٢٥ - مشروعات قوانين ربط الميزانية والاعتادات الإضافية والحسابات الختامية تعتبر مستحيلة بطبيعتها .

## الباب السابع

### أخذ الآراء

- مادة ١٢٦ - لا يجوز للجلس أن يقر قرارا إلا إذا حضر الجلسة أغلبية أعضائه . ويجب عند أخذ الرأي التحقق من تكامل العدد المطلوب لصحة إعطاء الرأي .
- مادة ١٢٧ - تنلى نصوص المواد والاقتراحات وكل ما يؤخذ عليه الآراء قبل الشروع في أخذ الرأي عليها مباشرة .
- مادة ١٢٨ - إعطاء الآراء يكون دائما علنا ويمرر بالتصويت شفويا أو بطريقة القيام والجلوس أو بالمناداة على الأعضاء بأسمائهم وبصوت عال .
- مادة ١٢٩ - إذا شك مكتب الجلسة في نتيجة أخذ الآراء شفويا بصفة عامة أعيده أخذ الرأي بطريقة القيام والجلوس ، وعند الشك في نتيجة أخذ الآراء

لرة الأولى بطريقة القيام والجلوس يباد أخذ الرأى بالطريقة العكسية ، فإذا وجد شك فى المرة الثانية وجب حتماً أخذ الآراء بالمناقدة بالامم وفى الجلسة ذاتها .

مادة ١٣٠ - يجب كذلك أخذ الرأى بالمناقدة بالامم فى الأحوال الآتية :  
( أ ) الاقتراع على مسألة الثقة .

( ب ) الاقتراع على مشروعات أو اقتراحات القوانين للوافقة النهائية عليها .

( ج ) إذا طلب ذلك عشرة أعضاء على الأقل قبل الشروع فى أخذ الآراء .

مادة ١٣١ - يعطى الرأى مجسوداً من الأسباب ، ولا يجوز المناقشة ولا إبداء رأى جديد أثناء أخذ الآراء ، وعقب الانتهاء من أخذ الأصوات يعلن الرئيس النتيجة .

مادة ١٣٢ - لا يسوغ الامتناع عن إعطاء الرأى إلا لأسباب خاصة يبينها العضو بعد الفراغ من جمع الأصوات وقبل إعلان النتيجة ، ولا يجوز أن تتضمن هذه الأسباب ما يمدد إفشاء لمناقشة جرت فى جلسة سرية .  
ولا يحسب صوت الممتنع عند تقرير الأغلبية .

مادة ١٣٣ - لكل عضو أعطى رأياً مخالفاً لقرار الأغلبية الحق فى أن يعطى رأيه بالكتابة للسكترير التائب مشفوعاً بالأسباب التى يستند عليها لتدوينه بالمضبطة .

مادة ١٣٤ - قبل أخذ الرأى على الاقتراح الأصل يجب أولاً أخذ الرأى على اقتراح التأجيل ثم اقتراحات التعديل مع مراعاة أن يكون أسبقها فى أخذ الرأى أبداً عن النص الأصل .

مادة ١٣٥ - إذا رفض النص المقترح من جانب اللجنة طرح لأخذ الرأى النص المقدم من الحكومة ، أو الوارد من مجلس الشيوخ أو المقدم من صاحب الاقتراح .

مادة ١٣٦ - يجب التجزئة فى المواد المتشعبة كلما طلب ذلك .

## الباب الثاني

### الاستعجال في النظر

- مادة ١٣٧ — يجوز للمجلس — بناء على طلب أحد أعضائه أو الحكومة وبعد بيان الأسباب — أن يقرر استعجال النظر في أى موضوع معروض عليه .
- مادة ١٣٨ — إذا كان الموضوع الذى تقرّر استعجال النظر فيه اقتراحا برغبة أو اقتراحا بقانون أحاله المجلس على اللجنة المختصة بالموضوع أو التى يختارها لبحث أولا : فى جواز النظر فيه ، ثم فى موضوعه .
- مادة ١٣٩ — تبحث اللجان الموضوعات التى يقرر الاستعجال فى نظرها قبل غيرها ، ولا تسرى أحكام المداولة الثانية والمواعيد على الموضوعات المشار إليها .

## الباب التاسع

### تحديد الصلة بين مجلس النواب ومجلس الشيوخ

- مادة ١٤٠ — إذا قدم لكل من مجلسى النواب والشيوخ مشروع أو اقتراح بقانون عن موضوع واحد وكانت المناقشة فى موضوعه قد بدأت بالجلسة فى مجلس الشيوخ، فلا يدرج فى جدول أعمال مجلس النواب إلا بعد صدور قرار نهائى بشأنه من مجلس الشيوخ .
- مادة ١٤١ — كل مشروع أو اقتراح بقانون يرفع مجلس النواب من نظره يبعث به رئيسه إلى رئيس مجلس الشيوخ كما يحظر الوزير المختص به .

مادة ١٤٢ - إذا كان مجلس الشيوخ قد قرر نظير مشروع أو اقتراح بقانون بطريق الاستعجال وجب أن يؤخذ رأى مجلس النواب في استعجال النظر فيه .

مادة ١٤٣ - إذا وافق مجلس النواب بلا تعديل على مشروع أو اقتراح بقانون سبق لمجلس الشيوخ تقريره رفضه رئيس مجلس النواب إلى الملك بواسطة الوزير المختص .

مادة ١٤٤ - إذا عدل مجلس الشيوخ مشروعا أو اقتراحا بقانون فتره مجلس النواب مرض هذا التمديل على المجلس، فإن لم يقره فله أن يقترح ندم لجنة من قبله للاجتماع مع لجنة من مجلس الشيوخ للاتفاق على نصوص يقبلها اللجان. ومجلس النواب في هذه الحالة أن يندب لهذه المهمة اللجنة التي سبق لها لمحض الموضوع أو يبين لهذا الغرض لجنة جديدة .

وعلى اللجنة المذكورة أن ترفع تقريراً إلى المجلس عن نتيجة مهمتها .

مادة ١٤٥ - إذا رفض مجلس النواب ندم لجنة من قبله للاجتماع مع لجنة من قبل مجلس الشيوخ أو تعذر الاتفاق على نصوص يقبلها المجلس أو رفض مجلس الشيوخ المشروع الذي كان قد تفره مجلس النواب، فلا يجوز للمجلس نظره من جديد قبل مضي شهر على الأقل من تاريخ آخر قرار أصدره كل من المجلسين في هذا الشأن .

مادة ١٤٦ - عند ما تجتمع اللجان المندوبتان من قبل المجلسين لا يمتد اجتماعهما قانونياً إلا إذا حضره النصاب العددي لكل لجنة على حدة بحسب لأئحة كل مجلس، ويتولى إدارة المناقشات رئيس لجنة مجلس الشيوخ . وتصدر كل من اللجنتين قراوها بأغلبية أعضائها .

مادة ١٤٧ - يعرض النص المتفق عليه أولاً على المجلس الذي شكلت اللجنة بناء على طلبه .

## الباب العاشر

### الأسئلة والاستجابات وطلبات المناقشة

#### الفصل الأول - الأسئلة

مادة ١٤٨ - السؤال هو استفهام المضو عن أمر مجهله ، أو رغبته في التحقق من حصول واقعة وصل علمها إليه ، أو استعلامه عن نية الحكومة في أمر من الأمور .

مادة ١٤٩ - يجب أن يكون السؤال موجزا ، متعبا على الوقائع المطلوب استيضاحها ، خاليا من التعليق والجلل والآراء الخاصة .

كما يجب ألا يكون توجيه السؤال ضارا بالمصلحة العامة ، أو مخالفا لأحكام الدستور ، وألا يشتمل على عبارات نابية ، أو ذكر أسماء أشخاص ، أو المساس بهم فيما يتعلق بشؤونهم الخاصة ، وألا يكون موضوع السؤال متعلقا بشخص النائب أو مصلحة خاصة موكل أمرها إليه ، كما يجب ألا يشير إلى ما ينشر في الصحف ، وألا يكون فيه مساس بأمر معلق أمام القضاء .

مادة ١٥٠ - على العضو الذي يريد توجيه السؤال إلى أحد الوزراء أن يقدمه كتابة إلى رئيس المجلس الذي يبلغه إلى الوزير المختص ويدرجة في جدول أعمال أقرب جلسة .

مادة ١٥١ - لا يجوز أن يوقع السؤال أكثر من عضو واحد ولا أن يوجه إلا لوزير واحد .

مادة ١٥٢ - يجب الوزير عن السؤال في الجلسة ، وله أن يطلب تأجيل الإجابة ثمانية أيام ، إلا إذا رأى المجلس تقصير هذا الأجل أو إطالته .

وللمضوأن يطلب الإجابة عن سؤاله كتابة ، وفي هذه الحالة يرسل الوزير الإجابة إلى رئيس المجلس خلال شهر ليبلغها إلى مقدم السؤال وتنفرد هذه الأسئلة والأجوبة منها في مضبطة الجلسة .

ويجب أن تكون الإجابة في الحالتين مقصورة على ما طلب مقدم السؤال استيضاحه .

مادة ١٥٣ — للمضو الذي قدم السؤال دون غيره أن يستوضح الوزير أو يرده عليه بإيجاز مرة واحدة .

مادة ١٥٤ — لا يجوز تحويل السؤال إلى استجواب في الجلسة .

مادة ١٥٥ — يخصص نصف ساعة في أول الجلسة للأسئلة والأجوبة ، فإذا بقي بعد ذلك شيء منها يدرج بحدول أعمال الجلسة التالية .

مادة ١٥٦ — لا تنطبق الاجراءات الخاصة بالأسئلة على ما يوجه منها إلى الوزراء عند المناقشة في الميزانية وفي مشروعات القوانين ، فإن للأعضاء أن يوجهوها في الجلسة أى وقت شاءوا .

### الفصل الثاني — الاستجوابات

مادة ١٥٧ — الاستجواب هو محاسبة الوزارة أو أحد الوزراء على تصرف له في شأن من الشؤون العامة .

ويراعى في الاستجواب أحكام الفقرة الثانية من المادة ١٤٩

مادة ١٥٨ — يرسل المستجوب استجوابه مكتوبا للرئيس مينا فيه بصفة عامة الموضوعات والوقائع التي يتناولها الاستجواب ، وعلى الرئيس أن يدرجه في جدول أعمال أقرب جلسة لتحديد موعد المناقشة في موضوعه .

مادة ١٥٩ — يحدد المجلس موعد المناقشة بعد سماع أقوال الوزير بحيث لا يقل عن ثمانية أيام إلا إذا رأى المجلس وجها للاستعجال ووافق عليه الوزير .

مادة ١٦٠ - لا يجوز تحديد ميعاد المناقشة في الاستجابات المتعلقة بالأمور الداخلية لأكثر من شهر .

مادة ١٦١ - يجوز بموافقة المجلس أن يجمع الاستجابات الخاصة بوقائع أو موضوعات واحدة وأن تنشر معا دون اعتبار ترتيب تقديمها .

مادة ١٦٢ - لكل عضو أن يطلب من الحكومة اطلاعه على أوراق أو بيانات متعلقة بالاستجابات المعروض على المجلس ويقدم هذا الطلب كتابة إلى رئاسة المجلس .

مادة ١٦٣ - يشرح المستجوب موضوع استجوابه وبعد إجابة الوزير يجوز للأعضاء الاشتراك في المناقشة . وللمستجوب بعد ذلك إذا لم يقتنع أن يبين أسباب عدم اقتناعه ، وله ولغيره من الأعضاء أن يطرحوا مسألة الثقة .

مادة ١٦٤ - لاقتراح الانتقال البسيط إلى جدول الأعمال الأولوية على ما عدا من الاقتراحات .

مادة ١٦٥ - للاستجابات الأسبقية على سائر المواد المدرجة في جدول الأعمال ما عدا الأسئلة .

مادة ١٦٦ - يجوز لكل من قدم طلبا بالاستجواب أن يسترده فلا ينظر فيه المجلس إلا إذا طلب ذلك واحد أو أكثر من بقية الأعضاء .

### الفصل الثالث - طلب المناقشة

مادة ١٦٧ - لكل عضو إذا أيدته عشرة أعضاء على الأقل ، وكذلك للحكومة الحق في أن تطلب من المجلس طرح موضوع هام عام للمناقشة لتبادل الرأي فيه بين المجلس والحكومة .

مادة ١٦٨ - يقدم للطلب كتابة إلى الرئيس الذي يرضه على المجلس في أول جلسة لتحديد موعد هذه المناقشة .



ويستد المجلس ميعادا لذلك بحيث لا يتجاوز ثمانية أيام إلا إذا رأى اعتبار الموضوع غير صالح للمناقشة فيقرر استبعاده .

مادة ١٦٩ - لا يجوز لطالب المناقشة أن يسحب طلبه قبل الجلسة المحددة له فإذا سحب في الجلسة فلكل عضو أن يطلب استمرار النظر فيه .

## الباب الحادى عشر

### الانتخابات

مادة ١٧٠ - تكون الانتخابات دائما سرية بالكيفية الآتية :

ينقل كل عضو عند المادة على اسمه إلى مكان الرئاسة ويتسلم ورقة بيضاء يبين فيها - فى المكان المحدد لذلك - اسم العضو أو الأعضاء الذين يعطيهم صوته ويلقى بها فى الصندوق .

ومتى تم جمع الأوراق يحصر السكرتيرون التواب الأصوات بمراقبة الرئيس ، ويتر بأطلا كل صوت أعطى بهذه الطريقة .

مادة ١٧١ - إذا لم يميز أحد الأعضاء الأغلبية المطلقة فى الأحوال التى يقتضى فيها الحصول على هذه الأغلبية أعيد الانتخاب بين العضوين اللذين نالا أكثر الأصوات عددا .

فإذا تساوى مع أحدهما أو كليهما واحد أو أكثر من الأعضاء الآخرين أشركوا معهما فى المرة الثانية .

ويكتفى فى هذه الحالة بالأغلبية النسبية ، فإذا نال اثنان فأكثر من الأعضاء أصواتا متساوية تكون الأولوية لمن تعينه القرعة .

وإذا كان المطلوب انتخابه اثنين فأكثر من الأعضاء ولم يحضر أحد الأغلبية المطلقة في الأحوال التي تختمها اللائحة أعيد الانتخاب بين عدد يساوى ضعف العدد المطلوب انتخابه .

## الباب الثاني عشر

### طلبات رفع الحصانة البرلمانية

مادة ١٧٢ — تحال طلبات الإذن في اتخاذ إجراءات جنائية نحو أحد النواب على لجنة الشؤون التشريعية لفحصها وتقديم تقرير عنها .

مادة ١٧٣ — ليس للمجلس أن يفصل في موضوع التهمة ، وهو يأذن في اتخاذ الإجراءات أو الاستمرار فيها متى تبين أن ليس الفرض منها التأثير على النائب لتعطيل عمله النيابي .

مادة ١٧٤ — ليس للنائب أن يزل من الحصانة من غير إذن المجلس .

مادة ١٧٥ — على الحكومة أن تطلب من المجلس بمجرّد افتتاح الدورة الإذن في استمرار الإجراءات التي تكون قد اتخذت ضد النائب بين دورى الانقضاء .

مادة ١٧٦ — إذا قرر المجلس رفع الحصانة البرلمانية كان للسلطات المختصة أن تتخذ جميع ما يستدعيه التحقيق والمحاكمة من الإجراءات ، على أن للمجلس بالنسبة للقبض أن يقرر في بعض الحالات ضرورة الحصول على إذن جديد فيه .

مادة ١٧٧ — إذا كان طلب رفع الحصانة مقلّما من أحد الأفراد وجب أن يقدم الطالب الدليل على أنه رفع دعوى مباشرة أمام القضاء .

## الباب الثالث عشر

### العرائض

مادة ١٧٨ - العرائض المقدمة للجلوس تجيد في جدول عام بأرقام سلسلة حسب تاريخ ورودها مع بيان اسم وعنوان مقدم العريضة وملخص موضوعها .

مادة ١٧٩ - يجب أن تكون العريضة موقعا عليها من مقدمها أو مقلما مصدقا على هذا التوقيع من إحدى الجهات الإدارية بجانا أو مينا بها رفض اللجنة المذكورة، التي يمينها، إجابة الطلب المقدم إليها بذلك ومذكورا بها صناعه مقدمها وعمل إقامته ، ويجب ألا تشمل على المساس بمقام العرش أو البرلمان أو القضاء والألا تحتوي ألفاظا نابية .

مادة ١٨٠ - يحيل الرئيس العرائض المقيمة بالجدول على لجنة العرائض إلا إذا كانت متعلقة بمشروع أو اقتراح أو موضوع محال على إحدى بلان المجلس لأن الرئيس يميلها عليها لفحصها مع الموضوع .

والرئيس أن يأمر بحفظ العرائض التي لا تستوفي الشروط الواردة في المادة السابقة واعتبارها كأن لم تكن .

مادة ١٨١ - لكل عضو الحق في الاطلاع على أية عريضة متى طلب ذلك من رئيس لجنة العرائض .

مادة ١٨٢ - تفحص لجنة العرائض ما أحيل عليها منها وتبين في تقريرها :

( ١ ) ما يجب إرساله منها إلى الوزراء .

( ٢ ) ما ينبغي رفضه .

يعرض الرئيس رأى اللجنة على المجلس للفصل فيه . وعلى اللجان الأخرى أن تشير في تقاريرها إلى العرائض المحالة عليها .

- مادة ١٨٣ - يحضر الوزراء المجلس بآتم في العرائض التي بعث بها إليهم كلما طلب منهم ذلك في مدة لا تتجاوز الشهرين إلا إذا قرّر المجلس أجلا أقصر .
- مادة ١٨٤ - يرسل رئيس المجلس إلى مقدّم المريضة بياناً بما تم في أمرها .

## الباب الرابع عشر

### الإجازات

- مادة ١٨٥ - لا يجوز لأى عضو أن يتغيب عن إحدى الجلسات إلا إذا أخطر الرئيس بذلك ، ولا يجوز للمضو أن يتغيب أكثر من جلسة واحدة إلا إذا حصل على إجازة من مكتب المجلس لأسباب تدعو إليها .
- وللرئيس في حالة الاستعجال أن يرخص في الإجازة .
- مادة ١٨٦ - على الرئيس أن يحيط المجلس علماً بهذه القرارات ثم يلفها إلى الطالب .
- مادة ١٨٧ - لكل عضو رفض طلبه أن يرجع إلى المجلس ليعيد النظر فيه ويقرّر ما يراه بلا مناقشة .
- مادة ١٨٨ - لا يجوز طلب الإجازة لمدة غير معينة . كما لا يجوز أن تزيد مدة الغياب في مجموعها على ثلاثة أشهر أو ثلاثين جلسة في دور انعقاد واحد إلا إذا كان ذلك بسبب المرض .
- مادة ١٨٩ - إذا تغيب المضو عن حضور الجلسات بنسبة إجازة أو لم يحضر بعد مضي المدة المرخص له فيها أو تتجاوز فيها المدة المبينة في المادة السابقة يعتبر نازلاً عن حقه في المكانة مدة الغياب .

مادة ١٩٠ - يعتبر متغيبا بغير إجازة كل عضو تأخر عن ميعاد انعقاد الجلسات أكثر من نصف ساعة . أو تغيب دون إذن في أثناء أخذ الآراء وذلك في خمس جلسات متوالية .

و يعتبر كذلك متغيبا بغير إجازة كل عضو تغيب عن جلسات اللجنة التي هو عضو فيها ثلاث جلسات متوالية ، أو سبع جلسات غير متوالية .

مادة ١٩١ - تنشر أسماء الأعضاء الذين ينطبق عليهم حكم المادة (١٨٩) في الجريدة الرسمية وفي مقر دوائرهم الانتخابية .

## الباب الخامس عشر

### المحافظة على السلام والنظام في المجلس

مادة ١٩٢ - ضبط نظام المجلس والمحافظة على السلام في داخله من اختصاص المجلس وحده ويتولى الرئيس باسم المجلس .

والرئيس أن يحشد القوات التي يراها كافية لهذا الغرض وتكون تحت أمرته ومستقلة عن أية سلطة أخرى .

مادة ١٩٣ - لا يسوغ لأحد الدخول في الأمكنة المخصصة للأعضاء لأي سبب كان وقت اجتماع المجلس ، علما موظفيه ومستخدميه المكلفين عملا فيه وموظفي الوزارات الذين يتدبرهم الوزراء للنيابة عنهم أو لمعاونتهم ويأذن المجلس لهم في ذلك .

مادة ١٩٤ - يجب على من يرخص لهم في الدخول في شرفات المجلس أن يلزموا السكون التام مدة انعقاد الجلسات وأن يظلوا جالسين وألا يظهرهم علامات استحسان أو استهجان وأن يراعوا الملاحظات التي يبدونها لهم المكلفون بحفظ النظام .

مادة ١٩٥ - كل من يقع منه ضوضاء أو إخلال بالنظام ممن رخص لهم في الدخول يكلف مفاددة الشرفة فان لم يمثل فللرئيس أن يأمر بإخراجه وتسليمه للجهة المختصة إذا اقتضى الحال .

مادة ١٩٦ - تطبق المادتان ١٩٤ و ١٩٥ وتماثلان على كل باب من أبواب المكان المخصص للجمهور .

## الباب السادس عشر

### ميزانية المجلس وحساباته

مادة ١٩٧ - المجلس مستقل بميزانيته ، وهي تتكون من بنود تحدد المبالغ اللازمة لكل نوع من أنواع المصروفات ، وتدرج رقما واحدا إجماليا في ميزانية الدولة .

مادة ١٩٨ - يقوم المراقبون بتحضير مشروع ميزانية المجلس ويعرضونه على الرئيس للوافقة عليه وهو يحيط المكتب علما به ثم يحيله على لجنة المحاسبة .

مادة ١٩٩ - تتولى لجنة المحاسبة بحث مشروع الميزانية وترفعه الى المجلس مشفوها بتقرير يتضمن جميع البيانات اللازمة ورأيها فيه .

مادة ٢٠٠ - بعد إقرار ميزانية المجلس يودع مبلغ الاعتماد المخصص له في الجهة التي يختارها المكتب .

مادة ٢٠١ - يتولى المجلس حساباته بنفسه وهو غير خاضع لأية رقابة من قبل سلطة أخرى .

مادة ٢٠٢ - يتولى المراقبون الإذن في صرف المبالغ المربوطة لكل بند . وتبين اللائحة الإدارية الأوضاع والشروط التي يجب توفرها لإمكان الصرف بموجبها .

مادة ٢٠٣ - أذونات الصرف والشيكات يوقع عليها السكرتير العام أو من ينوب عنه واحد المراقبين و بذلك تعتبر معتمدة ومراجعة فتصرف من غير مراجعة جديدة ما دامت لم تتجاوز الاعتمادات المدرجة بالميزانية .

مادة ٢٠٤ - يقوم المراقبون في آخر كل سنة مالية بوضع حسابها الختامى ويعرضونه على الرئيس للواقفة عليه وهو يحيط المكتب علما به ثم يحيله على لجنة المحاسبة لتحصه ومراجته ووقع تقرير للجلس عنه .

مادة ٢٠٥ - إذا لم تف المبالغ التى تقرر فى الميزانية لسد الثغرات أو إذا طسراً بمصرف ضرورى لم يكن منظورا عند وضعها وجب على المراقبين أن يضعوا بياناً بالمبالغ المطلوبة ويعرضوه على الرئيس للواقفة عليه وهو يحيط المكتب علما به ثم يحيله على لجنة المحاسبة لترفع عنه تقريراً للجلس .

مادة ٢٠٦ - تختص لجنة المحاسبة بمجرد أبحاث المجلس ومطالعة وغير ذلك من الأعمال التى تكون من اختصاصها بمقتضى اللائحة الإدارية .

## الباب السابع عشر

### أحكام متنوعة

مادة ٢٠٧ - يقسم الأعضاء إليهم فى أول اجتماع للجلس يحضرونه بعد انتظامهم ولولم يكن قد فصل فى صحة نيابتهم .

مادة ٢٠٨ - يحمل أعضاء المجلس شارات خاصة بهم .

مادة ٢٠٩ - على كل عضو أن يحظر رئاسة المجلس كتابة باسم الهيئة السياسية التى يتبعى إليها فى مدى عشرة أيام من تاريخ حلقه إليهم .

مادة ٢١٠ - يقوم مكتب المجلس بتوزيع مقاعد الجلسة على الهيئات السياسية مبتدئا من اليمين بالمؤيدين للحكومة .

- مادة ٢١١ - يضع مشروع رد المجلس على خطاب العرش لجنة من سبعة أعضاء يختارهم المجلس وتعرضه عليه، وتسرى على هذه اللجنة الأحكام الخاصة باللجان.
- مادة ٢١٢ - صكل عضو يريد الاستقالة يقدمها إلى رئيس المجلس كتابة . وعلى الرئيس أن يرضى على المجلس في أول جلسة . ولا تعتبر نهاية إلا من وقت تقرير المجلس قبولها .
- مادة ٢١٣ - يبلغ رئيس المجلس وزير الداخلية بما يخلو من النواثر يجرى إعلان المجلس ذلك .
- مادة ٢١٤ - إذا دعت الحال إلى انتخاب وفد يمثل المجلس يحدد المكتب عدد أعضائه ويختارهم ثم يرضى أجمعهم على المجلس . فإذا كان الرئيس أو أحد الوكيلين من بين أعضاء الوفد تكون الرئاسة دائماً له وإلا اختار المكتب من تكون له الرئاسة .
- مادة ٢١٥ - لا يجوز الإحتجاج على قرار أصدره المجلس .
- مادة ٢١٦ - يحق للوزير أو الوزراء دائماً أن يطلبوا تأجيل المناقشة لمدة ثمانية أيام للاقتراع على عدم الثقة بهم .
- مادة ٢١٧ - الأوراق والبيانات المتعلقة بأعمال المجلس تعتبر سرية لا يجوز نشرها أو نشر شيء عنها إلا بعد إدراجها في جدول الأعمال .
- مادة ٢١٨ - إذا طرأ ما يستدعي عقد المجلس قبل الموعد الذي سبق أن حدده فللرئيس أن يدعو للاجتماع في الموعد الذي يراه .
- مادة ٢١٩ - لا تدرج الأسئلة والاستجوابات المقدمة في دورة سابقة في جدول الأعمال إلا إذا صرح مقدموها بتسليمها بها بإخطار كتابي يرسلونه إلى رئاسة المجلس .
- مادة ٢٢٠ - لا تستأنف الجلسان نظر الاقتراحات بقوانين أو رغبات المحالة عليها في دورة سابقة إلا إذا صرح مقدموها بتسليمها بها بإخطار كتابي يرسلونه إلى رئاسة المجلس ويبحث به الرئيس إلى اللجان .





الدكتور محمد حسين ميكل باشا  
نيس مجلس الشيوخ



مادة ٢٢١ — يقوم مكتب المجلس السابق وأعضاؤه رغم انتهاء مدتهم بتصرف الشؤون الإدارية المستعجلة طبقاً لاختصاصاتهم ، وذلك إلى أن يتم انتخاب أعضاء المكتب الجديد .

مادة ٢٢٢ — يطبق المجلس على موظفيه ومستخدميه وخدمه فئات الكادر العام وأحكامه وقواعده التي تسرى على موظفي الحكومة الداخلين في هيئة العمل والخدمة الخارجيين من هيئة العمل .

ويطبق عليهم كذلك أحكام المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ الخاص بالمعاشات الملكية .

مادة ٢٢٣ — رئيس المجلس — فيما يتعلق بموظفيه — سلطة الوزير بالنسبة لموظفي وزارته طبقاً للقواعد العامة الدائمة . أما السلطات التي تخولها القوانين واللوائح مجلس الوزراء فيتولاها بالنسبة لهم مكتب المجلس .

مادة ٢٢٤ — يضع مكتب المجلس الأنظمة الإدارية التي تبين فيها القواعد الخاصة بتنظيم شؤون الموظفين والخدمة ونظام تحرير المضابط ونظام الصرف والجرد وإنشاء الدفاتر اللازمة وغير ذلك من الأعمال الداخلية الأخرى اللازمة لضمان انتظام العمل وحسن سيره .

مادة ٢٢٥ — لا يجوز تعديل أحكام هذه الأنظمة إلا بناء على اقتراح كتابي موقع عليه من عشرة أعضاء على الأقل . ويروض هذا الاقتراح على المجلس لإحاطته على اللجنة المختصة .

ولا يقبل التعديل إلا إذا كان حاضرا الجلسة ثلثا أعضاء المجلس ووافق عليه ثلثا الأعضاء الحاضرين ، فإن لم تتوفر هذه الأغلبية أعيد أخذ الرأي عليه مرة ثانية بعد مضي مدة لا تقل عن ثلاثة أيام ، ويحفلد يكتفى بحضور الأغلبية المطلقة للأعضاء وأن يقبل التعديل ثلثا الأعضاء الحاضرين ، فإن لم تتوفر هذه الأغلبية في المرة الثانية أعتبر التعديل مرفوضا .

## الفهرس الخاص باللائحة الداخلية لمجلس النواب

الصفحة	المادة	الموضوع
		<b>الباب الأول</b>
		<b>مكتب المجلس</b>
٢٠٥	١	مكتب السن .....
٢٠٦-٢٠٥	٢ و ٣	الخطاب المكتب الثاني .....
٢٠٦	٥	الإنتظار بتشكيل المكتب .....
٢٠٦	٦	مدة قيام المكتب .....
		عدم جواز الجمع بين عضوية المكتب والوزارة أو وكالة الوزارة البرلمانية
٢٠٦	٧	أو عضوية لجنة المحاسبة .....
٢٠٦	٨	اختصاصات الرئيس .....
٢٠٦	٩	» الوكيلين .....
٢٠٧	١٠	» الكروتيرين .....
٢٠٧	١١	» المرافقين .....
		<b>الباب الثاني</b>
		<b>الجلسات</b>
		<b>الفصل الأول - نظام الجلسات</b>
٢٠٧	١٢	عناية الجلسات ومواقفها .....
٢٠٧	١٣	افتتاح الجلسة .....
٢٠٨	١٤	تلوة الأسماء، والتصديق على المضيفة .....
٢٠٨	١٥	إحبار المجلس بالمكتبات والأوراق .....
٢٠٨	١٦	الإذن في الكلام .....
٢٠٨	١٧	قيد طلبات الإذن في الكلام .....
٢٠٨	١٨	ترتيب التكلمين .....
٢٠٩	١٩	المسائل ذات الأولوية .....
٢٠٩	٢٠	توجيه الكلام .....

(٤٦) التفهرس الخاص باللائحة الداخلية لمجلس النواب

الصفحة	المادة	الموضوع
٢٠٩	٢١	طريقة الكلام ... ..
٢٠٩	٢٢	حق الرد على الحكومة ... ..
٢٠٩	٢٣	مرات الكلام ... ..
٢٠٩	٢٤	نظام الكلام وحملوه ... ..
٢١٠	٢٦ و ٢٥	جرائم الإخلال بنظام الكلام ... ..
٢١٠	٢٧	مخالفات النظام ... ..
٢١٠	٢٨	جرائم المخالفات ... ..
٢١١	٢٩	أثر الحرمان من الاشتراك في أعمال المجلس ... ..
٢١١	٣٠	موضع إصدار القرار في المخالفة ... ..
٢١١	٣١	جزاء عدم اشتراك دعوة الرئيس ... ..
٢١١	٣٢	وقف الحريات ... ..
٢١١	٣٣	النود إلى المخالفة وأثره ... ..
٢١١	٣٤	وقف اللجنة لاختلال النظام ... ..
٢١١	٣٥	حذف أقوال المخالف من المصبطة ... ..
٢١٢	٣٦	الجلسات السرية ... ..
٢١٢	٣٧	حضور الموقوفين في الجلسات السرية ... ..
٢١٢	٣٨	تحرير محاضر الجلسات السرية وحفظها ... ..
٢١٢	٣٩	عودة الجلسة علنية ... ..
٢١٢	٤٠	انقطاع المجلس بعبء لجنة النظر في شؤونه الداخلية ... ..
٢١٢	٤١	عدم جواز الانصراف من الجلسة إلا بإذن ... ..
٢١٢	٤٢	إتصال المناقشة ... ..
٢١٣	٤٣	العودة لقائمة بعد أخذ الرأي ... ..
٢١٣	٤٤	إعلان موعد الجلسة التالية وجعل أعمالها ... ..
		<b>الفصل الثاني - مضايقات الجلسات</b>
٢١٣	٤٥	تحرير المضايقات ومحتواياتها وأثرها ... ..
٢١٣	٤٦	إرسال المضايقات للأعضاء ... ..
٢١٣	٤٧	تصحيح المضبطة ... ..

المادة	الموضوع	الصفحة
	<b>الباب الثالث</b>	
	<b>المجلس</b>	
٢١٤	٤٨	المجان الأصلية والمجان المرفقة ... ..
٢١٥	٥٠ و ٤٩	اختيار أعضاء المجان والتقايسم ... ..
٢١٥	٥١	مدة عضوية المجان ... ..
٢١٥	٥٢	انتخاب رؤساء وسكرتيرى المجان ... ..
٢١٥	٥٣	إدارة أعمال المجان ... ..
٢١٥	٥٤	دعوة المجان ... ..
٢١٦	٥٥	المجان القرمزية ... ..
٢١٦	٥٦	سرية جلسات المجان ونصابها ... ..
٢١٦	٥٧	مخاطبات المجان ... ..
٢١٦	٥٨	حق المجان في طلب الأوراق والمطبوعات ... ..
٢١٦	٥٩	إرسال الأوراق لمجان وحق الأعضاء في الاطلاع عليها ... ..
٢١٦	٦٠	حق الأعضاء في حضور جلسات المجان ... ..
		استدعاء الوزير أو المفتوح أو غيرهما لحضور جلسات اللجنة وحق الوزير
٢١٦	٦١	في الأمانة ... ..
٢١٦	٦٢	إبداء رأى أو تعديل في موضوع محال على لجنة ... ..
٢١٧	٦٣	محاضر جلسات المجان ومجلاتها ... ..
٢١٧	٦٤	تقارير المجان ... ..
٢١٧	٦٥	مقرر اللجنة ... ..
٢١٧	٦٧ و ٦٦	موعد تقديم التقارير وإدراجها في الجداول وطباعتها وتوقيعها ... ..
٢١٧	٦٨	حق الحكومة في طلب الاستئناس برأى إحدى المجان ... ..
٢١٧	٦٩	سقوط عضوية المجان ... ..
٢١٧	٧٠	عدم اجتماع المجان في العطلة البرلمانية ... ..
٢١٨	٧١	استئناف نظر المشروعات بعد بدء الدورة ... ..
٢١٨	٧٢	طلب إعادة تقرير لجنة ... ..
٢١٨	٧٣	إحالة الموضوع على لجنة أخرى للاستئناس ... ..
٢١٨	٧٤	الغيب عن جلسات المجان ... ..

## (تابع) القهرس الخاص بالألحقة الداخلية لمجلس النواب

المادة	الموضوع	الصفحة
<b>الباب الرابع</b>		
<b>الطعون وتحقيق صحة النيابة</b>		
٢١٨	٧٥	اعتبار أعضاء الطعون ... ..
٢١٩	٧٦	إحالة أوراق الانتخاب ومراجعة الطعون على الحجة ... ..
٢١٩	٧٧	تحقيق صحة نيابة كل الأعضاء ... ..
٢١٩	{ ٨٠٧٩٧٨ / ٨٣٨٢ و ٨١٩ }	إجراءات نظر الطعون ... ..
٢٢٠	٨٤	عدم تأثير الاستقالة أو الوفاة في سير تحقيق صحة النيابة ... ..
٢٢٠	٨٥	موعد تقديم التقرير ... ..
٢٢٠	٨٦	تناول العضو الأكبر من المرتب والمكافأة في حالة الجمع ... ..
٢٢٠	٨٧	تأجيل النظر في الفاء الانتخاب عند طلب العضو أو غياب ... ..
٢٢٠	٨٨	إخطار العضو المحامي بركائه أمام القضاء عن الطعون فيه ... ..
٢٢٠	٨٩	حضور الطعون في صحة نيابة ومصادرة الجلسة عند أخذ الأصوات ... ..
٢٢٠	٩٠	حق المجلس في إعلان إسم الفائز الحقيقي في الانتخاب ... ..
٢٢١	٩١	اختصاص المجلس بالفصل في سن النائب ... ..
٢٢١	٩٢	صحة النيابة والنصاب اللازم لتقرير بطلانها ... ..
٢٢١	٩٣	سقوط الضمنية ... ..
<b>الباب الخامس</b>		
<b>مشروعات القوانين والاقتراحات</b>		
<b>الفصل الأول — مشروعات القوانين</b>		
٢٢١	٩٤	إعداد المجلس بالمشروعات ويجوز تأجيلها قبل إحالتها على الجان ... ..
٢٢١	٩٥	مناقشة المشروعات في مداولة واحدة ... ..
٢٢١	٩٦	طريقة المداولة ... ..
٢٢٢	٩٧	التدليلات التي تقدم به تقديم التقارير وتقبل نظرها ... ..

## (ج) الفهرس المختص باللائحة الداخلية لمجلس النواب

المادة	الموضوع	الصفحة
٩٨	التعديلات التي تقدم أثناء المناقشة ... ..	٢٢٢
٩٩	أثر إحالة التعديل على الجان في استمرار المناقشة ... ..	٢٢٢
١٠٠	موعد الاقتراح التالي على المشروعات المكتوبة من أكثر من مادة ... ..	٢٢٢
١٠١ و ١٠٢ و ١٠٣	طلب إجراء مداولة ثانية وطريقتها ... ..	٢٢٢ و ٢٢٣
١٠٤	التعديلات التي تقدم أثناء المداولة الثانية ... ..	٢٢٢
١٠٥	العودة إلى مناقشة مادة يؤثر فيها التعديل ... ..	٢٢٢
١٠٦	المحادثات وحكمها ... ..	٢٢٢
<b>الفصل الثاني - الاقتراحات</b>		
<b>١ - الاقتراحات برفيات</b>		
١٠٧	طريقة إحالة الاقتراحات على الجان ... ..	٢٢٢
١٠٨	تقارير لجنة الاقتراحات وموعدها ... ..	٢٢٤
١٠٩	إبلاغ المجلس الحكومة الاقتراحات ... ..	٢٢٤
١١٠	مدة إخبار الوزراء المجلس بما يتم في الاقتراحات ... ..	٢٢٤
<b>٢ - الاقتراحات بقوانين</b>		
١١١ و ١١٢	الاقتراحات بقوانين - شروطها التكنية - إخبار المجلس بها ... ..	٢٢٤
١١٣	موعد تقديم التقارير عن الاقتراحات ... ..	٢٢٤
١١٤	مناقشة الاقتراحات بقوانين ... ..	٢٢٤
<b>٣ - استرداد الاقتراحات ومقوتها</b>		
١١٥	حق العضو في استرداد اقتراحه ، وسقوط الاقتراح بزيادة الضوية ... ..	٢٢٤
١١٦	إعادة تجديد الاقتراحات المرفوضة ... ..	٢٢٥



## (تابع) الفهرس الخالص باللائحة الداخلية لمجلس النواب

المادة	الموضوع	الصفحة
	<b>الباب السادس</b>	
	<b>الميزانية العامة</b>	
١١٧	الجنة المختصة بالميزانية العامة .....	٢٢٥
١١٨	إحالة الرئيس مشروع الميزانية مباشرة على لجنة الشؤون المالية .....	٢٢٥
١١٩	موعد تقديم التقارير عن الميزانية .....	٢٢٥
١٢٠	حق المجان في إيداء ملاحظاتها على الميزانية .....	٢٢٥
١٢١	طلب الكلام في الميزانية .....	٢٢٥
١٢٢	مخبرات قانون الميزانية وحده متفقها .....	٢٢٦
١٢٣	اقتراحات تعديل الميزانية .....	٢٢٦
١٢٤	الاقتراحات التي تحال مباشرة على لجنة المالية .....	٢٢٦
١٢٥	صفة الاستعجال في القوانين المالية .....	٢٢٦
	<b>الباب السابع</b>	
	<b>أخذ الآراء</b>	
١٢٦	نصاب أحد الرأي .....	٢٢٦
١٢٧	الخلاصة قبل أخذ الرأي .....	٢٢٦
{ ١٢٨ و ١٢٩ }	أخذ الرأي — طرائقه وأحواله .....	٢٢٦
{ ١٣٠ و ١٣١ }	.....	٢٢٧
١٣٢	إيداء أسباب الامتناع عن إعطاء الرأي .....	٢٢٧
١٣٣	حق الضمائر الخائف للأغلبية في تدوين رأيها بالمنطقة .....	٢٢٧
١٣٤ و ١٣٥	ترتيب أخذ الرأي .....	٢٢٧
١٣٦	تجزئة النصوص .....	٢٢٧
	<b>الباب الثامن</b>	
	<b>الاستعجال في النظر</b>	
١٣٧	حق المجلس في تقرير الاستعجال .....	٢٢٨
١٣٨ و ١٣٩	أحكام الاستعجال .....	٢٢٨

## (٦ج) الفهرس الخاص باللائحة الداخلية لمجلس النواب

المادة	الموضوع	الصفحة
<b>الباب التاسع</b>		
<b>تحديد الصلة بين مجلس النواب ومجلس الشيوخ</b>		
٢٢٨	١٤٠ ... عدم جواز المناقشة في مشروع يناقش في مجلس الشيوخ	
٢٢٨	١٤١ ... لإرسال ما تظن من المشروعات إلى مجلس الشيوخ وإخطار الوزير	
٢٢٩	١٤٢ ... أخذ الرأي على استكمال ما ينظره مجلس الشيوخ بطريق الاستكمال	
٢٢٩	١٤٣ ... دفع ما وافق عليه المجلسان من المشروعات إلى الملك	
٢٢٩	١٤٤ ... لجنة التوفيق مهمتها وإجراءاتها	
٢٢٩	١٤٥ ... عدم اتفاق المجلسين	
٢٢٩	١٤٦ ... المجلس الذي يمرض عليه النص المتفق عليه	
٢٢٩	١٤٧ ... إجراءات اجتماع بلقي التوفيق	
<b>الباب العاشر</b>		
<b>الأسئلة والاستجابات وطلبات المناقشة</b>		
<b>الفصل الأول - الأسئلة</b>		
٢٣٠	١٤٨ ... ماحية السؤال	
٢٣٠	١٤٩ و ١٥٠ ... شروط السؤال	
٢٣٠	١٥١ ... كيفية توجيه السؤال	
٢٣٠	١٥٢ ... الإجابة عن السؤال	
٢٣١	١٥٣ ... استيضاح السائل الوزير	
٢٣١	١٥٤ ... عدم جواز تحويل السؤال إلى استجواب في الجلسة	
٢٣١	١٥٥ ... وقت الأسئلة	
٢٣١	١٥٦ ... أسئلة الحزبية	

## (تابع) الفهرس الخالص بالألحقة الداخلية لمجلس النواب

المادة	الموضوع	الصفحة
<b>الفصل الثاني - الاستجابات</b>		
٢٣١	١٥٧ ... مائة الاستجاب ...	
٢٣٢	١٥٨ ... شكل الاستجابات وموعده مناقشتها ...	٢٣٢
٢٣٢	١٦١ ... جواز جمع الاستجابات ...	
٢٣٢	١٦٢ ... حصص الاطلاع على ما يتعلق بالاستجاب ...	
٢٣٢	١٦٣ ... طريقة مناقشة الاستجابات ...	
٢٣٢	١٦٤ ... أولوية اقتراح الانتقال إلى الجدول ...	
٢٣٢	١٦٥ ... أسبقية الاستجابات على مواد الجدول ...	
٢٣٢	١٦٦ ... استرداد الاستجابات ...	
<b>الفصل الثالث - طلب المناقشة</b>		
٢٣٢	١٦٧ ... طلب المناقشة وموضوعه ...	
٢٣٢	١٦٨ ... تحديد موعد المناقشة ...	
٢٣٣	١٦٩ ... سحب طلب المناقشة ...	
<b>الباب الحادى عشر</b>		
<b>الانتخابات</b>		
٢٣٣	١٧٠ ... حرية الانتخابات وكيفية إبرائها ...	
٢٣٣	١٧١ ... إعادة الانتخابات ...	
<b>الباب الثانى عشر</b>		
<b>طلبات رفع الحصانات البرلمانية</b>		
٢٣٤	١٧٢ ... إحالة طلبات رفع الحصانة على لجنة الشؤون التشريعية ...	
٢٣٤	١٧٣ ... حدود نظر المجلس في الطلبات ...	
٢٣٤	١٧٤ ... عدم جواز التزود عن الحصانة ...	

## (تابع) الفهرس الخاص بالأشعة الداخلية لمجلس النواب

الصفحة	المادة	الموضوع
٢٣٤	١٧٥	حودة الحصانة بمرور الانتقاص .....
٢٣٤	١٧٦	آثار رفع الحصانة وحسن المجلس بالنسبة لقيض .....
٢٣٤	١٧٧	شرط طلب الأفراد رفع الحصانة .....
<b>الباب الثالث عشر</b>		
<b>العرائض</b>		
٢٣٥	١٧٨	قبض العرائض .....
٢٣٥	١٧٩	شروط العرائض الشكلية .....
٢٣٥	١٨٠	إحالة العرائض .....
٢٣٥	١٨١	حق الأعضاء في الاطلاع على العرائض .....
٢٣٥	١٨٢	غرض العرائض .....
٢٣٦	١٨٣	إعداد الوزراء المجلس بما يتم في العرائض .....
٢٣٦	١٨٤	إعداد مقدم العريضة بما يتم في أمرها .....
<b>الباب الرابع عشر</b>		
<b>الإجازات</b>		
٢٣٦	١٨٥	الغيب والإجازات .....
٢٣٦	١٨٦	إعطاء المجلس بالإجازات .....
٢٣٦	١٨٧	الرجوع لمجلس عند رفض الإجازة .....
٢٣٦	١٨٨	حدود الإجازات .....
٢٣٦	١٨٩	نساء الغيب .....
٢٣٧	١٩٠	ما في حكم الغيب بغير إجازة .....
٢٣٧	١٩١	تشر أسماء المنتخبين .....

## (تابع) الفهرس التلخاس بالألأمة الماخلة لمجلس التواب

الصفحة	المادة	الموضوع
		<b>الباب الخامس عشر</b>
		<b>المحافظة على السلام والنظام فى المجلس</b>
٢٢٧	١٩٢	إختصاص المجلس بنظم نظامه وسلامه ... ..
٢٢٧	١٩٣	حرية الأماكن المخصصة للأعضاء ... ..
٢٢٧ و ٢٢٨	١٩٤ و ١٩٥ و ١٩٦	واجبات مشاهدى البلسات وإلتزام الخلفين بها ... ..
		<b>الباب السادس عشر</b>
		<b>ميزانية المجلس وحساباته</b>
٢٢٨	١٩٧	إستقلال ميزانية المجلس ومكلفها ... ..
٢٢٨	١٩٨	تحضير الميزانية ... ..
٢٢٨	١٩٩	إحالة الميزانية على لجنة المحاسبة ... ..
٢٢٨	٢٠٠	إعداد إمدادات المجلس ... ..
٢٢٨	٢٠١	إستقلال المجلس بحساباته ... ..
٢٢٨	٢٠٢	إذن المراتبين بالصرف ... ..
٢٢٩	٢٠٣	توقيع أذونات الصرف ... ..
٢٢٩	٢٠٤	الحساب التلخاسى للمجلس ... ..
٢٢٩	٢٠٥	الإمدادات الإضافية للمجلس ... ..
٢٢٩	٢٠٦	إختصاص لجنة المحاسبة ... ..
		<b>الباب السابع عشر</b>
		<b>أحكام متنوعة</b>
٢٢٩	٢٠٧	حلف الأعضاء اليمين ... ..
٢٢٩	٢٠٨	شارة العضوية ... ..
٢٢٩	٢٠٩	تعيين الضواحيمة السياسية التى يرضى إليها ... ..

## (٤) الفهرس الخاص باللائحة الداخلية لمجلس النواب

الصفحة	المادة	الموضوع
٢٣٩	٢١٠	توزيع المقاعد ... ..
٢٤٠	٢١١	لجنة الرد على خطاب العرش ... ..
٢٤٠	٢١٢	إستقالة العضو ... ..
٢٤٠	٢١٣	إبلاغ علو الدوائر لوزير الداخلية ... ..
٢٤٠	٢١٤	الوفود المندبة للمجلس ... ..
٢٤٠	٢١٥	حصة قرارات المجلس ... ..
٢٤٠	٢١٦	حق الوزراء في تأجيل المناقشة في الثقة ... ..
٢٤٠	٢١٧	سرية ما لم يدرج بم جدول الأعمال ... ..
٢٤٠	٢١٨	حق الرئيس في دعوة المجلس لجلس موعده ... ..
٢٤٠	٢١٩	الأسئلة والاستجابات المقدمة في دورة سابقة ... ..
٢٤٠	٢٢٠	الاقتراحات المقدمة في دورة سابقة ... ..
٢٤١	٢٢١	استمرار عمل أعضاء المكتب حتى يتم انتخاب خلفهم ... ..
٢٤١	٢٢٢	مربيات موظفي المجلس ومعاتاتهم ... ..
٢٤١	٢٢٣	سلطة الرئيس والمكتب فيما يتعلق بالموظفين ... ..
٢٤١	٢٢٤	اللائحة الادارية ... ..
٢٤١	٢٢٥	تعديل اللائحة الداخلية ... ..

تقرير اللجنة المختصة بشؤون النوازل والامانة  
**المرجع من الغفور لمراد الكور الحجد ما هرايشا**  
 رئيس مجلس النواب

لقد وضعت اللائحة الداخلية لمجلس النواب عند بدء الحياة البرلمانية في سنة ١٩٢٤ ولم تكن الحاجات قد تبلت أو الأوضاع قد استقرت، ومع ذلك فقد ظلت معمولاً بها منذ ذلك الحين، دون أن تتألف يد التغيير في جوهر أحكامها، بما يتفق مع ما استبان من التجارب أو ظهر من التطورات، على أنه إذا كانت التجربة قد دلت على وجود بعض أوجه النقص في هذه اللائحة، فلا يسعنا أن نفعل — كما قال بحق حضرة صاحب السعادة رئيس المجلس في المقدمة التي صدر بها لائحته الجديدة — ما تميز به من البساطة وحسن الموازنة، أما البساطة فيمكن المرء أن يستشفها من مقابلتها بغيرها من اللوائح الأجنبية، كلوائح فرنسا وبلجيكا وقوانين التنظيم البرلماني البريطاني ولقد أدت هذه البساطة إلى سهولة تطبيقها وقلة ما قام من نقاش وخلاف حول تفسير موادها، كما يسرت تلك البساطة للقائمين على تنفيذها أن يلتمسوا الحلول للسائل التي لم يرد لها حكم من طريق الاستنتاج أو التباس.

أما حسن الموازنة فيها، فقد قامت تلك اللائحة الى جانب الدستور حالاً دون اعتداء سلطة من السلطات على حقوق السلطة الأخرى في الاختصاص والعمل.

ولقد كانت السرعة في وضع هذه اللائحة وانفتاحها الى أسس من التجارب ومن العمل تقوم أحكامها، وكذلك كانت تطورات الزمان وضرورة تحقيق الصلة بين النظام البرلماني للبلاد ومقتضيات التطور العالمي، بحيث يخرج صورة صحيحة لروح العصر، كان كل ذلك من البواعث التي دفعت حضرة النائب المحترم الدكتور أحمد ماهر باشا رئيس المجلس الى تقديم مشروعه الجديد الشامل، إذ جاء في مقدمة هذا المشروع ما يأتي :

”على أنه إذا كانت الأيام قد هيات لنا فرصة التجربة فيما هو في نطاق نظاما البرلمان الداخلي فقد كان لهذه التجربة نفس الأثر في الحكم على عموم النظام النيابي في مصر ومقدار انتفاع البلاد بفضله ومزاياه .

وفي الحق أنه بالرغم من المواقف التي حيت على التنظيم النيابية في العالم ودكت صروحها في كثير من أمماته . وبالرغم من تطور النظم السياسية في بعض الممالك وقيام أوضاع جديدة لم يكن للعالم بها عهد من قبل ، فقد بقي إيمان بلادنا ثابتا في صلاحية الحياة النيابية وفضلها على كل ما عداها من النظم الأخرى ، وسواء كان ذلك راجعا إلى تقاليدنا الدينية أم إلى طبائع شعبنا أم إلى سوابق الحكم في بلادنا فقد أصبح أمرا مفروضا منه أن الحياة البرلمانية هي سلاح الحريات والضمانة الكبرى للمثلل والمساواة بين الناس وأنها أصح نظام يمكن أن تنروج في ظله مصر إلى مدارج الرقي والتقدم والرفاح .

ولما كانت اللوائح الداخلية تعتبر مكملة ومنظمة للأحكام التي نصت عليها الدساتير وكان لها دور خطير وأهمية فائقة في سير النظام البرلماني وجب أن يبنى على الدوام بالعمل على استيفاء اللائحة وجعلها صالحة منسقة مع تطور الأحوال والظروف السياسية والاجتماعية في البلاد .“

والمشروع المقدم وإن احتفظ بكثير من أحكام اللائحة الأصلية ، فإنه قد أدخل عليها تعديلات جمة ، كما أضاف إليها أوضاعا برلمانية جديدة ، وكان الزائد في التماس هذه التعديلات وتلك الأوضاع ما يأتي :

١ — تنظيم الحقوق التي يتمتع بها نواب الأمة ودعم وسائل رقابتهم على السلطة التنفيذية على أكل وجهه .

٢ — تبسيط الإجراءات وإخلاؤها من التعقيد .

٣ — تحقيق أكبر سرعة يمكن أن تؤدي بها الأعمال في المجلس مع ضمان حسن القيام على أدائها .



## ٤ - تسجيل التقاليد البرلمانية .

## ٥ - إعفاء اللامعة من الشوائب التي ظهرت أثناء العمل بها .

تلك هي البواض التي دفعت حضرة صاحب السعادة رئيس المجلس إلى تقديم مشروعه ، وتلك هي الأغراض التي أراد تحقيقها فيه ، واللجنة إذ تشاركه الرأي في تقدير هذه البواض والأغراض وما لها من وزن وقوة ، قد وافقت بالإجماع على المشروع في مجملته وأوضاعه ، إذ مما لا شك فيه أنه قد حقق رغبة طالما جالت في نفوس الأعضاء بوجوب تعديل أحكام اللامعة ، بما تقتضيه الاجتبارات العملية ، وما أثبتته التجارب وما يتفق مع التقاليد التي جرى عليها المجلس ، على أن اللجنة قد أدخلت على المشروع المقترح تعديلات في بعض مواد وأحكامه ، بعضها لفظي وبعضها لا يؤثر في الأسس التي بنى عليها والمبادئ الرئيسية فيه .

وقبل أن تستطرد اللجنة إلى المقارنة التفصيلية بين مواد المشروع واللامعة الأصلية ، تود أن تشير بصفة عامة إلى بعض التعديلات الأساسية والأوضاع الجديدة التي أوردتها :

## (١) المداولة الواحدة في مشروعات القوانين

من أهم التعديلات الأساسية التي أدخلها المشروع جعل المداولة في مشروعات القوانين مداولة واحدة بدلا من مداولتين ، وذلك بصفة أصلية وفضلا عما في هذا من تحقيق لسرعة النظر في القوانين ، الأمر الذي تستدعيه تطورات هذا الزمن الذي يتميز بسرعة الانجاز ، فقد دلت الإحصاءات في مصر أن المداولة الثانية قليلة الجدوى صديمة الأثر ، إلا في الأحوال النادرة جدا ومع ذلك لم يفت المشروع أن يحتاط لهذه الحالات على ندرتها ، فأجاز أن تطلب المداولة الثانية بشروط وقواعد معينة .

هذا ، وكثيرا ما لوحظ تهرم الحكومة والمجلس معا بنظام المداولتين ، فكانت الحكومة تطلب نظر كثير من القوانين على وجه الاستعجال ، دون أن تكون في ظروف

تلك القوانين أو موضوعاتها ما يستوجب ذلك ، وكان المجلس بدوره يحجز في كل الأحوال سرعة النظر في تلك القوانين ولم يرفض طلبا من هذا القبيل ، مما يقطع بأن القصد إنما هو التحلل من تكرار المداولة في غير ضرورة ظاهرة .

### (ب) الميزانية العامة

أفرد المشروع بابا خاصا للأحكام التي تتعلق بنظر الميزانية العامة للدولة وكيفية مناقشتها بعد أن لم تكن في اللائحة الأصلية أحكام خاصة بها ، وذلك لأهمية شأنها وخطورتها ، وقد روعي في هذه الأحكام ما جرت عليه تقاليد المجلس ، ولقد حدد لجنة المالية مدة شهرين ، لتستكمل فيها تقاريرها عن الميزانية ، حتى يمكن الوصول إلى إقرارها في المبدأ الدستوري ، كما نص فيها على ألا يدرج بقانون ربط الميزانية إلا الأحكام التي تتعلق مباشرة بالإيرادات والمصروفات ، وذلك إخراجا للتشريعات المتتومة العادية التي جرت عادة بعض الدول على إلحاقها في مشروع الميزانية ، كما نص تبعا لذلك ألا يقبل أثناء المناقشة في الميزانية أى تعديل ، إلا إذا كان منصبا على الأبواب أو المواد المعروضة ومرتبطا بها ارتباطا مباشرا .

### (ج) طلب المناقشة

أدخل المشروع وضعا برلمانيا جديدا ، كثيرا ما دعت الحاجة إلى تقريره إذ لوحظ أنه كثيرا ما تقوم الرغبة لدى المجلس في تعزف سياسة الحكومة في شأن من الشؤون ومناقشة هذه السياسة وإبداء الآراء فيها ، ليستشير المجلس من جهة ، وتستشدا الحكومة من جهة أخرى ، من غير أن يكون الغرض من تلك المناقشة محاسبة الوزراء .

ولم يكن أمام من تقوم لديهم هذه الرغبة إلا طريق واحد ، هو تقديم استجواب ، مع أن المفهوم من الاستجواب هو محاسبة الحكومة واتخاذ قرار في تصرفها ، وقد ساء المشروع هذه الحاجة ، بأن أجاز لكل عضو إذا أيده عشرون عضوا على الأقل ، كما أجاز للحكومة ، أن يطلب من المجلس طرح موضوع عام طارئ للمناقشة لتبادل الرأي فيه بين المجلس والحكومة .

## (د) الاستئالة والاستجوابات

أدخل المشروع في هذا الباب تعديلات رئيسية، فوضع تعريفا للاستئالة وكذلك للاستجوابات، وجعل الأخيرة قاصرة على محاسبة الوزراء بعد أن أدخل نظام طلب المناقشة، وقد جعل في هذا الباب حق الرئيس — وقد كان هذا الحق قائما دائما — في أن يمنع توجيه أى سؤال أو استجواب مخالف لأحكام اللائحة، ولكن الأمر الجديد في هذا الشأن، هو أنه قد اشترط إبلاغ العضو بقرار الرئيس والأسباب التي بنى عليها، وأعطى العضو الحق في الاحتكام إلى مكتب المجلس بالنسبة للاستئالة، وإلى لجنة الشؤون الدستورية بالنسبة للاستجوابات .

## (هـ) الاقتراحات

اقترح المشروع، اختصارا في الإجراءات وتنظيها للعمل، أن يبعث الرئيس إلى المجلس مباشرة بالاقتراحات التي تكون متعلقة بموضوع محال على إحدى اللجان، كما اقتضى المشروع أن يغير الوزراء المجلس بما تم في الاقتراحات برغبات التي أحيلت عليهم لتنفيذها، إذ كان من غير المفهوم أن يلزم الوزراء بإخبار المجلس بما يتم في المرائض التي يرسلها الأفراد ويميلها المجلس عليهم ولا يقدمون حسابا عن الرغبات التي تقدم من أعضاء المجلس أنفسهم .

## (و) اجتماع المجلس بهيئة لجنة

أدخل المشروع نظام اجتماع المجلس بهيئة لجنة، إذ قد تدمر الحاجة إلى أن ينظر المجلس في شأن من شؤونه الداخلية الخاصة، فوضع نظاما لهذا الغرض وقصر حضور مثل هذا الاجتماع على أعضاء المجلس لحسب فلا يحضره غيرهم حتى الوزراء من غير الأعضاء .

## (ز) اتصال الحكومة بالمجلس للاستئناس برأيها

أدخل المشروع وضعا جديدا جرى عليه العمل في بعض البلاد، فأجاز للحكومة الاتصال بأحدى لجان المجلس للاستئناس برأيها في مشروع تميم التقدم به إليه،

ولا شك في فائدة هذا الاجراء لكلا السلطين ، فالسلطة التنفيذية من مصلحتها ان تستأنس برأى المجلس قبل أن تخطو خطواتها في مشروع من المشروعات ، وتوفر على نفسها عاء المجازفة ، فتعدل عنه أو تمتثل فيه إذا لم يصادف لدى نواب الأمة حسن القبول ، ومن ناحية أخرى يوفر هذا الاجراء على المجلس مفاجأة الحكومة له بمشروعات ، قد يرى بعد كثير من الاجراءات والعناء رفضها وعدم الأخذ بها .

### (ح) طلبات رفع الحصانة

رتب المشروع أحكاما خاصة بطلبات رفع الحصانة البرلمانية عن الأعضاء وضمها في باب مستقل ، ولم يكن لهذه الأحكام وجود في اللائحة الأصلية وقد نظمت كيفية النظر والفصل في هذه الطلبات ، سواء كانت مقدمة من السلطة التنفيذية أو من الأفراد . وكل هذه الأحكام مستقاة من التقاليد التي جرى عليها المجلس في هذا الشأن .

### (ط) إبلاغ المجلس بالهيئات السياسية التي ينتمى إليها الأعضاء

لاحظ المشروع أن النظام الحزبي يكاد يكون مغفولاً رسمياً في حياتنا السياسية ، فالوزارات تشكل على أسامه ، ويكون البرلمان مادة من ترشيعات لأحزاب معينة ، ينتهي الأمر بأعضائها إلى تكوين هيئات برلمانية لتلك الأحزاب ، فمن الواجب إذن أن يكون لدى المجلس علم رسمي بالهيئة السياسية التي ينتمى إليها كل عضو ، كما يجب أن يكون معلوماً أنه من المستقلين إذا لم يكن متصفاً إلى حزب معين .

### (ي) سرية الأوراق والبيانات المتعلقة بأعمال المجلس

لوحظ أن كثيراً من الأوراق أو البيانات المتعلقة بأعمال المجلس كالأسملة والاستجوابات مثلاً ، كثيراً ما تصل إلى الصحف وتشرها قبل أن تصل إلى المجلس صاحب الشأن الأول فيها ، ومع ذلك فقد يكون نصيبها الحفظ ونزول أصحابها منها ، ولكن بعد أن يكون النشر قد أقسد حكمة الحفظ أو التزول ، لذلك

نص المشروع على عدم نشر هذه الأوراق إلا بعد إدراجها في جدول الأعمال لئلا تصبح صالحة لأن يطلع عليها الكافة .

### (ك) الطعون

أبدى حضرة صاحب السعادة رئيس المجلس في مذكرته الإيضاحية للمشروع رأياً يتصلق بشأن من الشؤون الهامة الرئيسية ، وهو الطعون ، ويقضى هذا الرأي بإحالتها على القضاء للفصل فيها ، وقد استند سعادته في تكوين هذا الرأي إلى " أن المادة ٩٥ من الدستور ، قد أجازت أن يعهد القانون بالفصل في صحة نيابة أعضاء المجلس إلى سلطة أخرى غيره ، وأنه بالرجوع إلى مناقشات لجنة الدستور — وقد أحاطت بالموضوع إحاطة تامة — يتبين أنه بالرغم من تردها في تحويل المجلس سلطة الفصل في الطعون ، فقد رأت آخر الأمر أن يترك الحكم على صلاحية هذا الرأي لما تؤدي إليه التجربة ولم تغفل الباب دون ما يمكن أن يطرأ على ذهن المشرع من المدول عن ذلك والاتجاه إلى طريقة أخرى .

وبصرف النظر عما أحاط بهذا الموضوع في مختلف أطوارات السباسبية من مناقع ، وما أضح على الهيئة التشريعية من وقت ثمين ، فإن بمجرّد اختصاص المجلس بالفصل في صحة نيابة أعضائه ، قد حمل على الدوام مضى مظنة الجور أو التحيز ، ومهما يكن لدى أعضاء المجلس من الاعتبارات القانونية أو العملية في ترجيح أحد الآراء في هذا الصدد ، فإن هذه الاعتبارات قد غابت على الدوام عن تقدير الرأي العام واقتناعه ، كما دقت على فهم الكثيرين من عامة الناس وأصحاب المصالح المتعارضة .

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فقد يبدو اختصاص المجلس بهذه الوظيفة القضائية أصراً متناقراً مع طبيعة تكوينه السباسبى والحزبى ، كما يبدو متناقراً — خصوصاً في صدر حياة كل هيئة نيابية جديدة — مع طبائع النقوس ، ولما تنشع حفاظ المنافسة والمصنومة التى خلفتها معارك الانتخاب ، هذا كله إذا صرفنا

النظر عن أن قضاء الإنسان لنفسه أمر شائك لا يحتمله ضمائر الناس إلا على مضض لذلك كله آثرنا أن نعرض على مجلسنا الموقر أن يعدل عن الطريقة الحالية ، وأن يصعد بالأمر إلى القضاء — كما فعل مجلس العموم الانجليزي في مثل هذا الحال — وهو بحمد الله مكفول الضمانات ، مشهود له بالعدل والانصاف وسلامة التقدير .

والجنة — وقد مثلت فيها جميع الأحزاب السياسية — تناقشت في هذا الرأي وفي الاعتبارات التي بنى عليها ووافقت عليه بالإجماع ، بعد أن أدلى كل عضو برأى حزبه وموافقته عليه ، وسيقدم الى المجلس اقتراح بقانون في هذا الشأن ترجو الجنة أن ينال موافقة المجلس الموقر .



أما وقد عرضت الجنة بعض الأوضاع الجديدة والتعديلات الهامة التي أدخلها المشروع ، فهي تتقدم بعدئذ ببيان تفصيل عن أحكامه ، مقارنة بمواد اللائحة الأصلية ، يتضح منه بجلاء وجوه التعديل التي أدخلت على المواد مادة مادة والحكمة في كل تعديل ، وستكتفى الجنة في هذا البيان بما جاء في المذكرة الإيضاحية التي وافقت المشروع ، وستشير في شأياه الى ما أدخلته عليه من تعديلات .

## الباب الأول

### مكتب المجلس

تكاد تكون القواعد الأساسية للباب الأول في المشروع المعروض شبيهة بالقواعد المقابلة لها من اللائحة الأصلية ، إلا ما كان من استبعاد موضوع الطعون وتحقيق صحة النيابة من هذا الباب ، حيث أفرد له الباب الرابع من المشروع ، ويظهر أن واضع اللائحة الأصلية كان متأثرا عند وضعها بأحكام اللائحة الفرنسية

التي أوردت أحكام الطعون في صدرها . ولم يلاحظ الفرق بين الحالتين ، حالة فرنسا التي تجعل تحقيق صحة النيابة شرطا أساسيا لقيام النائب بكامل وظائفه النيابة، وحرمانه قبلها من حق الاقتراح وحق التصويت، وبين الحالة في مصر التي منحت النائب صفة اعتبارية كاملة ولو لم يتم تحقيق صحة نيابته . لذلك رأينا تمشيا مع المبدأ المعمول به في مصر أن نؤخر موضوع الطعون الى باب خاص به .

ولقد أجرينا في نصوص مواد هذا الباب الكثير من التعديلات التي اقتضاها الضبط والإحكام ، نورد بعضها هنا لأهميتها .

فقد نصت المادة الأولى على انتهاء مهمة كل عضو من أعضاء المكتب المؤقت بانتخاب من يحل محله من أعضاء المكتب التام . كما نصت المادة الثانية في التعديل على ما يستفاد منه ضرورة تلاوة مرسوم الدعوة الى افتتاح الدورة العادية قبل الشروع في انتخاب المكتب التام . وذلك دفا للبس الذي يمكن أن يقوم في بعض الأذهان من أن تلاوة المرسوم المذكور في جلسة المؤتمر يفي عن تلاوته في مجلس النواب . وأضافت المادة ٧ حكم الوكالة البرلمانية الى حكم الوزارة ، في عدم الجمع بينها وبين عضوية المكتب . وتضمنت المادة ٨ سائر اختصاصات الرئيس ، تشريعية كانت أم سياسية أم إدارية . وبذلك أمكن أن يجمع في مادة واحدة ما كان مبعثرا في عدة مواد ومواضع من اللائحة الأصلية . كما تضمنت المادة ٩ حكما يحدد صفة الوكيلين للجلس . فقد كانت اللائحة الأصلية تنص على قيامهما مقام الرئيس في رئاسة الجلسات فقط ، ولم تشر الى ما سوى ذلك من أعباء الرئاسة . وهل تكون للوكيلين عند غياب الرئيس صفة الوكالة عنه في سائر اختصاصاته الأخرى أم لا . ولقد بحثنا الأمر فوجدنا أن بعض الاختصاصات في فرنسا قد نص عليها نصا صريحا وبعضها الآخر ترك للتفويض . ويبدو جليا أن طريقة التفويض هي أسلم الطرق اتباعا في مثل ما نحن بصدده . خصوصا أنها تتفق مع تمدد الوكالة ومسئولية الرئيس في إدارة شؤون المجلس التشريعية والإدارية وما لا يخفى أن رئاسة مجلس النواب إنما هي وظيفة سياسية ، يحمل صاحبها أعباء

لا يمكن أن تنفل أهميتها ولا مسئوليتها . فإذا غاب الرئيس لسبب من الأسباب ، فعليه أن يدير الأمر ، وله إن رأى أن يفوض بسلطاته أو ببعضها إلى من يختاره من الوكيلين أو إلى كليهما .

وبالجملة فقد صيغت مواد الباب الأول بعد استبعاد الطعون منه في صيغ أكثر حبكة وأشمل معنى مما كان عليه الحال في اللائحة الأصلية .

## الباب الثاني

### الجلسات

#### الفصل الأول — نظام الجلسات

بدأت المادة ١٢ من المشروع بالنص على طنية الجلسات ، وهو ما لم يرد إلا متأخراً في ( المادة ٤٥ ) من اللائحة الأصلية ، وجاءت المادة ١٣ بصورة طبق الأصل تقريباً من المادة ٣٢ من اللائحة الأصلية ، وكذلك جاءت المادة ١٤ متضمنة حكم المادة ٢٣ الأصلية ، والمادة ١٥ متضمنة حكم المادة ٢٥ مع تعديل ، ذكر فيه أن المكاتبات تتلى عقب الموافقة على المضبطة ، وليس كما كان في الأصل قبل البدء في الأعمال ، إذ أن جدول الأعمال يشمل جميع مواد الجلسة بمجرد افتتاحها ، وجاءت المادة ١٦ متضمنة حكم المادة ٣٧ مع تسجيل حق الرئيس في أن يمنع المتكلم بلا إذن من الاستمرار ، وفي أن يحو أقواله من المضبطة ، وقد استبدل بلفظ ( سبب قانوني ) لفظ ( سبب مشروع ) وهو ما نراه أقرب إلى الضبط وصحة التعبير ، وجاءت المادة ١٧ متضمنة حكم المادة ٣٦ من اللائحة الأصلية مع تغيير عبارة ( مشروع قانون ) بلفظة ( موضوع ) وبهذا التعبير الشامل أمكن الاستغناء عن الفقرة الأخيرة من المادة الأصلية .



وجاءت المادة ١٨ متضمنة حكم المادة ٢٨ مع إضافة مندوبى الحكومة ورؤساء اللجان إلى أصحاب الحق فى الكلام كلما طلبوا . وحكمة ذلك ظاهرة إذ أن مندوب الحكومة إنما يمثل الوزارة والوزير الذى استعان به ، ويكون من الطبعى أن يمنع حقه فى الكلام ، وهو ما جرى العمل به فى المجلس فى جميع الحالات . وكذلك رؤساء اللجان ، فإن حقهم يجب أن يكون مكلا لحق المقررين . ويحتمل أن يكون قد فات المقرر أمر ، لا يحصى من أن يتداركه رئيس اللجنة . وجاءت المادة ١٩ متضمنة حكم المادة ٢٩ مع تغيير لفظى طفيف ، على أن اللجنة أثناء مناقشتها هذه المادة تعرضت للبحث فيما إذا كان طلب الكلام فى جدول الأعمال يكون له الأولوية على الموضوع الأصل ، فأتت أن الكلام فى جدول الأعمال يدخل فى نطاق الكلام فى اللائحة الداخلية ، فيكون له الأولوية طبقا لنص المادة .

وجاءت المادة ٢٠ متضمنة حكم المادة ٣٠ من اللائحة الأصلية ، وكانت المادة ٣١ من المشروع قد أضافت حكما الى المادة ٣١ من اللائحة الحالية بأن أجازت المجلس أن يأذن فى التلاوة كما رأى ذلك ، جريا على التقليد الذى اتبع فى هذا الشأن ، ولكن اللجنة رأت أن مثل هذا الحكم يفقد النص على عدم جواز التلاوة قوته وحكمته ، لذلك رأت حذفه وإبقاء حكم المادة ٣١ كما هو ، كما صححت المادة ٢٢ المادة ٣٢ بأن أعطت الحق لكل عضو فى أن يتكلم الرد عقب التكلم عن الحكومة تحقيقا للحكمة من هذا النص . وهى تمكين من يخالف رأى الحكومة فى أمر من الأمور — لا كل راغب فى الكلام — من أن يعقب على أقوالها . وجاءت المادة ٣٣ بنص المادة ٣٥ من اللائحة الأصلية مع إضافة عبارة تؤدى إلى استثناء المقررين ومن فى حكمهم طبقا للمادة ١٨ من قيود هذه المادة . ولم نرحل لإثبات حكم المادة ٣٤ من اللائحة الأصلية ، لأن فى المواد الأخرى غنى عنه مما سبقت فى مواضعه ، وجاءت المادة ٣٤ متضمنة حكم المادة ٣٨ التى عقدت المخالفات البسيطة ، مع إضافة المحافظة على نظام الكلام وعدم المقاطعة الى حكمها ، لقيام التناسب بين هاتين المخالفتين وبقى المخالفات المذكورة فى هذه المادة ،

وإمكان انسحاب حكم واحد عليها جميعا ، وقد كانت هاتان المخابراتان في اللائحة الأصلية في عداد المخابرات الحسبية .

ولقد لاحظ المشروع الجديد أن يفرد للجزء على المخالفة مواد خاصة بدل وضعها في فقرة مع مادة المخابرات كما هو الحال في اللائحة الأصلية . وهكذا جاءت المادتان ٢٥ و ٢٦ بتنظيم الجزاءات تنظيما شاملا واثيا بالفرض المطلوب .

وجاءت المادة ٢٧ بمضمون حكم المادة ٣٣ من اللائحة الأصلية التي تضمنت المخابرات الحسبية . فأضافت إليها المادة الجديدة مخالفة المساس بكرامة المجلس أو رئيسه ، وهذا الحكم مشتق من لائحة مجلس النواب الفرنسي . وقد رتب المشروع في المواد ٢٨ و ٢٩ و ٣٠ و ٣١ و ٣٢ و ٣٣ أحكام الجزاءات على تلك المخابرات الكبيرة . وأضافت المادة ٢٨ إلى الجزاءات توجيه اللوم ، على غرار ما ورد في لائحة مجلس النواب الفرنسي ومجلس الشيوخ المصري . وقد تضمنت أحكام هذه المواد تعديلات وإضافات طفيفة على أحكام المادتين ٣٦ و ٣٧ من اللائحة الأصلية ، جعلتهما أكثر ضبطا وإحكاما ، على أنه فيما يتعلق بالمادة ٣٢ رأت اللجنة أن مجرد اعتذار العضو الذي تقرر حرمانه من الاشتراك في أعمال المجلس وتلاوة هذا الاعتذار في الجلسة ، يكفي لوقف حكمها ، ولا محل بعدئذ لأن ينظر المجلس في قبول الاعتذار ، تهديدا للغرض .

وجاءت المادة ٣٤ بنص المادة ٤٤ من اللائحة الأصلية . وأضافت المادة ٣٥ حكما ، هو أن يصنف الرئيس من مضبطة الجلسة الأقوال التي ترتب عليها إحدى المخابرات المذكورة . ونصت المادة ٣٦ من المشروع على نظام الجلسة السرية بما لا يخرج عن حكم المادة ٤٥ من اللائحة الأصلية . واستثنت المادة ٣٧ من المشروع السكرتير العام لمجلس النواب أو من ينوب عنه ، ممن يحزم عليهم حضور الجلسات السرية . وقد روعي في ذلك أن السكرتير العام هو أكبر موظف في المجلس ، وله صفة الدوام والاستقرار في مباشرة أعماله . كما أنه الأمين على أسراره . ومن الأمور الجوهرية في أعمال المجالس النيابية أن يتحقق لها النتائج .

وأن يحيط بها جميعا وعلى مرور الأيام موظفون مسئولون ، يرجع إليهم إذا امتنع سائر المراجع الأخرى . كما أن تحرير مضابط الجلسات السرية وحفظها ، مما يستتبع حتما حضور هذا الموظف الكبير ، يقوم بقهرها تحت إشراف السكرتيرين الثانيين ، كما يقوم بعد ذلك بحفظها تحت مسئوليته . لذلك نصت المادة ٣٨ من المشروع على قيام السكرتير العام بواجبه في تحرير هذه المحاضر. الأمر الذي يجرى عليه مجلس الشيوخ بمصر ، كما أن له نظائر في المجالس النيابية الأجنبية .

على أن المشروع كان قد أتى للجلس في المادة ٣٧ الحلق في أن يجوز عدم حضور السكرتير العام ، إلا أن اللجنة عند بحثها في هذا الأمر ، رأيت أن الاعتبارات السابقة تدعو إلى أن يكون حضور السكرتير العام أو من ينوب عنه وجوبيا لذلك عدلت المادة على هذا الأساس ، وحرمت على غيره من الموظفين الحضور إلا إذا أجاز المجلس ذلك .

وجاءت المادة ٣٩ بنص المادة ٤٩ بلا تغيير ولا تبديل .

أما المادة ٤٠ فقد نظمت انعقاد المجلس بيئة لجنة ، وقصرت هذا الانعقاد على النظر في شأن من شؤونه الداخلية ، وكان المشروع قد أعطى الاقتراح بذلك للرئيس أو عشرة من الأعضاء ، ولكن اللجنة رأيت تعديل هذا العدد من عشرة إلى عشرين ، وأن يعقد المجلس بيئة لجنة يهود تقديم الاقتراح بذلك . وقد نصت المادة على ألا يحضر الاجتماع إلا الأعضاء فقط ، إنراجا لمن عسى أن يكون حاضرا من الوزراء من غير الأعضاء . وكذلك نصت على حضور السكرتير العام أو من ينوب عنه . وجاءت المادة ٤١ بنص المادة ٥٠ من اللائحة الأصلية ، وجاءت المادة ٤٢ من المشروع بحكم المادة ٥١ مع تعديل في عباراتها ، يجعلها أكثر استيفاء للغرض المقصود كما جاءت المادة ٤٣ من المشروع بحكم المادة ٥٢ من اللائحة الأصلية ، مع إضافة إمكان صدور قرار المجلس في موضوع العودة لتناقشة في جلسة نالية للجلسة التي قدم فيها الطلب المذكور . وفي هذا تيسير للعمل ، وإعطاء الفرصة للتدابير والترتيب . وأخيرا جاءت المادة ٤٤ من المشروع بحكم المادة ٥٣ من اللائحة الأصلية .

### الفصل الثاني — المضابط

بعد أن بين المشروع الأحكام الخاصة بالجلسات والمناقشة فيها، كان من الطبيعي أن يتلو ذلك الأحكام المتعلقة بتسجيل ما يدور في الجلسات، لذلك قلت الى هذا الفصل أحكام المواد ١٥٦ و ١٥٧ و ١٥٨ من اللائحة الحالية الخاصة بمضابط الجلسات وتحريرها ، لجأت المادة ٤٥ من المشروع بحكم المادة ١٥٦ مع تعديل بسيط ، نص فيه على أن نشر المضبطة في الجريدة الرسمية يكون بعد موافقة المجلس عليها بغير تحديد ليعاد معين . كما حذف الحكم الخاص بنشر المضبطة في الجريدة الرسمية بالفرنسية ، لأن هذا الإجراء قد ألغى فعلا ولم يعد له محل ، ولا يجوز الآن بالفرنسية إلا موجز المضبطة ، وجاءت المادة ٤٦ بحكم المادة ١٥٧ وإذا كان الاقتراح قد عدل في هذه المادة عن تحديد موعد معين لارسال المضبطة لحضرات الأعضاء ، وجعل هذا الارسال يجوز إتمام الطبع ، وذلك طبقا لما جرى عليه العمل فعلا فإن اللجنة رأت أن تضيف الى هذه المادة حكما يقضى بأن يتم ارسال المضبطة قبل جلسة الموافقة عليها بأربع وعشرين ساعة على الأقل ، حتى تكون لدى الأعضاء الفرصة الكافية للاطلاع عليها ومراجعتها .

وجاءت المادة ٤٧ بحكم المادة ١٥٨ الخاصة بكيفية تصحيح المضبطة مع تعديل فيها ، جعل عملية التصحيح أكثر بساطة واتفاقا مع ما جرت عليه تقاليد المجلس .

## الباب الثالث

### الجلسات

قبل أن ندخل في تفصيل التعديلات التي أدخلناها على اللائحة الأصلية في هذا الباب ، لا نرى بأسا من أن نشير الى القواعد التي وضعت على أساسها أحكامها في المشروع الجديد .

لقد كان موضوع الجبان البرلمانية مثار نقاش طويل بين المشتغلين بالفقه الدستوري ، واحتدم الجدل بين القائلين بنظرية خطر الجبان على النظام وما تحدته من اعتداء على السلطة التنفيذية من ناحية ، وعلى المجلس من ناحية أخرى ، وبين القائلين بفائلتها الجزئية وما يمكن أن تؤديه هذه الهيئات القليلة العدد من فوائد للنظام البرلماني . ويكاد يكون النظام الانجليزي هو المثل الظاهر للنظرية الأولى ، إذ لا توجد في إنجلترا لجان برلمانية على الإطلاق . وإنما يؤلف لجان خاصة إذا ما احتاج الأمر الى تكليفها بالبحث أو التحقيق . أما في فرنسا الجمهورية ، فقد سادت النظرية الثانية ، إذ تعتبر الجبان الأداة الكبرى في إدارة دولااب الأعمال البرلمانية .

ولقد كانت الجبان في مصر أداة نافعة صالحة للقيام بأعمالها البرلمانية . وكانت تقاررها على الدوام محل التناء والاطراء . ولم يلاحظ في أعمالها جنوح الى الاعتداء ، لآل اختصاصات السلطة التنفيذية ولا على اختصاصات المجلس ذاته . لذلك كان حريا أن يحافظ في المشروع الجديد على كيان هذا الاعتدال ، وأن تقوم الأحكام التي يمكن أن تكون في يوم من الأيام سببا في جنوح أو شذوذ ضار .

ولقد لوحظ مبدأ آخر في تحرير المواد الخاصة بالجبان ، لم يكن ملحوظا في اللائحة الأصلية . فالقاعدة الدستورية ، هي أن الجبان في هيئة نيابية واحدة دائمة ، لا تتحل بتجدد الدورات . وإنما يتغير أعضاؤها في كل دورة عادية . لذلك لوحظت هذه القاعدة في صياغة المواد الخاصة بهذا الباب . بفاء ذلك متفقا مع القواعد المتبعة في العمل ، من استقرار اختصاص الجبان بعملها طيلة البور التشريعي ، دون حاجة الى إجراء في كل دورة سنوية . ولقد حرص المشروع على تسمية الجبان بأسماء أكثر اتصالا بالعمل الذي تنقضاها ، منها بالوزارات التي تقابل اختصاصها ، على خلاف الحال في اللائحة الأصلية ولائحة مجلس النواب البلجيكي ، ولقد جاءت المادة ٤٨ من المشروع ببيان هذه الجبان والشؤون الخاصة لكل منها ، على صورة تبعد ما بين هذه الجبان وبين الوزارات ، وتلصقها بالشؤون المعنية لها . حتى إننا لم نرد أن نسمى

لجنة الحفائية أو العدل إلا باسم لجنة الشؤون التشريعية ، لاتطابق هذه التسمية على النظرية التي أسلفنا شرحها .

وقد وجدت هذه المادة عدد أعضاء اللجان الأصلية ، فجعلته ٢١ بدل أن كان مختلفا لغير ما حكمة ظاهرة . وجعلت عدد أعضاء لجنة القطن والمحاصيل تسعة بدلا من ستة ، كما أبقى عدد أعضاء لجنة الشؤون الدستورية والمحاسبة على حاله . وأوردت المادة ٤٩ حكم المادة ٥٥ من اللائحة الأصلية مع فارق في التعبير ، هو الذي أشرنا إليه في صدر هذا البحث . وكذلك جاءت المادة ٥٠ بحكم الفقرة الأولى من المادة ٥٥ وعدلت الفقرة الثانية من المادة ٥٥ أصلية ، بنص جديد في المادة ٥١ من المشروع يتفق مع النظرية التي أسلفنا ذكرها ، ويثبت ما جرى عليه المجلس في كثير من الدورات من إصدار قرار بإبقاء تشكيل اللجان كما كان في دور سابق . وجاءت المادة ٥٢ و ٥٣ بأحكام المادة ٥٧ أصلية ، مع زيادة تنسيقها وإحكامها بما اقتضى فصلها وجعلها مادتين ، على أنه أضيف إليها حكم جديد جاء في المادة ٥٢ وهو أنه عند بدء الدورة العادية يدعو رئيس المجلس اللجان إلى الاجتماع لا انتخاب رئيس وسكرتير لها . وهو تسجيل لما هو متبع فعلا وإلا لو أخفطنا هذا النص وهذا التقليد ، لكان من المتعذر تصوّر طريقة لدعوة اللجان لأولى جلساتها في كل دورة .

أما المادة ٥٤ من المشروع ، فهي مادة جديدة أضافت حكما جديدا على اللائحة ، إذ نصت على أن اللجان تنعقد بناء على دعوة رئيسها أو بناء على طلب يقدم لرئاسة المجلس من ثلث أعضائها على الأقل ، وفي هذا النص إجراء نافع مفيد . فانه إذا افترضت حالة ، يتصوّر فيها إغفال رئيس اللجنة دعوتها إلى الاجتماع ، فلم يكن من بين أحكام اللائحة الأصلية ما يرسم طريقة لدعوة اللجنة وتبقى أعمالها معطلة ، بقاء هذا النص بما يرفع الحرج ويسد النقص . وجاء نص المادة ٥٥ متضمنا حكم الفقرة الأولى من المادة ٥٦ من اللائحة الأصلية ، أما الفقرة الثانية من هذه المادة التي تنص على وجوب انتخاب لجنة المالية لجنة فرعية منها للنظر

في الميزانية فقد حذفت ، لأننا نترنأ أن تكون لجنة الميزانية هي لجنة المالية حينها  
بعد أن أصبح العمل يجري فعلا على هذا الأساس .

وجاءت المادة ٥٩ بمضمون حكم المادة ٥٨ من اللائحة الأصلية مع تعديل  
جعلها أكثر بساطة وأوسع تيسيرا ، فقد نصت على أن قرارات اللجان تصبح صحيحة  
بمضور ثلث أعضائها ، وأصبحت ذلك حكما عاما لجميع اللجان بدلا من النص الأصلي  
الذي كان يقرر لكل طائفة من اللجان حكما خاصا بالنصاب اللازم لصحة قراراتها ،  
كما أضافت حكما خاصا بتقرير الأربعة عند تساوى الأصوات في اللجان ، وقد كان  
المشروع يقضى بأنه في هذه الحالة يعتبر الأمر الذي أخذ عليه الرأي مرفوضا ، أسوة  
بما هو متبع في المجلس ولكن اللجنة رأت أن هذا الحكم يوجد صعوبات عملية  
كثيرة في اللجان ، وأنه لا ضير من ترجيح الرأي الذي في جانبه الرئيس ، خصوصا  
إذا لوحظ أن رأى اللجان ليس تفريرا ، وإنما هو رأى تحضيري يعرض على  
المجلس ، وقد نص على أن يشار إلى ذلك في التقرير ليكون المجلس على بينة من الأمر .

ومن بين المواد الجديدة التي أضيفت إلى هذا الباب المادة ٥٧ من المشروع ،  
إذ نصت على أن تكون الخطابات بين اللجان والجهات المختلفة عن طريق رئاسة  
المجلس ، على خلاف ما هو متبع في مجلس الشيوخ بمصر ومجلس الشيوخ والتواب  
في فرنسا أيضا ، فقد أجازت هذه المجالس للجانها مخاطبة الجهات مباشرة . وقد  
رأينا زيادة في الحيلة أن تكون مخاطبة بواسطة رئاسة المجلس تحقيقا لنظرية قصر  
شخصية اللجان على المهمة التي يعهد بها المجلس إليها وفق نطق مغلق إلا عن طريق  
رئاسة المجلس . وقد جاءت هذه المادة متممة للحكم الوارد في المادة ٦٦ من  
اللائحة الأصلية الذي كان قاصرا على طلب الأوراق .

أما المادة ٥٨ من المشروع ، فقد قصرت حق طلب الأوراق والمعلومات من  
المصالح الأميرية على اللجان دون سواها ، بعد أن كانت المادة ٦٦ تمنح هذا الحق  
لأى عضو من أعضاء المجلس . إذ أن أمر فحص الموضوع بين يدي اللجنة ،

وهي التي تقدر أكثر من سواها حاجتها إلى الاطلاع على الأوراق والبيانات والمعلومات . فإن كان ثمة رأى لأحد الأعضاء في الاطلاع على أوراق معينة، فما عليه إلا أن يبدي هذا الرأي كتابة للجنة طبقاً للمادة ٦٧ من المشروع ، ويوجه نظرها إلى ضرورة استيفاء البحث والاطلاع على الأوراق التي يرى ضرورة الاطلاع عليها ، واللجنة بلائك مقدرة هذا الرأي وما ينطوي عليه من أهمية وفائدة . فإن طلبت هذه الأوراق والبيانات أمكن العضو أن يطلع عليها طبقاً للمادة ٥٩ وفضلاً عن ذلك فانه من المنبذ تركيز سائر أوراق الموضوع في اللجنة منعا لتشعب البحث وبفترة عناصره .

وجاءت المادة ٥٩ من المشروع بمضمون المادة ٦٧ من اللائحة الأصلية مع الاستعاضة عن عبارة " مكتب المجلس " بعبارة " رئاسة المجلس " وهو ما جرى في سائر الأحوال كلما صادفنا هذا التعبير في اللائحة الأصلية . وليس ثمة أى تمييز آخر في هذه المادة .

وكان المشروع قد حذف حكم المادة ٦٨ من اللائحة الأصلية التي تقضى بإباحة حضور أعضاء المجلس اجتماعات اللجان، وذلك أسوة بما هو مقدر في مجلس النواب الفرنسي، ودفعاً لمساعدته حضور الأعضاء من المخرج في بعض الأحوال إلا أن اللجنة رأت إعادة هذا الحكم في المادة ٦٠، وذلك حتى يتسنى للأعضاء تتبع المناقشات التي تدور في اللجان، إذ أن هذا يساعد كثيراً على دراسة المسائل التي تعرض في المجلس، على أنها تلايفاً للمرجح الذي دعا إلى التفكير في حذف هذا الحكم رأت اللجنة أن يستثنى من هذا الحق حالة ما إذا كانت المسائل المروضة للبحث في اللجنة متعلقة بشخص النائب، كما رأت كذلك أن ينسحب من يحضر اجتماع اللجان من غير أعضائها عند أخذ الرأي .

أما المادة ٦١ التي تقابلها المادة ٦٥ من اللائحة الأصلية، فقد جاءت بتفصيل جديد في موضوعها . فأضافت إلى حق اللجان في طلب استدعاء الوزير



أو مقدم الاقتراح، حقها في طلب استدعاء من ترى لزوم سماحه في شأن من الشؤون، وقصرت حق الوزير ومقدم الاقتراح في حضور جلسات اللجان والاشتراك في المناقشة، فجعله بناء على طلب يقدم إلى اللجنة وفي الموعد الذي تحدده له، وقد قصد بذلك :

( أولا ) توسيع المائدة التي تعمل فيها اللجان بأن تستدعى من ترى لزوم الاستشارة برأيه في موضوع من الموضوعات بعد أن كان هذا الباب مغلقا دونها .

( ثانيا ) رفع الحرج عن أعمال اللجان بأن تعطى للأعضاء حريتهم في المناقشة دون أن يقتصر عليهم الوزير أو مقدم الاقتراح باب الاجتماع إلا إذا أذنوا له ، وفي الموعد الذي يحدّدونه ، وبذلك يبقى لمناقشتهم كامل حريتها ، ولا تكون لاعتبارات حضور هؤلاء أى أثر في النتائج التي تصل إليها اللجان .

أما المادة ٦٢ من المشروع فقد أُنْتُ بنص المادة ٦٤ من اللائحة الأصلية دون تعديل .

وأضافت المادة ٦٣ إلى مقالها وهي المادة ٥٩ من اللائحة الأصلية ضرورة إثبات محاضر اللجان في دفاتر، تحفظ بسكرتيرية المجلس لا يطلع عليها غير الأعضاء . ولهذا الاجراء فائدة كبرى في تسجيل أعمال اللجان وإمكان الرجوع إليها في سجلات منتظمة . وما يكون لها من فائدة تاريخية في يوم من الأيام .

ولقد جاءت المادة ٦٤ من المشروع التي تقابل المادتين ٦١ و٦٢ من اللائحة الأصلية بحكم التقرير الذي تضمنه اللجنة عن المسائل المحالة عليها وقد أضافت المادة الجديدة التعديلات الآتية :

( ١ ) حتمت أن تشير اللجنة إلى مختلف الاقتراحات أو التعديلات التي تكون قدّمت إليها كتابة من أعضاء ليسوا من أعضائها . وبهذا يمكن أن يقف العضو على رأى اللجنة في اقتراحه وملاحظاتها عليه ، وتتاح له بذلك فرصة المناقشة في الجلسة مما يترامى له في الموضوع .

( ٢ ) غيرت عبارة "المشروع أو الاقتراح" بعبارة "الموضوع" وهو ما جرينا عليه في كل موضوع ذكر فيه المشروع أو الاقتراح على سبيل الاطلاق .

( ٣ ) فصلت الفقرة الأخيرة من المادة ٦١ الأصلية وأفردت لها المادة ٦٦ التي منحت جميع الأعضاء حق المطالبة بإحالة الموضوع على لجنة أخرى إذا تأخرت اللجنة الأصلية عن تقديم تقريرها في الميعاد .

وقد جاءت المادة ٦٥ بتعديل طفيف على المادة ٦٠ الأصلية ، وهو أن المقرر هنا تكون وظيفته أن يبين رأى اللجنة للجلس ، ويتكلم باسمها ولا يقتصر عمله ، كما كان مقصورا في المادة الأصلية ، على أن يبين نتيجة أعمالها للجلس .

أما المادة ٦٧ فقد أوردت حكما قريبا من حكم المادة ٦٣ الأصلية وهو ضرورة طبع تقارير اللجان وتوزيعها على الأعضاء ، ومن المفيد هنا أن تشير إلى إجراء اتبع في فرنسا الجمهورية قد تلجئنا الحاجة إلى اتباعه ، وهو أن التقارير هناك توضع في قلم التوزيع في المجلس تحت تصرف من يطلبها من الأعضاء ، ولا توزع عليهم جميعا كما هو الحال عندنا ، واعتبر هذا الإجراء بمثابة التوزيع المنصوص عليه في المادة الفرنسية تماما . فلقد لاحظت سكرتيرية المجلس الفرنسي أنه توزيع التقارير يتباعا على الأعضاء ، وقد يكون بعضهم غير راغب في الاطلاع عليها ، أو غير مختص بموضوعاتها ، فيه إسراف كبير في الصفقات . وأنه في الإمكان — بالطريقة التي اتبناها — ألا يوزع من التقارير إلا ما يحتاج النواب إلى قراءته فضلا ، وقد أسفرت عن اقتصاد كبير قد تلجئنا الحاجة إلى الأخذ به إذا اشتدت الضائقة التي تحيط بالبلاد الآن بسبب الظروف الحاضرة .

هذا وقد جاء المشروع بمواد جديدة أضافها إلى هذا الباب غير ما سبقته الإشارة إليه ، بقلته أكثر اتساقا مع مقتضيات التنظيم الجديد .

فالمادة ٦٨ قد أضافت إلى الأوضاع البرلمانية في مصر وضعاً جديداً أشارت إليه اللجنة في صدر تقريرها ، وهو أن الحكومة أن تستأنس برأى لجنة من اللجان البرلمانية في مشروع ترعى التقدم به للجلس .

وتنص المادة ٦٩ على سقوط عضوية العضو في المجلس من تلقاء نفسها ودون حاجة إلى إجراء بمجرد توليه منصباً وزارياً أو وكالة برلمانية ، وقد أضيف هذا الحكم دفعا للباس الذي لا يزال قائماً في فرنسا ، إذ النظرية السائدة هناك أنه لا بد من أن يقدم العضو استقالته من اللجنة حتى يعتبر متخلياً عنها . فمثل هذا النص قد وضع عندنا الأمر في نصابه مرة واحدة وفي كل الحالات .

أما المادة ٧٠ فقد حظرت على المجلس الاجتماع إلا في أثناء الدورات البرلمانية ، وهذا تطبيق للنظرية القائلة بأن المجلس في أثناء العطلة يكون هو ومائمه تشكيلاته في سبات ، لا يوقظه منه إلا مرسوم الدعوة إلى الاجتماع . وقد عمل فقهاء القانون الدستوري على توكيد هذه النظرية حرصاً على تفويض السلطة التنفيذية — في أثناء العطلة — لأعمالها ، وعدم اشتغالها بشؤون برلمانية من أي نوع من الأنواع . غير أنه لكيلا تفوت على السلطتين التنفيذية والتشريعية فرصة التشاور والاستئناس في أثناء العطلة ، حرصت المادة ٧٠ المشار إليها على استثناء حكم المادة ٦٨ من حالة الحظر المذكورة . وينتهي أن الدعوة للاستئناس التي نصت عليها هذه المادة آتية من جانب الحكومة ، فلا يتصور أن يكون ذلك إلا برضاها وسعيها وراء مصلحة ترى هي الانتفاع بها .

وأوردت المادة ٧١ تنظيماً لأعمال المجلس في بدء كل دور انعقاد عادي . فنصت على استئنافها بمبحث مشروعات القوانين القائمة لديها من الدورة السابقة ، وأجازت لها استعادة التقارير التي تكون قد رفعتها إلى المجلس ولم يبدأ نظرها في تلك الدورة ، فإن لم تطلب استعادتها نظرها المجلس . وأبقت للجلس حق استئناف النظر في المشروعات التي يكون قد بدأ في نظرها فعلاً .

ونصت المادة ٧٢ على حق مقتر اللجنة أو رئيسها في أن يطلب إعادة أي تقرير بدأ المجلس في نظره إلى اللجنة للنظر فيه .

أما المادة ٧٣ فقد أجازت أن يحال الموضوع على لجنته الأصلية وعلى لجنة أخرى ، لتستأنس برأيها فيه ، كما أجازت للجنة الأصلية أن تستأذن المجلس في الاستئناس

برأى لجنة أخرى في موضوع محال عليها ، وذلك تحقيقا للتساؤل الذي يقتضيه اختصاص كل لجنة بنوع معين من الأعمال .

أما المادة ٧٤ فقد أوردت حكما للتخلف عن حضور جلسات المجلس فاعتبرت أن من تقيب ثلاث جلسات متوالية أو سبعة جلسات غير متوالية دون اعتذار مستقبلا من عضوية اللجنة ، وكلفت رئيسها أن يعرض الأمر على المجلس لاختيار من يحل محله ، ولقد كان الاتجاه إلى هذا النص لحكمة ظاهرة ورضية في سرعة إنجاز الأعمال .

## الباب الرابع

### فصل الطعون وتحقيق صحة النيابة

كان المشروع قد أدرج في هذا الباب ثمانى عشرة مادة تشمل الأحكام الخاصة بكيفية نظر المجلس في الطعون التي تقدم في صحة نيابة الأعضاء والفصل فيها ، وقد مثل فيها كثيرا من أحكام اللائحة الأصلية المقابلة لها وأضاف أحكاما جديدة . ولكن اللجنة — وقد وافقت بالإجماع على الرأي الذي أبداه صاحب المشروع في مذكرته الإيضاحية من إحالة الطعون على القضاء للفصل فيها ، كما أشارت في صدر تقريرها — لم ترحل لأن تدرج في المشروع النصوص الخاصة بتنظيم لفصل الطعون أمام المجلس ، إلا أنها أبقيت للمجلس الحق في الفصل في صحة نيابة من لم يقدم بشأنه طعن ، وكذلك الفصل في أحوال سقوط العضوية ، وقد استدعى ذلك وضع أحكام جديدة اقتضتها هذه الأمور .

فص في المادة ٧٥ على أن الطعون التي ترد إلى رئاسة المجلس في الموعد القانوني ، تحال على القضاء بالطريق المنصوص عليه في القانون الخاص بذلك .

وقررت المادة ٧٦ أن المجلس هو الذى يفصل في محصة نيابة الأعضاء الذين لم تقلّم طعون في محصة نيابتهم، كما أثبتت حكما من أحكام المادة ٦ من اللائحة الأصلية وهو إحالة أوراق الانتخاب على اللجنة لفحصها .

وحُدّدت المادة ٧٧ للجنة تحقيق محصة النواب ميعاد خمسة عشر يوما لتقدم تقريرها للمجلس من تاريخ إرسال الأوراق إليها، كما أوجبت تحقيق محصة نيابة من يجمع بين العضوية ووظيفة عامة على وجه السرعة .

أما المادة ٧٨ فقد أوردت حكم المادة ١٢ من اللائحة الأصلية ، إذ أن حكمها يقوم سواء كان المجلس ينظر في محصة النيابة أو في الطعون .

وقد سجلت المادة ٧٩ حكما جرى عليه المجلس في السوابق الماضية من حيث حق المجلس في إعلان اسم المنتخب الذى أسفر الانتخاب عن فوزه حقيقة إذا أخطأت لجنة الفرز في إعلان النتيجة .

وقررت المادة ٨٠ وجوب توافر سنّ النائب يوم الانتخاب على الأقلّ وهذا رمت هذه المادة قاعدة أزالّت اللبس الذى كان يحيط بشرط السنّ ومضى يتوفر . وجاءت المادة ٨١ مسجلة لتقليد جرى عليه المجلس من عدم اعتبار استقالة النائب أو وفاته مانعا من السير في تحقيق محصة نيابته، وهذا هو المتبع أيضا في فرنسا .

أما المادة ٨٢ فقد افترضت حالة قيام نزاع بشأن محصة نيابة أحد الأعضاء أثناء تحقيق اللجنة أو المجلس لها، ولو أنه لم يقدم في شأنها طعن وقد أجازت المادة للمجلس — إن رأى ألا يتولى الفصل فيه بنفسه — أن يحيل هذا الأمر على القضاء ليفصل فيه أسوة بالطعون

وقررت المادة ٨٣ حكما جديدا، إذ قضت بالا بتناول العضو أثناء مدة الجمع بين الوظيفة والعضوية إلا أكبر المبلتين: المكافأة أو المرتب، وفضلا عن أن في هذا الحكم وضعا للأمر في نصّها وعدولا عن الشذوذ الذى كان قائما في مجلس النواب في مثل هذه الأحوال ، فإن مجلس الشيوخ قد أخذ بهذه النظرية وأجرأها بجرى

القاعدة في كل ما عرض عليه من أمثال هذه الحالات ، وقد كانت هذه المادة في المشروع تضم حكماً آخر ، وهو ألا تصرف المكافأة البرلمانية إلا بعد الفصل في العطن وإعلان صحة النياية باعتبار أن ذلك قمين بأن يحفز على تسيير مهمة الفصل في العطن وتجنب أسباب التعطيل ، كما أن في هذا الحكم ما يحمل من تحدته نفسه بالترشيح للنيابة عن الأمة أن يفكر مراراً قبل الإقدام على عمله ، لكي يستوثق من استيفائه شروط النياية ، وإلا تموض لخسارة كبيرة لا عوض له عنها ، ولكن اللجنة رأت حذف هذا الحكم باعتبار أن العضو الذي يقضى بإبطال انتخابه مأذون له أثناء عضويته في القيام بجميع أعباء النياية ، وقد شرعت المكافأة البرلمانية كعقاب للنفقات التي يتكفلها العضو في هذا السبيل ، فلا يحمل لأن يحرم من المكافأة عن المدة التي ظل عضواً فيها .

جاءت المادة ٨٤ بعدئذ تقرر أن المجلس هو الذي يفصل في أحوال السقوط التي تقررها المادة ٦٣ من قانون الانتخاب ، وأن يصدر قرار المجلس في ذلك بالأغلبية المطلقة .

## الباب الخامس

### المشروعات بقوانين والاقتراحات

#### الفصل الأول — مشروعات القوانين

جاءت المادة ٨٥ بمضمون حكم المادة ٧٠ من اللائحة الأصلية بإضافة المشروعات الواردة من مجلس الشيوخ إليها . وقد صححت هذه المادة في فقرتها الأخيرة حكم المادة ٧١ من اللائحة الأصلية ، بأن جعلت قرار طبع المشروع والمذكرات الإيضاحية وتوزيعها على الأعضاء قبل الإحالة أمراً جوازياً للمجلس بعد أن كان ظاهر نصه الأصلي وجوبياً .

ونصت المادة ٨٦ على أن يناقش المجلس مشروعات القوانين، في مداولة واحدة . غير أنه يجوز إجراء مداولة ثانية على الوجه المبين في المادة ٩٢ وهذا النص مقتضب من نص المادة ٨٢ من لائحة مجلس النواب الفرنسي .

كما جاءت المادة ٨٧ بتنظيم هذه المداولة على قرار مأهول متبع الآن تماما . أما المادة ٨٨ فقد أدخلت حكما جديدا في صدد التعديلات التي تقدم قبل الجلسة المحددة للمداولة، فأشارت بأن يطلع الرئيس مقرر اللجنة عليها : وعلى هذا الأخير أن يشير أثناء المناقشة إلى هذه التعديلات وقد قصد بذلك تخاضع المفاجأة بتعديلات في الجلسة لا يكون المقرر مستعدا لها ، وقد أضافت اللجنة رئيس اللجنة إلى مقررها في حكم هذه المادة والمادة التالية أسوة بما تقرّر في الأحكام المشابهة . وجاءت المادة ٨٩ متضمنة حكم المادة ٨٣ من اللائحة الأصلية من ضرورة إحالة التعديلات التي تقدم في الجلسة على اللجنة إذا طلب ذلك مقررها أو رئيسها .

كما جاءت المادة ٩٠ معقلة للمادة ٨٥ من اللائحة الأصلية ، فنصت على تأجيل نظر المشروع إذا أحيل على اللجنة تعديل له تأثير على باق نصوصه . وأضافت إلى ذلك وجوب استمرار النظر فيه إذا لم يكن للتعديل المقترح ذلك التأثير . بينما كانت المادة ٨٥ الأصلية تحسم وقف النظر في المشروع على كل حال . والحكم الجديد له نظير في المادة ٨٧ من لائحة مجلس النواب الفرنسي وفائدته ظاهرة تمام الظهور .

أما المادة ٩١ فقد أتت بحكم جديد ، ذلك أنه لا يجوز أن يقترح نهائيا على مشروعات القوانين المكونة من أكثر من مادة واحدة قبل مضي أربعة أيام كاملة على الأقل على انتهاء المداولة فيها .

كما جاءت المادة ٩٢ خاصة على قواعد إجراء المداولة الثانية ، فذكرت أنه ( يجب إجراء مداولة ثانية إذا طلب ذلك مقرّر اللجنة أو رئيسها أو أحد الوزراء في الفترة المبينة في المادة السابقة ولكل عضو في الفترة ذاتها أن يقدم للرئيس طلبا

كتابيا بإجراء مداولة ثانية مشفوعا ببيان موزن بأسباب طلبه ويعرض الرئيس هذا الطلب على المجلس ليقدر فيه ما يراه ( وبهذه الطريقة يمكن أن يتحقق جميع الضمانات اللازمة لحسن سير العمل ، والتوفر على البحث من غير تعطيل لا مبرره ويلاحظ أن الأمر في الفقرة الأولى وجوبى أما في الفقرة الثانية فجوازى .

وقد احتاطت المادة ٩٣ فنصت على جواز إحالة المشروع على اللجنة إذا تقرر إجراء مداولة ثانية . وذلك لاحتمال أن تكون المداولة الأولى قد أدخلت على المشروع الأصل تعديلات كثيرة ، جعلته في حاجة إلى تنسيق جديد لا يتحقق إلا على يدى اللجنة المختصة . ولقد جاء هذا النص عاما لهذه الحالة ولنفيها مما يطرا أثناء العمل ، ففتينا به عن نص المادة الفرنسية التي كانت تحسم الإحالة إذا أسفرت المداولة الأولى عن تعديلات كثيرة في مواد المشروع .

والمادة ٩٤ تقابل المادة ٨١ من اللائحة الأصلية في قصر المداولة الثانية على ثلاثة تقرير اللجنة ونصوص المشروع والتعديلات المقترحة ثم أخذ الرأى عليه مادة ثم الاقتراح عليه نهائيا . والمفهوم أن المناقشة تكون قاصرة على التعديلات المقترحة فقط ، وقد أوضحت اللجنة هذا المعنى في النص .

ونظمت المادة ٩٥ إجراءات التعديلات أثناء المداولة الثانية ، فأجازت أن يحيلها المجلس على اللجنة أو أن يرفض النظر فيها ، كما أجازت إذا وافق المقترح أو رئيس اللجنة المناقشة فيها فوراً . على خلاف نص المادة ٨٤ من اللائحة الأصلية التي لم تكن تميز المناقشة فيها بحال من الأحوال .

وقد احتاطت المادة ٩٦ فأثت بحكم جديد ، مؤداه أنه إذا قرر المجلس حكما في إحدى المواد، من شأنه إجراء تعديل في مادة سبق أن وافق عليها في المشروع فله أن يورد إلى مناقشة تلك المادة . وهو احتياط كبير الفائدة لاحتمال أن يتعبد المجلس بالقرارات التي أصدرها في المواد السابقة فيخرج التشريع متناقض الأجزاء . ولعله من البديهي أن نقول إن سبق الموافقة على المادة قد يكون في المداولة الأولى أو في المداولة الثانية بصرف النظر عن حصول التعديل في أى المداولتين .



أما المادة ٩٧ التي تقابل المادة ٨٧ فقد وضعت الأمر في نصابه وضعا صحيحا بعد أن كان مشوبا بكثير من الاختلاط . ففوتت المادة بين مشروع القانون بالموافقة على المعاهدة والمعاهدة ذاتها . وأجازت إقرار المشروع أو تعديله أو رفضه أو تأجيل النظر فيه ، ولكنها حرمت إدخال أى تعديل على نصوص المعاهدة ذاتها ، وبهذا وضع القصد من هذه المادة ووضعت الأمور في نصابها .

## الفصل الثاني — الاقتراحات

### ١ — الاقتراحات برغبات

جاءت الفقرة الأولى من المادة ٩٨ من المشروع بحكم شبيه بما تنص عليه المادة ٧٢ من اللائحة الأصلية مع تعديل في التمييز يجعلها أقرب إلى الضبط وسلامة الأسلوب .

وأضافت الفقرة الثانية منها حكما جديدا وهو أن الاقتراحات برغبات المتعلقة بموضوع مطروح أمام إحدى اللجان تحال مباشرة على تلك اللجنة التي تبحثها مع الموضوع . وفائدة هذا النص ظاهرة ، فلو أن مشروعا بقانون مثلا معروض على لجنة ما ، فتل هذه اللجنة أجدر اللجان بل أولى اللجان بالاحاطة برغبات وآراء النواب المتعلقة بهذا المشروع لتحلها على التقدير والنظر ، مع ما يترتب على ذلك من الاستشارة واستيفاء البحث ، فضلا عما في هذا الحكم من اقتصاد في الإجراءات ، وأتت المادة ٩٩ بنص يحدد وظيفة لجنة الاقتراحات عند نظرها فيها بما لا يخرج تقريبا عن نص المادة ٧٥ ونصت المادة ١٠٠ على حكم لم يرد له نظير في اللائحة الأصلية وإن كان العمل قد جرى عليه ، وهو إحالة الاقتراح برغبة على الحكومة إذا وافق المجلس على ذلك . وأتت المادة ١٠١ بنص جديد هام وهو ضرورة إبلاغ الوزراء المجلس بما يتم في الاقتراحات برغبات التي أحييت عليهم في مدة لا تتجاوز شهرين . وهذا النص قياس على ما هو متبع في المرائض .

## ٢ - الاقتراحات بقوانين

تضمنت المادة ١٠٢ حكم المادة ٧٣ من اللائحة الأصلية ، وأضافت فقرة ملخصها أن الرئيس يخبر المجلس بكل اقتراح بقانون يقدم إليه لإحاطته على لجنة الاقتراحات .

أما المادة ١٠٣ فهي صورة طبق الأصل من المادة ٧٤ من اللائحة الأصلية . وكذلك المادة ١٠٤ فقد جاءت بحكم المادة ٧٥ من تلك اللائحة ماعدا الجزء الخاص باستكمال النظر الذي أرجئ إلى الباب المخصص له . ونصت المادة ١٠٥ على أن تسرى على الاقتراحات بقوانين الأحكام الخاصة بمناقشة مشروعات القوانين . وقد لجأتا إلى هذا النص كنتيجة لفصل الموضوعين ، كل في موضع مستقل .

## ٣ - استرداد وسقوط الاقتراحات

أفردنا لهذا القسم مادتين : الأولى ١٠٦ التي تقابل المادة ٧٦ من اللائحة الأصلية ، وهي تميز لكل عضو قدم اقتراحا برغبة أو بقانون أن يسترده ، وأضافت المادة الجديدة فقرة تنص كذلك على سقوط الاقتراحات برغبات أو قوانين المقدمة من زالت عضويته من الأعضاء لأي سبب من الأسباب ، وحكمة هذا النص ظاهرة لا تحتاج إلى تعليق . والمادة الثانية هي المادة ١٠٧ التي تقابلها المادة ٧٧ من اللائحة الأصلية ، فقد نظمت إعادة تقديم الاقتراحات برغبات التي يرفضها المجلس أو التي يستردها مقدموها ، فحتم ألا يكون ذلك قبل مضي ثلاثة أشهر على صدور قرار المجلس فيها أو على استردادها ، وقد كان نص المادة ٧٧ الأصل غامضا في هذا الشأن . إذ أنه لم يحدد متى تبدأ الثلاثة أشهر ، أما الاقتراحات بقوانين فلا يجوز تقديمها ثانية في دور الانقضاء ذاته ، وهذا الحكم الأخير لا وجود له في اللائحة الأصلية ولكنه منصوص عليه في المادة ١٠٦ من الدستور .

## الباب السادس

### الميزانية العامة

أفرد مشروع اللائحة بابا خاصا ( الباب السادس ) للميزانية . وذلك لأهمية شأنها وخطورة ودقة الإجراءات التي تقع في مناقشتها والمواقفة عليها ، فنصت المادة ١٠٨ من إحالة مشروعات قوانين ربط الميزانية العامة والحساب الختام والاعتادات الإضافية على لجنة المالية . وبذلك استغنى نهائيا عن لجنة فرعية للميزانية على خلاف الحال في اللائحة الأصلية . وحكمة هذا كما ذكرنا في باب الجان ، أن العمل قد انتهى إلى توحيد اللجنة توخيا للسرعة وعدم التكرار . وأشارت المادة ١٠٩ من المشروع على أن الرئيس يحيل الميزانية على لجنة المالية مباشرة ، ثم يخطر المجلس بذلك في أول جلسة .

وحددت المادة ١١٠ لتقديم اللجنة أول تقرير من تقاريرها شهرا من الزمان ولآخر تقاريرها شهرين . وبهذا يمكن الوصول إلى إقرار أبواب الميزانية جميعا في نظام واسترسال قبل بدء السنة المالية التالية كنص الدستور . ونصت المادة ١١١ على أن لكل لجنة أن تبحث بملاحظاتها إلى لجنة المالية عن القسم المقابل لاختصاصها في مشروع الميزانية . ولجنة الأخيرة أن تطلب إيفاد مندوب من اللجنة الأولى لشرح ملاحظاتها إذا رأت محلا لذلك . ونظمت المادة ١١٢ طريقة الكلام في الميزانية ، فحتمت أن يقيد طالب الكلام اسمه بعد توزيع التقرير وقبل المناقشة . وأن يحدد المسائل التي سيناقشها في كلامه . كما حتمت أن تقتصر المناقشة على الموضوعات التي يشير بها طالب الكلام . وجاءت المادة ١١٣ فحتمت ألا يدرج بقانون ربط الميزانية إلا الأحكام التي تتعلق مباشرة بالإيرادات والمعروفات . إخراجا لتشريعات المتنوعة العادية التي جرت عادة بعض الدول على إلحاقها في مشروع

الميزانية تسهلا لإجراءات النظر فيها . كما نصت تبعا لذلك على ألا يقبل إنشاء المناقشة في الميزانية أى تعديل إلا إذا كان منصبا ومرتبطا ارتباطا مباشرا بالأبواب أو المواد المعروضة، فخرجت بذلك التعديلات التي يمكن أن يتنزه البعض القرصة لاقتراح إدخالها على مشروع الميزانية، ولا يكون لها بالموضوع أى ارتباط .

وجاءت المادة ١١٤ تنص على حق مقتر اللجنة أو الحكومة في طلب إحالة كل اقتراح بتعديل في باب من أبواب الميزانية على اللجنة للنظر فيه .

وجاءت المادة ١١٥ تمنع من إحالة أى اقتراح على لجنة المالية ما لم يكن يرى مباشرة الى تعديل باب من أبواب الإيرادات أو المصروفات . وقد جاء هذا النص احتياطيا، لكيلا يحال سائر الاقتراحات الواردة أثناء نظر الميزانية على لجنة المالية طبقا للمادة ٩٨ بدعوى اتصالها بأبواب الإيرادات أو المصروفات .

وأخيرا جاءت المادة ١١٦ تنص على اعتبار مشروعات قوانين ربط الميزانية والحساب الختامي والاعتادات الإضافية مستعجلة بطبيعتها .

## الباب السابع

### أخذ الآراء

أفرد المشروع الباب السابع لأخذ الآراء . فأثبتت المادة ١١٧ منه نص المادة ٨٨ التي تقضى بأنه لا يجوز للجلس أن يقر قرارا إلا إذا حضر الجلسة أغلبية أعضائه، وقد تناقشت اللجنة فيما إذا كان المقصود أغلبية الأعضاء القانونيين أى عدد جميع الدوائر المشغولة منها والخلالية أم أغلبية الأعضاء الحقيقيين، أى الدوائر المشغولة فعلا، وقد انفق رأى اللجنة على أن المقصود هو أغلبية الأعضاء الحقيقيين، أى مع إسقاط الدوائر الخالية .

وجاءت المادة ١١٨ بمضمون المادة ٨٩ وكذلك المادة ١١٩ أثبتت نص المادة ٩٠ من اللائحة الأصلية .

أما المادة ١٢٠ فقد أتت بالمواضع التي يجرى بها كل طريقة من طرق إبداء الرأي ، وأضافت عبارة يفهم منها أن الفصل في صحة أخذ الرأي من اختصاص المكتب وهي عبارة : " إذا شك مكتب الجلسة " بدلا من إطلاق المادة ٩١ الأصلية التي قالت " عند الشك في نتيجة أخذ الآراء " وهذا يعتبر مكتب الجلسة فيصلا في نتيجة أخذ الآراء ، لا يشاركه فيها أحدا كما أن هذه المادة نسقت النص ، بحيث يرفع كل ليس يمكن أن يحيط بإجراءات أخذ الرأي . وأفردت المادة ١٢١ للأحوال التي يجب أخذ الرأي فيها بالمناقشة بالاسم ، وهي نفس الحالات التي نصت عليها الفقرة الثانية من المادة ٩١ مع استبعاد حالة الشك التي أثبتت في المادة السابقة ، وأتت المادة ١٢٢ بنص المادة ٩٢ بالضبط . أما المادة ١٢٣ فقد أتت بمضمون المادة ٩٣ وأضافت حكما جديدا جرت فيه السوابق البرلمانية ، ودارت حوله مناقشة انتهت بتقريره وهو ألا يحسب صوت الممتنع عند تقرير الأغلبية . وقد أضافت اللجنة إلى هذه المادة حكما آخر ، وهو أنه لا يحوز في الإدلاء بأسباب الامتناع إفشاء ما حدث في جلسة سرية ، والحكمة في هذه الإضافة واضحة وهي المحافظة على سرية المناقشات التي دارت فيها .

أما المادة ١٢٤ فقد أتت بنص المادة ٩٤ بالضبط . كما وضعت المادة ١٢٥ بمضمون المادة ٩٥ في اللائحة الأصلية توضيحا ناعما ووضعت المادة ١٢٦ ترتيبا سليما لطريقة أخذ الآراء في حالة ما إذا رفض النص المقترح من جانب اللجنة . كما أتت المادة ١٢٧ بنص المادة ٩٧ تقريبا .

## الباب الثامن

### الاستعجال في النظر

أنت المادة ١٢٨ من المشروع بمضمون نص المادة ١١٤ من اللائحة الأصلية وأضافت "الحكومة" إلى أصحاب الحق في طلب الاستعجال وهو تقرير حالة قائمة فعلا . كما أنت المادة ١٢٩ بيان عن حالة الاستعجال في كل من الاقتراحات برضية والاقتراحات بقوانين ، مما لا يبعد كثيرا عن حكم الفقرة الثانية من المادة ١١٤ إذ جاء بها أن الاقتراح برضية أو بقانون يحال في هذه الحالة على لجنة الموضوع - دون لجنة الاقتراحات - لتبحث أولا فيما إذا كان من الجائز النظر فيه ثم في موضوعه ، وحذفت حالة النظر فيه فوراً بمعرفة المجلس تحتياً لإحالة الموضوع على لجنة لكيلا يخرج رأى المجلس فطعياً إذا ما قرّر قراراً لم يخرج نفسه وتحيصه بمعرفة لجنة مختصة ، وكان ذلك ممكناً طبقاً للمادة ١١٤ من اللائحة الأصلية ، وجاءت المادة ١٣٠ بأحكام عامة لحالات الاستعجال . فذكرت أن اللجان يجب أن تنظر في المسائل التي تقرر فيها الاستعجال قبل غيرها . وأجرت حكماً عاماً في فقرتها الثانية ، بأنه لا تسرى أحكام المداولة الثانية والمواعيد على الموضوعات المستعجلة .

## الباب التاسع

### تحديد الصلة بين مجلس النواب ومجلس الشيوخ

أنت المادة ١٣١ بمضمون حكم المادة ١٣٩ من اللائحة الأصلية مع إيضاح رفع اللبس ، فذكرت أنه إذا كانت المناقشة في موضوع المشروع أو الاقتراح بقانون قد بدأت بالجلسة في مجلس الشيوخ فلا يدور في جدول أعمال مجلس

النواب . ولم يكن النص الأصلي يتضمن كلمة "موضوع" المشروع . ولا متى يكون "البده" فحددت المادة ذلك تحديدا دقيقا . وأنت المادة ١٣٢ بحكم جديد . فأوجبت على رئيس المجلس أن يبعث إلى رئيس مجلس الشيوخ بكل مشروع أو اقتراح بقانون فرغ مجلس النواب من نظره . وقد كان النص الأصلي يقضى بأن يرسل الرئيس المشروعات بقوانين فقط التي يقرها مجلس النواب ، وكان ذلك نقضا كبيرا سنده المادة الجديدة . وأنت المادة ١٣٣ بنص الفقرة الثانية من المادة ١٤١ الأصلية . وأنت المادة ١٣٤ بنص المادة ١٤٢ الأصلية تقريبا . وأدخلت المادة ١٣٥ تعديلا كبيرا على نص المادة ١٤٣ المقابلة لها ، إذ حذمت في حالة تعديل مجلس الشيوخ لمشروع مسبق أن أقره مجلس النواب أن يعرض هذا التعديل على مجلس النواب مرة ثانية . فإن لم يقره ، نظرق أمر ندب لجنة للتوفيق . وقد كان النص الأصل للمادة ١٤٢ يفيد أنه يجوز تعديل مجلس الشيوخ لنص ما نظر مجلس النواب فورا في تأليف اللجنة . وهو أمر يتناق مع المنطق ، كما يخالف ما جرى به العمل فعلا ، لاحتمال أن يقر مجلس النواب تعديل الشيوخ بلا حاجة إلى لجنة للتوفيق . وجاءت المادة ١٣٦ بحكم تعذر الاتفاق بين المجلسين ، وصاغت الأمر صياغة مهلة محكمة بدل الصياغة المرتبكة التي وردت في المادة ١٤٤ من اللائحة الأصلية . وجاءت المادة ١٣٧ بحكم جديد في تنظيم اجتماع المجلسين ، بحيث تكون كل منهما وحدة مستقلة ، ولزوم النصاب العددى لكل لجنة ، وغير ذلك من الأحكام . أما المادة ١٣٨ فقد جاءت بحكم يفرض عرض النص المتفق عليه على المجلس الذي شكلت اللجنة بناء على طلبه .

## الباب العاشر

### الفصل الأول — الأسئلة

عرفت المادة ١٣٩ السؤال ولم يكن له تعريف في اللائحة الأصلية . ومن فائدة التعريف تجنب الأسئلة حيوب الشفوذ والاختلاط ، كما نصت المادة ١٤٠ على شروط السؤال ، وهي شروط جرى العمل على ضرورة استيفائه لها ، ولم يكن قد نص على هذه الشروط في اللائحة الأصلية ، لذلك طالت المناقشات حول شروط الأسئلة ، وما يجب أن تكون عليه من تدقيق وإيجاز ، وقد روى في هذه الشروط ماجرت عليه التقاليد ، وما هو متبع في البرلمان الإنجليزي .

أما المادة ١٤١ فقد أتت بمضمون المادة ١٠١ بعد رفع الميعاد المنصوص عليه فيها وهو ٢٤ ساعة ، لاستحالة تطبيقه وإهمال ذلك على الدوام ، كما جاءت المادة ١٤٢ بحكم المادة ١٠٢ مع إضافة فقرة أخرى ، وهي عدم جواز أن يوجه السؤال إلا لوزير واحد ، وهو ما جرى عليه التقليد دائماً وما يتفق مع طبيعة السؤال .

وأتت المادة ١٤٣ بمضمون المادة ١٠٤ من اللائحة الأصلية مع إضافة فقرة ، مؤداها أن تكون إجابة الوزير قاصرة على ما يطلب مقدم السؤال استيضاحه ، منما لاسترسال الوزير في إجابات طويلة لا دخل لها في الموضوع ، وقد رأت اللجنة ضرورة تحديد موعده لإجابة الوزراء عن الأسئلة التي يطلب الرد عليها كتابة ، فحددت لذلك شهراً ، وأثبتت المادة ١٤٤ نص المادة ١٠٥ ، وكان المشروع قد أتى بعد هذه المادة بحكم جديد متبع في فرنسا ، وهو أن للوزير ، إذا رأى ، أن يتمتع عن الإجابة عن السؤال مع إبداء الأسباب التي منعت عن ذلك . ولكن اللجنة لم ترحل لإثبات هذا الحكم فحذفت المادة الخالصة به .



أما المادة ١٤٥ فقد جاءت بمحكم جديد ، إذ منعت تحويل السؤال إلى استجواب في الجلسة ، ونظرية المشروع في ذلك ، هي أن السؤال يعتبر متنياً وغير موجود بمجرد الإجابة عنه ، فلا يكون منطقياً تحويله إلى استجواب ولن شاء أن يتقدم في موضوعه باستجواب مستقل طبقاً لأوضاع الاستجواب .

أما المادة ١٤٦ فقد أعطت رئيس المجلس الحق — كما هو العرف البرلماني — في أن يمنع توجيه أى سؤال مخالف لأحكام اللائحة ، وأضافت ضرورة تبليغ العضو قراره هذا ، كما أعطت العضو الحق في أن يحتكم إلى مكتب المجلس ، ليقرر ما يراه في صدد توجيه السؤال من صلبه ، واختصاص مكتب المجلس بهذا يعتبر تجديدًا في الأوضاع البرلمانية في مصر ، ولكن يمكن بسهولة أن يحدد الإنسان في اللوائح الأخرى ما يعتبر شبهة به ، إذ أن المجلس قد أعطت لهيات معينة منها اختصاصاً في إدارة الشؤون التشريعية فيها .

فمثلاً فرنسا أعطت لمؤتمر رؤساء الشعب البرلمانية اختصاصات كثيرة من هذا النوع ، منها حق اقتراح تقصير أمد المواعيد المحددة لإيداع التعديلات والملاحظات والقيود في جدول الأعمال ، ومنها جمع الاستجوابات ، وتخفيض مددها ، وتحديد الوقت الذي تستغرقه مناقشتها ، ومنها انتخاب أعضاء لجنة الطعون .

وكذلك أعطى للأقسام في بلجيكا اختصاص تعيين الأعضاء العشرة الذين يكونون مع الرئيس لجنة الرد على خطاب العرش ، كما أعطى لها اختصاص الترخيص ببسط اقتراحات القوانين وطبعتها .

فلا بأس من أن يوكل هذا الاختصاص الذي نحن بصددده إلى مكتب المجلس ، وضمانة الأعضاء فيه أنه يمثل على قدر الإمكان جميع الأحزاب . وبهذا يوفر المجلس وقتاً ، ولا يفوت على الأعضاء حق في الحقوق .

وقد أتت المادة ١٤٧ بنص المادة ١٠٦ من اللائحة الأصلية تقريبا .

وكان المشروع قد أتى في باب الميزانية بنص المادة ١٠٧ من اللائحة الأصلية التي استنتت الأسئلة التي توجه أثناء الميزانية من الإجراءات الخاصة بالأسئلة

عموماً ، ولكن اللجنة رأت أن الاعتبارات التي ترضى بهذا الاستثناء تنطبق كذلك على الأمثلة التي توجه أثناء مناقشة مشروعات القوانين ، فجعلت حكم المادة شاملاً لها ، ونقلته إلى هذا الباب في المادة ١٤٨

### الفصل الثاني - الاستجابات

أتت المادة ١٤٩ بتعريف الاستجواب ، وهو محاسبة الوزراء على تصرفاتهم ولم يكن معناه محدداً ولا مستغادا من اللامعة الأصلية ، كما أتت في فقرتها الثانية على الشروط التي يجب توافرها في الاستجواب ، ولم يكن ذلك منصوباً عنه في اللامعة الأصلية . وقد اكتفت اللجنة في ذلك بالإحالة على الشروط التي فُرضت بالنسبة للأسملة . وجاءت المادة ١٥٠ من المشروع ببيان الطريقة التي يكتب بها الاستجواب ، فذكرت أن يكون مبيناً فيه بصفة عامة الموضوعات أو الوقائع التي يتناولها الاستجواب ، وقد كانت المادة ١٠٩ التي تقابلها في النص الأصل قاصرة على اشتراط أن يكون مكتوباً فقط . وحكمة التعديل ، هي ضرورة أن يستند الوزير المستجوب للموضوعات التي سيتناولها المستجوب في استجوابه ، بدل أن يهاجمها في الجلسة ، إذا كانت عبارة الاستجواب مختصرة اختصاراً غير مفيد . ولكن ليس معنى ذلك أن يكون الموضوع مفصلاً تفصيلاً تاماً مما يمكن أن يتقيد به الوزير ، إذ أن الاستجواب ملك للأعضاء جميعاً ، وقد يتناول أحد الأعضاء واقعة بشأنه لم يتناولها صاحب الاستجواب . أما المادة ١٥١ فقد جاءت بنص متضمن لحكم الفقرة الثانية من المادة ١٠٩ التي تنظم تحديد موعد المناقشة ، كما أن المادة ١٥٢ جاءت نصاً حرفياً للمادة ١١٠ في الموضوع ذاته .

أما المادة ١٥٣ فهي جديدة في اللامعة ، المقصود بها توفير وقت المجلس وتبسيط الإجراءات بجمع الاستجابات الخاصة بوقائع أو موضوعات واحدة في مناقشة واحدة . وأعطت المادة ١٥٤ الحق لكل عضو أن يطلب من الحكومة اطلاعه على أوراق أو بيانات متعلقة باستجواب معروض على المجلس ،



الاستاذ محمد حامد جوده  
رئيس مجلس النواب



وحكمة هذا النص أن المستجوب أو غيره من الأعضاء قد تكون لديه معلومات جزئية عن موضوع الاستجواب ويريد قبل المناقشة فيه أن يستوفى الاستعداد له ، خصوصا أنه قد أصبح معنى الاستجواب بعد التعريف الذى ذكرناه فى المادة ١٤٩ من انظر والأهمية بحيث يقتضى حسن الاستعداد والاطلاع . ولعل هذا الحق يقابل الحق الذى ترتب للوزراء بموجب المادة ١٥٠ التى اشترطت أن يكون الاستجواب مينا فيه بصيغة عامة الموضوعات أو الوقائع التى يتناولها . وهذه الطريقة المتبادلة الفائدة ، يمكن أن تجرى المناقشة فى الاستجواب والطرفان على علم تام بجميع الظروف ، واطلاع على سائر المستندات ، ومن الطيبى أنه إذا مارفت الحكومة اطلاع العضو على البيانات التى يريدنا فله أن يعرض الأمر على المجلس ليصدر قراره فيه .

وقد نظمت المادة ١٥٥ طريقة المناقشة فى الاستجواب بما لا يخرج عن مضمون المادة ١١١ من اللائحة الأصلية . أما المادة ١٥٦ فقد أقرت عرفا برانيا معمولا به ، وهو أسبقية الانتقال البسيط إلى جدول الأعمال على ما عداه من الاقتراحات ، وحددت المادة ١٥٧ موضوع الاستجوابات فى جدول أعمال الجلسة بعد الأسئلة مباشرة . كما نظمت المادة ١٥٨ طريقة استرداد الاستجواب .

أما المادة ١٥٩ فهى كالمادة ١٤٦ الخاصة بالأسئلة ، تعطى الرئيس الحق فى أن يقتر منع توجيه أى استجواب يخالف اللائحة ، مع تبليغ صاحبه ذلك وكانت هذه المادة فى المشروع تعطى الحق للمستجوب فى الاحتكام إلى مكتب المجلس ليقتر توجيه الاستجواب أو عدمه ، ولكن اللجنة رأت ، لما للاستجوابات من أهمية خاصة وخطورة ، أن يكون الاحتكام بشأنها إلى لجنة الشؤون الدستورية بجمعة برئاسة رئيس المجلس ، على أن ينظر فى الأمر على وجه الاستعجال .

### الفصل الثالث — طلب المناقشة

بعد أن تحدد تعريف الاستجواب أصبح من الواجب أن تنتم طريقة مناقشة المسائل الهامة الطارئة فى المجلس ، من غير أن يكون من مضمون تلك

المنافشة بحسبة الوزراء على أمر من الأمور، وقد يحصل كثيرا أن تقوم الرغبة لدى المجلس في توثق سياسة الحكومة في شأن من الشؤون ومنافشة هذه السياسة وإبداء الآراء فيها ليتوزر المجلس من جهة، وتسترد الحكومة من جهة أخرى بما يبدى من الآراء .

لذلك اقترح في اللائحة الأخذ بالتقليد المتبع في البرلمان الإنجليزي — وهو طلب المناقشة — مع تبسيط قليل في إجراءاته، فتقرر في المادة ١٦٠ أن لكل عضو — أيده عشرون عضوا على الأقل، وكذلك للحكومة — الحق في أن يطلب من المجلس طرح موضوع هام عام طارئ للمناقشة لتبادل الرأي فيه بين المجلس والحكومة . وقد حدد العدد بشترين قياسا على ما حددته اللائحة بالنسبة لطلب قفل باب المناقشة، وهو فوق ذلك عدد معقول إذا أجمع على ضرورة المناقشة في أمر، فالراجح أنه أمر هام خطر صالح للمناقشة . ورسمت المادة ١٦١ إجراءات الطلب، ونصت على أن للجس أن يقرر أن الموضوع غير صالح للمناقشة فيستبعد . ونصت المادة ١٦٢ على عدم جواز سحب طلب المناقشة قبل الجلسة المحددة له لاشتراك عدد من الأعضاء في تأييده ، فلا يحق لصاحبه أن يفاجئهم بسحبه إلا في الجلسة، حيث تكون الفرصة سانحة لكل عضو من أعضاء المجلس ليشتمك به .

## الباب السحادي عشر

### الانتخابات

نصت المادة ١٦٣ على طريقة الانتخابات، وهي ما رسمته السادتان ٩٨ و ٩٩ من اللائحة الأصلية . وقد عدلت المادة طريقة الانتخاب بحيث توفر له تمام السرية واجتناب الحرج . كما نص فيها على بطلان كل صوت يعطى بغير الطريقة المرسومة فيها .

كما أن المادة ١٦٤ رتبت الأحكام في حالة ما إذا كان الانتخاب بالأغلبية المطلقة وعدم تحقق هذه الأغلبية وإعادة الانتخاب والاكتفاء فيه بالأغلبية النسبية . وجاء في آخر فقرة منها أنه إذا كان المطلوب انتخابه اثنين فأكثر، ولم يميز أحد الأغلبية المطلقة في الأحوال التي تحتملها اللائحة ، أعيد الانتخاب بين عدد يساوى ضعف العدد المطلوب انتخابه، وحكمة هذا النص ظاهرة لا تحتاج إلى بيان .

## الباب الثاني عشر

### طلبات رفع الحصانة البرلمانية عن النواب

نصت المادة ١٦٥ على إحالة طلبات الإذن في اتخاذ إجراءات جنائية على لجنة الشؤون التشريعية . ونصت المادة ١٦٦ على عدم اختصاص المجلس بالتفصل في موضوع التهمة، وهو ما أقره في جلسة ٢٧ فبراير سنة ١٩٢٧، كما أثبتت المادة ١٦٧ حكماً مؤداه أن ليس للنائب أن يتزل عن الحصانة من غير إذن المجلس، فالحصانة إنما شرعت للمصلحة العامة ومصلحة النظام التباين وليست للمصلحة النائب شخصياً، كما حثمت المادة ١٦٨ على الحكومة أن تطلب بمحذور افتتاح الدورة الإذن في استمرار الإجراءات ضد النائب إذا بدأت بين دورى الانقضاء، وهو ما قضى به المجلس في جلسة ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٢٩ . وقضت المادة ١٦٩ بأنه إذا قرر المجلس رفع الحصانة البرلمانية كان للسلطات المختصة أن تتخذ جميع ما يستدعيه التحقيق والمحاكمة من الإجراءات، على أن اللجنة رأت أن تجيز للمجلس أن يقرر في حالة بينها ضرورة استئذانه من جديد إذا ما استدعى الأمر القبض على المعضو الذي رفعت عنه الحصانة .

وأنت المادة ١٧٠ بالشروط التي يقبل بها طلب رفع الحصانة المقدم من الأفراد .

## الباب الثالث عشر

### العرائض

أتت المادة ١٧١ بنص المادة ١١٧ من اللائحة الأصلية بلا زيادة ولا نقصان .  
 أما المادة ١٧٢ فهي جديدة وقد تضمنت شروط المريضة . غنصت على أن تكون موفا عليها من مقدمها أو مقلتها ، ومصداقاً على هذا التوقيع من إحدى الجهات الإدارية جانا ، أو متبناً بها رفض هذه الجهات هذا التصديق ، وهو ما تنص عليه لائحة مجلس النواب الفرنسي في المادة ١٣١ . وحكمة ذلك ألا تكون المريضة مقدمة من شخص صوري أو اسم صوري أو مدسوسة على أحد الأشخاص . ولا يصح أن تتحرك الأداة التشريعية إلا للمرائض التي يلازمها الجلد وتطبع بطابع الصدق . كما أوردت المادة باقى الشروط التي يجب توافرها في المريضة . وكان المشروع يحتم أن يرافق المريضة ما يثبت سبق رفع الأمر إلى الوزير المختص ومضى شهر على تاريخ ذلك باعتبار أن السلطة التشريعية تعتبر المرجع الأخير للشكوى بعد أن يكون صاحبها قد استنفد سائر جهاتها ، ولم يصل إلى رفع الظلم عن نفسه .  
 ولكن اللجنة رأت أنه ربما كان في ذلك تكليف الجمهور بما لا يدرك لحذفت هذا الحكم .

أما المادة ١٧٣ فقد أتت بمضمون المادة ١١٨ وأضافت أن المرائض المتعلقة بمشروع أو اقتراح أو موضوع محال على إحدى لجان المجلس محال على تلك اللجان لفحصها مع الموضوع . وحكمة ذلك ظاهرة . إذ يمكن في هذه الحالة أن تستير اللجنة بأراء المتظلم ، ويكون لها عندئذ أن تضمن تقريرها في الموضوع رأياً في المريضة ، كما نصت في فقرتها الثانية على أن الرئيس إن يأمر بحفظ العرائض التي لا تستوفى الشروط الواردة في المادة السابقة واعتبارها كأن لم تكن .  
 أما المادة ١٧٤ فتتضمن حكم المادة ١١٩ من اللائحة الأصلية ، وكذلك المادة



١٧٥ نهى تقابل المادة ١٢٠ من اللائحة الأصلية بعد رفع الفقرة الثانية منها  
وهي التي تضمنتها المادة ١٧٣ ، وأخيراً أتت المادة ١٧٦ بنص شبيه بالمادة ١٢٣  
تماماً . وذكرت المادة ١٧٧ واجب الرئيس في أن يبعث إلى مقدم العريضة  
بما تم فيها . وبدى أن العرائض التي يحفظها الرئيس طبقاً للمادة ١٧٣ لا يبعث  
إلى صاحبها برده ، لأنها نصت على اعتبارها كأن لم تكن .

## الباب الرابع عشر

### الإجازات

حظرت المادة ١٧٨ أن يتغيب العضو دون إخطار الرئيس أو أن يتغيب  
أكثر من جلسة إلا بإجازة من المكتب . كما أشارت المادتان ١٧٩ و ١٨٠ إلى  
إجراءات الإجازة . أما المادة ١٨١ فقد حددت مدة الغياب ، وهو أمر جديد  
في اللائحة ، بحيث لا تزيد في مجموعها على ثلاثة أشهر أو ثلاثين جلسة في دور انعقاد  
واحد . وقد استنتجت اللجنة من حكم هذه المادة حالة المرض ، لأنه سبب قهري  
لا يستطيع معه العضو الحضور ، وجاءت المادة ١٨٢ بنص مقابل للمادة ١٣١  
الأصلية التي تعتبر العضو نازلاً عن حقه في المكافأة إذا تغيب بلا إجازة ، وجاءت  
المادة ١٨٣ بأحكام المادة ١٣٢ الأصلية مع تعديل في عدد الجلسات التي ترتب  
المؤاخذة ، وذلك بالنسبة للبان وجعلها ثلاث جلسات متوالية بدلاً من خمس  
جلسات متوالية . وأضافت إمكان المؤاخذة إذا كان التغيب سبع جلسات غير  
متوالية . وجاءت المادة ١٨٤ مقابلة للمادة ١٣٣ من اللائحة الأصلية مع استبعاد  
شروطها الأولى الذي يدخل في نص المادة ١١ من المشروع ، وهي الخاصة  
باختصاصات المراقبين .

## الباب الخامس عشر

### المحافظة على السلام والنظام في المجلس

جاءت المادة ١٨٥ من المشروع بنص شبيه للسادة ١٣٤ من اللائحة الأصلية . وكذلك المادة ١٨٦ جاءت مقابلة للسادة ١٣٥ منها مع إضافة الموظفين الذين يندبهم الوزراء للنيابة عنهم أولمحاوهم إلى من يرخص لهم بالإذن في حضور الجلسات . وجاءت المادة ١٨٧ مقابلة للسادة ١٣٦ بنصها من غير تعديل . وكذلك المادتان ١٨٨ و ١٨٩ اللتان تقابلان المادتين ١٣٧ و ١٣٨ .

## الباب السادس عشر

### ميزانية المجلس وحساباته

قد وضع هذا الباب على أسس ليس لها ذكر في اللائحة الأصلية ، وإن كان العمل قد جرى عليها على وجه الاستقرار طبقا لقرارات أصدرها المجلس في غالب الأحيان ، فقررت المادة ١٩٠ استقلال المجلس بميزانيته ، وذكرت أنها تتكون من بنود ، لكن تسهل معالجة ما عسى أن يعترض ميزانية المجلس من صعوبات طارئة لم تكن في حسيبان واضعها ، ونصت المادة ١٩١ على مضمون نص المادة ١٤٥ الأصلية ، مع تعديل ذكر فيه ضرورة عرض مشروع ميزانية المجلس على الرئيس للواقعة عليه ، وهو يحيط المكتب به علما ، ثم يحيله على لجنة المحاسبة ، ولم يكن مفهوما كيف أغفلت اللائحة الأصلية ضرورة عرض الميزانية على الرئيس وموافقته عليها ، وهو المسئول عن جميع أعمال المجلس الإدارية ، وقد نصت

المادة ١٩٢ على أن تتولى لجنة المحاسبة بحث مشروع الميزانية ورفعه إلى المجلس مشفوعاً برأيها، وهو ما جرى عليه العمل فعلاً وإن كان غير منصوص عليه في اللائحة الأصلية، كما جاءت المادة ١٩٣ بنص مؤداه أن يختار المكتب الجهة التي يودع بها مبلغ الاعتماد، وصحلت المادة ١٩٤ حق المجلس في إمساك حساباته بنفسه وعدم خضوعه لأية رقابة من قبل سلطة أخرى، أما السادتان ١٩٥ و ١٩٦ فتتضمنان على طرق الصرف، والمادة ١٩٧ على ضرورة تقديم المراقبين في آخر كل سنة مالية حساباً ختامياً إلى لجنة المحاسبة لرفع تقرير عنه للجلس، ونصت المادة ١٩٨ على ما يتبع من إجراءات عندما تقرر المبالغ التي تقرر في الميزانية عن سدّ النفقات أو طرأ مصرف لم يكن منظوراً عند وضعها وهو ما نصت عليه المادة ١٤٨ الأصلية، وقد رأت اللجنة أن يتبع في الحساب الختامي والاعتمادات الإضافية للجلس ما تقرر بشأن ميزانيته في المادة ١٩١ من ضرورة العرض على الرئيس، وإحاطة المكتب علماً بالمشروع.

أما المادة ١٩٩ فقد جاءت مقابل المادة ١٤٩ فيما يخص رقابة لجنة المحاسبة على أثمان وممتلكات المجلس.

مما تقدم يتبين أن ميزانية المجلس وحساباته قد وضعت وضعا محكاً في المواد السالفة الإشارة إليها، وتقررت المبادئ التي سرى عليها العمل تقرر قانونياً بسردها مرداً وافية في تلك المواد، ويجوز المقابلة بين المشروع المقترح والمواد الأصلية يكفي لتقدير الفرق الكبير بين ما كان عليه الأمر من اضطراب واختلاط، وما أمكن الوصول إليه بفضل هذا التنسيق من ضبط، ما أحوج الشؤون المالية والحسابية إليه.

## الباب السابع عشر

### أحكام متنسقة

إلى هنا انتهت أبواب المشروع المخصصة ، غير أنه بقيت أحكام متنسقة رأينا من المصلحة أن نفراد بها بابا يشملها جميعا كما هو الحال في اللائحة الأصلية ، ومن المفيد هنا أن نقول إن بعض هذه المواد سبق ذكره في تلك اللائحة ، وبعضها جديد قضت به المحكمة والمصلحة . وها هي المواد :

نصت المادة ٢٠٠ على اليمين الذي يحلفه الأعضاء ، وهو ما نصت عليه متأخرا المادة ١٥٤ من اللائحة الأصلية ، وقد رُئى تقديم هذا الحكم باعتبار أنه أول إجراء يقوم به الأعضاء بعد انتخابهم ، كما ذكرت المادة ٢٠١ الشارات الخاصة بالأعضاء . وأضافت المادة ٢٠٢ حكما جديدا بأن حسمت كل عضو أن يعلن المجلس باسم الهيئة السياسية التي ينتمى إليها ويدخل في ذلك المستقلون . لذلك لم تقبل المادة "حزبا" بل قالت "هيئة سياسية" .

وقد كانت هذه المادة تقضى بأن يكون إخطار العضو بالهيئة السياسية التي ينتمى إليها في مدى عشرة أيام من تاريخ إعلان صحته نيابته ، ولكن اللجنة رأت تحقيقا للحكمة من وضع هذه المادة ، ونظرا لأنه قد تطول إجراءات الفصل في الطعون أن يكون هذا الإخطار في ظرف عشرة أيام من تاريخ حلف اليمين الدستورية .

وتعتبر المادة ٢٠٣ مكررة للمادة السابقة ، إذ تفرض على مكتب المجلس توزيع مقاعد الجلسة على الهيئات السياسية مبتدئا من اليمين بالمؤيدين للحكومة .

وتضمنت المادة ٢٠٤ حكم المادة ١٥١ من اللائحة الأصلية التي تنص على تكوين لجنة الرد على خطاب العرش ، ووضع مشروع الرد ، وعرضه على المجلس ، وإضافة فقرة ثانية مؤداها أن تسرى على هذه اللجنة الأحكام الخاصة باللجان .

أما المادة ٢٠٥ فتتص على استقالة الأعضاء ، وهي تقابل المادة ١٥٢ من اللائحة الأصلية مع تعديين : الأول خلاصته رفع عبارة " إخطار وزارة الداخلية بقبول الاستقالة " لاستقبال المادة ٢٠٦ — التي تنص على تبليغ رئيس المجلس وزير الداخلية ما يتخلو من النواتر — على حالة الاستقالة ، والثاني النص على عدم اعتبار الاستقالة نهائية إلا بعد تقرير المجلس قبولها . وهو أمر منطقي معقول . وشرحت المادة ٢٠٧ طريقة اختيار الوفود التي تمثل المجلس بما لا يخرج من مضمون حكم المادة ١٥٠ من اللائحة الأصلية .

على أن المحطة قد لاحظت أنه قد تحول بعض الظروف دون أن يكون الرئيس أو أحد الوكيلين من بين أعضاء الوفد ، لذلك لم ترعلا للنص على ذلك بطريق الإلزام ، وتركت الأمر عاما للكتب ، فإذا كان أحدهم عضوا بالوفد كانت له الرئاسة . وقد أتت المادة ٢٠٨ بحكم جديد يتضمن عدم جواز الاحتجاج على قرار أصدره المجلس . وذلك تمهيدا لقراراته عن أن تكون موضع الاحتجاج أو المناقشة . ومما لا شك فيه أن هذه المادة تشمل ما يكون من هذا الاحتجاج في الجلسة أو خارجها ، فالخطر هنا عام شامل قصد به أن يتقبل الأعضاء قرارات المجلس بما هي أهل له من الإجلال والاحترام .

وكانت المادة ٢٠٩ من المشروع تتضمن حكما جديدا في موضوع الثقة بالوزارة ، إذ قررت أنه كلما طرحت الثقة وجب تأجيل الاقتراع عليها مدة لا تقل عن ثلاثة أيام ولا تزيد على ثمانية ، وقد استند المشروع في ذلك إلى أن الدستور قد منح الوزراء في المادة ١٠١ منه حق طلب تأجيل المناقشة لمدة ثمانية أيام في الاقتراع على عدم الثقة بهم . ولكنه لم يمنح غير الوزراء مثل هذا الحق . وقد يحصل أحيانا أن تقوم الحاجة لمثل هذا النص بالنسبة للأعضاء إذا ما كان عرض الثقة بالوزارة آتيا من جانب الحكومة نفسها إذ من الواجب ألا يقتصر على الثقة بالوزارة مفاجأة وعلى غير استعداد . وقد تكون نتيجة هذه المفاجأة على عكس ما تتطوى عليه الحقيقة

لمجرد غياب طائفة من الأعضاء لو حضروا لتسببت نتيجة الاقتراع . فضلا عن ذلك فإنه من الخير ألا يقترح على الثقة بالوزارة إلا في جو هادئ صاف وبعد تزو وتدبر في الموضوع .

وقد تناقشت اللجنة في هذا الحكم، ورأت ووافقت في ذلك صاحب المشروع أنه رغم هذه الاعتبارات ، فإن تأجيل الاقتراع على الثقة بعد أن تعرضه الحكومة من شأنه أن يسيئ مركز الوزارة غير واضح في فترة التأجيل في حين أن الأصل أنها حائزة ثقته ، وهي التي أرادت أن تستوثق من مركزها إزاء المجلس ، فن حقا أن تعرف ذلك في الحال . أما إذا طلبت هي التأجيل إذا ما أراد المجلس الاقتراع على عدم الثقة بها فهذا التأجيل يكون من عملها ، وهي وشأنها في تقدير مركزها في مدة التأجيل .

لذلك لم تسبب اللجنة هذا الحكم واستبدلت به حكم المادة ١٠١ من الدستور الذي يميز للحكومة تأجيل الاقتراع على عدم الثقة بها لمدة ثمانية أيام .

أما المادة ٢١٠ فلا تقل أهمية عن سابقتها ، وهي مادة تدمو الضرورة القصوى إلى فرضها . فقد نصت على أن الأوراق والبيانات المتعلقة بأعمال المجلس سرية لا يجوز نشرها أو نشر شيء عنها إلا بعد إدراجها في جدول الأعمال . وسيقف هذا النص — بعد التعديل الذي يجب أن يستتبعه في جرائم النشر في قانون العقوبات — حائلا دون اتحاد الصحف وسائل للنشر والدعاية والإخلال بقواعد النظم البرلمانية . فالأسئلة والاستجوابات مثلا ، كثيرا ما تصل إلى الصحف قبل أن تصل إلى المجلس . وكثيرا ما يكون نصيبها الحفظ وتزول أصحابها عنها بعد أن يكون النشر في الصحف قد أفسد حكمة الحفظ أو التزول . وهكذا في سائر الأعمال البرلمانية . أما بعد إدراجها في الجدول فمن حق الشعب أن يطلع عليها بكل ما يمكن من وسائل النشر ، وعندئذ تصبح صالحة لأن تناولها الأيدي والأنظار والأفهام أيضا .

وأنت المادة ٢١١ بمبدأ سبكت به تقصا أو شبه تقص كان يتور العمل في مجلس النواب . ذلك أنها أباحت للرئيس أن يدعو المجلس إلى الاجتماع قبل

الموعد الذى سبق أن حدّده إذا طرأ ما يستدعى التّرجيل به . وحكمة النص ظاهرة لا تستدعى كبير بيان .

أما المادتان ٢١٣ و ٢١٤ فقد سمجنا تقليدا برلانيا فيما يتعلق بانتقال الأعمال من دورة إلى دورة . فنصت على أن الأسئلة والاستجابات لا تنقل من دورة إلى دورة إلا إذا استمسك صاحبها بها كتابة . وكذلك لا تستأف الجان نظر الاقتراحات بقوانين أو برغبات المحالة عليها في دورة سابقة إلا إذا تمسك مقدّموها بها كتابة .

وجاءت المادة ٢١٤ تنص على اختصاص مكتب المجلس السابق وكل عضو فيه في حدود اختصاصه بتصرف الشؤون الإدارية المستعجلة عند عدم قيام مكتب المجلس أو انتهاء مدّته ، إلى أن يتم انتخاب المكتب الجديد ، ومن الطّبيعى أن المادة لا تشير إلى حالة الحل ، وإنما تشير إلى حالة افتتاح الدورة ومضى وقت — طال أو قصر — قبل الانتهاء من انتخاب المكتب الثّانى ، وهو ما حصل فعلا بوفاء المنفور له حسن صبرى باشا في صدر هذه الدورة .

أما المادة ٢١٥ فنصت على تطبيق المجلس لقواعد الكادر الخاص بموظفى الحكومة ومستخدميها على موظفى مجلس النواب ومستخدميه ، وهو نص عادل يحقق المساواة بينهم وبين موظفى الحكومة .

أما المادة ٢١٦ فقد منحت رئيس المجلس سلطة وزير بالنسبة لشؤون موظفى المجلس طبقا للقواعد العامة الدائمة ، كما منحت المكتب الاختصاصات الممنوحة لمجلس الوزراء بالنسبة لهذه الشؤون نفسها . وما هذا النص إلا تنفيذاً لقرارات سابقة للمجلس في هذا الشأن ، أريد تسجيلها منّا لكل لبس أو شك في حقيقتها وأموادها ، وقد لوحظ في تحرير المادتين ٢١٥ و ٢١٦ المحافظة على صفة الاستقلال التى للمجلس في جميع شؤون من جهة ، ومن جهة أخرى إفصاح المجال لتكليف شؤون الموظفين فيما عدا ما نص عليه بحسب طبيعة عملهم وما يستلزمه من قواعد خاصة بهم . وجاءت المادة ٢١٧ بحكم يقابل المادة ١٦٠ من اللائحة الأصلية التى تنص على أن يضع مكتب المجلس لائحة الإدارة الداخلية للمجلس ، غير أن المادة الجديدة

عدلت التسمية والوضع القديمين معا . فسمتها اللائحة الإدارية منعا للبس ، وجعلتها من اختصاص المكتب ، بعد أن كانت الموافقة عليها من اختصاص المجلس ، إذ ليس في وقت المجلس متسع - وشؤونه من الأهمية والخطر مانعرف - لبحث مسائل إدارية ذات تفصيلات و متاح متعددة لا تتصل بالأداة التشريعية بسبب من الأسباب . ولقد احتيط لهذا ، فأثبتت المادة ٢١٥ انطباق القواعد الأساسية المعمول بها في شؤون موظفي الحكومة على موظفي المجلس . كذلك أحاطت اللائحة الداخلية المقترحة بالقواعد الأساسية التي يمكن أن تنبئ عليها اللائحة الإدارية ، سواء كان ذلك فيما يتعلق بميزانية المجلس أو حساباته أو أمواله أو شؤون موظفيه . فلا محل إذن بعد ذلك لمرش تفصيلات هذه القواعد على المجلس . وفي إكمال هذه المهمة الى هيئة تمثلها ، وهي هيئة المكتب ، الكفاية . وبطبيعة الحال لن تخرج اللائحة الإدارية ولن تتعارض مع نصوص اللائحة الداخلية بحال من الأحوال .

وأخيرا جاءت المادة ٢١٨ بحكم من مقتضاه أنه لا يجوز تعديل أحكام هذه اللائحة إلا بناء على اقتراح كتابي موقع عليه من عشرة من الأعضاء على الأقل . ويعرض هذا الاقتراح على المجلس لاحالته على اللجنة المختصة ، وقد اشترطت المادة أغلبية خاصة للموافقة على مثل هذا التعديل وإلا اعتبر مرفوضا إذ بهذا يمكن أن يبقى لللائحة ثبات خاص ، فلا تمصف بأحكامها القرارات السريعة العاجلة ، ولا تتحكم الأغلبية في مصائر الأقلية بتغيير ترى فيه مصلحة لها . وقد كان المشروع يحدد هذه الأغلبية بثلاثي أعضاء المجلس ، فان لم تتوافر موافقة هذه الأغلبية أعيد أخذ الرأي على التعديل بعد ثلاثة أيام على الأقل ، ويجتئذ تكفى موافقة أغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين . ولكن اللجنة رأيت تعديل هذه الطريقة ، فاشتترطت نصا بما عينا للأعضاء الحاضرين في المرة الأولى وهو ثلثا أعضاء المجلس ، على أن يوافق على التعديل المقترح بأغلبية ثلثي الحاضرين ، وفي المرة الثانية يكفى بحضور الأغلبية المطلقة على أن تكون الموافقة بأغلبية الثلثين أيضا .



## ملحق لتقرير لجنة اللائحة الداخلية

### عن مشروع اللائحة الداخلية

المقترح من المغفور له الدكتور أحمد ماهر باشا رئيس مجلس النواب

قرّر المجلس بجلسته المنعقدة في ٨ يولييه سنة ١٩٤١ أن يرسل حضرات الأعضاء إلى مكتب المجلس في خلال أسبوعين ما يسنّ لهم من ملاحظات على مشروع اللائحة الجديدة الذي اقترحه حضرة صاحب السعادة رئيس المجلس وأن تجتمع لجنة اللائحة الداخلية لبحث هذه الملاحظات وإقرار ما ترى إقراره منها وأن تقتصر مناقشة المجلس في الملاحظات التي تقدم من الأعضاء .

وقد أرسل ثلاثة من حضرات النواب بملاحظاتهم فاجتمعت اللجنة بتاريخ ٣١ يولييه سنة ١٩٤١ لبحثها وهي تتقدم إلى المجلس برأيها في كل منها :

استفسر حضرة النائب المحترم خطاب الشواربي عما إذا كانت علنية الجلسات لا تتحقق إلا بوجود زوّار بالشرفات، وقد رأت اللجنة أن العلنية تتحقق عادة بجهود تهيئة الشرفات لدخول الجمهور .

كما طلب حضرته فيما يتعلق بالمادة ١٦ الخاصة بتلاوة الرسائل أن يكون واضحاً فيها أنه لا يجوز الكلام قبل تلاوة الرسائل، والرد على ذلك أن النص واضح في هذا المعنى، إذ قرّر أنه عقب الموافقة على المضبطة تنلى الرسائل، على أن هذا لا يمنع الكلام بالنسبة لكل رسالة على حدة عقب تلاوتها .

لاحظ حضرته أيضاً أن حكم المادة ١٨٢ الخاص بالجزاءات على الغياب لم يطبق إطلاقاً على أن وضع هذا الحكم في مشروع اللائحة الجديدة وموافقة المجلس عليه يفيد في ذاته أنه سيطبق إذا ما دعت الحاجة إلى تطبيقه .

ولاحظ حضرة النائب المحترم أحمد مرسى بدر بك أن هناك لبساً في صياغة المادة ٢٤ إذ ذكرت عدم جواز المقاطعة أثناء بيانها لواجبات المتكلم مع أن ذلك من واجبات السامع .

وقد رأيت اللجنة إزالة هذا اللبس وتعديل صيغة المادة ٢٤ كما يأتي :

” يجب على الأعضاء المحافظة على نظام الكلام وعدم المقاطعة وعلى المتكلم ألا يكرر أقوال غيره من الأعضاء وألا يخرج عن الموضوع المطروح للبحث ولا عما يُريد رآيه فيه ، فإذا حاد الموضوع عن شيء من ذلك لفت الرئيس نظره “ .

واعترض حضرته على ماقرره المادة ٦٠ من أنه لا يجوز للأعضاء الذين يحضرون جلسات اللجان وليسوا من أعضائها ، أن يتدخلوا في المناقشة وطلب أن يكون لهؤلاء حق المناقشة وإبداء الرأي .

ولم تر اللجنة الأخذ بهذا الاعتراض ، إذ أن الحكمة من إباحة حضور أعضاء المجلس اجتماعات اللجان — كما هو وارد في تقرير اللجنة — هي أن يتسنى للأعضاء تتبع المناقشات التي تدور فيها لأن ذلك يساعد كثيرا على دراسة المسائل التي تعرض في المجلس ، فلا عمل إذن لأن يكون للمضو في هذه الحالة حق الاشتراك في المناقشة ما دام ليس عضوا في اللجنة ، فإذا كان الموضوع المطروح من شأن النائب كما إذا كان اقتراحا مقبلا منه ، فله عندئذ حق الاشتراك في المناقشة طبقا للمادة ٦١

ولاحظ حضرته أيضا لسا في صياغة المادة ٩٥ الخاصة بالتعديلات التي تقدم أثناء المداولة الثانية إذ أنها تقر أن للجلس ” أن يحيلها على اللجنة أو أن يرفض النظر فيها إلا إذا وافق المقرر أو رئيس اللجنة على المناقشة فيها فورا “ .

فقد خشي حضرته أن يفهم من النص أن لرئيس اللجنة أو مقررها حق طلب المناقشة فيها فورا حتى في حالة ما إذا قرر المجلس رفض النظر فيها .

وواضح أن النص لم يقصد إلى هذا بل أن هذا الحق قاصر على حالة ما إذا رأى المجلس النظر في هذه التعديلات فله حينئذ أن يحيلها على اللجنة فإذا ما طلب رئيس اللجنة أو مقررها المناقشة فيها فورا أجريت المناقشة .

واقترح حضرته تعديل نص المادة ١١١ بحيث يجب على لجنة المالية إخطار اللجان المختلفة بالبيعا الذي تنظر فيه ميزانية الوزارة المقابلة لاختصاصها حتى يمكن

لهذه اللجنة أو لمن يريد من أعضائها حضور المناقشة وتقديم ما يراه أو ما تراه اللجنة من الاقتراحات والتعديلات، وعلى لجنة المالية أن تبينها في تقريرها إن لم تر الأخذ بها .

وقد رأت اللجنة أن التجارب الماضية أثبتت أن مثل هذا الإجراء لا فائدة منه إن لم يكن فيه تعطيل كبير للأعمال بلجنة المالية، لذلك لم تر الأخذ به خصوصاً بعد أن حدد المشروع لجنة المالية ميعاد شهرين لتقدم تقاريرها عن مشروع الميزانية . وقد وجدت أن الإجراء الذي نصت عليه المادة ١١١ يحقق جميع الرضات إذ أعطت لكل لجنة الحق في أن تبحث لجنة المالية ملاحظاتها عن القسم المقابل لاختصاصها، كما أبقى للجنة المالية اختصاصها الكامل، باختيارها المسئولة عن بحث الميزانية، في بحث هذه الملاحظات والاتصال باللجنة المختصة بشأنها . ولا شك أن التعاون بين لجنة المالية واللجان المختلفة في هذا الشأن وفي حدود مسئولية كل منها عما هو موكول إليها أداؤه سيؤدي إلى أحسن النتائج.

وقد اقترح حضرته فيما يتعلق بالمادة ١٤٤ انلاص بالإجابة عن الأسئلة أن يكون للجلس السلطة في أن يقترح حق استيضاح الوزير لمن يشاء من الأعضاء . وقد رأت اللجنة أن ذلك يخرج الأسئلة عن معناها وما هو مقصود بها ويجعلها أقرب ما تكون إلى الاستجواب، ولما كان للاستجواب طريق آخر مرسوم في اللائحة، فقد رأت عدم الأخذ بهذا الاقتراح .

وقد اعترض حضرته أيضاً على ما تقترحه المادة ١٥٩ من المشروع من أن يتولى رئيس المجلس رئاسة لجنة الشؤون الدستورية عند ما يحتكم إليها المعضو في شأن استجواب رأى الرئيس عدم إدراجها بمجدول الأعمال . وقد وافقت اللجنة على ذلك ورأت تعديل النص فرفقت منه عبارة "برئاسة رئيس المجلس" .

واعترض أيضاً على كلمة "طارئ" التي جاءت في المادة ١٦٠ الخاصة بطلب المناقشة باعتبار أنه يمكن لطرح موضوع المناقشة أن يكون موضوعاً عاماً وهما

وليس من الضروري أن يكون طارئا ، وقد وافقت اللجنة على ذلك وقررت رفع هذه الكلمة من صياغة المادة .

كما قررت بناء على اقتراح أحد أعضائها أن يقتصر عدد من يؤيد طلب المناقشة على عشرة بدلا من عشرين و بذلك أصبح نص المادة كما يأتي :

٢٩ لكل عضو إذا أيده عشرة أعضاء على الأقل وكذلك للحكومة الحق في أن تطلب إلى المجلس طرح موضوع هام عام للمناقشة لتبادل الرأي فيه بين المجلس والحكومة .<sup>٣٠</sup>

وامترض حضرته كذلك على ما اشترطته المادة ١٧٣ الخاصة بالعرائض من وجوب التصديق عليها من إحدى الجهات الإدارية خشية أن يتضرر على الشاكي الحصول على هذا التصديق وأنه قد يترتب على علم الجهة الإدارية بالشكوى زيادة التعنت مع صاحبها .

وقد رأت اللجنة أن لا عمل لهذا الاعتراض لأن الحكمة من التصديق ، كما جاء في تقرير اللجنة ، هي ألا تكون العريضة مقدمة من شخص صوري أو مذبذبة على أحد الأشخاص هذا . ولم يستلزم أن يكون التصديق من جهة إدارية معينة بل يكفي أن يكون من إحدى الجهات الإدارية كالعمدة أو الشيخ أو المأذون أو غير ذلك ، فإذا ما رفض التصديق يكفي بأن يذكر مقدم العريضة ذلك . أما ما ينشأه حضرة العضو من تعنت جهة الإدارة مع مقدم العريضة إذا ما طالت بها فلا محل له وليس لطلب التصديق على التوقيع أثر فيه لأن العريضة إذا كانت ضد هذه الجهة فاتها ستأخذ بها علما على كل حال إذا استحال عليها عند تحقيقها .

وقد طلب حضرة النائب المحترم محمد توفيق خليل بك أن يكون الاحتكام إلى المجلس نفسه عند الخلاف بين الرئيس ومقدم السؤال أو الاستجواب وليس إلى المكتب بالنسبة للأئلة أو لجنة الشؤون الدستورية بالنسبة للاستجواب كما ورد بالمشروع .

ولم تر اللجنة الأخذ بهذا الاعتراض إذ أنه من المقرر في جميع المجالس النيابية أن لرئيس المجلس باعتباره المشرف على تطبيق اللائحة والدستور الحق في عدم إدراج السؤال أو الاستجواب بحلول الأعمال إذا كان مخالفاً لللائحة أو الدستور أو مناهياً للصاحبة العامة للدولة . وقد جرى العمل عندنا على ذلك دائماً منذ قيام الحياة النيابية في سنة ١٩٢٤ ، ولم يحدث مطلقاً أن اخطف الرئيس مع مقدم السؤال أو الاستجواب في تهديد الاعتبارات التي تقضى بعدم إدراجه بالجدول ولم يحدث أن التجأ أحد الأعضاء الى المجلس للاحتكام اليه في هذا الشأن .

وكان يمكن الاكتفاء بذلك وبما هو مفروض دائماً في رئيس المجلس الذي يتولى الأعضاء اتقائه من حسن تصرفه للأمر وقيامه على خبر وجهه على رعاية اللامعة والمحافظة على حقوق المجلس وحقوق أعضائه ولكن المشروع رأى أنه ربما يحدث ألا يقتنع العضو برأى الرئيس وأنه ينسحب إذا ما احتسك العضو الى المجلس ألا يوافق على رأى الرئيس فأراد أن يوجد له سبيلاً يستطيع معه أن يستأنف هذا رأى فقرر أن يكون للعضو أن يحتسك الى المكتب بالنسبة للسؤال والى لجنة الشؤون الدستورية بالنسبة للاستجوابات .

ولاشك أنه ليس من المصلحة مطلقاً أن يثار مثل هذا الخلاف في المجلس ذاته لأنه سيؤدى على الأقل الى إثارة الموضوع الذى رأى الرئيس أنه ليس من الجائز إثارته أو أن تضار المصلحة العامة الأمر الذى أراد الرئيس تلفيه فيحقق العضو غرضه وتصبح بذلك أوضاع السؤال والاستجواب المنصوص عنها في اللائحة عتياً يمكن التحلل منها بمجرد عرض مثل هذا الخلاف على المجلس ، لذلك كله رأت اللجنة إبقاء هذه الأحكام كما هي .

وقد اقترح حضرته أيضاً أن تعرض ميزانية المجلس على المكتب بعد أن يحضرها المراقبون ، وكذلك الأمر في الحساب الختامي لها . وقد بحثت اللجنة الأمر فوجدت أن اللائحة شأنها في ذلك شأن جميع اللوائح في المجالس النيابية

المختلفة كانت تقضى بأن ميزانية المجلس تعرض بعد تحضيرها بمعرفة المراقبين على لجنة المحاسبة مباشرة وليس للكتب أى شأن بها . والحكمة في ذلك واضحة إذ أن المكتب هو الذى يقوم على تنفيذ الميزانية ومن المستحسن أن تكون الهيئة التى تقوم على التنفيذ غير الهيئة التى تقوم بوضع الميزانية وفضلا عن ذلك فإن مكتب المجلس هو الهيئة العليا التى تشملها وتولى الإشراف على أعماله ، فإذا كانت الميزانية تعرض عليه ثم تعرض بعدئذ على لجنة المحاسبة فيحضى أن يوجد تعارض بين رأى المكتب ورأى اللجنة وهو أمر لا شك في أنه غير مستحب وغير مرغوب فيه على أن المشروع قد أضاف للكتب حقا جديدا في هذا الشأن لم يكن قائما إذ تقرر وجوب إحاطة المكتب ملما بمشروع الميزانية الذى يضمه المراقبون قبل تقديمه للجنة المحاسبة ، وهذا يتبع لأعضاء المكتب أن يبدؤا ملاحظاتهم للرئيس والمراقبين قبل تقديم المشروع وبهذا الوضع تكون قد تحققت جميع الأغراض دون أن يقع تعارض بين الاختصاصات المختلفة .

وقد اعترض حضرته أيضا على ما تفرزه المادة ٢٢٦ من أن يكون لرئيس المجلس سلطة وزير بالنسبة لموظفى المجلس وأن يكون للكتب سلطة مجلس الوزراء طالبا أن يكون الأمر كله للكتب .

ولم توافق اللجنة على هذا الاعتراض إذ أنه فضلا عن أن هذا النص يتفق مع الوضع الطبيعى للأموال هو إلا تسجيل لقرارات سابقة للمجلس في هذا الشأن . وطلب حضرته حذف الفقرة الأخيرة من المادة ١٦٤ التى تنص على أنه إذا كان المطلوب انتخابه اثنين فأكثر من الأعضاء ولم يحز أحد الأغلبية المطلقة في الأحوال التى تحتتمها اللائحة أعيد الانتخاب بين عدد يساوى ضعف العدد المطلوب انتخابه . واقترح نلانيا للملة التى اقتضت هذا النص أن يكون انتخاب كل وكيل على حدة .

وقد رأت اللجنة أن لا عمل لهذا الاعتراض لأن نص هذه الفقرة يتفق مع نص الفقرة الأولى من المادة التى تقر إعادة الانتخاب بين العضوين اللذين نالا

أكثر الأصوات إذا كان المطلوب انتخاب واحدا ومن الطبيعي أن تتضمن المادة حكما لحالة ما إذا كان المطلوب انتخاب أكثر من واحد ومن الطبيعي أيضا تشبا مع نص الفقرة الأولى أن يصاد الانتخاب بين ضمني العدد المطلوب انتخابه .

أما ما اقترحه حضرته من أن يكون انتخاب كل وكيل على حدة ، فلم تراه اللجنة الأخذ به لأن ذلك سيطيح عملية الانتخاب بلا مبرر أو موجب .

وقد لاحظ حضرته أن المادة ١٥٦ نصت على حكم اقتراح الانتقال البسيط ولكنها لم تذكر ما هو الحكم بشأن اقتراح الانتقال المسبب . وتشير اللجنة إلى أنه إذا كان قد ذكر اقتراح الانتقال البسيط فلتفريق بينه وبين الاقتراحات المسببة ويكون له الأولوية عليها . أما النسبة فيؤخذ الرأي عليها طبقا للأحكام العامة للمحنة في المادة ١٣٥

وقد أعادت اللجنة النظر في المادة ٨٨ بناء على اقتراح قدم إليها ورأت أن هذه المادة تقضى بأن التمديلات التي تقدم إلى رئاسة المجلس في مشروعات القوانين التي قدمت إليها تنار بها عنها وذلك قبل الجلسة المحددة للداوله فيها يطلع رئيس المجلس رئيس اللجنة أو مقررها عليها ، وقد رأت اللجنة أن يطلع عليها كذلك الوزير المختص حتى يكون لديه الفرصة لإبداء رأيه فيها .

كما أعادت النظر كذلك في المادة ١٠١ التي تقضى على الوزراء بأن يظهروا المجلس بما يتم في الاقتراحات بزيارات التي أحيلت عليهم في مدى شهرين ، وقد رأت اللجنة جعل هذه المدة ثلاثة أشهر حتى تكون لدى الحكومة الفرصة الكافية لبحث الاقتراح واتخاذ الإجراءات اللازمة فيه .

### الطعون

وضعت اللجنة في مشروع اللائحة نصوصا خاصة بالطعون وتحقيق صحة البيانات على أساس موافقة المجلس على إحالة الفصل في الطعون على الحاكم ، ولكن لما كانت هذه الإحالة تستدعي أن يصدر قانون بها ، ولما كان بحث هذا القانون

في هذا المجلس وفي مجلس الشيوخ قد يستغرق بعض الوقت ، وقد تعرض للمجلس بعض الطعون لينظر فيها قبل إصدار هذا القانون الذي سيقدّم به اقتراح الى المجلس المقرر ، فقد رأيت اللجنة أنه يحسن أن يوضع باللائحة النصوص الخاصة بالطعون وتحقيق صحة النيابات طبقا للحالة القائمة الآن فاذا ما صدر القانون المقترح استبدلت بها النصوص التي وضعها اللجنة في المشروع الذي وزع على المجلس .

لذلك بحثت اللجنة المواد التي كان قد وضعها لهذا الغرض حضرة صاحب السعادة رئيس المجلس في مشروعه ووافقت عليها ورأت إدراجها في المشروع بدلا من المواد المدرجة به الآن وسيقتضى ذلك تغيير أرقام بقية مواد مشروع اللائحة . وهذه المواد هي :

## الباب الرابع

### فصل الطعون وتحقيق صحة النيابات

مادة ٧٥ - يكون اختيار أعضاء لجنة فحص الطعون وتحقيق صحة النيابات بطريق الانتخاب بالقائمة وتكون فيه الأغلبية النسبية . على أنه لا يسوغ للنائب أن يكتب في القائمة أسماء أكثر من ثلثي العدد المطلوب لتشكيل هذه اللجنة .

مادة ٧٦ - يحيل الرئيس أوراق الانتخاب وعرائض الطعون على لجنة فحص الطعون وتحقيق صحة النيابات .

مادة ٧٧ - تحقق اللجنة صحة نيابة الأعضاء الذين قدّمت طعون في صحة نيابتهم والذين لم تقدّم طعون في شأنهم .

مادة ٧٨ - على اللجنة أن تستوفى من البيانات الآتية :

( ١ ) وصول الطعن الى رئاسة المجلس قبل فوات الأجل المنصوص عليه في المادة (٥٧) من قانون الانتخاب .



- (٢) أن توقيع الطاعن مصلق عليه من المحاكم لا من جهات الادارة .
- (٣) أن السن القانونية توافرت في النائب يوم الانتخاب ذاته على الأقل .
- مادة ٧٩ — ترسل اللجنة صورة من الطعن الى المطعون في صحة انتخابه ليبدى اوجه دفاعه كتابية في الاجل الذي تحدده له .
- مادة ٨٠ — للطاعن ان يقدم من تلقاء نفسه او بناء على طلب اللجنة في الاجل الذي تحدده بيانات كتابية، يوضح بها طعنه ولا يخرج عما جاء بالأوجه الواردة في الطعن .
- مادة ٨١ — لجنة اذا رأت أن تستدعى الطاعن أو المطعون في صحة انتخابه لسامع أقواله . ولكل منهما أن يستعين في ذلك بمحام من غير أعضاء المجلس .
- مادة ٨٢ — اللجنة حق استدعاء من ترى لزوم سماعه وإجراؤه ما تراه موصلا لكشف الحقيقة، ولها تطبيقا للسادة (٥٧) من قانون الانتخاب سلطة توقيع الجزاء على من تخلف عن الشهود عن الحضور بعد إعلانه .
- ولما أن تدب أحد أعضائها أو لجنة فرعية منها لإجراء التحقيق . وليس لمن تدبه سلطة توقيع الجزاء المشار إليه .
- مادة ٨٣ — للطاعن من الحق في الاطلاع على الأوراق المرفقة للجنة وفي نقل صورها ما للطعون في صحة انتخابه طبقا للسادة ٥٦
- مادة ٨٤ — استقالة النائب أو وفاته لا تمنع من السير في تحقيق صحة نيابته .
- مادة ٨٥ — ترفع اللجنة تقريرها لرياسة المجلس في ميعاد لا يتجاوز خمسة عشر يوما من تاريخ استيفاء الأوراق، مع مراعاة تحقيق صحة نيابة من يجمع بين العضوية ووظيفة عملة على وجه السرعة .
- ويتل التقرير في الجلسة المتعددة لنظرة .
- مادة ٨٦ — إذا كان العضو يجمع بين العضوية وإحدى الوظائف العامة، فلا يتناول أثناء مدة الجمع إلا المكافأة أو المرتب أيهما أكبر .

مادة ٨٧ — إذا تضمن تقرير اللجنة اقتراح لإنهاء انتخاب عضو أو طلب أحد الأعضاء لإنهاء انتخاب عضو فترت اللجنة رفض الطعن المقدم ضده . وجب على المجلس تأجيل النظر في ذلك إلى جلسة أخرى غير التي تلى فيها التقرير أو تقدم فيها طلب لإنهاء الانتخاب إذا طلب العضو المظنون في صحة انتخابه التأجيل أو كان غائبا .

مادة ٨٨ — إذا قبل أحد الحامين من أعضاء المجلس توكيلا عن الطاعن أو المظنون في صحة انتخابه في شأن متصل بالطعن أمام إحدى الجهات القضائية فعليه أن يبلغ رئاسة المجلس بذلك . ولا يجوز للعضو المذكور أن يبدى رأيه عند أخذ الرأي في الطعن .

مادة ٨٩ — لكل عضو أن يحضر جلسة المجلس عند النظر في صحة نيابته وله أن يشترك في مناقشته بشرط أن ينادر الجلسة عند أخذ الأصوات في أي شأن متصل بالطعن .

ولكل عضو حق إبداء رأيه في صحة نيابته غيره ولو لم يكن المجلس قد فصل في صحة نيابته .

مادة ٩٠ — للمجلس سلطة إعلان اسم المنتخب الذي أسفر الانتخاب عن فوزه حقيقة إذا أخطأت لجنة الفرز في إعلان النتيجة .

مادة ٩١ — إذا قام نزاع بشأن سنّ النائب بفصل المجلس في الأمر دون انتظار أحكام المحاكم .

مادة ٩٢ — يفصل المجلس في صحة النيابة ويعلن الرئيس أسماء من تقررت صحة نيابتهن من الأعضاء ولا تعتبر النيابة باطلة إلا بقرار يصدر بأغلبية ثلثي الأصوات .

مادة ٩٣ — في الأحوال التي يترتب عليها سقوط العضوية طبقا لأحكام المادة ٦٣ من قانون الانتخاب يمرض الأمر على المجلس ليصدر قراره فيه . ويكون القرار بالأغلبية المطلقة .

# مَشْرِعُ الْإِلَاحَةِ الْإِخْلَاصِيَّةِ

## الْمُقَرَّرُ مِنَ الْغُفُورَةِ الْبَكْرَةِ الْحَبِيبَةِ هَارِيسَا

### رئيس مجلس النواب

المواد المقابلة من اللائحة الأصلية	مواد اللائحة المقترحة
<p>مادة ١ - عند افتتاح الجلسة الأولى لكل دور انعقاد عادي لمجلس النواب ، يشغل كرسي الرئاسة أكبر أعضاء الحاضرين سناً ، ويجلس أعضائه الحاضرين سناً ، ويجلس في مقاعد السكرتيرين الأربعة أصغر هؤلاء الحاضرين سناً .</p> <p>مادة ٢ - يشرع المجلس في أول جلسة عقب تشكيل الهيئة السابقة في انتخاب رئيس وكيلين وأربعة سكرتيرين وثلاثة مراقبين من الأعضاء . ومن هؤلاء جميعاً يتكون مكتب المجلس النهائي .</p>	<h3>الباب الأول</h3> <h4>مكتب المجلس</h4> <p>مادة ١ - عند افتتاح الجلسة الأولى لكل دور انعقاد عادي لمجلس النواب يشغل كرسي الرئاسة أكبر أعضائه الحاضرين سناً ، ويجلس أصغرهم في مقاعد السكرتيرين الأربعة . ومن هؤلاء جميعاً يتكون مكتب السن الذي يتولى الإشراف على عملية افتتاح الدورة العادية وانتخاب المكتب النهائي ، وتنتهي مهمة كل منهم بانتخاب من يحل محله من أعضاء المكتب النهائي .</p> <p>مادة ٢ - يشرع المجلس في أول جلسة له ، وبعد تلاوة المرسوم بافتتاح الدورة العادية ، في انتخاب مكتبته النهائي ، ويتكون من رئيس وكيلين ، وأربعة سكرتيرين ، وثلاثة مراقبين ، ويخبر الانتخاب في جلسة ثانية .</p>

مواد المقابلة من اللائحة الأصلية	مواد اللائحة المقترحة
<p>مادة ٣ - يجرى الانتخاب في الجلسة العلنية وبالتعاقب للرئيس فالوكيلين . ويكون بالأغلبية المطلقة . ويكون انتخاب السكريرين والمرافقين بالأغلبية النسبية . وانتخاب الوكيلين والسكريرين والمرافقين يكون بالتأمة مع مراعاة ما جاء بالمادة (١٠٠) .</p> <p>مادة ٣ - ساقطة الذكر .</p>	<p>مادة ٣ - يجرى الانتخاب بالتعاقب للرئيس ، فالوكيلين ، فالسكريرين ، فالمرافقين ، ويكون انتخاب الرئيس والوكيلين بالأغلبية المطلقة ، وذلك مع مراعاة المادة (١٧١) . وانتخاب السكريرين والمرافقين بالأغلبية النسبية . ويقوم المجلس بانتخاب الوكيلين والسكريرين والمرافقين بطريقة القائمة .</p> <p>مادة ٤ - يتولى السكريرون مراقبة الرئيس . جمع الأصوات وفرزها وهو يعلن نتيجة الانتخاب .</p>
<p>مادة ٥ - متى تم تشكيل مكتب المجلس النهائي يحيط الرئيس به الملك ومجلس الشيوخ علما .</p>	<p>مادة ٥ - متى تم تشكيل مكتب المجلس النهائي أحاط الرئيس به الملك ومجلس الشيوخ علما .</p>
<p>مادة ١٧ - يبقى أعضاء المكتب في مناصبهم مدة دور الانقضاء السادى الذى تم فيه انتخابهم ، ويمتفظون بها فيما يليه من أدوار الانقضاء غير العادية ولا تتحل عنهم إلا بإفتتاح الدور المادى الجديد .</p>	<p>مادة ٦ - يبقى أعضاء المكتب في مناصبهم مدة دور الانقضاء المادى الذى تم فيه انتخابهم ، ويمتفظون بها فيما يليه من أدوار الانقضاء غير العادية . ولا تتحل عنهم إلا بإفتتاح الدور العادى التالى .</p>
<p>مادة ١٩ - لا يجوز الجمع بين الوزارة وبين إحدى وظائف مكتب المجلس بجميع أنواعها ، ولا يسوغ انتخاب أحد أعضاء المكتب عضوا في لجنة المحاسبة .</p>	<p>مادة ٧ - لا يجوز الجمع بين الوزارة والوكالة البرلمانية للوزارة وبين عضوية مكتب المجلس بجميع أنواعها ، ولا يسوغ انتخاب أحد أعضاء المكتب عضوا في لجنة المحاسبة .</p>

مواد المناقشة المقترحة	مواد اللائحة المقترحة
<p>مادة ١٤ - يتولى الرئيس المحافظة على نظام المجلس وأمنه ولقت النظر لمراعاة اللائحة والأذن بالكلام وتوجيه الأسئلة وإعلان ما يصدره المجلس من القرارات والأمر بحجأفوال كل عضو لم يؤذن له بالكلام من عضو الجلسة . وهو الذى يمثل المجلس ويتكلم باسمه وطبقا لإرادته ويدير المناقشات فى المجلس فيصعد موضوعها ويرد الكلام إليه . فإذا أراد أن يشترك فى المناقشة فى المناقشة تحمل عن كرمى الرئاسة ولا يعود إليه حتى تنتهى . وبالجملة يقوم بنير ذلك من الأعمال التى هى من اختصاصه بمقتضى هذه اللائحة .</p>	<p>مادة ٨ - رئيس المجلس هو الذى يمثل ويتكلم باسمه وطبقا لإرادته ويرى تطبيق أحكام الدستور واللائحة الداخلية فيه ، ويحافظ على أمنه ونظامه وهو الذى يشتت الجلسات ، ويعمل انتظاما ، ويضبطها ، ويدير المناقشات ، ويأذن بالكلام ، ويحدد موضوع البحث ، ويرد الكلام إليه ، ويضع الأسئلة ، ويعلن ما يصدره المجلس من القرارات ، وإذا أراد أن يشترك فى المناقشة تحمل عن كرمى الرئاسة فلا يعود إليه حتى تنتهى ، ويراقب أعمال السكرتيرين والمراقبين ، وله الإدارة العامة لجميع الأعمال الإدارية والكتابية ، وبوجه عام يشرف الرئيس على حسن سير أعمال المجلس جميعها .</p>
<p>مادة ١٨ - إذا غيب الرئيس يقوم مقامه أحد الوكيلين بالتناوب ، فإذا غاب الاثنان كانت الرئاسة لأكبر الأعضاء الحاضرين سنا . وعند غيب أحد السكرتيرين التائبين ، للرئيس أن يدعو أصغر الأعضاء الحاضرين سنا ليحل محله .</p>	<p>مادة ٩ - إذا غاب الرئيس قام مقامه فى رئاسة الجلسات أحد الوكيلين بالتناوب ، فإذا غاب الاثنان كانت الرئاسة لأكبر الأعضاء سنا ، وللرئيس عند غيابه أن يفوض الوكيلين أو أحدهما فى كل أو بعض اختصاصه .</p>
<p>مادة ١٥ - يقوم السكرتيرون التائبون بتحرير محاضر الجلسات السرية ،</p>	<p>مادة ١٠ - يقوم السكرتيرون بتحرير محاضر الجلسات السرية ، ويراقبون تحرير</p>

مواد المقابلة من اللائحة الأصلية	مواد اللائحة المقترحة
<p>ويراقبون تحرير غيرها من محاضر الجلسات، ويتولون إمضاها، وقراءة ما يطلب منهم قراءته من المحاضر وغيرها من الأوراق، ويقيدون أسماء من يطلب الاذن بالكلام، ويقومون بجميع الأصوات وفرزها بمرافقة على النظام، ويوجه عام يقومون بكل ما يطلب منهم الرئيس القيام به من الأعمال. وإذا غاب أحد السكرتيرين، فللرئيس أن يدعو أصغر الأعضاء الحاضرين سناً ليحل محله.</p>	<p>مضابط الجلسات الأخرى، ويقومون عليها، ويتولون قراءة الاقتراحات والأوراق وقيد أسماء من يطلب الاذن بالكلام، وجمع الأصوات وفرزها، ورصد نتائج الاقتراع، وكل تنبيه صادر بالمحافظة على النظام، ويوجه عام يقومون بكل ما يطلب منهم الرئيس القيام به من الأعمال. وإذا غاب أحد السكرتيرين، فللرئيس أن يدعو أصغر الأعضاء الحاضرين سناً ليحل محله.</p>
<p>مادة ١٦ - يقوم المراقبون بتضمين ميزانية المجلس، ويتولون الاذن بالصرف وفقاً لأوامر الرئيس (١٤٦) من هذه اللائحة، ويتمهدون أثناء انعقاد الجلسة ملازمة عمال المجلس للأماكن المخصصة لهم، ويشرفون على دقة تنفيذ أوامر الرئيس المتعلقة بحفظ النظام، ويؤكدون في ذلك من الأعمال التي تكون من اختصاصهم بمقتضى هذه اللائحة.</p>	<p>مادة ١١ - يقوم المراقبون بتضمين ميزانية المجلس، ويتولون الاذن بالصرف، ويقومون بشئون المراسم، ويتمهدون تنفيذ أوامر الرئيس للمحافظة على النظام، ويقومون بملاحظة حضور وغياب الأعضاء، ويتولون الترخيص للجمهور في حضور الجلسات، ويشرفون على الأماكن المخصصة لهم، ويوجه عام يقومون بكل ما يطلب منهم الرئيس القيام به من الأعمال.</p>
<p>مادة ٤٥ - جلسات المجلس علنية على أنه ينقد بيئة سرية بناء على</p>	<p>الباب الثاني الجلسات الفصل الأول - نظام الجلسات مادة ١٢ - جلسات المجلس علنية، ويجتمع أيام الاثنين والثلاثاء والأربعاء والخميس</p>

المواد المقابلة من اللائحة الأصلية	مواد اللائحة المقترحة
<p>طلب الحكومة أو عشرة من أعضائه على الأقل ، ويقدم الطلب مكتوبة للرياسة ثم يقرر المجلس بعد إخراج من تصرح لهم بالدخول ما إذا كانت المناقشة في الموضوع المطروح أمامه تجري في جلسة علنية أم لا . ويصدر هذا القرار بعد مناقشة يشترك فيها على الأكثر اثنان من مؤيدي السرية واثنان من المعارضين فيها .</p> <p>وتدرج أسماء الموقعين على الطلب بحضور الجلسة .</p>	<p>من كل أسبوع ، ويبدأ الاجتماع الساعة الخامسة مساءً إلا إذا قرر المجلس غير ذلك .</p>
<p>مادة ٢١ - معلقة : "يجتمع المجلس في أيام الاثنين والثلاثاء والأربعاء والخميس من كل أسبوع ويبدأ الاجتماع في الساعة الخامسة بعد الظهر إلا إذا قرر المجلس غير ذلك" .</p>	
<p>مادة ٢٢ - توضع تحت تصرف الأعضاء قبل موعد افتتاح الجلسة بنصف ساعة دفاتر حضور يوقعون عليها متى حضروا ، ومتى حل موعد الافتتاح يطلع الرئيس على الدفاتر ، فإذا تبين أن العدد القانوني لم يتكامل ، فإنه أن يؤخر فتح الجلسة نصف ساعة ،</p>	<p>مادة ١٣ - توضع تحت تصرف الأعضاء قبل موعد افتتاح الجلسة بنصف ساعة دفاتر حضور يوقعون عليها متى حضروا ، ومتى حل موعد الافتتاح يطلع الرئيس على الدفاتر ، فإذا تبين أن العدد القانوني لم يتكامل فله أن يؤخر فتح الجلسة نصف ساعة ، فإذا لم يتكامل العدد حيثئذ ،</p>

مواد المقابلة من اللائحة الأصلية	مواد اللائحة المقترحة
<p>فاذا لم يتكامل العدد حينئذ، يؤجل الرئيس عقد الجلسة الى أول يوم يصح فيه اجتماع المجلس .</p>	<p>يؤجل الرئيس عقد الجلسة الى أول يوم يصح فيه اجتماع المجلس .</p>
<p>مادة ٢٣ - معقلة : إذا تكامل العدد القانوني يفتح الرئيس الجلسة، وتسل في ابتدائها أسماء المعتذرين من الأعضاء ، وطالبي الإجازات وكذلك الغائبين من الجلسة الماضية بدون إذن ، ثم يستفهم الرئيس عما إذا كان هناك اعتراض على مضبطة الجلسة كالمبين في المادة (١٥٨) وبعد اعتمادها من المجلس يوقع عليها رئيس الجلسة وسكريرها النائب .</p>	<p>مادة ١٤ - إذا تكامل العدد القانوني يفتح الرئيس الجلسة، ثم تسل أسماء المعتذرين من الأعضاء وطالبي الإجازات والغائبين من الجلسة الماضية دون إذن، ثم يأخذ رأى المجلس في الموافقة على مضبطة الجلسة السابقة مع مراعاة أحكام المادة (٤٧) .</p>
<p>مادة ٢٥ - قبل البدء في الأعمال يخبر الرئيس المجلس بما ورد عليه من المكاتبات وتقارير اللجان وغير ذلك من الأوراق .</p>	<p>مادة ١٥ - عقب الموافقة على المضبطة يخبر الرئيس المجلس بما ورد من مكاتبات وغير ذلك من الأوراق .</p>
<p>مادة ٢٦ - يفيد السكريريون الثانويون طلبات الإذن بالكلام بترتيب طلبها، غير أنه في حالة طلب الإذن بالكلام على مشروع قانون لا يجوز قيد أى طلب من هذا القبيل قبل إيداع التقرير الخاص بذلك المشروع، وكذلك يكون الحال في كل رغبة يعمل فيها تقرير .</p>	<p>مادة ١٦ - تفيد طلبات الإذن بالكلام بترتيب تقديمها، ولا يجوز قيد أى طلب بالكلام في الموضوع قبل إيداع التقرير الخاص به .</p>



مواد المناقشة المقابلة من اللائحة الأصلية	مواد اللائحة المقترحة
<p>مادة ٢٧ - لا يجوز لأحد الأعضاء أن يتكلم إلا إذا قيد طلبه أو استأذن الرئيس وهو في مكانه وأذن له . وليس للرئيس أن يمنع أحدا من التكلم لتسبب قانوني وعند الخلاف على ذلك يؤخذ رأى المجلس .</p>	<p>مادة ١٧ - لا يجوز لأحد أن يتكلم إلا إذا قيد طلبه أو استأذن الرئيس وأذن له ، وإلا فلرئيس أن يمنعه ، وكذلك له أن يأمر بعدم إثبات أقواله بالمضبطة .</p> <p>وليس للرئيس أن يرفض الإذن بالكلام لتسبب مشروع ، وعند الخلاف على ذلك يؤخذ رأى المجلس .</p>
<p>مادة ٢٨ - يعطى الإذن بترتيب الأسبقية في الطلب الأول فالأول وهكذا ، ولا يبدل عن هذا النظام إلا إذا كان الفرض من الكلام تأييد المطروحة للبحث أو المعارضة فيها ، فعندئذ يعطى الإذن بالتداول لأول طالب من مؤيدي الإقتراح ، فلول طالب من مقترحي تعديله ، ثم لأول المعارضين فيه ، ويتكرر ذلك بصرف النظر عن ترتيب الطلبات .</p> <p>وعلى كل حال فالوزراء ومندوبو الحكومة والمقرون ورؤساء الجلسان غير مقيدين بهذا الترتيب ، فإن لم يأتوا الحق في أن تسمع أقوالهم أثناء المناقشة كلها طلبوا ذلك .</p>	<p>مادة ٢٨ - يعطى الإذن بترتيب الأسبقية في الطلب الأول فالأول وهكذا ، ولا يبدل عن هذا النظام إلا إذا كان الفرض من الكلام تأييد المطروحات المطروحة للبحث ، أو تعديلها أو المعارضة فيها ، فعندئذ يعطى الإذن بالتداول لأول طالب من مؤيدي الإقتراح ، فلول طالب من مقترحي تعديله ، ثم لأول المعارضين فيه ، ويتكرر ذلك بصرف النظر عن ترتيب الطلبات .</p> <p>وعلى كل حال فالوزراء ومندوبو الحكومة والمقرون ورؤساء المجلس غير مقيدين بهذا الترتيب ، فإن لم يأتوا الحق في أن تسمع أقوالهم أثناء المناقشة كلها طلبوا ذلك .</p>

المواد المقابلة من اللائحة الأصلية	مواد اللائحة المقترحة
مادة ٢٩ - يؤذن دائماً في الكلام في الأحوال الآتية :	مادة ١٩ - يؤذن دائماً بالكلام في الأحوال الآتية :
( ١ ) إبداء الدفع بعدم المناقشة .	( ١ ) إبداء الدفع بعدم المناقشة .
( ٢ ) طلب التأجيل .	( ٢ ) طلب التأجيل .
( ٣ ) إرجاء النظر في الموضوع المطروح للبحث إلى ما بعد الفصل في موضوع آخر يجب البت فيه أولاً .	( ٣ ) إرجاء النظر في الموضوع المطروح للبحث إلى ما بعد الفصل في موضوع آخر يجب البت فيه أولاً .
( ٤ ) الرد على قول يتناقض بشخص طالب الكلام .	( ٤ ) الرد على قول يتناقض بشخص طالب الكلام .
( ٥ ) لفت النظر إلى مراعاة أحكام اللائحة .	( ٥ ) توجيه النظر إلى مراعاة أحكام اللائحة .
و لكل هذه الطلبات أولوية على الموضوع الأصلي يترتب عليها إيقاف المناقشة في الموضوع حتى يتم الاقتراع عليها . ولا يسوغ مع ذلك إلا أن يطلب الإذن بالكلام في هذه الأحوال إلا بعد أن يتم الخطيب مقالة .	و لكل هذه الطلبات أولوية على الموضوع الأصلي ، يترتب عليها وقف المناقشة في الموضوع حتى يتم أخذ الرأي عليها ، ولا يسوغ مع ذلك أن يطلب الإذن بالكلام في هذه الأحوال إلا بعد أن يتم الخطيب مقالة .
مادة ٣٠ - لا يجوز توجيه الكلام إلا للرئيس أو المجلس .	مادة ٢٠ - لا يجوز توجيه الكلام إلا للرئيس أو المجلس .
مادة ٣١ - يتكلم الأعضاء وقفاً من مكانهم أو من المنبر ، ولا يجوز التسلاوة إلا في التقارير ونصوص الاقتراحات والتعديلات وكل ما يستأنس به من الأوراق ، وكذلك في الأحوال التي يميزها المجلس .	مادة ٢١ - يتكلم الأعضاء وقفاً في أماكنهم أو على المنبر ، ولا تجوز التسلاوة إلا في التقارير ونصوص الاقتراحات والتعديلات وكل ما يستأنس به من الأوراق ، وكذلك في الأحوال التي يميزها المجلس .

مواد المقابلة من اللائحة الأصلية	مواد اللائحة المقترحة
مادة ٣٢ - لكل عضو الحق دائماً في أن يتكلم عقب المتكلم عن الحكومة .	مادة ٢٢ - لكل عضو الحق دائماً في أن يطلب الاذن للرد عقب المتكلم عن الحكومة .
مادة ٣٥ - لا يجوز لأحد الأعضاء أن يتكلم أكثر من ثلاث مرات في مسألة واحدة .	مادة ٢٣ - لا يجوز لأحد الأعضاء أن يتكلم أكثر من ثلاث مرات في مسألة واحدة . مع مراعاة حكم الفقرة الأخيرة من المادة ١٨ .
مادة ٣٨ - يجب على المتكلم ألا يكرر أقوال غيره من الأعضاء ، وألا يخرج عن الموضوع المطروح للبحث ، ولا عما يؤيد رأيه فيه ، فإذا حاد عن شيء من ذلك لفت الرئيس نظره .	مادة ٢٤ - يجب على المتكلم المحافظة على نظام الكلام وعدم المقاطعة وألا يكرر أقوال غيره من الأعضاء ، وألا يخرج عن الموضوع المطروح للبحث ولا عما يؤيد رأيه فيه ، فإذا حاد عن شيء من ذلك وجه الرئيس نظره .
مادة ٣٩ - إذا لفت الرئيس المتكلم إلى شيء مما تقدم مرتين في جلسة واحدة ، ثم استمر على ما أوجب لفته ، فلرئيس أن يأخذ رأى المجلس في منعه بقية الجلسة من الكلام في الموضوع الذي لفته لأجله ، ويصدر القرار في ذلك بدون مناقشة .	مادة ٢٥ - إذا وجه الرئيس نظر المتكلم إلى شيء مما تقدم في المادة السابقة مرتين في جلسة واحدة ثم عاد إلى المخالفة ذاتها ، فلرئيس أن يأخذ رأى المجلس في منعه بقية الجلسة من الكلام في الموضوع الذي وجه نظره إليه ويصدر القرار في ذلك بدون مناقشة .
مادة ٣٦ - مسألة : " كل متكلم لم يحافظ على نظام الكلام المبين آنفا وكل عضو ارتكب إحدى المخالفات المنصوص عليها في المادة (٣٣) يناديه الرئيس باسمه ويذبه إلى المحافظة على النظام .	

مواد اللائحة المقترحة	المواد المقابلة من اللائحة الأصلية
	<p>وللرئيس - إذا اقتضى الحال - أن يمنعه من الكلام لعرض الأمر على المجلس ليفصل في شأن حرمانه من الكلام مدة الجلسة .</p> <p>ويفصل المجلس بعد سماع أقوال المعضو، فأما أن يسمح له بالاستمرار في الكلام، أو يوقع أحد الحزبات التالية بناء على اقتراح الرئيس :</p> <p>(أولاً) منعه من الكلام بقية الجلسة .</p> <p>(ثانياً) إخراجة من الجلسة وحرمانه من الاشتراك في بقية أعمالها .</p> <p>(ثالثاً) حرمانه من الاشتراك في أعمال المجلس مدة لا تزيد عن شهر .</p> <p>فإذا عاد المعضو الذي توقع عليه الجزاء الأخير إلى الإخلال بالنظام في نفس الدورة، فالمجلس عند الاقتضاء بناء على اقتراح الرئيس أن يقرر حرمانه من الاشتراك في أعمال المجلس لمدة لا تزيد على شهرين .</p> <p>ويقرر على قرار المحرمات من الاشتراك في أعمال المجلس، قطع نصف المكافأة عن تلك المدة، وإعلان ملخص قرار المجلس في الدائرة الانتخابية التي يمثلها المعضو ."</p>

مواد المقابلة من اللائحة الأصلية	مواد اللائحة المقترحة
<p>مادة ٣٦ - معاملة : راجع صفحة (٣١٩)</p>	<p>مادة ٢٦ - يجوز للجلس بناء على طلب الرئيس أن يقرر إخراج كل عضو تقرر منعه من الكلام ولم ينتع من قاعة الجلسة . ويترتب على هذا القرار الحرمان من الاشتراك في أعمال بقية الجلسة التي صدر فيها .</p>
<p>مادة ٣٣ - معاملة : لا يسوغ مطلقا مقاطعة المتكلم ، ولا الخوض في الشخصيات ولا إسناد أمور شائنة بسوء النصد ، ولا ارتكاب أى أمر من شأنه أن يخل بالنظام " .</p>	<p>مادة ٢٧ - لا يجوز مطلقا المساس بكرامة المجلس أو رئيسه أو الخوض في الشخصيات أو إسناد أمور شائنة بسوء النصد أو ارتكاب أى أمر من شأنه أن يخل بالنظام .</p>
<p>مادة ٣٦ - معاملة : راجع صفحة (٣١٩)</p>	<p>مادة ٢٨ - كل عضو ارتكب إحدى المخالفات المنصوص عليها في المادة (٢٧) يتأديه الرئيس باسمه وينبه إلى المحافظة على النظام ، ولرئيس إذا اقتضى الحال أن يمنع من الكلام ، ويفصل المجلس بعد سماع أقوال العضو ودون مناقشة في أمر توقيع أحد الجزاءات التالية عليه بناء على اقتراح الرئيس وهي :</p> <ol style="list-style-type: none"> <li>( ١ ) توجيه اللوم .</li> <li>( ٢ ) منعه من الكلام بقية الجلسة .</li> <li>( ٣ ) إخراجه من قاعة الاجتماع وحرمانه من الاشتراك في بقية أعمال الجلسة .</li> <li>( ٤ ) حرمانه من الاشتراك في أعمال المجلس مدة لا تزيد على شهر .</li> </ol>

مواد اللائحة المقترحة	المواد المقابلة من اللائحة الأصلية
<p>فإذا عاد العضو الذى وقع عليه الجزاء الأخير إلى الإخلال بالنظام في الدورة ذاتها كان للجلسة عند الاقتضاء، بناء على اقتراح الرئيس وبعد سماع أقوال العضو، ودون مناقشة، أن يقرر حرمانه من الاشتراك في أعمال المجلس لمدة لا تزيد على شهرين.</p> <p>مادة ٢٩ — يترتب على قرار الحرمان من الاشتراك في أعمال المجلس قطع نصف المكافأة عن مدة الحرمان، وإعلان ملخص قرار المجلس في الدائرة الانتخابية التي يمثلها العضو.</p>	<p>مادة ٣٦ — معسلة : راجع صفحة (٣١٩)</p>
<p>مادة ٣٠ — يصدر قرار المجلس في الجلسة التي وقعت فيها المخالفة أو التي تليها .</p>	<p>مادة ٣٧ — معسلة : " يصدر قرار المجلس بعد سماع أقوال العضو في نفس الجلسة التي وقعت فيها المخالفة أو في جلسة مقبلة .</p>
<p>مادة ٣١ — إذا لم يحتفل العضو للدعوة التي يوجهها إليه الرئيس لخروج من قاعة الجلسة بناء على قرار المجلس ، طبقا للمادة (٢٦) والبنود الثالث من المادة (٣٨) ، فللرئيس أن يتخذ من الوسائل ما يكفل تنفيذ هذا القرار ، وله أن يهف الجلسة أو يرفضها . وفي هذه الحالة يمتنع الحرمان من الاشتراك في الأعمال من تلقاء ذاته إلى الجلسات الثلاث التالية للجلسة التي صدر فيها القرار .</p>	<p>وللرئيس أن يتخذ من الوسائل ما يكفل تنفيذ القرار " .</p> <p>مادة ٣٦ — معسلة : راجع صفحة (٣١٩)</p>

مواد المقابلة من اللائحة الأصلية	مواد اللائحة المقترحة
<p>مادة ٢ ع — معلقة : (المضو الذي حرم من الاشتراك في الأعمال بمقتضى المادة السابقة أن يطلب وقف حكمها ابتداء من اليوم التالى ليوم حرمانه، بأن يقتر كتابه "بأنه يأسف على عدم احترام قرار المجلس" وللجلس أن يقتر ما يراه .</p> <p>والجلس أن يقتر ما يراه ) .</p>	<p>مادة ٣٢ — للمضو الذى حرم من الاشتراك في الأعمال بمقتضى المادة السابقة أن يطلب وقف حكمها ابتداء من اليوم التالى ليوم حرمانه، بأن يقتر كتابه "بأنه يأسف على عدم احترام قرار المجلس" وللجلس أن يقتر ما يراه .</p>
<p>مادة ٣ ع — لا يصرى حكم المادة السابقة على المضو الذى يقتر إخراجة للمرة الثالثة وفقاً للمادة (٤١) للمرة الثالثة في دور انعقاد واحد ، وفي هذه الحالة يمتد زمان الحرمان من الاشتراك في أعمال المجلس إلى الجلسات الثمان التالية للجلسة التى صدر فيها للجلسة التى صدر فيها للقرار الأخير .</p>	<p>مادة ٣٣ — لا يصرى حكم المادة السابقة على المضو الذى يقتر إخراجة للمرة الثالثة في دور انعقاد واحد ، وفي هذه الحالة يمتد زمان الحرمان من الاشتراك في أعمال المجلس إلى الجلسات الثمان التالية للجلسة التى صدر فيها للقرار الأخير .</p>
<p>مادة ٤ ع — إذا اختل النظام ولم يتمكن الرئيس من إعادته ، أعلن عزمه على إيقاف الجلسة ، فإن لم يعد النظام يوقفها مدة لا تزيد على نصف ساعة ، فإذا استمر الاختلال بالنظام بعد إعادة الجلسة أجّلها الرئيس إلى اليوم التالى الذى يصح فيه عقد الجلسات .</p>	<p>مادة ٤ ع — إذا اختل النظام ولم يتمكن الرئيس من إعادته أعلن عزمه على وقف الجلسة، فإن لم يعد النظام وقفها مدة لا تزيد على نصف ساعة ، فإذا استمر الاختلال بالنظام بعد إعادة الجلسة أجّلها الرئيس إلى اليوم التالى الذى يصح فيه عقد الجلسات .</p>

مواد المقابلة من اللائحة الأصلية	مواد اللائحة المقترحة
<p>لا مقابل لها .</p>	<p>مادة ٣٥ — الرئيس أن يأمر بحلف الأقوال التي تسترتب عليها إحدى المخالفات المنصوص عنها سابقا من مضبطة الجلسة .</p> <p>فلذا احتكم المصو إلى المجلس أصدر قراره في الأمر دون مناقشة .</p>
<p>مادة ٥٥ — راجع صفحة (٣١٤)</p>	<p>مادة ٣٦ — ينقسم المجلس بهيئة سرية بناء على طلب الحكومة أو عشرة من الأعضاء ، ثم يقسّر : ما إذا كانت المناقشة في الموضوع المطروح أمامه تجري في جلسة علنية أم لا ، ويقدم الطلب بعقد الجلسة بهيئة سرية كتابة إلى الرئيس وعندئذ يأمر بإخراج من رخص لهم بالدخول ، ويصدر قرار المجلس في الطلب بعد مناقشة يشترك فيها على الأكثر اثنان من مؤيدي السرية واثنان من المعارضين فيها ، وتدرج أسماء الموقعين على الطلب بمضبطة الجلسة .</p>
<p>مادة ٦٤ — ليس لأحد من موظفي المجلس حضور الجلسات السرية إلا إذا قرر المجلس غير ذلك .</p> <p>مادة ٤٨ — يقوم بتقرير محاضر الجلسات السرية أحد السكرتيرين النائبين وتحضر هذه المحاضر وتسل في نفس الجلسة .</p>	<p>مادة ٣٧ — ليس لأحد موظفي المجلس فيها هذا السكرتير العام أو من يتوب عنه حضور الجلسات السرية إلا إذا قرر المجلس غير ذلك .</p> <p>مادة ٣٨ — يقوم بتقرير محاضر الجلسات السرية أحد السكرتيرين النائبين بمعاونة السكرتير العام أو من يتوب عنه ، وتحضر هذه المحاضر وتسل في الجلسة ذاتها للواقعة عليها ، ويمحور للجلس أن يمنع غير الأعضاء من الاطلاع عليها .</p>



مواد المقابلة من اللائحة الأصلية	مواد اللائحة المقترحة
<p>مادة ٤٩ — متى زال السبب الذى ترتب عليه عقد المجلس بجثة سرية يستشير الرئيس فى العودة الى الاتحاد صلائية .</p> <p>لا مقابل لها .</p>	<p>مادة ٣٩ — متى زال السبب الذى ترتب عليه عقد المجلس بجثة سرية يستشير الرئيس فى العودة الى الاتحاد علانية .</p> <p>مادة ٤٠ — يجوز أن يتخذ المجلس بجثة لجنة للنظر فى شأن من شؤونه الداخلية بناء على اقتراح الرئيس أو عشرة من أعضائه ، وفى هذه الحالة لا يحضر الاجتماع إلا أعضاء المجلس والسكرتير العام أو من ينوب عنه .</p>
<p>مادة ٥٠ — لا يجوز لأحد من الأعضاء أن ينصرف نهائيا من المجلس حال انعقاد الجلسة إلا بإذن من الرئيس .</p> <p>مادة ٥١ — إذا طلب أحد الأعضاء إقفال باب المناقشة وأيده فى ذلك عشرون عضوا على الأقل يستشير الرئيس المجلس .</p> <p>فإذا عارض أحد فى الطلب يسمح الرئيس بالكلام لواحد من الأعضاء المعارضين ، ثم لواحد من مقبضى إقفال باب المناقشة ، وبعد ذلك يؤخذ رأى المجلس فى انتهاء المناقشة أو الاستمرار فيها ، فإذا تقرر إنهاؤها تؤخذ الآراء على أصل الموضوع وإلا استمرت المناقشة .</p>	<p>مادة ٤١ — لا يجوز لأحد من الأعضاء أن ينصرف من المجلس حال انعقاد الجلسة إلا بإذن من الرئيس .</p> <p>مادة ٤٢ — يجوز للرئيس كما يجوز لأحد الأعضاء إذا أيده عشرون عضوا على الأقل أن يقترح على المجلس إقفال باب المناقشة . فإذا عارض أحد فى الطلب يسمح الرئيس بالكلام لواحد من الأعضاء المعارضين ثم لواحد من المؤيدين ، وبعد ذلك يؤخذ رأى المجلس فى انتهاء المناقشة أو الاستمرار فيها ، فإذا تقرر إنهاؤها أخذت الآراء على أصل الموضوع وإلا استمرت المناقشة .</p>

المواد المقابلة من اللائحة الأصلية	مواد اللائحة المقترحة
<p>مادة ٥٢ — المودة للناقشة</p> <p>في موضوع أخذت الآراء عنه لا تكون إلا بقرار من المجلس، وعلى من يريد المودة للناقشة أن يقدم طلب كتابيا بذلك للرياسة في الجلسة التي حصلت فيها المناقشة الأولى مبينا به الأسباب، فيعرضه الرئيس على المجلس ليقرر فيه ما يراه في نفس الجلسة بعد الانتهاء من جدول الأعمال .</p>	<p>مادة ٤٣ — المودة للناقشة في موضوع أخذت عليه الآراء لا يكون إلا بقرار من المجلس بناء على طلب كتابي مسبق للرئيس في الجلسة التي أخذت فيها الآراء ، ويقرر فيه المجلس ما يراه في الجلسة التي قدم فيها عقب الانتهاء من جدول أعمالها أو في الجلسة التالية على الأكثر .</p>
<p>مادة ٥٣ — قبل انتهاء حكمة جلسة يعلن الرئيس يوم انعقاد الجلسة المقبلة والأعمال التي تنتظر فيها .</p> <p>يعلن جدول الأعمال على اللوحة المصنعة لهذا الغرض بمقر المجلس وبالجريلة الرسمية، ويحضر الرئيس الأعضاء الثاثين بعماد الجلسة الآتية وبيان أعمالها .</p>	<p>مادة ٤٤ — قبل انتهاء كل جلسة يعلن الرئيس يوم انعقاد الجلسة التالية ويعرض جدول أعمالها على اللوحة المصنعة لذلك بالمجلس ويحضر به الأعضاء قبل انعقادها .</p>
<p>مادة ٥٤ — تحضر بأشراف السكرتين الثاثين مضبطة لجميع أعمال كل جلسة تحتوي على تفصيل ما تلى من المذكرات والمشروعات والاقتراحات وما دار من المناقشات والآراء وما صدر من القرارات ، وكذلك أسماء الأعضاء في كل اقتراح بالإدعاء بالاسم مع بيان رأى كل</p>	<p>الفصل الثاني</p> <p>مضابط الجلسات</p> <p>مادة ٥٥ — تحضر بأشراف السكرتين الثاثين مضبطة لجميع أعمال كل جلسة تحتوي على تفصيل ما تلى من المذكرات والمشروعات والاقتراحات وما دار من المناقشات والآراء وما صدر من القرارات ، وكذلك أسماء الأعضاء في كل اقتراح بالإدعاء بالاسم مع بيان رأى كل</p>

مواد المقابلة من اللائحة الأصلية	مواد اللائحة المقترحة
<p>في ملحق للجمعية بالجمعية بالجمعية في آخر اليوم الثالث من تاريخ الجلسة وبالقوسية في أقرب وقت.</p> <p>أسماء الأعضاء في كل اقتراع بالنداء بالاسم تكتب في آخر المضبطة مع بيان رأى كل واحد منهم وكذلك يُدْرَج به أسماء الأعضاء الغائبين .</p>	<p>واحد منهم . وتشر المضبطة في ملحق للجمعية الجمعية بعد موافقة المجلس عليها .</p>
<p>مادة ١٥٧ - معقولة : يجب تحرير المضبطة وإرسالها لأعضاء بمكتب تصل إليهم قبل الجلسة التالية .</p>	<p>مادة ٤٦ - ترسل المضبطة للأعضاء بمكتب طبعها .</p>
<p>مادة ١٥٨ - معقولة : لكل عضو تكلم في الجلسة أن يطلب من السكرتيرين التائبين تصحيح أقواله في المضبطة ، ويحصل التصحيح متى وافسق عليه مكتب المجلس ، فإن لم تحصل الموافقة يجب أن يدرج في ذيل المضبطة ما يشير إلى هذا الطلب ، وله أيضا ولكل عضو كان حاضرا في الجلسة الحق في أن يطلب من المجلس إجراء ما يراه من التصحيح بشرط إبداء ذلك لنهاية أول الجلسة الثانية بعد إرسال المضبطة إليه ومتى</p>	<p>مادة ٤٧ - لكل عضو كان حاضرا الجلسة التي يراد الموافقة على مضبطتها أن يطلب إجراء ما يراه من تصحيح ، وللسكرتير التائب أن يسدى ملاحظاته على الطلب ، وله أن يطلب تأجيل الموافقة على المضبطة إلى الجلسة التالية ، ولا يجوز طلب أى تصحيح في المضبطة بعد الموافقة عليها .</p>

## المواد المقابلة من اللائحة الأصلية

صدر قرار المجلس بقبول التصحيح  
ينشر ذلك ضمن مضبطة الجلسة التي  
صدر فيها القرار .

مادة ٤٤ هـ - معلقه : " في مبدأ  
انقضاء كل دور ماضى يتقسم المجلس  
إلى ست عشرة لجنة أصلية بالطريقة  
الآتية :

يتقدم من أعضاء المجلس عند  
الشروع في تشكيل كل لجنة وبالتالى  
من يأنس في نفسه ميلا للاشتغال بها،  
فلذا زاد عدد المتقسمين عن العدد  
المحدد باللائحة ينتخب المجلس من  
بينهم العدد اللازم وإذا قصص ينتخب  
الباقى . وهذه اللجان هي :

( ١ ) لجنة لدرس المشروعات  
والاقتراحات المتعلقة بالشئون الداخلية  
( وعدد أعضائها ٢١ ) .

( ٢ ) لجنة لدرس المشروعات  
والاقتراحات المتعلقة بالمالية ( وعدد  
أعضائها ٢١ ) .

( ٣ ) لجنة لدرس المشروعات  
والاقتراحات المتعلقة بالحقانية ( وعدد  
أعضائها ١٥ ) .

## مواد اللائحة المقترحة

## الباب الثالث

### الجان

مادة ٤٨ - في مبدأ انقضاء الدور المادى  
الأول لكل هيئة نيابية يكون المجلس من بين  
أعضائه ثمانى عشرة لجنة أصلية تتولى بحث  
المشروعات والاقتراحات والشئون التي يحيلها  
المجلس عليها .

ويجوز للمجلس أن يعين لجانا مؤقتة لمادة  
معدودة أو مخصصة لعمل معين بحسب مقتضى  
الأحوال . واللجان الأصلية هي :

( ١ ) لجنة لفحص الطعون وتحقيق صحة  
النيابات ( وعدد أعضائها ٢١ ) .

( ٢ ) لجنة للشئون الداخلية ( وعدد  
أعضائها ٢١ ) .

( ٣ ) لجنة للشئون المالية ( وعدد  
أعضائها ٢١ ) .

( ٤ ) لجنة للشئون التشريعية ( وعدد  
أعضائها ٢١ ) .

( ٥ ) لجنة لشئون التربية والتعليم ( وعدد  
أعضائها ٢١ ) .

( ٦ ) لجنة لشئون الأشغال العمومية  
( وعدد أعضائها ٢١ ) .

مواد اللائحة المقترحة	المواد المقابلة من اللائحة الأصلية
(٧) لجنة لشئون الدفاع الوطنى والسودان (وعدد أعضائها ٢١) .	(٤) لجنة لدرس المشروعات والاقتراحات المتعلقة بالمعارف (وعدد أعضائها ١٥) .
(٨) لجنة للشئون الخارجية (وعدد أعضائها ٢١) .	(٥) لجنة لدرس المشروعات والاقتراحات المتعلقة بالأشغال (وعدد أعضائها ١٥) .
(٩) لجنة لشئون المواصلات (وعدد أعضائها ٢١) .	(٦) لجنة لدرس المشروعات والاقتراحات المتعلقة بالحربية والبحرية والطيران والسودان (وعدد أعضائها ١٥) .
(١٠) لجنة لشئون الأوقاف والمعاهد الدينية (وعدد أعضائها ٢١) .	(٧) لجنة لدرس المشروعات والاقتراحات المتعلقة بالخارجية (وعدد أعضائها ١٥) .
(١١) لجنة للشئون الزراعية (وعدد أعضائها ٢١) .	(٨) لجنة لدرس المشروعات والاقتراحات المتعلقة بالمواصلات (وعدد أعضائها ١٥) .
(١٢) لجنة للشئون الصحية (وعدد أعضائها ٢١) .	(٩) لجنة لدرس المشروعات والاقتراحات المتعلقة بالأوقاف والمعاهد الدينية (وعدد أعضائها ١٥) .
(١٣) لجنة للشئون التجارية والصناعية (وعدد أعضائها ٢١) .	(١٠) لجنة لدرس المشروعات والاقتراحات المتعلقة بالزراعة والتعاون (وعدد أعضائها ٢١) .
(١٤) لجنة للشئون الاجتماعية والعمل (وعدد أعضائها ٢١) .	(١١) لجنة لدرس المشروعات والاقتراحات المتعلقة بالصحة (وعدد أعضائها ١٥) .
(١٥) لجنة للاقتراحات والمرائض (وعدد أعضائها ٢١) .	
(١٦) لجنة لشئون القطن والمحاصيل (وعدد أعضائها ٩) .	
(١٧) لجنة للشئون الدستورية واللائحة الداخلية (وعدد أعضائها ٩) .	
(١٨) لجنة للحاسبية (وعدد أعضائها ٧) .	

مواد الأئمة المقترحة	المواد المقابلة من الأئمة الأصلية
	<p>(١٢) لجنة لدرس المشروعات والاقتراحات المتعلقة بالتجارة والصناعة ( وعدد أعضائها ١٥ ) .</p> <p>(١٣) لجنة للعمال والشئون الاجتماعية ( وعدد أعضائها ١٥ ) .</p> <p>(١٤) لجنة لاقتراحات والعرائض ( وعدد أعضائها ١٥ ) .</p> <p>(١٥) لجنة للشئون الدستورية ( وعدد أعضائها ٩ ) .</p> <p>(١٦) لجنة للحاسبة ( وعدد أعضائها ٧ ) .</p> <p>ويجوز للجلس أن يعين لجانا مخصوصة بحسب مقتضى الحال .</p>
<p>مادة ٩ ع — تجرى عملية اختيار أعضاء هذه اللجان بأن يرشح كل عضو من أعضاء المجلس نفسه للجنة التي يأمن من نفسه ميلا أو صلاحية للاشتغال بها، فإذا زاد المتقدمون إلى اللجنة على العدد المحدد لها انتخب المجلس من بينهم العدد اللازم، وإن نقص انتخب من بين الأعضاء من يكملها . ولا يجوز للعضو أن يشترك في أكثر من لجتين أصليتين .</p>	<p>مادة ٥٥ — انتخب أعضاء اللجان يكون عند الحاجة بطريق الانتخاب بالقائمة لكل لجنة . وتكفي فيها الأغلبية النسبية ، وتنتهى مدة هذه اللجان بافتتاح الدور الجديد ، ولا يجوز لأحد من أعضاء المجلس أن يكون عضوا في أكثر من لجنة واحدة مالم تقض الضرورة بانضمامه إلى لجتين .</p>
<p>مادة ٥٥ — انتخب أعضاء اللجان يكون عند الحاجة بطريق الانتخاب بالقائمة وتكفي فيه الأغلبية النسبية .</p>	<p>مادة ٥٥ — ( فقرة أولى ) انتخب أعضاء اللجان يكون عند الحاجة بطريق الانتخاب بالقائمة لكل لجنة .</p>

المواد المقابلة من اللائحة الأصلية	مواد اللائحة المقترحة
لا مقابل لها .	مادة ٥١ - تنتهى مدة العضوية في هذه اللجان بافتتاح الدورة العادى التالى ويحسد اختيار أعضائها عند بدء كل دور عادى .
مادة ٥٦ - ممثلة : اللجان أن تشكل من بين أعضائها لجانا فرعية مؤقتة لدرس بعض مسائل خاصة ، غير أن اللجنة المالكة تكلفه في بدء عملها . بانتخاب لجنة فرعية يكون عدد أعضائها خمسة عشر وتختص بدرس الميزانية والحساب الختامى للإدارة المالية وتقديم أعمالها لها .	مادة ٥٢ - اللجان أن تشكل من بين أعضائها لجانا فرعية مؤقتة لدرس بعض مسائل خاصة .
مادة ٥٧ - تنتخب كل لجنة من بين أعضائها رئيسا وسكرتريا فإذا تغيب أحدهما أو كلاهما تنتخب اللجنة غيره أو غيرهما بصيغة مؤقتة ، ويقوم بأعمال سكرتيرية اللجنة السكرتير المنتخب منها بمعلونة واحد أو أكثر من موظفى المجلس . يكون كل من وكيل المجلس رئيسا للجنة التى هو عضو فيها .	مادة ٥٣ - يدعو رئيس المجلس اللجان التى تم اختيار أعضائها إلى الاجتماع لتنتخب من بين أعضائها رئيسا وسكرتريا ، فإذا تغيب أحدهما أو كلاهما أختبت اللجنة غيره أو غيرهما بصيغة مؤقتة ، ويقوم بأعمال سكرتيرية اللجنة السكرتير المنتخب بمعاونة واحد أو أكثر من موظفى المجلس ، ويكون كل من وكيل المجلس رئيسا للجنة التى هو عضو فيها .
لا مقابل لها .	مادة ٥٤ - تنعقد اللجان بناء على دعوة رئيسها أو بناء على طلب يقدم لرئاسة المجلس من ثلث أعضائها على الأقل .

مواد المناقشة من اللائحة الأصلية	مواد اللائحة المقترحة
<p>مادة ٨٠ — معلقة: "جلسات اللجان تكون سرية ولا تصحح قراراتها صحيحة إلا بحضور ثلث أعضائها ماعدا لجنى الداخلية والزراعة والتعاون فتكون قرارات كل منهما صحيحة إذا حضرها خمسة أعضاء".</p>	<p>مادة ٥٥ — جلسات اللجان تكون سرية ولا تصحح قراراتها صحيحة إلا بحضور ثلث أعضائها وإذا تساوت الأصوات يكون الأمر الذى أخذ عنه الرأى مرفوضا .</p>
<p>مادة ٦٦ — اللجان ولأى عضو من أعضاء المجلس أن يطلب بواسطة مكتب المجلس من أية مصلحة أميرية أوراقا أو معلومات وإيضاحات تخص بالمشروعات المروضة عليها .</p>	<p>مادة ٦٦ — اللجان أن تطلب من أية مصلحة أميرية أوراقا أو معلومات أو إيضاحات تخص بالمشروعات المروضة عليها .</p>
<p>مادة ٦٨ — لكل عضو حق الحضور فى جلسات اللجان التى لم يكن من أعضائها بشرط ألا يتدخل فى المناقشة ولا يبدى ملاحظة ما .</p>	<p>مادة ٥٧ — ترسل رئاسة المجلس إلى اللجان جميع الأوراق المتعلقة بالمشروعات المروضة عليها وللأعضاء أن يطلعوا على الأوراق المقدمة للجان دون نقلها ، ولم إذا شاموا أن ينقلوا صوراً من الأوراق التى يريدون الحصول عليها ، بحيث لا يترتب على ذلك فى الحالتين تعطيل أعمال اللجنة .</p>
<p>مادة ٦٥ — اللجان أن تطلب استدعاء الوزير ذى الشأن أو مقدم الاقتراح ولكل منهما الحق فى حضور جلساتها والاشتراك فى المناقشة بدون أن يكون له رأى معسود متى طلب</p>	<p>مادة ٥٨ — اللجان أن تطلب استدعاء الوزير ذى الشأن أو مقدم الاقتراح أو من ترى لزوم سماعه ، ولكل من الوزير أو مقدم الاقتراح الحق فى حضور جلساتها إذا طلب ذلك من اللجنة وفى الموعد الذى تحدده له ، ولكل منهما الحق</p>



مواد الاثنية المقترحة	المواد المقابلة من الاثنية الاصلية
في الاشتراك في المناقشة دون أن يكون له رأى معدود . والوزير أن يستصحب معه أو ينوب عنه أحد كبار موظفي وزارته .	فلك من اللجنة، وللوزير أن يستصحب معه أو ينوب عنه أحد كبار موظفي وزارته .
مادة ٥٩ - - شكل عضو بنا له رأى أو تعديل في موضوع محال على لجنة لم يكن من أعضائها يبحث به كتابة للرياسة لاحاله عليها .	مادة ٦٤ - - كل عضو بدا له رأى أو تعديل في مشروع أو اقتراح محول على لجنة لم يكن من أعضائها يبعث به كتابة للرياسة لاحاله عليها .
مادة ٦٠ - - يجوز لكل جلسة من جلسات الجان محضر تدون فيه أسماء الأعضاء الحاضرين والغائبين وملخص المناقشات ونص القرارات ويوقع عليه من رئيس اللجنة وسكريرها وترصد هذه المحاضر في سجلات تحفظ بسكريرية المجلس، ولا يسمع لنير أعضاء اللجنة بالاطلاع عليها .	مادة ٥٩ - - يجوز لكل جلسة من جلسات الجان محضر تدون فيه أسماء الأعضاء الحاضرين والغائبين وملخص المناقشات ونص القرارات ويوقع عليه من رئيس اللجنة وسكريرها .
مادة ٦١ - - تضع كل لجنة تقريرا عن الموضوعات التي أحيلت عليها ويجب أن يشمل التقرير نص المشروع أو الاقتراح والمذكرات الايضاحية والآراء المختلفة فيه وملخص الأسباب التي بنيت عليها ورأى الأغلبية التي أقرته اللجنة، كما يجب أن يشير إلى مختلف الاقتراحات أو التعديلات التي تكون قد قدمت إليها من أعضاء المجلس الذين لم يكونوا من أعضائها .	مادة ٦١ - - على كل لجنة أن ترفع إلى مكتب المجلس تقريرا عن كل مشروع أو اقتراح يحال عليها في مدة لا تتجاوز شهرا إلا إذا أقر المجلس غير ذلك فإذا مضى الميعاد المحدد من غير أن يقدم التقرير كان لوائح المشروع أو الاقتراح أن يطلب من المجلس إحالته على لجنة أخرى .

المواد المقابلة من اللائحة الأصلية	مواد اللائحة المقترحة
<p>والجلس عند ذلك أن يمدّ الأجل بالقدر الذى يراه كافيا لانجاز العمل أو أن يحيل المشروع أو الاقتراح على لجنة أخرى يختارها .</p>	
<p>مادة ٦٢ - يقدم تقرير اللجنة إلى مكتب المجلس ، والمكتب يحضر المجلس به فى أول جلسة ويكون هذا التقرير شاملا للآراء المختلفة وملخص الأسباب التى بنيت عليها ، وناسا على رأى الأغلبية الذى اعتمدته اللجنة ، ومشيرا إلى التعديلات التى تكون قد تقدمت إليها من أعضاء المجلس الذين لم يكونوا من أعضائها .</p>	
<p>مادة ٦٠ - تختب كل لجنة فى كل مشروع أو اقتراح عضوا مقظدا يبين نتيجة أعمالها للجلس .</p> <p>لا مقابل لها .</p>	<p>مادة ٦٢ - تختب كل لجنة فى كل موضوع مقرا من بين أعضائها ليبن رأيا للجلس .</p>
	<p>مادة ٦٣ - يجب أن تقدم اللجان تقاريرها فى مدة لا تتجاوز شهرا من تاريخ إحالة الأوراق عليها إلا إذا قسّر المجلس غير ذلك ، فإذا مضى الميعاد المحدد من غير أن يقدم التقرير كان لكل عضو أن يطلب من المجلس أن يحيله إلى لجنة أخرى .</p>

مواد اللائحة المقترحة	المواد المقابلة من اللائحة الأصلية
مادة ٦٤ - يقدّم التقرير إلى رئاسة المجلس ويدرج في جدول أعمال أول جلسة، ويجب طبع التقرير وتوزيعه على أعضاء المجلس قبل الجلسة المذكورة بثمان وأربعين ساعة على الأقل .	مادة ٦٣ - تقرير اللجنة ونص المشروع أو الاقتراح يطبع ويوزع على أعضاء المجلس قبل الجلسة المذكورة ، بثمان وأربعين ساعة على الأقل .
مادة ٦٥ - تكون غناطيات اللجان مع الجهات المختلفة عن طريق رئاسة المجلس .	لا مقابل لها .
مادة ٦٦ - للحكومة أن تطلب من رئاسة المجلس السماح لها بالاتصال بأحدى لجانه للاستئناس برأيها في مشروع ترفع التقدم به للمجلس .	لا مقابل لها .
مادة ٦٧ - يجوز تولى أى عضو منصباً وزارياً أو منصب وكالة برلمانية تسقط عضويته في اللجان من تلقاء نفسها بلا حاجة إلى إجراء .	لا مقابل لها .
مادة ٦٨ - مع مراعاة أحكام المادة (٦٦) لا تجتمع اللجان إلا في أثناء الدورات البرلمانية .	لا مقابل لها .
مادة ٦٩ - عند بدء كل دور انعقاد عاды تستأنف اللجان بحث مشروعات القوانين القائمة لديها من تلقاء نفسها و بلا حاجة إلى إجراء . وكذلك تعاد إليها التقارير التي تكون قد ردت إليها إلى المجلس ولم يبدأ نظرها في الدورة السابقة وذلك لإعادة النظر فيها ، أما التقارير الخاصة بمشروعات القوانين التي بدأ المجلس النظر فيها في دور انعقاد سابق فيستأنف المجلس نظرها بالحالة التي كانت عليها .	لا مقابل لها .

مواد اللائحة المقترحة	المواد المقابلة من اللائحة الأصلية
مادة ٧٠ - ليجان أن تطلب بواسطة مقترضا أو رئيسها رد أى تقرير بدأ المجلس بنظره الى اللجنة لإعادة النظر فيه .	لا مقابل لها .
مادة ٧١ - يجوز عند إحالة الموضوع على لجنة الأصلية أن يحال على لجنة أخرى تستأنس برأيها فيه .	لا مقابل لها .
ويجوز للجنة الأصلية ، بعد استئذان المجلس ، أن تستأنس برأى لجنة أخرى في الموضوع المحال عليها .	
مادة ٧٢ - إذا تغيب أحد أعضاء اللجنة دون اعتذار ثلاث جلسات متوالية أو تغيب سبع جلسات غير متوالية، ولم يعتذر اعتبر مستقila من عضوية اللجنة ، وعلى رئيس اللجنة إبلاغ رئاسة المجلس بخلق مكانه فيها ليمرض على المجلس اختيار من يمل محله ، ولا يجوز أن يعاد اختيار النائب الذى خلا مكانه على هذا الوجه .	لا مقابل لها .
<b>الباب الرابع</b>	
<b>فصل الطعون وتحقيق صحة النيابات</b>	
مادة ٧٣ - يكون اختيار أعضاء لجنة فحص الطعون وتحقيق صحة النيابات بطريق الانتخاب بالقائمة وتكفى فيه الأغلبية النسبية .	مادة ٧ - يكون انتخاب أعضاء هذه اللجنة بالأغلبية النسبية وبطريق الاقتراع بالقائمة . غير أنه لا يسوغ



عبد السلام بن محمد بن عبد الله  
رئيس مجلس النواب



مواد اللائحة المقترحة	المواد المقابلة من اللائحة الأصلية
على أنه لا يسوغ للنائب أن يكتب في القائمة أسماء أكثر من ثلثي العدد المطلوب لتشكيل هذه اللجنة .	للمضو الواحد أن يكتب في القائمة أسماء أكثر من ثلثي العدد المطلوب لتشكيل اللجنة .
مادة ٧٤ - يحيل الرئيس أوراق الانتخاب وعرائض الطعون على لجنة فحص الطعون وتحقيق صحة البيانات .	مادة ٦ - "فقرة ١" في حالة تجديد المجلس بالانتخابات العامة ، يشرع فوراً بعد تشكيل مكتب المجلس النهائي ، في انتخاب لجنة من خمسة عشر عضواً ، تحال عليها محاضر عمليات الانتخاب ، وما يتعلق بها من الأوراق ، لتحقيق صحة نيابة الأعضاء وفحص الطعون .
مادة ٧٥ - تحقق اللجنة صحة نيابة الأعضاء الذين قُدمت طعون في صحة نيابتهم والذين لم تقدم طعون في شأنهم .	مادة ٦ - "فقرة ١" السالف ذكرها .
مادة ٧٦ - على اللجنة أن تستوثق من البيانات الآتية :	لا مقابل لها .
( ١ ) وصول الطعن الديراسة المجلس قبل فوات الأجل المنصوص عليه في المادة ٥٧ من قانون الانتخاب .	
( ٢ ) أن توقيع الطاعن مصدق عليه من الحاكم لا من جهات الإدارة .	
( ٣ ) أن السن القانونية توافرت في النائب يوم الانتخاب ذاته على الأقل .	

المواد المقابلة من اللائحة الأصلية	مواد اللائحة المقترحة
<p>مادة ٨ — "فقرة ٢" ولكل عضو من أعضاء المجلس الحق في أن يحضر جلسة اللجنة عند نظرها في صحة انتخابه لابتداء دفاعه، بشرط أن يسحب عند أخذ الآراء ولو كان عضوا بها .</p> <p>لا مقابل لها .</p>	<p>مادة ٧٧ — ترسل اللجنة صورة من الطعن الى المطعون في صحة انتخابه ليبدى أوجه دفاعه كتابة في الأجل الذي تحدده له .</p>
<p>مادة ٩ — لا يجوز للعامين من أعضاء المجلس أن يقبلوا توكيلا من الطاعنين على انتخاب أحد الأعضاء ، أو من أحد المطعون في انتخابهم في أى عمل من أعمال هذا الطعن سواء أكان يعمل خارج المجلس أم داخله .</p>	<p>مادة ٧٨ — للطاعن أن يقدم من تلقاء نفسه أو بناء على طلب اللجنة في الأجل الذي تحدده بيانات كتابية ، يوضح بها طعنه ولا يخرج عما جاء بالأوجه الواردة في الطعن .</p>
<p>مادة ٨ — "فقرة ١" لهذه اللجنة حق السماح من ترى لزوم سماحه وإجراء كل ما تراه موصلا لكشف الحقيقة .</p>	<p>مادة ٧٩ — لجنة إذا رأت أن تستدعى الطاعن أو المطعون في صحة انتخابه لسماح أقواله . ولكل منهما أن يستعين في ذلك بمحام من غير أعضاء المجلس .</p>
<p>مادة ٨ — "فقرة ١" لهذه اللجنة حق السماح من ترى لزوم سماحه وإجراء كل ما تراه موصلا لكشف الحقيقة .</p>	<p>مادة ٨٠ — لجنة حق استدعاه من ترى لزوم سماحه وإجراء ما تراه موصلا لكشف الحقيقة ، ولها تطبيقا للسادة (٥٧) من قانون الانتخاب سلطة توقيع الجزاء على من تخلف عن الشهود عن الحضور بعد إعلانه .</p> <p>ولها أن تندب أحد أعضائها أو لجنة فرعية منها لإجراء التحقيق . وليس لمن تندبه سلطة توقيع الجزاء المشار إليه .</p>



مواد اللائحة المقترحة	المواد المقابلة من اللائحة الأصلية
مادة ٨١ — للطاعن من الحق في الاطلاع على الأوراق المقدمة للجنة وفي قسمل صورها ما لاطعون في صحة انتخابه طبقا للمادة (٥٦) .	لا مقابل لها .
مادة ٨٢ — استقالة النائب أو وفاته لا تمنع من السير في تحقيق صحة نيابته .	لا مقابل لها .
مادة ٨٣ — ترفع اللجنة تقريرها لرياسة المجلس في ميعاد لا يتجاوز خمسة عشر يوما من تاريخ استيفاء الأوراق ، مع مراعاة تحقيق صحة نيابة من يسمح بين العضوية ووظيفة عامة على وجه السرعة .	مادة ١٠ — ترفع اللجنة تقاريرها لرياسة المجلس في ميعاد لا يتجاوز السبعة الأيام من تاريخ إحالة المحاضر عليها . فإذا مضى هذا الميعاد جاز للمجلس أن يفصح فيه بالقدر الذي يراه كافيا لإتمام العمل المتأخر ، أو أن يحيل هذا العمل على لجنة أخرى يشكلها لهذا الغرض بطريق الانتخاب أيضا بالعدد الذي يراه وبالشرط والقيود المبينة آنفا .
مادة ٨٤ — لا تصرف المكافأة البرلمانية إلا لمن أصدر المجلس قرارا باعلان صحة نيابته من الأعضاء ، وإذا كان العضو يسمح بين العضوية وإحدى الوظائف العامة ، فلا يتناول أثناء مدة الجمع إلا المكافأة أو المرتب أيهما أكبر .	لا مقابل لها .
مادة ٨٥ — إذا تضمن تقرير اللجنة اقتراح إلغاء انتخاب عضو أو طلب أحد الأعضاء إلغاء انتخاب عضو قررت اللجنة رفض الطلب المقدم	مادة ١١ — على المجلس تأجيل النظر والمناقشة في كل انتخاب يتضمن تقرير اللجنة طلب إلغاءه إلى الجلسة التالية

المواد المقابلة من اللائحة الأصلية	مواد اللائحة المقترحة
<p>الجلسة التي تلى فيها ذلك التقرر، إذا طلب ذلك العضو المظنون في انتخابه.</p>	<p>ضده ، وجب على المجلس تأجيل النظر في ذلك إلى جلسة أخرى غير التي تلى فيها التقرير أو تقدم فيها طلب إلغاء الانتخاب إذا طلب العضو المظنون في صحة انتخابه التأجيل أو كان غائبا .</p>
<p>لا مقابل لها .</p>	<p>مادة ٨٦ — إذا قبل أحد الحامين من أعضاء المجلس توكيلا عن الطاعن أو المظنون في صحة انتخابه في شأن متصل بالطن أمام إحدى الجهات القضائية فعليه أن يبلغ رئاسة المجلس بذلك . ولا يجوز للمضو المذكور أن يبدي رأيه عند أخذ الرأي في الطعن .</p>
<p>مادة ١٢ — لكل عضو أن يحضر جلسة المجلس عند نظره في صحة نيابته وله أن يشترك في مناقشته ، وأن يقدم أقواله بشرط ألا يبدي رأيه عند أخذ الأصوات .</p> <p>ولكل عضو حق إبداء رأيه في صحة نيابة غيره ولو لم يكن قد تقرر المجلس صحة نيابته .</p>	<p>مادة ٨٧ — لكل عضو أن يحضر جلسة المجلس عند النظر في صحة نيابته وله أن يشترك في مناقشته ، بشرط أن يغادر الجلسة عند أخذ الأصوات في أي شأن متصل بالطن .</p> <p>ولكل عضو حق إبداء رأيه في صحة نيابة غيره ولو لم يكن المجلس قد فصل في صحة نيابته .</p>
<p>لا مقابل لها .</p>	<p>مادة ٨٨ — للجلس سلطة إعلان اسم المنتخب الذي أسفر الانتخاب عن فوزه حقيقة إذا أخطأت لجنة الفرز في إعلان النتيجة .</p>

المواد المقابلة من اللائحة الأصلية	مواد اللائحة المقترحة
لا مقابل لها .	مادة ٨٩ - إذا قام نزاع بشأن سنّ النائب جاز للمجلس أن يفصل في الأمر دون انتظار أحكام المحاكم .
مادة ٩٣ - يفصل المجلس في صحة النيابة ويعلن الرئيس أسماء من تقررت صحة نيابتهم من الأعضاء ، ولا تعتبر النيابة باطلة إلا بقرار يصدر بأغلبية ثلثي الأصوات .	مادة ٩٠ - يفصل المجلس في صحة النيابة ويعلن الرئيس أسماء من قررت صحة نيابتهم من الأعضاء، ولا تعتبر النيابة باطلة إلا بقرار يصدر بأغلبية ثلثي الأصوات .
لا مقابل لها .	مادة ٩١ - في الأحوال التي يقرب عليها مقروط المضوية طبقاً لأحكام المادة (٩٢) من قانون الانتخاب، يمرض الأمر على المجلس ليصدر قراره فيه . ويكون القرار بأغلبية المطلقة .
<p style="text-align: center;"><b>الباب الخامس</b></p> <p style="text-align: center;"><b>مشروعات القوانين والاقتراحات</b></p> <p style="text-align: center;"><b>الفصل الأول</b></p> <p style="text-align: center;"><b>( ١ ) مشروعات القوانين</b></p> <p>مادة ٧٠ - يغير الرئيس المجلس في أول جلسة بالمشروعات الواردة من الحكومة لتحال على اللجنة المختصة .</p> <p>ويمحور المجلس أن يقرر ثلاثون المشروع قبل إحاطته عليها .</p>	

مواد المناقشة المقترحة	مواد المناقشة المقترحة
<p>مادة ٧٩ - تطبع هذه المشروعات والمذكرات الإيضاحية انخلاصة بها وتوزع على الأعضاء .</p>	<p>كما يجوز له كذلك أن يقرر طبع المشروع والمذكرة الإيضاحية الخاصة به وتوزيعها على الأعضاء .</p>
<p>مادة ٧٩ - لا يصح قرار المجلس في مشروعات واقتراحات القوانين التي تتكون من المادتين فأكثر إلا بعد المداولة فيها مداولتين متفصلتين .</p>	<p>(٢) مناقشة مشروعات القوانين مادة ٩٣ - يناقش المجلس مشروعات القوانين في مداولة واحدة ، غير أنه يجوز إجراء مداولة ثانية على الوجه المين في المادة (٩٩) .</p>
<p>مادة ٧٨ - تبدأ المناقشة بتلاوة تقرير اللجنة ثم يتلى المشروع مادة فمادة أصلا وتعديلا والعضو المقرر أن يقدم إيضاحات إذ اقتضى الحال ذلك .</p>	<p>مادة ٩٤ - تبدأ المداولة بتلاوة تقرير اللجنة ونص المشروع مادة مادة أصلا وتعديلا ، ثم تناقش المبادئ العامة للمشروع ثم يؤخذ الرأي على الانتقال إلى مناقشة المواد . فإذا تقرر ذلك</p>
<p>مادة ٨٠ - المداولة الأولى تجري بحث ومناقشة موضوع المشروعات والاقتراحات إجمالا ، ثم يؤخذ الرأي في الانتقال إلى مناقشة موادها على وجه التفصيل ، فإذا تقرر ذلك شرع المجلس في الحال في مناقشة المشروعات والاقتراحات مادة فمادة أصلا وتعديلا ، ثم يؤخذ الرأي في إجراء المداولة الثانية ، فإذا تقرر ذلك حدد لها جلسة بيمعاد لا يقل عن ثلاثة أيام ولا يفعد ذلك رفضا للمشروع أو الاقتراح .</p>	<p>استقرت المناقشة في المشروع وأخذ الرأي عليه مادة فمادة ، ثم اقترح عليه جملة بالمتابعة بالإسم . وإذا لم يوافق المجلس على الانتقال إلى مناقشة المواد عند ذلك رفضا للمشروع .</p>

مواد المناقشة المقترحة	المواد المقابلة من اللائحة الأصلية
مادة ٩٥ — يطلع الرئيس مقررو اللجنة على التعديلات التي تقدم قبل الجلسة المخصصة للمناقشة، وعلى المقرر أن يشير أثناء المناقشة إلى هذه التعديلات .	لا مقابل لها .
مادة ٩٦ — ما يقترح من التعديلات أثناء المناقشة يجب أن يقدم كتابة للرئيس لمرضه على المجلس ، وتحال هذه التعديلات حتى على اللجنة التي خصصت للمشروع كلما طلب ذلك مقررها .	مادة ٨٣ — ما يقدم من التعديلات في الجلسة أثناء المناقشة الأولى يحال حتى على اللجنة التي خصصت للمشروع أو الاقتراح كلما طلب ذلك مقررها .
مادة ٩٧ — إذا قرر المجلس إحالة التعديل على اللجنة وكان له تأثير على باق نصوص المشروع أجل نظره حتى تنتهي اللجنة من عملها في الأجل الذي يضره المجلس لها ، أما إذا لم يكن للتعديل المقترح تأثير على نصوص المواد فلا تنف المناقشة .	مادة ٨٥ — كلما رأى المجلس إحالة التعديل على اللجنة في أجل نظر المشروع أو الاقتراح حتى تنتهي اللجنة من عملها في الأجل الذي يضره لها .
مادة ٩٨ — لا يجوز أن يقترح نهائيا على مشروعات القوانين المكونة من أكثر من مادة واحدة قبل مضي أربعة أيام كاملة على الأقل على انتهاء المدة فيها .	لا مقابل لها .
مادة ٩٩ — يجب إجراء مداولة ثانية إذا طلب ذلك مقرر اللجنة أو رئيسها أو أحد الوزراء في الفترة المينة بالمادة السابقة .	لا مقابل لها .
ولكل عضو في الفترة ذاتها أن يقدم إلى الرئيس طلبا تخاييا بإجراء مداولة ثانية مشغوا بيان موجز بأسباب طلبه ، ومرض الرئيس هذا الطلب على المجلس ليقرر فيه ما يراه .	

المواد المقابلة من اللائحة الأصلية	مواد اللائحة المقترحة
لا مقابل لها .	مادة ١٠٠ - في حالة إجراء مداولة ثانية، للجلس أن يحيل النصوص التي وافق عليها في المداولة الأولى على اللجنة لتتقدم بقراراً جديداً عنها .
مادة ٨١ - تقتصر المداولة الثانية على تلاوة نصوص المشروع والاقتراحات وما يتعلق بها من التعديلات وأخذ الرأي عليها مادة فائدة ثم على المجموع .	مادة ١٠١ - تقتصر المداولة الثانية على تلاوة تقرير اللجنة ونصوص المشروع والتعديلات المقترحة. ثم يؤخذ الرأي عليه مادة فائدة ثم يقرع عليه نهائياً .
مادة ٨٤ - يحيل الرئيس كل تعديل يقدم له قبل الجلسة المحددة للمداولة الأولى أو الثانية على اللجنة المختصة .	مادة ١٠٢ - إذا قدمت تعديلات أثناء المداولة الثانية فللمجلس بعد سماع إيضاحات مقدمتها وأقوال الحكومة ومقرر اللجنة أو رئيسها أن يحيلها على اللجنة أو أن يرفض النظر فيها إلا إذا وافق المقرر أو رئيس اللجنة على المناقشة فيها فوراً .
أما التعديلات التي قدمت أثناء المداولة الثانية فللمجلس بعد سماع إيضاحات مقدمتها وأقوال مقرر اللجنة عنها أن يحيلها على اللجنة أو أن يرفض النظر فيها .	مادة ١٠٣ - إذا قرر المجلس حكماً في إحدى المواد من شأنه إجراء تعديل في مادة سبق أن وافق عليها في المشروع ، فله أن يعود إلى مناقشة تلك المادة .
لا مقابل لها .	

مواد اللامحة المقترحة	مواد اللامحة المقترحة
<p>مادة ٨٧ - عندما يرد للجلس مشروع قانون يطلب التصديق على معاهدة بين الحكومة ودولة أجنبية غير مسموح بإدخال تعديل على نصوصها، فله أن يقبل المعاهدة أو يرفض التصديق عليها أو يؤجل النظر فيها . وفي هذه الحالة الأخيرة يفتت المجلس نظرا للحكومة إلى النصوص التي كانت سبب امتناعه عن الموافقة على المعاهدة .</p>	<p>مادة ١٠٤ - إذا عرض على المجلس مشروع قانون بالموافقة على معاهدة بين الحكومة ودولة أجنبية فله أن يقر المشروع أو يسنه أو يرفضه أو يؤجل النظر فيه، وليس له أن يدخل تعديلا على نصوص المعاهدة ذاتها .</p> <p>ويوجه المجلس نظر الحكومة إلى النصوص التي كانت سبب الرفض أو التأجيل .</p>
<p>مادة ٧٥ - على لجنة الاقتراحات أن تقدم في ظرف خمسة عشر يوما عن كل مشروع قانون أحيل عليها تقريرا مختصرا يجاوز النظر فيه أو يرفضه . ولها أيضا أن تقترح استعجال النظر فيه . فإذا قرر المجلس جواز النظر فيه أحاله على اللجنة المختصة ، وإن وافق على استعجال النظر أحاله على اللجنة التي يختارها .</p>	<p>الفصل الثاني</p> <p>الاقتراحات</p> <p>( ١ ) الاقتراحات برغبات</p> <p>مادة ١٠٥ - كل اقتراح برغبة لأحد الأعضاء يجب أن يقدم كتابة إلى رئاسة المجلس ، ويصدر الرئيس المجلس به في أول جلسة لإحاطته على لجنة الاقتراحات .</p> <p>فإذا كان الاقتراح متعلقا بموضوع عال على لجنة بحث به الرئيس إليها مباشرة لبحثه مع الموضوع .</p>
<p>مادة ٧٥ - السالف ذكرها .</p>	<p>مادة ١٠٦ - على لجنة الاقتراحات أن تقدم في مدى خمسة عشر يوما تقريرا مختصرا عن الاقتراحات برغبات التي تحال إليها بحسب</p>

مواد المقابلة من اللائحة الأصلية	مواد اللائحة المقترحة
لا مقابل لها .	النظر فيها أو رفضها، فإذا قرر المجلس جواز النظر فيها أحالها إلى اللجنة المختصة بالموضوع . مادة ١٠٧ - وإذا وافق المجلس على إحالة اقتراح برغبة على الحكومة أبلغ ذلك إليها .
لا مقابل لها .	مادة ١٠٨ - يخبر الوزراء المجلس بما يتم في الاقتراحات وبرغبات التي أحيلت عليهم في مدة لا تتجاوز شهرين، إلا إذا قرر المجلس أجلا أقصر. (٢) الاقتراحات بقوانين
مادة ٧٣ - كل اقتراح بمشروع قانون لأحد أعضاء المجلس يجب أن يكون موقعا عليه منه ومصوفا في مواد ومرافقا بمذكرة إيضاحية .	مادة ١٠٩ - كل اقتراح بقانون لأحد الأعضاء يجب أن يقدم كتابة إلى رئاسة المجلس، ويكون في مواد ومصحوبا بمذكرة إيضاحية . ويخبر الرئيس المجلس به في أول جلسة لإحالاته على لجنة الاقتراحات .
مادة ٧٤ - لا يجوز أن يوقع أكثر من عشرة نواب على أى اقتراح بمشروع قانون .	مادة ١١٠ - لا يجوز أن يوقع أكثر من عشرة نواب على أى اقتراح بقانون .
مادة ٧٥ - راجع صفحة : (٣٤٥)	مادة ١١١ - على لجنة الاقتراحات أن تقدم في مدى خمسة عشر يوما تقريرا مختصرا عن كل اقتراح بقانون أحيل عليها بمجواز النظر فيه أو رفضه فإذا قرر المجلس جواز النظر فيه أحاله على اللجنة المختصة .
لا مقابل لها .	مادة ١١٢ - تسرى على الاقتراحات بقوانين الأحكام الخاصة بمناقشة مشروعات القوانين .



مواد المناقشة من اللائحة الأصلية	مواد اللائحة المقترحة
<p>مادة ٧٦ - لكل عضو قدم مشروعا أو رغبة أن يستقره ولو كان ذلك أثناء المناقشة فيه إلا إذا طلب واحد أو أكثر من الأعضاء استقرار النظر فيه .</p>	<p>(٣) استبعاد وسقوط الاقتراحات</p> <p>مادة ١١٣ - لكل عضو قدم اقتراحا برغبة أو بقانون أن يستقره ولو كان ذلك أثناء المناقشة فيه إلا إذا طلب واحد من الأعضاء أو أكثر استقرار النظر فيه .</p> <p>وتسقط الاقتراحات برغبات أو بقوانين المقدمة ممن زالت عضويته من الأعضاء لأي سبب من الأسباب .</p>
<p>مادة ٧٧ - الرغبات التي يرفضها المجلس لا تصلح إعادة عرضها قبل مضي ثلاثة أشهر .</p>	<p>مادة ١١٤ - الاقتراحات برغبات التي يرفضها المجلس أو التي يستقرها مقلّموها لا يجوز إعادة تقديمها قبل مضي ثلاثة أشهر على صدور قرار المجلس فيها أو استردادها .</p> <p>أما الاقتراحات بقوانين فلا يجوز تقديمها ثانية في دور الانعقاد ذاته .</p>
<p>مادة ٥٦ - "فقرة ٢" غير أن اللجنة المالية مكلفة في بدء عملها بانتخاب لجنة فرعية يكون عدد أعضائها خمسة عشر وتختص بدروس الميزانية والحساب الختامي للإدارة المالية وتقديم أعمالها لها .</p>	<p>الباب السادس</p> <p>الميزانية العامة</p> <p>مادة ١١٥ - تحال على لجنة المالية مشروعات قوانين ربط الميزانية العامة والحساب الختامي والإعدادات الإضافية .</p>

مواد المقابلة من اللائحة الأصلية	مواد اللائحة المقترحة
لا مقابل لها .	مادة ١١٦ - يجوز ورود مشروع ربط الميزانية على المجلس يحمله الرئيس مباشرة على لجنة المالية ثم يخطر المجلس بذلك في أول جلسة .
لا مقابل لها .	مادة ١١٧ - تقدم اللجنة للجلسة أول تقرير لها عن مشروع قانون ربط الميزانية العامة للدولة في مدة لا تتجاوز شهرا من تاريخ إحالته عليها . حل أن تفرغ من تقديم سائر تقاريرها عنه في مدة لا تتجاوز شهرين .
لا مقابل لها .	مادة ١١٨ - لكل لجنة دائمة أن تبحث بملاحظات إلى لجنة المالية عن القسم المقابل لاختصاصها . ولجنة المالية أن تطلب من تلك اللجنة إيفاد مندوب عنها لشرح تلك الملاحظات إذا رأت محلا لذلك .
لا مقابل لها .	مادة ١١٩ - حل من يريد الكلام في موضوع خاص يقسم من أقسام الميزانية أن يقيد اسمه بعد توزيع التقرير عنه وقبل المناقشة فيه، وأن يحدد المسائل التي سينتاولها بحجته . وتقتصر مناقشة المجلس على الموضوعات التي يثيرها طالبو الكلام .
لا مقابل لها .	مادة ١٢٠ - لا يجوز أن يدرج بقانون ربط الميزانية إلا الأحكام التي تتعلق مباشرة بالإيرادات والمصروفات . ولا يجوز أن يقرر إنشاء المناقشة فيها أى تعديل إلا إذا كان منصبا ومرتبطا ارتباطا مباشرا بالأبواب أو المواد المعروضة .

مواد المقابلة من اللائحة الأصلية	مواد اللائحة المقترحة
<p>لا مقابل لها .</p> <p>مادة ١٠٧ - لا تنطبق القواعد السالفة على الأسئلة التي يوجهها الأعضاء للوزراء عند المناقشة في الميزانية ، فإن لهم أن يوجهوها في الجلسة في أي وقت شاعروا .</p> <p>لا مقابل لها .</p>	<p>مادة ١٢١ - كل اقتراح بتعديل في باب من أبواب الميزانية يحال على الجلسة كلما طلب ذلك مقترضا أو الحكومة .</p> <p>مادة ١٢٢ - لا تنطبق القواعد الخاصة بالأسئلة على ما يوجه منها إلى الوزراء عند المناقشة في الميزانية .</p> <p>مادة ١٢٣ - استثناء من حكم الفقرة الثانية من المادة (١٠٥) لا يحيل الرئيس على لجنة المالية أثناء مجسها للميزانية إلا الاقتراحات التي ترمي مباشرة إلى تعديل باب من أبواب الإيرادات أو المصروفات .</p> <p>مادة ١٢٤ - مشروعات قوانين ربط الميزانية والاحتادات الإضافية والحسابات الختامية تعتبر مستجبة بطبيعتها .</p>
<p>لا مقابل لها .</p> <p>مادة ٨٨ - لا يجوز للجلس أن يقرر قرارا إلا إذا حضر الجلسة أغلبية أعضائه ويجب عند أخذ الرأي التحقق من تكامل العدد المطلوب لصحة إعطاء الرأي .</p>	<p>الباب السابع</p> <p>أخذ الآراء</p> <p>مادة ١٢٥ - لا يجوز للجلس أن يقرر قرارا إلا إذا حضر الجلسة أغلبية أعضائه . ويجب عند أخذ الرأي التحقق من تكامل العدد المطلوب لصحة إعطاء الرأي .</p>

مواد المقابلة من اللائحة الأصلية	مواد اللائحة المقترحة
مادة ٨٩ — يقرأ النص الذي ستؤخذ عنه الآراء قبل الشروع في أخذها مباشرة .	مادة ١٢٦ — تُتلى نصوص السواد والاقتراحات قبل الشروع في أخذ الرأي عليها مباشرة .
مادة ٩٠ — إعطاء الآراء يكون دائماً علناً ويحصل بالتصويت شفويًا أو بطريقة القيام والجلوس أو بالمناداة على الأعضاء باسماتهم وبصوت عال .	مادة ١٢٧ — إعطاء الآراء يكون دائماً علناً ويمرر بالتصويت شفويًا أو بطريقة القيام والجلوس أو بالمناداة على الأعضاء باسماتهم وبصوت عال .
مادة ٩١ — "نقرة ١" عند الشك في نتيجة أخذ الآراء لأول مرة الأولى بطريقة القيام والجلوس يصاد أخذ الرأي بطريقة عكسية .	مادة ١٢٨ — إذا شك مكتب المجلس في نتيجة أخذ الآراء شفويًا أُعيد أخذ الرأي بطريقة القيام والجلوس ، وعند الشك في نتيجة أخذ الآراء للمرة الأولى بطريقة القيام والجلوس يصاد أخذ الرأي بالطريقة العكسية ، فإذا وجد شك في المرة الثانية وجب حتى أخذ الآراء بالمناداة بالاسم وفي الجلسة ذاتها .
مادة ٩١ — "نقرة ٢" فإذا وجد شك في المرة الثانية .	مادة ١٢٩ — يجب كذلك أخذ الرأي بالمناداة بالاسم في الأحوال الآتية :
وجب حتى أخذ الآراء بالمناداة بالاسم ويجب أيضاً المناداة بالاسم في الأحوال الآتية :	( أ ) في الاقتراع على مسألة الثقة .
( أ ) في الاقتراع على مسألة الثقة .	( ب ) في الاقتراع على مشروعات أو اقتراحات القوانين في مجموعها .
( ب ) في الاقتراع على مشروعات القوانين في مجملتها ومجموعها .	( ج ) إذا طلب ذلك عشرة أعضاء على الأقل قبل الشروع في أخذ الآراء .

مواد المقابلة من اللائحة الأصلية	مواد اللائحة المقترحة
(ج) إذا طلب ذلك عشرة أعضاء على الأقل .	مادة ١٣٠ - يعطى الرأى بمجرد من الأسباب، ولا يجوز المناقشة ولا إبداء رأى جديد أثناء أخذ الآراء، وعقب الانتهاء من أخذ الأصوات يعلن الرئيس النتيجة .
(د) عند الشك فى نتيجة أخذ الآراء بالتصويت شغويا .	مادة ١٣١ - لا يسوغ الامتناع من إعطاء الرأى إلا لأسباب خاصة يبينها العضو بعد الفراغ من جمع الأصوات وقبل إعلان النتيجة، ولا يحجب صوت الممتنع عند تحرير الأغلبية .
مادة ٩٢ - يعطى الرأى بمجرد من الأسباب ولا يجوز المناقشة ولا إبداء رأى جديد أثناء أخذ الآراء وعقب الانتهاء من أخذ الأصوات يعلن الرئيس النتيجة .	مادة ١٣٢ - لكل عضو أعطى رأيا مخالفا لقرار الأغلبية الحق فى أن يعطى رأيه بالكتابة لسكترير مشفوعا بالأسباب التى يستند عليها لتدوينه بالمضبطة .
مادة ٩٣ - لا يسوغ الامتناع عن إعطاء الرأى إلا لأسباب خاصة يبينها العضو بعد الفراغ من جمع الأصوات وقبل إعلان النتيجة .	مادة ١٣٣ - قبل أخذ الرأى على الاقتراح الأصل يجب أولا أخذ الرأى على اقتراح التأجيل ثم اقتراحات التعديل مع مراعاة أن يكون أصبها فى أخذ الرأى أمدها عن النص الأصل .
مادة ٩٤ - لكل عضو أعطى رأيا مخالفا لقرار الأغلبية الحق فى أن يعطى رأيه بالكتابة لسكترير الجلسة التائب مشفوعا بالأسباب التى يستند عليها لتدوينه بالحضر .	
مادة ٩٥ - يؤخذ الرأى فى التعديلات قبل أخذه فى النصوص الأصلية .	

المواد المقابلة من اللائحة الأصلية	مواد اللائحة المقترحة
<p>مادة ٩٦ — إذا رفض النص المقدم من اللجنة التي قامت بفحص المشروع أو الاقتراح ينظر في النص المقدم من الحكومة أو صاحب الاقتراح وتأخذ عنه الآراء .</p>	<p>مادة ١٣٤ — إذا رفض النص المقترح من جانب اللجنة طرح لأخذ الرأي النص المقدم من الحكومة ، أو الوارد من مجلس الشيوخ أو المقدم من صاحب الاقتراح .</p>
<p>مادة ٩٧ — تحصل التعجزة هنا في المواد المتشعبة كلما طلب ذلك .</p>	<p>مادة ١٣٥ — تجب التعجزة في المواد المتشعبة كلما طلب ذلك .</p>
<p style="text-align: center;"><b>الباب الثامن</b> <b>الاستعجال في النظر</b></p> <p>مادة ١١٤ — "فقرة ١" عند تقديم أى اقتراح أو مشروع قانون يجوز لمقدمه أو لأى واحد من الأعضاء طلب الاستعجال في نظره على أن يشفع هذا الطلب ببيان الأسباب المبررة له .</p> <p>مادة ١١٤ — "فقرة ٢" فإذا قرر المجلس الاستعجال وكان الموضوع مشروع قانون يحيله على اللجنة المختصة أو التي يختارها ويكلفها بالنظر فيه قبل سواه من عملها . أما إذا كان اقتراحا برغبة فلمجلس أن ينظر فيه فوراً أو يحيله بالكيفية السابقة .</p>	
<p>مادة ١٣٦ — يجوز للمجلس — بناء على طلب أحد أعضائه أو الحكومة وبعد بيان الأسباب — أن يقرر استعجال النظر في أى موضوع معروض عليه .</p> <p>مادة ١٣٧ — إذا كان الموضوع الذى تقرر استعجال النظر فيه اقتراحا برغبة أو اقتراحا بقانون أحاله المجلس على اللجنة المختصة بالموضوع أو التي يختارها لتبحث أولاً فيما إذا كان من الجائز النظر فيه ، ثم في موضوعه .</p>	

مواد المقابلة من اللائحة الأصلية	مواد اللائحة المقترحة
لا مقابل لها .	مادة ١٣٨ — تبحث اللجان الموضوعات التي يقرر الاستعجال في نظرها قبل غيرها ، ولا تنرى أحكام المداولة الثانية والمواعيد على الموضوعات المشار إليها .
	<b>الباب التامع</b>
	تحديد الصلة بين مجلس النواب ومجلس الشيوخ
مادة ١٣٩ — إذا تقدم لكل من مجلس النواب والشيوخ اقتراح أو مشروع قانون عن موضوع واحد ، وكانت المناقشة فيه قد بدأت في مجلس الشيوخ فهذا الاقتراح أو المشروع لا يدرج في جدول أعمال مجلس النواب إلا بعد صدور قرارينهاى بشأنه من مجلس الشيوخ .	مادة ١٣٩ — إذا قدم لكل من مجلس النواب والشيوخ مشروع أو اقتراح بقانون عن موضوع واحد وكانت المناقشة في موضوعه قد بدأت بالجلسة في مجلس الشيوخ ، فلا يدرج في جدول أعمال مجلس النواب إلا بعد صدور قرارينهاى بشأنه من مجلس الشيوخ .
مادة ١٤٠ — كل مشروع قانون يقتره مجلس النواب يعمت به رئيسه الى رئيس مجلس الشيوخ وفى الوقت عينه يحظر الوزير المختص .	مادة ١٤٠ — كل مشروع أو اقتراح بقانون فرغ مجلس النواب من نظره يعمت به رئيسه الى رئيس مجلس الشيوخ كما يحظر الوزير المختص به .
مادة ١٤١ — "فقرة ٢" وإذا كان مجلس الشيوخ قد قرر نظرها بطريق الاستعجال وجب أن يؤخذ رأى مجلس النواب فى استعجال النظر فيه .	مادة ١٤١ — إذا كان مجلس الشيوخ قد قرر نظر مشروع أو اقتراح بقانون بطريق الاستعجال وجب أن يؤخذ رأى مجلس النواب فى استعجال النظر فيه .

مواد المقابلة من اللائحة الأصلية	مواد اللائحة المقترحة
<p>مادة ١٤٢ — إذا وافق مجلس النواب بلا تعديل على مشروع قانون مسبق من الحكومة أو من أحد الأعضاء مسبق لمجلس الشيوخ تقريره فترئيس مجلس النواب رفع هذا المشروع إلى حضرة صاحب الجلالة الملك بواسطة الوزير المختص .</p>	<p>مادة ١٤٢ — إذا وافق مجلس النواب بلا تعديل على مشروع أو اقتراح بقانون سبق لمجلس الشيوخ تقريره وفعه رئيس مجلس النواب إلى الملك بواسطة الوزير المختص .</p>
<p>مادة ١٤٣ — إذا أدخل مجلس الشيوخ تعديلا في مشروع قانون قوره مجلس النواب ، فلهذا المجلس الأخير أن يقترح بناء على اقتراح أحد أعضائه ندب لجنة من قبله للاجتماع مع لجنة من مجلس الشيوخ للاتفاق على نصوص تقبلها المجلسان .</p>	<p>مادة ١٤٣ — إذا قتل مجلس الشيوخ مشروعا أو اقتراحا بقانون قترره مجلس النواب عرض هذا التعديل على المجلس ، فإن لم يقتره فله أن يقترح ندب لجنة من قبله للاجتماع مع لجنة من مجلس الشيوخ للاتفاق على نصوص تقبلها المجلسان .</p>
<p>ومجلس النواب في هذه الحالة إن يندب لهذه المهمة نفس اللجنة التي سبق لها فحص المشروع أو أن يمين لهذا الغرض لجنة جديدة .</p>	<p>ومجلس النواب في هذه الحالة أن يندب لهذه المهمة اللجنة التي سبق لها فحص الموضوع أو أن يمين لهذا الغرض لجنة جديدة .</p>
<p>فإذا اتفقت المجلسان على نص ، فاللجنة المندوبة من قبل مجلس النواب ترفع له تقريراً عن ذلك وتحصل المناقشة في المجلس على النص الجديد .</p>	<p>وعلى اللجنة المندوبة أن ترفع تقريراً إلى المجلس عن نتيجة مهمتها .</p>



مواد المناقشة من اللائحة الداخلية	مواد اللائحة المقترحة
<p>مادة ١٤٤ - إذا رفض مجلس النواب اقتراح ندب لجنة من قبله للاجتماع مع لجنة من قبل مجلس الشيوخ، أو لم تتفق اللجان، أو أصدر مجلس النواب على قراره الأول، أو رفض مجلس الشيوخ المشروع الذي كان قد قرره مجلس النواب، فلا يجوز لجلس نظره من جديد قبل مضي شهر على الأقل من يوم عدم اتفاق اللجنتين، أو صدور قرار في هذا الشأن، أو تبليغ قرار مجلس الشيوخ القاضي بالرفض إليه .</p>	<p>مادة ١٤٤ - إذا رفض مجلس النواب ندب لجنة من قبله للاجتماع مع لجنة من قبل مجلس الشيوخ أو صدر الاتفاق على نصوص يقبلها المجلسان أو رفض مجلس الشيوخ المشروع الذي كان قد قرره مجلس النواب، فلا يجوز للجلس نظره من جديد قبل مضي شهر على الأقل من تاريخ آخر قرار أصدره كل من المجلسين في هذا الشأن .</p>
<p>لا مقابل لها .</p>	<p>مادة ١٤٥ - عند ما تجتمع اللجان المتدبرتان من قبل المجلسين تكون كل منهما وحدة مستقلة لها مكانها الخاص ورأسها رئيسها، ولا يعد الاجتماع قانونياً إلا إذا حضره النصاب المبدى لكل لجنة على حدة، أما إدارة المناقشات فيتولاها رئيس لجنة مجلس الشيوخ. وتصدر كل من اللجنتين قرارها بأغلبية أعضائها .</p>
<p>لا مقابل لها .</p>	<p>مادة ١٤٦ - يعرض النص المتفق عليه أولاً على المجلس الذي أجده إليه الموضوع أخيراً .</p>

## الباب العاشر

## الفصل الأول

## الأئلة

لا مقابل لها .

مادة ١٤٧ - السؤال هو استفهام العضو عن أمر يجهله ، أو رغبته في التحقق من حصول واقعة وصل عليها إليه ، أو استعلامه عن نية الحكومة في أمر من الأمور .

لا مقابل لها .

مادة ١٤٨ - يجب أن يكون السؤال موجزاً ، منصفاً على الوقائع المطلوب استيضاحها ، وأن يكون خالياً من التطبيق والجدل والآراء الخاصة . وألا يكون قد سبق الإجابة عنه في الدورة نفسها إلا إذا حدثت ظروف تجعل توجيهه أمراً مباحاً .

كما يجب ألا يكون توجيه السؤال ضاراً بالمصلحة العامة ، أو مخالفاً لإحكام الدستور ، وألا يشتمل على عبارات تائية ، أو فيها مساس بالأشخاص ، وألا يشتمل على ذكر أسماء أشخاص أو التدخل في شؤونهم الخاصة ، كما يجب ألا يشير إلى ما ينشر في الصحف ، وألا يكون موضوع السؤال بشأن شخصي فردى أو تصرف أحد النواب ، كما يجب ألا يكون فيه مساس بأمر معلق أمام القضاء .

مواد اللائحة المقترحة	المواد المقابلة من اللائحة الأصلية
مادة ١٤٩ - على العضو الذي يريد توجيه السؤال إلى أحد الوزراء أن يقدمه كتابة إلى رئيس المجلس الذي يبلغه إلى الوزير المختص ويدرجة في جدول أعمال أقرب جلسة .	مادة ١٠١ - على العضو الذي يريد توجيه سؤال إلى أحد الوزراء أن يكتبه بإيجاز ويوقع عليه ويقدمه إلى رئيس المجلس والوزير المختص قبل الجلسة التي يريد توجيه السؤال فيها بأربع وعشرين ساعة على الأقل .
مادة ١٥٠ - لا يجوز أن يوقع السؤال أكثر من عضو واحد . ولا أن يوجه إلا لوزير واحد .	مادة ١٠٢ - لا يجوز أن يعضى السؤال أكثر من عضو واحد .
مادة ١٥١ - يجب الوزير على السؤال في الجلسة ، وله أن يطلب تأجيل الإجابة ثانية أيام ، إلا إذا رأى المجلس تقصير هذا الأجل أو إطالته .	مادة ١٠٤ - يجب الوزير عن السؤال في الجلسة المعنية إلا إذا طلب السائل أن ترسل إليه الإجابة ، ففي هذه الحالة يرسلها الوزير إلى رئيس المجلس ليبحثها إليه .
والعضو أن يطلب الإجابة على سؤاله كتابة ، وفي هذه الحالة يرسل الوزير الإجابة إلى رئيس المجلس الذي يبلغها إلى مقدم السؤال ، وتشر هذه الأسئلة والأجوبة عنها في الجريدة الرسمية .	
ويجب أن تكون الإجابة في الحالتين فاصرة على ما طلب مقدم السؤال استيضاحه .	

المواد المقابلة من اللائحة الأصلية	مواد اللائحة المقترحة
مادة ١٠٥ - للمضو الذي وضع السؤال أن يستوضح دون غيره الوزير أو يرد عليه بإيجاز مرة واحدة .	مادة ١٥٢ - للمضو الذي قدم السؤال أن يستوضح دون غيره الوزير أو يرد عليه بإيجاز مرة واحدة .
لامقابل لها .	مادة ١٥٣ - للوزير إذا رأى أن يتمتع من الإجابة على السؤال، وفي هذه الحالة يجب عليه أن يعلن ذلك في الجلسة مع إبداء الأسباب التي منتهى من الإجابة .
لامقابل لها .	مادة ١٥٤ - لا يجوز تحويل السؤال إلى استجواب في الجلسة .
لامقابل لها .	مادة ١٥٥ - لرئيس المجلس الحق دائماً في أن يقترح توجيه أى سؤال مخالف لأحكام اللائحة، على أن يبلغ المضو صاحب السؤال بقراره هذا مسبقاً، فإذا لم يقتنع المضو بالأسباب التي أوصحها الرئيس لمنع توجيه السؤال فله أن يحتكم إلى مكتب المجلس ويكون قراره نهائياً .
مادة ١٠٦ - يخصص نصف الساع الأولى للأسئلة والأجوبة، فإذا بقى بعد ذلك شيء منها يدرج بم جدول أعمال الجلسة التالية .	مادة ١٥٦ - يخصص نصف ساعة في أول الجلسة للأسئلة والأجوبة فإذا بقى بعد ذلك شيء منها يدرج بم جدول أعمال الجلسة التالية .

مواد المكافحة من اللائحة الأصلية	مواد اللائحة المقترحة
<p>لامقابل لها .</p> <p>مادة ١٠٩ — على المستجوب أن يرسل استجوابه مكتوباً للرئيس . وبعد تلاوته في الجلسة وسماع أقوال الوزير عن أنسب الأوقات للمناقشة في موضوعه يجتد المجلس موعداً بعد ثمانية أيام على الأقل إلا إذا رأى الاستقبال ووافق الوزير .</p> <p>مادة ١٠٩ — ساقطة الذكر .</p>	<p>الفصل الثاني</p> <p>الاستجابات</p> <p>مادة ١٥٧ — الاستجواب هو غاصبة الوزارة أو أحد الوزراء على تصرف له في شأن من الشؤون الهامة العامة .</p> <p>ويجب ألا يصكون الاستجواب مخالف لأحكام الدستور أو في توجيهه إضرار بالمصلحة العامة ، كما يجب ألا يشتمل على عبارات تائية أو مساس بالأشخاص أو التدخل في شؤونهم الخاصة ، وكذلك يجب ألا يكون في توجيهه مساس بأمر معلق أمام القضاء .</p> <p>مادة ١٥٨ — يرسل المستجوب استجوابه مكتوباً للرئيس مبيناً فيه الموضوعات أو الوقائع التي يتناولها الاستجواب ، وعلى الرئيس أن يدرجه في جدول أعمال أقرب جلسة لتحديد موعد للمناقشة في موضوعه .</p> <p>مادة ١٥٩ — يجتد المجلس موعد المناقشة بعد سماع أقوال الوزير المستجوب بحيث لا يقل عن ثمانية أيام إلا إذا رأى المجلس وجهها للاستقبال ووافق الوزير .</p>

مواد اللائحة المقترحة	المواد المقابلة من اللائحة الأصلية
مادة ١٦٠ - لا يجوز تحديد ميعاد المناقشة في الاستجابات المتعلقة بالأمور الداخلية لأكثر من شهر .	مادة ١١٠ - لا يجوز تأجيل المناقشة في الاستجابات المتعلقة بالأمور الداخلية لأكثر من شهر . لا مقابل لها .
مادة ١٦١ - يجوز بموافقة المجلس أن تجمع الاستجابات الخاصة بوقائع أو موضوعات واحدة وأن تُشرح مادون اعتبار بترتيب تقديمها .	مادة ١٦٢ - لكل عضو أن يطلب من الحكومة اطلاعه على أوراق أو بيانات متعلقة بالاستجابات المعروض على المجلس ويقدم هذا الطلب كتابة الى رئاسة المجلس .
مادة ١٦٣ - يُشرح المستجوب موضوع استجوابه وبعد إجابة الوزير يجوز للأعضاء الاشتراك في المناقشة . والمستجوب بعد ذلك أن يبين أسباب اقتناعه أو عدم اقتناعه ، وله ولنفيه من الأعضاء أن يطرحوا مسألة الثقة .	مادة ١١١ - يُشرح المستجوب موضوع استجوابه ، وبعد إجابة الوزير يجوز للأعضاء الاشتراك في المناقشة ، فإذا لم يقتنع المستجوب ببيانات الوزير يبين للمجلس أسباب عدم اقتناعه ، وله ولنفيه من الأعضاء عند ذلك أن يطرحوا مسألة الثقة . ويحق للوزير أو الوزراء دائماً أن يطلبوا تأجيل المناقشة لمدة ثمانية أيام في الاقتراح على عدم الثقة بهم . لا مقابل لها .
مادة ١٦٤ - لاقتراح الانتقال البسيط إلى جدول الأعمال الأولوية على ما عداها من الاقتراحات .	

مواد المقابلة من اللائحة الأصلية	مواد اللائحة المقترحة
<p>مادة ١١٢ - للاستجابات الأسبقية على سائر المواد المدرجة في جدول الأعمال ما عدا الأسئلة .</p> <p>مادة ١١٣ - يجوز لكل من قدم طلبا بالاستجواب أن يسترده فلا ينظر فيه المجلس إلا إذا طلب ذلك واحد أو أكثر من بقية الأعضاء .</p>	<p>مادة ١٢٥ - للاستجابات الأسبقية على سائر المواد المدرجة في جدول الأعمال ما عدا الأسئلة .</p> <p>مادة ١٢٦ - يجوز لكل من قدم طلبا بالاستجواب أن يسترده فلا ينظر فيه المجلس إلا إذا طلب ذلك واحد أو أكثر من بقية الأعضاء .</p>
<p>لا مقابل لها .</p>	<p>مادة ١٢٧ - للرئيس دائما الحق في أن يفرد منع توجيه أى استجواب غالف لللائحة على أن يبلغ العضو صاحب الاستجواب بقراره هذا سببا ، فإذا لم يقتنع العضو بالأسباب التي أوضحها الرئيس لمنع توجيه الاستجواب فله أن يحتكم إلى مكتب المجلس ويكون قراره نهائيا .</p>
<p>لا مقابل لها .</p>	<p>الفصل الثالث</p> <p>طلب المناقشة</p> <p>مادة ١٢٨ - لكل عضو إذا أيدته عشرون عضوا على الأقل ، وكذلك للحكومة الحق في أن تطلب من المجلس طرح موضوع هام عام طارئ للمناقشة لتبادل الرأي فيه بين المجلس والحكومة .</p>

مواد المقابلة من اللائحة الأصلية	مواد اللائحة المقترحة
لا مقابل لها .	مادة ١٦٩ - يقدم الطلب كتابة إلى الرئيس الذي يرضه على المجلس في أول جلسة لتعديد موعد هذه المناقشة . ويحدد المجلس ميعادا لذلك بحيث لا يتجاوز ثمانية أيام إلا إذا رأى اعتبار الموضوع غير صالح للمناقشة فيقرر استيماده .
لا مقابل لها .	مادة ١٧٠ - لا يجوز لطالب المناقشة أن يسحب طلبه قبل الجلسة المحددة له ، فإذا سحب في الجلسة فلكل عضو أن يطلب استمرار النظر فيه .
مادة ٩٨ - تكون الانتخابات دائماً سرية وتحصل إما فردية وإما بالقائمة . مادة ٩٩ - تكون الانتخابات بالكيفية الآتية :	الباب الحادى عشر الانتخابات مادة ١٧١ - تكون الانتخابات دائماً سرية وتجرى بالكيفية الآتية : ينتقل كل عضو عند المتادة على اسمه الى مكان الرئاسة ويسلم ورقة بيضاء يبين فيها - في المكان المحدد لذلك - اسم العضو والأعضاء الذين يعطيهم صوته ويلقى بها في الصندوق . ومتى تم جمع الأوراق يحصر السكرتيرون الأصوات بمراقبة الرئيس .
يبين كل عضو اسم الشخص أو الأشخاص الذين يعطيهم صوته في ورقة خالية من التوقيع ، ويلقى بها عند نداء اسمه في صندوق موضوع أمام الرئيس . ومتى تم جمع الأوراق يحصر السكرتير النائب الأصوات بمراقبة الرئيس والوكيلين .	



مواد المقابلة من اللائحة الأصلية	مواد اللائحة المقترحة
<p>مادة ١٠٠ - إذا لم يحز أحد الأعضاء الأغلبية المطلقة في الأحوال التي يتعم فيها الحصول على هذه الأغلبية يعاد الانتخاب بين العضوين الذين نالا أكثر الأصوات عددا .</p> <p>فإذا تساوى مع أحدهما أو كليهما واحد أو أكثر من الأعضاء الآخرين أشركوا مهما في المرة الثانية .</p> <p>ويكفي في هذه الحالة بالأغلبية النسبية ، فإذا نال اثنان فأكثر من الأغلبية النسبية ، فإذا نال اثنان فأكثر من الأعضاء أصواتا متساوية تكون الأولوية لمن تعينه الفرقة .</p>	<p>مادة ١٧٢ - إذا لم يحز أحد الأعضاء الأغلبية المطلقة في الأحوال التي يتعم فيها الحصول على هذه الأغلبية أعيد الانتخاب بين العضوين اللذين نالا أكثر الأصوات عددا .</p> <p>فإذا تساوى مع أحدهما أو كليهما واحد أو أكثر من الأعضاء الآخرين أشركوا مهما في المرة الثانية .</p> <p>ويكفي في هذه الحالة بالأغلبية النسبية ، فإذا نال اثنان فأكثر من الأعضاء أصواتا متساوية تكون الأولوية لمن تعينه الفرقة .</p> <p>وإذا كان المطلوب انتخابه اثنين فأكثر من الأعضاء ولم يحز أحد الأغلبية المطلقة في الأحوال التي تحتها اللائحة أعيد الانتخاب بين عدد يساوى ضعف العدد المطلوب انتخابه .</p>
<p>لا مقابل لها .</p>	<p><b>الباب الثاني عشر</b></p> <p><b>طلبات رفع الحصانة البرلمانية</b></p> <p><b>عن النواب</b></p> <p>مادة ١٧٣ - تحال طلبات الاند في اتخاذ إجراءات جنائية نحو أحد النواب الى لجنة الشؤون التشريعية لفحصها وتقديم تقرير عنها .</p>

مواد اللائحة المقترحة	المواد المقابلة من اللائحة الأصلية
مادة ١٧٤ - ليس للجلس أن يفصل في موضوع التهمة وهو يأذن باتخاذ الاجراءات أو الاستمرار فيها متى تبين أن ليس الفرض منها هو التأثير على النائب لتعطيل عمله النيابي .	لا مقابل لها .
مادة ١٧٥ - ليس للنائب أن يتزل عن الحصانة من غير إذن المجلس .	لا مقابل لها .
مادة ١٧٦ - على الحكومة أن تطلب من المجلس يجزء افتتاح الدورة الاذن في استمرار الاجراءات التي تكون قد اتخذتها النيابة العمومية ضد النائب بين دورى الاتعقاد .	لا مقابل لها .
مادة ١٧٧ - إذا قسّر المجلس رفع الحصانة البرلمانية كان للسلطات المختصة أن تتخذ سائر ما يستدعيه التحقيق والمحاكمة من الاجراءات .	لا مقابل لها .
مادة ١٧٨ - إذا كان طلب رفع الحصانة مقدما من أحد الأفراد وجب أن يقدم طالب الاذن الدليل على أنه رفع دعوى مباشرة أمام القضاء وأنه منع مواصلة دعواه بسبب الحصانة البرلمانية .	لا مقابل لها .

المواد المقابلة من اللائحة الأصلية

مواد اللائحة المقترحة

الباب الثالث عشر

العرائض

مادة ١٧٩ - العرائض المقدمة للجلس  
تفيد في جدول عام بأرقام سلسلة حسب تاريخ  
ورودها مع بيان اسم وعنوان مقدم العريضة  
وملخص موضوعها .

مادة ١٨٠ - يجب أن تكون العريضة  
موقعا عليها من مقدمها أو مستمعيها مصدقا على  
هذا التوقيع من إحدى الجهات الادارية مجانا  
أو مينا بها رفض الجهة المذكورة ، التي يمينها ،  
إجابة الطلب المقدم اليها بذلك ومذكورا بها  
صناعة مقدمها ومحل إقامته ، ويجب ألا تشمل  
على المساس بمقام العرش أو البرلمان أو القضاء  
والأختوى على ألفاظ نابية .

مادة ١٨١ - يجب أن يرفق بالعريضة  
ما يثبت سبق رفع الأمر إلى الوزير المختص  
ومضى شهر على تاريخ ذلك .

مادة ١٨٢ - يحيل الرئيس العرائض  
المقدمة بالجدول على لجنة العرائض إذا كانت  
منطقة بمشروع أو اقتراح أو موضوع محال على  
إحدى بلجان المجلس ، فأت الرئيس بحيلها إليها  
لفحصها مع الموضوع .

مادة ١١٧ - العرائض المقدمة  
للجلس تفتيد في جدول عام بأرقام  
سلسلة حسب تاريخ ورودها مع بيان  
اسم وعنوان مقدم العريضة وملخص  
موضوعها .

مادة ١٢٥ - لا يلتفت إلى  
العرائض الففل من الامضاء والخالصة  
من عنوان مقدمها .

لا مقابل لها .

مادة ١١٨ - يحيل الرئيس  
العرائض المقدمة في الجدول على لجنة  
العرائض .

المواد المقابلة من اللائحة الأصلية	مواد اللائحة المقترحة
	وللرئيس أن يأمر بحفظ العرائض التي لا تستوفى الشروط الواردة في المادتين السابقتين واعتبارها كأن لم تكن .
مادة ١١٩ - لكل عضو الحق في الاطلاع على أية عريضة متى طلب من رئيس لجنة العرائض .	مادة ١٨٣ - لكل عضو الحق في الاطلاع على أية عريضة متى طلب ذلك من رئيس لجنة العرائض .
مادة ١٢٠ - تفحص اللجنة العرائض وتعيدها لرئيس المجلس مبينة: (١) ما يجب إرساله منها إلى أحد الوزراء .	مادة ١٨٤ - تفحص لجنة العرائض ما أحيل عليها منها وتبين في تقريرها : (١) ما يجب إرساله منها إلى الوزراء . (٢) ما ينبغي رفضه .
(٢) وما يكون منها متعلقا بمشروع أو اقتراح محال على لجنة تقرر وجوب إرساله إليها . (٣) وما ينبغي رفضه منها .	وبعرض الرئيس رأى اللجنة على المجلس للفصل فيه . وعلى الجانب الأخرى أن تشير في تقاريرها إلى العرائض المحالة عليها .
مادة ١٢٢ - يضرر الوزراء المجلس بما تم في العرائض التي يشأ إليهم كلما طلب منهم ذلك في مدة لا تتجاوز الشهرين إلا إذا قرر المجلس أجلا أقصر .	مادة ١٨٥ - يضرر الوزراء المجلس بما يتم في العرائض التي بحث بها إليهم كلما طلب منهم ذلك في مدة لا تتجاوز الشهرين إلا إذا قرر المجلس أجلا أقصر .
مادة ١٢٤ - يرسل رئيس المجلس إلى مقدم العريضة بيانا بما تم في أمرها .	مادة ١٨٦ - يرسل رئيس المجلس إلى مقدم العريضة بيانا بما تم في أمرها .

## المواد المقابلة من اللائحة الأصلية

## مواد اللائحة المقترحة

الباب الرابع عشر  
الإجازات

مادة ١٢٦ - ليس لأى عضو  
أن يتغيب إلا بإذن من مكتب المجلس.

مادة ١٢٧ - على المكتب  
أن يصدر قراره في طلب الإجازة فوراً  
وأن يبلغه إلى الطالب في يوم صدوره.

مادة ١٢٨ - على المكتب  
أن يحيط المجلس علماً بقراراته في هذا  
الشأن .

مادة ١٢٩ - لكل عضو  
رفض طلبه أن يرجع إلى المجلس ليقتر  
ما يراه في ذلك .

مادة ١٣٠ - لا يجوز طلب  
الإجازة لمدة غير معينة .

مادة ١٨٧ - لا يجوز لأى عضو أن  
يتغيب عن إحدى الجلسات إلا إذا أخطر الرئيس  
بذلك ، ولا يجوز للعضو أن يتغيب أكثر من  
جلسة إلا إذا حصل على إجازة من مكتب  
المجلس لأسباب تدعو إليها .  
والرئيس في حالة الاستعجال أن يرخص  
بالإجازة .

مادة ١٨٨ - تحال طلبات الإجازات  
على المكتب لفحصها وإصدار قرارات فيها .

مادة ١٨٩ - على الرئيس أن يحيط  
المجلس علماً بهذه القرارات ثم يبلغها إلى الطالب .

مادة ١٩٠ - لكل عضو رفض طلبه  
أن يرجع إلى المجلس ليعيد النظر فيه ويقتر ما يراه  
بلا مناقشة .

مادة ١٩١ - لا يجوز طلب الإجازة  
لمدة غير معينة ، كما لا يجوز أن تزيد مدة التغيب  
في مجموعها على ثلاثة أشهر أو ثلاثين جلسة في دور  
انقطاع واحد .

المواد المقابلة من اللائحة الأصلية	مواد اللائحة المقترحة
<p>مادة ١٣١ - متى تغيب العضو عن حضور الجلسات بدون إذن أو لم يحضر بعد مضي المدة المصرح له بها يعتبر متنازلا عن حقه في المكافأة مدة الغياب .</p>	<p>مادة ١٩٢ - إذا تغيب العضو عن حضور الجلسات بغير إجازة أو لم يحضر بعد مضي المدة المخصصة له بها أو تجاوز غيابه المدة المبينة في المادة السابقة يعتبر متنازلا عن حقه في المكافأة مدة الغياب .</p>
<p>مادة ١٣٢ - كل عضو تأخر عن مياد انعقاد الجلسات أكثر من نصف ساعة ، أو تغيب بدون إذن في أثناء أخذ الآراء ، أو لم يشترك في أعمال اللجان المنتخبة فيها وتكرر منه ذلك في خمس جلسات متوالية يعلن عن غيابه بمقر دائرة انتخابه .</p>	<p>مادة ١٩٣ - يعتبر متغيبا بغير إجازة كل عضو تأخر عن مياد انعقاد الجلسات أكثر من نصف ساعة أو تغيب دون إذن في أثناء أخذ الآراء وذلك في خمس جلسات متوالية . ويعتبر كذلك متغيبا بغير إجازة كل عضو تغيب عن جلسات اللجنة التي هو عضو فيها ثلاث جلسات متوالية أو سبع جلسات غير متوالية .</p>
<p>مادة ١٣٣ - ساقطة الذكر .</p>	<p>مادة ١٩٤ - تنشر أسماء الأعضاء الذين ينطبق عليهم حكم المادة (١٩٣) في الجريدة الرسمية وفي مقر دوائرهم الانتخابية .</p>
<p>مادة ١٣٤ - المحافظة على السلام داخل المجلس وحوله وعلى النظام فيه من اختصاصه وحده ويقوم بها الرئيس باسم المجلس بمساعدة المراقبين .</p>	<p><b>الباب الخامس عشر</b> <b>المحافظة على السلام والنظام في المجلس</b> مادة ١٩٥ - ضبط نظام المجلس والمحافظة على السلام في داخله من اختصاص المجلس وحده ويتولاه الرئيس باسم المجلس .</p>

مواد المقابلة من اللائحة الأصلية	مواد اللائحة المقترحة
وللرئيس أن يحدد القوات التي يراها كافية لهذا الغرض وتكون تحت إمرته .	وللرئيس أن يحدد القوات التي يراها كافية لهذا الغرض وتكون تحت إمرته ومستغلة عن أى سلطة أخرى .
مادة ١٣٥ - لا يسوغ لأحد الدخول لأى سبب كان فى الأمكنة المخصصة للأعضاء وقت اجتماع المجلس هذا موظفيه والمستخدمين المكلفين بتأدية خدمة فيه .	مادة ١٩٦ - لا يسوغ لأحد الدخول فى الأمكنة المخصصة للأعضاء لأى سبب كان وقت اجتماع المجلس ، هذا موظفيه ومستغليه المكلفين بعمل فيه وموظفى الوزارات الذين يندبهم الوزراء للثابة عنهم أو لمعاونتهم ويأذن المجلس لهم بذلك .
مادة ١٣٦ - يجب على من يرخص لهم بالدخول فى المكان المدة لذلك أن يلازموا السكون التام مدة انعقاد الجلسات ، وأن يظلوا جالسين ، وألا يظهرهم علامات استحسان أو استهجان ، وأن يراعوا الملاحظات التى يبديها لهم المكلفون بحفظ النظام .	مادة ١٩٧ - يجب على من يرخص لهم فى الدخول فى شرفات المجلس أن يلازموا السكون التام مدة انعقاد الجلسات . وأن يظلوا جالسين وألا يظهرهم علامات استحسان أو استهجان وأن يراعوا الملاحظات التى يبديها لهم المكلفون بحفظ النظام .
مادة ١٣٧ - كل من يقع منه تشويش من هؤلاء الأشخاص يكلف بالخروج ، فإن لم يتشمل للرئيس أن يأمر بإخراجه وتسليمه للجهة المختصة إذا اقتضى الحال .	مادة ١٩٨ - كل من يقع منه ضوضاء أو إخلال بالنظام ممن يرخص لهم فى الدخول يكلف بمفادرة الشرفة فإن لم يتشمل للرئيس أن يأمر بإخراجه وتسليمه للجهة المختصة إذا اقتضى الحال .
مادة ١٣٨ - تطيع المادتان (١٣٦ و ١٣٧) وتصلقان على كل باب من أبواب المكان المخصص للجمهور .	مادة ١٩٩ - تطيع المادتان ١٩٧ و ١٩٨ وتصلقان على كل باب من أبواب المكان المخصص للجمهور .

المواد المقابلة من اللائحة الأصلية	مواد اللائحة المقترحة
<p>لا مقابل لها .</p> <p>مادة ١٤٥ - يقوم المراقبون بتحضير ميزانية المجلس وتسوى لجنة المحاسبة درسها ولخص أرقامها وكتابة بيان بنتيجة أعمالها ترفعه للمجلس .</p> <p>مادة ١٤٥ - ساقطة الذكر .</p> <p>لا مقابل لها .</p> <p>لا مقابل لها .</p> <p>مادة ١٤٦ - يتولى الصرف المراقب الذى يندبه مكتب المجلس لذلك وتبين لائحة الإدارة الناحلية الأوضاع والشروط التى يجب استيفاؤها لإمكان الصرف بموجبها .</p>	<p><b>الباب السادس عشر</b></p> <p><b>ميزانية المجلس وحساباته</b></p> <p>مادة ٢٠٠ - المجلس مستقل بميزانيته ، وهي تتكون من بنود تحتد المبالغ اللازمة لكل نوع من أنواع المصروفات ، وتدرج رقبا واحدا إجماليا في ميزانية الدولة .</p> <p>مادة ٢٠١ - يقوم المراقبون بتحضير مشروع ميزانية المجلس ويعرضونه على الرئيس للوافقة عليه وهو يحيط المكتب علما به ثم يحيله إلى لجنة المحاسبة .</p> <p>مادة ٢٠٢ - تتولى لجنة المحاسبة بحث مشروع الميزانية وترفعه إلى المجلس مشفوعا بتقرير يتضمن جميع البيانات اللازمة ورأيها فيه .</p> <p>مادة ٢٠٣ - يعد إقرار ميزانية المجلس يودع مبلغ الاعتماد المخصص له في الجهة التى يختارها المكتب .</p> <p>مادة ٢٠٤ - يمسك المجلس حساباته بنفسه وهو غير خاضع لأية رقابة من قبل سلطة أخرى .</p> <p>مادة ٢٠٥ - يتولى المراقبون الإذن بصرف المبالغ المربوطة لكل بند ، وتبين اللائحة الادارية الأوضاع والشروط التى يجب توفرها لإمكان الصرف بموجبها .</p>



المواد المقابلة من اللائحة الأصلية	مواد اللائحة المقترحة
لامقابل لها .	مادة ٢٠٩ - أذونات الصرف والشيكات يوقع عليها السكرتير العام أو من ينوب عنه وأحد المراقبين وبذلك تعتبر معتمدة ومراجعة فتصرف من غير مراجعة جديدة ما دامت لم تتجاوز الاعتادات المدرجة بالميزانية .
مادة ١٤٧ - يقدم المراقبون في آخر كل سنة مالية حسابا الختامى إلى لجنة المحاسبة لفحصه ومراجسته ورفع تقريره للجلسة عنه .	مادة ٢٠٧ - يقدم المراقبون في آخر كل سنة مالية حسابا الختامى إلى لجنة المحاسبة لفحصه ومراجسته ورفع تقريره للجلسة عنه .
مادة ١٤٨ - إذا لم تف المبالغ التي تتوزت في الميزانية لسد النفقات وجب على المراقبين أن يقدموا للجنة المحاسبة بيانا بالمبالغ المطلوبة لترفع تقريرا عنها للجلسة لينظر فيها .	مادة ٢٠٨ - إذا لم تف المبالغ التي تتوزر في الميزانية لسد النفقات أو إذا طرأ مصرف ضرورى لم يكن منظورا عند وضعها وجب على المراقبين أن يقدموا للجنة المحاسبة بيانا بالمبالغ المطلوبة لترفع عنها تقريرا للجلسة .
مادة ١٤٩ - تختص لجنة المحاسبة بمجرد أبحاث المجلس ومتعلقاته وفى ذلك من الأعمال التي تكون من اختصاصها بمقتضى لائحة الإدارة الداخلية .	مادة ٢٠٩ - تختص لجنة المحاسبة بمجرد أبحاث المجلس ومتعلقاته وفى ذلك من الأعمال التي تكون من اختصاصها بمقتضى اللائحة الإدارية .
مادة ١٥٤ - يقوم الأعضاء اليمين في أول اجتماع للجلسة بحضوره بعد انتظامهم ولو لم يكن قد فصل في صحة نيابتهم .	الباب السابع عشر أحكام متفرقة مادة ٢١٠ - يقوم الأعضاء اليمين في أول اجتماع للجلسة بحضوره بعد انتظامهم ولو لم يكن قد فصل في صحة نيابتهم .

المواد المقابلة من اللائحة الأصلية	مواد اللائحة المقترحة
<p>مادة ١٥٣ — تعمل شارات خاصة يحملها أعضاء المجلس . لا مقابل لها .</p>	<p>مادة ٢١١ — يحمل أعضاء المجلس شارات خاصة بهم . مادة ٢١٢ — على كل عضو أعلنت حصه نيابته أن يحضر رئاسة المجلس كتابة باسم الهيئة السياسية التي ينتمى إليها في مدى عشرة أيام من تاريخ ذلك الإعلان .</p>
<p>لا مقابل لها .</p>	<p>مادة ٢١٣ — يقوم مكتب المجلس بتوزيع مقاعد الجلسة على الهيئات السياسية مبتدئا من اليمين بالموافقين للحكومة .</p>
<p>مادة ١٥١ — تضع مشروع الكتاب المتضمن لجواب المجلس على خطبة العرش لجنة تشكل من سبعة أعضاء ينتخبهم المجلس لعرضه عليه ويجب إثبات الصيغة التي يقرها في محضر الجلسة .</p>	<p>مادة ٢١٤ — يضع مشروع رد المجلس على خطاب العرش لجنة من سبعة أعضاء يختارهم المجلس وتعرض عليه . وتسرى على هذه اللجنة الأحكام الخاصة بالمجلس .</p>
<p>مادة ١٥٢ — كل عضو يريد الاستقالة يقدمها إلى رئيس المجلس وهو ينتظر وزير الداخلية بقبولها .</p>	<p>مادة ٢١٥ — كل عضو يريد الاستقالة يقدمها إلى رئيس المجلس كتابة . وعلى الرئيس أن يعرضها على المجلس في أول جلسة . ولا تعتبر نهائية إلا من وقت تقرير المجلس قبولها .</p>
<p>لا مقابل لها .</p>	<p>مادة ٢١٦ — يبلغ رئيس المجلس وزير الداخلية بما يخلو من الدوائر يجوز إعلان المجلس ذلك .</p>

المواد المقابلة من اللائحة الأصلية	مواد اللائحة المقترحة
<p>مادة ١٥٠ - يتصحب المجلس عند الحاجة من بين أعضائه وفدا يمثله ويمتد المجلس عند أعضائه .</p> <p>ويجب أن يكون الرئيس أو أحد الوكيلين ضمن الوفد .</p> <p>وتكون الرئاسة دائماً للرئيس أو الوكيل الذي يحمل عمله وهو الذي يتكلم باسم المجلس .</p> <p>وإذا دعت الحاجة لتمثيل المجلس في الفترة الواقعة بين دورى انعقاد قام بذلك مكتب المجلس .</p> <p>لا مقابل لها .</p>	<p>مادة ٢١٧ - إذا دعت الحال إلى انتخاب وفد يمثل المجلس يمتد المكتب عند أعضائه ويختارهم ثم يرض أسماعهم على المجلس .</p> <p>ويجب أن يكون الرئيس أو أحد الوكيلين من الوفد وتكون الرئاسة دائماً له وهو الذي يتكلم باسم المجلس .</p>
<p>لا مقابل لها .</p>	<p>مادة ٢١٨ - لا يجوز الاحتجاج على قرار أصدره المجلس .</p> <p>مادة ٢١٩ - كلما طرحت الثقة وجب تأجيل الاقتراع عليها مدة لا تقل عن ثلاثة أيام ولا تزيد على ثمانية أيام .</p>
<p>لا مقابل لها .</p>	<p>مادة ٢٢٠ - الأوراق والبيانات المتعلقة بأعمال المجلس تعتبر سرية لا يجوز نشرها أو نشر شيء منها في الصحف إلا بعد إدراجها في جدول الأعمال .</p>
<p>لا مقابل لها .</p>	<p>مادة ٢٢١ - إذا طرأ ما يستدعي التعديل في اجتماع المجلس قبل الموعد الذي سبق أن حدده فللرئيس أن يدعو إلى الاجتماع في الموعد الذي يراه .</p>

مواد اللائحة المقترحة	المواد المقابلة من اللائحة الأصلية
مادة ٢٢٢ - لا تدرج الأسئلة والاستجابات المقدمة في دورة سابقة في جدول الأعمال إلا إذا صرح مقدموها بتسليمها بإخطار كتابي يرسلونه إلى رئاسة المجلس .	لا مقابل لها .
مادة ٢٢٣ - لا تستأنف الجلسان نظراً للاقتراحات بقوانين أو رغبات المحالة عليها في دورة سابقة إلا إذا صرح مقدموها بتسليمها بإخطار كتابي يرسلونه إلى رئاسة المجلس ويبحث به الرئيس إلى الجلسان .	لا مقابل لها .
مادة ٢٢٤ - يقوم مكتب المجلس السابق وأعضاؤه (رغم انتهاء ملتهم) بتصرف الشؤون الإدارية المستحقة طبقاً لاختصاصاتهم ، وذلك إلى أن يتم انتخاب أعضاء المكتب الجديد .	لا مقابل لها .
مادة ٢٢٥ - يطبق المجلس على موظفيه ومستخدميه وخدمه فئات الكادر العام وأحكامه وقواعده التي تسمى على موظفي الحكومة الداخلين في هيئة العمال والخدمة الخارجيين عن هيئة العمال . ويطبق عليهم كذلك أحكام المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ الخاص بالمعاشات الملكية .	لا مقابل لها .
مادة ٢٢٦ - لرئيس المجلس - فيما يتعلق بموظفيه - سلطة الوزير بالنسبة لموظفي وزارته طبقاً للقواعد العامة الدائمة . أما السلطات التي تخوّلها القوانين واللوائح لمجلس الوزراء فيتولاها بالنسبة لهم مكتب المجلس .	لا مقابل لها .

المواد المقابلة من اللائحة الأصلية	مواد اللائحة المقترحة
<p>مادة ١٦٠ - يوضع مكتب المجلس لائحة للإدارة الداخلية لتقرير القواعد الواجب اتباعها في تعيين الموظفين والخدمة وتحديد مرتباتهم وترقيتهم وتأديبهم وعزلهم وتقاعدهم وإقالتهم من الخدمة ونحو ذلك، وفي نظام تحرير المحاضر والمضايقات، وفي نظام الصرف والجرد وغير ذلك من الأعمال الداخلية الأخرى اللازمة لضمان انتظام العمل وحسن سيره</p> <p>تعرض على المجلس للنظر فيها وتقرير قواعدها للسير على مقتضاها .</p>	<p>مادة ٢٢٧ - يوضع مكتب المجلس اللائحة الإدارية التي تبين فيها القواعد الخاصة بتنظيم شؤون الموظفين والخدمة وفي نظام تحرير المضايقات وفي نظام الصرف والجرد وإنشاء الدفاتر اللازمة وغير ذلك من الأعمال الداخلية الأخرى اللازمة لضمان انتظام العمل وحسن سيره .</p>
<p>لا مقابل لها .</p>	<p>مادة ٢٢٨ - لا يجوز تعديل أحكام هذه اللائحة إلا ببناء على اقتراح كتابي موقع عليه من عشرة أعضاء على الأقل . ويروض هذا الاقتراح على المجلس لإحاطته على اللجنة المختصة .</p> <p>ولا يقبل التعديل إلا إذا وافق عليه ثلثا أعضاء المجلس فإن لم تتوفر هذه الأغلبية أعيد أخذ الرأي عليه مرة ثانية بعد مضي مدة لا تقل عن ثلاثة أيام ، وفي هذه الحالة تكفي أغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين ، وإن لم تتوفر اعتبر التعديل مرفوضا .</p>

## المذكرة الإيضاحية لمشروع الترخية الداخلية لمجلس النواب

المقترح من المفطور له الدكتور أحمد ماهر باشا رئيس مجلس النواب

في ٣ مارس سنة ١٩٤١

### المقدمة<sup>(١)</sup>

بعد ما صدر الدستور وقيل اجتماع مجلس النواب لأول مرة في سنة ١٩٢٤، ألف أربعة من أعضائه لجنة أعدت مشروما للأئحة الداخلية اقتبست أكثر موادها من لائحتي مجلسي النواب الفرنسي والبلجيكي، مع تعديلات رأيت لزوم إدخالها عليها. ولقد عرضت تلك الأئحة على المجلس في ٢٢ مارس سنة ١٩٢٤ وسلمت في بحث موادها سبع جلسات، وانتهى في ٣١ مارس سنة ١٩٢٤ إلى الموافقة على اقتراح للمفطور له الأستاذ ويصا واصف بالاكشفاء بمناقشة ما تم نظره من موادها (٧٢ مادة) والأخذ بباقي مواد المشروع بمآلتها التي وردت بها، حتى إذا ما أثبت العمل أنها لا تنفي بالغرض المقصود كان للمجلس حق تعديلها في أي وقت من الأوقات، وبذلك صدرت الأئحة الداخلية للمجلس وجرى الأمر عليها طيلة أدوار الحياة البرلمانية

(١) نشرنا مقدمة المذكرة التفصيلية التي وضعها المفطور له الدكتور أحمد ماهر باشا عن مشروع الأئحة الداخلية الجديدة ولم نشر باقي مذكرته اكتفاء بما جاء في تقرير اللجنة المشكلة لنظر هذا المشروع المنشور بصفتي (٢٥٣) من هذا السفر. فقد أخذت اللجنة كل هذه المذكرة وضممتها تقريرها هذا بعض ملاحظات طبقه أشارت إليها يوضح هذه شرح المواد.

وفي الصفحة رقم (٣١١) نجد تعرض مواد الأئحة الجديدة التي وضعها سعادته مع مقارنتها بمواد الأئحة القديمة، وكذا المواد التي ليس لها مقابل تسهلا للقاعدة التي يجنبها الباحثون في الشؤون الدستورية نوابا كانوا أو غير نواب من المقارنات التي نتاج لهم عند الاطلاع على مواد هاتين اللائحتين.

(الوفاء)

في مصر ما عدا العهد الذي طبق فيه الأمر الملكي رقم ٧٠ لسنة ١٩٣٠، فقد صدر في ظله قانون النظام الداخلي رقم ٨٨ لسنة ١٩٣١ الذي حل محل اللائحة التي نحن بصدد حلها .

ونظرة واحدة إلى لائحتنا نراها تتميز بميزات خاصة أهمها البساطة وحسن الموازنة .

فاما البساطة فيمكن المرء أن يستشفها من مقابقتها بنبرها من اللوائح الأجنبية كلوائح فرنسا وبلجيكا وقوانين التنظيم البرلماني البريطاني، ولقد أدت هذه البساطة إلى سهولة تطبيقها وقلة ما قام من نقاش وخلاف حول تفسير موادها، كما يسهل تلك البساطة للقائمين على تنفيذها أن يلتبسوا الحلول للسائل التي لم يرد لها حكم من طريق الاستنتاج أو القياس .

أما حسن الموازنة فيها، فقد قامت تلك اللائحة إلى جانب الدستور حائلا دون اعتداء سلطة من السلطات على حقوق السلطة الأخرى في الاختصاص والعمل كلما كانت الحياة النيابية قائمة بوظيفتها .

وبذلك أمكن أن تشهد مصر صورة طيبة من صور التنظيم الداخلي لبرلمانها درجت عليها زمنا طويلا، حتى ضمت أوضاعها شبه تقاليد صرية الجانب والاعتبار. فبرأيه مهما أفضنا في مزايا تلك اللائحة، فلا يمكن أن نفعل من ناحية أخرى ما أثبتته التجربة من مواضع نقص فيها بحيث طيلة ذلك الزمن بلا علاج بالزعم من تواتر الرضا في علاجها، وقد كان لها في بعض الأحيان آثار مؤسفة، أظهرها البطء في العمل أحيانا والانحراف أحيانا أخرى، كما لا يمكن أن نفعل أن كثيرا من أحكام اللائحة نفسها قد عفى عليها الزمن وجرى المجلس على أوضاع لا تتفق مع مدلولها .

وإذا كانت الأيام السالفة مما يسمع باحتال آثار تلك السيوب، فقد صرنا إلى زمن تميزت أيامه بالمرعة والانحياز، فلم يعد للتباطئين مكان في هذا العالم المتوثب ولم تعد تحتمل طبائع الزمن الذي نعيش فيه التجوز عن شوائب الانحراف .

وإذا تخافى صدر عهدنا بالحياة النيابية قاصرين عن إدراك تلك العيوب وتقدير آثارها، فلعلنا بعد تجربة ستة عشر عاما أو تزيد قادرون على أن نشير بأصبعنا إلى مواضع الداء في هذه اللاشعة فتعالجه علاجاً يمتحنى مع روح العصر وما يقتضيه من حزم وعزم ومضاء.

على أنه إذا كانت الأيام قد هيأت لنا فرصة التجربة فيما هو في نطاق نظامنا البرلماني الداخلي، فقد كان لهذه التجربة نفس الأثر في الحكم على عسوم النظام النيابي في مصر ومقدار انتفاع البلاد بفضله ومزاياه.

وفي الحق أنه بالرغم من العواصف التي هبت على التنظيم النيابية في العالم ودكت صروحها في كثير من أمثاله. وبالرغم من تطور التنظيم السياسية في بعض الممالك وقيام أوضاع جديدة لم يكن للعالم بها عهد من قبل، فقد بقى إيمان بلادنا ثابتاً في صلاحية الحياة النيابية وفضلها على كل ما صدها من التنظيم الأخرى، وسواء كان ذلك راجعاً إلى تقاليدنا النبيلة أم إلى طبائع شعبنا أم إلى سوابق الحكم في بلادنا، فقد أصبح أمراً مفروضاً منه أن الحياة البرلمانية هي سياج الحريات والضمانة الكبرى للعدل والمساواة بين الناس. وأنها أصلي نظام يمكن أن تدرج في ظله مصر إلى مدارج الرقي والتقدم والفلاح.

غير أنه لا يجوز أن ينيب عن أذهاننا أن هذه الحياة — بالنظر ما بلغ إيمان الناس بها وتمسكهم بأهدابها على صورة من الصور — حرة بأن تتكيف وأن تتشكل بحسب مقتضيات الزمان والأحوال. فغير التنظيم الانسانية هو النظام الذي يلين للظروف والأحوال ويقابل كل حين بما يمهّد له طريق التقدم والارتقاء. فمسل الذين يحرصون على الحياة البرلمانية، وعلى الذين ينصبون أنفسهم مدافعين عنها وحماة لها ألا يقفوا جامدين أمام تطور الأيام وتقلب الأوضاع. بل عليهم أن يحققوا الصلة بين هذا النظام الجليل وبين مقتضيات التطور العالمي، وأن يوثقوا الارتباط بين الطريقة التي تنفذ بها وبين ما تفرضه مدنية هذا الزمان من ميل إلى التوثب والمضاء، بحيث يخرج صورة صحيحة لروح العصر وطباع أهله.



وإذا كان مثل هذا التكيف مما يصعب الوصول إليه بالمساس بأحكام الدستور ودوام قفلتها . فقد كان لنا من اللامحة الداخلية سبيل ممد لتحقيق ذلك التطور المنشود ، بإعادة النظر في الأوضاع والطريقة التي تسير عليها الحياة البرلمانية . وعلاج ما عسى أن يكون من بينها ، مما يقف حائلا دون الوصول إلى ذلك الغرض ، مع مراعاة تأكيد الحقوق التي يتمتع بها الناس في ظل الدستور . والمحافظة على التوازن بين اختصاصات مختلف السلطات القائمة بالأمر في البلاد .

ولما كانت اللوائح الداخلية تعتبر مكملة ومنظمة للأحكام التي نصت عليها الدساتير ، وكان لها دور خطير وأهمية فائقة في سير النظام البرلماني ، وجب أن يبنى على الدوام بالعمل على استيفاء اللامحة وجعلها صالحة منسقة مع تطور الأحوال والظروف السياسية والاجتماعية في البلاد .

وإذا كانت اللامحة الخاصة ببناء على ما وصفنا من مرعة الوضع واقترار أغلب أجزائها إلى مناقشة واسعة تحدد أحكامها وتنسق أقسامها . فما أحرانا — بعد طول العهد عليها — بالنقاس سبيل العلاج لما بنا لنا من الحق — بمقتضى المادة ١١٩ من الدستور — في أن نضع اللامحة الداخلية التي تبين طريقة السير في تأدية أعمالنا . لذلك كله حرصت على أن أتقدم إلى مجلسنا الموقر بتعديل جامع شامل لأحكام اللامحة الداخلية ، أرجو أن أكون قد وفقت فيه إلى تحقيق رغبة حضرات تواب الأمة المحترمين .

ولم يفنت أن زاجع اللوائح الداخلية لمجالس الشيوخ والنواب في كل من بلجيكا وفرنسا الجمهورية وانجلترا وهصر ، لمستوى منها أصلح الأحكام وأحدث الآراء ، كما رجعتنا إلى التقاليد البرلمانية التي جرى عليها المجلس فيما عرض له من الشؤون . ولقد كان رائدنا في النقاس هذه التعديلات أمورا متعددة أهمها :

( ١ ) تنظيم الحقوق التي يتمتع بها تواب الأمة ودعم وسائل رقابتهم على السلطة التنفيذية على أكل وجهه .

- ( ٢ ) تبسيط الاجراءات وإخلاؤها من التعقيد .
- ( ٣ ) تحقيق أكبر سرعة يمكن أن تؤدى بها الأعمال في المجلس مع ضمان حسن القيام على أدائها .
- ( ٤ ) تسجيل التقاليد البرلمانية .
- ( ٥ ) إعفاء اللامعة من الشوائب التي ظهرت أثناء العمل بها .
- ويقينى أنه إذا أمكن الوصول إلى هذه النتائج، فإن مجلسنا الموقر يكون قد أدى للعبء النيابية في مصر خدمة دستورية جليسة الشأن تذكر له على الأيام بالشكر والعرفان .

ولقد اقتضت إعادة النظر في اللامعة تغييرا في ترتيبها أيضا، بحيث أصبحت أبوابها أوفر نظاما وأكثر تنسيقا، كما أدخل عليها أبواب جديدة وجدنا المصلحة في إدخالها . ولا يفوتنا أن نشير إلى أن بعض التعديلات التي اقترحها اللامعة الجديدة يستدعى تصديلا في بعض القوانين المعمول بها، والأمر بطبيعة الحال إذا حاز موافقة مجلسنا الموقر لا يعدم وسائل تحقيق المصلحة، وسيرد ذكر ذلك كله في مواضعه .

وإني أتقدم بمذكرتي هذه شارحا وجوه التعديل التي أدخلت على لائحتنا والحكمة من التعديل في كل حالة من الحالات ما

رئيس مجلس النواب

أحمد ماهر

فهرس لتقرير اللجنة المشكلة لنظر مشروع اللائحة الداخلية الجديدة  
لمجلس النواب ومرافقات التقرير

الموضوع	الموضوع
رسم الصفحة	رسم الصفحة
الباب الرابع - خص الطعون	مقدمة التقرير ... ٢٥٣
٢٧٤ وتحقق صحة التبايات ...	المدافلة الواحدة في مشروعات
الباب الخامس - المشروعات	القوانين ... ٢٥٥
٢٧٦ بقوانين والاقتراحات ...	الميزانية العامة ... ٢٥٦
الباب السادس - الميزانية العامة	طلب المناقشة ... ٢٥٦
٢٨١	الأسئلة والاستجوابات ... ٢٥٧
الباب السابع - أخذ الآراء ...	الاقتراحات ... ٢٥٧
٢٨٢	اجتماع المجلس بهيئة لجنة ... ٢٥٧
الباب الثامن - الاستعجال	اتصال الحكومة باللجان للاستئناس
٢٨٤ في النظر ... ..	برأيها ... ٢٥٧
الباب التاسع - تحديد الصلة بين	طلبات رفع الحصانة ... ٢٥٨
٢٨٤ مجلس النواب ومجلس الشيوخ	إبلاغ المجلس بالهيئات السياسية
الباب العاشر - الأسئلة	التي ينتمى إليها الأعضاء ... ٢٥٨
٢٨٦ والاستجوابات ... ..	سرية الأوراق والبيانات المتعلقة
الباب الحادى عشر - الاقتضات	بأعمال المجلس ... ٢٥٨
٢٩٠	الطعون ... .. ٢٥٩
الباب الثانى عشر - طلبات رفع	الباب الأول - مكتب المجلس
٢٩١ الحصانة البرلمانية عن النواب	٢٦٠
الباب الثالث عشر - التعراض	الباب الثانى - الجلسات ... ٢٦٢
٢٩٣	الباب الثالث - الجلسان ... ٢٦٦
الباب الرابع عشر - الإجازات	
٢٩٣	
الباب الخامس عشر - المحافظة	
٢٩٤ على السلام والنظام في المجلس	

الموضوع	الموضوع
رقم الصفحة	رقم الصفحة
مشروع اللائحة الداخلية المقترح	الباب السادس عشر - ميزانية
من المغفور له الدكتور أحمد	المجلس وحساباته ... ٢٩٤
ماهر باشا والمواد المقابلة لها	الباب السابع عشر - أحكام متنوعة
٣١١ ... من اللائحة الأصلية ...	ملحق لتقرير اللجنة السالف الذكر
المذكرة الإيضاحية لمشروع تعديل	عن الملاحظات التي قدمها
اللائحة الداخلية لمجلس النواب	بعض حضرات الأعضاء على
المقدمة من المغفور له الدكتور	مشروع اللائحة الجديدة طبقا
أحمد ماهر باشا ... ٣٧٦	لقرار المجلس الصادر بمجلسه
	المنعقدة في ٨ يولييه سنة ١٩٤٩ ٣٠١

# قانون الانتخاب

التعديلات التي أدخلت على قانون الانتخاب

رقم ١٤٨ لسنة ١٩٣٥

(تابع صفحة ٩٢٦ من الجزء الخامس)

قانون رقم ١ لسنة ١٩٤٣

بتعديل المادة ٦٠ من قانون الانتخاب

رقم ١٤٨ لسنة ١٩٣٥

نحن فاروق الأول ملك مصر :

قصر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه  
وأصدرناه :

مادة ١ — تـعـلـل المادة ٦٠ من قانون الانتخاب رقم ١٤٨ لسنة ١٩٣٥  
على الوجه الآتي :

” مادة ١٠ — لا يجمع بين عضوية أى المجلسين وتولى الوظائف العامة  
بأنواعها ، والمقصود بالوظائف العامة كل وظيفة يتناول صاحبها مرتبه من الأموال  
العمومية ويدخل في ذلك كل موظف ومستخدمى مجالس المديرية والمجالس البلدية  
وكل موظف وزارة الأوقاف ومستخدمىها وموظفى المعاهد الدينية ومستخدمىها  
وكذلك العمدة .

ويستثنى الوزراء وكلاء الوزارات البرلمانيون من حكم عدم الجمع .

وكذلك لا يصح الجمع بين عضوية أحد المجلسين وعضوية مجالس المديرات والمجالس البلدية والمحلية ولجان الشياخات .<sup>٥٥</sup>

مادة ٢ - حل رئيس وزرائنا ووزرى الداخلية والعدل تنفيذ هذا القانون كل منهم فيما يخصه، ويعمل به من يوم نشره في الجريدة الرسمية .  
أمر بأن يبرم هذا القانون بخاتم الدولة، وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

صدر بقصر ما بين في ١٧ المحرم سنة ١٣٦٢ (١٢ يناير سنة ١٩٤٣)

### فاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

وزير العدل	وزير الداخلية	رئيس مجلس الوزراء
محمد صبرى أبو علم	مصطفى النحاس	مصطفى النحاس

### قانون رقم ١١ لسنة ١٩٤٣

بتعديل المادتين ٣٤ و ٣٥ من قانون الانتخاب

رقم ١٤٨ لسنة ١٩٣٥

نحن فاروق الأول ملك مصر

نقرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - تعطل المادة ٣٤ من قانون الانتخاب رقم ١٤٨ لسنة ١٩٣٥ على الوجه الآتى :

(تنبيه) - مثل قانون الانتخاب بمقتضى القوانين رقم ٥٢ لسنة ١٩٣٦ ورقم ٢٥ لسنة ١٩٣٩ (راجع صفحة ٩٢٣ و ٩٢٦ من الجزء الخامس (رقم ١ ورقم ١١ لسنة ١٩٤٣) المنشورين هنا .

## وڪلاء مجلس الشيوخ



الدكتور رامي ميخائيل بشاره  
(١٩٤٥)



ملي ڪمال هيڻه بك  
(١٩٤٢)



الاستاذ محمد محمد الوكيل  
(١٩٤٦)





٣٤ مادة — تناط إدارة الانتخاب في كل دائرة عامة أو فرعية بلجنة تؤلف من قاض أو عضو نيابة أو أحد موظفي الحكومة يعينه وزير العدل وتكون له الرئاسة، ومن مندوب من قبل وزير الداخلية ومن ناخبين لا يقل عددهم عن ثلاثة يختارون من غير المرشحين على الوجه المبين في المادة التالية .

مادة ٣ — تعطل المادة ٣٥ من قانون الانتخاب رقم ١٤٨ لسنة ١٩٣٥ على الوجه الآتي :

٣٥ مادة — لكل مرشح أن يختار عضواً عنه في اللجنة ويجب عليه لهذا الغرض أن يندب اثنين من الناخبين في الدائرة الانتخابية . أحدهما بصفة أصلية، والآخر بصفة احتياطية ، وأن يبلغ ذلك كتابة في اليوم السابق على يوم الانتخاب إلى رئيس اللجنة . فإن حضر المندوب الأصل في الميدان المحدد للبدء في عملية الانتخاب كان عضواً في اللجنة وإن تخلف كان المندوب الاحتياطي عضواً بدله .

وإذا مضى نصف ساعة من الميدان المحدد للبدء في عملية الانتخاب دون أن يصل عدد المندوبين إلى ثلاثة أكمل الرئيس هذا العدد من بين الناخبين الحاضرين الذين يعرفون القراءة والكتابة .

فإذا كان عدد المرشحين اثنين فقط ، انتخب مندوباًهما العضو الثالث ، فإذا لم يتفقا عيّن القرعة العضو الثالث من بين الاثنين المنتخبين، وتختار اللجنة من بينها كاتب سر يقوم بتحرير محاضر الانتخاب التي قامت بها اللجنة وتلاوتها عليها في آخر الجلسة .

ولكل مرشح أن يوكل عنه أحد الناخبين لتمثيله أمام كل لجنة انتخابية أصلية أو فرعية ، على أن يكون من بين الناخبين بالدائرة ، ويكون له حق البقاء في اللجنة أثناء مباشرة عملية الانتخاب وإثبات ما يسنّ له من الملاحظات بحضور الجلسة ، ويكفى أن يصدّق على هذا التوكيل من إحدى جهات الإدارة ويكون التصديق على كل حال بغير رسم ولو كانت أمام إحدى الجهات القضائية المختصة بالتصديق على التوقيعات .

ويقدم التوكيل لرئيس كل لجنة لغاية الساعة المحددة للبدء في عملية الانتخاب ويثبت في المحضر تقديم هذا التوكيل .

وإذا لم يحضر مندوب المرشح وجب أن تستدعي اللجنة المرشح أو وكيله لاثبات أقواله عن سبب عدم حضور المندوب .

وإذا كان الغائب هو الوكيل وجب إثبات أقوال المرشح على الصورة المتقدمة. وله في هاتين الحالتين أن يعين في الحال مندوبا عنه أو وكيلًا من بين ناخبي الدائرة الانتخابية .

ولا يجوز أن يكون المندوب أو الوكيل عمدة أو شيخا ولو كان أحدهما موقوفا.

مادة ٣ - على وزيرى الداخلية والعدل تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه، ويصل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

نأمر بأن يسلم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة ما

صدر بقصر بابيّن في ٢٦ المحرم سنة ١٣٦٢ (أوله فبراير سنة ١٩٤٣)

#### فأروى

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

مصطفى النحاس

وزير الداخلية

مصطفى النحاس

وزير العدل

محمد صبرى أبو علم

## بيان القوانين التي صدرت نفاذاً

### لبعض مواد الدستور المصري

#### تابع صفحة (٩٤٩) من الجزء الخامس

- ١ - قانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٤٠ بتعديل المادة ٦ من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ بنظام الأحكام العرفية. (صدر هذا القانون تنفيذاً للمادة ١٥٥هـ من الدستور)
- ٢ - قانون رقم ٢١ لسنة ١٩٤١ بإضافة حكم جديد إلى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ بنظام الأحكام العرفية. (صدر هذا القانون تنفيذاً للمادة ١٥٥هـ من الدستور)
- ٣ - قانون رقم ١٤ لسنة ١٩٤٢ بالمعفو شامل عن بعض الجرائم التي وقعت في المدة من ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٧ لغاية ٦ فبراير سنة ١٩٤٢ .  
(صدر هذا القانون تنفيذاً للمادة ١٥٢ من الدستور)
- ٤ - قانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٤٢ بإضافة مادة جديدة إلى القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٣٣ الخاص بالتصميم الأول .  
(صدر هذا القانون ممثلاً لأصل القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٣٣ تنفيذاً للمادة ١٩ من الدستور)
- ٥ - قانون رقم ١٣ لسنة ١٩٤٣ بتحديد الموائر الانتخابية لانتخاب أعضاء مجلس الشيوخ .  
(صدر هذا القانون تنفيذاً للمادة ٧٦ من الدستور)
- ٦ - قانون رقم ١٤ لسنة ١٩٤٣ بتحديد الموائر الانتخابية لانتخاب أعضاء مجلس النواب .  
(صدر هذا القانون تنفيذاً للمادة ٨٤ من الدستور)
- ٧ - مرسوم بقانون رقم ١٥٣ بتعديل القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٤٣ بتحديد الموائر الانتخابية لانتخاب أعضاء مجالس المديرية .  
(صدر هذا القانون تنفيذاً للمادة ١٣٣ من الدستور)
- ٨ - قانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣ باستقلال القضاء .  
(صدر هذا القانون تنفيذاً للبراد من ١٢٤ إلى ١٢٨ من الدستور)
- ٩ - قانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٤ بشأن الجمعيات التعاونية في مصر .  
(صدر هذا القانون تنفيذاً للمادة ٢١ من الدستور)

- ١٠ - قانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٤ خاص بتنظيم هيئات البوليس واختصاصه .  
( صدر هذا القانون تنفيذاً لسنة ١٤٨ من الدستور )
- ١١ - قانون رقم ٨١ لسنة ١٩٤٤ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٣٣ انخاض بنظام الأحكام العرفية .  
( صدر هذا القانون تنفيذاً للسنتين ١٥٥ و ٤٥ من الدستور )
- ١٢ - قانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ خاص بنظام المجالس البلدية والقروية .  
( صدر هذا القانون تنفيذاً للسنتين ١٣٣ و ١٣٣ من الدستور )
- ١٣ - قانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٤٥ بتنظيم الجمعيات الخيرية والمؤسسات الاجتماعية .  
( صدر هذا القانون تنفيذاً لسنة ٢١ من الدستور )

الوائح التي صدرت نفاذاً لسنة ١١٩ من الدستور المصري

- ( ١ ) اللائحة الداخلية لمجلس النواب الصادرة في ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٤١ .  
( ٢ ) اللائحة الداخلية لمجلس الشيوخ الصادرة في ٢ مارس سنة ١٩٤٣ .

( تنبيه ) راجع هذه القوانين في الوقائع المصرية وبمجموعة القوانين والمراسم والأوامر الملكية التي تصدرها الحكومة كل ثلاثة أشهر  
المؤلف

## المراسيم الخاصة بمجلس النواب

(١) مرسوم بمجلس النواب ودعوة المجلس الجديد إلى الانعقاد

نحن فاروق الأول ملك مصر :

بعد الاطلاع على المادتين ٣٨ و ٨٩ من الدستور؛  
وبناء على ما عرضه علينا رئيس مجلس الوزراء ، وموافقة رأى هذا المجلس .

رسمنا بما هو آت :

مادة أولى — يحل مجلس النواب .

مادة ثانية — مجلس النواب الجديد ، يدعو إلى الاجتماع في يوم الاثنين

٣٠ مارس سنة ١٩٤٢

مادة ثالثة — على وزير الداخلية تنفيذ مرسومنا هذا ويعمل به ابتداء  
من اليوم ٤

صدر بقصر عابدين في ٢١ الحزم سنة ١٣٦١ ( ٧ فبراير سنة ١٩٤٢ )

فاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

مصطفى النحاس

وزير الداخلية

مصطفى النحاس

(٢) مرسوم بمجلس النواب ودعوة المجلس الجديد إلى الاجتماع

نحن فاروق الأول ملك مصر :

بعد الاطلاع على المادتين ٣٨ و ٨٩ من الدستور؛  
وبناء على ما عرضه علينا مجلس الوزراء ، وموافقة رأى هذا المجلس .

## رسمنا بما هوآت :

مادة أولى - يحل مجلس النواب .

مادة ثانية - مجلس النواب الجديد مدعو إلى الاجتماع في يوم الخميس  
١٨ يناير سنة ١٩٤٥

مادة ثالثة - على وزير الداخلية تنفيذ مرسومنا هذا ويكمل به ابتداء  
من اليوم .

صدر بقصر مايدين في ٢٩ ذى القعدة سنة ١٣٦٣ ( ١٥ نوفمبر سنة ١٩٤٤ )

فاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

أحمد ماهر

وزير الداخلية

أحمد ماهر

(٣) مرسوم بتعديل موعد دعوة البرلمان إلى الاجتماع<sup>(١)</sup>

نحن فاروق الأول ملك مصر :

بعد الاطلاع على المادة ٩٦ من الدستور ؛

وعلى المرسوم الصادر في ١٨ أكتوبر سنة ١٩٤١ ؛

وبناء على ما عرضه علينا رئيس مجلس الوزراء وموافقة رأى ذلك المجلس .

(١) نشر هذا المرسوم هنا لأنه أزل مرسوم صدر من نوعه منذ سنة ١٩٢٤ بتعديل موعد دعوة البرلمان إلى الاجتماع .

### رسمنا بما هوأت :

مادة أولى — يمثل موعد دعوة البرلمان إلى عقد جلساته العادية إلى يوم السبت ١٥ نوفمبر سنة ١٩٤١ الساعة الحادية عشرة صباحا بدلا من يوم الأربعاء ١٣ نوفمبر سنة ١٩٤١

مادة ثانية — على رئيس مجلس الوزراء تنفيذ هذا المرسوم .

صدر بقصر بادين في ٢١ شوال سنة ١٣٦٠ ( ١٠ نوفمبر سنة ١٩٤١ )

فاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

حسين عمرى

## الكتب والمراسم والبرامج الخاصة

بتعيين واستقالات الوزارات المصرية

من ١٢ أغسطس سنة ١٩٣٩ لغاية أول أكتوبر سنة ١٩٤٦

### كتاب استقالة الوزارة

المرفوع إلى حضرة صاحب الجلالة الملك

من حضرة صاحب المقام الرفيع محمد محمود باشا

مولاي صاحب الجلالة

أتشرف بأن أنهي إلى جلاتكم أن الأطباء حتموا على الراحة التامة فترة من الزمن ، غير أن دقة الظروف الدولية تفرض على جهدا متصلا لم تمد صحتي تطبيقه . لذلك أتشرف بأن أرفع استقالتي إلى سذنتكم العلية ، راجيا التفضل بقبولها . وإن أنسى ما لقيته من جلاتكم طوال مدة وزارتي من آيات العطف والرضى ، ومن مظاهر الثقة والتعزيد . ولن يفتر قلبي ولساني عن ترديد أصدق الحمد وتأكيد أخلص الولاء لذاتكم الكريمة . وإنى لو طيد الأمل بأن البلاد في ظل جلاتكم وبفضل حكمكم لها وسيركم على خيرها مستقضى قدما في سبيل الرقي والمجد . وأدعو الله أن يقيمكم لها ذخرا ، ويحفظكم لها عززا ونصرا . ولا أزال لجلاتكم المخلص الأمين

برلكن في ٢٦ جمادى الآخرة سنة ١٣٥٨ ( ١٢ أغسطس سنة ١٩٣٩ )

محمد محمود



## أمر ملكي رقم ٣٤ لسنة ١٩٣٩

### بقبول استقالة الوزارة

عزيزي محمد محمود باشا

اطلنا على كتاب الاستقالة المرفوع إلينا منك في ١٢ أغسطس الحاضر، ولا يسعنا حرصا على صحتك إلا إجابتك إلى متمسك ، مقدرين صدق ولائكم ، وشاكرين لكم ولحضرات الوزراء زملائكم ، ما تقدمتم للبلاد من جليل الخدمات . وأصدرنا أمرا هنا إلى مقامكم الرفيع ، سائلين الله أن يمكنكم في صحتكم وبليصكم ثوب العافية ما

صدر بمرأى الفتره في ٣ رجب سنة ١٣٥٨ ( ١٨ أغسطس سنة ١٩٣٩ )

فاروق

## أمر ملكي رقم ٣٥ لسنة ١٩٣٩

### صادر إلى حضرة صاحب المقام الرفيع على ماهر باشا

عزيزي على ماهر باشا

تعملون ، لا شك ، ما يتر بالعلم الآن من دور خطير ، وما يتطلبه مركز بلادنا من جد متواصل ، وعمل واسع ، لاستكمال البنية على أساس من الوحدة القومية وإذكاء الشعور الوطني ، وشجذ المهنم ، وبث روح النشاط في ميادين الإنتاج الحكومية والشعبية .

ولما كنتم خير من يؤهله صادق إخلاصه وواسع خبرته وماضيه المجيد في خدمة الوطن والمليك لتولى زمام الأمور في هذا الظرف الدقيق من حياة الأمة ، فلما توجه

إليك منصب رئيس مجلس وزرائنا ، ولنا الثقة كل الثقة في غيرتك الوطنية أن  
تمضوا قدما في مهتمكم الخطيرة بما عرف عنكم من عزيمه صادقة ورأى سديد.

ولا ريب أنكم ستقنون منا ومن امتنا العزيمه كل تعضيد وتأييد .

وقد أصدرنا أمرا هنا هذا إلى مقامكم الرفيع ، للأخذ في تأليف هيئة الوزارة  
وعرض المشروع علينا لصدور مرسومنا به .

والله نسال أن يوفقنا إلى ما فيه الخير والفلاح لشعبنا المحيد ما

صديري المتزده في ٣ رجب سنة ١٣٥٨ ( ١٨ أغسطس سنة ١٩٣٩ ) فاروق

جواب حضرة صاحب المقام الرفيع على ماهر باشا

في ١٨ أغسطس سنة ١٩٣٩

مولاي صاحب الجلالة

بقلب ملؤه الإخلاص والولاء، أتشرف بأن أرفع إلى مقام جلالكم أبلغ آيات  
الشكر والحمد على ما أوليتموني من عطف كريم وثقة غالية ، بدعوتي إلى تأليف  
الوزارة في هذا الظرف الدقيق .

ولقد تدبرت الموقف ، فرأيت أن إخلاصي وولائي لذاتكم العلية ، وحي  
لبلاي العزيمه ، وواجبي نحو جلاتكم ونحو الوطن ، كل هذا يفرض على تلبية  
هذه الدعوة الكريمة ، مقدرا حق التقدير ما وراه ذلك من تبعات جسام، مستعينا  
بالله جلت قدرته على تحمل هذه المسئوليات الخطيرة ، مستلهما منه السداد ،  
معتضدا برعاية جلاتكم وتأييد البلاد .

ولئن كان المقام ليس مقام تفصيل لبرنامج الوزارة، الذي ستقدم به إلى البرلمان،  
لكنني أستطيع مولاي في أن أشير إلى أفي سأجعل نصب عيني إعلاء شان البلاد  
والتهوض المريع بجميع مرافقها ، ساعيا على الدوام لتحقيق رغبات جلاتكم السامية  
في إسعاد شعبكم المحيد الذي تسمعون دواما على هناءه ورفاهيته .

ومستوى الوزارة في سياستها الروح القومية ، وهى لذلك ستحرص على تقوية الوحدة القومية ، وإذكاء الشعور الوطنى ، وبث روح الحمى والنشاط فى دوائر الإنتاج حكومة وشعباً ، وستعفى فى ذلك غلصة كل الإخلاص ، أمانة على هذا الواجب ، عطفانية فى أمانه .

من أجل هذا، ستكون بأكورة أعمالها تمكين ذوى الكفايات والخلق الكريم من المعاونة والاشتراك الفعل فى هذه المهمة ، وستوجه كلاً إلى الوجهة التى يكون فيها أنفع وأثمر ، واللها فى ذلك تغليب المصلحة الوطنية على كل مصلحة عدلها ، وإنه لمن حق الوطن على كل مصرى موظفاً كان أو غير موظف ألا ينى من احتلال أية تضحية تحتمها سلامة البلاد ورفاهتها .

ولما كان كل فرد من الأمة عليه واجب مقدس لها، فسيكون أول ما تعنى به الوزارة تقوية الروح المعنوية والمسكرية فى البلاد ، حتى تستشعر الأمة عزتها وكرامتها وتعمل فى قوة وثبات إيمان، ناطرة إلى المستقبل بنفس مطمئنة .

وتمكننا للوزارة من العمل على رفع مستوى الحياة المباشية بين أفراد الشعب ، معنى أشد العناية باستثمار وتربية الموارد الطبيعية فى البلاد، وسلوك سبل الاقتصاد فى جميع النواحي، توفير المسال اللازم لمعالجة أبرز مناعب الأمة وأشدها عتياً، ألا وهى تحسين أحوال الفلاحين والعمال ، فهم عماد الأمة وقوام حياتها .

ولما كان من أهم أغراض الوزارة أن تخص الشؤون الاجتماعية فى البلاد بأقصى ما يستطيع من العناية ، فقد اعترمت إنشاء وزارة تقوم على هذا الفرع الإصلاحى من شؤون الأمة .

والوزارة، وهى من الشعب وقد أخذت على نفسها هذه الواجبات الخطيرة ليلع الشعب ومن نطلمهم سماء مصر المزينة، لترتجى صادق المعونة من جميع سكان البلاد .

على ما هـ

## كتاب استقالة الوزارة

المرفوع إلى حضرة صاحب الجلالة الملك

من حضرة صاحب المقام الرفيع على ما هو باشا

مسولاي :

يمز العالم بفترة من أخرج فترات التاريخ البشرى ، وبلادنا العزيزة القديمة التي عاصرت أقدم المدنيات وشهدت أعظم الحوادث ، تمر اليوم بامتحان مديم النظر . ومما يقوى إيمانها فيما تطمح إليه وجود ملك طموح على رأس نهضتها يخفق قلبه بآمالها .

وقد استمقت الوزارة سياستها في الأيام العصيبة التي مرت بها منذ قيام الحرب من روح الشعب ورغباته ، فأيدها البرلمان وأطمأنت إليها الأمة . وكان من أهمي أمانتنا أن نتمضى في هذه السبابة حتى نؤدى واجب الوطن وتجتاز البلاد هذه الأيام في أمن وسلام ، ولكن أصبح الاستمرار في الحكم متعذرا لأسباب قاهرة خارجة عن إرادتنا ، وإرادة الشعب المصرى .

لهذا أراى مضطرا إلى رفع استقالتى إلى مقامكم السامى ، وأنا قوى الأمل في أن البلاد في ظلال رعائتكم ، ستخرج من هذه المحنة مرفوعة الرأس عزيزة الحانف . ولا يسنى في هذا الموقف إلا أن أقدم أنا وزملاى أخلص الشكر وأصدق عبارات الولاء لذاتكم الكريمة على ما تفضلتم لجوتومونا به من عظيم العطف والتأييد مدة اضطلاحنا بأعباء الحكم .

وإننا لنضرح جميعا إلى الله العادل الفادر أن يحفظكم للوطن سلافه وذخره ويقيكم مصدو مجده ونظره ، ويميل التوفيق مكللا لجميع أعمالكم .

ولا زلت يا مولاي لجلالتكم المخلص الأمين ما

القاهرة في ١٧ جادى الأولى سنة ١٣٥٩ ( ٢٢ يونيو سنة ١٩٤٠ )

على ما هو

## أمر ملكي رقم ٣٢ لسنة ١٩٤٠

بقبول استقالة حضرة صاحب المقام الرفيع على ماهر باشا

عزيزي على ماهر باشا

لقد كان من أشد بواعث الأسف لدينا ما حدا بك إلى رفع استقالتك إلينا ،  
ولا شك أن البلاد ستحفظ لكم بالذكر الجيد على مر الزمان ، تلك المحم العالية  
والوطنية الصادقة التي ستم بها أمورها ، في حرص على طمأنيتها وسلامتها  
واستقلالها ، فلكم منا خير التناء وجميل التقدير .

وقد أصدرنا أمرنا هذا إلى مقامكم الرفيع ، لتبلغوا شكرنا إلى حضرات الوزراء  
زملائكم الذين عاونوكم في مهمتكم ، فأدبتم بذلك للبلاد أجل انخدمنا  
مدر بقصر طابدين في ٢١ جادى الأول سنة ١٣٥٩ ( ٢٧ برنیه سنة ١٩٤٠ )

فاروق

## أمر ملكي رقم ٣٣ لسنة ١٩٤٠

صادر إلى حضرة صاحب المعالي حسن صبرى باشا

عزيزي حسن صبرى باشا

بما لنا من الثقة بكم ، ولما نهده فيكم من المقدرة على القيام بمهام الأمور ،  
قد اقتضت إرادتنا إستاناد رئاسة مجلس وزرائنا إليكم .

وأصدرنا أمرنا هذا للمالكين للأخذ في تأليف هيئة الوزارة وعرض المشروع  
علينا لصدور مرسومنا به .

ونسأل الله أن يمدنا في كل الأمور بعونه وعنايته ، وأن يوفقنا جميعا لما فيه  
خير البلاد .

مدر بقصر طابدين في ٢١ جادى الأول سنة ١٣٥٩ ( ٢٧ برنیه سنة ١٩٤٠ )

فاروق

جواب حضرة صاحب المعالي حسن صبرى باشا

في ٢٨ يونيو سنة ١٩٤٠

مسولاي :

شرفتموني بفتحكم الغالية ، وامرتموني بتأليف الوزارة ، فاسعدتموني بمجمل  
عطفكم ، وحيوتكموني بساى رعايتكم ، نخفضت للامر راضيا مطمئنا .  
وانى يا مولاي لعل يقين بان الاطلاع باعباء الحكم مهمة شاقة ، وعمل  
عظيم ، وتبعة خطيرة . وهوو هذه الاوقات المعصية مهمة أشق ، وعمل أعظم ،  
وتبعة لا يثنى خطرهما على أحد .  
ولكن امركم يا مولاي مطاع واجب التنفيذ ، والوطن يقتضينى ألا أنأخر  
أو أتقصد فى حمل التبعة ايا كانت الصعاب والعقبات ، فأمام مصلحة الوطن  
لا صعاب ولا عقبات .

أمر ملكي رقم ٦٥ لسنة ١٩٤٠

عزيزى عبد الحميد صليان باشا

كان من أشد ما أثر فى نفسى تلك الخسارة التى حلت بوفاة المرحوم حسن  
صبرى باشا فى هذا الظرف الدقيق من حياة البلاد .

والى أن يتم تأليف وزارة جديدة نطلب اليكم وإلى زملائكم الوزراء القيام  
بالأعمال الجارية كل فى وزارته ، وأن يتولى محمد حلمى عيسى باشا تصريف  
شؤون وزارة الخارجية ومحمود فهمى القيسى باشا تصريف شؤون وزارة الداخلية  
على أن يقوم بالشؤون الجارية فيما يتعلق بتنفيذ الأحكام العرفية .

والله أسأل أن يوفقنا جميعا إلى ما فيه الخير والصالح لهذا البلد الأمين .

مدر بقصر عابدين فى ١٤ شوال سنة ١٣٥٩ ( ١٤ نوفمبر سنة ١٩٤٠ )

فاروق

## أمر ملكي رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٠

صادر إلى حضرة صاحب المعالي حسين مري باشا

عزيزي حسين مري باشا

لما اتصفتم به من مضاء العزيمة ، وما عهدناه فيكم من المقدرة على  
الاضطلاع بمهام الأمور ، ولما لنا من الثقة بكم ، قد اقتضت إرادتنا إسناد  
رياسة مجلس وزرائنا إليكم ،

وأصدرنا أمراً هذا إلى معاليكم للأخذ في تأليف هيئة الوزارة وعرض  
المشروع علينا لصدور مرسومنا به ،

ونسأل الله تعالى المعونة والتوفيق إلى ما فيه الخير لكل انخيلر لوطننا العزيز ما

صدر بقصر مايدن في ١٥ شوال سنة ١٣٥٩ (١٥ نوفمبر سنة ١٩٤٠)

فاروق

جواب حضرة صاحب المعالي حسين مري باشا

في ١٥ نوفمبر سنة ١٩٤٠

مولاي

في الأوقات المصيبة التي يجتازها البلاد هذه الأيام في جو مكفهر وأخطار  
محيط ، شرفتموني بتقديكم الغالية وأمرتموني بتأليف الوزارة فأطعت الأمر وأنا  
عليكم بما هنالك من عمل شاق وتبعات جسام تثير التيب والإشفاق ، ولكن إرادة  
مولاي السامية واجبة الطاعة وخدمة الوطن في كل وقت مهما اشتد خطرهم  
وتناهت دقته فرض محتم لا مندوحة عنه .

القاهرة في ١٥ شوال سنة ١٣٥٩ (١٥ نوفمبر سنة ١٩٤٠) .

حسين مري

## كتاب استقالة الوزارة

المرفوع الى حضرة صاحب الجلالة الملك  
من حضرة صاحب الدولة حسين سرى باشا

مولاي صاحب الجلالة

منذ تفضلتم باختيار تأليف الوزارة التي عهدتم اليّ في تشكيلها جعلت أكبر  
هنايق في سياسة شؤون البلاد أن أسبغ عليها الطابع القوي وأن أعمل أنا وزملائي  
جهد طاقتنا على أن نوفق بين مختلف المنازعات وأن نوفر للبلاد نظام حكم يطمئن  
الجميع إلى إنصافه ويجزئه عن الهوى ، وقد كانت الوزارة عمل عظيمكم ورمائكم  
كما أن البرلمان أحاطها بتأييده وثقلته .

غير أني أصبحت أقوى شعورا بنى في الماضي بوجود تضافر أكبر قدر  
من الجهود تتولى شؤون الحكم ولواجهة الأحداث المالية التي لم تخف شدتها ،  
وأية ذلك أن يشترك في تأليف الوزارة من يستطيع أن يمثل الأغلبية في البرلمان .

لذلك لا يسعني إلا أن أرفع إلى مسدّكم العلية استقالة هذه الوزارة لتتفضلوا  
بتدبير الأمر بما أمرتهم به من تأخذ النظر وجليل الغيرة على مصالح البلاد .

وإني لأتشرف بهذه المناسبة بأن أرفع إلى جلالتم أخلص آيات الشكر  
والولاء على ما تفضلتم به عليّ وعلى زملائي من كريم العطف والتأييد .

ولن أزال المخلص الأمين لمرشكم المفقدى الوفي لذاتكم الكريمة ما

القاهرة في ٦ رجب سنة ١٣٦٠ ( ٣١ يولييه سنة ١٩٤١ )

حسين سرى



## أمر ملكي رقم ١٧ لسنة ١٩٤١

بقبول استقالة الوزارة

عزيزي حسين مري باشا

اطلعتنا على كتابكم المرفوع إلينا اليوم باستقالة الوزارة للأسباب التي أبديتها فيها .  
وإنا لمقتدون لها ، وشاكرون لكم ولحضرات الوزراء زملائكم صدق  
إخلاصكم ، وما آدبتم للبلاد من جليل الخدمات .

وأصدرنا أمراً هذا إلى دوقكم بذلك ما

صدر بقصر عابدين في ٦ رجب سنة ١٣٦٠ ( ٣١ يولييه سنة ١٩٤١ )

فاروق

## أمر ملكي رقم ١٨ لسنة ١٩٤١

صادر إلى حضرة صاحب الدولة حسين مري باشا

عزيزي حسين مري باشا

يسرنا وقد وقفنا بكم ، وخبرنا همتكم وصدق عزيمتكم ، أن نوجه إليكم من  
جديد مسند رئاسة مجلس وزرائنا ، وأن نكلفكم تأليف وزارة تضطلع بأعباء الحكم  
في هذه الظروف الدقيقة .

إن مصر العزيزة علينا لتشهد من رجالها مهما تباينت آراؤهم أن يقتدروا  
حقها عليهم فيتوجهوا بقلوبهم نحوها ، ويذكروا دائماً أن مصلحتها العليا فوق كل  
مصلحة ، وأن مجددها وعزها وصيانة استقلالها وكرامتها ودفع الماديات عنها  
لتنطلب من الجميع الشيء الكثير من البذل والتضحية .

بهذه الروح وحدها وفي صف واحد وبقلب واحد ، نودّ أن تسير الأمة ،  
حكومة وبرلمانا وشعبا ، متعاونين متساندين ، والله مع العاملين .

وقد أصدرنا أمرا هذا إلى دولتكم لمرض مشروع تأليف الوزارة علينا لصدور  
مرسومنا به .

ونسأل الله جلّت قدرته أن يكلأ بلادنا برعايته ، وأن يوفقنا جميعا إلى كل  
ما فيه الخير لها .

صدر بقصر ما بين في ٦ رجب سنة ١٣٦٠ ( ٣١ يولييه سنة ١٩٤١ )

فاروق

جواب حضرة صاحب الدولة حسين مرى باشا

في ٣١ يولييه سنة ١٩٤١

مولاي صاحب الجلالة

شاء عطف جلاتكم السامي وثقتكم الغالية أن تقلدوني منة أخرى وأن تكلفوني  
عبئا جسيما حين تفضلتم بالإشارة بإعادة تأليف الوزارة على أساس تمثيل غالبية  
البرلمان فيها .

ولا يسعني نلقاه هذا الشرف العظيم إلا أن أكرر أخلص آيات الشكر والولاء  
وأن ألتفاه بما يقضى به على واجب الطاعة لجلالتكم والعمل على خدمة البلاد بكل  
ما أملك من قوة وإن يكن جلال الموقف وخطر تبعاته بحيث يمحلان على التردد .

لهذا أتشرف بأن أرفع إلى جلاتكم قبولي للهمة السامية التي تفضلتم بتشكيلي  
إياها وإلى لأرجو — أخذا بما جعلته لفضلي سنة ثابتة وقاعدة مرعية في وزارتي  
المسابقة — أن أوفق إلى تسير شؤون البلاد بما يرضى جلاتكم والأمة من نشر  
أسباب العلمانية والعدل وأخذ الأمور بالحزم الواجب مع العمل على تأليف  
القلوب وتوحيد كلمة البلاد .

القاهرة في ٦ رجب سنة ١٣٦٠ ( ٣١ يولييه سنة ١٩٤١ )

حسين مرى

## كتاب استقالة الوزارة

المرفوع إلى حضرة صاحب الجلالة الملك  
من حضرة صاحب الدولة حسين سرى باشا

مولاي صاحب الجلالة

في الأوقات العصيبة التي يمتازها العالم والتي جعلت مهمة الحكم في مصر شاقة  
شرفني مولاي بأن عهد إلى برئاسة مجلس الوزراء زهاء أربعة عشر شهرا قلت فيها  
وزملائي بمؤازرة البرلمان بما مكنتنا الظروف من أدائه لتجنب البلاد وبيلات  
الحرب ولتنفيذ معاهدة الصداقة والتحالف مع بريطانيا العظمى بنصها وروحها،  
وقد اقتضاني ذلك بذل مجهود مضمّن أرائي بصدّه في حاجة إلى الراحة .

لهذا أتقدم إلى الأعقاب الملكية متمسّا بقبول استقالة الوزارة .

وإنني ما زلت يا مولاي المخلص الأمين لمرشكم الوفي لخدماتكم

القاهرة في ١٦ المحرم سنة ١٣٦١ (٢ فبراير سنة ١٩٤٢)

حسين سرى

أمر ملكي رقم ٥ لسنة ١٩٤٢

بقبول استقالة الوزارة

عزيزي حسين سرى باشا

اطلعتنا على كتابكم الذي رفضتموه إلينا باستقالة الوزارة لما احتمسّموه مدة  
رياستكم من جهود مضنية أوججتمكم إلى الراحة .

ولا نسمعنا حرصا على صحتكم إلا إيجابتكم إلى ما التمسّموه مقدّرين صدق ولائكم  
وشاكرين لكم ولحضرات الوزراء زملائكم ما قدّمتم للبلاد من جليل الخدمات .

وأصدقونا أمرا هذا لدولتكم بذلك

صدر بقرار من مجلس الوزراء في ١٨ المحرم سنة ١٣٦١ (٤ فبراير سنة ١٩٤٢)

فاروق

## أمر ملكي رقم ٦ لسنة ١٩٤٢

صادر إلى حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا

عززي مصطفى النحاس باشا

يسرى وقد عرفت فيكم أصالة الرأي وسداد التدبير وقوة الإخلاص أن أسند إليكم رئاسة مجلس وزرائنا .

إن مصر ووطننا العزيز لأحوج ما تكون في هذه الآونة الدقيقة إلى تضافر الجهود ، وضم الصفوف ، وجمع القوى ، وبذل التضحية ، وإنكار الذات ، في سبيل حفظ كيانها ، وإعلاء شأنها ، ورفاهة شعبها ، وذلك ما أرجو أن يكون بتوفيق الله وعظيم تأييده .

وقد أصدرنا أمراً بهذا إلى مقامكم الرفيع للأخذ في تأليف هيئة الوزارة ومعرض المشروع طينا لمصهور مرسومنا به .

واقه المسئول أن يوفقنا جميعا إلى العمل على ما فيه إسعاد الأمة والبلاد .

صدر في قصر ما بين ١٨ المحرم سنة ١٣٦١ ( ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ )

فاروق

جواب حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا

في ٦ فبراير سنة ١٩٤٢

يا صاحب الجلالة

تفضلتم جلالتكم فمهدتم إلى مهمة تأليف الوزارة في هذه الظروف الخطيرة ، وأبيتم إلا أن تريديني شرفا فوق شرف بأن أعيرتم ، بلسانكم الكريم المثرة بعد المثرة ، والكثرة بعد الكثرة ، عن تفتكم في وطنية هذا الضعيف ، وإنكاره لذاته ، مؤكداً أن هاتين الصفتين الكريمتين اللتين شاء فضلكم أن تسندوهما إلى- تقضيان حل- بأن

أهدم لإنقاذ الموقف ، وأتحمل مسؤولية تطورات علم الله أن لم يكن لي يد فيها ، بل جلبها على البلاد خيري بأعماله أو بإهماله ، فأصبح من واجبي كعصرى وكوطنى — إذا أتست لذلك جهودى — أن أنقذ البلد من نتائجها وأجنبها وزرها ، بعد إذ ظهرت بوادرها وتكررت نذرها .

قدّرت المسؤولية ووزنت عبء أقالها ، فرجحت أمام عنى كفة ضعى عن احتلالها ، فاعتذرت عن قبول الوزارة ، فتفضلتم فأصررتم فنزادنى إصراركم على الثقة بى خشية من الثقة بنفسى ، ولكنى إزاء أصركم الصادر إلى باسم العرش ومصر قبلت ، وصل الله توكلت .

وكان أول عهد أخذت به قسى أن أحاول إنقاذ البلاد من خطورة الموقف الأخير ، فأخطو خطوة عملية حاسمة فى هذا السبيل قبل المضى فى تأليف الوزارة ، بل كشرط أول اشترطته على نفسى للسرى تأليفها .

وقد رأيت أن خطورة الموقف لا يكفى فى معالجتها كلمة أقولها ، أو صيحة أرسلها ، أو وعد أبذلها ، بل يجب لوضع الأمور فى نصابها أن تولى البيوت من أبوابها ، فيصدر تصريح من الجانبين ، يحفظ للوطن استقلاله وحقوقه ، وتقطع لنا الحليقة عهدا رسميا يجرى ما عكر أو ما من شأنه أن يعكر صفو الجلى بين الخليفتين .

وتحقيقا لذلك اجتمعت بسعادة السير مايلز لاميسون السفير البريطانى فى مصر وأوضحت له وجهة نظرى التى بها وحدها تصان حقوق الوطن وتتوطد صلات المودة والتحالف بين مصر وبريطانيا ، فقلت من سعادته رغبة صادقة وأكيدة فى تنفيذ المعاهدة بين بلدينا على أساس الاحترام والود المتبادلين ، ومعاملة مصر معاملة الند للند ، من غير ما مساس باستقلالها وحقوق سيادتها ، أو تدخلها فى شؤونها الداخلية وبخاصة تكوين أو تغيير وزاراتها .

وفيا على نص هذين الكاوين التاريخيين أثبتهما بمدكريم إذتكم :  
 ” إلى حضرة صاحب السعادة السفير البريطاني في مصر

يا صاحب السعادة

لقد كلفت بمهمة تأليف الوزارة وقيلت هذا التكليف الذى صدر من جلالة الملك بما له من الحقوق الدستورية ، وليكن مفهوما أن الأساس الذى قبلت عليه هذه المهمة هو أنه لا المعاهدة البريطانية المصرية ولا مركز مصر كدولة مستقلة ذات سيادة يسمحان لمخيلة بالتدخل فى شؤون مصر الداخلية ، وبخاصة فى تأليف الوزارات أو تغييرها .

وإلى أؤمل يا صاحب السعادة ، أن تتفضلوا بتأييد ما تضمن خطاى هذا من المسانى وبذلك تتوطد صلات المودة والاحترام المتبادلين وفقا لنصوص المعاهدة .

وتفضلوا يا صاحب السعادة بقبول فائق احترامى ما

٥ فبراير سنة ١٩٤٢  
 مصطفى النحاس

” إلى حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا

يا صاحب المقام الرفيع

لى الشرف أن أؤيد وجهة النظر التى عبر عنها خطاب رفعتكم المرسل منكم بتاريخ اليوم ، وأن أؤكد لرفعتكم أن سياسة الحكومة البريطانية قائمة على تحقيق التعاون باخلاص مع حكومة مصر كدولة مستقلة وحليفة ، فى تنفيذ المعاهدة البريطانية المصرية ، من غير أى تدخل منها فى شؤون مصر الداخلية ولا فى تأليف الحكومات أو تغييرها .

وإلى لأتمنى هذه الفرصة لأؤكد لرفعتكم فائق احترامى ما

٥ فبراير سنة ١٩٤٢  
 مايلز لامبسون

## يا صاحب الجلالة

بعد إذ وفقى الله إلى هذه النتيجة ، التى جلبت للبلاد كسبا ولم تقتصر فى أن تدفع عنها ضرا ، لحققت وعد الخلاق الكريم خلقه من أن بعد العمر يسرا ، بعد ذلك التوفيق لم يبق لى إلا أن أرجو من الله توفيقا فيما بقى من مهمتى ، وما تفضلتم فحلتموه ذنقى ، من تولى شؤون الحكم فى البلاد تحقيقا لحزبها ومصلحتها ورفاهتها بعد أن عانى الشعب كثيرا مما وجد ، وبعد أن أهدر ما أهدر وفسد ما فسد !

وسيكون أول عمل للوزارة التى شرفتمونى براستها هو أن توطد الحياة النيابية الصحيحة ، وأن تكفل أحكام الدستور صيانة للغويات ، وتيسيرا لعوامل الطمأنينة والعدل والمساواة ، حتى يستظل بظله الكبير والصغير ، والغنى والفقر ، من غير ما ميل أو عداوة ، أو محسوبية ، أو مراعاة للوجوه إلا وجه ربك ذى الجلال .

ذلك لأن هذه الوزارة تؤمن بأن اتحاد الكلمة على احترام الدستور والحياة النيابية الصحيحة هو وحده الكفيل بتحقيق الحكم الديموقراطى فى مصر ، وهو وحده الكفيل بتوحيد الصفوف وتضافر الجهود وحشد القوى فى سبيل حفظ مكان البلاد وإعلان شأنها ورفاهة شعبها .

ومن ثم فيكون فى طليعة ما تنهى به الوزارة ، أمر صدور الأمر الكريم بتأليفها أن تعرض على جلالكم مشروع مرسوم يحمل مجلس النواب الحاضر ، لكن يكون للأمة ، ممثلة فى ناخبها ، الكلمة الفاصلة فى تقرير مصيرها ، وتدير أمورها ، فى هذه الظروف الخطيرة التى تجتازها البلاد ، وسيتمدد للانتخابات العامة أقرب أجل ممكن فى حدود الدستور ، بحيث لا يتجاوز الشهرين المقترين فى نصوصه .

وكذلك ستبنى الوزارة عناية خاصة بتكوين البلاد فتعالج جهد الطاقة كل ما يمكن معالجته من أخطاء الماضى ، حتى ينعم الفقير قبل الغنى بغيرات أرضنا التى كانت وما تزال مباركة الثمرات ، وغيرة الخيرات .

وستعالج الوزارة فيما تعالج جميع ما خلفته آثار الماضي من تركة مثقلة بمجسم الأعباء وبأهمل النفقات ، وتعنى على وجه عام بتوطيد الاقتصاد الأهل على أسس ثابتة الأركان والاتجاهات ، من غير أن تنقصها المرونة اللازمة لمواجهة مختلف التطورات والاحتالات الاقتصادية .

وستعنى الوزارة في سياستها الخارجية أول ما ترعى تجنب البلاد ويلات الحرب وشروطها .

وكذلك ستعمل الوزارة على توطيد الثقة والصداقة بين مصر المستقلة وحليفها بريطانيا العظمى ، وعلى أن تسفد الماهدة البريطانية المصرية من الطرفين تنفيذا صادقا دقيقا لمصلحة البلدين ، وعلى تعزيز صلاتنا الودية بالبلاد الأجنبية ، وبخاصة البلاد العربية والشرقية التي تربطنا بها الأواصر الوثيقة من قديم .

وتتحققا لسياسة القصد في المصروفات وتخفيفا لأعباء الميزانية ، ترى الوزارة أن تبدأ في تنفيذ هذه السياسة في نفس تكوينها فتلغى الوزارات الثلاث المستجدة وهي : وزارات الشؤون الاجتماعية ، والوقاية ، والتموين ، على أن تحيل أعمالها من غير ما إقص في مستواها إلى الوزارات الأخرى ، فتعال شؤون التموين على وزارة المالية ، وتحال شؤون الوقاية على وزارة الأشغال ، كما تحال الشؤون الاجتماعية على وزارة الصحة والجهاز الأخرى ذات الاختصاص .



## كتاب استقالة الوزارة

المرفوع إلى حضرة صاحب الجلالة الملك  
من حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا

مولاي صاحب الجلالة

نظرا لما قام بيني وبين حضرة صاحب المقام العالي مكرم عبيد باشا وزير المالية من خلاف جوهري طال أمده ، وتمددت مظاهره ، وتمتدح على علاجه بالرغم مما بذلته من الجهود . ولما كان هذا الخلاف قد أدى إلى استحالة استمرار التعاون بيننا ، فإنني أتشرف بأن أرفع إلى جلالته استقالة الوزارة راجيا أن تتنازلوا بقبول أخلص عبارات ولائي ، وأصدق آيات شكرى على ما عرفت منى وزملائي به إلى آخر لحظة من الثقة العالية والمطف السامى .

وإني يامولاي لن أزال الخادم الأمين لعرشكم ، الوفي لشخصكم ما

القاهرة في ١١ جمادى الأولى سنة ١٣٦١ ( ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢ )

مصطفى النحاس

أمر ملكي رقم ١٦ لسنة ١٩٤٢

بقبول استقالة الوزارة

عزيزى مصطفى النحاس باشا

رفع إلينا اليوم كتاب استقالة وزارته للسبب الذى فصتموه به ، إنا مع ما نشعر به من شديد الأسف على هذا الذى حدث لايستأنا لإا قبولها ، مقتدرين صدق ولائكم ، وشاكرين لكم ولحضرات الوزراء زملائكم ما قدمت للبلاد من جليل الخدمات . وأصدرنا أمرا هنا هذا إلى مقامكم الرفيع بذلك ما

مدر بقصر عابدين في ١١ جمادى الأولى سنة ١٣٦١ ( ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢ )

فاروق

## أمر ملكي رقم ١٧ لسنة ١٩٤٢

صادر إلى حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا

عزيزي مصطفى النحاس باشا

يسرني وقد عرفت لكم سداد الرأي وبعد المهمة وصدق الولاء أن أسند إليكم رئاسة مجلس وزرائنا، راجيا لكم التوفيق في ظل من التعاون والصفاء الذي أود أن يكون شعار الجميع حتى تصل سفينة البلاد في هذه الآونة العصيبة إلى شاطئ السلام. وقد أصدرنا أمرنا هذا إلى مقامكم الرفيع للأخذ في تأليف هيئة الوزارة ومرض المشروع علينا لصدور مرسومنا به .

واقه المسئول أن يوجهنا جميعا إلى ما فيه خير الوطن العزيز ما

صدر بقصر عابدين في ١١ جمادى الأولى سنة ١٣٦١ (٢٦ مايو سنة ١٩٤٢)

فاروق

جواب حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا

في ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢

مولاي صاحب الجلالة :

تفضلتم جلالتكم فمهدتم إلي في تأليف الوزارة الجديدة فتلقيت هذا التكليف بخالص الدعاء، وصادق الولاء، واستملت أمركم الكريم، وقد أكد لي شرف تفكيركم وعظيم رضاكم عما تمت به وزملائي من خدمة العرش والبلاد في ظل من رعايتكم السامية، وتأيد من مجلسي البرلمان .

وما من شك في أن الظروف العصيبة التي تواجه البلاد منذ حين تتطلب من جميع المصريين أن يساهموا في خدمة الوطن العزيز سواء في ذلك من كانوا في الحكم أو خارج الحكم في حق من الصفاء والتعاون والمجدد .

وقد راعيت ذلك منذ تأليف وزارتي السابقة فبذلت الجهود تلو الجهود لتحقيق الصفاء والمجدد، وتيسير التعاون لجميع المصريين، مؤيدين كانوا أو معارضين .

ولئن شاب هذا الجلق شائبة أدت إلى استقالة الوزارة السابقة إلا أن التعاون الكامل، والانضمام الشامل بين الوزراء الذين آتسرف بعرض أسمائهم على جلالتكم يجعل مهمتي بفضل رعايتكم السامية إن شاء الله مهمة موقفة .

وستكون خطة الوزارة الجديدة في الحكم هي الخطة نفسها التي جرت عليها الوزارة السابقة من حيث أهداف الحكم الوطنية، وأساليبه الحرة المستندة إلى كريم تفكيركم وتأييد مجلسي البرلمان .

## أمر ملكي رقم ٢٥ لسنة ١٩٤٤

بإقالة وزارة حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا

عزيزي مصطفى النحاس باشا

لما كنت حريصا على أن تحكم بلادى وزارة ديموقراطية ، تعمل للوطن ، وتطبق أحكام الدستور نصا وروحا ، وتسوى بين المصريين جميعا فى الحقوق والواجبات ، وتقوم بتوفير الغذاء والكساء لطبقات الشعب .

فقد رأينا أن تقلبك من منصبك .

وأصدرنا أمرا هنا لمقامك الرفيع ، شاكرين لكم ولحضرات الوزراء زملائكم ما أتيتمكم إداة من الخدمات أثناء قيامكم بمهمتكم .

صدر بقصر ماڤين فى ٢١ شوال سنة ١٣٦٣ ( ٨ أكتوبر سنة ١٩٤٤ )

فاروق

أمر ملكي رقم ٢٦ لسنة ١٩٤٤  
صادر إلى حضرة صاحب المعالي أحمد ماهر باشا

عزيزي أحمد ماهر باشا

نظرا للاحوال الدقيقة التي تواجهها البلاد في هذه الآونة العصيبة ، ولما لنا من عظيم الثقة بكم ، ولما نتمناه ليكم من صدق العزيمة وسداد الرأي والمقدرة على حسن القيام بمهام الأمور .

قد اقتضت إرادتنا إسناد رئاسة مجلس وزرائنا إليكم .

وأصدرنا أمرا هذا لمعاليمكم للأخذ في تأليف هيئة الوزارة وعرض المشروع علينا لصدور مرسومنا به .

ونسأل الله أن يمدنا في كل الأمور بسوئه وعنايته ، وأن يوفقنا جميعا لما فيه خير البلاد .

مدينته مدين في ٢١ شوال سنة ١٣٦٣ (٨ أكتوبر سنة ١٩٤٤)

فاروق

جواب حضرة صاحب المعالي أحمد ماهر باشا

في ٩ أكتوبر سنة ١٩٤٤

مولاي صاحب الجلالة

أتشرف بأن أرفع إلى مقام جلالته اسمي آيات الشكر على ما تفضلتم به علي من ثقة غالية بتكليف بتأليف الوزارة .

وإني لأقدر يا مولاي دقة الحالة التي تواجهها البلاد في هذه الآونة العصيبة وما امتحنتم به كثرة الشعب المصري في العامين الماضيين من تقشير في الأرزاق والكساء وتضييق في الحقوق والحريات ، وأشعر بتطلع مواطني إلى اليوم الذي

يستمتعون فيه بمساواتهم في الحقوق والواجبات ، وأجد القوة على مواجهة هذه المهمة الحسيمة وقبول هذا التكليف الملكي الكريم في ثقة جلاتكم وسأى عطفكم وصادق حبكم لشعبكم ، وفي إجماع المصريين على التخلص من أسباب الاستغلال والمجاعة والمحسوبية التي فشت في عهد الحكم السابق ، ومن وسائل الإرهاق والإرهاب والقمع التي طمست معنى الحكم النيابي وصيرته أداة تحكم ودكتاتورية وطنيان .

والوزارة يا مولاي معترمة تطهير أداة الحكم وتثري سمعته بحيث يطمئن الشعب إلى سلامة حقه بسلامة أيدي الحفظة عليه .

وتحقيقا لرغبة جلاتكم السامية في قيام الحكم الديمقراطي الصحيح الذي يسود فيه حكم الدستور نسا وروحا ، تعزم الوزارة استفتاء الشعب المصري في انتخابات حرة تكفل إبراز رأى الأمة وإظهار إرادتها .

وإني أرجو يا مولاي أن يوفقنا الله إلى القيام بتوفير الغذاء والكساء وتمكين المصريين جميعا من الوصول إلى حقوقهم منه بحيث لا يحرم الفقراء ومتوسطو الحال من الأهلين والموظفين لثرى قلة من المستغلين .

وستعمل الوزارة على تحقيق مطالب البلاد وأمانها وهي حريصة دائما على التعاون الصادق مع حليفتها بريطانيا العظمى تنفيذا لالتزاماتها نحوها وتأييدا منها لمبادئ الديمقراطية التي تمتنعها مصر عن عقيدة وإخلاص ، وتبذل في سبيل نصرتها كل ما في وسعها من جهد .

وستظل العلاقات بينها وبين البلاد العربية علاقات تعاون صادق ومودة أكيدة . إذ السياسة العربية التي جرت عليها مصر وكان من أوائل مظاهرها اشتراك الحكومة رسميا في مؤتمر فلسطين بلندن سنة ١٩٣٩ إنما هي سياسة مصر القومية ، وسنواصل السير عليها في عزم وأطراد إلى أن تتحقق آمال الأمم العربية كاملة في تعاونها واتحادها واستقلالها .

## كتاب استقالة الوزارة

المرفوع إلى حضرة صاحب الجلالة الملك  
من حضرة صاحب الدولة أحمد ماهر باشا

مولاي صاحب الجلالة

أشرف بأن أرفع إلى سديكم العلية استقالة الوزارة ، التي أشرف برياستها ،  
بمناسبة ظهور نتائج الانتخابات النيابية .

وإني لسميد يا مولاي ، بأن تلك الانتخابات ، التي جرت في جو حز وعدالة  
شاملة ، وفي ظل السكينة والنظام ، قد دلت بأجل بيان ، ونطقت بأفصح لسان ،  
على صدق النظرة السامية ، التي شتمت بها الموقف ، عند ما أمرتم جلالتكم بإقالة  
الوزارة الماضية ، وتفضلتم باسناد الأمر إلى الوزارة الحاضرة ، ففضت في حكمها  
القوى ، نيفا وثلاثة شهور ، عابلت فيها الأمور جهد استطاعتها ، مستنيرة بسامي  
إرشادكم ، وحكيم توجيهكم ، مسترشدة بإرادة الأمة في العمل لتحريرها وصالحها ،  
والدفاع عن حقوقها ، وتحقيق أسباب العدالة والرخاء والطمأنينة بين الناس  
أجمعين .

وإني لأذكر بالشرف العظيم والنبطة ماتفضلتم جلالتكم على به من ثقة وعطف  
ورضاء ، وما كان لذلك من بالغ الأثر في أعمال الوزارة ، وأرجو أن أكون على  
النوام حائزا لرضاء مولاي ، خادما لسدته ، عاملا على ما فيه رفعة الوطن  
وصعادة بنيه .

حفظ الله مولاي ، وأيد ملكه ، وأعن به الوطن العزيز ما

القاهرة في أول سفرته ١٣٩٤ (١٥ يناير ١٩٤٥)

المخلص الوفي الأمين

أحمد ماهر

## أمر ملكي رقم ٤ لسنة ١٩٤٥

بقبول استقالة الوزارة

عزيزي أحمد ماهر باشا

اطلعنا على كتاب الاستقالة المرفوع إلينا منكم بتاريخ اليوم ،  
وإننا لمقتدون صديق إخلاصكم ، وشاكرون لكم ولحضرات الوزراء زملائكم  
ما بذلتم من جهود موقفة في إنشاء قيامكم بمهمتكم ،  
وأصدرنا أمراً هذا لدولتكم بذلك ما

مدربصر مابدين غرة صفر سنة ١٣٦٤ (١٥ يناير سنة ١٩٤٥)

فاروق

## أمر ملكي رقم ٥ لسنة ١٩٤٥

صاادر إلى حضرة صاحب الدولة أحمد ماهر باشا

عزيزي أحمد ماهر باشا

لما كانت أحوال بلادنا العزيزة في شتى نواحيها تتطلب تضافر القوى وتوحيد  
الجهود في سبيل النهوض بمراقق الأمة الى الفاية التي نبتتها ونعمل باهادين  
على تحقيقها ،

ولما كنتم خير من يركن إليه في هذه الظروف قدرة وكفاية ، فوق ما لنا فيكم  
من عظيم الثقة لصديق إخلاصكم ، فقد عهدنا إليكم بمنصب رئاسة مجلس وزرائنا .  
وأصدرنا أمراً هذا الى دولتكم للاخذ في تأليف هيئة الوزارة وعرض المشروع  
علينا استصدارا لمرسومنا به ،

واقفه نسأل أن يوقفنا جميعا لما فيه خير البلاد ما

مدربصر مابدين في غرة صفر سنة ١٣٦٤ (١٥ يناير سنة ١٩٤٥)

فاروق

جواب حضرة صاحب الدولة أحمد ماهر باشا

في ١٥ يناير سنة ١٩٤٥

مولاي صاحب الجلالة

تفضلتم فعهدتم إلى مرة ثانية بمهمة تأليف الوزارة ، والاضطلاع بأعباء الحكم ، وإنه لشرف عظيم أن ألقى من مولاي هذا العطف الكريم ، وهذه الرعاية السامية ، وأن أحظى بثقته الغالية ، وأنى إذ أستجيب لأمر مولاي ، لمقدر تماماً ثقل الحمل الذي يتظرنى ، وجسامة المأمورية التي أضطلع بها ، في الظروف الدقيقة التي تمر بها البلاد ، وليس لي من حافز على الإقدام عليها ، إلا شعورى بما يفرضه على واجبي من التفانى في خدمة مليكى ، وخدمة أمتى ، التي شرفنى بالثقة والتأييد .

مولاي :

لقد ظهرت إرادة الأمة جلية ، في تأييد السياسة القومية ، التي مضت على سنتها الوزارة الماضية . تلك السياسة التي ارتضتها الأحزاب المختلفة باعتبارها الخطة القومية القوية التي لا غنى للبلاد عنها في ظروفها الحاضرة . وهي فوق ما تقدم ، السياسة التي لقيت من جلالكم على الدوام العطف والتشجيع . لذلك عوّلت على أن أمضى في سياسة قومية ، تجتمع عندها الأحزاب ، للعمل لخير الوطن وأهله ، والدفاع عن حقوقه ، وبسط العدل والانصاف للناس أجمعين ، وتيسير الأرزاق والأفوات لهم ، وتطهير الحكم "سيرته وجوهره" مما عابه من شوائب الجور والانحراف .

وقد اخترت أن أجمع الوزارة التي أوّلفها بين الأحزاب المختلفة . تحقيقاً لأسباب التعاون . الذي تتطلبه ظروف الأحوال .



## أمر ملكي رقم ١٦ لسنة ١٩٤٥

عزيزي محمود فهمي النقراشي باشا

لقد أحرزتي وبإعانتك من نفسي حادث الاحتشاء الفظيع الذي أودى بحياة رجل من أكفأ أبناء مصر وأبرم بها واشتدتم إخلاصا لعرشتنا، المغفور له أحمد ماهر باشا فكانت وفاته خسارة كبيرة للبلاد .

ولما عهدناه فيكم من صدق العزيمة وحسن النظر في الأمور اقتضت إرادتنا إسناد منصب رئاسة مجلس وزرائنا اليكم .

وأصدرنا أمراً بهذا لكم للأخذ في تأليف هيئة الوزارة وعرض المشروع علينا استصهاراً لمرسومنا به .

أسأل الله تعالى أن يوفقنا جميعاً لما فيه الخير والسداد ما

صدر بقصر ما بين في ١١ ربيع الأول سنة ١٣٦٤ (٢٤ فبراير سنة ١٩٤٥)

فاروق

جواب حضرة صاحب المعالي محمود فهمي النقراشي باشا

في ٢٤ فبراير سنة ١٩٤٥

مولاي صاحب الجلالة

تفضلتم فأسندتم إلي مهمة تشكيل الوزارة والقيام بأعباء الحكم . وإنني لشاكر بللاتكم جميل عطفكم وكرم تفنكم التي أسندتم منها القوة على احتمال مسؤوليات الحكم ومقابلة تبعاته في الظروف الدقيقة التي تمر بها البلاد راجياً أن يوفقني الله إلى خدمة ملكي وبلادى وأن يهين من لدنه التوفيق والسداد .

ولست أخفى يا مولاي أنها مهمة شاقة أزداد شعورا بعينها وتقديرا لمسئولياتها كلما فكرت في الفراغ الذي خلقه المغفور له الدكتور أحمد ماهر باشا حينما قضى نحبه ضحية حادث الاعتداء الفظيع عليه . وكلما فكرت في الأعمال العظيمة التي أخذ - رحمه الله - نفسه بها واضطلع بأعبائها ، والخدمات الجليلة التي أقامها للملك ووطنه وللبادئ السامية التي عاش في ظلها ومات في سبيلها .

وإني لحريص يا مولاي على أن أترجم خطي فقيدنا العظيم وأن أنهج على سياسته الحكيمة التي نالت تأييد الأمة ورضاءكم الكريم وأن أتم المهمة التي ماهد رحمه الله نفسه على أدائها .

وقد اعتزمت على اتباع سياسة الحزم والمضاء في تحقيق أسباب الأمن والنظام في البلاد حتى تطمئن إلى سلامة نظمها وكفالة مرافقها وسوف لا تدخر الحكومة وسعا في تمكين الملاحة من وضع يدها على مرتكبي الجريمة الفظيمة التي أودت بحياة الرئيس العظيم وأن تمعقها حتى تتمكن من الاقتصاص من كل من ثبت صلتها بالجريمة كما أنها مستمرة على استئصال شأفة الإجرام وتخليص البلاد من آفاتها .

وإني لكبير الرجاء أن تنال هذه السياسة مكان الرضاء من جلاتكم وأن تحقق ما نصبوا إليه البلاد من الرفعة والرخاء .

وقد رأيت أن أشرك معي في الوزارة حضرات الوزراء الذين اشتركوا مع المغفور له الدكتور أحمد ماهر باشا في وزارته وساهموا في السياسة التي رسمها .

## كتاب استقالة الوزارة

المرفوع إلى حضرة صاحب الجلالة الملك  
من حضرة صاحب الدولة محمود فهمى القراشى باشا

مولائى صاحب الجلالة

تشرفت وزملائى بالاضطلاع بأعباء الحكم على أثر وفاة المغفور له الشهيد أحمد ماهر باشا فالتزمت خطته فى العمل على تطهير سمعة الحكم وإقرار العدل بين الناس وتوفير الغذاء والكساء لهم ورفع مستوى معيشتهم وإعادة تفتيم بالقانون. ولم يكن فى تحقيق هذه النيات على مضامتها، ما يصرف الوزارة عن مطالب البلاد الوطنية وبذل كل ممكن لرفع مقامها الدولى بالاشتراك فى الحياة الدولية الجديدة، والمساهمة فى المؤتمرات العالمية بعزم صادق وجهد أكيد . ولقد كان للسياسة الرشيدة التى رسمها المغفور له الدكتور أحمد ماهر باشا فضل عظيم فيما وصلت إليه البلاد من نتائج فى هذا الميدان فوق الله جهودها الداخلية والخارجية رغم المصاعب التى لازمت قيام الحرب أو جاءت نتيجة لنهايتها وأصبحت مصر عضواً فى هيئة الأمم المتحدة ثم عضواً فى مجلس الأمن .

وقد ساهمت الوزارة بأوفى نصيب فى تحقيق أمل البلاد العربية بمقد ميثاق جامعة الدول العربية وتوطيد دعائمها وتوكيد أواصر الصداقة بينها مما جاء بأطيب الثمرات .

وعلى أثر انتهاء الحرب بادرت الوزارة الى رفع الرقابة على الصحف وإلغاء الأحكام العرفية وفك القيود التى اقتضتها ضرورات الحرب . ثم أعلنت مطالب البلاد الوطنية فى الجلاء ووحدة وادى النيل وهو ما أجمعت الأمة عليه إجماعاً كاملاً . وحسدت الى المطالبة بتعديل المعاهدة التى أبرمت بينها وبين بريطانيا العظمى فى سنة ١٩٣٦ لتحقيق تلك المطالبات الوطنية فاستجابت الحكومة البريطانية

لها وقبلت الدخول نورا في محادثات تمهيدية أعلنت هذه الوزارة أمام البرلمان أنها تدخلها حرة من كل قيد .

وفي هذه المرحلة الجديدة — مرحلة دخول البلاد في مفاوضات لتحقيق المطالب الوطنية — رأيت يامولاي أن أتخل عن الحكم لأضع الأمور بين يدي جلائكم وتوجهونها بسامي حكمتكم إلى ما ترون فيه الخير للبلاد .

وإني لأتهز هذه الفرصة يامولاي لأقرر بأن ما أدركناه من توفيق قد كان دائما بفضل رضائكم الكريم وتوجهكم السامي . وأتوجه الى الله العلي القدير أن يحفظ ذاتكم ويديم توفيقكم لخير الوطن العزيز .

وإني عل الدوام خادم سديكم المخلص الأمين ما

القاهرة في ١٣ ربيع الأول سنة ١٣٦٥ (١٥ فبراير سنة ١٩٤٦) .

محمود فهمي النقراشي

## أمر ملكي رقم ٩ لسنة ١٩٤٦

بقبول استقالة الوزارة

عزيزي محمود فهمي النقراشي باشا

اطلعتنا على كتاب الاستقالة الذي رفعتموه إلينا في ١٥ فبراير الحاضر . وإنا إذ نحييكم إلى متمسك ، مراعين الدواعي التي حدثت بكم إليه ، لنذكر وتقدر ما لمستهاء فيكم مدة اضطلاعكم بمهمتكم من الوطنية والتزاهة والإخلاص .

وقد أصدرنا أمرا هنا لدولتكم بذلك ، شاكرين لكم ولحضرات الوزراء زملائكم ما أدبتم للبلاد من جليل الأعمال ، راجين لكم ولحضراتهم تمام الصحة وموفور العافية ما

صدر بقصر القبة في ١٣ ربيع الأول سنة ١٣٦٥ (١٥ فبراير سنة ١٩٤٦)

فاروق

## أمر ملكي رقم ١٠ لسنة ١٩٤٦ صادر إلى حضرة صاحب الدولة إسماعيل صدق باشا

عزيزي إسماعيل صدق باشا

تجتاز بلادنا العزيزة مرحلة دقيقة، ليست دقتها صدى للقلق العام الذي يساور العالم بأسره لحسب، بل هي أيضا مظهر سليم لتطلع الشعب الى تحقيق مطالبه المادلة في الخارج والداخل .

ولما كان ذلك يحتاج الى تضافر القوى، وتساند الرجال، لاسميا ومصر مقدمة على مفاوضات مع حليفتها العظيمة، وكنتم أهلا لتوجيه البلاد هذه الوجهة، والسير بها في هذا السبيل، فقد حملناكم أمانة الحكم ثقة منا بما نعهد فيكم من ولاء وإخلاص .

لذلك اقتضت إرادتنا إسناد رئاسة مجلس وزرائنا إليكم، وأصدرنا أمرا هذا لدولتكم، لتأخذوا في تأليف هيئة الوزارة وعرض المشروع علينا استصدارا لمرسومنا به .

والله يكلؤنا بعنايته، ويوفقنا جميعا الى ما فيه إسعاد شعبنا المحبوب والعمل على رفاهته، إنه نعم المولى ونعم النصير

صدريسمرة في ١٤ ربيع الأول سنة ١٣٦٥ (١٦ تمرايرة ١٩٤٦)

فاروق

جواب حضرة صاحب الدولة لإسماعيل صدق باشا

في ١٧ فبراير سنة ١٩٤٦

مولاي صاحب الجلالة

تفضلتم جلالتم فأسندتم إلى في هذا الظرف الدقيق من حياة البلاد مهمة تأليف الوزارة وتوجيه مصائر الأمة إلى ما فيه الخير الذي تحرصون الحرص كله على إمساغه عليها ضائفا موفورا . وإتيا يامولاي لمهمة صعبة ينوء بها أصلب الرجال عودا، وأقدرهم على تحمل تبعات الحكم وأعبائه الثقال . فكيف بهذا الضعيف الذي لولا ما شرفتموه به من تفتكم السامية وحسنتموه بطفكم الكريم ما أقدم على الاضطلاع بهذه المهمة الشاقة . ولكن هي الثقة السامية والعطف الكريم قد بعا فيه روحا جديدة مستمدة من روحكم القوية الوثابة، ومن هممكم العالية الشابة .

ولقد وفقت يامولاي إلى الاستعانة برجال عرفت فيهم الكفاية وانغبرة والشعور الكامل بالمسؤولية، ومنهم أعضاء أحد الأحزاب التي لها في تاريخ خدمة البلاد الأثر المحمود ، ولقد طاهدوني على ألا يدخروا وسما في سبيل الخدمة العامة والوصول بالبلاد إلى ما ترجون لها من نهوض وسودد ونجاح .

وها نحن أولاء يامولاي معتمدون على السير قدما في خدمة مرافق البلاد وتهيئة الوسائل المؤدية إلى تحقيق إرادة الأمة في إكمال استقلالها إكمالاً لا تشوبه شبهة ولا يستريه قصص .

وإني سأشرف بأن أرفع إلى جلالتم أسماء من سيقومون بالمفاوضة مع بريطانيا العظمى . مفاوضة حرة طليقة من كل قيد، تحقيقا لإرادة الأمة التي أعلنتها إعلانا، وأرجو أن يكون ذلك في أقرب وقت ، عاملين على أن يكون تمثيل البلاد في هيئة المفاوضات — طبقا لتوجيهات جلالتم — تمثيلا تاما شاملا بغير نظر إلى ما عسى

أن يكون هناك من فوارق في وجهات النظر في الشؤون الداخلية. وهي الفوارق التي أصبحت البلاد لا تطيق بحال من الأحوال أن يمتد أثرها إلى شؤون الاستقلال .

أما الإصلاح الداخل الذي تتمم الوزارة المضى فيه غير وانية، ولا متهاونة فهو يشمل أول ما يشمل العمل على استتباب الأمن والنظام ونشر الطمأنينة في البلاد والسعي الحثيث في تحسين أحوال المعيشة في الطبقات الفقيرة تحسينا شاملا منظما مطردا يتفق مع مكانة البلاد وكرامتها ويماثل حاجاتها الملحة التي طال عليها الزمن بالإهمال أو النسيان . ولن يكون هذا السعي منذ اليوم ضربا من ضروب الدعاية، بل سيكون الغرض الأساسي الأول للسياسة الداخلية للوزارة أن ترمى إلى مطاردة الأعداء الثلاثة : الجهل، والفقر، والمرض . مطاردة لا هوادة فيها ، وفي سبيل تحقيق هذا الغرض بل شرط النجاح فيه العمل على الرقي المالى والاقتصادى للبلاد بزيادة الإنتاج في كل مصادره ونواحيه لا سيما في الزراعة والصناعة وتحسين وسائلهما، والسهر على تسهيل تصريف متجائهما، وتيسير سبل التجارة في الداخل والخارج .

وإننا لمندركون يا مولاي تمام الإدراك أن تحقيق هذه الأهداف على اختلاف أنواعها وخطورتها لا يتم إلا في جوٍّ من الثقة شامل ، وحال من الهدوء والنظام كامل، وهو ما ستعنى به الوزارة عنابة لا مزيد عليها، وهي على ثقة من وطنية المصريين عامة ووطنية الأحزاب وأولى الأي فيها خاصة ، وقشعر بأن الجميع — بفضل هذه الوطنية — يدركون جلال التبعات إزاء تحقيق الأهداف الوطنية داخلية كانت أو خارجية حتى لا تقوم عقبة في سبيلها يكون من شأنها تعويق البلاد عن إدراك هذه الأهداف، ذلك شعور الوزارة، ولها من هذا الشعور خبر مطمئن على قضية البلاد ، كما لها من عطفكم السامى وتوجيهكم الكريم أكبر سند على تحقيق الآمال .

## نص كتاب الاستقالة

المرفوع من حضرة صاحب الدولة إسماعيل صدق باشا

مولاي صاحب الجلالة

تفضلتم جلالتكم فكلفتموني بحمل أمانة الحكم وتوجيه مصائر الأمة الى ما فيه الخير الذي تحرصون الحرص كله على توفيره لما ساجنا ضائفاً، وكان في طليعة ما تعلقت به إرادتكم السامية أن أتولى رئاسة المفاوضات مع بريطانيا العظمى مفاوضة حرة طليقة من كل قيد، تنفيذاً لما اتفقد عليه إجماع الأمة على تحقيق أهدافها الوطنية في الجلاء الشامل ووحدة وادي النيل .

وقد مضيت بامولاي مع زملائي أعضاء الوفد الرسمي للمفاوضات في القيام بهذه المهمة الخطيرة وقطعنا شوطاً كبيراً منها، ولم يبق إلا مرحلة كنت ومازلت كبير الرجاء في وجه الله أن نجتازها في توفيق ونجاح فتحقق بذلك أعظم الأمانى . غير أن متاعب داخلية قد نبئت وتفاقم أمرها بغير مبرر له وزن، وأصبح من العسير على أن أستمري في الاضطلاع بالمسئـلة الجسيمة في وجه هذه المتاعب .

لذلك رأيت بامولاي أن أفسح الطريق لغيري وأن أضع الأمر كله بين يديكم لتصرفوا فيه بحسبكم السامية ، ولستطيع من يخلفني أن يبالغ البقية الباقية من شؤون المفاوضات بما يحقق للبلاد ما رجوناها من استقلال وحرية في ظل الكرامة القومية .

والله يحفظكم بامولاي ويوفقكم في هذه الظروف التي تناهت في دقتها وخطرها شأنها .

واني بامولاي مازلت لكم المخلص الوفي الأمين ما

إسماعيل صدق

٢٨ سبتمبر سنة ١٩٤٦



## أمر ملكي رقم ٥٧ لسنة ١٩٤٦

صادر إلى حضرة صاحب الدولة إسماعيل صدق باشا

عزيزي إسماعيل صدق باشا

إن استغلتكم التي رقتموها إلينا بتاريخ ٢٨ سبتمبر الماضي ، لم نجمع منا  
 دواعي القبول .

ولما كنتم حائرين تمام ثقتنا ، ولما نعرفه من صدق وطيبتكم وتزمتكم  
 الإصلاحية قد رأينا أن نستمر في العمل على تحقيق أهداف البلاد الوطنية التي  
 هي أهم أمانتنا ما

صدر بقصر المنزه في ٦ ذي القعدة سنة ١٣٦٥ (أول أكتوبر سنة ١٩٤٦)

فاروق

( تنبيه ) اقتصرنا في نقل وإثبات الكتب المرفوعة من حضرات أصحاب  
 المقام الرفيع والدولة رؤساء الوزارات المصرية إلى مقام حضرة صاحب الجلالة  
 الملك المعظم ، على الجزء الشامل لبرامج الوزارات .

أما أسماء حضرات أصحاب المسالى الوزراء الذين قبلوا التعاون مع هؤلاء  
 الرؤساء ، فيجدها الباحث في ملحق الجزء السادس في باب النظارات والوزارات  
 المصرية ما ( المؤلف )

# الفهرس

الخاص بملحق الجريدة الخامسة  
من كتاب تاريخ الحياة النيابية في مصر

الموضوع	الموضوع
٢٠٤ ... الفهرس الخاص بهذه اللائحة ... رقم الصفحة	٣ ... اللائحة الداخلية لمجلس الشيوخ ... رقم الصفحة
٢٠٥ ... اللائحة الداخلية لمجلس النواب ...	٤٤ ... الفهرس الخاص بهذه اللائحة ...
٢٠٥ ... الصادرة في ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٤١ ...	٤٤ ... تقرير لجنة اللائحة الداخلية والعلوم ...
٢٤٢ ... الفهرس الخاص بهذه اللائحة ...	٤٦ ... من مشروع اللائحة الداخلية ...
٢٥٣ ... تقرير اللجنة المشكلة لنظر مشروع ...	١٢٦ ... الجديدة لمجلس الشيوخ ...
٢٥٣ ... اللائحة الداخلية لمجلس النواب ...	١٢٦ ... مشروع اللائحة الداخلية لمجلس ...
٣٠١ ... ملحق لتقرير اللجنة السالف الذكر ...	١٢٦ ... الشيوخ كما أقرته اللجنة ...
٣١١ ... مشروع اللائحة الداخلية المقترح من ...	١٢٦ ... المذكرة التفسيرية لمشروع اللائحة ...
٣١١ ... المحفلور له الدكتور أحمد ماهر ...	١٨٨ ... الداخلية الجديدة لمجلس الشيوخ ...
٣١١ ... باشا رئيس مجلس النواب ...	١٨٨ ... المقترح من سعادة علي زكي ...
٣١١ ... والمواد المضافة لها من اللائحة ...	١٨٨ ... العسراي باشا رئيس مجلس ...
٣١١ ... الداخلية الأصلية الصادرة ...	١٨٨ ... الشيوخ ...
٣١١ ... في سنة ١٩٢٤ ...	١٨٨ ... الفهرس الخاص بتقرير لجنة اللائحة ...
٣١١ ... المذكرة الإيضاحية لمشروع اللائحة ...	١٨٨ ... الداخلية ومرفقات التقرير ...
٣١١ ... الداخلية لمجلس النواب المقترح ...	١٨٨ ... اللائحة الإدارية لمجلس الشيوخ ...
٣١١ ... من المحفلور له الدكتور أحمد ...	١٩٠ ... الصادرة في ١٧ أبريل سنة ١٩٤٣ ...
٣٧٦ ... ماهر باشا رئيس مجلس النواب ...	

الموضوع	الموضوع
رقم الصفحة	رقم الصفحة
المراسيم الخاصة بمجلس	الفهرس الخاص بتقرير لجنة اللائحة
التنواب ... .. ٣٨٩	الداخلية لمجلس النواب
الكتب والمراسم والبرامج الخاصة	ومرفقات التقرير ... .. ٣٨١
بتعيين واستقالات الوزارات	التعديلات التي أدخلت على قانون
المصرية من ١٢ أغسطس	الاقتخاب رقم ١٤٨ لسنة ١٩٣٥ ٣٨٣
سنة ١٩٣٩ لغاية أول أكتوبر	بيان القوانين التي صدرت فنانا
سنة ١٩٤٦ ... .. ٣٩٧	لبعض مواد الدستور المصري ٣٨٧



التَّعْدِيلَاتُ

الَّتِي دُخِلَتْ عَلَى الْجُزْءِ السَّادِسِ

فِي كِتَابِ

تَارِيخِ الْحَيَاةِ النَّبَوِيَّةِ فِي مِصْرَ

مِنْ عَهْدِ سَاكِنِ الْجَنَانِ مُحَمَّدٍ عَلَى بَاشَا

ابتداء من أول يناير سنة ١٩٤٠



# مَجْلِسُ النُّوَابِ

## الْهَيْئَةُ النِّيَابِيَّةُ السَّابِعَةُ

(عدد الأعضاء ٢٦٤)

- ١ - دور الانقضاء المادى الأول من ١٢ أبريل سنة ١٩٣٨  
الى ١٧ أكتوبر سنة ١٩٣٨
- ٢ - دور الانقضاء المادى الثانى من ١٩ نوفمبر سنة ١٩٣٨  
الى ٨ أغسطس سنة ١٩٣٩
- ٣ - دور الانقضاء فى المادى من ٢ أكتوبر سنة ١٩٣٩  
الى ١٧ أكتوبر سنة ١٩٣٩
- ٤ - دور الانقضاء المادى الثالث من ١٨ نوفمبر سنة ١٩٣٩  
الى ٥ نوفمبر سنة ١٩٤٠
- ٥ - دور الانقضاء المادى الرابع من ١٤ نوفمبر سنة ١٩٤٠  
الى ١٨ أكتوبر سنة ١٩٤١
- ٦ - دور الانقضاء المادى الخامس من ١٥ نوفمبر سنة ١٩٤١  
الى ٧ فبراير سنة ١٩٤٢
- ٧ - وصدر مرسوم بمحل مجلس النواب فى ٧ فبراير سنة ١٩٤٢

(ملاحظة) أعدت تشر أسماء حضرات أعضاء هذه الهيئة المين فى المصحف من ١٩١ الى ٢٠٨ فى الجزء السادس السابق طبعه بعد أن أضيفت اليها كل التعديلات التى أدخلت عليها منذ أول سنة ١٩٤٠ الى أن حل المجلس فى ٧ فبراير سنة ١٩٤٢

## أسماء حضرات أعضاء هيئة مكتب مجلس النواب

## (الدور الأول) (الدور الثاني)

الرئيس ...	الدكتور محمد بهي الدين بركات باشا	الدكتور محمد بهي الدين بركات باشا
الوكيلان ...	محمد توفيق خليل بك محمد راغب عطيه بك	محمد راغب عطيه بك ابراهيم دسوق أباطة
السكرتيرون	ابراهيم حيد الهادي الدكتور حنى أبو العلا حسن صالح الجداوى عل السيد أيوب	ابراهيم حيد الهادي (عين وزيراً) الدكتور حنى أبو العلا عل السيد أيوب محمد صالحي مدكور باشا
المراقبون	السيد حيد الجيد البنان محمد صالحي مدكور باشا السيد حيد الجيد البنان محمد صالحي مدكور باشا	السيد حيد الجيد البنان محمد صالحي مدكور باشا السيد حيد الجيد البنان محمد صالحي مدكور باشا
	السيد حيد الجيد البنان محمد صالحي مدكور باشا	السيد حيد الجيد البنان محمد صالحي مدكور باشا

## (الدور الثالث) (الدور الرابع) (الدور الخامس)

الرئيس ...	الدكتور أحمد ماهر باشا	الدكتور أحمد ماهر باشا	الدكتور أحمد ماهر باشا
الوكيلان ...	محمد راغب عطيه بك ابراهيم دسوق أباطة	محمد راغب عطيه بك محمد توفيق خليل بك	محمد توفيق خليل بك عل السيد أيوب
السكرتيرون	أحمد مرتضى المراغى أحمد مرتضى المراغى أحمد مرتضى المراغى أحمد مرتضى المراغى	أحمد مرتضى المراغى أحمد مرتضى المراغى أحمد مرتضى المراغى أحمد مرتضى المراغى	أحمد مرتضى المراغى أحمد مرتضى المراغى أحمد مرتضى المراغى أحمد مرتضى المراغى
المراقبون	أحمد مرتضى المراغى أحمد مرتضى المراغى أحمد مرتضى المراغى أحمد مرتضى المراغى	أحمد مرتضى المراغى أحمد مرتضى المراغى أحمد مرتضى المراغى أحمد مرتضى المراغى	أحمد مرتضى المراغى أحمد مرتضى المراغى أحمد مرتضى المراغى أحمد مرتضى المراغى



وكلاء مجلس النواب



الأستاذ عمر عمر  
(١٩٤٢)



الأستاذ عبد الحميد عبد الحق  
(١٩٤٢)



الأستاذ محمد منازى البرقوق  
(١٩٤٢)



شاكر غزال بك  
(١٩٤٢)



## أسماء حضرات التواب المحترمين في هذه الهيئة

## ١ - محافظة القاهرة

١ - نقطة بوليس ساحل درر القرج، الدكتور نجيب اسكندر (طبيب)، فاز بانتخاب عام

في ٢ أبريل سنة ١٩٣٨

٢ - نقطة بوليس العزب ... محمود أبو الفتح (صحفي)، شرح ما قبله .

٣ - قسم شبرا ... عزير مشرق (عام)، » »

٤ - محكمة الأزبكية ... مصطفى أحمد السال (عام)، فاز بانتخاب عام

في ٢ أبريل سنة ١٩٣٨

٥ - قسم بولاق ... أمين أحمد سعيد (تاجر)، شرح ما قبله .

٦ - نقطة بوليس الغالي ... أحمد رشدي (وكيل شركة توريكروفت)، شرح ما قبله

٧ - قسم الأزبكية ... محمد زكي العروسي بك (من الأعيان)، شرح ما قبله .

٨ - قسم مابدين ... السيد علي راتب (من الأعيان)، » »

٩ - محكمة السيدة الأهلية ... عبد الحميد عبد الحق (عام)، » »

١٠ - قسم الوالي ... محمد رضوان بك (من الأعيان)، » »

١١ - قسم مصر الجديدة ... ساجا حنشي بك (محام)، » »

١٢ - قسم باب الشعرية ... محمد خليفة بك (عام شرعي)، » »

١٣ - قسم الجمالية ... السيد عبد الحميد محمود البتان (من الأعيان)، شرح ما قبله

١٤ - قسم الدرب الأحمر ... الدكتور أحمد ماهر (رئيس مجلس التواب السابق)،

شرح ما قبله .

١٥ - قسم الخليفة ... محمد عبد الحلق مدكور باشا (من الأعيان)، شرح ما قبله

١٦ - قسم السيدة زينب ... عبد الحميد الرمالى (تاجر)، شرح ما قبله .

١٧ - نقطة بوليس السلخانة ... عبد الحليم محمد رافع (عام)، » »

١٨ - قسم مصر القديمة ... محمود حنفي بك (وكيل وزارة سابقا)، » »

## ٢ - محافظة الاسكندرية

- ١ - قسم الرمل ... حسين سعيد بك (مدير سكة حديد الرمل)، فاز بانتخاب عام  
في ٢ أبريل سنة ١٩٣٨
- ٢ - قسم محرم بك ... الدكتور حنفى أبو العلا (محام)، شرح ما قبله في ٨ منه
- ٣ - قسم المطارين ... (واستقال لاختياره الوظيفة) وانتخب بدله أحمد مرسي بدر  
(بك (محام)، فاز تكميلاً بالانتخاب في ١٢ يولييه سنة ١٩٣٨
- ٤ - قسم كرموز ... الدكتور على حسن (طبيب)، فاز بانتخاب عام  
في ٨ أبريل سنة ١٩٣٨
- ٥ - نقطة بريس غيط العتب محمد الدمرداش الشندى (موظف بشركة)، شرح  
ما قبله في ٢ منه .
- ٦ - قسم المنتبة ... ممدوح رياض (من الأعيان)، شرح ما قبله في ٢ منه .
- ٧ - قسم الجمرح ... محمود فهمى القراشى باشا (وزير سابق)، شرح  
ما قبله في ٢ منه .
- ٨ - قسم الببان ... محمد رمضان (موظف)، شرح ما قبله في ٢ منه .  
(وتوفي إلى رحمة الله في ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٣٩) وانتخب  
بدله محمد سالم جبر تكميلاً بالانتخاب في ٢ يناير سنة ١٩٤٠
- ٩ - قسم ميناء البصل ... السيد مرسي بك (تاجر)، فاز بانتخاب عام في ٢ أبريل  
سنة ١٩٣٨
- ١٠ - العامرية ... عباس محمود المقاد (حصى)، فاز بانتخاب عام  
في ٢ أبريل سنة ١٩٣٨

### ٣ - محافظة القنال

- ١ - قسم ثانى بورسعيد . محمد السيد سرحان (نابى) ، فاز بانتخاب عام فى ٢ أبريل سنة ١٩٣٨
- ٢ - قسم أول بورسعيد . محمد عبد الملك حمزة بك (مساعد مستشار ملكى) شرح ما قبله .
- ٣ - الاسماعيلية ... صالح عبد (من الأعيان) ، فاز بالترشيح فى ١٢ مارس سنة ١٩٣٨

### ٤ - محافظة السويس

- ١ - مدينة السويس ... حسن صالح الجندوى (موظف) ، فاز بانتخاب عام فى ٢ أبريل سنة ١٩٣٨

### ٥ - محافظة دمياط

- ١ - مدينة دمياط ... حامد العلال بك (من الأعيان) ، شرح ما قبله .

### ٦ - مديرية القليوبية

- ١ - ينها ... محمد عبد الرحمن نصير (من الأعيان) ، شرح ما قبله .  
عبد العزيز هندى بك (من الأعيان) ، » »
- ٢ - شبلنجة ... (توفى إلى رحمة الله فى ١١ سبتمبر سنة ١٩٤١) ،  
وانتخب ببلده محمد عبد العزيز هندى توكليا بالانتخاب فى ٢ نوفمبر سنة ١٩٤١
- ٣ - طوخ ... الدكتور حامد محمود (وكيل وزارة سابقا) ، فاز بانتخاب عام فى ٢ أبريل سنة ١٩٣٨
- ٤ - جزيرة الأعجام ... محمود فايد (موظف سابق) ، شرح ما قبله .
- ٥ - قها ... أحمد مراد (من الأعيان) ، فاز بانتخاب عام فى ٢ أبريل سنة ١٩٣٨

- ٦ - شين القناطر ... محمد الفقى بك (من الأعيان) ، فاز بانتخاب عام  
في ٢ أبريل سنة ١٩٣٨
- ٧ - المروج ... سليمان بدوى بك (من الأعيان) ، شرح ما قبله .
- ٨ - سنديس ... مأمون إسماعيل بك (من الأعيان) ، » »
- ٩ - قليبوس ... حمير الشواربى (من الأعيان) ، » »
- ١٠ - شمرا الخليمة ... (توفى الى رحمة الله في ١٣ ديسمبر سنة ١٩٤٠)  
وانتخب بدله عبد الفتاح على الشلقاني تكميلاً بأغلبية  
نسبية في ٧ فبراير سنة ١٩٤١
- ١١ - المطرية ... خطاب الشواربى (من الأعيان) ، فاز بانتخاب عام  
في ٢ أبريل سنة ١٩٣٨

#### ٧ - مديرية الشرقية

- ١ - مدينة الزقازيق ... عبد العزيز وضوان بك (تاجر) ، شرح ما قبله .
- ٢ - بردبر ... إبراهيم دسوقي أباطه (موظف سابق) ، » »
- ٣ - القنايات ... (على الشمسى باشا (وزير سابق) ، فاز بالترشيح في ١٨  
مارس سنة ١٩٣٨) واستقال لتعيينه رئيساً لمجلس إدارة  
البنك الأهلى) وانتخب بدله تكميلاً بالانتخاب عبد الحليم  
الشمسى في ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٤٠
- ٤ - الجديدة ... أحمد محمد أباطه (من الأعيان) ، فاز بانتخاب عام  
في ٢ أبريل سنة ١٩٣٨
- ٥ - ميتا القمع ... محمد فكرى أباطه (محام) ، شرح ما قبله .
- ٦ - العزيزية ... أحمد مرعى نصر (من الأعيان) ، » »
- ٧ - سنوا ومنشاء ... محمود محمد الأقبى بك (من الأعيان) ، » »
- ٨ - إنشاء الرمل ... أمين يوسف عامر بك (من الأعيان) ، » »
- ٩ - بلبس ... محمد تبحر الله بركات (من الأعيان) ، » »

عهد الله فكري أباطه بك (مدير شركة بنك مصر)، فاز  
بانتخاب عام في ٢ أبريل سنة ١٩٣٨ (استقال لتعيينه  
١٠ - أبو حماد ... في وظيفة حكومية) وانتخب ببله محمود إسماعيل أباطه  
بك (من الأعيان) ، فاز بانتخاب تكبيل في ٢١ فبراير  
سنة ١٩٣٩

- ١١ - التل الكبير ... على السيد أيوب (حام)، فاز بانتخاب عام في ٢ أبريل سنة ١٩٣٨
- ١٢ - الشيخ جليل ... الشيخ خضر محمد خضر (من الأعيان)، فاز بانتخاب عام  
في ٨ أبريل سنة ١٩٣٨
- ١٣ - ههيا ... فريد نغر الدين (سكرتير الجمعية الزراعية)، فاز بانتخاب  
عام في ٢ أبريل سنة ١٩٣٨
- ١٤ - كفر صقر ... أحمد مختار بك (سكرتير مهمو ولى المهدي) ، شرح ما قبله
- ١٥ - تمارك ... عبد اللطيف واكد بك (من الأعيان) ، ، ،
- ١٦ - فاقوس ... أحمد السيد سالم (من الأعيان) ، ، ،
- ١٧ - الصوالح ... عبد المعطى حسين مصطفى بك (من الأعيان)، ، ،
- ١٨ - بنى صرید ... الدكتور محمد حسين عمر (طبيب) ، ، ،
- ١٩ - جزيرة سعودى ... محمد السعدى بشارة الطحاوى بك (من الأعيان)، ، ،

#### ٨ - مديرية الدقهلية

- ١ - مدينة المنصورة ... إبراهيم الطاهرى بك (من الأعيان) ، شرح ما قبله
- ٢ - مركز المنصورة ... عبدالعزى الحسينى أبو سعده بك ، ، ، ،
- ٣ - أجا ... محمد لبيب قوره بك ، ، ، ،
- ٤ - طنطايل الشرق ... فرج أحمد فرج سالم ، ، ، ،
- ٥ - دماص ... عطا عفيفى بك ، ، ، ،
- ٦ - كوم النور ... عمر عمر هلال بك ، ، ، ،
- ٧ - ميت غمر ... عبد الحميد محمود نافع (حام) ، ، ، ،

- ٨ - ميت ييش... } الدكتور سيد شكرى بك (طبيب) ، فاز بالترشيح  
 في ١٤ مارس سنة ١٩٣٨ ( احتفظ بوظيفته في ٣ مايو  
 سنة ١٩٣٨ ) ، واقتض بلده محمد فوزى على عيسى (مفتش دائرة  
 رياض باشا) فاز تكميلاً بالانتخاب في ١٣ يولييه سنة ١٩٣٨
- ٩ - ديرب نجم ... محمد صفوت باشا (وزير سابق) ، فاز بانتخاب عام  
 في ٢ أبريل سنة ١٩٣٨
- ١٠ - البلامون ... مصطفى فودة (من الأعيان) ، شرح ما قبله
- ١١ - السبلالوين ... محمد شفيق جبر (موظف سابق) ، فاز بانتخاب عام  
 في ٢ أبريل سنة ١٩٣٨
- ١٢ - تى الامديد ... محمد توفيق خليل بك (محام) ، شرح ما قبله
- ١٣ - طنطا ... أحمد برهان نور (من الأعيان) ، » »
- ١٤ - كفر بنواى القديم ، عبد الجليل سمرة بك (من الأعيان) ، » »
- ١٥ - دكرنس ... برهان نور (من الأعيان) ، » »
- ١٦ - البيجلات ... محمود موسى (محام) ، » »
- ١٧ - الزوقا ... إبراهيم عبد الهادى (محام) ، » »
- ١٨ - الجبالية ... محمد السعيد حسن العبد بك (مقاول) ، » »
- ١٩ - المطرية ... الدكتور محمد حلمى الجيار (طبيب) ، » »
- ٢٠ - شطوط النصارى ، أمين العلايل (من الأعيان) ، فاز بالترشيح في ٢١ مارس  
 سنة ١٩٣٨

#### ٩ - مديرية الغربية

- ١ - مدينة طنطا ... حل محمد الخشخاشى (قاض سابق) ، فاز بانتخاب عام  
 في ٢ أبريل سنة ١٩٣٨
- ٢ - مركز طنطا ... الشيخ محمد مصطفى حبيب (من العلماء) ، شرح ما قبله
- ٣ - سنور وشاة الصاوى ، إسماعيل صدق باشا (رئيس وزارة سابق) ، » »



- محمد حلام باشا (وزير سابق)، فاز بانتخاب عام في ٢ أبريل  
سنة ١٩٣٨ (توفي في ٤ أغسطس سنة ١٩٣٨)، وانتخب  
بلده أحمد الأتني عطية (مدير شركة بنك مصر)،  
فاز تكميلاً بالترشيح في ٢٩ أغسطس سنة ١٩٣٨
- ٤ - زفتى ... ..
- ٥ - سباط وحصتها... محمد راضب عطية بك (مستشار سابق)، فاز بانتخاب  
عام في ٢ أبريل سنة ١٩٣٨
- ٦ - بندر المحلة ... .. عبد الحى خليل بك (طاجر)، شرح ما قبله
- ٧ - سمسود... .. على المتزلاوى بك (وزير سابق)، » »
- ٨ - طلعا ... .. عبد الهادى عبد العزيز القصي الشهير بالسيد عبد الهادى  
القصي (من الأحيان)، فاز في ٢ أبريل سنة ١٩٣٨
- ٩ - شربين ... .. عبد المنعم حشيش (عام)، شرح ما قبله
- ١٠ - ميت أبو غالب - طاهر اللوزى بك (من الأحيان)، » »
- ١١ - الزعفران .. .. أحمد محمد سعيد » »
- ١٢ - بلقاس قسم أول - أحمد أبو الفتوح » »
- ١٣ - نبروه ... .. سيد محمد بدرأوى باشا (من الأحيان)، فاز بالترشيح  
في ١٠ مارس سنة ١٩٣٨
- ١٤ - بيلسا ... .. عبد الرحمن البيل (عام)، فاز بانتخاب عام في ٢ أبريل  
سنة ١٩٣٨
- ١٥ - صفط تراب ... .. حمزه عبد العزيز خضر (من الأحيان)، شرح ما قبله
- ١٦ - محلة روح ... .. محمد فؤاد المنشاوى بك » »
- ١٧ - السنطة ... .. عبد الرحمن الخطيب بك » »
- ١٨ - الجعفرية ... .. محمد طاهر » »
- ١٩ - محلة منوف ... .. حسين شمس الدين حموده » »
- ٢٠ - قطور ... .. الشيخ سيد عيسوى صقر » فاز بانتخاب عام  
في ٨ أبريل سنة ١٩٣٨

- ٢١ - خلفا ... ..  
 الدكتور عبد الحميد سعيد (من الأعيان) ، فاز بالترشيح  
 في ١٠ مارس سنة ١٩٣٨ (توفي إلى رحمة الله  
 في ٣٠ يونيو سنة ١٩٤٠) وانتخب بدله حسين محمود سعيد  
 تكميلا بالانتخاب في ٣١ يولييه سنة ١٩٤٠
- ٢٢ - كفر الشيخ ... الدكتور محمد كامل عابدين بك (طبيب) ، فاز بانتخاب عام  
 في ٢ أبريل سنة ١٩٣٨
- ٢٣ - الكفر الغربي ... محمد يوسف العبد بك (من الأعيان) ، شرح ما قبله  
 (سيد فاضل)
- ٢٤ - الوحال ... .. محمود السيد (محام) ،  
 » »
- ٢٥ - صندلا ... .. الشيخ رضوان السيد بشته (من العلماء) ، فاز بالترشيح  
 في ٢٩ مارس سنة ١٩٣٨
- ٢٦ - مطوبس ... .. الدكتور محمد بهي الدين بركات باشا (وزير سابق) ، فاز  
 بانتخاب عام في ٢ أبريل سنة ١٩٣٨
- ٢٧ - حزب أبو مندور ... محمد الدسوقي الفار (من الأعيان) ، شرح ما قبله .
- ٢٨ - دسوقي ... .. محمد محفوظ الفار » » »  
 » » »
- ٢٩ - شباس الشهداء . الشيخ محمد عبد اللطيف دراز (مفتش بالمعاهد الدينية)  
 شرح ما قبله .
- ٣٠ - بسيون ... .. حسين محمد المرامي (من الأعيان) ، شرح ما قبله .  
 (وتوفي إلى رحمة الله في ١١ يولييه سنة ١٩٤٠) وانتخب  
 بدله أبو زيد محمد محمد المرامي (من الأعيان) تكميلا  
 بالترشيح في ٢٠ أغسطس سنة ١٩٤٠
- ٣١ - النصارية ... .. الدكتور عبد المنعم العراقي (طبيب) ، فاز بانتخاب عام  
 في ٢ أبريل سنة ١٩٣٨
- ٣٢ - كفر الزيات ... محمود رياض التيمي (من الأعيان) ، شرح ما قبله .
- ٣٣ - محلة مرحوم ... جمال الدين السيد (وكيل لبنك مصر) ،  
 » » »

١٠ - مديرية المنوفية

- ١ - شين الكوم ... الدكتور حسين أمين ختوت (طبيب) ، فاز بانتخاب عام في ٢ أبريل سنة ١٩٣٨
- ٢ - النماحية ... عيسى زايد باشا (من الأحياء) ، شرح ما قبله .
- ٣ - أشمون ... محمد حلمى عيسى باشا (وزير سابق) ، » »
- ٤ - شبرا ... محمود صبرى (محام) ، » »
- ٥ - بالمشط ... حافظ اسماعيل سلام بك (من الأحياء) ، » »
- فريد أبو شاذى (موظف) ، » »
- ٦ - منوف ... (تمسك بالوظيفة في ٣٠ يونيو سنة ١٩٣٨) ، وانتخب بدله الشيخ عبد المادى الضرغامى (من الأحياء) تكبليا بالترشيح في ٢ أغسطس سنة ١٩٣٨
- ٧ - مرس الليانة ... عبد الحيد عطية (من الأحياء) ، فاز بانتخاب عام في ٢ أبريل سنة ١٩٣٨
- ٨ - شنشور ... محمود خليل إبراهيم جمعه (من الأحياء) ، شرح ما قبله .
- ٩ - مبيك الضحاك ... محمد توفيق حسن (من الأحياء) ، فاز بانتخاب عام في ٢ أبريل سنة ١٩٣٨
- ١٠ - اسطفا ... محمد موسى ذكرى الشير بهادير (من الأحياء) ، شرح ما قبله .
- ١١ - ميت بره ... السيد منصور (من الأحياء) ، شرح ما قبله
- ١٢ - منشأة صبرى ... عبد الرزاق وجه الفاضى (من الأحياء) ، » »
- ١٣ - ميت خلف ... الدكتور عبد الرحمن عمر بك (مدير المستشفيات بوزارة الصحة) ، شرح ما قبله .
- ١٤ - مركز شين الكوم ... عبد الرحمن أبو النصر (محام) ، شرح ما قبله
- ١٥ - الشهداء ... عبد المقصود إبراهيم حبيب بك (من الأحياء) ، شرح ما قبله .

- ١٦ - البشانون ... سيد عبد الله الفتى (من الأعيان) ، فاز بانتخاب عام  
في ٢ أبريل سنة ١٩٣٨
- ١٧ - بركة السبع ... أحمد بسيوني السيد حامد (من الأعيان) ، » »
- ١٨ - تلا ... أحمد عبد الغفار بك (من الأعيان) ، » »
- ١٩ - طنوب ... محمد عبد الله أبو حسين (من الأعيان) ، فاز بالترشيح  
في ٢٦ مارس سنة ١٩٣٨
- ٢٠ - شونى ... عبد المنعم رسلان بك (تاجر) ، فاز بانتخاب عام  
في ٢ أبريل سنة ١٩٣٨

### ١١ - مديرية البحيرة

- ١ - مدينة دمنهور - مرعى محمد بليغ بك (تاجر) ، فاز بانتخاب عام  
في ٢ أبريل سنة ١٩٣٨
- ٢ - كفر داود ... عبد العزيز الصوفاني (من الأعيان) ، فاز بالترشيح  
في ١٠ مارس سنة ١٩٣٨
- ٣ - كوم حمادة ... محمد فتح الله اسماعيل (من الأعيان) ، فاز بانتخاب  
عام في ٢ أبريل سنة ١٩٣٨
- ٤ - الطنود ... (توفى إلى رحمة الله في ٢٨ فبراير سنة ١٩٤١) وانتخب  
بلده عبد الله على الجيار بك (من الأعيان) ، تكليلاً  
بالانتخاب في ٢٤ أبريل سنة ١٩٤١ بالأطية النسبية .
- ٥ - الدلتجات ... حسين درويش (من الأعيان) ، فاز بانتخاب عام  
في ٢ أبريل سنة ١٩٣٨
- ٦ - التوفيقية ... محمد عمران عبد الكريم (من الأعيان) ، فاز بانتخاب  
عام في ٢ أبريل سنة ١٩٣٨ واستقال في ١١ ديسمبر  
سنة ١٩٣٩ لتعيينه في وظيفة حكومية) وانتخب بلده  
محمد توفيق حفاوى بك (وزير سابق) تكليلاً بالترشيح  
في ١٦ يناير سنة ١٩٤٠

- ٧ - إيتساي البارود . محمود خيرى باشا ( من الأعيان ) ، فاز بانتخاب عام  
في ٢ أبريل سنة ١٩٣٨
- ٨ - شبراخيت ... صالح مبروك الديب ( من الأعيان ) ، شرح ماقبله .
- ٩ - المحمودية ... الشيخ محمود أحمد الدفرأوى ( من الأعيان ) ، » »
- ١٠ - الفاروقية ... سعد اللبان ( موظف بالمحارف ) ، » »
- ١١ - رشيد ... اسماعيل ومضان ( تاجر ) ، » »
- ١٢ - مركز دمنهور . مصطفى مراد السلطانكى ( من الأعيان ) ، » »
- ١٣ - أبو حصص ... الشيخ سليمان محمد بليغ ( تاجر ) ، » »
- ١٤ - كوم القناطر ... طاهر سعد المصرى بك ( من الأعيان ) ، » »
- ١٥ - أبو المطامير ... عبد العزيز محمد السومى ( من الأعيان ) ، » »
- ١٦ - كفر النصار ... طه حسن والى ( تاجر ) ، » »
- ١٧ - منشأة بوليين ... محمد مرسى بليغ بك ( تاجر ) ، » »
- ١٨ - قلعة بوليس شوشيد . الدكتور زكى مختار الجزيرى ( طبيب ) ، » »

## ١٢ - مديرية الجيزة

- أحمد عبد الوهاب باشا ( وزير سابق ) ، فاز بانتخاب عام  
في ٣١ مارس سنة ١٩٣٨ ( وتوفى إلى رحمة الله في ١٦ أبريل  
سنة ١٩٣٨ ) وانتخب بدله أمين محمد عبد الوهاب  
١ - نكله ... .. ( موظف ) ، تكيلا بالانتخاب في ٥ يونيو سنة ١٩٣٨  
( واستقال لتعيينه في وظيفة حكومية ) وانتخب بدله  
جبرائيل نكلا باشا ( صاحب جريدة الأهرام ) ، تكيلا  
بالترشيح في ٢٩ مايو سنة ١٩٣٩

- على حسين غراب (من الأعيان) ، فاز بانتخاب عام  
 في ٦ أبريل سنة ١٩٣٨ (استقال في ١٨ ديسمبر  
 سنة ١٩٣٩) وانتخب بدله محمد الهابر يوسف عبده  
 غراب الشهير بمحمد يوسف عبده غراب تكيلا  
 بالانتخاب في ٢٠ يناير سنة ١٩٤٠
- ٢ - أوسيم ... ..  
 حفاوى عباس الزمر بك (من الأعيان) ، فاز بانتخاب عام  
 في ٣١ مارس سنة ١٩٣٨ (وتوفى إلى رحمة الله في ٢٦ يولي  
 سنة ١٩٣٩) وانتخب بدله الدكتور طه حفاوى الزمر  
 (طبيب) تكيلا بالترشيح في ٢٤ أغسطس سنة ١٩٣٩
- ٣ - فاهية ... ..  
 تاج الدول وكفر الشيخ اسماعيل المبردة بامباة محمود سليمان غنام (محام) ، فاز بانتخاب  
 عام في ٣١ مارس سنة ١٩٣٨
- ٤ - كرداسة ... ..  
 عبد الرحمن فهمى بك (وكيل الأوقاف سابقا) ، » »
- ٥ - مدينة الجيزة ... ..  
 الشيخ سليمان الكارم (محام شرعى) ، » »
- ٦ - الحوامدية ... ..  
 محمد على بسيونى بك (من الأعيان) ، » »
- ٧ - البدرشين ... ..  
 عكاشة فرج الدالى (من الأعيان) ، فاز بانتخاب عام  
 في ٦ أبريل سنة ١٩٣٨
- ٨ - مزغونة ... ..  
 حمير أبو بكر الديب (من الأعيان) ، فاز بانتخاب عام  
 في ٣١ مارس سنة ١٩٣٨
- ٩ - الشيخ عبد الرؤف عبد الظاهر خليل (من الأعيان) ،  
 شرح ماقبله (توفى إلى رحمة الله في ٢٧ مايو سنة ١٩٤٠)  
 وانتخب بدله عبد الرحمن عزام بك تكيلا بالترشيح  
 في ٢٣ يونيو سنة ١٩٤٠ (استقال في ٢٨ أغسطس سنة ١٩٤٠)
- ١٠ - البسات ... ..  
 لتعيينه رئيسا للجيش المرافق) ، وانتخب بدله حسن خليل  
 أبو شنب بك تكيلا بالانتخاب في ٥ يناير سنة ١٩٤١

- ١١ - حلوانف ... في ٣١ مارس سنة ١٩٣٨ (وتوفى إلى رحمة الله محمد حسن عزاز بك (من الأعيان) ، فاز بانتخاب عام ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٤٠) وانتخب ببلده عبد الفتاح محمد عزاز توكليا بالانتخاب في ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٤٠
- ١٢ - الصف ... أحمد المليحي بك (من الأعيان) ، فاز بالترشيح في ١٠ مارس سنة ١٩٣٨
- ١٣ - إطفيس ... محمد فريد حسنى (من الأعيان) ، فاز بانتخاب عام في ٦ أبريل سنة ١٩٣٨

### ١٣ - مديرية بنى سويف

- ١ - بنى سويف ... على إسلام باشا (من نوى الأملاك) ، فاز بانتخاب عام في ٣١ مارس سنة ١٩٣٨
- ٢ - الواسطى ... عبد الحليم أبو سيف راضى (من الأعيان) ، فاز بانتخاب عام في ٦ أبريل سنة ١٩٣٨
- ٣ - أشمنت ... صادق عبد الحليم راضى (من الأعيان) ، شرح ما قبله .
- ٤ - بوش ... محمود لطيف بك (من الأعيان) ، فاز بالترشيح في ١٢ مارس سنة ١٩٣٨
- ٥ - بلقيا ... حسن عبد اسماعيل (محام) ، فاز بانتخاب عام في ٣١ مارس سنة ١٩٣٨
- ٦ - اهناسية المدينة ، أمين إبراهيم على كساب بك (من الأعيان) ، شرح ما قبله .
- ٧ - طنسا بنى مالو ، الدكتور محمود خيت (طبيب) ، » »
- ٨ - «بر براوه ... محمد قطب عبد الله (من الأعيان) ، » »
- ٩ - الشنتور ... محمد زكى شعيب (محام) ، » »
- ١٠ - بيا ... محمد سليم جابر (من الأعيان) ، فاز بالترشيح في ١٠ مارس سنة ١٩٣٨

## ١٤ - مديرية الفيوم

- ١ - مدينة الفيوم ... السيد الحكيم (موظف مجلس النواب سابقاً) ، فاز بانتخاب عام في ٣١ مارس سنة ١٩٣٨
  - ٢ - مركز الفيوم ... أحمد والى الجندى (من الأعيان) ، شرح ما قبله .
  - ٣ - الروضة ... محمد فوزى مراد محفوظ (من الأعيان) ، » »
  - ٤ - سنورس ... أبو زيد طنطاوى بك (من الأعيان) ، » »
  - ٥ - فسيدين ... طى مفتاح معبد (من الأعيان) ، » »
  - ٦ - أبشواى الزمان ... أحمد مفتاح معبد (من الأعيان) ، » »
  - ٧ - الشواشة ... محمد أمين والى (محام) ، » »
  - ٨ - طهار ... خالد محمد مؤمن (محام) ، » »
  - ٩ - إطسا ... إدريس عبدالعال المليجي بك (من الأعيان) ، » »
  - ١٠ - تطون ... محمد حمد الباسل بك (من الأعيان) ، » »
- (وتوفى إلى رحمة الله في ٩ فبراير سنة ١٩٤٠) وانتخب بدله محمد حمد الباسل بك (من الأعيان) ، تكميلاً بالترشيح في ١٨ مارس سنة ١٩٤٠

## ١٥ - مديرية المنيا

- ١ - مدينة المنيا ... حسن شعراوى باشا (من الأعيان) ، انتخب في ٦ أبريل سنة ١٩٣٨ (تقرر بطلان انتخابه في ٢٢ يونيو سنة ١٩٣٨) فوز حسين حسن شادى (عمدة) بالأغلبية المطلقة في ٣١ مارس سنة ١٩٣٨ (قرار مجلس النواب في ٢٢ يونيو سنة ١٩٣٨)
- ٢ - المدينة الفكرية . محمد سعداوى عبد الرحيم (من الأعيان) ، فاز بانتخاب عام في ٣١ مارس سنة ١٩٣٨
- ٣ - السلطان حسن ... محمد ساح موسى (من الأعيان) ، شرح ما قبله .



- ٤ - - بنى أحمد ... محمد شعراوى (من الأعيان)، فاز بالترشيح فى ١٠ مارس سنة ١٩٣٨
- ٥ - - البرجاية ... محمد سلطان بك (من الأعيان)، شرح ما قبله .
- ٦ - - حسن باشا ... طرف على بك (مدير قسم بوزارة الأشغال)، فاز بانتخاب عام فى ٣١ مارس سنة ١٩٣٨ (احتفظ بوظيفته فى ٣٠ مايو سنة ١٩٣٨)، وانتخب ببله مصطفى عبدالرازق بك (وزير)، وفاز بانتخاب تكميل بالترشيح فى ٢٠ يونيو سنة ١٩٣٨
- ٧ - - سمى الوط ... يوسف محمد الشربى (من الأعيان)، فاز بانتخاب عام فى ٣١ مارس سنة ١٩٣٨
- ٨ - - قلو صتا ... كامل سيف سيدهم بك (من الأعيان)، شرح ما قبله .
- ٩ - - منشاة عطاي ... محمود فهمى القيسى باشا (وزير سابق)، = =
- ١٠ - - بنى مزار ... محمد محمود جلال (عمام ومن أرباب الأملاك)، فاز بالترشيح فى ١٠ مارس سنة ١٩٣٨
- ١١ - - أبو جرج ... حل عبد الرزاق (عمام شرعى)، شرح ما قبله .
- ١٢ - - البباسة الجديدة ... الشيخ أحمد عبد الجواد أحمد القايانى الشهير بالشيخ أحمد القايانى (من الأعيان)، فاز بانتخاب عام فى ٣١ مارس سنة ١٩٣٨
- ١٣ - - المسودة ... قاسم المصرى السعدى بك (من الأعيان)، فاز بانتخاب عام فى ٣١ مارس سنة ١٩٣٨
- ١٤ - - مضافة ... عبد الله الموم بك (من الأعيان)، شرح ما قبله (اختار عضوية مجلس الشيوخ فى ١٩ أبريل سنة ١٩٣٩)، وانتخب ببله عبد المنعم الموم تكميلا بالترشيح فى ٢٣ مايو سنة ١٩٣٩
- ١٥ - - ألفنت ... سلطان محمد السعدى بك (من الأعيان)، فاز بانتخاب عام فى ٣١ مارس سنة ١٩٣٨
- ١٦ - - الفشن ... محمد زكى حسين حل عبد (فاض أهل)، فاز بانتخاب عام فى ٣١ مارس سنة ١٩٣٨

## ١٦ - مديرية أسيوط

- ١ - الروضة ... .. عبد الرحيم مهران (من الأعيان) ، فاز بانتخاب عام  
في ٦ أبريل سنة ١٩٣٨
- ٢ - اتقا ... .. علي عبد الهادي (من الأعيان) ، فاز بانتخاب عام  
في ٣١ مارس سنة ١٩٣٨
- ٣ - ملوى ... .. عبد الحميد سيف النصر بك (من الأعيان) ، شرح ما قبله .
- ٤ - طوخ ... .. محمد مصطفى عمر بك (من الأعيان) ،  
» » » »
- ٥ - ديرمواس ... .. عبد العظيم سمهان بك  
» » » »
- ٦ - أسيوط العروس ... .. كامل عثمان بك  
» » » »
- ٧ - ديروط المحطة ... .. علي كامل كيلاني  
» » » »
- ٨ - صليبي ... .. موسى علي خالد  
» » » »
- ٩ - القوصية ... .. أحمد جاد الرب باشا (من الأعيان) ، فاز بالترشيح  
في ١٠ مارس سنة ١٩٣٨
- ١٠ - مغلول ... .. توفيق دوس باشا (وزير سابق) ، فاز بانتخاب عام  
في ٣١ مارس سنة ١٩٣٨
- ١١ - الحوامكة ... .. رشوان محفوظ باشا (وكيل وزارة سابق) ، فاز بانتخاب  
عام في ٣١ مارس سنة ١٩٣٨
- ١٢ - متعباد ... .. (توفي إلى رحمة الله في ٥ أغسطس سنة ١٩٤١) وانتخب بدله  
أحمد محفوظ تكليلا بالانتخاب في ١٤ سبتمبر سنة ١٩٤١
- ١٣ - مدينة أسيوط . سيد محمد خشبة باشا (من الأعيان) ، فاز بانتخاب عام  
في ٣١ مارس سنة ١٩٣٨
- ١٤ - الجراء ... .. محمد حامد جودة (محام) ، شرح ما قبله .
- ١٥ - بالقصور ... .. عبد الرحمن محمود بك (من الأعيان) ، فاز بانتخاب عام  
في ٣١ مارس سنة ١٩٣٨

- ١٦ - التخلية ... .. أحمد محمد علي عمرو (من الأعيان) ، فاز بانتخاب عام  
في ٣١ مارس سنة ١٩٣٨
- ١٧ - البربا ... .. محمد محمود باشا (رئيس مجلس الوزراء) ، شرح ما قبله .  
(توفي بالبحر في أول فبراير سنة ١٩٤١) وانتخب ببلده  
محمد محمود محمد محمود توكليا بالانتخاب في ٢٤ مارس سنة ١٩٤١
- ١٨ - أبوب ... .. شاكر غزالي بك (من الأعيان) ، فاز بالترشيح  
في ١٠ مارس سنة ١٩٣٨
- ١٩ - بصره ... .. حفي محمد بك (من الأعيان) ، شرح ما قبله .
- ٢٠ - البداري ... .. عبد الحميد إبراهيم صالح (من الأعيان) ، فاز بانتخاب  
عام في ٣١ مارس سنة ١٩٣٨

#### ١٧ - مديرية جرجا

- ١ - سوهاج ... .. محمود حسام حمادى بك (من الأعيان) ، فاز بالترشيح  
في ١٠ مارس سنة ١٩٣٨
- ٢ - طما ... .. الشيخ أحمد رضوان هبند الرحمن (من الأعيان) ،  
فاز بالترشيح في ١٠ مارس سنة ١٩٣٨
- ٣ - أم دومة ... .. أحمد محمد عطية الناظر بك (الشهير) بأحمد بك الناظر  
(من الأعيان) ، فاز بانتخاب عام في ٣١ مارس سنة ١٩٣٨
- ٤ - شطورة ... .. أبو الهجد بدوى محمد عبد الانس (من الأعيان) ، فاز  
بالترشيح في ٣١ مارس سنة ١٩٣٨
- ٥ - طهط ... .. الشيخ عبد الله عمر عبد الآثر (من الأعيان) ، فاز  
بانتخاب عام في ٣١ مارس سنة ١٩٣٨
- ٦ - جهينة ... .. الدكتور سعد الدين أحمد الضيق (طبيب وموظف) ،  
فاز بالترشيح في ٢٩ مارس سنة ١٩٣٨ (احتفظ بوظيفته  
في ٢٠ يونيو سنة ١٩٣٨) وانتخب ببلده أحمد محمد عوض  
الحويج (من الأعيان) ، توكليا بالانتخاب في ٢٤/٧/١٩٣٨

- ٧ - المراجعة ... ..  
 أحمد مصطفى المراغى (موظف) ، فاز بالترشيح  
 في ١٠ مارس سنة ١٩٣٨ (وتعين وكيلًا لمحافظة القنال  
 واستقال في ٨ مارس سنة ١٩٤١) وانتخب بدله حسن رشاد  
 المراغى تكميلًا بالاقتخاب في ٢٩ أبريل سنة ١٩٤١
- ٨ - ساقطة ... ..  
 محمود أبو رحاب حسن (طالب بالجامعة) ، فاز باقتخاب  
 عام في ٦ أبريل سنة ١٩٣٨
- ٩ - شندويل ... ..  
 الشيخ السيد حسن عبد المنعم الشندويل (من الأخيان) ،  
 فاز باقتخاب عام في ٣١ مارس سنة ١٩٣٨
- ١٠ - ادفا ... ..  
 عبد العزيز محمد حمادى الناظر (من الأخيان) ،  
 شرح ما قبله .
- ١١ - إنصميم ... ..  
 السيد مصطفى محمد عبد الرحيم الشريف (من الأخيان) ،  
 شرح ما قبله (توفى إلى رحمة الله في ٢٠ يونيو سنة ١٩٣٨)  
 وانتخب بدله السيد طه عبد الحميد الشريف (من  
 الأخيان) ، تكميلًا بالاقتخاب في ٣١ يولييه سنة ١٩٣٨
- ١٢ - كوم بدار ... ..  
 سعد الدين مصطفى أبو رحاب بك (من الأخيان) ،  
 فاز بالترشيح في ١٠ مارس سنة ١٩٣٨
- ١٣ - المنشاة ... ..  
 محمد عبد الرحيم حمادى (من الأخيان) ، شرح ما قبله  
 في ٣١ منه .
- ١٤ - أولاد حمزة ... ..  
 خليل إبراهيم إسماعيل أبو رحاب (من الأخيان) ،  
 شرح ما قبله .
- ١٥ - جرجا ... ..  
 أحمد مصطفى أبو رحاب (من الأخيان) ، شرح ما قبله .
- ١٦ - المشاوفة ... ..  
 محمد عبد الحميد المشاودى بك (من الأخيان) ، فاز بالترشيح  
 في ٢٩ مارس سنة ١٩٣٨ (وتوفى إلى رحمة الله في ٨ أبريل  
 سنة ١٩٤١) وانتخب بدله سيد عبد الحميد محمود المشاودى  
 بك تكميلًا بالاقتخاب في ١٧ يولييه سنة ١٩٤١

- ١٧ - برديس ... .. أحد على أبو استمت بك (من الأعيان) ، فاز بانتخاب  
عام في ٣١ مارس سنة ١٩٣٨
- ١٨ - البليسا .. ... محمد فؤاد أبو استمت (محام) ، فاز بانتخاب عام  
في ٣١ مارس سنة ١٩٣٨
- ١٩ - الخيام .. ... حسن محمد حسين (من الأعيان) ، شرح ما قبله .

#### ١٨ - مديرية قنا

- ١ - أبو شوشه ... .. أحد على محمد الدربي (من الأعيان) ، شرح ما قبله .
- ٢ - بناس (تقبة بولس القناطر) . الشيخ محمد إبراهيم عبد الله بريري (من الأعيان)  
شرح ما قبله .
- ٣ - فرشوط ... .. سيد الفتاح محمود السيد أبو محفل بك (من الأعيان) ،  
شرح ما قبله .
- ٤ - نجع حمادى ... .. الشيخ عبد الوهاب محمد سليم (من الأعيان) ، شرح ما قبله .
- ٥ - الصياد (تقبة بولس الداية) . الشيخ محمد أحمد محمد عمر (من الأعيان) ،  
شرح ما قبله .
- ٦ - دشنا ... .. الشيخ خليفة محمود عبد الله (من الأعيان) ، فاز بانتخاب  
عام في ٦ أبريل سنة ١٩٣٨
- ٧ - دنطرة ... .. محمد محمود بك (من الأعيان) ، شرح ما قبله .
- ٨ - قنا ... .. يس أحمد بك (مستشار) ، فاز بالترشيح في ٣٠ مارس  
سنة ١٩٣٨ (احتفظ بوظيفته في ٣١ مايو سنة ١٩٣٨) ،  
وانتخب ببلده عمر أحمد حامد بك (من الأعيان) ، تكليلاً  
بالترشيح في ١٩ يونيو سنة ١٩٣٨
- ٩ - البلاص ... .. فكري الصغير السيد (من الأعيان) ، فاز بانتخاب عام  
في ٣١ مارس سنة ١٩٣٨
- ١٠ - قفسط ... .. علي محمد إسماعيل بك (من الأعيان) ، فاز بانتخاب عام  
في ٦ أبريل سنة ١٩٣٨

- ١١ - قسوس ... الشيخ محمود محمد القوصي (من أرباب المعاشات) ، فاز بانتخاب عام في ٣١ مارس سنة ١٩٣٨
- ١٢ - مجازة ... الشيخ علي إبراهيم علي (من الأعيان) ، فاز بانتخاب عام في ٦ أبريل سنة ١٩٣٨
- ١٣ - السكرتك ... محمد محمد إسماعيل الهاري بك (من الأعيان) ، فاز بالترشيح في ٢٦ مارس سنة ١٩٣٨
- ١٤ - الأعمصر ... محمد حامد محمد محسب (محام) ، فاز بانتخاب عام في ٣١ مارس سنة ١٩٣٨
- ١٥ - الضبيعة ... محمد أحمد عبود باشا (من رجال الأعمال) ، شرح ما قبله .
- ١٦ - اصفون (قمة بوليس المطاعة) . محمد ذوالفقار بك (مدير المتحف الزراعي) ، فاز بالترشيح في ١٠ مارس سنة ١٩٣٨
- ١٧ - إسك ... مدني حسن حزين (من الأعيان) ، فاز بانتخاب عام في ٣١ مارس سنة ١٩٣٨

#### ١٩ - مديرية أموان

- ١ - البصلية بحري ... الشيخ إبراهيم محمد حسن أبو كرويه (من الأعيان) ، شرح ما قبله .
- ٢ - سلوى بحري ... صالح أمين مشالي (من الأعيان) ، شرح ما قبله .
- ٣ - كوم أمبو ... رينيه قطاوي بك (مدير شركة كوم أمبو) ، فاز بالترشيح في ١٠ مارس سنة ١٩٣٨
- منصور مشالي (موظف بالاحصاء) ، فاز بانتخاب عام في ٣١ مارس سنة ١٩٣٨ (استقال في ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٣٩)
- ٤ - أموان ... تعيينه في وظيفة حكومية وانتخب بدله اللواء محمد صالح حرب باشا (وزير) توكلياً بالترشيح في ٣٠ يناير سنة ١٩٤٠
- ٥ - عنييه ... محمد شاهين حمزه (موظف بالمواصلات) ، فاز بانتخاب عام في ٣١ مارس سنة ١٩٣٨

# الهيئة النيابية الثامنة

( عدد الأعضاء ٢٦٤ )

دور الانعقاد العاды الأول - من ٣٠ مارس سنة ١٩٤٢ الى ٩ سبتمبر سنة ١٩٤٢  
 دور الانعقاد العاды الثاني - من ١٩ نوفمبر سنة ١٩٤٢ الى ١٥ يولييه سنة ١٩٤٣  
 دور الانعقاد غير العاды - من ١٤ سبتمبر سنة ١٩٤٣ الى ١٦ سبتمبر سنة ١٩٤٣  
 دور الانعقاد العاды الثالث - من ١٨ نوفمبر سنة ١٩٤٣ الى ٩ أغسطس سنة ١٩٤٤  
 ثم صدر مرسوم ملكي بحل المجلس في ١٥ نوفمبر سنة ١٩٤٤

أسماء حضرات أعضاء هيئة مكتب مجلس النواب

(الدور الأول) (الدور الثاني) (الدور الثالث)

الرئيس ... عبد السلام فهمي محمد جمعة باشا (في الدورات الثلاث)

عبد الحميد عبد الحق	عمر عمر	عمر عمر
(دعين دزبرا) وانتخب به عمر عمر		
الوكيلان ... محمد عبد الهادي الجندى بك	شاكر غزالي بك	اسماعيل رمزي باشا
(دعين دزبرا) وانتخب به		
محمد مشاري التبروق		
محمد فكري أباطه	يوسف الشريبي	جميل سراج الدين بك
عمر عمر (واقتب وكلا)	جميل سراج الدين بك	يوسف الشريبي
السكرويون، وانتخب به بمقتضى نال		
يوسف الشريبي	عبد الحميد الوكيل بك	عبد الحميد الوكيل بك
محمد كامل حسن الأسوطي	محمد كمال أبو النصر	السيد معوض البزاز
عبد الحميد الرمالي	عبد الحميد الرمالي	عبد الحميد الرمالي
أحمد أبو الفتوح	محمد لطيف بك	محمد محمد الوكيل
مصطفى نصرت	محمد محمد الوكيل	محمد لطيف بك

(١٠٠) (دعين دزبرا) وانتخب به شاكر غزالي بك (واستقال في ٣٠ مايو سنة ١٩٤٢ من هذا الوظيفة)

## ١ - محافظة مصر

- ١ - قطنة بوليس ساحل { على كريم ، فاز بالاقتخاب في ٢٤ مارس سنة ١٩٤٢  
روض القسرج }
- ٢ - قطنة بوليس العزب . أحمد أبو الفتح بك ، فاز بالترشيح في ١٧ مارس سنة ١٩٤٢
- ٣ - ديوان قسم شبرا . إبراهيم تكللا بك ، فاز بالترشيح في ٢١ مارس سنة ١٩٤٢
- ٤ - محكمة الأزبكية الأهلية { جلال حسين ، فاز بالاقتخاب في ٢٩ مارس سنة ١٩٤٢  
{ ابن الرشيد }
- ٥ - ديوان قسم بولاق . محمد عبدالقرواني بك ، فاز بالاقتخاب في ٢٤ مارس سنة ١٩٤٢
- ٦ - ديوان قطنة بوليس { محمد حسين ، فاز بالترشيح في ١٧ مارس سنة ١٩٤٢  
اقبال }
- ٧ - ديوان قسم الأزبكية { كامل صدق بك ( باشا ) ، فاز بالترشيح في ١٧ مارس  
سنة ١٩٤٢ ( واستقال في ١٤ يونيه سنة ١٩٤٣ لثمنه  
رئيسا لديوان المحاسبة ) ، وانتخب بدله الدكتور رمزي  
جرجس تكميلا بالترشيح في ١١ يولييه سنة ١٩٤٣ }
- ٨ - ديوان قسم حابدين . محمد باس المهدي باشا ، فاز بالترشيح في ١٧ مارس سنة ١٩٤٢
- ٩ - محكمة السيدات الأهلية { عبد الحميد عبدالحق ، فاز بالترشيح في ١٧ مارس سنة ١٩٤٢  
{ ( درب الجناين ) }
- ١٠ - ديوان قسم الواطى . محمد رضوان بك ، فاز بالترشيح في ١٧ مارس سنة ١٩٤٢
- ١١ - ديوان قسم مصر { محمد سيف النصر ، فاز بالترشيح في ١٧ مارس سنة ١٩٤٢  
المسدية }
- ١٢ - ديوان قسم باب الشعرية { أحمد قاسم جودة ، فاز بالاقتخاب في ٢٤ مارس سنة ١٩٤٢ ،  
( ويجلسه ٣١ أغسطس سنة ١٩٤٢ قبل المجلس الطعن  
المقدم في صحة انتخابه وسقوط عضويته لعدم بلوغه السن  
القانونية ) ، وانتخب بدله تكميلا بالترشيح أحمد عبد الواحد  
الوكيل في ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٤٢ }



السيد أمين حسين الصبيح، فاز بالانتخاب في ٢٤ مارس سنة ١٩٤٢ (وتوفى إلى رحمة الله في ١٤ يناير سنة ١٩٤٤)،  
 ١٣ - قسم الجمالية ... وانتخب بدله محمد عبد الرحيم سماعة تكيلا بالانتخاب  
 (في ٥ مارس سنة ١٩٤٤)

١٤ - قسم التدريب الأحمر - زهير صبرى، فاز بالانتخاب في ٢٤ مارس سنة ١٩٤٢

١٥ - ديوان قسم الخليفة، عبد المنعم بركات، فاز بالترشيح في ١٧ مارس سنة ١٩٤٢

١٦ - ديوان قسم السيدة زنب، عبد الحميد الرمالى، فاز بالترشيح في ١٧ مارس سنة ١٩٤٢

١٧ - { نقطة بوليس السلطنة } حسن مبروك بك، فاز بالترشيح في ١٧ مارس سنة ١٩٤٢  
 { زين العابدين }

١٨ - ديوان قسم مصر القديمة، أحمد حمدى سيف النصر باشا، فاز بالترشيح في ١٧ منه

## ٢ - محافظة الاسكندرية

١ - قسم الرمل ... عبد الحميد السنوسى، فاز بالترشيح في ١٧ مارس سنة ١٩٤٢

٢ - قسم محزم بك ... حسن بكى، فاز بالانتخاب في ٢٤ مارس سنة ١٩٤٢

٣ - قسم العطارين ... فريد ابراهيم جرجس، فاز بالترشيح في ١٧ مارس سنة ١٩٤٢

٤ - قسم كرموز ... على الحلوانى، فاز بالترشيح في ١٧ مارس سنة ١٩٤٢

٥ - نقطة بوليس غيدانوب، نضاه متولى، فاز بالترشيح في ١٧ مارس سنة ١٩٤٢

حسن سرود، فاز بالترشيح في ١٧ مارس سنة ١٩٤٢

(واستقال في ٢١ نوفمبر سنة ١٩٤٢ لتعيينه مستشارا ملكيا

٦ - قسم المنشية ... مساعد)، وانتخب بدله تكيلا بالترشيح مصطفى كريم

الطراىملى في ١١ يناير سنة ١٩٤٣ (وتوفى إلى رحمة الله

في ١٠ ديسمبر سنة ١٩٤٣) وانتخب بدله أحمد محمد قومه

تكيلا بالانتخاب في ٢٥ يناير سنة ١٩٤٤

٧ - قسم الجمرح ... عبد الفتاح الطويل، فاز بالترشيح في ١٧ مارس سنة ١٩٤٢

٨ - قسم اللبان ... عزيز أنطون، فاز بالترشيح في ١٧ مارس سنة ١٩٤٢

- ٩ - قسم ميتا البصل... محمد سالم جبر، فاز بالترشيح في ١٧ مارس سنة ١٩٤٢  
جلال كامل الحمامي، فاز بالترشيح في ٢٣ مارس سنة ١٩٤٢  
(و بجلسة ٣١ أغسطس سنة ١٩٤٢ قبل الطعن المقدم  
١٠ - العاصرية... في حصة انتخابه وسقوط عضويته لعدم بلوغه السن  
القانونية)، وانتخب بدله تكيلا بالترشيح محمد أحمد المغربي  
في ٤ أكتوبر سنة ١٩٤٢

### ٣ - محافظة القنال

- على علي شيطه، فاز بالترشيح في ١٧ مارس سنة ١٩٤٢  
(وتوفي إلى رحمة الله في ٢٩ مارس سنة ١٩٤٢)،  
١ - قسم ثاني بورسعيد. وانتخب بدله تكيلا بالترشيح علي لبيب شيطه في ٧ مايو  
سنة ١٩٤٢  
٢ - قسم أول بورسعيد. حامد محمد الألفي، فاز بالانتخاب في ٢٤ مارس سنة ١٩٤٢  
٣ - قسم الاسماعيلية... سيد حسين سعيد أفا، فاز بالانتخاب في ٢٤ منه

### ٤ - محافظة السويس

- محمد محمد يونس، فاز بالانتخاب في ٢٤ مارس سنة ١٩٤٢  
(وتوفي إلى رحمة الله في ٩ سبتمبر سنة ١٩٤٣)، وانتخب  
١ - مدينة السويس... بدله تكيلا بالانتخاب محمد أحمد حل البديوي في ٢ نوفمبر  
سنة ١٩٤٣

### ٥ - محافظة دمياط

- ١ - مدينة دمياط... محمود مصطفى الجمال بك، فاز بالترشيح  
في ٢١ مارس سنة ١٩٤٢

## ٦ - مديرية القليوبية

- ١ - بنها ... محمد عبد الرحمن نصير، فاز بالانتخاب في ٢٤ مارس سنة ١٩٤٢
- ٢ - سندنهور ... عبد الله السادات حشيش، فاز بالترشيح في ١٧ مارس سنة ١٩٤٢  
(اختار عضوية الشيوخ)، وانتخب بدله عبد اللطيف علما بك تكميلا بالترشيح في ١٧ أغسطس سنة ١٩٤٣
- ٣ - طسوخ ... أحمد الحضري، فاز بالانتخاب في ٢٤ مارس سنة ١٩٤٢
- ٤ - الصمار ... ميخائيل غالي، فاز بالترشيح في ١٧ مارس سنة ١٩٤٢
- ٥ - شين القناطر ... عباس منصور، فاز بالترشيح في ١٧ مارس سنة ١٩٤٢
- ٦ - نسوى ... محمود حمزة بك، فاز بالترشيح في ١٧ مارس سنة ١٩٤٢
- ٧ - الخانكة ... مصطفى مصطفى بكير، فاز بالترشيح في ١٧ مارس سنة ١٩٤٢
- ٨ - البرادعة ... محمود فهمي جندية بك، فاز بالانتخاب في ٢٤ منه
- ٩ - قليوب ... عمر الشواربي بك، فاز بالترشيح في ١٧ منه  
السيد محمد عبد الهادي الجندى بك (باشا)، فاز بالترشيح
- ١٠ - المطرية ... في ١٧ مارس سنة ١٩٤٢ (وتسوق إلى رحمة الله في ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٤٤)
- ١١ - شبرا الخيمة ... عبد الفتاح الشلقاني، فاز بالانتخاب في ٢٤ مارس سنة ١٩٤٢

## ٧ - مديرية الشرقية

- ١ - بندر الزقازيق ... إبراهيم بيومي، فاز بالانتخاب في ٢٤ مارس سنة ١٩٤٢
- ٢ - بردين ... عبد الله فكري أبانله بك، فاز بالانتخاب في ٢٤ مارس سنة ١٩٤٢ (واستقال في ١٢ يناير سنة ١٩٤٣ لاختياره وظيفته الحكومية)، وانتخب بدله تكميلا بالانتخاب
- ٣ - بلبيس ... إبراهيم دسوقي أبانله في ١٦ مارس سنة ١٩٤٣
- ٤ - الشيخ عبد العزيز عامر الزاهد، فاز بالترشيح في ١٧ منه

- ٤ — إيتاشم الريل (إيتاشم). الشيخ عبد العظيم محمد عبد ، فاز بالانتخاب في ٢٩ مارس سنة ١٩٤٢
- ٥ — الصنافين (مشتول). الدكتور محمد سعيد شومان ، فاز بالانتخاب في ٢٩ منه
- ٦ — العزيرية ... حسن مرعى بك ، فاز بالانتخاب في ٢٤ منه
- ٧ — منيا التمتع ... محمد فكري أباطه بك ، فاز بالترشيح في الإعادة في ٢٩ مارس سنة ١٩٤٢ لتنازل منافسه .
- ٨ — الزنكلون ... أحمد محمد أباطه ، فاز بالترشيح في ١٧ مارس سنة ١٩٤٢
- ٩ — القنبايات ... عبد الحليم الشمسي ، فاز بالترشيح في ١٧ مارس سنة ١٩٤٢
- ١٠ — هيا ... رياض المصري ، فاز بالانتخاب في ٢٤ مارس سنة ١٩٤٢
- ١١ — كفر صقر ... الدكتور محمد مراد عبد القادر ، فاز بالانتخاب في ٢٤ منه
- ١٢ — نلراك ... الدكتور عبد اللطيف الشوربجي ، فاز بالانتخاب في ٢٤ منه
- ١٣ — سيطرة الزفاعين . محمد شعير ، فاز بالانتخاب في ٢٩ مارس سنة ١٩٤٢
- ١٤ — جزيرة سعودى ... محمد عبد الحق إبراهيم ، فاز بالانتخاب في ٢٩ منه
- ١٥ — فاقوس ... عبد المنعم مصطفى خليل ، فاز بالترشيح في ١٧ منه
- ١٦ — ميت المز ... محمد فريد على الطاروطى ، فاز بالانتخاب في ٢٤ منه
- ١٧ — الدحمون ... محمد إبراهيم الأصغر ، فاز بالترشيح في ١٧ منه
- ١٨ — أبو حماد ... الشيخ محمد عثمان عبد القادر ، فاز بالانتخاب في ٢٤ منه
- ١٩ — التل الكبير ... حسين محمود فهمى مصطفى ، فاز بالترشيح في ١٧ منه

#### ٨ — مديرية الدقهلية

- ١ — مدينة المنصورة ... محمود نصير بك ، فاز بالانتخاب في ٢٤ مارس سنة ١٩٤٢
- ٢ — مركز المنصورة ... الفريد قسيس ، فاز بالترشيح في ١٧ مارس سنة ١٩٤٢
- ٣ — محلة دمنه ... السيد مؤوض إبراهيم الباز ، فاز بالترشيح في ١٧ منه
- ٤ — طناسح ... على محمد الشناوى بك ، فاز بالترشيح في ١٧ مارس سنة ١٩٤٢
- ٥ — ميت ييش ... حسن نافع ، فاز بالانتخاب في ٢٤ مارس سنة ١٩٤٢

- ٦ - ميت أبو خالد ... مصطفى نصرت، فاز بالترشيح في ١٧ مارس سنة ١٩٤٢
- ٧ - ميت غمر ... الدكتور عبدالرحمن حمودة عزرة، فاز بالانتخاب في ٢٤ منه
- ٨ - البوها ... السيد سليم، فاز بالترشيح في ١٧ مارس سنة ١٩٤٢
- ٩ - السبيلالوين ... حامد طلبة صقر، فاز بالانتخاب في ٢٤ مارس سنة ١٩٤٢
- ١٠ - دروب نجم ... راضب فوده، فاز بالانتخاب في ٢٤ مارس سنة ١٩٤٢
- ١١ - مسفا ... حسن السيد فوده، فاز بالترشيح في ٢١ مارس سنة ١٩٤٢
- ١٢ - تمي الاسديد ... اسماعيل رمزي باشا، فاز بالترشيح في ١٧ مارس سنة ١٩٤٢
- ١٣ - أخطاب ... محمد رياض الأخرى، فاز بالترشيح في ١٧ مارس سنة ١٩٤٢
- ١٤ - أجا ... محمد محمود عبد النبي، فاز بالترشيح في ١٧ مارس سنة ١٩٤٢
- ١٥ - فارسكور ... محمد أحمد الجبل، فاز بالترشيح في ١٧ مارس سنة ١٩٤٢
- ١٦ - الشعراء ... حسن أحمد كسيه، فاز بالترشيح في ٢١ مارس سنة ١٩٤٢
- ١٧ - دكرنس ... كامل يوسف صالح، فاز بالانتخاب في ٢٤ مارس سنة ١٩٤٢
- ١٨ - منية النصر ... الشيخ أحمد صالح الحديدي، فاز بالانتخاب في ٢٤ منه
- ١٩ - الجبالية ... محمد طاهر عبد الطيف، فاز بالترشيح في ١٧ منه
- ٢٠ - المتزلة ... عبد المتعال محمد شلباي بك، فاز بالانتخاب في ٢٤ مارس سنة ١٩٤٢ (وتوفي الى رحمة الله في ٢٩ أبريل سنة ١٩٤٤)
- والتقط بالله تكيلا بالانتخاب أحمد عبد العال شلباية في ١٢ يونيه سنة ١٩٤٤

#### ٩ - مديرية الغربية

- ١ - (عاصمة المديرية) عبد السلام فهمي محمد جمعه باشا، فاز بالترشيح  
{ مدينة طنطا } في ١٧ مارس سنة ١٩٤٢
- ٢ - مركز طنطا ... عبد الله الحديدي، فاز بالانتخاب في ٢٤ مارس سنة ١٩٤٢
- ٣ - الجعفرية ... الشيخ محمد حمدي محمد شكري العال، فاز بالانتخاب في ٢٤ مارس سنة ١٩٤٢

- ٤ - سيد رشاد الصباح، إبراهيم خير الدين بك، فاز بالانتخاب في ٢٤ مارس سنة ١٩٤٢م
- ٥ - زفتى... .. هوض أحمد الجندى، فاز بالترشيح في ١٧ منه
- ٦ - سباط وحسنا... أحمد الأتلى عطيه، فاز بالانتخاب في ٢٤ منه
- ٧ - محلة مرحوم... حسين عثمان الهرمیل، فاز بالانتخاب في ٢٤ منه
- ٨ - كفر الزيات... محمود زكى القبيص، فاز بالترشيح في ٢٣ منه
- ٩ - النصارية (إببار)... حسين فوزى البرادعى بك، فاز بالانتخاب في ٢٤ منه
- ١٠ - محلة منوف... (وتوفى الى رحمة الله في ١١ يونيه سنة ١٩٤٣م) وانتخب بلده  
تكميلا بالترشيح حسين طلعت بك في ١١ يولييه سنة ١٩٤٣م
- ١١ - صعين الكوم... محمود الصاوى، فاز بالانتخاب في ٢٤ مارس سنة ١٩٤٢م
- ١٢ - محلة روح... .. الدكتور فهمى سليمان سيدهم، فاز بالانتخاب في ٢٤ منه
- ١٣ - السنطة... .. هنتر المشاوى، فاز بالترشيح في ١٧ منه
- ١٤ - محلة أبرمل (القطرة)... محمد صادق الشيشينى، فاز بالترشيح في ١٧ منه
- ١٥ - سمندود... .. مصطفى النحاس باشا، فاز بالترشيح في ١٧ منه
- ١٦ - طلفا... .. عبد العزيز محمد بدرأوى، فاز بالترشيح في ١٧ منه
- ١٧ - نبروه... .. سيد محمد بدرأوى باشا، فاز بالترشيح في ١٧ منه
- ١٨ - بندر المحلة... .. أحمد كامل، فاز بالترشيح في ١٧ مارس سنة ١٩٤٢م
- ١٩ - نمر البعل (البانان)... إبراهيم المكاوى، فاز بالانتخاب في ٢٤ مارس سنة ١٩٤٢م
- ٢٠ - قلين... .. مرقص بطرس، فاز بالانتخاب في ٢٤ مارس سنة ١٩٤٢م
- ٢١ - بسيون... .. عبد السلام الشاذلى باشا، فاز بالانتخاب في ٢٩ منه
- ٢٢ - شباس الشهداء... .. سنة ١٩٤٢م (واستقال في ١٩ نوفمبر سنة ١٩٤٢م لتعيينه  
مستشارا بمحكمة أسيوط)، وانتخب بلده تكميلا بالانتخاب  
فتح الله عبد الرحمن البرقوقي بك في ١٩ يناير سنة ١٩٤٣م

- ٢٣ - دمسوق ... عثمان عزيم باشا، فاز بالترشيح في ١٧ مارس سنة ١٩٤٢
- ٢٤ - فسوة ... سعد اللبان ، فاز بالانتخاب في ٢٤ مارس سنة ١٩٤٢
- ٢٥ - حزب أبو منصور، محمد حسن أبو النصر ، فاز بالانتخاب في ٢٤ منه
- ٢٦ - صندلا ... محمد فريد زطوك، فاز بالانتخاب في ٢٤ مارس سنة ١٩٤٢
- ٢٧ - كفر الشيخ ... عمر عمر ، فاز بالانتخاب في ٢٤ مارس سنة ١٩٤٢
- ٢٨ - سيدى غازى ... مصطفى الزاهد العبد ، فاز بالترشيح في ١٧ منه
- ٢٩ - الزعفران ... محمد فؤاد سراج الدين (باشا)، فاز بالترشيح في ١٧ منه
- ٣٠ - يلا ... جميل سراج الدين شاهين بك، فاز بالانتخاب في ٢٤ منه
- ٣١ - بقاس أول ... أحمد محمد أبو الفتوح ، فاز بالانتخاب في ٢٤ منه
- ٣٢ - شريف ... على محمد أبو الفتوح بك، فاز بالترشيح في ١٧ منه
- ٣٣ - ميت أبو غالب ... أتربى أبو المزباشا ، فاز بالانتخاب في ٢٤ منه

#### ١٠ - مديرية المنوفية

- ١ - مدينة شين الكوم . خليل على الجزار بك، فاز بالترشيح في ١٧ مارس سنة ١٩٤٢
- ٢ - الناعمة (شطاف)، محمد حلمى سليم بك ، فاز بالانتخاب في ٢٤ منه
- ٣ - أشمون ... عبد السلام يوسف ، فاز بالانتخاب في ٢٩ منه
- ٤ - شلشور ... سليم إسماعيل أبو العلا ، فاز بالترشيح في ١٧ منه
- ٥ - شما ... أحمد رشدى الجزار ، فاز بالترشيح في ١٧ منه
- ٦ - بالمشط ... شاهين شاهين الجتروى ، فاز بالترشيح في ١٧ منه
- ٧ - منسوف ... الدكتور مصطفى أبو علم ، فاز بالترشيح في ١٧ منه
- ٨ - سرس البانة ... محمود سليم زهران ، فاز بالانتخاب في ٢٤ منه
- ٩ - بي العسرب ... أبو العينين جعفر سالم ، فاز بالانتخاب في ٢٤ منه

- محمود كمال أبو النصر ، فاز بالترشيح في ٢٤ مارس سنة ١٩٤٢ ( واستقال في ١٩ أكتوبر سنة ١٩٤٣ )
- ١٠ - مركز شين الكوم } تعيينه وكيلًا لإدارة الأمن العام ، وانتخب ببله تكميلًا بالترشيح في ٤ يناير سنة ١٩٤٤ الشيخ عثمان عبد أبو النصر.
- ١١ - ميت خلف ... } عهد مصطفى موسى ، فاز بالانتخاب في ٢٩ مارس سنة ١٩٤٢
- حسين شعير ، فاز بالانتخاب في ٢٤ مارس سنة ١٩٤٢
- ١٢ - الشهداء ... } ( واستقال في سنة ١٩٤٣ لتعيينه في إحدى الوظائف العامة ) وانتخب ببله تكميلًا بالترشيح في ١٩ يناير سنة ١٩٤٤ محروس عبد العزيز حبيب .
- محمد أحمد وهبه ، فاز بالانتخاب في ٢٤ مارس سنة ١٩٤٢
- ١٣ - البنانون ... } ( واستقال في ١٤ نوفمبر سنة ١٩٤٣ لتعيينه في القضاء ) وانتخب ببله تكميلًا بالانتخاب على محمد الشافعي في ١٦ يناير سنة ١٩٤٤
- ١٤ - برصكة السبع ... إبراهيم محمود الفنيمي ، فاز بالانتخاب في ٢٤ مارس سنة ١٩٤٣
- ١٥ - أسطنتها ... محمود فرج ذكرى بك ، فاز بالترشيح في ١٧ منه
- ١٦ - ميت بره ... محمود حمدي بك ، فاز بالترشيح في ١٧ منه
- ١٧ - منشأة صبرى ... محمد قنوح باشا ، فاز بالانتخاب في ٢٤ منه
- ١٨ - تسلا ... عبد الله محمد بلال ، فاز بالترشيح في ١٧ منه
- ١٩ - طنوب ... محمد عبد الله أبو حسين ، فاز بالانتخاب في ٢٤ منه
- ٢٠ - شوفى ... الشيخ محمد أبو المجد فوده ، فاز بالانتخاب في ٢٤ منه
- ١١ - مديرية البحيرة
- ١ - مدينة دمنهور ... محمود محمد الوكيل ، فاز بالترشيح في ١٧ مارس سنة ١٩٤٣
- ٢ - كفر داود ... عبد العزيز الصوفاني ، فاز بالترشيح في ١٧ مارس سنة ١٩٤٣



- ٣ - كوم حمادة... .. محمد فتح الله إسماعيل ، فاز بالترشيح في ١٧ مارس سنة ١٩٤٢ (وتوفى إلى رحمة الله في ٢٧ مايو سنة ١٩٤٤) ، وانتخب بـدله تـكـيـلـيـا بالترشيح إسماعيل أمين إسماعيل في ٢٣ يوليـه سنة ١٩٤٤
- ٤ - الطـسـود ... .. محمد الشافعي أبو وافية ، فاز بالانتخاب في ٢٤ مارس سنة ١٩٤٢
- ٥ - الدلتـجـات ... .. ظلي إبراهيم ، فاز بالترشيح في ١٧ منه
- ٦ - التـوـفـيـقـية ... .. محمد طـاـيـل أحمد دبرس ، فاز بالترشيح في ١٧ منه
- ٧ - إيتـاي البارود ... .. الشيخ محمود عوض القنوي ، فاز بالترشيح في ١٧ منه
- ٨ - شـبـراخـيت ... .. محمد خليفة محمود بك ، فاز بالانتخاب في ٢٤ منه
- ٩ - المـصـمـودية ... .. عبد الحميد عبد الواحد الوكيل بك ، فاز بالانتخاب في ٢٤ منه
- ١٠ - القـاـرـوـقـية ... .. حافظ الوكيل بك ، فاز بالانتخاب في ٢٤ مارس سنة ١٩٤٢
- ١١ - رـشـيد ... .. سعد الأنصاري ، فاز بالترشيح في ١٧ مارس سنة ١٩٤٢
- ١٢ - مـرـكـر دمنهور ... .. أحمد محمد الوكيل ، فاز بالترشيح في ١٧ مارس سنة ١٩٤٢
- ١٣ - أبو حمص ... .. عبد الله عبد الرحمن غنيون ، فاز بالانتخاب في ٢٤ منه
- ١٤ - كـوم القناطر ... .. محمد إبراهيم قوار ، فاز بالانتخاب في ٢٤ مارس سنة ١٩٤٢
- ١٥ - حـوش عيسى ... .. الدكتور محمد جميل ، فاز بالانتخاب في ٢٤ منه
- ١٦ - صـكـفـر الدقار ... .. الشيخ إبراهيم يونس ، فاز بالانتخاب في ٢٩ منه
- ١٧ - العـكـريـشة ... .. علي علي بسيوني ، فاز بالانتخاب في ٢٤ مارس سنة ١٩٤٢
- ١٨ - عـزـب نو بار باشا . حـمـر بركات ، فاز بالترشيح في ١٧ مارس سنة ١٩٤٢
- ١٢ - مـدـيـرة البحيرة
- ١ - نـكـله ... .. جبرائيل هـلـا باشا ، فاز بالترشيح في ١٧ مارس سنة ١٩٤٢ (وتوفى إلى رحمة الله في ٦ يوليـه سنة ١٩٤٣) ، وانتخب بـدله تـكـيـلـيـا بالترشيح محمد عبد القادر حمزة في ٢١ أغسطس سنة ١٩٤٣

٢ - أوسيم ... عباس محمد علي الاسكندراني ، فاز بالانتخاب في ٢٤ مارس سنة ١٩٤٢

٣ - ناهية ... الأبرالاي حسين وهي بك ، فاز بالانتخاب في ٢٤ مارس سنة ١٩٤٢ (وتوفي إلى رحمة الله في ٢٣ يناير سنة ١٩٤٤) ، وانتخب بدلاً على حسن عامر الرمرم تكميلاً بالترشيح في ٢٩ فبراير سنة ١٩٤٤

٤ - امبابه ... محمود سليمان غنام ، فاز بالترشيح في ١٧ مارس سنة ١٩٤٢ (واستقال لتعيينه وكيلًا للداخلية في ٥ مايو سنة ١٩٤٢) ثم عين وزيراً للتجارة والصناعة وأعيد انتخابه تكميلاً بالترشيح في ١٥ يونيو سنة ١٩٤٢

٥ - شعراعت ... الشيخ صيده محمود البرغثالي ، فاز بالانتخاب في ٢٤ مارس سنة ١٩٤٢

٦ - مدينة الجيزة ... عبد الحميد عبد الحفيظ بك ، فاز بالترشيح في ١٧ منه

٧ - الحوامدية ... الشيخ محمد دسوقي رشدان ، فاز بالانتخاب في ٢٩ منه

٨ - البدرشين ... الشيخ سيد أحمد سيد أحمد القط ، فاز بالانتخاب في ٢٩ منه

٩ - مزغونة ... الشيخ فؤاد حسين هميله ، فاز بالانتخاب في ٢٤ منه

١٠ - البياط ... الشيخ أحمد محمد عويس ، فاز بالانتخاب في ٢٩ منه

١١ - حلوان ... أحمد نجيب الحلال بك (باشا) ، فاز بالترشيح في ١٧ منه

١٢ - الصف ... الشيخ محمود دياب بدوي ، فاز بالترشيح في الاعادة لتنازل منافسه في ٢٨ مارس سنة ١٩٤٢

١٣ - أطفيس ... محمد قمرى بك ، فاز بالانتخاب في ٢٤ مارس سنة ١٩٤٢

### ١٣ - مديرية بنى سويف

١ - مدينة بنى سويف . أمين خليفه أبو زيد ، فاز بالترشيح في ١٧ مارس سنة ١٩٤٢

٢ - الواسطى ... محمد أمين الريدى ، فاز بالانتخاب في ٢٤ مارس سنة ١٩٤٢

وكلاء مجلس النواب



الأستاذ علي المسيري  
(١٩٤١)



إسماعيل رمزي باشا  
(١٩٤٣)



حامد الحلايلي بك  
(١٩٤٥)



- ٣ - أشمنت ... .. حسن يس محمود، فاز بالترشيح في ١٧ مارس سنة ١٩٤٢
- ٤ - بوش ... .. محمود لطيف منصور بك، فاز بالانتخاب في ٢٤ منه
- ٥ - بغيرا ... .. الدكتور عباس حلمي طلعت، فاز بالانتخاب في ٢٤ منه
- ٦ - أهتاسية المدينة... عبد الحفيظ زعزوع بك، فاز بالترشيح في ١٧ منه
- ٧ - طنسايي مالو ... محمد تهاى معارك بك، فاز بالترشيح في ١٧ منه
- ٨ - ديربراهه ... .. الشيخ وزير بهنساوى فتاوى، فاز بالانتخاب في ٢٤ منه
- ٩ - الشسطود ... .. حافظ ابراهيم سليمان، فاز بالترشيح في ١٧ مارس سنة ١٩٤٢
- ١٠ - يسا... .. زايد مبروك زايد، فاز بالانتخاب في ٢٤ مارس سنة ١٩٤٢

#### ١٤ - مديرية الفيوم

- ١ - مدينة الفيوم... على نجيب، فاز بالترشيح في ١٧ مارس سنة ١٩٤٢
- ٢ - مركز الفيوم...  
(ووافق المجلس في ٧ سبتمبر سنة ١٩٤٢ على سقوط عضويته لعدم بلوغه السن القانونية)، وانتخب بدله سيد بهنس بك  
تكميلا بالترشيح في ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٤٢، واختار عضوية  
مجلس الشيوخ في ٣٧ ديسمبر سنة ١٩٤٢)، وانتخب بدله  
تكميلا بالترشيح بمحي السيد بهنس بك في ١٥ فبراير سنة ١٩٤٣
- ٣ - الروضة ... .. حسين عبد الرازق، فاز بالانتخاب في ٢٤ مارس سنة ١٩٤٢
- ٤ - سنوس ... .. محمد أمين أبو زيد طنطاوى بك، فاز بالترشيح في ١٧ منه
- ٥ - سنوس القبلية... ابراهيم حمدى سيف النصر، فاز بالترشيح في ١٧ منه
- ٦ - إيشواى ... .. مصطفى عبد القوى معبد، فاز بالانتخاب في ٢٤ منه
- ٧ - الشواشنه ... .. الشيخ عبدالمولى عبد القادر الحامى، فاز بالانتخاب في ٢٤ منه
- ٨ - أبو جندير ... .. رياض محمود زيدان، فاز بالانتخاب في ٢٩ منه
- ٩ - إطسا ... .. رياض حواس، فاز بالانتخاب في ٢٤ مارس سنة ١٩٤٢
- ١٠ - نطون ... .. محمد حمد الباسل بك، فاز بالترشيح في ١٧ منه

## ١٥ - مديرية المنيا

- ١ - مدينة المنيا ... حسين حسن شادى، فاز بالانتخاب فى ٢٤ مارس سنة ١٩٤٢
- ٢ - المدينة الفكرية ... وهبى أديب وهبى، فاز بالانتخاب فى ٢٤ منه
- ٣ - السلطان حسن ...  
حسن أحمد موسى بك، فاز بالانتخاب فى ٢٤ مارس سنة ١٩٤٢ ( وتوفى الى رحمة الله فى ٢٧ أغسطس سنة ١٩٤٢ )، وانتخب بدله تكيلىا بالانتخاب فى ٨ أكتوبر سنة ١٩٤٢ عبد الحميد محمد ذكورى بك
- ٤ - بنى أحمد ... محمد على شعراوى، فاز بالانتخاب فى ٢٤ مارس سنة ١٩٤٢
- ٥ - مركز المنيا ... محمد عمر سلطان بك، فاز بالانتخاب فى ٢٤ منه
- ٦ - إطسا ...  
شارل بشرى حنا، فاز بالترشيح فى ١٧ مارس سنة ١٩٤٢ ( واحتفظ بمضويته بمجلس الشيوخ فى أول أبريل سنة ١٩٤٢ )، وانتخب بدله تكيلىا بالترشيح إبراهيم محمد الشريى بك فى ٧ مايو سنة ١٩٤٢
- ٧ - سمالوط ... يوسف محمد الشريى، فاز بالترشيح فى ١٧ مارس سنة ١٩٤٢
- ٨ - قلو صنا ... الدكتور اسكندر فهمى جرجاوى، فاز بالترشيح فى ٢١ منه
- ٩ - ملشاة مطاى ... محمد محمد زكى عبد الرازق، فاز بالانتخاب فى ٢٤ منه
- ١٠ - بنى مزار ... محمد محمود جلال، فاز بالترشيح فى ٢١ منه
- ١١ - أبو جرج ... أبو النيث على الأصور، فاز بالانتخاب فى ٢٤ منه
- ١٢ - العباسية الجديدة ... حسن محمود أيوب بك، فاز بالانتخاب فى ٢٤ منه
- ١٣ - مفاغة ... الشيخ غريانى عبد الجواد غريانى، فاز بالانتخاب فى ٢٤ منه
- ١٤ - السدوة ... الشيخ حسن محمد عبد الجواد الفايقى، فاز بالانتخاب فى ٢٤ منه
- ١٥ - ألفنت ... معوض إبراهيم جاد المولى بك، فاز بالانتخاب فى ٢٤ منه
- ١٦ - القشن ... راضى حنا بك، فاز بالترشيح فى ١٧ مارس سنة ١٩٤٢

١٦ - مديرية أسبوط

- ١ - المحرص ... محمود عثمان حمزاوى، فاز بالترشيح فى ١٧ مارس سنة ١٩٤٢
  - ٢ - الروضة ... محمد توفيق إبراهيم الدوى بك، فاز بالترشيح فى ١٧ منه
  - ٣ - ملوى ... محمد البمرdash توفى ، فاز بالاقتصاب فى ٢٤ منه
  - ٤ - طوخ ... محمد مصطفى عمر بك ، فاز بالاقتصاب فى ٢٤ منه
  - ٥ - دير مواس ... أحمد قرشى بك، فاز بالاقتصاب فى ٢٤ مارس سنة ١٩٤٢
  - ٦ - اسمو العروس ... أمين شلقاى بك، فاز بالترشيح فى ١٧ مارس سنة ١٩٤٢
  - ٧ - ديروط المحطة ... مهنى مجمل القصص بك ، فاز بالاقتصاب فى ٢٤ منه
  - ٨ - صلبو ... ليلى مينايل جريس ، فاز بالاقتصاب فى ٢٤ منه
  - ٩ - بنى قمره ... أميل الكسان، فاز بالاقتصاب فى ٢٤ مارس سنة ١٩٤٢
  - ١٠ - منفلوط ... عبد الرحمن الطرزي بك ، فاز بالترشيح فى ١٧ منه
  - ١١ - الحواتكة ... رشوان محفوظ باشا ، فاز بالترشيح فى ١٧ منه
  - ١٢ - منقباد ... محمد محمد محمود قزاعة ، فاز بالاقتصاب فى ٢٤ منه
  - ١٣ - مدينة أسبوط ... أحمد عبد الكريم أبو شقة ، فاز بالاقتصاب فى ٢٤ منه
  - ١٤ - موشا ... ألبرت جورج خياط بك ، فاز بالاقتصاب فى ٢٤ منه
  - ١٥ - أبو تيج ... عبد الرحمن محمود بك ، فاز بالاقتصاب فى ٢٤ منه
- محمد مصطفى خليفة، فاز بالترشيح فى ١٧ مارس سنة ١٩٤٢
- (وقدر المجلس بجلسة ٧ سبتمبر سنة ١٩٤٢ عدم صحة نيابته لعدم بلوغة السن القانونية كما قدم استقالتة فى نفس اليوم)،
- ١٦ - النخيلة ... وانتخب ببلده على محمد جعفر على توكليا بالترشيح فى ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٤٢، (واستقال فى ١٣ يولييه سنة ١٩٤٣)،
- وانتخب ببلده توكليا بالترشيح فى ١٧ أغسطس سنة ١٩٤٣
- محمد مصطفى خليفة .

- ١٧ - السرييا... على عتيان حماد، فاز بالانتخاب في ٢٤ مارس سنة ١٩٤٢  
 ١٨ - أبنوب... شاكى غزالى بك، فاز بالترشيح في ١٧ مارس سنة ١٩٤٢  
 ١٩ - الواسطى... جميل اخنوخ فانوس، فاز بالترشيح في ١٧ مارس سنة ١٩٤٢  
 ٢٠ - البدارى... شاكى محمد عبد العال بك، فاز بالانتخاب في ٢٤ منه

### ١٧ - مديرية جرجا

- ١ - سوهاج... الشيخ حفى أبو طالب مازن، فاز بالانتخاب في ٢٤ مارس سنة ١٩٤٢  
 ٢ - طما... عبد العزيز محمد عيسى الشيرى عبد العزيز الدرملى، فاز بالانتخاب في ٢٩ مارس سنة ١٩٤٢  
 ٣ - المدعى... محمد أحمد عبد الرحمن السيد أبو دومة بك، فاز بالانتخاب في ٢٩ مارس سنة ١٩٤٢  
 ٤ - كوم بدر... الشيخ أحمد محمد خليل أبو سدير، فاز بالانتخاب في ٢٩ منه  
 ٥ - طهط... سابا بنى نخله بك، فاز بالانتخاب في ٢٤ مارس سنة ١٩٤٢  
 ٦ - جهينة الغربية... حسين محمود عوض الخويج، فاز بالانتخاب في ٢٩ منه  
 ٧ - المراغة... بطرس حكيم قلادة، فاز بالانتخاب في ٢٤ مارس سنة ١٩٤٢  
 ٨ - جزيرة شندويل... عبد الحيد عبد العال الشويخ، فاز بالانتخاب في ٢٤ منه  
 محمود همام حمادى بك، فاز بالترشيح في الاعادة لتنازل منافسه في ١٩ مارس سنة ١٩٤٢ (وتوفى الى رحمة الله  
 ٩ - ساقته... في ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٤٣)، وانتخب بدله تكيلا بالانتخاب صابر السيد محمد أحمد هارون الشيرى بصابر هارون في ١٣ يناير سنة ١٩٤٤  
 ١٠ - إهميم... الشيخ أحمد حسين عبد الواحد الشريف، فاز بالترشيح في ١٧ مارس سنة ١٩٤٢  
 ١١ - إدفان... محمد كامل حسن الأسوطى، فاز بالانتخاب في ٢٤ منه



- ١٢ - بلصفوره ... محمد عبد الرحمن حامدى ، فاز بالانتخاب فى ٢٤ مارس سنة ١٩٤٢ .
- ١٣ - المنشأة ... محمود سرور الشريف بك ، فاز بالانتخاب فى ٢٩ منه
- ١٤ - أولاد حمزة ... الشيخ عبد الله محمد أحمد فواز ، فاز بالانتخاب فى ٢٤ منه
- ١٥ - جرجا ... ...
- نخري عبدالنور إقلاويوس بك ، فاز بالانتخاب فى ٢٤ مارس سنة ١٩٤٢ (وتوفى الى رحمة الله فى ٩ ديسمبر سنة ١٩٤٢
- بجامعة جلسة مجلس النواب) ، وانتخب بدله تكيلىا بالانتخاب
- محمد عبد الرحيم عثمان البارودى فى ١٤ فبراير سنة ١٩٤٣
- ١٦ - المشاودة ... الشيخ عبد المال رضوان مرزوق الجبلى ، فاز بالانتخاب فى ٢٤ مارس سنة ١٩٤٢
- ١٧ - برديس ... ... أحمد على حيد أبو ستيت بك ، فاز بالانتخاب فى ٢٤ منه
- ١٨ - البليسا ... ... محمد فؤاد أبو ستيت ، فاز بالانتخاب فى ٢٤ منه
- ١٩ - انليسام ... ... الشيخ عبد الحميد عبد الرحيم أحمد رضوان ، فاز بالانتخاب فى ٢٩ مارس سنة ١٩٤٢

#### ١٨ - مديرية قنا

- مكرم عيىد باشا ، فاز بالترشيح فى ١٧ مارس سنة ١٩٤٢ ،
- (وفى ١٢ يوليه سنة ١٩٤٣ تقرر مجلس النواب فصله طبقا
- لأداة ١١٢ من الدستور) ، وانتخب بدله عمر أحمد حامد بك
- ١ - مدينة قنا ... تكيلىا بالترشيح فى ٢١ أغسطس سنة ١٩٤٣ ، (وتوفى
- الى رحمة الله فى ١٢ مايو سنة ١٩٤٤ ) ، وانتخب بدله
- عبد انطالى عمر أحمد حامد تكيلىا بالترشيح فى ٢٠ يونيه
- سنة ١٩٤٤
- ٢ - أبو شوشه ... الشيخ عبد الحليم على أحمد سليم ، فاز بالانتخاب فى ٢٩ مارس سنة ١٩٤٢

- ٣ - فرسوط... .. عبد الفتاح محمود السيد أبو محمل بك ، فاز بالانتخاب في ٢٩ مارس سنة ١٩٤٢
- ٤ - {بضائف} {هبة بريس الناظر} الشيخ أبو زيد قاسم تمام ، فاز بالانتخاب في ٢٩ منه
- ٥ - نجح حمادى... .. همام أحمد خلف الله بك ، فاز بالانتخاب في ٢٤ مارس سنة ١٩٤٢ (وتوفى الى رحمة الله في ١١ مارس سنة ١٩٤٤)
- والتحق ببله تكيلا عبد همام أحمد خلف الله بالانتخاب في ٢٥ أبريل سنة ١٩٤٤
- ٦ - فاو ضرب ... .. أحمد عبد الله شاذلى ، فاز بالانتخاب في ٢٤ مارس سنة ١٩٤٢
- حسن محمد الوكيل ، فاز بالانتخاب في ٢٤ مارس سنة ١٩٤٢ ،
- ٧ - دشتا ... .. (اختار عضوية مجلس الشيوخ في ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٤٢)
- والتحق ببله تكيلا بالترشح يحيى محمد الوكيل بك في ١٥ فبراير سنة ١٩٤٣
- ٨ - أولاد عمرو ... جورج مكرم حيد ، فاز بالترشح في ١٧ مارس سنة ١٩٤٢
- ٩ - الأشراف الغربية . يس أحمد باشا ، فاز بالانتخاب في ٢٩ مارس سنة ١٩٤٢
- ١٠ - قسط ... .. محمد محمد صالح بهجت الشهير بمحمد المغربى ، فاز بالانتخاب في ٢٤ مارس سنة ١٩٤٢
- ١١ - قوص... .. نجيب غناويل بشارة بك ، فاز بالترشح في ٢١ منه
- ١٢ - حمجازة... .. محمد زكى محمود سلام الشهير بركى سلام ، فاز بالانتخاب في ٢٤ مارس سنة ١٩٤٢
- ١٣ - الكرنك... .. طاهر خليل العمارى ، فاز بالانتخاب في ٢٤ منه
- ١٤ - الأقصر... .. حسن أحمد العدينى بك ، فاز بالانتخاب في ٢٤ منه
- ١٥ - أرمنت ... .. أبو المجد محمد على الناظر بك ، فاز بالانتخاب في ٢٤ منه
- ١٦ - كيان المطاعة... .. محمد بدوى حسن حزين الشهير ببباس ، فاز بالانتخاب في ٢٤ مارس سنة ١٩٤٢

١٧ - إسماعيل ... سنة ١٩٤٤ ...  
 عبد الحميد أبو العلا بك ، فاز بالانتخاب في ٢٤ مارس  
 سنة ١٩٤٢ ، (وتوفي إلى رحمة الله في ٢٨ يناير سنة ١٩٤٤) ،  
 وانتخب بعده إمام أبو العلا بك تكميلاً بالترشيح في ٦ مارس  
 سنة ١٩٤٤

### ١٩ - مديرية أسوان

- ١ - إدفو بحري ... الشيخ حبيب صاوي حنين ، فاز بالانتخاب  
 في ٢٤ مارس سنة ١٩٤٢
- ٢ - سلوة بحري ... صالح مشالي الشهير بمشالي ، فاز بالانتخاب في ٢٤ منه
- ٣ - ككوم أبو ... رينه قلاوي بك ، فاز بالانتخاب في ٢٤ منه
- ٤ - أسوان ... نادي راشد بك ، فاز بالانتخاب في ٢٤ منه
- ٥ - عتيه ... سليمان حسن عجيب ، فاز بالانتخاب في ٢٤ منه

(عدد الأعضاء ٢٦٤)

... .. دور الانعقاد العاды الثالث - من ١٤ نوفمبر سنة ١٩٤٦ الى

(تسوفى ولم يخضب بسدله  
لآخر الدورة)

١ - محافظة مصر

- ١ - قطنة بوليس ساحل (محمد السيد على ، فاز بالانتخاب في ١٤ يناير سنة ١٩٤٥ روض الفرج
- ٢ - قطنة بوليس المغرب . مصطفى أمين بك ، فاز بالترشيح في ٦ يناير سنة ١٩٤٥
- ٣ - ديوان قسم شبرا ... عزيز مشرق ، فاز بالانتخاب في ٩ يناير سنة ١٩٤٥
- ٤ - محكمة الأزبكية الأهلية . مصطفى أحمد السال ، فاز بالانتخاب في ١٤ منه
- ٥ - قسم بولاق ... أمين أحمد سعيد ، فاز بالترشيح في ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٤٤
- ٦ - قطنة بوليس الغالى . جورج مكرم صيد ، فاز بالانتخاب في ٩ يناير سنة ١٩٤٥
- ٧ - قسم الأزبكية ... جفرى بطرس غالى بك ، فاز بالانتخاب في ٩ يناير سنة ١٩٤٥
- ٨ - قسم مابدين ... السيد على راتب ، فاز بالانتخاب في ١٤ يناير سنة ١٩٤٥
- ٩ - محكمة السيدة ... أحمد صبرى ، فاز بالانتخاب في ١٤ يناير سنة ١٩٤٥
- ١٠ - قسم الوائل ... الدكتور محمود رادى ، فاز بالانتخاب في ٩ يناير سنة ١٩٤٥
- ١١ - قسم مصر الجديدة . طه السباعى بك (باشا) ، فاز بالانتخاب في ٩ يناير سنة ١٩٤٥
- ١٢ - قسم باب الشعرية . سيد جلال ، فاز بالانتخاب في ٩ يناير سنة ١٩٤٥
- ١٣ - قسم الجسالية ... (وتوفى الى رحمة الله في ١١ يونيو سنة ١٩٤٥) ، وانتخب السيد عبد الحميد البنان ، فاز بالترشيح في ٤ يناير سنة ١٩٤٥ ،  
بذلك تكميلاً لترشيح محمد البنان بك في ٢١ يولييه سنة ١٩٤٥
- ١٤ - قسم الدرب الأحمر (وقد اختارته يد أئمة في اليهود القروى في مجلس النواب في ٢٤ فبراير سنة ١٩٤٥) ، وانتخب بذلك تكميلاً بالترشيح محمد محمد المرجوشى في ٩ أبريل سنة ١٩٤٥
- ١٥ - قسم الخليفة ... محمد حسين الطرابلسى ، فاز بالانتخاب في ١٤ يناير سنة ١٩٤٥
- ١٦ - قسم السيدة ... مصطفى مصطفى عبد الهادى ، فاز بالانتخاب في ١٤ منه
- ١٧ - قسم بوليس السلطنة . على أمين ، فاز بالانتخاب في ٩ يناير سنة ١٩٤٥
- ١٨ - قسم مصر الجديدة . محمود عبد القادر ، فاز بالانتخاب في ١٤ يناير سنة ١٩٤٥

## ٢ - محافظة الاسكندرية

- ١ - قسم الرمل ... حسين سعيد بك ، فاز بالانتخاب في ٩ يناير سنة ١٩٤٥
- ٢ - قسم محزم بك ... محمد مسقر بك ، فاز بالانتخاب في ١٤ يناير سنة ١٩٤٥
- ٣ - قسم المطارين ... أحمد مرسي بدر بك ، فاز بالانتخاب في ٩ يناير سنة ١٩٤٥
- ٤ - قسم كرموز ... الدكتور محمود حمد لله المراغي ، فاز بالانتخاب في ١٤ منه
- ٥ - قطة بريس فطالنب ، محمد الدمرداش الشندي ، فاز بالانتخاب في ٩ منه
- ٦ - قسم المنشية ... محمود رياض ، فاز بالانتخاب في ٩ يناير سنة ١٩٤٥
- ٧ - قسم الجبرك ... محمود فهمي التفراشي باشا ، فاز بالانتخاب في ٩ منه
- ٨ - قسم اللبان ... عزام شمس الدين عزام ، فاز بالانتخاب في ١٤ منه
- ٩ - قسم ميناء البصل ... محمد عبد المنعم فرج ، فاز بالانتخاب في ١٤ يناير سنة ١٩٤٥
- ١٠ - العاصرية ... جلال كامل الحمامي ، فاز بالترشيح في ٤ يناير سنة ١٩٤٥

## ٣ - محافظة القنال

- ١ - قسم ثاني بورسعيد ، محمد السيد سرحان ، فاز بالترشيح في ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٤٤
- ٢ - قسم أول بورسعيد ، محمد عبد الملك حمزة بك ، فاز بالانتخاب في ٩ يناير سنة ١٩٤٥
- ٣ - قسم الاسماعيلية ... الدكتور سليمان حيد ، فاز بالانتخاب في ١٤ يناير سنة ١٩٤٥

## ٤ - محافظة السويس

- ١ - مدينة السويس ... كامل حسن حمزة ، فاز بالانتخاب في ٩ يناير سنة ١٩٤٥

## ٥ - محافظة دمياط

- ١ - مدينة دمياط ... حامد العلال بك ، فاز بالترشيح في ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٤٤

## ٦ - مديرية القليوبية

- ١ - نبها ... محمد عبد الرحمن نصير ، فاز بالانتخاب في ٩ يناير سنة ١٩٤٥
- ٢ - شبلجة ... الدكتور محمد هاشم ، فاز بالترشيح في ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٤٤

- ٣ - طسوخ ... .. الدكتور حامد محمود، فاز بالترشيح في ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٤٤
- ٤ - جزيرة الأعجم ... أحمد زكي ، فاز بالانتخاب في ٩ يناير سنة ١٩٤٥
- ٥ - قها ... .. مؤاد حمزة، فاز بالترشيح في الإعادة في ١٤ يناير سنة ١٩٤٥
- ٦ - شين القناطر ... .. عبد الفتاح بك ، فاز بالانتخاب في ٩ يناير سنة ١٩٤٥
- ٧ - المسرج ... .. سليمان بدوي بك ، فاز بالانتخاب في ٩ يناير سنة ١٩٤٥
- ٨ - سنديس ... .. مأمون إسماعيل بك، فاز بالترشيح في ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٤٤
- ٩ - قلوب ... .. عبد الحميد الشواربي بك، فاز بالانتخاب في ٩ يناير سنة ١٩٤٥
- ١٠ - شبرا الخيمة ... .. عبد العزيز إسماعيل الشلقاني ، فاز بالانتخاب في ١٤ منه
- ١١ - المطرية ... .. خطاب الشواربي ، فاز بالانتخاب في ٩ يناير سنة ١٩٤٥

#### ٧ - مديرية الشرقية

- ١ - مدينة الزقازيق ... .. محمد كامل الديب ، فاز بالانتخاب في ٩ يناير سنة ١٩٤٥
- ٢ - بردين ... .. إبراهيم دسوقي أباطة (باشا)، فاز بالترشيح في ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٤٥
- ٣ - القنايات ... .. علي علي منصور، فاز بالانتخاب في ٩ يناير سنة ١٩٤٥ (استقال في ٥ ديسمبر سنة ١٩٤٦ لتعيينه وكيلًا للمحكمة قضايا بالأوقاف).
- ٤ - الجديدة ... .. عثمان محمد عثمان أباطة، فاز بالترشيح في ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٤٥
- ٥ - منيا القمح ... .. محمد فكري أباطة بك، فاز بالانتخاب في ٩ يناير سنة ١٩٤٥
- ٦ - العزيرية ... .. السيد أحمد مرعي، فاز بالانتخاب في ٩ يناير سنة ١٩٤٥
- ٧ - سنوا ومنشأة خن، محمود عبد الأتقي بك، فاز بالترشيح في ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٤٤
- ٨ - إنشاص الرمل ... .. أمين يوسف حاصر بك، فاز بالانتخاب في ٩ يناير سنة ١٩٤٥
- ٩ - بلبيس ... .. الشيخ محمد محمود علوان، فاز بالانتخاب في ١٥ يناير سنة ١٩٤٥
- ١٠ - أبو حماد ... .. إسماعيل محمد أباطة، فاز بالانتخاب في ٩ يناير سنة ١٩٤٥
- ١١ - اتل الكبير ... .. علي السيد أيوب، فاز بالترشيح في ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٤٤
- ١٢ - الشيخ جليل ... .. محمد فتحي المسلمى ، فاز بالانتخاب في ١٥ يناير سنة ١٩٤٥
- ١٣ - ههيا ... .. محمد حلمي بلخ ، فاز بالانتخاب في ٩ يناير سنة ١٩٤٥

- ١٤ - كفر صقر ... .. أحمد غنار بك، فاز بالانتخاب في ٩ يناير سنة ١٩٤٥  
 ١٥ - نلراك ... .. إمام عبداللطيف واكد، فاز بالانتخاب في ٩ يناير سنة ١٩٤٥  
 ١٦ - أبو صكير ... .. أحمد السيد سالم، فاز بالانتخاب في ١٥ يناير سنة ١٩٤٥  
 ١٧ - الصوالح ... .. إمام سليمان عبدون، فاز بالانتخاب في ٩ يناير سنة ١٩٤٥  
 ١٨ - فافوس ... .. الشيخ محمد حثان إبراهيم عمر، فاز بالانتخاب في ١٥ منه  
 ١٩ - جزيرة سعودى ... .. محمد السعدى بشارة الطحاوى بك، فاز بالانتخاب في ٩ منه

#### ٨ - مديرية الدقهلية

- ١ - مدينة المنصورة. زكى محمد الشاوى، فاز بالترشيح في ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٤٤  
 ٢ - مركز المنصورة... .. حل المواقى رمضان، فاز بالانتخاب في ١٤ يناير سنة ١٩٤٥  
 ٣ - أجا ... .. السيد سليم (باشا)، فاز بالانتخاب في ٩ يناير سنة ١٩٤٥  
 ٤ - إخطاب ... .. أحمد السعدى محمود الإترى، فاز بالانتخاب في ٩ منه  
 ٥ - دماص ... .. حطا عفيفى بك، فاز بالانتخاب في ١٤ يناير سنة ١٩٤٥  
 ٦ - كوم النور ... .. عمر عمر هلال بك، فاز بالانتخاب في ٩ يناير سنة ١٩٤٥  
 ٧ - ميت غمر ... .. يوسف أحمد حيد، فاز بالانتخاب في ١٤ يناير سنة ١٩٤٥  
 ٨ - ميت يمش ... .. خليل محي الدين، فاز بالانتخاب في ١٥ يناير سنة ١٩٤٥  
 ٩ - ديرب نجم ... .. يحيى محمد صفوت، فاز بالانتخاب في ١٥ يناير سنة ١٩٤٥  
 ١٠ - البلانوب ... .. مصطفى فوده، فاز بالترشيح في ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٤٤  
 ١١ - السنبلارين ... .. محمد شفيق جبر، فاز بالترشيح في ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٤٤  
 ١٢ - تى الأمديد ... .. محمد توفيق خليل بك، فاز بالانتخاب في ٩ يناير سنة ١٩٤٥  
 ١٣ - طناس ... .. أحمد برهان نور، فاز بالانتخاب في ٩ يناير سنة ١٩٤٥  
 ١٤ - كفر بدواى القديم. محمد عبد الحليل سمرة باشا، فاز بالترشيح في ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٤٤  
 ١٥ - دكرنس ... .. برهان نور، فاز بالترشيح في ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٤٤



- ١٦ - البجلات ... محمود موسى ، فاز بالانتخاب في ٩ يناير سنة ١٩٤٥  
١٧ - الزرقعة ... إبراهيم عبد الهادي (باشا) ، فاز بالترشيح في ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٤٤  
١٨ - فارسكور ... حنفي الدريبي بك ، فاز بالترشيح في ٢٧ منه  
١٩ - المطرية ... الدكتور حلمي الجيار ، فاز بالانتخاب في ٩ يناير سنة ١٩٤٥  
٢٠ - شط غيط الناصري ... أمين عبد السلام الملاي ، فاز بالترشيح في ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٤٤

#### ٩ - مديرية الغربية

- ١ - { إمامة المديرية / مدينة طنطا } على محمد الخشاني ، فاز بالانتخاب في ٩ يناير سنة ١٩٤٥  
٢ - مركز طنطا ... الشيخ محمد مصطفى حبيب ، فاز بالانتخاب في ٩ منه  
٣ - سنبر ومنشأة الصباح : اسماعيل صدق باشا ، فاز بالترشيح في ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٤٤ ، (واستقال في ١٥ مايو سنة ١٩٤٦ لقبوله عضوية الشيوخ) ، وانتخب بدله تكميلا بالترشيح مرزوق صدق في ٣ يونيو سنة ١٩٤٦  
٤ - زفتى ... عباس سيد أحمد باشا ، فاز بالانتخاب في ١٥ يناير سنة ١٩٤٥  
٥ - شبرا الخيم ... أحمد الأتقي عطية ، فاز بالانتخاب في ٩ يناير سنة ١٩٤٥  
٦ - بندر المحلة ... علي مصطفى الشيشيني بك ، فاز بالانتخاب في ٩ منه  
٧ - سمندود ... علي الغزلوي بك ، فاز بالترشيح في ٤ يناير سنة ١٩٤٥  
٨ - طلحا ... السيد عبد الهادي عبد العزيز القصبي ، فاز بالانتخاب في ٩ منه  
٩ - شربين ... عبد المنعم محمد حشيش ، فاز بالترشيح في ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٤٤  
١٠ - ميت أبو طالب ... محمد أبو العز ، فاز بالانتخاب في ٩ يناير سنة ١٩٤٥  
١١ - الزعفران ... أحمد محمد سعيد ، فاز بالانتخاب في ٩ يناير سنة ١٩٤٥

- ١٢ - بلقاس أقل... ... أحمد فريد محمد باشا، فاز بالترشيح في ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٤٤
- ١٣ - نبروه ... ... سيد محمد بدرأوى عاشور باشا، فاز بالانتخاب في ٩ يناير سنة ١٩٤٥
- ١٤ - بيسلا... ... عبد الرحمن البيلي، فاز بالترشيح في ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٤٤
- ١٥ - صفت تراب ... محمد عبد المرزخ خضر، فاز بالانتخاب في ٩ يناير سنة ١٩٤٥
- ١٦ - محلة روح ... السيد يوسف المشاوي، فاز بالانتخاب في ٩ منه
- ١٧ - السنطة... ... عبد الرحيم الخطيب بك، فاز بالانتخاب في ٩ منه
- ١٨ - الجعفرية ... ... محمد أحمد حاصر، فاز بالانتخاب في ٩ منه
- ١٩ - محلة منوف... ... حسين شمس الدين حموده، فاز بالانتخاب في ٩ منه
- ٢٠ - قطور ... ... الشيخ سيد عيسوى صقر، فاز بالانتخاب في ١٥ منه
- ٢١ - سخا ... ... حسين محمود سعيد، فاز بالانتخاب في ٩ منه
- ٢٢ - كفر الشيخ ... عبد الحليم ناصف، فاز بالانتخاب في ١٤ منه
- ٢٣ - سيدى غازى ... محمد يوسف البعد بك، فاز بالانتخاب في ١٥ منه
- ٢٤ - الوحال ... ... محمود السيد، فاز بالانتخاب في ١٥ منه
- ٢٥ - صندلا ... ... الشيخ رضوان السيد، فاز بالانتخاب في ٩ منه
- ٢٦ - فقه ... ... سعد عبد الحميد اللبان، فاز بالانتخاب في ٩ منه
- ٢٧ - حزب أبو مندور . محمد الدسوقي عبد الرحمن الفار، فاز بالانتخاب في ٩ منه
- ٢٨ - دسوق ... ... محمد محفوظ الفار، فاز بالانتخاب في ٩ منه
- ٢٩ - شباس الشهدا... ... سنة ١٩٤٥، (واستقال في ١٨ فبراير سنة ١٩٤٦ لاختيار وظيفته الحكومية)، وانتخب بدله تكيلا بالترشيح في أول أبريل سنة ١٩٤٦ حيد السلام الشاذلى باشا .
- ٣٠ - بليون ... ... أبو زيد محمد المراسى، فاز بالانتخاب في ٩ يناير سنة ١٩٤٥
- ٣١ - النصارية ... ... الدكتور عبد المنعم السراقى، فاز بالترشيح في ٦ منه

- ٣٢ - كفو الزيات ... محمود رياض القبي، فاز بالانتخاب في ٩ يناير سنة ١٩٤٥  
٣٣ - عمة مرحوم وصيًا، جمال الدين الببد، فاز بالانتخاب في ١٤ يناير سنة ١٩٤٥

# ١٠ - مديرية المنوفية

- ١ - نامة المبرزين الكرم، الدكتور حسين أمين حمحوت ، فاز بالانتخاب في ٩ يناير سنة ١٩٤٥
- ٢ - النضائية ... ... عسوى حسن زايد باشا ، فاز بالانتخاب في ١٥ منه
- ٣ - أشمون ... ... حسين حستين يوسف ، فاز بالانتخاب في ١٥ منه
- ٤ - شبرا ... ... محمود صبرى ، فاز بالترشيح في ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٤٤
- ٥ - المشط ... ... حافظ اسماعيل سلام بك، فاز بالانتخاب في ٩ يناير سنة ١٩٤٥ (وتوفى الى رحمة الله في ٣ يولييه سنة ١٩٤٥) وانتخب بدله ياقوت سلام تكيلا بالأغلبية النسبية في ٢٨ أغسطس سنة ١٩٤٥، (وتوفى الى رحمة الله في ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٤٥)، وانتخب بدله رياض اسماعيل سلام تكيلا بالترشيح في ١٩ نوفمبر سنة ١٩٤٥
- ٦ - منوف ... ... فريد أبو شاذى بك، فاز بالترشيح في ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٤٤
- ٧ - سرس الليانة ... محمود سليم زهران، فاز بالانتخاب في ١٥ يناير سنة ١٩٤٥
- ٨ - شنشور ... ... محمود خليل ابراهيم جمعة ، فاز بالانتخاب في ١٥ يناير سنة ١٩٤٥، (وتوفى الى رحمة الله في ١٥ أبريل سنة ١٩٤٦)، وانتخب بدله عبد الحميد اسماعيل على جمعه تكيلا بالأغلبية المطلقة في ٤ يونيه سنة ١٩٤٦
- ٩ - سبك الضمالة ... عبد الحميد محمود الشرفاوى ، فاز بالانتخاب في ١٥ يناير سنة ١٩٤٥
- ١٠ - اسطفا ... ... أحمد موسى ذكرى، فاز بالانتخاب في ١٤ يناير سنة ١٩٤٥

١١ - ميت بسره ... عبد الخالق سيد أحمد منصور، فاز بالانتخاب في ٩ يناير

سنة ١٩٤٥

١٢ - منشاء صبرى ... عبد الرازق وهبه القاضي، فاز بالانتخاب في ٩ منه

١٣ - ميت خلف ... محمد عبد العزيز فهمي، فاز بالانتخاب في ٩ منه

١٤ - مركز شين الكوم، عبد الرحمن على أبو النصر، فاز بالانتخاب في ٩ منه

١٥ - الشهداء ... عبد المقصود إبراهيم حبيب بك، فاز بالترشيح

في ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٤٤

١٦ - البنانون ... السيد عبد الله الفقي، فاز بالترشيح في ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٤٤

١٧ - بركة السبع ... أحمد بسيوني السيد حماد، فاز بالانتخاب في ٩ يناير سنة ١٩٤٥

١٨ - نلا ... أحمد عبدالغفار باشا، فاز بالترشيح في ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٤٤

١٩ - طنوب ... محمد عبد الله أبو حسين، فاز بالترشيح في ٢٧ منه

٢٠ - شونى ... عبد المنعم رسلان بك، فاز بالترشيح في ٢٧ منه

#### ١١ - مديرية البحيرة

١ - مدينة دمنهور ... مرعى محمد بليغ باشا، فاز بالانتخاب في ٩ يناير سنة ١٩٤٥

٢ - كفر داود ... عبد العزيز الصوقاني، فاز بالانتخاب في ٩ منه

٣ - كوم حمادة ... محمد عبد المنعم الشوربجي، فاز بالانتخاب في ٩ منه

٤ - الطبود ... محمد عبد المنعم الجيار، فاز بالانتخاب في ١٤ منه

٥ - الدلتجات ... حسين درويش، فاز بالانتخاب في ٩ منه

٦ - التوفيقية ... لاشين أبو الفتوح نصار، فاز بالانتخاب في ١٤ منه

٧ - إيتاي البارود ... عبد الكريم مبروك الجبالي، فاز بالانتخاب في ١٤ منه

٨ - شبراخيت ... عبد المنصف محمود الدفراوى، فاز بالانتخاب في ١٤ منه

٩ - الرحمانية ... أحمد حلمى محمود، فاز بالانتخاب في ٩ منه

١٠ - الفاروقية ... مصطفى كامل الشناوى، فاز بالانتخاب في ٩ منه

- ١١ - رشيد ... الدكتور على إبراهيم على الرجال، فاز بالانتخاب في ٩ يناير سنة ١٩٤٥
- ١٢ - مركز دمنهور ... محمد مرسى محمد بليغ بك، فاز بالانتخاب في ٩ منه
- ١٣ - أبو حصص ... عبدالعزيز عبد الرحمن غبون، فاز بالانتخاب في ٩ منه
- ١٤ - كوم القناطر ... طاهر سعد المصرى بك، فاز بالترشيح في ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٤٤
- ١٥ - أبو المطاير ... الشيخ محمد عبد السالك قريطم، فاز بالانتخاب في ١٤ يناير سنة ١٩٤٥
- ١٦ - كفرالدقار ... إبراهيم رشيد، فاز بالانتخاب في ٩ منه  
على على بسيوفى، فاز بالترشيح في ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٤٤  
(وتوفى الى رحمة الله في أول يناير سنة ١٩٤٦) وانتخب  
بلده سعيد على بسيوفى توكيلا بالأغلبية المطلقة في ٢٠ فبراير سنة ١٩٤٦
- ١٧ - منشأة بولين ...
- ١٨ - قلعة بوليس خورشيد، الدكتور زكى مختار الجزيرى، فاز بالانتخاب في ٩ يناير سنة ١٩٤٥

#### ١٢ - مديرية الجيزة

- ١ - نكلا ... عبد المنعم محمد أبو زيد، فاز بالانتخاب في ١٤ يناير سنة ١٩٤٥
- ٢ - أوسيم ... محمد الصابري يوسف عبده غراب، فاز بالانتخاب في ١٤ منه  
الدكتور طه حفاوى الزمر، فاز بالانتخاب في ٩ يناير سنة ١٩٤٥ (وتوفى الى رحمة الله ٣ يولييه سنة ١٩٤٥)
- ٣ - ناهيا ... وانتخب بلده توكيلا بالترشيح في ١٨ أغسطس سنة ١٩٤٥  
مراد إبراهيم حمزة الزمر
- ٤ - أمبابة ... عبد الحليم محمود على، فاز بالانتخاب في ٩ يناير سنة ١٩٤٥

- ٥ - كداسة ...  
 عبد الرحمن فهمى بك، فاز بالترشيح في ٢٩ ديسمبر  
 سنة ١٩٤٤ (وتوفى إلى رحمة الله في ١٣ يولييه سنة ١٩٤٦)  
 وانتخب بدله محمود رشيد تكميلاً بالأغلبية المطلقة  
 في ١٣ أغسطس سنة ١٩٤٦
- ٦ - مدينة الجيزة ... الشيخ سليمان الكارم، فاز بالانتخاب في ٩ يناير سنة ١٩٤٥
- ٧ - الحوامدية ... محمد علي بسيوني بك، فاز بالانتخاب في ٩ يناير سنة ١٩٤٥
- ٨ - البدرشين ... مكاشة فرج الدالي، فاز بالانتخاب في ٩ يناير سنة ١٩٤٥
- ٩ - مزفتة ... عمر أبو بكر الديب، فاز بالانتخاب في ٩ يناير سنة ١٩٤٥
- ١٠ - العياط ... الشيخ عبد الغفار حسن عزام، فاز بالانتخاب في ٩ يناير  
 سنة ١٩٤٥
- ١١ - حلوان ... عبد الفتاح محمد عزام، فاز بالترشيح في الإعادة لتنازل  
 منافسه في ١٤ يناير سنة ١٩٤٥
- ١٢ - الصف ... مليحي أحمد المليحي، فاز بالانتخاب في ٩ يناير سنة ١٩٤٥
- ١٣ - أطفيح ... أحمد المليحي بك، فاز بالانتخاب في ٩ يناير سنة ١٩٤٥
- ١٣ - مديرية بنى سويف
- ١ - مدينة بنى سويف، سليمان سيد الجندى بك، فاز بالانتخاب في ١٤ يناير  
 سنة ١٩٤٥
- ٢ - الواسطى ... عبد الحليم أبو سيف راضى، فاز بالانتخاب في ٩ منه
- ٣ - أئمت ... صادق عبد الحليم راضى، فاز بالانتخاب في ٩ منه
- ٤ - بوش ... علي محمد محمد بكير، فاز بالانتخاب في ١٤ منه
- ٥ - بلفيا ... حسن محمد اسماعيل، فاز بالانتخاب في ٩ منه
- ٦ - أهناسية المدينة ... أمين علي كساب بك، فاز بالترشيح في ٢٧ ديسمبر  
 سنة ١٩٤٤
- ٧ - طنسا بنى مالو ... الدكتور محمود خيرت، فاز بالانتخاب في ٩ يناير  
 سنة ١٩٤٥

- ٨ - دبر براوه ... ... أحمد سليم جابر، فاز بالانتخاب في ٩ يناير سنة ١٩٤٥  
 محمد زكي شعيب، فاز بالانتخاب في ١٤ يناير سنة ١٩٤٥  
 ٩ - الشنطور ... ... (واستقال تميمه قاضيا بحكمة مصر الابتدائية في ٢٧  
 سبتمبر سنة ١٩٤٦) وانتخب ببله حسين محمود إبراهيم  
 سلمان تكمليا بالانتخاب في ٢٩ يناير سنة ١٩٤٧  
 ١٠ - بيا ... ... محمد سليم جابر، فاز بالانتخاب في ٩ يناير سنة ١٩٤٥

#### ١٤ - مديرية الفيوم

- ١ - مدينة الفيوم ... عبد النبي حسن شرابي، فاز بالانتخاب في ٩ يناير سنة ١٩٤٥  
 ٢ - مركز الفيوم ... أبو الملا علي عيسى، فاز بالانتخاب في ٩ منه  
 ٣ - الروضة ... محمد خالد، فاز بالانتخاب في ٩ منه  
 ٤ - سورس ... محمود أبو زيد طنطاوي، فاز بالانتخاب في ٩ منه  
 ٥ - فديمين ... الشيخ عبد العظيم عبد الرحمن محمود أبو السمود، فاز  
 بالانتخاب في ٩ يناير سنة ١٩٤٥  
 ٦ - إشنواي الرمان ... أحمد مفتاح ممد، فاز بالترشيح في ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٤٤  
 ٧ - الشواشنة ... محمد أمين والي مزار، فاز بالانتخاب في ٩ يناير سنة ١٩٤٥  
 ٨ - طهار ... الدكتور حافظ محمد مؤمن، فاز بالانتخاب في ٩ منه  
 إدريس عبد المال المليجي بك، فاز بالترشيح في ٢٧ ديسمبر  
 سنة ١٩٤٤ (وتوفي إلى رحمة الله في ٩ يناير سنة ١٩٤٦)  
 ٩ - إطسا ... ... وانتخب ببله تكمليا بالترشيح عبد الله عبد المال حسن  
 المليجي في ٢٥ فبراير سنة ١٩٤٦  
 محمد حمد الباسل بك، فاز بالانتخاب في ٩ يناير سنة ١٩٤٥  
 (وتوفي إلى رحمة الله في ٢٧ مايو سنة ١٩٤٥)، وانتخب  
 ١٠ - تطون ... ... ببله بالأغلبية المطلقة بالانتخاب عبد القادر محمد مقاوي  
 الباسل الشهير بعبد القادر الباسل في ١٦ يولييه سنة ١٩٤٥

## ١٥ - مديرية المنيا

- ١ - مدينة المنيا ... حسن شعراوى باشا، فاز بالانتخاب في ٩ يناير سنة ١٩٤٥
- ٢ - المدينة الفكرية ... محمد سعداوى عبد الرحيم، فاز بالانتخاب في ١٤ منه
- ٣ - السلطان حسن ... محمد صالح موسى، فاز بالترشيح في ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٤٤  
محمد على شعراوى، فاز بالترشيح في ٢٧ منه واستقال
- ٤ - بنى أحمد ...  
في ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٤٦ لاختياره عضوية الشيوخ  
وانتخب بدله أحمد على اسماعيل تكيلا بالترشيح  
في ٢٢ فبراير سنة ١٩٤٧
- ٥ - البرجاية ... محمد عمر سلطان بك، فاز بالترشيح في ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٤٤
- ٦ - دمشير ... الدكتور نور الدين على طواف، فاز بالانتخاب في ٩ يناير  
سنة ١٩٤٥
- ٧ - ممالوط ... عبد الوهاب أحمد للشرى، فاز بالترشيح في ٤ منه  
كامل سيف سيدهم باشا، فاز بالانتخاب في ٩ يناير  
سنة ١٩٤٥ (وتوفى الى رحمة الله في ٢٧ أغسطس  
سنة ١٩٤٥)، وانتخب بدله تكيلا بالترشيح عادل أسعد  
سيدهم في ١٩ نوفمبر سنة ١٩٤٥
- ٨ - قلو صنا ...  
محمود فهمى القيسى باشا، فاز بالترشيح في ٢٨ ديسمبر  
سنة ١٩٤٤ (وتوفى الى رحمة الله في ٢٥ أبريل سنة ١٩٤٦)  
وانتخب بدله حسين محمود فهمى القيسى تكيلا بالترشيح  
في ٣ يونيو سنة ١٩٤٦
- ٩ - منشأة مطاى ...  
محمد محمود جلال، فاز بالانتخاب في ٩ يناير سنة ١٩٤٥  
مصطفى عبد الرازق باشا، فاز بالترشيح في ٢٧ ديسمبر  
سنة ١٩٤٤ (وعين شيخا لجامع الأزهر في ٢٧ ديسمبر  
سنة ١٩٤٥)، وانتخب بدله تكيلا بالترشيح اسماعيل  
عبد الرازق في ٥ مارس سنة ١٩٤٦
- ١٠ - بنى مزار ...
- ١١ - أبو جرج ...



١٢ - المباشرة الجديدة . الشيخ أحمد عبد الجواد الفايزي، فاز بالانتخاب في ١٤ يناير سنة ١٩٤٥

١٣ - المدوة ... عبد الحميد الساوي، فاز بالانتخاب في ٩ يناير سنة ١٩٤٥

١٤ - مفاغة... عبد المنعم اللوم، فاز بالانتخاب في ٩ يناير سنة ١٩٤٥

١٥ - الفتنة ... سلطان محمد السعدى بك، فاز بالانتخاب في ٩ يناير سنة ١٩٤٥ (وتوفي الى رحمة الله في ٧ مارس سنة ١٩٤٥)، وانتخب بدله تكييلا بالانتخاب في ١٠ مايو سنة ١٩٤٥  
ابراهيم سلطان السعدى

١٦ - الفتن ... راجب حنا ميخائيل بك (باشا) فاز بالترشيح في ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٤٤ (وتوفي الى رحمة الله في ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٤٥)، وانتخب بدله تكييلا بالترشيح شارل بشرى حنا في ٢٢ يناير سنة ١٩٤٦

#### ١٦ - مديرية أسسوط

١ - الروضة... محمد شوكت مصطفى التوي، فاز بالانتخاب في ٩ يناير سنة ١٩٤٥

٢ - إتهما ... علي عبد الهادي، فاز بالترشيح في ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٤٤

٣ - ملوى ... عبد الحميد سيف النصر باشا، فاز بالانتخاب في ٩ يناير سنة ١٩٤٥

٤ - طسوخ ... عبد العظيم سمهان بك، فاز بالانتخاب في ١٥ منه

عبد العظيم سمهان بك، فاز بالانتخاب في ٩ يناير سنة ١٩٤٥، (وتنازل عن هذه الدائرة لاحتفاظه بدائرة طسوخ في ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٤٥)، وانتخب بدله تكييلا محمد

عبد الحفيظ بالأغلبية المطلقة في ٢١ فبراير سنة ١٩٤٦

٦ - اسموالمروس ... اسماعيل عثمان كامل، فاز بالترشيح في ٤ يناير سنة ١٩٤٥

- ٧ - دروط المحلة ... سيد قرشي بك، فاز بالانتخاب في ١٤ يناير سنة ١٩٤٥
- ٨ - صنيو ... ليب ميخائيل جريس ، فاز بالانتخاب في ٩ منه
- ٩ - القوصية... عثمان سيد خشبة، فاز بالانتخاب في ٩ منه
- ١٠ - منفلوط... مصطفى محفوظ بك ، فاز بالانتخاب في ٩ منه
- ١١ - الحواشك ... رشوان محفوظ باشا، فاز بالترشيح في ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٤٤
- ١٢ - منقباد ... أحمد محفوظ، فاز بالانتخاب في ١٤ يناير سنة ١٩٤٥
- ١٣ - مدينة أسيوط ... محمد توفيق خشبة ، فاز بالانتخاب في ٩ منه
- ١٤ - دنسكة ... محمد حامد جودة ، فاز بالانتخاب في ٩ منه
- ١٥ - موشا ... البرت جورجي خياط بك، فاز بالانتخاب في ٩ منه
- ١٦ - صدفا ... عبد الرحمن محمود سليمان بك ، فاز بالانتخاب في ٩ منه
- ١٧ - البربا ... محمود محمد محمود ، فاز بالانتخاب في ٩ منه
- ١٨ - أبسوب ... شاكر غزالى بك، فاز بالترشيح في ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٤٤
- ١٩ - بصره ... حنفى محمود بك ، فاز بالانتخاب في ٩ يناير سنة ١٩٤٥
- ٢٠ - البدارى ... عبد الحميد إبراهيم صالح ، فاز بالانتخاب في ٩ منه

#### ١٧ - مديرية جرجا

- ١ - سوهاج ... محمد حنفى عبد الحميد الشريف، فاز بالانتخاب في ١٤ يناير سنة ١٩٤٥
- ٢ - طما ... (وتوفى الى رحمة الله في ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٤٦)، وانتخب  
بله محمد أحمد رضوان عبد الرحمن بالأغلبية المطلقة  
في ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٤٦

- أحمد محمد عطية الناظر بك، فاز بالانتخاب في ٩ يناير سنة ١٩٤٥  
(وتوفى إلى رحمة الله في ٣ سبتمبر سنة ١٩٤٦)، وانتخب  
بذلك توكليلاً بالأطية المطلقة عطية عبد القادر رضوان  
في ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٤٦
- ٣ - أم دومة ...  
٤ - شطورة ... أبو الجهد بدوى محمد عبد الآخر، فاز بالانتخاب  
في ١٥ يناير سنة ١٩٤٥
- ٥ - طهطا ... الشيخ عبد الله عمر عبد الآخر، فاز بالانتخاب في ٩ منه  
٦ - جبهة الغربية ... الشيخ محمد خليل الضج، فاز بالانتخاب في ٩ منه  
٧ - المراغة ... حسن رشاد المراغي، فاز بالانتخاب في ٩ منه  
٨ - ساقنته ... محمود أبو رحاب حسن، فاز بالانتخاب في ٩ منه  
٩ - شندويل ... السيد حسن عبد المنعم الشندويل، فاز بالانتخاب في ٩ منه  
١٠ - ادفا ... أمين همام حمادى، فاز بالانتخاب في ٩ منه  
١١ - إنميم ... السيد هاشم أحمد محمد الشريف، فاز بالانتخاب في ٩ منه  
١٢ - كوم بدار ... سعد الدين مصطفى أبو رحاب بك، فاز بالانتخاب في ٩ منه  
١٣ - الملشاة ... همام محمود همام حمادى، فاز بالانتخاب في ١٥ منه  
١٤ - أولاد حمزة ... خليل اسماعيل أبو رحاب، فاز بالانتخاب في ٩ منه  
١٥ - جرجا ... أحمد مصطفى أبو رحاب، فاز بالانتخاب في ٩ منه  
١٦ - المشاودة ... موريث نغرى عبد النور، فاز بالانتخاب في ٩ منه  
١٧ - برديس ... الدكتور فكرى بطرس، فاز بالانتخاب في ٩ منه  
١٨ - البلبنا ... محمد فؤاد أبو ستيت، فاز بالانتخاب في ٩ منه  
١٩ - انليام ... أمين بطرس، فاز بالانتخاب في ٩ منه

#### ١٨ - مديرية قنا

- ١ - أبو شوشة ... محمد فؤاد عبد المال حاميد، فاز بالانتخاب في ١٤ يناير سنة ١٩٤٥
- ٢ - { بجناس } أحمد محمد إبراهيم عبد الله بربرى، فاز بالانتخاب في ١٥ يناير  
{ نقطة بوليس القناطر } سنة ١٩٤٥

٣ - فرشوط ... عبد الفتاح محمود أبو بعل بك ، فاز بالانتخاب في يناير سنة ١٩٤٥

محمد الشاذلي عمر أحمد خلف الله ، فاز بالانتخاب

في ١٤ يناير سنة ١٩٤٥ ( واختار وظيفه العمودية

٤ - نجع حمادى ... في ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٤٥ ) ، وانتخب بدله أحمد الطاهر

عمر خلف الله توكيلا بالأغلبية المطلقة في ١٨ فبراير

سنة ١٩٤٦

٥ - { المصايد } الشيخ إبراهيم حسن محمد السيد ، فاز بالانتخاب في ٩ يناير  
{ نقطة بورس العاد } سنة ١٩٤٥

٦ - دشنا ... محمد عمر أبو بكر الهوارى ، فاز بالانتخاب في ١٤ منه

٧ - أولاد حمرو ... الشيخ أحمد على حسين ، فاز بالانتخاب في ٩ منه

٨ - قنا ... مكرم سيد باشا ، فاز بالانتخاب في ٩ منه

٩ - مركز قنا ... الشيخ حسن محمد حسن حمد قناوى الشهير بحسن النجار ،

فاز بالانتخاب في ٩ يناير سنة ١٩٤٥

١٠ - قنط ... الشيخ حسن على محمد اسماعيل ، فاز بالانتخاب في ٩ منه

١١ - قوص ... نجيب ميخائيل بشارة بك ، فاز بالانتخاب في ٩ منه

١٢ - جهازه ... الشيخ على إبراهيم على ، فاز بالانتخاب في ٩ منه

١٣ - الكرك ... حسين عبد الكريم محمد الهامى ، فاز بالانتخاب في ١٥ منه

١٤ - الأقصر ... محمد حامد محمد محسب ، فاز بالانتخاب في ٩ منه

١٥ - أرمونت ... أبو المجد محمد على الناصر بك ، فاز بالانتخاب في ٩ منه

١٦ - { اصنفون } محمد بدوى حسن حزين ، فاز بالانتخاب في ١٥ منه  
{ نقطة بورس }

١٧ - إسماعيل ... مدنى حسن حزين ، فاز بالانتخاب في ١٥ منه

#### ١٩ - مديرية أسوان

١ - البصلية بحرى ... الشيخ إبراهيم محمد حسن أبو كرويه ، فاز بالانتخاب

في ٩ يناير سنة ١٩٤٥

٢ - سلوه بحرى ... صالح أمين مشالى ، فاز بالانتخاب في ٩ يناير سنة ١٩٤٥

- ٣ - كوم امبو ... ريفيه قطاوى بك ، فاز بالانتخاب فى ٩ يناير سنة ١٩٤٥
- ٤ - أسوان ... ( اختار وظيفته الحكومية فى ٣٦ ديسمبر سنة ١٩٤٥ )  
 وانتخب بـدله تـكـيـلـيا الدكتور ابراهيم مشالى بالأعلىية  
 المطلقة فى ١٢ فبراير سنة ١٩٤٦
- ٥ - عينية ... محمد شاهين حمزة ، فاز بالانتخاب فى ٩ يناير سنة ١٩٤٥

## ملاحظة :

البيانات الموضحة قرين أسماء حضرات النواب المحترمين استخرجتها من وثائق  
 وزارة الداخلية ( إدارة الانتخابات ) مضافا إليها كل التعديلات التى حصلت فى هذه  
 الهيئة من وثائق ومضابط مجلس النواب حتى شهر أبريل سنة ١٩٤٧

( المؤلف )

( التغييرات التي وقعت في هذه الهيئة بعد طبع المزمرة الثلاثين )

( ١ ) دائرة القنایات بمديرية الشرقية :

استقال حل عل منصور في ٥ ديسمبر سنة ١٩٤٦ لتعيينه وكيلًا لقسم قضایا  
وزارة الأوقاف، وانتخب بدله محمد رؤوف أباطه تكيلىا بالأقتخاب في ٤ فبراير سنة ١٩٤٧

( ٢ ) دائرة بولاق بمحافظة مصر :

استقال أمين أحمد سعيد في ١١ يناير سنة ١٩٤٧ لاختياره عضوية مجلس  
الشیوخ، وانتخب بدله عبد المنعم سعيد تكيلىا، وفاز بالترشيح في ٢٢ فبراير سنة ١٩٤٧

( ٣ ) دائرة تلا بمديرية المنوفية :

استقال أحمد عبد الغفار باشا في ٨ يناير سنة ١٩٤٧ لاختياره عضوية  
مجلس الشیوخ، وانتخب بدله أحمد عثمان أحمد عبد الغفار تكيلىا، وفاز بالترشيح  
في ٨ فبراير سنة ١٩٤٧

( ٤ ) دائرة شباس الشهباء بمديرية الغربية :

استقال عبد السلام الشاذلى باشا في ٣١ يناير سنة ١٩٤٧ لاختياره عضوية  
مجلس الشیوخ، وانتخب بدله محمد محمد نجم تكيلىا في ١٧ مارس سنة ١٩٤٧  
بالأغلبية النسبية .

( ٥ ) دائرة الزرقا بمديرية الدقهلية :

استقال إبراهيم عبد الهادى باشا لتعيينه رئيسا لديوان جلالة الملك في ١٣ فبراير  
سنة ١٩٤٧، وانتخب بدله عز الدين الميجى، وفاز بالأغلبية المطلقة في ٣٠ مارس  
سنة ١٩٤٧ ( وتوفى الى رحمة الله في ١٩ أبريل سنة ١٩٤٧ ) .

( ٦ ) دائرة منوف بمديرية المنوفية :

استقال فريد أبو شادى بك في ٢١ أبريل سنة ١٩٤٧ لاختياره عضوية  
مجلس الشیوخ .

( تنبيه ) وقع خطأ مطبعی في السطر الأخير بصفحة ٤٧٣ في اسم الدائرة  
الثامنة عشرة بأن ذكر ( قسم مصر الجديدة ) وصحتها قسم مصر القديمة .

# مَجْلِسُ الشُّيُوخِ

تابع تواريخ أَدْوَارِ انعقاد مجلس الشيوخ

من سنة ١٩٣٩ الى سنة ١٩٤٦

(تكملة صفحة ٢٠٩ من الجزء السادس)

(أدوار الانعقاد السادسة)

الدور الخامس عشر : من ١٨ نوفمبر سنة ١٩٣٩ الى ٥ نوفمبر سنة ١٩٤٠  
الرئيس : محمد محمود خليل بك

الدور السادس عشر : من ١٤ نوفمبر سنة ١٩٤٠ الى ١٨ أكتوبر سنة ١٩٤١  
الرئيس : محمد محمود خليل بك

الدور السابع عشر : من ١٥ نوفمبر سنة ١٩٤١ الى ٩ سبتمبر سنة ١٩٤٢  
الرئيس : محمد محمود خليل بك ثم حل زكي العراقي باشا

الدور الثامن عشر : من ١٩ نوفمبر سنة ١٩٤٢ الى ١٥ يولييه سنة ١٩٤٣  
الرئيس : حل زكي العراقي باشا

الدور التاسع عشر : من ١٨ نوفمبر سنة ١٩٤٣ الى ٩ أغسطس سنة ١٩٤٤  
الرئيس : حل زكي العراقي باشا

الدور العشرين : من ١٨ يناير سنة ١٩٤٥ الى ٧ أغسطس سنة ١٩٤٥  
الرئيس : محمد حسين هيكل باشا

الدور الحادي والعشرين : من ١٢ نوفمبر سنة ١٩٤٥ الى ٢٥ يولييه سنة ١٩٤٦  
الرئيس : محمد حسين هيكل باشا

الدور الثاني والعشرين : من ١٤ نوفمبر سنة ١٩٤٦ الى ... ..  
الرئيس : محمد حسين هيكل باشا

## (أدوار الانعقاد غير العادية)

- هيئة مؤتمر : يوم ٨ مايو سنة ١٩٣٦  
 الرئيس : أمين سامي باشا (رئيس السن)  
 دور الانعقاد غير العادي : من ٢ نوفمبر سنة ١٩٣٦ الى ١٩ نوفمبر سنة ١٩٣٦  
 الرئيس : الأستاذ محمود بسيوني  
 دور الانعقاد غير العادي : من ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٣٧ الى ١٠ نوفمبر سنة ١٩٣٧  
 الرئيس : الأستاذ محمود بسيوني  
 دور الانعقاد غير العادي : من ١٢ أكتوبر سنة ١٩٣٩ الى ١٧ أكتوبر سنة ١٩٣٩  
 الرئيس : محمد محمود خليل بك  
 دور الانعقاد غير العادي : من ١٤ سبتمبر سنة ١٩٤٢ الى ١٦ سبتمبر سنة ١٩٤٣  
 الرئيس : علي زكي المرابي باشا  
 دور الانعقاد غير العادي : من ٨ أكتوبر سنة ١٩٤٥ الى ١٦ أكتوبر سنة ١٩٤٥  
 الرئيس : محمد حسين هيكل باشا

## أعضاء هيئة مكتب مجلس الشيوخ

## (دور الانعقاد العادي الخامس عشر)

- الرئيس : محمد محمود خليل بك  
 الوكيلان : أحمد علي باشا . سليمان السيد سليمان باشا  
 السكرتيرون : أحمد عبده بك . علي كمال حيشة بك . أنطون الجميل بك .  
 فريدال سعد بك  
 المراقبات : محمد أحمد الشريف بك . محمد الحفني الطرزي باشا



### ( دور الانعقاد العادى السادس عشر )

الرئيس : محمد محمود خليل بك

الوكلاء : أحمد على باشا ( ونجى بالقمره ) . سليمان السيد سليمان باشا

أحمد صيده بك . على كمال حيشة بك . أنطون الجميل بك .  
السكرتيرون : فبريال سعد بك . ( وفى ٥ أغسطس سنة ١٩٤١ اختار المجلس  
الدكتور ابراهيم يسوى مذکور سكرتيراً مؤقتاً ) بدلا من فبريال  
سعد بك الذى رخص له بإجازة لآخر الدورة

المراقبات : محمد أحمد الشريف بك . محمد الحفنى الطرزي باشا

### ( دور الانعقاد العادى السابع عشر )

الرئيس : محمد محمود خليل بك ثم على زكى المرابى باشا

الوكلاء : محمد شفيق باشا ثم على كمال حيشة بك ( فى المحل الذى خلا بمخروج  
محمد شفيق باشا بالقمره ) وسليمان السيد سليمان باشا

السكرتيرون : عاذر جبران . أحمد عبده بك . أنطون الجميل . حسين محمد الجندى  
( ندب مؤقتاً فى المحل الذى خلا بمخروج فبريال سعد بك بالقمره )

المراقبات : محمد أحمد الشريف بك . محمد الحفنى الطرزي باشا

### ( دور الانعقاد العادى الثامن عشر )

الرئيس : على زكى المرابى باشا

الوكلاء : سليمان السيد سليمان باشا . على حسين باشا ( بدلا من على كمال  
حيشة بك الذى عين وكيلا للداخلية )

السكرتيرون : أنطون الجميل بك . أحمد حننى أبو الفضل . أحمد صيده بك .  
حسين محمد الجندى

المراقبات : محمد أحمد الشريف بك . محمد الحفنى الطرزي باشا

## ( دور الانعقاد العادى التاسع عشر )

الرئيس : على زكى المرابى باشا

الوكلاء : سليمان السيد سليمان باشا ، على حسين باشا

السكرتيرون : أنطون الجميل ، أحمد حنى أبو الفضل ، أحمد عبده بك .  
حسين محمد الجندى

المراقبات : محمد أحمد الشريف بك ، محمد الحفنى الطرزي باشا

## ( دور الانعقاد العادى العشرين )

الرئيس : الدكتور محمد حسين هيكل باشا

الوكلاء : سليمان السيد سليمان باشا ، الدكتور زكى ميخائيل بشارة

السكرتيرون : أنطون الجميل بك ، الدكتور ابراهيم بيومى مذكور ، عبد الرحمن  
برهان نور ، محمد خطاب بك

المراقبات : أحمد عبده بك ، اللواء أحمد عطية باشا

## ( دور الانعقاد العادى الحادى والعشرين )

الرئيس : الدكتور محمد حسين هيكل باشا

الوكلاء : سليمان السيد سليمان باشا ، الدكتور زكى ميخائيل بشارة

السكرتيرون : أنطون الجميل بك ، الدكتور ابراهيم بيومى مذكور ، عبد الرحمن  
برهان نور ، محمد خطاب بكالمراقبات : أحمد عبده بك ، اللواء أحمد عطية باشا (معين وزيراً) وانتخب  
بله أحمد رمزي بك .

(ولمناسبة خروج ٤٤ عضوا منتخباً و ٣٠ عضواً معيناً في ٧ مايو سنة ١٩٤٦ في التجديد النصفي، أعيد انتخاب هيئة المكتب في ١٣ مايو سنة ١٩٤٦ فتمت على الوجه الآتي) :

الوكيلان : محمد شفيق باشا . محمد محمد الوكيل

السكرتيرون : عبد الرحمن برهان نور . محمد عطية الناظر بك . محمد سليم جابر .  
عبد الحميد الرمالي

المراقبان : أحمد رمزي بك . أحمد عبده بك

#### (دور الانعقاد العادي الثاني والعشرين)

الرئيس : محمد حسين هيكل باشا

الوكيلان : محمد شفيق باشا . محمد محمد الوكيل

السكرتيرون : عبد الرحمن برهان نور . محمد عطية الناظر بك . محمد سليم جابر .  
عبد الحميد الرمالي

المراقبان : أحمد عبده بك . عبد السلام محمود بك

## أعضاء مجلس الشيوخ المنتخبين

في عهد دستور سنة ١٩٢٣ الذي أعيد في سنة ١٩٣٥  
وملحهم ٨٨، منهم ٧٩ انتخبوا سنة ١٩٣٦ وعدد ٩ انتخبوا سنة ١٩٣٨  
بسبب زيادة تعداد السكان سنة ١٩٣٧ والتعديلات التي أدخلت عليها  
بعد ذلك لغاية شهر أبريل سنة ١٩٤٧

### ١ - محافظة مصر

الفريق على فهمي باشا، فاز بالترشيح في ٢٨ أبريل  
سنة ١٩٣٦، ونجح بالقرعة في ٧ مارس سنة ١٩٤١،  
وامتدت نيابته بموسم ٢٤ مارس سنة ١٩٤١، وانتخب  
بله محمد صبري أبو علم باشا وفاز بالترشيح في ١٧ مارس  
سنة ١٩٤٢، وتنتهى مدة نيابته في ٧ مايو سنة ١٩٥١.  
(وتوفى إلى رحمة الله في ١٣ أبريل سنة ١٩٤٧).

عزیز میرهم، فاز بالترشيح في ٢٨ أبريل سنة ١٩٣٦،  
وبقي بالقرعة في ٨ مارس سنة ١٩٤١، وانتهت مدة نيابته  
في ٧ مايو سنة ١٩٤٦، (وتوفى إلى رحمة الله في ٢٦ نوفمبر  
سنة ١٩٤٥)، وانتخب بله أمين أحمد مسعيد  
تكميلاً بالترشيح في ٢٢ يناير سنة ١٩٤٦، ثم أعيد انتخابه  
في ٢٨ أبريل سنة ١٩٤٦ بالاقتخاب العام، (وتنتهى  
مدة نيابته في ٧ مايو سنة ١٩٥٦).

(١) الدوائر المستجدة هي المطرحتها خط أسود ومطدعاً شمة .

محمد صفوت باشا ، فاز بالترشيح في ٢٨ أبريل سنة ١٩٣٦ ، ( واستقال في أول يونيه سنة ١٩٣٨ لاختياره عضوية النقاب ) ، وانتخب بدله اللواء أحمد شريف باشا تكميلاً بالترشيح في ٥ يولييه سنة ١٩٣٨ ، وبقي بالقرعة في ٧ مارس سنة ١٩٤١ ، ( و انتهت مدة نيابته في ٧ مايو سنة ١٩٤٦ ) ، ثم انتخب بدله محمد رضوان بك في ٢٨ أبريل سنة ١٩٤٦ بالانتخاب العام ، ( وتنتهى مدة نيابته في ٧ مايو سنة ١٩٥٦ ) .

٣ - قسم الوائلى ...

الشيخ عباس الجبل ، فاز بالترشيح في ٢٨ أبريل سنة ١٩٣٦ ، وبقي بالقرعة في ٧ مارس سنة ١٩٤١ ، ( و انتهت مدة نيابته في ٧ مايو سنة ١٩٤٦ ) ، وانتخب بدله عبد الحميد الزملى في ٢٨ أبريل سنة ١٩٤٦ بالانتخاب العام ( وتنتهى مدة نيابته في ٧ مايو سنة ١٩٥٦ ) .

٤ - قسم التدريب الأحمر ( قسم الجمالية )

حسن نبيه المصرى بك ، فاز بالترشيح في ٢٨ أبريل سنة ١٩٣٦ ، وخرج بالقرعة في ٧ مارس سنة ١٩٤١ ، وامتدت نيابته بمرسوم ٢٤ مارس سنة ١٩٤١ ، وانتخب بدله محمود أبو الفتح وفاز بالترشيح في ١٧ مارس سنة ١٩٤٢ ( وتنتهى مدة نيابته في ٧ مايو سنة ١٩٥١ ) .

٥ - قسم السيلة ...

أحمد نجيب برادة بك ، فاز بالانتخاب تكميلاً بالترشيح في ١١ أبريل سنة ١٩٣٨ ، وبقي بالقرعة في ٧ مارس سنة ١٩٤١ ، ( و انتهت مدة نيابته في ٧ مايو سنة ١٩٤٦ ) ، وانتخب بدله محمد عباس المهدي باشا في ٢٨ أبريل سنة ١٩٤٦ بالانتخاب العام ، ( وتنتهى مدة نيابته في ٧ مايو سنة ١٩٥٦ ) ، ( وتوفى الى رحمة الله في ٢١ أكتوبر سنة ١٩٤٦ ) . وانتخب بدله حامد اللوزى بك في ١٨ يناير سنة ١٩٤٧

٦ - قسم حابدين ...

## ٢ — محافظة الاسكندرية

- ١ — قسم المطارين ...  
 ابراهيم سيد أحمد بك ، فاز بالترشيح في ٢٨ أبريل  
 سنة ١٩٣٦ ، ونرج بالقرعة في ٧ مارس سنة ١٩٤١ ،  
 وامتدت نيابته بمرسوم ٢٤ مارس سنة ١٩٤١ ، وانتخب  
 بدله اسماعيل حمزة بالترشيح في ٢٤ مارس سنة ١٩٤٢ ،  
 (وتنقضى مدة نيابته في ٧ مايو سنة ١٩٥١) .
- ٢ — قسم الببان ...  
 فهمي حنا ويصا بك ، فاز بالترشيح في ٢٨ أبريل  
 سنة ١٩٣٦ ، ويق بالقرعة في ٧ مارس سنة ١٩٤١ ،  
 (واتتهت مدة نيابته في ٧ مايو سنة ١٩٤٦) ، وأعيد  
 انتخابه في ٢٨ أبريل سنة ١٩٤٦ وفاز بالانتخاب العام ،  
 (وتنقضى مدة نيابته في ٧ مايو سنة ١٩٥٦) .
- ٣ — قسم ميناء البصل ...  
 عبد الفتاح يحيى باشا ، فاز بالترشيح في ٢٨ أبريل  
 سنة ١٩٣٦ ، ونرج بالقرعة في ٧ مارس سنة ١٩٤١ ،  
 وامتدت نيابته بمرسوم ٢٤ مارس سنة ١٩٤١ ، وأعيد  
 انتخابه في ١٧ مارس سنة ١٩٤٢ بالترشيح ، (وتنقضى  
 مدة نيابته في ٧ مايو سنة ١٩٥١) .

## ٣ — محافظة القنال

- ١ — مدينة بورسعيد ...  
 الشيخ ابراهيم يوسف عطا الله ، فاز بانتخاب عام  
 في ٧ مايو سنة ١٩٣٦ ، ونرج بالقرعة في ٧ مارس  
 سنة ١٩٤١ ، وامتدت نيابته بمرسوم ٢٤ مارس  
 سنة ١٩٤١ ، (وتوفى الى رحمة الله في ٢٢ سبتمبر  
 سنة ١٩٤١) ، وانتخب بدله أحمد ابراهيم عطا الله بك  
 نكيليلا بالانتخاب في ١١ نوفمبر سنة ١٩٤١ ، (وتنقضى  
 مدة نيابته في ٧ مايو سنة ١٩٥١) .

## ٤ - محافظة السويس

محمد لينب إبراهيم فرج أبو الجدايل ، فاز بالترشيح  
في ٢٨ أبريل سنة ١٩٣٦ ، وبقى بالقرعة في ٧ مارس  
سنة ١٩٤١ ، (وأنتهت مدة نيابته في ٧ مايو سنة ١٩٤٦) ،  
(وتوفى الى رحمة الله في ٦ مارس سنة ١٩٤٥) ، وانتخب بدله  
شحاته السيد سليم باشا تكميلا بالترشيح في ٣٠ أبريل  
سنة ١٩٤٥ ، ثم أعيد انتخابه في ٢٨ أبريل سنة ١٩٤٦  
بالانتخاب العام ، (وتنتهى مدة نيابته في ٧ مايو سنة ١٩٥١) .

١ - مدينة السويس ...

## ٥ - محافظة دمياط

عبد الفتاح اللوزى بك ، فاز بالترشيح في ٦ مايو  
سنة ١٩٣٦ ، وبقى بالقرعة في ٧ مارس سنة ١٩٤١ ،  
(وتوفى الى رحمة الله في ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٤٣) ،  
(وأنتهت مدة نيابته في ٧ مايو سنة ١٩٤٦) ، وانتخب بدله  
السيد عبد الفتاح اللوزى تكميلا بالترشيح في أول فبراير  
سنة ١٩٤٤ ، وأعيد انتخابه ففاز بالترشيح في ١٥ أبريل  
سنة ١٩٤٦ ، (وتنتهى مدة نيابته في ٧ مايو سنة ١٩٥٦) .

١ - مدينة دمياط  
(محافظة دمياط)

## ٦ - مديرية القليوبية

محمد كمال عليا باشا ، فاز بالترشيح في ٦ مايو سنة ١٩٣٦ ،  
وبقى بالقرعة في ٧ مارس سنة ١٩٤١ ، (وتوفى الى  
رحمة الله في ٧ مايو سنة ١٩٤٣) ، وانتخب بدله  
عبد البر السادات حشيش تكميلا بالترشيح  
في ٢٢ يونيو سنة ١٩٤٣ ، (وتنازل عن عضويته مجلس  
النواب عن دائرة سنشور في ١٢ يوليو سنة ١٩٤٣) ،  
(وأنتهت مدة نيابته في ٧ مايو سنة ١٩٤٦) ، وانتخب بدله  
محمد عبد العزيز هندی في ٢٨ أبريل سنة ١٩٤٦  
بالانتخاب العام ، (وتنتهى مدة نيابته في ٧ مايو سنة ١٩٥١) .

١ - بها ... ..

محمد محمود خليل بك ، فاز بالترشيح في ٦ مايو سنة ١٩٣٦ ، ثم عين رئيسا لمجلس الشيوخ في ٨ مايو سنة ١٩٣٨ ، وأعيد تعيينه رئيسا في ١٧ نوفمبر سنة ١٩٣٩ ، وبقى بالقرعة في ٧ مارس سنة ١٩٤١ ، وانتهت مدة نيابته في ٧ مايو سنة ١٩٤٦ ، وانتخب بدله محمود حمزة بك في ٢٨ أبريل سنة ١٩٤٦ بالانتخاب العام ، وتنتهى مدة نيابته في ٧ مايو سنة ١٩٥٦ .

٢ - شين القناطر ...

حامد الشواربي باشا ، فاز بانتخاب عام في ٧ مايو سنة ١٩٣٦ ، (عين مديرا لبلدية الاسكندرية في ٢ يولييه سنة ١٩٣٦) ، وانتخب بدله صلاح الدين الشواربي بك تكميلا بالترشيح في ١٧ أغسطس سنة ١٩٣٦ ، وخرج بالقرعة في ٧ مارس سنة ١٩٤١ ، وأتمت نيابته بمرسوم ٢٤ مارس سنة ١٩٤١ ، وأعيد انتخابه بالترشيح في ١٧ مارس سنة ١٩٤٢ ، وتنتهى مدة نيابته في ٧ مايو سنة ١٩٥١ .

٣ - قليب ...

محمود زكي بك ، فاز تكميلا بالترشيح في ١٩ فبراير سنة ١٩٣٨ ، (وتوفى الى رحمة الله في ٢ أغسطس سنة ١٩٣٨) ، وانتخب بدله محمد يوسف بك تكميلا بالترشيح في ٣٠ أغسطس سنة ١٩٣٨ ، (وتوفى الى رحمة الله في ٢٩ مارس سنة ١٩٣٩) ، وانتخب بدله سلامة ميخائيل بك تكميلا بالترشيح في ١٨ أبريل سنة ١٩٣٩ ، (وتوفى الى رحمة الله في ١٥ نوفمبر سنة ١٩٣٩) ، وانتخب بدله عبد السلام الشاذلي باشا تكميلا بالترشيح في ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٣٩ ، وخرج بالقرعة في ٧ مارس سنة ١٩٤١ ، وأتمت نيابته بمرسوم ٢٤ مارس سنة ١٩٤١ ، وانتخب بدله أحمد حمزة بالترشيح في ١٧ مارس سنة ١٩٤٢ ، وتنتهى مدة نيابته في ٧ مايو سنة ١٩٥١ .

٤ - طوخ (قها) ...



## ٧ - مديرية الشرقية

الشيخ على مصطفى الطاروطي ، فاز بانتخاب عام  
في ٧ مايو سنة ١٩٣٦ ، (وتوفى الى رحمة الله في ٢٠ ديسمبر  
سنة ١٩٣٧) ، وانتخب بدله سليمان مصطفى خليل  
تكميلا بالانتخاب في ١٥ فبراير سنة ١٩٣٨ ، وخرج بالقرعة  
١ - فالقوس ... في ٧ مارس سنة ١٩٤١ ، وامتدت نيابته بمرسوم  
٢٤ مارس سنة ١٩٤١ ، وأعيد انتخابه بالترشيح  
في ١٧ مارس سنة ١٩٤٢ ، (وتنتهى مدة نيابته  
في ٧ مايو سنة ١٩٥١) .

الدكتور عبد الحميد أمين عزب ، فاز بانتخاب عام  
في ٧ مايو سنة ١٩٣٦ ، وبقى بالقرعة في ٧ مارس  
سنة ١٩٤١ ، ( وانتهت مدة نيابته في ٧ مايو  
٢ - كفر صقر ... سنة ١٩٤٦ ) ، وانتخب بدله عبد اللطيف وأكد بك  
في ٢٨ أبريل سنة ١٩٤٦ وفاز بالانتخاب العام ، (وتنتهى  
مدة نيابته في ٧ مايو سنة ١٩٥٦) .

عبد الحميد اسماعيل أباطة بك ، فاز بانتخاب عام  
في ٧ مايو سنة ١٩٣٦ ، وخرج بالقرعة في ٧ مارس  
سنة ١٩٤١ ، وامتدت نيابته بمرسوم ٢٤ مارس  
سنة ١٩٤١ ، وأعيد انتخابه بالترشيح في ١٧ مارس  
٣ - هيبا ... سنة ١٩٤٣ ، (وتنتهى مدة نيابته في ٧ مايو سنة ١٩٥١) ،  
(وتوفى الى رحمة الله بقاعة المجلس في ٢ أغسطس  
سنة ١٩٤٤) ، وانتخب بدله جلال عبد الحميد  
اسماعيل أباطة تكميلا بالترشيح في ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٤٤

إبراهيم نور الدين بك ، فاز بانتخاب عام في ٧ مايو

سنة ١٩٣٦ ، ( وتوفي الى رحمة الله في ٢٢ يونيو

سنة ١٩٣٧ ) ، وانتخب ببله محمد أمين حسين

مرعي بك تكميلا بالانتخاب في ٣ أغسطس

٤ - بسندر الزقازيق ... سنة ١٩٣٧ ، وبقى بالفرقة في ٧ مارس سنة ١٩٤١ ،

( وانهت مدة نيابته في ٧ مايو سنة ١٩٤٦ ) ، وانتخب

ببله السيد أحمد أباطله في ٢٨ أبريل سنة ١٩٤٦ ،

بالانتخاب العام ، ( وتنتهى مدة نيابته في ٧ مايو

سنة ١٩٥٦ ) .

حسين محمد الجندى ، فاز بانتخاب عام في ٨ مايو

سنة ١٩٣٦ ، ونرج بالفرقة في ٧ مارس سنة ١٩٤١ ،

٥ - بلبيس .. ... وامتدت نيابته بموسم ٢٤ مارس سنة ١٩٤١ ، وأعيد

انتخابه بالترشيح في ١٧ مارس سنة ١٩٤٢ ، ( وتنتهى

مدة نيابته في ٧ مايو سنة ١٩٥١ ) .

سليمان عثمان أباطله بك ، فاز بانتخاب عام في ٧ مايو

سنة ١٩٣٦ ، ونرج بالفرقة في ٧ مارس سنة ١٩٤١ ،

وامتدت نيابته بموسم ٢٤ مارس سنة ١٩٤١ ، وأعيد

انتخابه بالترشيح في ١٧ مارس سنة ١٩٤٢ ، ( وتنتهى مدة

٦ - منيا القمح ... نيابته في ٧ مايو سنة ١٩٥١ ) ، وتوفي الى رحمة الله

في ١٥ نوفمبر سنة ١٩٤٤ ) ، وانتخب ببله جمال الدين

عثمان أباطله بك تكميلا بالترشيح في ٩ مارس

سنة ١٩٤٥ /

## ٨ - مديرية الدقهلية

أحمد عبده بك ، فاز بالترشيح في ٢٨ أبريل  
سنة ١٩٣٦ ، وبقى بالقرعة في ٧ مارس سنة ١٩٤١ ،  
(وانتهت مدة نيابته في ٧ مايو سنة ١٩٤٦) ، وانتخب  
بلده مصطفى نصرت في ٢٨ أبريل سنة ١٩٤٦ ،  
بالانتخاب العام ، (وتنتهى مدة نيابته في ٧ مايو  
سنة ١٩٥٦) .

١ - ميت غمر ... ..

محمود الأترني باشا ، فاز بالترشيح في ٢٨ أبريل  
سنة ١٩٣٦ ، وبقى بالقرعة في ٧ مارس سنة ١٩٤١ ،  
(وتوفى الى رحمة الله في ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٤١) ،  
وانتخب بلده السيد محمود الأترني بك توكليا  
بالترشيح في ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٤١ ، (وانتهت مدة  
نيابته في ٧ مايو سنة ١٩٤٦) ، وانتخب بلده  
على عبد الهادى باشا في ٢٨ أبريل سنة ١٩٤٦  
بالانتخاب العام ، (وتنتهى مدة نيابته في ٧ مايو  
سنة ١٩٥٦) .

٢ - أجا ... ..

حسين فوده بك ، فاز بالترشيح في ٢٨ أبريل  
سنة ١٩٣٦ ، وبقى بالقرعة في ٧ مارس سنة ١٩٤١ ،  
(وانتهت مدة نيابته في ٧ مايو سنة ١٩٤٦) ، وانتخب بلده  
حسن حسن عبد الله في ٢٨ أبريل سنة ١٩٤٦  
بالانتخاب العام ، (وتنتهى مدة نيابته في ٧ مايو  
سنة ١٩٥٦) .

٣ - السللاوين ... ..

- ٤ - بندر المنصورة ... الشيوخ على رمضان الطوحي، فاز بالترشيح في ٢٨ أبريل سنة ١٩٣٦، وبنى بقرة ٧ مارس سنة ١٩٤١، (واقتت مدة نيابته في ٧ مايو سنة ١٩٤٦)، وانتخب ببلده محمد عبد الحليم أبو سمرة باشا في ٢٨ أبريل سنة ١٩٤٦ بالانتخاب العام، وتنتهى مدة نيابته في ٧ مايو سنة ١٩٥٦.
- ٥ - دكرنس ... إبراهيم الطاهري بك، فاز بالانتخاب العام في ٧ مايو سنة ١٩٣٦، (واختار عضوية مجلس النواب)، وانتخب ببلده عبد الرحمن برهان نور تكيلا بالترشيح في ٦ يونيه سنة ١٩٣٩، وبنى بالقرعة في ٧ مارس سنة ١٩٤١، (واقتت مدة نيابته في ٧ مايو سنة ١٩٤٦)، ثم أعيد انتخابه في ٢٨ أبريل سنة ١٩٤٦ بالانتخاب العام، وتنتهى مدة نيابته في ٧ مايو سنة ١٩٥٦.
- ٦ - فارسيكور (كفر بدوى القديم) ... محمد محمد الشناوى بك، فاز بالترشيح في ٢٨ أبريل سنة ١٩٣٦ (وتوفى الى رحمة الله في ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٣٩)، وانتخب ببلده عبد الرحمن الرافعى بك تكيلا بالترشيح في ٣١ أكتوبر سنة ١٩٣٩، ونخرج بالقرعة في ٧ مارس سنة ١٩٤١، وامتدت نيابته بمرسوم ٢٤ مارس سنة ١٩٤١، وأعيد انتخابه بالترشيح في ١٧ مارس سنة ١٩٤٢، (وتنتهى مدة نيابته في ٧ مايو سنة ١٩٥١).
- ٧ - المستقلة ... حسن حسن عزام بك، فاز تكيلا بالترشيح في ١٩ أبريل سنة ١٩٣٨، ونخرج بالقرعة في ٧ مارس سنة ١٩٤١، وامتدت نيابته بمرسوم ٢٤ مارس سنة ١٩٤١، وأعيد انتخابه بالترشيح في ٢٣ مارس سنة ١٩٤٢، (وتنتهى مدة نيابته في ٧ مايو سنة ١٩٥١).

٩ - مديرية الغربية

اسماعيل مصطفى الملواني ، فاز بالترشيع في ٢٨ أبريل  
سنة ١٩٣٦ ، (وتوفي بالرحمة الله في ٦ يونيه سنة ١٩٤٠) ،  
وانتخب بدله مصطفى محمود الشوربجي بك تكيلا  
بالترشيع في ٨ يولييه سنة ١٩٤٠ ، وبقي بالقرعة في ٧ مارس  
سنة ١٩٤١ ، (وانتهت مدة نيابته في ٧ مايو سنة ١٩٤٦) ،  
وانتخب بدله الشيخ حسن عبد القادر في ٢٨ أبريل  
سنة ١٩٤٦ بالانتخاب العام ، (وتنتهى مدة نيابته  
في ٧ مايو سنة ١٩٥٦) .

١ - ملطبا  
(عاصمة المديرية)

الدكتور عبد العزيز العجيري ، فاز بالترشيع  
في ٢٨ أبريل سنة ١٩٣٦ ، وخرج بالقرعة في ٧ مارس  
سنة ١٩٤١ ، وامتدت نيابته بمرسوم ٢٤ مارس سنة ١٩٤١ ،  
(وتوفي الى رحمة الله في ١٦ فبراير سنة ١٩٤٢) ، وانتخب  
بدله محمد نجيب محمد جمعة بالترشيع في ١٧ مارس  
سنة ١٩٤٢ ، (وتنتهى مدة نيابته في ٧ مايو سنة ١٩٥١) .  
عبد الرحمن فتوح ، فاز بانتخاب عام في ٧ مايو سنة  
١٩٣٦ ، وخرج بالقرعة في ٧ مارس سنة ١٩٤١ ، وامتدت  
نيابته بمرسوم ٢٤ مارس سنة ١٩٤١ ، وأعيد انتخابه  
وفاز بالترشيع في ١٧ مارس سنة ١٩٤٢ ، (وتنتهى مدة  
نيابته في ٧ مايو سنة ١٩٥١) .

٢ - السنطة ... ..

محمد أحمد الشريف بك ، فاز بالترشيع في ٢٨ أبريل  
سنة ١٩٣٦ ، وبقي بالقرعة في ٧ مارس سنة ١٩٤١ ،  
(وانتهت مدة نيابته في ٧ مايو سنة ١٩٤٦) ، ثم أعيد  
انتخابه في ٢٨ أبريل سنة ١٩٤٦ بالانتخاب العام ،  
(وتنتهى مدة نيابته في ٧ مايو سنة ١٩٥٦) .

٣ - زفتى ... ..

٤ - كفر الزيات ... ..

عثمان السيد ناصف بك ، فاز بانتخاب عام في ٧ مايو  
سنة ١٩٣٦ (وتوفي الى رحمة الله في ٣١ يناير سنة ١٩٣٩) ،  
وانتخب بدله محمد الشاملى الفسار تكميلاً للانتخاب  
في ٢٠ مارس سنة ١٩٣٩ ، (وتوفي الى رحمة الله  
في ٨ يولييه سنة ١٩٤٠) ، وانتخب بدله أحمد محمد  
الهريمل بك تكميلاً للانتخاب في ٤ سبتمبر  
سنة ١٩٤٠ ، ونخرج بالقرعة في ٧ مارس سنة ١٩٤١ ،  
وامتدت نيابته بمرسوم ٢٤ مارس سنة ١٩٤١ ،  
وانتخب بدله الدكتور جاد قنديل بالترشيح  
في ١٧ مارس سنة ١٩٤٢ ، (وتنتهى مدة نيابته  
في ٧ مايو سنة ١٩٥١) .

محمد فهمى صادق شتا ، فاز بانتخاب عام في ٨ مايو  
سنة ١٩٣٦ ، ويخلى بالقرعة في ٧ مارس سنة ١٩٤١ ،  
(وانتهت مدة نيابته في ٧ مايو سنة ١٩٤٦) ، وانتخب بدله  
عبد السلام الشاذلى باشا في ٢٨ أبريل سنة ١٩٤٦  
بالانتخاب العام ، (وتنتهى مدة نيابته في ٧ مايو  
سنة ١٩٥٦) .

الشيخ يوسف يوسف الشرنوبى ، فاز بالترشيح  
في ٢٨ أبريل سنة ١٩٣٦ ، ونخرج بالقرعة في ٧ مارس  
سنة ١٩٤١ ، وامتدت نيابته بمرسوم ٢٤ مارس  
سنة ١٩٤١ ، وأعيد انتخابه بالترشيح في ١٧ مارس  
سنة ١٩٤٢ ، (وتنتهى مدة نيابته في ٧ مايو  
سنة ١٩٥١) .

الشيخ علي محمد مروان، فاز بانتخاب عام في ٧ مايو  
سنة ١٩٣٦ وعي بالقرعة في ٧ مارس سنة ١٩٤١ ،  
(وانتهت مدة نيابته في ٧ مايو سنة ١٩٤٦) ، وانتخب  
بدله حسن السيد محمد بدرأوى باشا في ٢٨ أبريل  
سنة ١٩٤٦ بانتخاب العام، (وتنتهى مدة نيابته في ٧ مايو  
سنة ١٩٥٦) .

٨ - بيلا ... ..  
محمد أحمد باشا، فاز بالتشريع في ٢٨ أبريل سنة ١٩٣٦ ،  
(وتوفي الى رحمة الله في ٩ فبراير سنة ١٩٣٧) ، وانتخب بدله  
حسن أبو الفتوح بك تكيلا بالانتخاب في ٤ أبريل  
سنة ١٩٣٧ ، وعي بالقرعة في ٧ مارس سنة ١٩٤١ ،  
(وانتهت مدة نيابته في ٧ مايو سنة ١٩٤٦) ، وانتخب بدله  
أحمد أبو الفتوح في ٢٨ أبريل سنة ١٩٤٦ ، بالانتخاب  
العام (وتنتهى مدة نيابته في ٧ مايو سنة ١٩٥٦) .

٩ - شريف ... ..  
الشيخ حسن عبد القادر ، فاز بالتشريع في ٢٨ أبريل  
سنة ١٩٣٦ ، وعي بالقرعة في ٧ مارس سنة ١٩٤١ ،  
(وانتهت مدة نيابته في ٧ مايو سنة ١٩٤٦) ، وانتخب بدله  
محمد فؤاد سراج الدين باشا في ٢٨ أبريل سنة ١٩٤٦ ،  
بالانتخاب العام (وتنتهى مدة نيابته في ٧ مايو سنة ١٩٥٦) .

١٠ - الحلة الكبرى ... ..  
محمد أبو النصر الفار ، فاز بانتخاب تكميل بالتشريع  
في ١١ أبريل سنة ١٩٣٨ ، وعي بالقرعة في ٧ مارس سنة  
١٩٤١ ، (وانتهت مدة نيابته في ٧ مايو سنة ١٩٤٦) ،  
ثم أعيد انتخابه في ٥ مايو سنة ١٩٤٦ بالانتخاب العام،  
(وتنتهى مدة نيابته في ٧ مايو سنة ١٩٥٦) .

١١ - فسوة ... ..  
محمد أبو النصر الفار ، فاز بانتخاب تكميل بالتشريع  
في ١١ أبريل سنة ١٩٣٨ ، وعي بالقرعة في ٧ مارس سنة  
١٩٤١ ، (وانتهت مدة نيابته في ٧ مايو سنة ١٩٤٦) ،  
ثم أعيد انتخابه في ٥ مايو سنة ١٩٤٦ بالانتخاب العام،  
(وتنتهى مدة نيابته في ٧ مايو سنة ١٩٥٦) .

## ١٠ - مديرية المنوفية

- ١ - اشموت ...
- بهجت السيد أبو علي بك، فاز بانتخاب عام في ٧ مايو سنة ١٩٣٦ ، وبقى بالقرعة في ٧ مارس سنة ١٩٤١ ، (وانتهت مدة نيابته في ٧ مايو سنة ١٩٤٦) ، وانتخب بدله محمد حلمي عيسى باشا في ٢٨ أبريل سنة ١٩٤٦ بالانتخاب العام ، (وتنتهى مدة نيابته في ٧ مايو سنة ١٩٥٦) .

- ٢ - منوف ...
- الدكتور عبد الحميد فهمي ، فاز بالترشيح في ٢٨ أبريل سنة ١٩٣٦ ، وبقى بالقرعة في ٧ مارس سنة ١٩٤١ ، (وانتهت مدة نيابته في ٧ مايو سنة ١٩٤٦) ، وانتخب بدله فريد أبو شادي بك في ٥ مايو سنة ١٩٤٦ بالانتخاب العام (وتنتهى مدة نيابته في ٧ مايو سنة ١٩٥٦) . واستقال من النواب في ٣١ يونيو سنة ١٩٤٧

- ٣ - منشاة صبرى ...
- الشيخ محمد السيد ابراهيم غنيمه ، فاز بانتخاب عام في ٧ مايو سنة ١٩٣٦ ، وتخرج بالقرعة في ٧ مارس سنة ١٩٤١ ، واستلمت نيابته بمرسوم ٢٤ مارس سنة ١٩٤١ ، واعيد انتخابه في ٢٦ مارس سنة ١٩٤٢ بانتخاب عام ، (وتنتهى مدة نيابته في ٧ مايو سنة ١٩٥١) ، (وتوفى الى رحمة الله في ٢٥ فبراير سنة ١٩٤٥) ، وانتخب بدله عبد السلام عبد الغفار بك نكليا بالانتخاب في ١٥ أبريل سنة ١٩٤٥ ، (وتوفى الى رحمة الله في ٩ مايو سنة ١٩٤٦) ، وانتخب بدله عبد الرازق وهبه القاضي نكليا في ١٨ يونيو سنة ١٩٤٦



٤ - شين الكوم ... محمد علوى الجزائر بك ، فاز بالترشيح في ٢٨ أبريل سنة ١٩٣٦ ، وخرج بالقرعة في ٧ مارس سنة ١٩٤١ ، وامتدت نيابته بمرسوم ٢٤ مارس سنة ١٩٤١ ، وأعيد انتخابه بالترشيح في ١٧ مارس سنة ١٩٤٢ ، (وتنتهى مدة نيابته في ٧ مايو سنة ١٩٥١) .

٥ - نقطة بوليس الشهداء (مركز بوليس الشهداء) حسن محمد شعير ، فاز بالترشيح في ٢٨ أبريل سنة ١٩٣٦ ، وبقي بالقرعة في ٧ مارس سنة ١٩٤١ ، (واتممت مدة نيابته في ٧ مايو سنة ١٩٤٦) ، وانتخب بدله أحمد عبدالغفار باشا في ٢٨ أبريل سنة ١٩٤٦ بالانتخاب العام ، (وتنتهى مدة نيابته في ٧ مايو سنة ١٩٥٦) .

٦ - تلا ... عبد السلام عبدالغفار بك ، فاز بالانتخاب عام في ٧ مايو سنة ١٩٣٦ ، وخرج بالقرعة في ٧ مارس سنة ١٩٤١ ، وامتدت نيابته بمرسوم ٢٤ مارس سنة ١٩٤١ ، وانتخب بدله حسين سالم الغراب بالترشيح في ٢٥ مارس سنة ١٩٤٢ ، (وتنتهى مدة نيابته في ٧ مايو سنة ١٩٥١) .

#### ١١ - مديرية البحيرة

١ - كوم حمادة ... إبراهيم حلم مهنا ، فاز بالانتخاب عام في ٧ مايو سنة ١٩٣٦ ، (وتوفى الى رحمة الله في ٣١ يولييه سنة ١٩٣٧) ، وانتخب بدله حسين مصطفى حمزه بك تكبيليا بالانتخاب في ٩ نوفمبر سنة ١٩٣٧ ، وخرج بالقرعة في ٧ مارس سنة ١٩٤١ ، وامتدت نيابته بمرسوم ٢٤ مارس سنة ١٩٤١ ، وأعيد انتخابه بالترشيح في ٢٥ مارس سنة ١٩٤٢ ، (وتنتهى مدة نيابته في ٧ مايو سنة ١٩٥١) .

٢ - إيتاي البارود...  
 الشيخ الشافعي أبو وافية، فاز بانتخاب عام في ٧ مايو  
 سنة ١٩٣٦، وبنى بالقرعة في ٧ مارس سنة ١٩٤١،  
 (وتوفى إلى رحمة الله في ٦ أبريل سنة ١٩٤١)، وانتخب  
 ببلده محمد المغازي عبد ربه باشا تكميلاً للانتخاب  
 في ٢٧ مايو سنة ١٩٤١، (وانتهت مدة نيابته في ٧ مايو  
 سنة ١٩٤٦)، ثم أعيد انتخابه في ٢٨ أبريل سنة ١٩٤٦  
 بالانتخاب العام، (وتنتهى مدة نيابته في ٧ مايو  
 سنة ١٩٥٦).

٣ - الحمودية...  
 محمد المغازي عبد ربه باشا، فاز بالترشيح في ٢٨ أبريل  
 سنة ١٩٣٦، ونجح بالقرعة في ٧ مارس سنة ١٩٤١،  
 وامتدت نيابته بمرسوم ٢٤ مارس سنة ١٩٤١، (واختار  
 دائرة إيتاي البارود)، وانتخب ببلده محمد محمد الوكيل  
 تكميلاً بالترشيح في أول سبتمبر سنة ١٩٤١، (وتنتهى  
 مدة نيابته في ٧ مايو سنة ١٩٥١).

٤ - دمنهور...  
 الشيخ إبراهيم عبد الحميد توفار، فاز بالترشيح  
 في ٢٨ أبريل سنة ١٩٣٦، (وتوفى إلى رحمة الله  
 في ١١ ديسمبر سنة ١٩٣٦)، وانتخب ببلده  
 على عيسى نسوار تكميلاً بالترشيح في ٢٤ يناير  
 سنة ١٩٣٧، وبنى بالقرعة في ٧ مارس سنة ١٩٤١،  
 (وانتهت مدة نيابته في ٧ مايو سنة ١٩٤٦)،  
 وانتخب ببلده إبراهيم زكي في ٢٨ أبريل سنة ١٩٤٦  
 بالانتخاب العام، (وتنتهى مدة نيابته في ٧ مايو  
 سنة ١٩٥٦).

- ٥ - كفر الدوار ...
- محمد سليمان الوكيل باشا ، فاز بالترشيح في ٢٨ أبريل  
سنة ١٩٣٦ ، وبقى بالقرعة في ٧ مارس سنة ١٩٤١ ،  
(وانتهت مدة نيابته في ٧ مايو سنة ١٩٤٦) ثم انتخب بدله  
إسماعيل صديق باشا في ٢٨ أبريل سنة ١٩٤٦ بالاقتخاب  
العامة ، (وتنتهى مدة نيابته في ٧ مايو سنة ١٩٥٦) ، واستقال  
من وظيفة النيابة من مجلس النواب في ١٥ مايو سنة ١٩٤٦  
عبد الله أرسلان بك ، انتخب تكميلاً بالترشيح  
في ١١ أبريل سنة ١٩٣٨ ، وبقى بالقرعة في ٧ مارس  
سنة ١٩٤١ ، (وانتهت مدة نيابته في ٧ مايو سنة ١٩٤٦) ،  
ثم انتخب بدله أحمد فهمى حسين باشا في ٢٨ أبريل  
سنة ١٩٤٦ بالاقتخاب العام ، (وتنتهى مدة نيابته  
في ٧ مايو سنة ١٩٥٦) .

## ١٢ - مديرية الجيزة

- ١ - أوسيم ...
- محمد رشوان الزمر بك ، فاز بالترشيح في ٢٨ أبريل  
سنة ١٩٣٦ ، وبقى بالقرعة في ٧ مارس سنة ١٩٤١ ،  
(وانتهت مدة نيابته في ٧ مايو سنة ١٩٤٦) ثم أعيد انتخابه  
في ٢٨ أبريل سنة ١٩٤٦ بالاقتخاب العام ، (وتنتهى  
مدة نيابته في ٧ مايو سنة ١٩٥٦) .
- ٢ - الجيزة ...
- أحمد حنفي أبو الفضل الجيزاوى ، فاز بالترشيح  
في ٢٨ أبريل سنة ١٩٣٦ ، ونجح بالقرعة في ٧ مارس  
سنة ١٩٤١ ، واستدلت نيابته بمرسوم ٢٤ مارس  
سنة ١٩٤١ ، وأعيد انتخابه بالترشيح في ١٧ مارس  
سنة ١٩٤٢ ، (وتنتهى مدة نيابته في ٧ مايو سنة ١٩٥١) .

بيومي صدكور بك ، فاز بانتخاب عام في ٧ مايو  
سنة ١٩٣٦ ، ( وتوفي إلى رحمة الله في ٢٠ مايو  
سنة ١٩٣٧ ) ، وانتخب ببله الدكتور إبراهيم بيومي  
مذكور تكليلاً بالانتخاب في ١١ يوليو سنة ١٩٣٧ ، وبني  
بالقرعة في ٧ مارس سنة ١٩٤١ ، ( وانتهت مدة نيابته  
في ٧ مايو سنة ١٩٤٦ ) ، ثم أعيد انتخابه في ٥ مايو  
سنة ١٩٤٦ بالانتخاب العام ، ( وتنتهى مدة نيابته  
في ٧ مايو سنة ١٩٥٦ ) .

٣ - الحوامدية ...

سعد مكرم بك ، فاز بانتخاب عام في ٧ مايو سنة ١٩٣٦ ،  
ونخرج بالقرعة في ٧ مارس سنة ١٩٤١ ، وامتدت نيابته  
بموسم ٢٤ مارس سنة ١٩٤١ ، ( وتوفي إلى رحمة الله  
في ٣٠ يناير سنة ١٩٤٢ ) ، وانتخب ببله أحمد قرني بك  
بانتخاب عام في ٢٦ مارس سنة ١٩٤٢ ، ( وتنتهى  
مدة نيابته في ٧ مايو سنة ١٩٥١ ) .

٤ - العياط ...

### ١٣ - مديرية بني سويف

محمد توفيق راضى بك ، فاز بالترشيح في ٢٨ أبريل  
سنة ١٩٣٦ ، ونخرج بالقرعة في ٧ مارس سنة ١٩٤١ ،  
وامتدت نيابته بموسم ٢٤ مارس سنة ١٩٤١ ، وأعيد  
انتخابه بالترشيح في ١٧ مارس سنة ١٩٤٢ ، ( وتنتهى  
مدة نيابته في ٧ مايو سنة ١٩٥١ ) .

١ - الواسطى ...

محمد علي سرور بك ، فاز بانتخاب عام في ٧ مايو  
سنة ١٩٣٦ ، ونخرج بالقرعة في ٧ مارس سنة ١٩٤١ ،  
وامتدت نيابته بموسم ٢٤ مارس سنة ١٩٤١ ، ( وتوفي  
إلى رحمة الله في ٢٣ يناير سنة ١٩٤٢ ) ، وانتخب ببله  
عبد اللطيف اسماعيل زعزوع بالترشيح في ١٧ مارس  
سنة ١٩٤٢ ، ( وتنتهى مدة نيابته في ٧ مايو سنة ١٩٥١ ) .

٢ - بني سويف ...

من سعى وزير عبد الله بك، فاز بالترشيح في ٢٨ أبريل  
سنة ١٩٣٦، وبقى بالقرعة في ٧ مارس سنة ١٩٤١،  
(وانتهت مدة نيابته في ٧ مايو سنة ١٩٤٦)، وانتخب  
بذله محمد سليم جابر في ٢٨ أبريل سنة ١٩٤٦  
بالانتخاب العام، (وتنتهى مدة نيابته في ٧ مايو  
سنة ١٩٥٦).

٣ - بيا .....

#### ١٤ - مديرية الفيوم

عبد العزيز محمد عبد الله الجلال بك، فاز بالترشيح  
في ٢٨ أبريل سنة ١٩٣٦، ونرج بالقرعة في ٧ مارس  
سنة ١٩٤١، وامتدت نيابته بمرسوم ٢٤ مارس  
سنة ١٩٤١، وأعيد انتخابه بالترشيح في ١٧ مارس  
سنة ١٩٤٢، (وتوفى إلى رحمة الله في ٢١ مايو سنة ١٩٤٤)،  
وانتخب بذله عبد الظاهر عبد الله الجلال تكيلا  
بالترشيح في ٢٤ يونيو سنة ١٩٤٤، (وتنتهى مدة نيابته  
في ٧ مايو سنة ١٩٥١).

١ - سطورس .. ..

الدكتور حافظ محمد مؤمن، فاز بانتخاب عام في ٧ مايو  
سنة ١٩٣٦، ونرج بالقرعة في ٧ مارس سنة ١٩٤١،  
وامتدت نيابته بمرسوم ٢٤ مارس سنة ١٩٤١،  
وانتخب بذله سيد بهنس بك بالانتخاب العام  
في ٢٦ مارس سنة ١٩٤٢، (وتنازل عن عضوية مجلس  
النواب في ١٧ ديسمبر سنة ١٩٤٢)، (وتنتهى مدة  
نيابته في ٧ مايو سنة ١٩٥١).

٢ - الفيوم ... ..

عبد الستار الباسل بك ، فاز بانتخاب عام في ٧ مايو  
سنة ١٩٣٦ ، ونجح بالقرعة في ٧ مارس سنة ١٩٤١ ،  
وامتدت نيابته بموسم ٢٤ مارس سنة ١٩٤١ ،  
وأعيد انتخابه بالتزويج في ١٧ مارس سنة ١٩٤٢ ،  
(وتنتهى مدة نيابته في ٧ مايو سنة ١٩٥١) ، (وتوفى  
إلى رحمة الله في ٩ فبراير سنة ١٩٤٧) ، وانتخب  
بلده تكيلا بالانتخاب في ٨ أبريل سنة ١٩٤٧  
موسم سيف النصر موسمي

٣ - احسا .....

## ١٥ - مديرية المنيا

عوض برعى بك ، فاز بالتزويج في ٦ مايو  
سنة ١٩٣٦ ، وبقي بالقرعة في ٧ مارس سنة ١٩٤١ ،  
(وتوفى إلى رحمة الله في ١٣ ديسمبر سنة ١٩٤٣) ، وانتخب  
بلده محمد أحمد عبود باشا تكيلا بالتزويج في ٢٣ يناير  
سنة ١٩٤٤ ، (وانتهت مدة نيابته في ٧ مايو سنة ١٩٤٦) ،  
وانتخب بلده محمد علي شعراوي في ٢٨ أبريل  
سنة ١٩٤٦ بالانتخاب العام ، (وتنتهى مدة نيابته  
في ٧ مايو سنة ١٩٥٦) .

١ - المدينة العسكرية  
(مدينة المنية)

محمد توفيق اسماعيل بك ، فاز بالتزويج في ٢٨ أبريل  
سنة ١٩٣٦ ، وبقي بالقرعة في ٧ مارس سنة ١٩٤١ ،  
(وتوفى إلى رحمة الله في ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٤٢) ،  
وانتخب بلده الدكتور فؤاد سلطان تكيلا بالأغلبية  
المطلقة في ١٩ يناير سنة ١٩٤٣ ، (وانتهت مدة نيابته  
في ٧ مايو سنة ١٩٤٦) ، وانتخب بلده حسن  
شعراوي باشا في ٢٨ أبريل سنة ١٩٤٦ بالانتخاب  
العام ، (وتنتهى مدة نيابته في ٧ مايو سنة ١٩٥٦) .

٢ - بندر المنيا ...

أمراد الشريعى بك ، فاز بالترشيح في ٢٨ أبريل  
سنة ١٩٣٦ ، (وتوفى إلى رحمة الله في ١٩ يناير سنة ١٩٣٧) ،  
وانتخب ببله حسين الشريعى بك تكميلاً بالترشيح  
في ٧ مارس سنة ١٩٣٧ ، (وتوفى إلى رحمة الله في ٣ فبراير  
سنة ١٩٣٨) ، وانتخب ببله شيخ العرب كليلاني  
الأدهس تكميلاً بالانتخاب في ١٤ أبريل سنة ١٩٣٨ ،  
وبقي بالقرعة في ٧ مارس سنة ١٩٤١ ، (وانتهت مدة  
نيابته في ٧ مايو سنة ١٩٤٦) ، وانتخب ببله حسن  
بدوي الشريعى بك في ٢٨ أبريل سنة ١٩٤٦ بالانتخاب  
العام ، (وتنتهى مدة نيابته في ٧ مايو سنة ١٩٥٦) .

٣ - محالوط ... ..

فوزى ناشد ، فاز بالانتخاب عام في ٧ مايو سنة ١٩٣٦ ،  
وخرج بالقرعة في ٧ مارس سنة ١٩٤١ ، واستلمت نيابته  
بمرسوم ٢٤ مارس سنة ١٩٤١ ، وأعيد انتخابه في ٢٦ مارس  
سنة ١٩٤٢ ، وفاز بالانتخاب عام ، (وتنتهى مدة نيابته  
في ٧ مايو سنة ١٩٥١) ، (وتوفى إلى رحمة الله في ١٦ ديسمبر  
سنة ١٩٤٦) . وانتخب ببله محمد زايد جلال تكميلاً  
بالترشيح في ٨ فبراير سنة ١٩٤٧

٤ - بنى مرزاد ... ..

عبد الرحمن الملووم بك ، فاز بالانتخاب عام في ٧ مايو  
سنة ١٩٣٦ ، (وتوفى إلى الرحمة الله في ٣ أبريل سنة ١٩٣٨) ،  
وانتخب ببله عبد الله الملووم بك تكميلاً بالترشيح  
في ١٩ مايو سنة ١٩٣٨ ، (واستقال في ١٢ فبراير  
سنة ١٩٤٠) وانتخب ببله عبد المنعم الملووم تكميلاً  
بالترشيح في ١٨ مارس سنة ١٩٤٠ ، وخرج بالقرعة  
في ٧ مارس سنة ١٩٤١ ، واستلمت نيابته بمرسوم ٢٤ مارس  
سنة ١٩٤١ ، وأعطى انتخابه لقبول الطعن المقدم ضده  
في ١٢ أغسطس سنة ١٩٤١ ، وانتخب ببله عبد الله  
الملووم باشا تكميلاً بالترشيح في ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٤١ ،  
(وتنتهى مدة نيابته في ٧ مايو سنة ١٩٥١) .

٥ - مشافه ... ..

## ١٦ - مديرية أسيوط

عبد الحكيم أحمد عبد الفتاح بك ، فاز بالترشيح في ٢٨ أبريل سنة ١٩٣٦ ، وخرج بالقرعة في ٧ مارس سنة ١٩٤١ ، وأمدت نيابته بمرسوم ٢٤ مارس سنة ١٩٤١ ، وانتخب بدله رزق أخنوخ بانتخاب عام في ٢٦ مارس سنة ١٩٤٢ ، (وتنتهى مدة نيابته في ٧ مايو سنة ١٩٥١) ، (وتوفى إلى رحمة الله في ٦ مارس سنة ١٩٤٦) وانتخب بدله رياض عبد العزيز سيف النصر بك تكليلاً بالانتخاب في ٥ مايو سنة ١٩٤٦

١ - ملوى .....

سيد قرشي بك ، فاز بالترشيح في ٢٨ أبريل سنة ١٩٣٦ ، وخرج بالقرعة في ٧ مارس سنة ١٩٤١ ، وأمدت نيابته بمرسوم ٢٤ مارس سنة ١٩٤١ ، وأعيد انتخابه وفاز بانتخاب عام في ٢٦ مارس سنة ١٩٤٢ ، (وتنتهى مدة نيابته في ٧ مايو سنة ١٩٥١) ، واحتفظ بعضوية مجلس النواب في سنة ١٩٤٦ ، وانتخب بدله تكليلاً بالترشيح أحمد قرشي باشا في ٢٣ فبراير سنة ١٩٤٦

٢ - ديروط المعلقة .....

سيد محمد خشبه باشا ، فاز بالترشيح في ٢٨ أبريل سنة ١٩٣٦ ، (اختار عضوية مجلس النواب في ٢٥ يونيو سنة ١٩٣٨) ، وانتخب بدله شفيق سيدهم الياس بك تكليلاً بالانتخاب في ٩ أغسطس سنة ١٩٣٨ ، وبقي بالقرعة في ٧ مارس سنة ١٩٤١ ، (وانتهت مدة نيابته في ٧ مايو سنة ١٩٤٦) ، وانتخب بدله توفيق دوس باشا بالترشيح في ١٥ أبريل سنة ١٩٤٦ ، (وتنتهى مدة نيابته في ٧ مايو سنة ١٩٥٦) .

٣ - متغلو (القوصية)



- محمد الحفنى الطرزي باشا، فاز بانتخاب عام في ٧ مايو سنة ١٩٣٩ ، وخرج بالقرعة في ٧ مارس سنة ١٩٤١ ، واستدت نيابته بمرسوم ٢٤ مارس سنة ١٩٤١ ، وأعيد انتخابه بالتزويج في ١٧ مارس سنة ١٩٤٢ ، (وتنتهى مدة نيابته في ٧ مايو سنة ١٩٥١) ، (وتوفى الى رحمة الله في ١٣ ديسمبر سنة ١٩٤٦) وانتخب بدله تكيلا بالأغلبية المطلقة في ١٦ فبراير سنة ١٩٤٧ رشوان محفوظ باشا أحمد مصطفى عمرو باشا، فاز بالتزويج في ٢٨ أبريل سنة ١٩٣٩ ، وخرج بالقرعة في ٧ مارس سنة ١٩٤١ ، واستدت نيابته بمرسوم ٢٤ مارس سنة ١٩٤٢ ، (وتوفى الى رحمة الله في ٥ فبراير سنة ١٩٤٢) ، وانتخب بدله أحمد همام حسين بك في ١٧ مارس سنة ١٩٤٢ ، (وتنتهى مدة نيابته في ٧ مايو سنة ١٩٥١) .
- ٤ - مدينة أسبوط (مغلوط)
- ٥ - أبوتيج (مدينة أسبوط)
- ٦ - الواسطى (أبوتيج)
- لويس أخنوخ فانوس ، فاز بانتخاب عام في ٧ مايو سنة ١٩٣٩ ، وبقى بالقرعة في ٧ مارس سنة ١٩٤١ ، (وانتهت مدة نيابته في ٧ مايو سنة ١٩٤٦) ، وانتخب بدله اللوا حسن محمد عبد الوهاب باشا في ٢٨ أبريل سنة ١٩٤٦ بالانتخاب العام ، (وتنتهى مدة نيابته في ٧ مايو سنة ١٩٥٦) .
- خليل ابراهيم صالح بك ، انتخب تكيلا بالتزويج في ١٠ أبريل سنة ١٩٣٨ ، وخرج بالقرعة في ٧ مارس سنة ١٩٤١ ، واستدت نيابته بمرسوم ٢٤ مارس سنة ١٩٤١ ، وانتخب بدله عبد الحميد ابراهيم صالح باشا بانتخاب عام في ٢٦ مارس سنة ١٩٤٢ ، (وتنتهى مدة نيابته في ٧ مايو سنة ١٩٥١) .
- ٧ - البدارى ... ..

## ١٧ - مديرية جرجا

سيد عبد الرحمن السيد أبو دومة بك، فاز بالترشيح في ٢٨ أبريل سنة ١٩٣٦ ، (وتوفي إلى رحمة الله في ٩ مارس سنة ١٩٣٩)، وانتخب بدله محمد عطيه الناظر بك تكليفا بالترشيح في ١٣ أبريل سنة ١٩٣٩، وبقى بالقرعة في ٧ مارس سنة ١٩٤١، (وانتهت مدة نيابته في ٧ مايو سنة ١٩٤٦)، ثم أعيد انتخابه في ٥ مايو سنة ١٩٤٦ بالانتخاب العام، (وتنتهى مدة نيابته في ٧ مايو سنة ١٩٥٦) .

١ - طهلا (طهلا) ...

السيد محمود الشندوبلى بك، فاز بالترشيح في ٢٨ أبريل سنة ١٩٣٦، وبقى بالقرعة في ٧ مارس سنة ١٩٤١، وانتهت مدة نيابته في ٧ مايو سنة ١٩٤٦، وانتخب بدله الشيخ عبد الله عمر عبد الآخر في ٢٨ أبريل سنة ١٩٤٦ بالانتخاب العام (وتنتهى مدة نيابته في ٧ مايو سنة ١٩٥٦) .

٢ - المرافة (طهلا) ...

حسن رشوان حمادى بك، فاز بالترشيح في ٢٨ أبريل سنة ١٩٣٦، وبقى بالقرعة في ٧ مارس سنة ١٩٤١، (وانتهت مدة نيابته في ٧ مايو سنة ١٩٤٦)، ثم أعيد انتخابه في ٥ مايو سنة ١٩٤٦ بالانتخاب العام، (وتنتهى مدة نيابته في ٧ مايو سنة ١٩٥٦) .

٣ - صوهاج ... ..

الشيخ اسماعيل محمد أحمد عبد الله فواز، فاز بالترشيح في ٢٨ أبريل سنة ١٩٣٦، وبقى بالقرعة في ٧ مارس سنة ١٩٤١، (وانتهت مدة نيابته في ٧ مايو سنة ١٩٤٦)، وانتخب بدله أحمد مصطفى أبو رحاب في ٢٨ أبريل سنة ١٩٤٦ بالانتخاب العام، (وتنتهى مدة نيابته في ٧ مايو سنة ١٩٥٦) .

٤ - جرجا ... ..

- بطرس خليل بطرس بك، فاز بانتخاب عام في ٧ مايو سنة ١٩٣٦، ونخرج بالقرعة في ٧ مارس سنة ١٩٤١، وامتدت نيابته بمرسوم ٢٤ مارس سنة ١٩٤١، وانتخب بدله أحمد حميد أبو ستيت بك بانتخاب عام في ٢٦ مارس سنة ١٩٤٢، (وتوفى إلى رحمة الله في ٢٢ يونيو سنة ١٩٤٤)، وانتخب بدله أحمد علي أبو ستيت بك تكميلاً بالترشيح في ٦ أغسطس سنة ١٩٤٤، (وتنتهى مدته نيابته في ٧ مايو سنة ١٩٥١).
- أمين همام حمادى، انتخب تكميلاً في ١٩ أبريل سنة ١٩٣٨، ونخرج بالقرعة في ٧ مارس سنة ١٩٤١، وامتدت نيابته بمرسوم ٢٤ مارس سنة ١٩٤١، وانتخب بدله صالح مصطفى أبو رحاب بك بانتخاب عام في ٢٦ مارس سنة ١٩٤٢، (وتنتهى مدته نيابته في ٧ مايو سنة ١٩٥١).
- ٥ - البينا .....
- ٦ - المنشأة .....

## ١٨ - مديرية قنا

- كامل برجس تكللا بك، فاز بانتخاب عام في ٧ مايو سنة ١٩٣٦، ونخرج بالقرعة في ٧ مارس سنة ١٩٤١، وامتدت نيابته بمرسوم ٢٤ مارس سنة ١٩٤١، وانتخب بدله الشيخ محمد إبراهيم عبد الله بربرى في ٣١ مارس سنة ١٩٤٢ بانتخاب عام، (وتنتهى مدته نيابته في ٧ مايو سنة ١٩٥١).
- ١ - نجع حمادى .....
- عبد الستار حسن عمران، فاز بانتخاب عام في ٧ مايو سنة ١٩٣٦، ونخرج بالقرعة في ٧ مارس سنة ١٩٤١، وامتدت نيابته بمرسوم ٢٤ مارس سنة ١٩٤١، وأعيد انتخابه في ٢٦ مارس سنة ١٩٤٢ بانتخاب عام، (وتنتهى مدته نيابته في ٧ مايو سنة ١٩٥١).
- ٢ - دشنا .....

- ٣ - فنا ... ..  
 السيد عبد الرحيم محمد مهنا، فاز بالترشيح في ٢٨ أبريل  
 سنة ١٩٣٦، وخرج بالقرعة في ٧ مارس سنة ١٩٤١،  
 وامتدت نيابته بمرسوم ٢٤ مارس سنة ١٩٤١، وانتخب  
 بدله حسن محمد الوكيل بانتخاب عام في ٢٦ مارس سنة  
 ١٩٤٢، (وتنازل عن عضويته بمجلس النواب في ٢٦ ديسمبر  
 سنة ١٩٤٢)، (وتنتهى مدته نيابته في ٧ مايو سنة ١٩٥١).
- ٤ - الأقصر ... ..  
 حسين عبد الكريم العماري، فاز بالترشيح في ٢٨ أبريل  
 سنة ١٩٣٦، وخرج بالقرعة في ٧ مارس سنة ١٩٤١،  
 وامتدت نيابته بمرسوم ٢٤ مارس سنة ١٩٤١، وانتخب  
 بدله محمود أحمد محسب بك بانتخاب عام في ٢٦ مارس  
 سنة ١٩٤٢، (وتنتهى مدته نيابته في ٧ مايو سنة ١٩٥١).
- ٥ - اسنا ... ..  
 الشيخ ابراهيم محمد فراج، فاز بانتخاب عام في ٧ مايو  
 سنة ١٩٣٦، وبقي بالقرعة في ٧ مارس سنة ١٩٤١،  
 (وانتهت مدته نيابته في ٧ مايو سنة ١٩٤٦)، وانتخب بدله  
 الشيخ فراج عبد الرحيم مجاهد في ٥ مايو سنة ١٩٤٦،  
 بالانتخاب العام، (وتنتهى مدته نيابته في ٧ مايو سنة ١٩٥٦).
- ٦ - قوص ... ..  
 يس أحمد بك، انتخب تمكيلا بالترشيح في ١٩ أبريل  
 سنة ١٩٣٨، (واختار وظيفته الحكومية في أول يونيو  
 سنة ١٩٣٨)، وانتخب بدله محمود أحمد محسب بك  
 تمكيلا بالترشيح في ٥ يولييه سنة ١٩٣٨، وخرج بالقرعة  
 في ٧ مارس سنة ١٩٤١، وامتدت مدته نيابته بمرسوم  
 ٢٤ مارس سنة ١٩٤١، وانتخب بدله كامل إسماعيل  
 أبادير بانتخاب عام في ٢٦ مارس سنة ١٩٤٢، (وتنتهى  
 مدته نيابته في ٧ مايو سنة ١٩٥١).

## ١٩ - مديرية أسوان

الشيخ حسين صالح خليفة، فاز بانتخاب عام في ٧ مايو  
سنة ١٩٣٦، ونجح بالقرعة في ٧ مارس سنة ١٩٤١،  
١ - أسوان ... وامتدت نيابته بمرسوم ٢٤ مارس سنة ١٩٤١، وأعيد  
انتخابه في ٢٩ مارس سنة ١٩٤٢ بانتخاب عام، (وتنهي  
مدة نيابته في ٧ مارس سنة ١٩٥١) .

الشيخ منصور حسين السلاوي، انتخب تكميلاً  
في ١١ أبريل سنة ١٩٣٨، وبقى بالقرعة في ٧ مارس  
سنة ١٩٤١، (واقتتبت مدة نيابته في ٧ مايو سنة ١٩٤٦)،  
٢ - إدفو بحري ... ثم أعيد انتخابه في ٢٨ أبريل سنة ١٩٤٦ بالانتخاب العام،  
(وتنهي مدة نيابته في ٧ مايو سنة ١٩٥٦) .

## ملاحظة :

البيانات الموضحة قرين أسماء حضرات الشيوخ المحترمين استخرجتها من وثائق  
وزارة الداخلية ( إدارة الانتخابات ) مضافاً إليها كل التعديلات والتعديلات التي  
حصلت في جميع الأدوار من وثائق ومضابط مجلس الشيوخ من سنة ١٩٣٦ حتى  
شهر أبريل سنة ١٩٤٧ . ( المؤلف )

## أعضاء مجلس الشيوخ المعينين

(في عهد دستور سنة ١٩٢٣ الذى أعيد فى سنة ١٩٣٥)

وعندهم ٥٩ ، منهم ٥٣ عينوا سنة ١٩٣٦ ، وعدد ٦ عينوا سنة ١٩٣٨  
بسبب زيادة تعداد السكان فى سنة ١٩٣٧ والتعديلات التى أدخلت  
عليها بعد ذلك لغاية شهر أبريل سنة ١٩٤٧

تمين فى ٨ مايو سنة ١٩٣٦ ، وفى ١١ منه رئيسا لمجلس  
الشيخ ، (واستقال فى ١٢ منه) ، وتمين بدله محمود  
بسموي فى ١٩ منه عضوا بالمجلس ، وفى ١٩ منه رئيسا  
للمجلس ، ثم وزيرا للأوقاف فى ٣ أغسطس سنة ١٩٣٧ ،  
ومين مرة ثانية رئيسا للمجلس فى ١٧ نوفمبر سنة ١٩٣٧ ،  
وانتهت مدة رئاسته فى ٧ مايو سنة ١٩٣٨ ، وبقي  
بالقرعة فى ٧ مارس سنة ١٩٤١ ، (وتبقى مدة نيابته  
فى ٧ مايو سنة ١٩٤٦) ، (وتوفى إلى رحمة الله فى أول  
فبراير سنة ١٩٤٤) ، ومين بدله الشيخ عبد الله فواز  
برسوم فى ١٦ يناير سنة ١٩٤٥ ، ولانتهاء مدته عين بدله  
الشيخ اسماعيل محمد أحمد عبد الله فواز ، فى ٧ مايو  
سنة ١٩٤٦ ، (وتبقى مدة نيابته فى ٧ مايو سنة ١٩٥٦) .

١ — محمد توفيق نسيم باشا

تمين فى ٨ مايو سنة ١٩٣٦ ، (واستقال من عضوية المجلس  
فى ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٣٧ لتعيينه رئيسا لديوان جلالة  
الملك) وتمين بدله محمود شكرى باشا فى ٢ يوليو  
سنة ١٩٣٨ ، وبقي بالقرعة فى ٧ مارس سنة ١٩٤١ ،  
(وانتهت مدة نيابته فى ٧ مايو سنة ١٩٤٦) ، وتمين بدله  
عبد السلام محمود بك فى ٧ مايو سنة ١٩٤٦ (وتبقى  
مدة نيابته فى ٧ مايو سنة ١٩٥٦) .

٢ — على ماهر باشا...

تعيين في ٨ مايو سنة ١٩٣٦ ، وبقى بالقرعة في ٧ مارس  
سنة ١٩٤١ ، (وتنتهى مدّة نيابته في ٧ مايو سنة ١٩٤٦) ،  
(وتوفى إلى رحمة الله في ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٤٣) ،  
وتعين بدله عبيد العزيز أحمد بك في ١٧ فبراير  
سنة ١٩٤٤ ، (وبما أنه قد صدر مرسوم في ١٩ ديسمبر  
سنة ١٩٤٤ ببطلان تعيين حفي محمود بك السابق  
تعيينه بدلا من عبد العزيز أحمد بك الذي أعيد إلى عضويته  
السابقة طبقا لمرسوم ٢٤ مارس سنة ١٩٤١ ، فقد اعتبر  
هذا الملّ خاليا) ، وتعين فيه إبراهيم الطاهري بك  
بمرسوم في ١٦ يناير سنة ١٩٤٥ بدلا من جعفرولى باشا  
المتوفى ، ثم أعيد تعيينه في ٧ مايو سنة ١٩٤٦ ، (وتنتهى  
مدّة نيابته في ٧ مايو سنة ١٩٥٦) .

٣ - جعفرولى باشا ...

تعيين في ٨ مايو سنة ١٩٣٦ ، ونُحرج بالقرعة في ٧ مارس  
سنة ١٩٤١ ، ثم أعيد تعيينه بمرسوم في ٢٤ مارس  
سنة ١٩٤١ ، وأُعطى تعيينه بمرسوم ٢٢ فبراير سنة ١٩٤٢ ،  
وعين بدله توفيق دوس باشا في ٢٩ مارس سنة ١٩٤٢ ،  
ثم صدر مرسوم في ١٩ ديسمبر سنة ١٩٤٤ ببطلان  
تعيينه ، (وبما أنه قد ثبت وفاة أحمد مدحت يكن باشا)  
فقد عين بدله محمد شريف صبرى باشا  
في ١٦ يناير سنة ١٩٤٥ (وتنتهى مدّة نيابته في ٧ مايو  
سنة ١٩٥١) .

٤ - أحمد مدحت يكن  
باشا

٥ - الدكتور عبد توفيق رفعت باشا  
 تعيين في ٨ مايو سنة ١٩٣٦ ، وبقى بالقرعة في ٧ مارس  
 سنة ١٩٤١ (وتنتهى مدة نيابته في ٧ مايو سنة ١٩٤٦) ،  
 (وتوفى الى رحمة الله في ٥ أبريل سنة ١٩٤٤) ، وتعين بدله  
 عباس محمود العقاد في ١٦ يناير سنة ١٩٤٥ ، وأعيد  
 تعيينه في ٧ مايو سنة ١٩٤٦ (وتنتهى مدة نيابته في ٧ مايو  
 سنة ١٩٥٦) .

٦ - أحمد على باشا ...  
 تعيين في ٨ مايو سنة ١٩٣٦ ، وخرج بالقرعة في ٧ مارس  
 سنة ١٩٤١ ، وأعيد تعيينه بمرسوم في ٢٤ مارس  
 سنة ١٩٤١ ، وأبطل تعيينه بمرسوم في ٢٣ فبراير سنة ١٩٤٢ ،  
 ثم تم تعيين بدله على زكي الصراري باشا بمرسوم  
 في ٢٩ مارس سنة ١٩٤٢ (وعين رئيسا للجلس في ٧ مايو  
 سنة ١٩٤٢ وأعيد تعيينه في ٣ مايو سنة ١٩٤٤) ، ثم صدر  
 مرسوم في ١٩ ديسمبر سنة ١٩٤٤ بإبطال تعيينه ، وإعادة  
 أحمد على باشا الى عضويته السابقة طبقا لمرسوم  
 ٢٤ مارس سنة ١٩٤١ (وتنتهى مدة نيابته في ٧ مايو  
 سنة ١٩٥١) .

٧ - حافظ حسن باشا  
 تعيين في ٨ مايو سنة ١٩٣٦ ، وبقى بالقرعة في ٧ مارس  
 سنة ١٩٤١ (وتنتهى مدة نيابته في ٧ مايو سنة ١٩٤٦) ،  
 (وتوفى الى رحمة الله في ٢٥ مايو سنة ١٩٤٥) ، وتعين  
 بدله عبد الحميد عبد الحلق في ١٣ يونية سنة ١٩٤٥ ،  
 وأعيد تعيينه في ٧ مايو سنة ١٩٤٦ (وتنتهى مدة نيابته  
 في ٧ مايو سنة ١٩٥٦) .



٨ - عبدالحليم سليمان باشا  
 تعيين في ٨ مايو سنة ١٩٣٦، ونخرج بالقرعة في ٧ مارس  
 سنة ١٩٤١، وأعيد تعيينه بمرسوم في ٢٤ مارس  
 سنة ١٩٤١، وأبطل تعيينه بمرسوم ٢٢ فبراير سنة ١٩٤٢،  
 ثم أعيد تعيينه بمرسوم في ٢٩ مارس سنة ١٩٤٢، ثم  
 صدر مرسوم في ١٩ ديسمبر سنة ١٩٤٤ بإبطال تعيينه،  
 ثم أعادته إلى عضويته طبقا لمرسوم ٢٤ مارس  
 سنة ١٩٤١، (ونتهى مدة نيابته في ٧ مايو سنة ١٩٥١)،  
 (وتوفي إلى رحمة الله في ١٣ فبراير سنة ١٩٤٥)، وتعين  
 ببله محمد زكي الأبراشي باشا في ٢٥ أبريل سنة ١٩٤٥،  
 (وتوفي إلى رحمة الله في ٢٨ مايو سنة ١٩٤٥)، وتعين  
 ببله محمود قزاد بك في ١٣ يونيو سنة ١٩٤٥

٩ - أحمد محمد خشبة باشا  
 تعيين في ٨ مايو سنة ١٩٣٦، وبقي بالقرعة في ٧ مارس  
 سنة ١٩٤١، (وانتهت مدة نيابته في ٧ مايو سنة ١٩٤٦)،  
 وأعيد تعيينه في ٧ مايو سنة ١٩٤٦، (ونتهى مدة نيابته  
 في ٧ مايو سنة ١٩٥٦) .

١٠ - يوسف أوصلان قطاوى باشا  
 عين في ٨ مايو سنة ١٩٣٦، (واستقال في ٦ يوليو  
 سنة ١٩٣٨)، وتعين ببله أوصلان قطاوى بك  
 في ١٠ يوليو سنة ١٩٣٨، وبقي بالقرعة في ٧ مارس  
 سنة ١٩٤١، (وانتهت مدة نيابته في ٧ مايو سنة ١٩٤٦)،  
 وأعيد تعيينه في ٧ مايو سنة ١٩٤٦، (ونتهى مدة نيابته  
 في ٧ مايو سنة ١٩٥٦) .

تعيين في ٨ مايو سنة ١٩٣٦ ، (وتوفى الى رحمة الله  
في ٢٩ أغسطس سنة ١٩٣٧) ، وتعين بدله محمود  
فهمي باشا في ٣ ديسمبر سنة ١٩٣٧ ، وخرج بالقرعة  
في ٧ مارس سنة ١٩٤١ ، وتعين بدله الدكتور عبد العزيز  
أحمد بك برسوم في ٢٤ مارس سنة ١٩٤١ ، وأبطل  
تعيينه برسوم في ٢٢ فبراير سنة ١٩٤٢ ، ثم تعيين بدله  
حفي محمود بك برسوم ٢٩ مارس سنة ١٩٤٢ ، ثم  
صدر مرسوم في ١٩ ديسمبر سنة ١٩٤٤ ببطلاق تعيينه  
وأعادة الدكتور عبد العزيز أحمد بك الى عضويته  
السابقة طبقا لمرسوم ٢٤ مارس سنة ١٩٤١ ، (وتتجى  
مدة نيابته في ٧ مايو سنة ١٩٥١) ، (واستقال في ٢٥ يونيه  
سنة ١٩٤٥ لتعيينه رئيسا لإدارة توليد الكهرباء من  
خزان ناسوان ومساقط المياه) ، وتعين بدله الدكتور نجيب  
إسكندر (باشا) في ١٢ يوليه سنة ١٩٤٥

١١ - الفسيفى موسى  
نواد باشا

تعيين في ٨ مايو سنة ١٩٣٦ ، وخرج بالقرعة في ٧ مارس  
سنة ١٩٤١ ، وأعيد تعيينه برسوم في ٢٤ مارس  
سنة ١٩٤١ ، وأبطل تعيينه برسوم في ٢٢ فبراير  
سنة ١٩٤٢ ، ثم تعيين بدله محمود عبد النبي بك برسوم  
في ٢٩ مارس سنة ١٩٤٢ ، ثم صدر مرسوم في ١٩ ديسمبر  
سنة ١٩٤٤ ببطلاق تعيينه ، وأعادة محمد على علوية باشا  
الى عضويته السابقة طبقا لمرسوم ٢٤ مارس سنة ١٩٤١ ،  
(وتتجى مدة نيابته في ٧ مايو سنة ١٩٥١)

١٢ - محمد على علوية باشا

تعيين في ٨ مايو سنة ١٩٣٦ ، (ثم اختار عضويته في مجلس النواب في ٧ يونيو سنة ١٩٣٨) ، وتعين ببله أحمد رمزي بك في ٢ يوليو سنة ١٩٣٨ ، وبقي بالقرعة في ٧ مارس سنة ١٩٤١ (وانتهت مدة نيابته في ٧ مايو سنة ١٩٤٦) ، ثم أعيد تعيينه في ٧ مايو سنة ١٩٤٦ ، (ونتهى مدة نيابته في ٧ مايو سنة ١٩٥٦) .

١٣ - محمد علام باشا

تعيين في ٨ مايو سنة ١٩٣٦ ، (وتوفى الى رحمة الله في ١٤ نوفمبر سنة ١٩٤٠ أثناء إلقائه خطاب المرش)، وتعين ببله صليب سامي بك (باشا) في ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٤٠ ، وبقي بالقرعة في ٧ مارس سنة ١٩٤١ ، (وانتهت مدة نيابته في ٧ مايو سنة ١٩٤٦) ، ثم أعيد تعيينه في ٧ مايو سنة ١٩٤٦ (ونتهى مدة نيابته في ٧ مايو سنة ١٩٥٦) .

١٤ - حسن صبري باشا

تعيين في ٨ مايو سنة ١٩٣٦ ، وبقي بالقرعة في ٧ مارس سنة ١٩٤١ ، (وانتهت مدة نيابته في ٧ مايو سنة ١٩٤٦) ، وتعين ببله اللوا أحمد شريف باشا في ٧ مايو سنة ١٩٤٦ ، (ونتهى مدة نيابته في ٧ مايو سنة ١٩٥٦) .

١٥ - كامل إبراهيم بك

تعيين في ٨ مايو سنة ١٩٣٦ ، وبقي بالقرعة في ٧ مارس سنة ١٩٤١ ، (وانتهت مدة نيابته في ٧ مايو سنة ١٩٤٦) ، ثم أعيد تعيينه في ٧ مايو سنة ١٩٤٦ ، (ونتهى مدة نيابته في ٧ مايو سنة ١٩٥٦) .

١٦ - صادق وهبة باشا

١٧ - اللواء على صدق باشا  
 تمين في ٨ مايو سنة ١٩٣٦ ، ونجح بالقرعة في ٧ مارس  
 سنة ١٩٤١ ، وتمين ببله محمد بدير باشا بمرسوم  
 في ٢٤ مارس سنة ١٩٤١ ، وأجل تعيينه بمرسوم في ٢٢ فبراير  
 سنة ١٩٤٢ ، ثم تمين ببله محمد حلمي عيسى باشا  
 بمرسوم في ٢٩ مارس سنة ١٩٤٢ ، ثم صدر مرسوم  
 في ١٩ ديسمبر سنة ١٩٤٤ ببطان تعيينه ، وإعادة محمد  
 بدير باشا الى عضويته السابقة طبقا لمرسوم ٢٤ مارس  
 سنة ١٩٤١ ، ( وتنتهي مدة نيابته في ٧ مايو  
 سنة ١٩٥١ ) .

١٨ - أمين سامي باشا  
 تمين في ٨ مايو سنة ١٩٣٦ ، ( وتوفي الى رحمة الله  
 في ٦ فبراير سنة ١٩٤١ ) ، ونجح بالقرعة في ٧ مارس  
 سنة ١٩٤١ ، وتمين ببله عبد العزيز فهمي باشا في ٩ مارس  
 سنة ١٩٤١ ، ( وقدم استقالته في ١٤ يولييه سنة ١٩٤١  
 ولكنها لم تقبل الا في ٢٢ أبريل سنة ١٩٤٢ ) ، وتمين  
 ببله الدكتور عبد الواحد الوكيل بك في ١٥ مايو  
 سنة ١٩٤٢ ، ( وتوفي الى رحمة الله في ٣١ أكتوبر  
 سنة ١٩٤٤ ) ، وتمين ببله الدكتور زكي ميخائيل  
 بإشارة في ١٦ يناير سنة ١٩٤٥ ، ( وانتهت مدة نيابته  
 في ٧ مايو سنة ١٩٤٦ ) ثم أعيد تعيينه في ٧ مايو  
 سنة ١٩٤٦ ( وتنتهي مدة نيابته في ٧ مايو  
 سنة ١٩٥٦ ) .

١٩ - محمد طلعت حرب  
 باشا  
 تعيين في ٨ مايو سنة ١٩٣٦ ، ( واستقال في ١٣ أبريل  
 سنة ١٩٣٨ ) ، وتعين بدله مراد وهبه باشا في ٢ يولي  
 سنة ١٩٣٨ ، وخرج بالقرعة في ٧ مارس سنة ١٩٤١ ،  
 وتعين بدله الدكتور محمد صالح بك في ٢٤ مارس  
 سنة ١٩٤١ ، وأبطل تعيينه بمرسوم في ٢٢ فبراير سنة ١٩٤٢ ،  
 وتعين بدله أحمد حافظ عوض بك بمرسوم في ٢٩  
 مارس سنة ١٩٤٢ ، ثم صدر مرسوم في ١٩ ديسمبر  
 سنة ١٩٤٤ ، بإبطال تعيينه ، ( ونظرا لثبوت وفاة الدكتور  
 محمد صالح بك ) فقد عين بدله عبد الحميد بدر بك ( باشا )  
 في ١٦ يناير سنة ١٩٤٥ ، ( وتنتهى مدة نيابته في ٧ مايو  
 سنة ١٩٥١ ) .

٢٠ - محمود يوسف  
 رشاد باشا  
 تعيين في ٨ مايو سنة ١٩٣٦ ، ( ثم عين وكيلًا مساعدًا  
 لوزارة الداخلية في ٣ يولي سنة ١٩٣٦ ) ، وتعين بدله  
 محمد عبد الحميد العبد في ٥ سبتمبر سنة ١٩٣٦ ، وبقى  
 بالقرعة في ٧ مارس سنة ١٩٤١ ، ( وانتهت مدة نيابته  
 في ٧ مايو سنة ١٩٤٦ ) ، وتعين بدله محمد أنسي باشا  
 في ٧ مايو سنة ١٩٤٦ ، ( وتنتهى مدة نيابته في ٧ مايو  
 سنة ١٩٥٦ ) .

٢١ - الكسان إسخرن  
 باشا  
 تعيين في ٨ مايو سنة ١٩٣٦ ، وبقى بالقرعة في ٧ مارس  
 سنة ١٩٤١ ، ( وانتهت مدة نيابته في ٧ مايو سنة ١٩٤٦ ) ،  
 وتعين بدله سابا حبشي باشا في ٧ مايو سنة ١٩٤٦ ،  
 ( وتنتهى مدة نيابته في ٧ مايو سنة ١٩٥٦ ) .

٢٢ — حسن مظلوم باشا  
 تعيين في ٨ مايو سنة ١٩٣٦ ، وبقى بالقرعة في ٧ مارس  
 سنة ١٩٤١ ، (وانتهت مدة نيابته في ٧ مايو سنة ١٩٤٦) ،  
 ثم أعيد تعيينه في ٧ مايو سنة ١٩٤٦ ، (وتنتهى مدة نيابته  
 في ٧ مايو سنة ١٩٥٦) .

٢٣ — محمود غالب باشا  
 تعيين في ٨ مايو سنة ١٩٣٦ ، وبقى بالقرعة في ٧ مارس  
 سنة ١٩٤١ ، (وانتهت مدة نيابته في ٧ مايو سنة ١٩٤٦) ،  
 ثم أعيد تعيينه في ٧ مايو سنة ١٩٤٦ ، (وتنتهى مدة نيابته  
 في ٧ مايو سنة ١٩٥٦) .

٢٤ — عبد الحكيم  
 عسكريك  
 تعيين في ٨ مايو سنة ١٩٣٦ ، (وتوفى الى رحمة الله  
 في ١٧ أبريل سنة ١٩٣٨) ، وتعين بدلّه عبد القادر  
 حمزه باشا في ٢ يولييه سنة ١٩٣٨ ، وبقى بالقرعة ٧ مارس  
 سنة ١٩٤١ ، (وتوفى الى رحمة الله في ٦ يونيه سنة ١٩٤١)  
 وتعين بدلّه محمد خيرت راضى بك في ٧ أغسطس  
 سنة ١٩٤١ ، (وانتهت مدة نيابته في ٧ مايو سنة ١٩٤٦) ،  
 ثم أعيد تعيينه في ٧ مايو سنة ١٩٤٦ ، (وتنتهى مدة نيابته  
 في ٧ مايو سنة ١٩٥٦) ، (وتوفى الى رحمة الله في ٢٣ أبريل  
 سنة ١٩٤٧) .

٢٥ — عبد الرزاق  
 القاضي بك  
 تعيين في ٨ مايو سنة ١٩٣٦ ، وخرج بالقرعة في ٧ مارس  
 سنة ١٩٤١ ، وتعين بدلّه جلال فهم باشا بمرسوم في ٢٤  
 مارس سنة ١٩٤١ ، وأبطل تعيينه بمرسوم في ٢٢ فبراير  
 سنة ١٩٤٢ ، ثم أعيد تعيين عبد الرزاق القاضي بك  
 بمرسوم في ٢٩ مارس سنة ١٩٤٢ ، ثم صدر مرسوم  
 في ١٩ ديسمبر سنة ١٩٤٤ ، بإبطال تعيينه وإعادة  
 جلال فهم باشا الى عضوية المجلس طبقا لمرسوم ٢٤  
 مارس سنة ١٩٤١ ، (وتنتهى مدة نيابته في ٧ مايو  
 سنة ١٩٥١) .

- ٢٦ - على كمال حبشية بك  
 تعيين في ٨ مايو سنة ١٩٣٦، وبقى بالقرعة في ٧ مارس سنة ١٩٤١، (واستقال تعيينه وكيل وزارة الداخلية في ١٨ يولييه سنة ١٩٤٢)، وتعين بدله يوسف ذو الفقار باشا في ٣٠ يولييه سنة ١٩٤٢، (وانتهت مدة نيابته في ٧ مايو سنة ١٩٤٦)، ثم أعيد تعيينه في ٧ مايو سنة ١٩٤٦، (ونتهى مدة نيابته في ٧ مايو سنة ١٩٥٦).  
 تعيين في ٨ مايو سنة ١٩٣٦، (وتوفي الى رحمة الله في ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٤٠)، وتعين بدله الدكتور علي إبراهيم باشا في ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٤٠، وبقى بالقرعة في ٧ مارس سنة ١٩٤١، (واستقال تعيينه مديرا لجامعة نواذ الأول في أول سبتمبر سنة ١٩٤١)، وتعين بدله محمد خطاب بك في ١٢ نوفمبر سنة ١٩٤١، (وانتهت مدة نيابته في ٧ مايو سنة ١٩٤٦)، وتعين بدله أحمد عبده بك في ٧ مايو سنة ١٩٤٦، (ونتهى مدة نيابته في ٧ مايو سنة ١٩٥٦).  
 ٢٧ - إبراهيم الملباوي بك  
 تعيين في ٨ مايو سنة ١٩٣٦، وتخرج بالقرعة في ٧ مارس سنة ١٩٤١، وأعيد تعيينه بمرسوم في ٢٤ مارس سنة ١٩٤١، ثم أطلت تعيينه بمرسوم في ٢٢ فبراير سنة ١٩٤٢، ثم أعيد تعيينه بمرسوم في ٢٩ مارس سنة ١٩٤٢، ثم صدر مرسوم في ١٩ ديسمبر سنة ١٩٤٤ ببطلاق تعيينه، ثم أعادته الى عضويته طبقا لمرسوم ٢٤ مارس سنة ١٩٤١، (وصين رئيسا للجلس في ١٦ يناير سنة ١٩٤٥ وأعيد تعيينه في ١٣ يناير سنة ١٩٤٧)، (ونتهى مدة نيابته في ٧ مايو سنة ١٩٥١).  
 ٢٨ - محمد حسين هيكل باشا  
 تعيين في ٨ مايو سنة ١٩٣٦، وتخرج بالقرعة في ٧ مارس سنة ١٩٤١، وأعيد تعيينه بمرسوم في ٢٤ مارس سنة ١٩٤١، ثم أطلت تعيينه بمرسوم في ٢٢ فبراير سنة ١٩٤٢، ثم أعيد تعيينه بمرسوم في ٢٩ مارس سنة ١٩٤٢، ثم صدر مرسوم في ١٩ ديسمبر سنة ١٩٤٤ ببطلاق تعيينه، ثم أعادته الى عضويته طبقا لمرسوم ٢٤ مارس سنة ١٩٤١، (وصين رئيسا للجلس في ١٦ يناير سنة ١٩٤٥ وأعيد تعيينه في ١٣ يناير سنة ١٩٤٧)، (ونتهى مدة نيابته في ٧ مايو سنة ١٩٥١).

تمين في ٨ مايو سنة ١٩٣٦ ، (واستقال لتعيينه مديرا  
للبلدية الاسكندرية في ٢٧ أغسطس سنة ١٩٣٩) ،  
ثم تعين بدله على ماهر باشا في ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٣٩ ،  
ويبقى بالقرعة في ٧ مارس سنة ١٩٤١ ، (وانتهت مدة  
نيابته في ٧ مايو سنة ١٩٤٦) ، ثم أعيد تعيينه في ٧ مايو  
سنة ١٩٤٦ ، (وتنتهى مدة نيابته في ٧ مايو سنة ١٩٥٦) .

٢٩ - أحمد كامل بك  
(باشا)

تمين في ٨ مايو سنة ١٩٣٦ ، ونخرج بالقرعة في ٧ مارس  
سنة ١٩٤١ ، وأعيد تعيينه بمرسوم في ٢٤ مارس  
سنة ١٩٤١ ، وأبطل تعيينه بمرسوم في ٢٢ فبراير  
سنة ١٩٤٢ ، ثم تعين بدله حسن حسنى الزيدى باشا  
بمرسوم في ٢٩ مارس سنة ١٩٤٢ ، ثم صدر مرسوم  
في ١٩ ديسمبر سنة ١٩٤٤ ببطلان تعيينه ، وإعادة  
وهيب دوس بك الى عضويته السابقة طبقا لمرسوم  
٢٤ مارس سنة ١٩٤١ ، (وتنتهى مدة نيابته في ٧ مايو  
سنة ١٩٥١) .

٣٠ - وهيب دوس بك

تمين في ٨ مايو سنة ١٩٣٦ ، ونخرج بالقرعة في ٧ مارس  
سنة ١٩٤١ ، وأعيد تعيينه بمرسوم في ٢٤ مارس  
سنة ١٩٤١ ، ثم أبطل تعيينه بمرسوم في ٢٢ فبراير  
سنة ١٩٤٢ ، ثم أعيد تعيينه بمرسوم في ٢٩ مارس  
سنة ١٩٤٢ ، ثم صدر مرسوم في ١٩ ديسمبر سنة ١٩٤٤  
ببطلان تعيينه ، ثم إعادته الى عضويته طبقا لمرسوم  
٢٤ مارس سنة ١٩٤١ ، (وتنتهى مدة نيابته في ٧ مايو  
سنة ١٩٥١) .

٣١ - محمد حافظ  
رمضان باشا



تمين في ٨ مايو سنة ١٩٣٦ ، وبقى بالقرعة في ٧ مارس  
سنة ١٩٤١ ، ثم انتخب عضوا بهذا المجلس عن دائرة  
البلينا في ٢٦ مارس سنة ١٩٤٢ ، واختار البقاء عضوا  
عن هذه الدائرة نقلا مكانه ، وتمين بدله عبد الواحد

الوكيل باشا في ٣٠ يولييه سنة ١٩٤٢ ، ( وتوفى  
الى رحمة الله في ٩ أغسطس سنة ١٩٤٢ ) ، ثم تمين  
بدله عبد الرحيم محمد مهنا في ٣٠ أغسطس  
سنة ١٩٤٢ ، ( وانتهت مدة نيابته في ٧ مايو سنة ١٩٤٦ ) ،  
وتمين بدله الدكتور سليمان عزمي باشا في ٧ مايو  
سنة ١٩٤٦ ( وتنتهى مدة نيابته في ٧ مايو سنة ١٩٥٦ ) .

تمين في ٨ مايو سنة ١٩٣٦ ، ( وتوفى الى رحمة الله  
في ٢٤ يولييه سنة ١٩٤٠ ) ، وتمين بدله محمد شفيق باشا  
في ٣١ أكتوبر سنة ١٩٤٠ ، وتخرج بالقرعة في ٧ مارس  
سنة ١٩٤١ ، وأعيد تعيينه بمرسوم في ٢٤ مارس

سنة ١٩٤١ ، وبطل تعيينه بمرسوم في ٢٢ فبراير  
سنة ١٩٤٢ وتمين بدله منصور لطيف بك بمرسوم  
في ٢٩ مارس سنة ١٩٤٢ ، ثم صدر مرسوم في ١٩ ديسمبر  
سنة ١٩٤٤ بطلان تعيينه — وإعادة محمد شفيق باشا  
الى عضويته السابقة طبقا لمرسوم ٢٤ مارس سنة ١٩٤١  
( وتنتهى مدة نيابته في ٧ مايو سنة ١٩٥١ ) .

تمين في ٨ مايو سنة ١٩٣٦ ، وبقى بالقرعة في ٧ مارس  
سنة ١٩٤١ ، ( وانتهت مدة نيابته في ٧ مايو سنة ١٩٤٦ )  
ثم أعيد تعيينه في ٧ مايو سنة ١٩٤٦ ، ( وتنتهى مدة  
نيابته في ٧ مايو سنة ١٩٥٦ ) .

٣٢ - أحمد حميد  
أبو ستيت بك

٣٣ - مصطفى راضي  
سليمان بك

٣٤ - خليل ثابت بك

٣٥ - أنطون الجليل بك  
 تعيين في ٨ مايو سنة ١٩٣٦ وخرج بالقرعة في ٧ مارس  
 سنة ١٩٤١ ، وأعيد تعيينه بمرسوم في ٢٤ مارس  
 سنة ١٩٤١ ، وأبطل تعيينه بمرسوم في ٢٢ فبراير  
 سنة ١٩٤٢ ، ثم أعيد تعيينه بمرسوم في ٢٩ مارس  
 سنة ١٩٤٢ ، ثم صدر مرسوم في ١٩ ديسمبر سنة ١٩٤٤  
 بإبطال تعيينه ، ثم أعادته الى عضويته طبقا لمرسوم  
 ٢٤ مارس سنة ١٩٤١ ، (وتنتهى مدة نيابته في ٧ مايو  
 سنة ١٩٥١) ، (واستقال في ١٦ أبريل سنة ١٩٤٦)  
 وتعين بدله طراف على باشا في ١٢ مايو سنة ١٩٤٦

٣٦ - زكى ويصا بك ...  
 تعيين في ٨ مايو سنة ١٩٣٦ ، وخرج بالقرعة في ٧ مارس  
 سنة ١٩٤١ ، وتعين بدله أحمد مختار حمزى باشا  
 بمرسوم في ٢٤ مارس سنة ١٩٤١ ، وأبطل تعيينه  
 بمرسوم في ٢٢ فبراير سنة ١٩٤٢ ، ثم أعيد تعيينه بمرسوم  
 في ٢٩ مارس سنة ١٩٤٢ ، (وتوفى الى رحمة الله في ٣ ديسمبر  
 سنة ١٩٤٣) ، وتعين بدله على كمال حبيشه بك  
 في ١٧ فبراير سنة ١٩٤٤ ، ثم صدر مرسوم في ١٩ ديسمبر  
 سنة ١٩٤٤ بإبطال تعيينه ، (ونظرا لثبوت وفاة أحمد  
 مختار حمزى باشا) فقد عين بدله محمد بهى الدين  
 بركات باشا بمرسوم في ١٦ يناير سنة ١٩٤٥ ، (واستقال  
 في ٢٢ أبريل سنة ١٩٤٥ لتعيينه رئيسا لديوان المحاسبة  
 في ١٧ أبريل سنة ١٩٤٥) ، وتعين بدله محمد أمين  
 يوسف بك في ٢٥ أبريل سنة ١٩٤٥ ، (وتنتهى مدة  
 نيابته في ٧ مايو سنة ١٩٥١) .

تمين في ٨ مايو سنة ١٩٣٦ ، وخرج بالقرعة في ٧ مارس  
سنة ١٩٤١ ، وتمين بدله عبد الحميد بدوي باشا  
بمرسوم في ٢٤ مارس سنة ١٩٤١ ، وأبطل تعيينه  
بمرسوم في ٢٢ فبراير سنة ١٩٤٢ ، ثم أعيد تعيين  
أحمد حسين بك بمرسوم في ٢٩ مارس سنة ١٩٤٢ ،  
ثم صدر مرسوم في ١٩ ديسمبر سنة ١٩٤٤ ببطان  
تعيينه وإعادة عبد الحميد بدوي باشا إلى عضويته  
طبقا لمرسوم ٢٤ مارس سنة ١٩٤١ ، (وتنقضى مدة  
نيابته في ٧ مايو سنة ١٩٥١) ، (واستقال في ٣١ مارس  
سنة ١٩٤٦ لانتفاذه قاضيا لمحكمة العدل الدولية) ، وتمين  
بدله واصف بطرس غالي باشا في ١٨ أبريل  
سنة ١٩٤٦

٣٧ - أحمد حسين بك

تمين في ٨ مايو سنة ١٩٣٦ ، وخرج بالقرعة في ٧ مارس  
سنة ١٩٤١ ، وتمين بدله اللواء علي أحمد باشا  
في ٢٤ مارس سنة ١٩٤١ ، وأبطل تعيينه بمرسوم  
في ٢٢ فبراير سنة ١٩٤٢ ، وتمين بدله اللواء أحمد  
الصاوي باشا بمرسوم في ٢٩ مارس سنة ١٩٤٢ ،  
(واستقال لتعيينه وكيلًا لوزارة الدفاع في ٩ أغسطس  
سنة ١٩٤٤) ، ثم صدر مرسوم في ١٩ ديسمبر  
سنة ١٩٤٤ ببطان تعيينه ، (ونظرا لثبوت وفاة اللواء  
علي أحمد باشا) فقد عين بدله علي عبد الرازق بك  
بمرسوم في ١٦ يناير سنة ١٩٤٥ ، (وتنقضى مدة نيابته  
في ٧ مايو سنة ١٩٥١) .

٣٨ - محمد علي سليمان بك

٣٩ - علي عبد الرزاق بك  
 تعين في ٨ مايو سنة ١٩٣٦ ، وخرج بالقرعة في ٧ مارس  
 سنة ١٩٤١ ، وتعين بدله زكريا مهران باشا  
 في ٢٤ مارس سنة ١٩٤١ ، وأبطل تعيينه بمرسوم  
 في ٢٢ فبراير سنة ١٩٤٢ ، وتعين بدله محمد شريف  
 صبري باشا بمرسوم في ٢٩ مارس سنة ١٩٤٢ ، ثم  
 صدر مرسوم في ١٩ ديسمبر سنة ١٩٤٤ ببطان تعيينه ،  
 وإعادة زكريا مهران باشا الى عضويته طبقا لمرسوم  
 ٢٤ مارس سنة ١٩٤١ ، (وتنتهى مدة نيابته في ٧ مايو  
 سنة ١٩٥١) .

٤٠ - الدكتور زكي  
 ميخائيل بشارة  
 تعين في ٨ مايو سنة ١٩٣٦ ، وخرج بالقرعة في ٧ مارس  
 سنة ١٩٤١ ، وتعين بدله الدكتور أحمد رشيد  
 عبد الله بك بمرسوم في ٢٤ مارس سنة ١٩٤١ ،  
 ثم أبطل تعيينه بمرسوم في ٢٢ فبراير سنة ١٩٤٢ ،  
 ثم تعين بدله الدكتور زكي ميخائيل بشارة بمرسوم  
 في ٢٩ مارس سنة ١٩٤٢ ، ثم صدر مرسوم  
 في ١٩ ديسمبر سنة ١٩٤٤ ببطان تعيينه ، وإعادة  
 الدكتور أحمد رشيد عبد الله بك الى عضويته  
 السابقة طبقا لمرسوم ٢٤ مارس سنة ١٩٤١ ، (وتنتهى  
 مدة نيابته في ٧ مايو سنة ١٩٥١) .

٤١ - الدكتور عبد الرحمن  
 عوض  
 تعين في ٨ مايو سنة ١٩٣٦ ، وخرج بالقرعة في ٧ مارس  
 سنة ١٩٤١ ، وأعيد تعيينه بمرسوم في ٢٤ مارس  
 سنة ١٩٤١ ، ثم أبطل تعيينه بمرسوم في ٢٢ فبراير  
 سنة ١٩٤٢ ، وتعين بدله علي حسين باشا بمرسوم  
 في ٢٩ مارس سنة ١٩٤٢ ، ثم صدر مرسوم  
 في ١٩ ديسمبر سنة ١٩٤٤ ببطان تعيينه ، وإعادة  
 الدكتور عبد الرحمن عوض الى عضويته السابقة  
 طبقا لمرسوم ٢٤ مارس سنة ١٩٤١ ، (وتنتهى مدة  
 نيابته في ٧ مايو سنة ١٩٥١) .

٤٢ - الدكتور عبد الحلق سليم  
تعيين في ٨ مايو سنة ١٩٣٦ ، وبقي بالقرعة في ٧ مارس  
سنة ١٩٤١ ، (وانتهت مدة نيابته في ٧ مايو سنة ١٩٤٦) ،  
وتعين بدله حسين عثمان باشا في ٧ مايو سنة ١٩٤٦ ،  
(ونتهى مدة نيابته في ١٩٥٦) .

٤٣ - يوسف أحمد الجندى  
تعيين في ٨ مايو سنة ١٩٣٦ ، وخرج بالقرعة في ٧ مارس  
سنة ١٩٤١ ، وأعيد تعيينه بمرسوم في ٢٤ مارس  
سنة ١٩٤١ ، (وتوفي الى رحمة الله في ١٢ ديسمبر  
سنة ١٩٤١) ، وتعين بدله محمد أحمد فرغلي باشا  
بمرسوم في ٣٩ مارس سنة ١٩٤٢ ، ثم صدر مرسوم  
في ١٩ ديسمبر سنة ١٩٤٤ ببطلان تعيينه ، (ونظرا لثبوت  
وفاة يوسف أحمد الجندى) فقد عين بدله  
محمود خيرى باشا بمرسوم في ١٦ يناير سنة ١٩٤٥ ،  
(ونتهى مدة نيابته في ٧ مايو سنة ١٩٥١) .

٤٤ - محمود شاكر عبد اللطيف  
تعيين في ٨ مايو سنة ١٩٣٦ ، (ثم عين مستشارا بمحكمة  
استئناف أسسوط في ١١ يناير سنة ١٩٣٧) ، وتعين  
بدله أحمد الديوانى بك في ٢١ يناير سنة ١٩٣٧ ،  
وبقي بالقرعة في ٧ مارس سنة ١٩٤١ ، (واستقال لتعيينه  
ببنك التسليف المعارى في ٥ يولييه سنة ١٩٤٣) ، وتعين  
بدله أمين عثمان باشا في ١٠ يولييه سنة ١٩٤٣ ،  
(ونتهى مدة نيابته في ٧ مايو سنة ١٩٤٦) ، (وتوفي  
الى رحمة الله في ٥ يناير سنة ١٩٤٦) ، وتعين بدله  
على زكى العرابى باشا في ٣ مارس سنة ١٩٤٦ ، ثم  
أعيد تعيينه في ٧ مايو سنة ١٩٤٦ (ونتهى مدة نيابته  
في ٧ مايو سنة ١٩٥٦) .

٤٥ - محمد مرزوقي  
 تعيين في ٨ مايو سنة ١٩٣٦ ، ونجح بالقرعة في ٧ مارس  
 سنة ١٩٤١ ، وتعين ببله اللواء أحمد عطية باشا  
 بمرسوم في ٢٤ مارس سنة ١٩٤١ ، ثم أٌبطل تعيينه  
 بمرسوم في ٢٢ فبراير سنة ١٩٤٢ ، وأعيد تعيين  
 محمد مرزوقي بمرسوم في ٢٩ مارس سنة ١٩٤٢ ، ثم  
 صدر مرسوم في ١٩ ديسمبر سنة ١٩٤٤ ببطْلان تعيينه  
 وإعادة اللواء أحمد عطية باشا الى عضويته السابقة  
 طبقا لمرسوم ٢٤ مارس سنة ١٩٤١ ، (وتنقضى مدة  
 نيابته في ٧ مايو سنة ١٩٥١) .

٤٦ - يوسف عبداللطيف  
 تعيين في ٨ مايو سنة ١٩٣٦ ، ونجح بالقرعة في ٧ مارس  
 سنة ١٩٤١ ، وتعين ببله مصطفى رشيد بك بمرسوم  
 في ٢٤ مارس سنة ١٩٤١ ، وأبطل تعيينه بمرسوم  
 في ٢٢ فبراير سنة ١٩٤٢ ، وأعيد تعيينه بمرسوم  
 في ٢٩ مارس سنة ١٩٤٢ ثم صدر مرسوم في ١٩ ديسمبر  
 سنة ١٩٤٤ ببطْلان تعيينه ، ثم إعادته الى عضويته  
 السابقة طبقا لمرسوم ٢٤ مارس سنة ١٩٤١ ، (وتنقضى  
 مدة نيابته في ٧ مايو سنة ١٩٥١) .

٤٧ - ميشيل رزقي  
 تعيين في ٨ مايو سنة ١٩٣٦ ، وبقي بالقرعة في ٧ مارس  
 سنة ١٩٤١ (وانتهت مدة نيابته في ٧ مايو سنة ١٩٤٦) ،  
 ثم أُعيد تعيينه في ٧ مايو سنة ١٩٤٦ ، (وتنقضى مدة نيابته  
 في ٧ مايو سنة ١٩٥٦) .

٤٨ - عبد الرحمن النيل  
 تعيين في ٨ مايو سنة ١٩٣٦ ، (واختار عضوية التواب  
 في ٧ يونيو سنة ١٩٣٨) ، وتعين بدله غير يال سعد بك  
 في ١٨ يناير سنة ١٩٣٩ ، ونُحج بالقرعة في ٧ مارس  
 سنة ١٩٤١ ، وأعيد تعيينه بمرسوم في ٢٤ مارس  
 سنة ١٩٤١ ، وأبطل تعيينه بمرسوم في ٢٢ فبراير  
 سنة ١٩٤٢ ، وتعين بدله محمد بهي الدين بركات باشا  
 بمرسوم في ٢٩ مارس سنة ١٩٤٢ ، ثم صدر مرسوم  
 في ١٩ ديسمبر سنة ١٩٤٤ بطلان تعيينه ، (ونظرا لثبوت  
 وفاة غير يال سعد بك) فقد عين بدله شارل بشري حنا  
 في ١٦ يناير سنة ١٩٤٥ ، (وتنتهى مدة نيابته في ٧ مايو  
 سنة ١٩٥١) .

٤٩ - الشيخ طه حسين  
 تعيين في ٨ مايو سنة ١٩٣٦ ، (وتوفى الى رحمة الله  
 في ١٣ مارس سنة ١٩٣٧) ، وتعين بدله سليمان السيد  
 سليمان باشا في ١٢ أبريل سنة ١٩٣٧ ، وبقى بالقرعة  
 في ٧ مارس سنة ١٩٤١ ، (واقتت مدة نيابته  
 في ٧ مايو سنة ١٩٤٦) ، وتعين بدله محمد كامل  
 حرمي باشا في ٧ مايو سنة ١٩٤٦ (وتنتهى مدة نيابته  
 في ٧ مايو سنة ١٩٥٦) ، (وفي ١١ سبتمبر سنة ١٩٤٦ عين  
 رئيسا لمجلس الدولة) ، وتعين بدله محمود حسن باشا  
 في ١٠ نوفمبر سنة ١٩٤٦

تعيين في ٨ مايو سنة ١٩٣٦ وخرج بالقرعة في ٧ مارس سنة ١٩٤١، وتعين ببله حسن صادق باشا بمرسوم في ٢٤ مارس سنة ١٩٤١، وأبطل تعيينه بمرسوم صدر في ٢٢ فبراير سنة ١٩٤٢، وتعين ببله محرم فهم بك في ٢٩ مارس سنة ١٩٤٢، ثم صدر مرسوم في ١٩ ديسمبر سنة ١٩٤٤ ببطان تعيينه وإعادة حسن صادق باشا الى عضويته السابقة طبقا لمرسوم ٢٤ مارس سنة ١٩٤١ (وتنتهى مدة نيابته في ٧ مايو سنة ١٩٥١) .

تعيين في ٨ مايو سنة ١٩٣٦، وخرج بالقرعة في ٧ مارس سنة ١٩٤١، وتعين ببله حافظ المنشاوى باشا بمرسوم في ١٤ مارس سنة ١٩٤١، وأبطل تعيينه بمرسوم ٢٢ فبراير سنة ١٩٤٢، وأعيد تعيين عفيفى حسين البربرى بمرسوم صدر في ٢٩ مارس ١٩٤٢، ثم صدر مرسوم في ١٩ ديسمبر سنة ١٩٤٤ ببطان تعيينه، ونظرا لثبوت وفاة حافظ المنشاوى باشا فقد عين ببله عبد الرزاق أحمد السهنورى بك (باشا) في ١٦ يناير سنة ١٩٤٥، (وتنتهى مدة نيابته في ٧ مايو سنة ١٩٥١) .

تعيين في ٨ مايو سنة ١٩٣٦، وبقى بالقرعة في ٧ مارس سنة ١٩٤١، (واتتهت مدة نيابته في ٧ مايو سنة ١٩٤٦)، وتعين ببله الشيخ عباس الجمل في ٧ مايو سنة ١٩٤٦ (وتنتهى مدة نيابته في ٧ مايو سنة ١٩٥٦) .

٥٢ — محمد عبد اللطيف



تعيين في ٨ مايو سنة ١٩٣٦، ونخرج بالقرعة في ٧ مارس سنة ١٩٤١، وتعين بدله عباس أبو حسين باشا بمرسوم في ٢٤ مارس سنة ١٩٤١، وأبطل تعيينه بمرسوم في ٢٢ فبراير سنة ١٩٤٢، وتعين بدله محمود خيرى باشا بمرسوم في ٢٩ مارس سنة ١٩٤٢، ثم صدر مرسوم في ١٩ ديسمبر سنة ١٩٤٤ بطلان تعيينه، وإعادة عباس أبو حسين باشا الى عضويته السابقة طبقا لمرسوم ٢٤ مارس سنة ١٩٤١، وتنتهى مدة نيابته في ٧ مايو سنة ١٩٥١) .

### المعينون بسبب زيادة تعداد سكان القطر المصرى

الذى حصل في سنة ١٩٣٧ وعددهم ٦

٥٤ - أحمد لطفي السيد باشا  
تعيين في ١٨ مايو سنة ١٩٣٨، (ثم عين مديرا للجامعة المصرية في ١٠ يولييه سنة ١٩٣٨)، وتعين بدله محمد رياض بك في ١٨ يناير سنة ١٩٣٩، (ثم عين مستشارا ملكيا في ٥ ديسمبر سنة ١٩٣٩)، وتعين بدله عبد القوى أحمد بك (باشا) بمرسوم في ١٣ ديسمبر سنة ١٩٣٩، وبقي بالقرعة في ٧ مارس سنة ١٩٤١ (وانتهت مدة نيابته في ٧ مايو سنة ١٩٤٦)، ثم أعيد تعيينه في ٧ مايو سنة ١٩٤٦ (وتنتهى مدة نيابته في ٧ مايو سنة ١٩٥٦) .

١ تعيين في ١٨ مايو سنة ١٩٣٨ ، ونحج بالقرعة في مارس  
سنة ١٩٤١ ، وأعيد تعيينه بمرسوم في ٢٤ مارس  
سنة ١٩٤١ ، وأبطل تعيينه بمرسوم في ٢٢ فبراير  
سنة ١٩٤٢ ، ثم أعيد تعيينه بمرسوم في ٢٩ مارس  
سنة ١٩٤٢ ، ثم صدر مرسوم في ١٩ ديسمبر سنة ١٩٤٤  
بإعلان تعيينه ، ثم إعادته الى عضويته طبقا لمرسوم  
٢٤ مارس سنة ١٩٤١ ، (وتنتهى مدة نيابته في ٧ مايو  
سنة ١٩٥١) .

٥٥ - حسين مري باشا

تعيين في ١٨ مايو سنة ١٩٣٨ ، وبقى بالقرعة في ٧ مارس  
سنة ١٩٤١ ، (وانتهت مدة نيابته في ٧ مايو سنة ١٩٤٦) ،  
ثم أعيد تعيينه في ٧ مايو سنة ١٩٤٦ (وتنتهى مدة نيابته  
في ٧ مايو سنة ١٩٥٦) .

٥٦ - محمد طاهر باشا

تعيين في ١٨ مايو سنة ١٩٣٨ ، ونحج بالقرعة في ٧ مارس  
سنة ١٩٤١ ، ثم أعيد تعيينه في ٢٤ مارس سنة ١٩٤١ ،  
وأبطل تعيينه بمرسوم في ٢٢ فبراير سنة ١٩٤٢ ، وتعين بدله  
محمد زكى الابراشى باشا في ٢٩ مارس سنة ١٩٤٢ ، ثم  
صدر مرسوم في ١٩ ديسمبر سنة ١٩٤٤ بإعلان  
تعيينه ، وإعادة محمد نجيب الغرايلى باشا الى عضويته  
السابقة طبقا لمرسوم ٢٤ مارس سنة ١٩٤١ ، (وتنتهى  
مدة نيابته في ٧ مايو سنة ١٩٥١) .

٥٧ - محمد نجيب  
الغرايلى باشا

تمين في ١٨ مايو سنة ١٩٣٨، وترجع بالقرعة في ٧ مارس  
سنة ١٩٤١، وتمين بذلك أحمد لطفي السيد باشا  
في ٢٤ مارس سنة ١٩٤١، وأبطل تعيينه بمرسوم  
في ٢٢ فبراير ١٩٤٢، وتمين بذلك شارل بشرى حنا،  
ثم صدر مرسوم في ١٩ ديسمبر سنة ١٩٤٤ ببطلاق  
تعيينه، وإعادة أحمد لطفي السيد باشا إلى عضويته  
السابقة طبقا لمرسوم ٢٤ مارس سنة ١٩٤١، (وتنتهى  
مدة نيابته في ٧ مايو سنة ١٩٥١) .

٥٨ - اللواء حسين  
رفيق باشا

تمين في ١٨ مايو سنة ١٩٣٨، وبقي بالقرعة في ٧ مارس  
سنة ١٩٤١، (وانتهت مدة نيابته في ٧ مايو سنة ١٩٤٦)،  
وتمين بذلك محمد حسن العشماوى باشا في ٧ مايو  
سنة ١٩٤٦ (وتنتهى مدة نيابته في ٧ مايو سنة ١٩٥٦) .

٥٩ - غازر جبران ...

ملاحظة :

البيانات الخلاصة بمحضرات المحترمين أعضاء مجلس الشيوخ المعينين استخرجت  
من المراسيم الصادرة بتعيينهم بعد أن رُتبت في وضعها الصحيح بكل دقة  
(المؤلف)

## البرلمان المصري

(تابع صفحة ٦ من الجزء السادس)

## عهد الملك فاروق الأول

## ٦ - رؤساء مجلس النواب

الدكتور محمد بهي الدين بركات باشا من ١٢ أبريل سنة ١٩٣٨ إلى ١٧ نوفمبر سنة ١٩٣٩  
 الدكتور أحمد ماهر باشا ... من ١٨ نوفمبر سنة ١٩٣٩ إلى ٧ فبراير سنة ١٩٤٢  
 عبدالسلام فهمي محمد جمعه باشا من ٣٠ مارس سنة ١٩٤٢ إلى ١٥ نوفمبر سنة ١٩٤٤  
 الأستاذ محمد حامد جوده ... من ١٨ يناير سنة ١٩٤٥ إلى ... ..

## ٧ - رؤساء مجلس الشيوخ

عمد محمود خليل بك ... من ٨ مايو سنة ١٩٣٨ إلى ٦ مايو سنة ١٩٤٢  
 علي زكي العرابي باشا ... من ٧ مايو سنة ١٩٤٢ إلى ١٩ ديسمبر سنة ١٩٤٤  
 الدكتور محمد حسين هيكل باشا من ١٦ يناير سنة ١٩٤٥ إلى ... ..

# الوزارات المصرية

(تابع صفحة ٤٠٩ من الجزء السادس)

الوزارة الحادية والحسين ورئيسها على ماهر باشا

(من ١٨ أغسطس سنة ١٩٣٩ الى ٢٧ يونيو سنة ١٩٤٠)

في ١٨ أغسطس سنة ١٩٣٩ صدر أمر ملكي بإستاد رئاسة مجلس الوزراء إلى على ماهر باشا وللأخذ بتأليف هيئة الوزارة فالفها في اليوم ذاته واحتفظ لنفسه بمنصب وزيرى الخارجية والداخلية كما يأتى :-

فيعين :

- على ماهر باشا ... .. وزيرا للخارجية والداخلية .
- ومحمد على علوبة باشا ... .. وزير دولة للشؤون البرلمانية .
- ومحمود نهى الطرناي باشا ... .. وزيرا للعارف العمومية .
- ومحمود غالب باشا ... .. وزيرا للأوصالات .
- وحسين سرى باشا ... .. وزيرا للصحة .
- والدكتور حامد محمود ... .. وزيرا للصحة العمومية .
- وسابا حنشى بك ... .. وزيرا للتجارة والصناعة .
- وجبد الرحمن عزام بك ... .. وزيرا للأوقاف .
- والأستاذ إبراهيم عبد الهادى .. .. وزير دولة للشؤون البرلمانية .
- ومصطفى محمود الشوربجى بك ... .. وزيرا للسندل .

(١) هذه هى الوزارة الثانية لنفسه .

وعبد السلام الشاذلي باشا ... .. وزيراً للشؤون الاجتماعية .  
 وعبد القوي أحمد بك ... .. وزيراً للأشغال العمومية .  
 وعبد صالح حرب باشا ... .. وزيراً للدفاع الوطني .  
 ومحمود توفيق الحفاوى بك ... .. وزيراً للزراعة .  
 وفي ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٣٩ صدر مرسوم بتعديل تأليف الوزارة .

فحينئذ :

عبد الرحمن عزام بك ... .. وزيراً للأوقاف و وزيراً للشؤون الاجتماعية .  
 وعبد السلام الشاذلي باشا ... .. وزيراً للشؤون الاجتماعية و وزيراً للأوقاف .  
 وقد تمت الوزارة استقالتها في ٣٣ يونيو سنة ١٩٤٠ وقبلت يوم ٢٧ يونيو سنة ١٩٤٠

الوزارة الثانية والعشرين ورئسها حسن صبرى باشا<sup>(١)</sup>

( من ٢٧ يونيو سنة ١٩٤٠ إلى ١٤ نوفمبر سنة ١٩٤٠ )

في ٢٧ يونيو سنة ١٩٤٠ صدر أمر ملكي باستناد رئاسة مجلس الوزراء إلى حسن صبرى باشا وللأخذ في تأليف هيئة الوزارة فأنفذها في ٢٨ منه واحتفظ لنفسه بمنصب وزارة الخارجية كما يأتي : -

فحينئذ :

حسن صبرى باشا ... .. وزيراً للخارجية .  
 وعبد الحميد سليمان باشا ... .. وزيراً لل المالية .  
 ومحمد حلمي عيسى باشا ... .. وزيراً للعدل .  
 ومحمود نهemy الثنقراش باشا ... .. وزيراً للداخلية .  
 ومحمود نهemy التتيس باشا ... .. وزيراً للدفاع الوطني .

(١) أُنشئت وزارة الشؤون الاجتماعية لأول مرة بمرسوم في ٢٠ أغسطس سنة ١٩٤٠

(٢) هذه هي الوزارة الأولى لفرقة .

(٣) منح دة الرياسة في ٥ يولييه سنة ١٩٤٠

وصليب سمي بك ... .. وزيراً للتصوير<sup>(١)</sup> .  
 ومحمود غالب باشا ... .. وزيراً للواصلات .  
 وحسين سرى باشا ... .. وزيراً للأشغال العمومية .  
 ومحمد حافظ رمضان باشا ... .. وزيراً للشؤون الاجتماعية .  
 ومحمد حسين ميكل باشا ... .. وزيراً للمعارف العمومية .  
 والشيخ مصطفى عبد الرزاق بك ... .. وزيراً للأوقاف .  
 والأستاذ إبراهيم عبد الهادى ... .. وزيراً للتجارة والصناعة .  
 وأحمد عبد التفار بك ... .. وزيراً للزراعة .  
 والأستاذ على أيوب ... .. وزير دولة .  
 والأستاذ عبد الحميد إبراهيم صالح ... .. وزير دولة .  
 وصل إبراهيم باشا ... .. وزيراً للصحة العمومية .

وفى ٢ سبتمبر سنة ١٩٤٠ صدر مرسوم بتعيين :

حسن صبرى باشا ... .. وزيراً للداخلية مع بقائه وزيراً للخارجية .  
 وعبد الحميد سليمان باشا ... .. وزير المالية وزير دولة .  
 ومحمود فهمى النقراشى باشا ... .. وزير الداخلية وزيراً للمالية .  
 وفى ٢١ سبتمبر سنة ١٩٤٠ استقال محمود فهمى النقراشى باشا ومحمود  
 غالب باشا والأستاذ إبراهيم عبد الهادى والأستاذ على أيوب فقبلت استقالتهم  
 فى اليوم ذاته .

وفى ٢١ سبتمبر سنة ١٩٤٠ صدر مرسوم بتعيين :

عبد الحميد سليمان باشا ... .. وزير الدولة وزيراً للمالية .  
 وحسين سرى باشا ... .. وزير الأشغال العمومية وزيراً للواصلات .  
 ( مع بقائه وزيراً للأشغال العمومية ) .

(١) أنشئت وزارة التصوير لأول مرة فى ١٤ نوفمبر سنة ١٩٤٠ بيمين وزير خاص لها، وقا ئل  
 برله سنة ١٩٤٣ صدر مرسوم بجلد يد اختصاصاتها .

وصليب سمي بك ... .. وزير القومين ووزيرا التجارة والصناعة .  
والأستاذ عبد الحميد إبراهيم صالح ... وزير الدولة ووزيرا للتموين .  
وفي ١٤ نوفمبر سنة ١٩٤٠ توفي إلى رحمة الله تعالى حسن صبرى باشا رئيس  
مجلس الوزراء بجاء أسماء القائه خطاب المرش بقاعة المؤتمر بمجلة افتتاح البرلمان  
في يوم الخميس الساعة ١١ والدقيقة ١٠ صباحا .  
وفي مساء ١٤ نوفمبر سنة ١٩٤٠ صدر أمر ملكي رقم ٦٥ الى عبد الحميد سليمان باشا  
نصه : « إلى أن يتم تأليف وزارة جديدة طلب اليه والى زملائه الوزراء القيام  
بالأعمال الجارية كل في وزارته » .  
« وأن يتولى محمد حلمى عيسى باشا تصريف شؤون وزارة الخارجية ومحمود  
فهمى القيسى باشا تصريف شؤون وزارة الداخلية على أن يقوم بالشؤون الجارية  
فيما يتعلق بتنفيذ الأحكام العرفية » .

#### الوزارة الثالثة والخمسين ورئسها حسين سرى باشا<sup>(١)</sup>

(من ١٥ نوفمبر سنة ١٩٤٠ الى ٣١ يولييه سنة ١٩٤١)

في ١٥ نوفمبر سنة ١٩٤٠ صدر أمر ملكي باستاد رئاسة مجلس الوزراء الى حسين  
سرى باشا وللأخذ في تأليف هيئة الوزارة فالتقى في اليوم نفسه واحتفظ لنفسه  
بمنصب وزارتي الداخلية والخارجية كما يأتي : —

فبين :

حسين سرى باشا ... .. وزيرا للداخلية والخارجية .  
ومحمد حلمى عيسى باشا ... .. وزيرا للعدل .  
وصليب سمي بك ... .. وزيرا للتجارة والصناعة .  
ومحمد حسين هيكل باشا ... .. وزيرا المعارف العمومية .

(١) هذه هي الوزارة الأولى لهولته .

(٢) منع رتبة الرئاسة في ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٤٠



والشيخ مصطفى عبد الرزاق بك ... وزيرا للأوقاف .  
 وعبد القوى أحمد بك ... .. وزيرا للأشغال العمومية .  
 وأحمد عبد الغفار بك ... .. وزيرا للزراعة .  
 والأستاذ عبد الحميد إبراهيم صالح ... وزيرا للأوصالات والتأمين .  
 والدكتور علي إبراهيم باشا ... .. وزيرا للصحة العمومية .  
 وحسن صادق بك ... .. وزيرا للسالية .  
 ومحمد عبد الجليل سمرة بك ... .. وزيرا للشؤون الاجتماعية .  
 ويونس صالح باشا ... .. وزيرا للدفاع الوطني .  
 وفي ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٤٠ توفي إلى رحمة الله يونس صالح باشا  
 وزير الدفاع الوطني .

وفي ٢٨ منه انتدب حسين سرى باشا رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية  
 والخارجية لتولى أعمال وزارة الدفاع الوطني .  
 وفي ٥ ديسمبر سنة ١٩٤٠ صدر مرسوم بتعديل تأليف الوزارة كما يأتي :

فعين :

عبد الحميد بدوي باشا رئيس لجنة قضايا الحكومة وزيرا للسالية، على أن يبقى  
 عتقظا بمنصبه الحالي وأن لا يباشر أعماله فيه ما دام وزيرا .  
 وحسن صادق بك وزير المالية وزيرا للدفاع الوطني .  
 وفي ٣٦ يونيو سنة ١٩٤١ صدر مرسوم بتعديل تأليف الوزارة كما يأتي :

فعين :

صليب سامي باشا ... .. وزير التجارة والصناعة وزيرا للخارجية .  
 ورشوان عفو باشا ... .. وزيرا للتجارة والصناعة .  
 ومحمد عبد الجليل سمرة باشا ... .. وزير الشؤون الاجتماعية وزيرا للتأمين .  
 والأستاذ إبراهيم دسوقي أباطة ... .. وزيرا للشؤون الاجتماعية .  
 واستقالت هذه الوزارة في ٣١ يولييه سنة ١٩٤١ وقبلت استقالتها في نفس اليوم .

## الوزارة الرابعة والخمسين ورئيسها حسين سرى باشا

(من ٣١ يولييه سنة ١٩٤١ الى ٤ فبراير سنة ١٩٤٢)

في ٣١ يولييه سنة ١٩٤١ صدر أمر ملكي بتوجيه مسند رئاسة مجلس الوزراء من جديد الى حسين سرى باشا وبتكليفه بتأليف الوزارة فشكلها في اليوم نفسه واحتفظ لنفسه بمنصب وزارة الداخلية كما يأتي : —

## فمين :

- حسين سرى باشا ... .. وزيرا للداخلية .
- وأحمد محمد خشبة باشا ... .. وزيرا للأوصالات .
- وعبد الحميد بنوى باشا ... .. وزيرا للالية .
- وصليب سالى باشا ... .. وزيرا للخارجية .
- ومحمود غالب باشا ... .. وزيرا للعدل .
- ومحمد حسين هيكل باشا ... .. وزيرا للعارف العمومية .
- والشيخ مصطفى عبد الرازق باشا ... .. وزيرا للأوقاف .
- والدكتور حامد محمود ... .. وزيرا للصحة العمومية .
- والأستاذ إبراهيم عبد الهادى ... .. وزيرا للأشغال العمومية .
- وعبد الفتوى أحمد باشا ... .. وزيرا للوقاية المدنية<sup>(١)</sup> .
- وحسن صادق باشا ... .. وزيرا للدفاع الوطنى .
- والأستاذ إبراهيم دسوقى أباظة ... .. وزيرا للشؤون الاجتماعية .
- ومحمد راضى عطية بك ... .. وزيرا للزراعة .
- والدكتور عبد الرحمن عمر بك ... .. وزيرا للتجارة والصناعة .
- والأستاذ محمد حامد جوده ... .. وزيرا للتموين .

(١) هذه هى الوزارة الثانية لهولته .

(٢) أنشئت وزارة الوقاية المدنية لأول مرة عند تشكيل هذه الوزارة .

وبتاريخ ٥ يناير سنة ١٩٤٢ استقال عبد الحميد بدوى باشا وزير المالية  
وقرر مجلس الوزراء في ٥ منه نوب حضرة صاحب الدولة حسين سرى باشا  
رئيس مجلس الوزراء لتولى أعمال وزارة المالية بدلا منه .

وفي ١٣ منه صدر مرسوم بقبول استقالة عبد الحميد بدوى باشا وتعيين  
حسين سرى باشا وزيرا للمالية ( مؤقتا مع بقائه وزيرا للداخلية ) .  
وقد تمت الوزارة استقالتها في ٢ فبراير سنة ١٩٤٢ وقبلت في ٤ منه .

الوزارة الخامسة والخمسين ورئيسها مصطفى النحاس باشا  
( من ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ الى ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢ )

في ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ صدر أمر ملكي بإستاد رئاسة مجلس الوزراء الى  
مصطفى النحاس باشا وبشكله بتأليف الوزارة فشكلها في ٦ منه واحتفظ لنفسه  
بوزارات الداخلية والخارجية كما يأتى : —

نصيب :

- مصطفى النحاس باشا ... .. وزيرا للداخلية والخارجية .
- ومثيان محترم باشا ... .. وزيرا للأشغال العمومية .
- ومكرم عبيد باشا ... .. وزيرا للمالية .
- وأحمد نجيب الهلالي بك ... .. وزيرا للصراف العمومية .
- وأحمد حمدى سيف النصر باشا ... .. وزيرا للدفاع الوطنى .
- وعبد السلام فهمى محمد جمعة باشا ... .. وزيرا للزراعة .
- وعلى زكى الصرايى باشا ... .. وزيرا للواصلات .
- والأستاذ محمد صبرى أبو علم ... .. وزيرا للصناعات .
- والأستاذ عبد الفتاح الطويل ... .. وزيرا للصحة العمومية .
- وعلى حسين باشا ... .. وزيرا للأوقاف .
- وكامل صدق بك ... .. وزيرا للتجارة والصناعة .

(١) هذه هي الوزارة الخامسة لرضه .

وفى ٣١ مارس سنة ١٩٤٣ صدر مرسوم بتعيين محمد فؤاد سراج الدين وزيرا للزراعة بدلا من عبد السلام فهمى محمد جمعة باشا الذى انتخب رئيسا لمجلس النواب فى ٣٠ منه .

وفى أثل أبريل سنة ١٩٤٣<sup>(١)</sup> تقرر مجلس الوزراء تلب حضرات :  
وزير الأشغال العمومية ... .. لتولى أعمال وزارة الوقاية المدنية .  
وزير المالية ... .. لتولى أعمال وزارة التموين .  
وزير الصحة العمومية ... .. لتولى أعمال وزارة الشؤون الاجتماعية .  
وفى ١٤ مايو سنة ١٩٤٣ صدر مرسوم بتعديل تأليف الوزارة على الوجه الآتى :

فصين :

عبد الفتاح الطويل باشا ... .. وزيرا للواصلات .  
ومحمد عبد الهادى الجندى بك ... .. وزيرا للأوقاف .  
والأستاذ عبد الحميد عبد الحق ... .. وزيرا للشؤون الاجتماعية .  
والأستاذ أحمد حمزة ... .. وزيرا للتموين .  
والأستاذ مصطفى نصرت ... .. وزيرا للوقاية المدنية .  
والدكتور عبد الواحد الوكيل بك ... .. وزيرا للصحة العمومية .  
وقد تمت الوزارة استقالتها فى ٢٦ مايو سنة ١٩٤٣ فقبلت فى تاريخه .

(١) سبق أن ألبيت الوزارات الثلاث وهى (الشؤون الاجتماعية والتموين والوقاية المدنية) بمرسوم تشكيل الوزارة الصادر فى ٦ فبراير سنة ١٩٤٢ "على أن تحال من غير ما اقتضى فى مستواها الى الوزارات الأخرى" .

فأحيلت شؤون التموين على وزارة المالية .  
وأحيلت شؤون الوقاية على وزارة الأشغال العمومية .  
وأحيلت الشؤون الاجتماعية على وزارة الصحة والجهات الأخرى ذات الاختصاص .  
ثم أيدت هذه الوزارات فى ١٤ مايو سنة ١٩٤٣ بتعيين وزراء جدد لها .

الوزارة السادسة والخمسين ورئيسها مصطفى النحاس باشا

(من ٢٦ مايو سنة ١٩٤٣ الى ٨ أكتوبر سنة ١٩٤٤)

وفي ٢٦ مايو سنة ١٩٤٣ صدر أمر ملكي باستاد رئاسة مجلس الوزراء الى مصطفى النحاس باشا وبتكليفه بتأليف الوزارة فشكلها في ٢٦ منه واحتفظ لنفسه بوزارتي الداخلية والخارجية كما يأتي : —

فبين :

مصطفى النحاس باشا ... .. وزيرا للداخلية والخارجية .

وعثمان محرم باشا ... .. وزيرا للأشغال العمومية .

وأحمد نجيب الهلالي باشا ... .. وزيرا للعارف العمومية .

وأحمد حمدي سيف النصر باشا ... .. وزيرا للدفاع الوطني .

ومحمد صبري أبو علم باشا ... .. وزيرا للعدل .

وحيد الفتاح الطويل باشا ... .. وزيرا للواصلات .

وكامل صدق باشا ... .. وزيرا للمالية .

ومحمد فؤاد سراج الدين باشا ... .. وزيرا للزراعة .

ومحمد عبد الحمادي الجندى بك (باشا) ... .. وزيرا للأوقاف .

والأستاذ عبد الحميد عبد الحقي ... .. وزيرا للشؤون الاجتماعية .

والأستاذ أحمد حمزة ... .. وزيرا للتعمير .

والأستاذ مصطفى نصرت ... .. وزيرا للوقاية المدنية .

والدكتور عبد الواحد الوكيل بك ... .. وزيرا للصحة العمومية .

والأستاذ محمود سليمان غنام ... .. وزيرا للتجارة والصناعة .

وفي ٢ يونيو سنة ١٩٤٣ استقال محمد عبد الحمادي الجندى باشا من وزارة

الأوقاف وكامل صدق باشا من وزارة المالية تعيينه رئيسا لديوان المحاسبة .

وقبلت استقالتهما في اليوم نفسه .

(١) هذه هي الوزارة السادسة لفضه .

وتعدلت الوزارة في ٢ منه كما يأتي :

فصين :

محمد فؤاد سراج الدين باشا ... وزير الزراعة ووزيرا للداخلية مع قيامه مؤقتا  
بأعمال وزارة الشؤون الاجتماعية .  
والأستاذ عبد الحميد عبد الحق ... وزير الشؤون الاجتماعية ووزيرا للأوقاف .  
والأستاذ مصطفى نصرت ... وزير الوقاية المدنية ووزيرا للزراعة .  
وأمين عثمان باشا ... رئيس ديوان المحاسبة ووزيرا للسالية .  
وفهمي حنا ويصا بك ... عضو مجلس الشيوخ ووزيرا للوقاية المدنية .  
وفي ٨ أكتوبر سنة ١٩٤٤ صدر أمر ملكي بإقالة هذه الوزارة .

الوزارة السابعة والخمسين ورئسها أحمد ماهر باشا

( من ٨ أكتوبر سنة ١٩٤٤ الى ١٥ يناير سنة ١٩٤٥ )

وفي ٨ أكتوبر سنة ١٩٤٤ صدر أمر ملكي باستاد رئاسة مجلس الوزراء الى  
أحمد ماهر<sup>(١)</sup> باشا وبتكليفه بتأليف الوزارة فشكلها في ٩ منه واحتفظ لنفسه بوزارة  
الداخلية . وتسلمت جلالة الملك فأنعم عليه برتبة الرئاسة في ٩ منه .

فصين :

أحمد ماهر باشا ... وزيراً للداخلية ،  
ومكرم عبيد باشا ... وزيراً للسالية .  
ومحمود فهمي الفراشي باشا ... وزيراً للخارجية .  
ومحمود غالب باشا ... وزيراً للأشغال العمومية .  
وحافظ رمضان باشا ... وزيراً للسبدل .  
ومحمد حسين هيكل باشا ... وزيراً للمعارف العمومية والشؤون الاجتماعية .  
والشيخ مصطفى عبد الرزاق باشا ... وزيراً للأوقاف .

(١) هذه هي الوزارة الأولى له .

والأستاذ إبراهيم عبد الهادي ... .. وزيراً للصحة العمومية .  
 وأحمد عبد الغفار باشا ... .. وزيراً للزراعة .  
 والأستاذ إبراهيم دسوقي أباطة ... .. وزيراً للأوصالات .  
 وطه محمد عبد الوهاب السباعي بك ... .. وزيراً للتصوير .  
 وراغب حنا بك ... .. وزيراً للتجارة والصناعة .  
 والأستاذ السيد سليم ... .. وزيراً للدفاع الوطني .

والنيت وزارة الوقاية المدنية وأضيفت أعمالها إلى وزارة الأشغال العمومية  
 وفي ١٥ يناير سنة ١٩٤٥ قلّمت الوزارة امتقاتها بمناسبة ظهور نتائج  
 الانتخابات النيابية فقبلت في اليوم نفسه .

#### الوزارة الثامنة والخمسين ورئيسها أحمد ماهر باشا

( من ١٥ يناير ١٩٤٥ إلى ٢٤ فبراير سنة ١٩٤٥ )

وفي ١٥ يناير سنة ١٩٤٥ صدر أمر ملكي بإستاد رئاسة مجلس الوزراء إلى  
 أحمد ماهر باشا<sup>(١)</sup> بتكليفه بتأليف الوزارة فشكلها في تاريخه واحتفظ لنفسه بوزارة  
 الداخلية كما يأتي : —

#### تعيين :

أحمد ماهر باشا ... .. وزيراً للداخلية .  
 ومكرم حيد باشا ... .. وزيراً للقالية .  
 ومحمود فهمي النقراشي باشا ... .. وزيراً للخارجية .  
 ومحمود غالب باشا ... .. وزيراً للأشغال العمومية .  
 وحافظ رمضان باشا ... .. وزيراً للعدل .  
 والشيخ مصطفى عبد الرازق باشا ... .. وزيراً للأوقاف .  
 والأستاذ إبراهيم عبد الهادي ... .. وزيراً للصحة العمومية .

(١) هذه هي الوزارة الثانية لهولته .

وأحمد عبد النفار باشا ... .. وزيراً للزراعة .  
والأستاذ إبراهيم دسوق أباطة ... .. وزيراً للواصلات .  
وطه محمد عبد الوهاب السباعى بك ... .. وزيراً للتموين .  
وراضى حنا بك ... .. وزير دولة .  
والأستاذ السيد سليم ... .. وزيراً للدفاع الوطنى .  
وصيد الزقاق أحمد السنهورى بك ... .. وزيراً للطارف العمومية .  
وحفنى محمود بك ... .. وزيراً للتجارة والصناعة .  
وعبد الحميد بدر بك ... .. وزيراً للشؤون الاجتماعية .  
وفى مساء ٢٤ فبراير سنة ١٩٤٥ اختالت يد أئمة الدكتور أحمد ماهر باشا  
رئيس مجلس الوزراء أودت بحياته فى البهو الفرعونى بمجلس النواب . وتمطف  
حضرة صاحب الجلالة الملك فأنعم بالوشاح الأكبر على اسم المغفور له الراحل الكريم .

### الوزارة التاسعة والحسين ورثيمها محمود فهمى النقراشى باشا

( من ٢٤ فبراير سنة ١٩٤٥ الى ١٥ فبراير سنة ١٩٤٦ )

وفى مساء ٢٤ فبراير سنة ١٩٤٥ صدر أمر ملكى باستناد رئاسة مجلس الوزراء  
الى محمود فهمى النقراشى باشا وبتكليفه بتأليف الوزارة فشكلها فى تاريخه واحتفظ  
لنفسه بوزارتى الداخلية والخارجية كما يأتى : —

فمين :

محمود فهمى النقراشى باشا ... .. وزيراً للداخلية والخارجية .  
ومكرم حيد باشا ... .. وزيراً للالية .  
ومحمود غالب باشا ... .. وزيراً للأشغال العمومية .  
وحافظ رمضان باشا ... .. وزيراً للعدل .

(١) هذه هى الوزارة الأولى له وله .

(٢) منح رتبة الرياسة فى ٢٥ فبراير سنة ١٩٤٥



- والشيخ مصطفى عبد الرزاق باشا ... وزيرا للأوقاف .
- والأستاذ إبراهيم عبد الحلدي ( باشا ) وزيرا للصحة العمومية .
- وأحمد عبد الغفار باشا ... .. وزيرا للزراعة .
- والأستاذ إبراهيم دسوقي أباطة ( باشا ) وزيرا للواصلات .
- وطه محمد عبد الوهاب السباعي بك ( باشا ) وزيرا للتأمين .
- وراض حنا بك ( باشا ) ... .. وزيرا للدولة .
- والأستاذ السيد سليم ( باشا ) ... .. وزيرا للدفاع الوطني .
- وعبد الزاق أحمد السنهوري بك ( باشا ) وزيرا للمعارف العمومية .
- وحفي محمود بك ( باشا ) ... .. وزيرا للتجارة والصناعة .
- وعبد الحميد بدر بك ( باشا ) ... .. وزيرا للشؤون الاجتماعية .
- وفي ٧ مارس سنة ١٩٤٥ صدر مرسوم ملكي بتعيين عبد الحميد بدوي باشا وزيرا للخارجية بدلا من محمود فهمي التفرانش باشا .
- وفي ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٤٥ استقال حافظ رمضان باشا وزير العدل وقبلت استقالته في ٩ ديسمبر سنة ١٩٤٥
- وفي ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٤٥ توفى راض حنا باشا وزير الدولة .
- وفي ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٤٥ صدر أمر ملكي بتعيين الشيخ مصطفى عبد الرزاق باشا وزيرا للأوقاف شيخا للجامع الأزهر .
- وفي ٥ يناير سنة ١٩٤٦ استقال محمود غالب باشا وزير الأشغال العمومية وقبلت استقالته في ٢٧ يناير سنة ١٩٤٦ .
- وفي ١٤ فبراير سنة ١٩٤٦ استقال مكرم حبيب باشا وطه محمد عبد الوهاب السباعي باشا والسيد سليم باشا .
- وفي ١٥ فبراير سنة ١٩٤٦ قدمت الوزارة استقالتها وقبلت في نفس اليوم .

الوزارة الستين ورئيسها إسماعيل صدق باشا

(من ١٦ فبراير سنة ١٩٤٦ إلى ٨ ديسمبر سنة ١٩٤٦)

في ١٦ فبراير سنة ١٩٤٦ صدر أمر ملكي باستدراية مجلس الوزراء إلى إسماعيل صدق باشا<sup>(١)</sup> وبتكليفه بتأليف الوزارة فشكلها في ١٧ منه واحتفظ لنفسه بوزارتى الداخلية والمالية كما يأتي :-

نصيب :

- إسماعيل صدق باشا ... .. وزيراً للداخلية والمالية .
- وأحمد لطفى السيد باشا ... .. وزير دولة ويتولى وزارة الخارجية .
- وسابا حبشى بك (باشا) ... .. وزيراً للتجارة والصناعة والتموين<sup>(٢)</sup> .
- وعبد القوي أحمد باشا ... .. وزيراً للاشتغال العمومية .
- ومحمد عبد الجليل سمرة باشا ... .. وزيراً للشؤون الاجتماعية .
- وإبراهيم دسوقي أبانلة باشا ... .. وزيراً للأوقاف ،
- وحفنى محمود باشا ... .. وزيراً للقواصلات .
- واللواء أحمد عطية باشا ... .. وزيراً للدفاع الوطنى .
- ومحمد كامل مرسي باشا ... .. وزيراً للمعدل .
- ومحمد حسن العشماوى باشا ... .. وزيراً للعارف العمومية .
- وحسين عثان باشا ... .. وزيراً للزراعة .
- والدكتور ساجان حزمى باشا ... .. وزيراً للصحة العمومية .

وفي ٣٠ يونيو سنة ١٩٤٦ صدر مرسوم بتعيين الأستاذ عبد الرحمن البيل وزيراً للمالية .

وفي ١١ سبتمبر سنة ١٩٤٦ صدر مرسوم بتعيين محمد كامل مرسي باشا وزيراً للمعدل رئيساً لمجلس الدولة .

(١) هذه هى الوزارة الثالثة لمرته .

(٢) أقيمت وزارة التموين بمرسوم صدر في ٢٨ مارس سنة ١٩٤٦ وإنشاء الشؤون والاختصاصات التى كانت تباعدها إلى وزارة التجارة والصناعة .

وفي ١١ سبتمبر سنة ١٩٤٦ صدر مرسوم بتعديل الوزارة على الوجه الآتي :

فصين :

أحمد لطفى السيد باشا ... .. وزير الدولة المتسول وزارة الخارجية نائباً  
لرئيس مجلس الوزراء .

وإبراهيم عبد الهادى باشا ... .. وزيراً للخارجية .

ومحمد عبد الحليل سمرة باشا ... .. وزير الشؤون الاجتماعية وزير دولة .

وعبد الرزاق السنهورى باشا ... .. وزير دولة .

وعبد الحميد بدر باشا ... .. وزيراً للشؤون الاجتماعية .

ومحمود حسن باشا ... .. رئيس لجنة قضايا الحكومة ، وزيراً للمد  
بدلاً من محمد كامل مرسى باشا الذى عين  
فى وظيفة أخرى .

و بتاريخ ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٤٦ قُدم دولة إسماعيل صدق باشا رئيس مجلس  
الوزراء استقالته .

و بتاريخ أول أكتوبر سنة ١٩٤٦ صدر أمر ملكى بعدم قبول الاستقالة وأن  
يستمر دولته فى العمل على تحقيق أهداف البلاد الوطنية .

وفى ٢ منه استقال أحمد لطفى السيد باشا نائب رئيس مجلس الوزراء وقبلت  
استقالته فى ٧ منه .

وفى ٣ منه استقال صابا حبشى باشا وزير التجارة والصناعة والتسوين وقبلت  
استقالته فى ٧ منه .

وفى ٣١ أكتوبر سنة ١٩٤٦ استقال محمد عبد الحليل سمرة باشا وزير الدولة  
وقبلت استقالته فى ١٠ نوفمبر سنة ١٩٤٦

وفى ١٠ نوفمبر سنة ١٩٤٦ تعين صليب سامى باشا وزيراً للتجارة والصناعة .  
وأحمد عبد الغفار باشا وزير دولة .

وفى ٨ ديسمبر سنة ١٩٤٦ قُدمت الوزارة استقالتها فقبلت فى ٩ منه .

## الوزارة الحادية والستين ورئيسها محمود فهمى النقراشى باشا

( من ٩ ديسمبر سنة ١٩٤٦ الى ... .. )

وفي ٩ ديسمبر سنة ١٩٤٦ صدر أمر ملكي باستناد رئاسة مجلس الوزراء الى محمود فهمى النقراشى باشا وبتكليفه بتأليف الوزارة وتشكيلها في تاريخه واحتفظ لنفسه بوزارتى الداخلية والخارجية كما يأتى : -

## فصيل :

- محمود فهمى النقراشى باشا ... .. وزيرا للداخلية والخارجية .
- وأحمد محمد خشبة باشا ... .. وزيرا للعدل .
- ومحمد على علوية باشا ... .. وزيرا للأوقاف .
- وإبراهيم حيد الهادى باشا ... .. وزيرا للآلية .
- وأحمد عبد الغفار باشا ... .. وزيرا للزراعة .
- وعبد الحميد إبراهيم صالح باشا ... .. وزيرا للأشغال العمومية .
- وإبراهيم دسوقي أباطة باشا ... .. وزيرا للمواصلات .
- وعبد الرزاق أحمد السنهورى باشا .. .. وزيرا للمعارف العمومية .
- وعبد الحميد بدر باشا ... .. وزيرا للدفاع الوطنى .
- ومحمود حسن باشا ... .. وزيرا للشؤون الاجتماعية .
- والدكتور نجيب أسكندر ( باشا ) وزيرا للصحة العمومية .

وفي ١١ ديسمبر سنة ١٩٤٦ قرر مجلس الوزراء أن يتولى إبراهيم دسوقي أباطة باشا ووزير المواصلات أعمال وزارة الأوقاف بالنيابة عن محمد على علوية باشا أثناء مرضه .

وفي ٢١ ديسمبر سنة ١٩٤٦ قدم محمد على علوية باشا وزير الأوقاف استقالته .

(١) هذه هي الوزارة الثانية لهولته .

وفي ٢٣ منه صدر له خطاب من دولة رئيس مجلس الوزراء بقبول استقالته .  
وفي ١١ فبراير سنة ١٩٤٧ عين إبراهيم عبد الهادي باشا وزير المالية رئيسا  
لديوان جلالة الملك .

وفي ١٨ فبراير سنة ١٩٤٧ صدر مرسوم بتعيين :  
عبد الحميد بدر باشا وزير التجارة والصناعة وزيار السليبة بدلا من إبراهيم  
عبد الهادي باشا . والأستاذ ممنوح رياض بك وزيرا للتجارة والصناعة .

وفي ٣ مارس سنة ١٩٤٧ صدر مرسوم بتعيين علي عبد الرازق بك وزيرا  
للاوقاف بدلا من محمد علي علوية باشا الذي قبلت استقالته .

بيان الوزارات والنظارات المصرية من أول عهدها في مصر  
وتواريخ تأليفها واستقالاتها والمدة التي قضتها في الحكم

رقم الوزارة	اسم رئيس النظارة أو الوزارة	تاريخ تأليفها	تاريخ استقالتها	مدة حكمها	
				سنة	شهر
عهد ساكن الختان إسماعيل باشا					
٢٣	باخوس نو بار باشا ... ٢٨ أغسطس ١٨٧٨	١٩ فبراير ١٨٧٩	—	٥	٢٣
٢٨	الأمير محمد توفيق باشا ... ١٠ مارس ١٨٧٩	٧ أبريل ١٨٧٩	—	—	٢٨
٢٦	محمد شريف باشا ... ٧ أبريل ١٨٧٩	٢ يوليو ١٨٧٩	—	٢	٢٦
عهد ساكن الختان محمد توفيق باشا					
١٦	محمد شريف باشا ... ٢ يوليو ١٨٧٩	١٧ أغسطس ١٨٧٩	—	١	١٦
٤	مجت رئاسة انكليزى ... ١٨ أغسطس ١٨٧٩	٣٠ سبتمبر ١٨٧٩	—	١	٤
٢٠	مصطفى رياض باشا ... ٣١ سبتمبر ١٨٧٩	١٠ سبتمبر ١٨٨١	١	١١	٢٠
٢٣	محمد شريف باشا ... ١٠ سبتمبر ١٨٨١	٢ فبراير ١٨٨٢	—	٤	٢٣
٢١	محمود ساسي البارودي باشا ... ٤ فبراير ١٨٨٢	٢٦ مايو ١٨٨٢	—	٣	٢١
٢٩	إسماعيل واغب باشا ... ١٧ يونيو ١٨٨٢	١٥ أغسطس ١٨٨٢	—	١	٢٩
١٨	محمد شريف باشا ... ٢٠ أغسطس ١٨٨٢	٦ يناير ١٨٨٤	٤	١	١٨
—	باخوس نو بار باشا ... ١٠ يناير ١٨٨٤	٨ يونيو ١٨٨٨	٤	٥	—
٤	مصطفى رياض باشا ... ٩ يونيو ١٨٨٨	١٢ مايو ١٨٩١	٢	١١	٤
٢٥	مصطفى فهمي باشا ... ١٤ مايو ١٨٩١	٧ يناير ١٨٩٢	—	٧	٢٥
عهد المفضولة عباس باشا حلى الثاني					
١	مصطفى فهمي باشا ... ٨ يناير ١٨٩٢	١٣ يناير ١٨٩٣	١	—	٦
١	حسين نظري باشا ... ١٥ يناير ١٨٩٣	١٨ يناير ١٨٩٣	—	—	٤
٢٧	مصطفى رياض باشا ... ١٩ يناير ١٨٩٣	١٤ أبريل ١٨٩٤	١	٢	٢٧
٢٦	باخوس نو بار باشا ... ١٥ أبريل ١٨٩٤	١٠ نوفمبر ١٨٩٥	١	٦	٢٦
١	مصطفى فهمي باشا ... ١٢ نوفمبر ١٨٩٥	١١ نوفمبر ١٩٠٨	١٣	—	—
١٠	بطرس غالى باشا ... ١٣ نوفمبر ١٩٠٨	٢١ فبراير ١٩١٠	١	٣	١٠
١٠	محمد سعيد باشا ... ٢٣ فبراير ١٩١٠	٤ أبريل ١٩١٤	٤	١	١٠
١٤	حسين رشدي باشا ... ٥ أبريل ١٩١٤	١٩ ديسمبر ١٩١٤	—	٨	١٤

## (تابع) بيان الوزارات والنظارات المصرية

رقم	اسم رئيس النظارة أو الوزارة	تاريخ تأليفها	تاريخ استقالتها		سنة
			شهر	يوم	
عهد المنصور له السلطان حسين كامل					
٢٢	حسين رشدي باشا ... ١٩١٤	ديسمبر ١٩١٤	أكتوبر ١٩١٧	٢	٩
عهد المنصور له السلطان فؤاد الأول					
٢٣	حسين رشدي باشا ... ١٩١٧	أكتوبر ١٩١٧	أبريل ١٩١٩	١	٦
٢٤	حسين رشدي باشا ... ١٩١٩	أبريل ١٩١٩	أبريل ٢٢ ١٩١٩	—	—
٢٥	محمد سعيد باشا ... ١٩١٩	٢٠ مايو ١٩١٩	١٥ نوفمبر ١٩١٩	٥	٢٧
٢٦	يوسف وهبه باشا ... ١٩٢٠	٢٠ نوفمبر ١٩١٩	٢١ مايو ١٩٢٠	٦	٢
٢٧	محمد توفيق نسيم باشا ... ١٩٢٠	٢١ مايو ١٩٢٠	١٥ مارس ١٩٢١	٩	٢٦
٢٨	عدي يكن باشا ... ١٩٢١	١٦ مارس ١٩٢١	٢٦ ديسمبر ١٩٢١	٩	١٠
عهد المنصور له الملك فؤاد الأول					
٢٩	عبد الحفيظ ثروت باشا ... ١٩٢٢	أول مارس ١٩٢٢	٢٩ نوفمبر ١٩٢٢	—	٨
٣٠	محمد توفيق نسيم باشا ... ١٩٢٢	٣٠ نوفمبر ١٩٢٢	١٩٢٣	—	١٠
٣١	يحيى إبراهيم باشا ... ١٩٢٣	١٥ مارس ١٩٢٣	٢٧ يناير ١٩٢٤	١٠	١٤
٣٢	سعد زغلول باشا ... ١٩٢٤	٢٨ يناير ١٩٢٤	٢٤ نوفمبر ١٩٢٤	٩	٢٨
٣٣	أحمد زهير باشا ... ١٩٢٤	٢٤ نوفمبر ١٩٢٤	١٣ مارس ١٩٢٥	٤	٢٠
٣٤	أحمد زهير باشا ... ١٩٢٥	١٣ مارس ١٩٢٥	٧ يونيو ١٩٢٦	١	٢٦
٣٥	عدي يكن باشا ... ١٩٢٦	٢٥ يونيو ١٩٢٦	٢١ أبريل ١٩٢٧	—	١٠
٣٦	عبد الحفيظ ثروت باشا ... ١٩٢٧	٢٧ أبريل ١٩٢٧	١٦ مارس ١٩٢٨	—	١٠
٣٧	مصطفى النحاس باشا ... ١٩٢٨	١٦ مارس ١٩٢٨	٢٥ يونيو ١٩٢٨	—	٣
٣٨	محمد محمود باشا ... ١٩٢٨	٢٥ يونيو ١٩٢٨	٢ أكتوبر ١٩٢٩	١	٨
٣٩	عدي يكن باشا ... ١٩٣٠	٣ أكتوبر ١٩٢٩	أول يناير ١٩٣٠	—	٢
٤٠	مصطفى النحاس باشا ... ١٩٣٠	أول يناير ١٩٣٠	١٩ يونيو ١٩٣٠	—	٥
٤١	إسماعيل صدق باشا ... ١٩٣٠	١٩ يونيو ١٩٣٠	٤ يناير ١٩٣١	٦	١٦
٤٢	إسماعيل صدق باشا ... ١٩٣١	٤ يناير ١٩٣١	٢٧ سبتمبر ١٩٣٢	—	٨
٤٣	عبد الفتاح يحيى باشا ... ١٩٣٢	٢٧ سبتمبر ١٩٣٢	١٤ نوفمبر ١٩٣٤	١	١٨
٤٤	محمد توفيق نسيم باشا ... ١٩٣٤	١٤ نوفمبر ١٩٣٤	٣٠ يناير ١٩٣٦	١	١٧
٤٥	علي ماهر باشا ... ١٩٣٦	٣٠ يناير ١٩٣٦	٩ مايو ١٩٣٦	—	٣

## (تابع) بيان الوزارات والنظارات المصرية

رقم الترتيب	اسم رئيس النظارة أو الوزارة	تاريخ تأليفها	تاريخ استقالتها	سنة حكمها	
				سنة	شهر
عهد تولى مجلس الوصاية الحكم					
٤٦	مصطفى النحاس باشا ... ٩ مايو ١٩٣٦ / ٣١ يولية ١٩٣٧			١	٢
عهد الملك فاروق الأول					
٤٧	مصطفى النحاس باشا ...	أول أغسطس ١٩٣٧	٣٠ ديسمبر ١٩٣٧	—	٥
٤٨	محمد محمود باشا ...	٣٠ ديسمبر ١٩٣٧	٢٧ أبريل ١٩٣٨	—	٣
٤٩	محمد محمود باشا ...	٢٧ أبريل ١٩٣٨	٢٤ يونيو ١٩٣٨	—	١
٥٠	محمد محمود باشا ...	٢٤ يونيو ١٩٣٨	١٨ أغسطس ١٩٣٩	١	١
٥١	طل ماهر باشا ...	١٨ أغسطس ١٩٣٩	٢٧ يونيو ١٩٤٠	—	١١
٥٢	حسن صبرى باشا ...	٢٧ يونيو ١٩٤٠	١٤ نوفمبر ١٩٤٠	—	٤
٥٣	حسين سرى باشا ...	١٥ نوفمبر ١٩٤٠	٣١ يولية ١٩٤١	—	٨
٥٤	حسين سرى باشا ...	٣١ يولية ١٩٤١	٤ فبراير ١٩٤٢	—	٦
٥٥	مصطفى النحاس باشا ...	٤ فبراير ١٩٤٢	٢٦ مايو ١٩٤٢	—	٣
٥٦	مصطفى النحاس باشا ...	٢٦ مايو ١٩٤٢	٨ أكتوبر ١٩٤٤	٢	٤
٥٧	أحمد ماهر باشا ...	٨ أكتوبر ١٩٤٤	١٥ يناير ١٩٤٥	—	٣
٥٨	أحمد ماهر باشا ...	١٥ يناير ١٩٤٥	٢٤ فبراير ١٩٤٥	—	١
٥٩	محمد فهمى القزوينى باشا ...	٢٤ فبراير ١٩٤٥	١٥ فبراير ١٩٤٦	—	١١
٦٠	إسماعيل صدقي باشا ...	١٦ فبراير ١٩٤٦	٩ ديسمبر ١٩٤٦	٢	٧
٦١	محمد فهمى القزوينى باشا ...	٩ ديسمبر ١٩٤٦	—	—	—
٦٢					
٦٣					
٦٤					
٦٥					
٦٦					
٦٧					
٦٨					
٦٩					
٧٠					



## مجموع المدد التي قضاهما كل رئيس نظارة أو وزارة في الحكم

مجموع مدة حكمها			اسم رئيس الوزارة	مجموع مدة حكمها			اسم رئيس الوزارة
سنة	شهر	يوم		سنة	شهر	يوم	
٢١	٢	١	حسين سرى باشا ...	٦	—	١٤	مصطفى فهمى باشا ...
٢١	١	١	على ماهر باشا ...	١٩	٥	٦	باجنوس نوبار باشا ...
١٨	١	١	عبد الفتاح يحيى باشا ...	٢١	١	٦	مصطفى رياض باشا ...
٢٠	١١	—	عمود فهمى القنصلى باشا ...	٢٦	—	٥	مصطفى النحاس باشا ...
١٤	١٠	—	يحيى إبراهيم باشا ...	١٩	—	٥	حسين رشدى باشا ...
٢٨	٩	—	سعد زقزلو باشا ...	٧	٧	٤	محمد سعيد باشا ...
٢	٦	—	يوسف وهبه باشا ...	١	١١	٣	إسماعيل صدق باشا ...
١٨	٤	—	حسن صبرى باشا ...	٢٩	١١	٢	محمد محمود باشا ...
١٨	٤	—	أحمد ماهر باشا ...	٢٢	٢	٢	محمد توفيق نسيم باشا ...
٢١	٣	—	محمود سالى البارودى باشا ...	٢٣	١	٢	محمد شريف باشا ...
٢٩	١	—	إسماعيل واغيب باشا ...	٢٤	١٠	١	هدى يكن باشا ...
٤	١	—	الخلديونى محمد توفيق باشا ...	٢١	٧	١	عبد الحلاق ثروت باشا ...
٢٨	—	—	الأمير محمد توفيق باشا ...	١٦	٦	١	أحمد زور باشا ...
٤	—	—	حسين نظرى باشا ...	١٠	٣	١	بطرس غالى باشا ...

## (تصحيح خطأ مطبعي)

- (١) الوزارة السابعة (صفحة ٣٦٧ بالجزء السادس) سقط منها السطر التالي :
- على ١٦ شوال سنة ١٢٩٨ هـ (١٠ سبتمبر سنة ١٨٨١) صدأمر كريم بختيار محمد شريف باشا رئيساً لانتظار وناظراً للداخلية وكلف بتشكيل نظارة جديدة فأقبحها في يوم ١٤ سبتمبر سنة ١٨٨١
- (٢) الوزارة الحادية عشرة (صفحة ٣٧١ بالجزء السادس) سقط منها الجزء التالي :
- على ٢٠ يوليى سنة ١٨٨٥ حين عهد الرحمن رشدى باشا ناظراً للداخلية مؤكداً مسح بقاء نظارة الأشغال العمومية في عهدته بدلاً من محمود الفلكى باشا الذى استقال .
- وأملت هذه النظارة في ٧ يريته سنة ١٨٨٨ (ونصها) :
- ” إنه بناء على ما وقع في جلسة المجلس بالأسى وما هو إلا تكرار ما حدث أكثر من مرة من التباين في الآراء مما رأيت سه استعالة بقالك في منصبك ، فلهذا قد أهلكك من وظيفتك ووجدت برئاسة النظارة وتشكيل هيئة جديدة إلى صاحب الدولة رياض باشا “ .
- فترجو التفضل بتصحيح ذلك ما

(المؤلف)

# الفهرس

الخاص بملحق الجزء السادس

من كتاب تاريخ الهيئة النيابية في مصر

الموضوع	الموضوع
رقم الصفحة	رقم الصفحة
( ٤ ) دور الانقذ الساع عشر ٤٩٣	مجلس التراب
( ٥ ) دور الانقذ الثامن عشر ٤٩٣	أعضاء الهيئة النيابية السابعة ... ٤٣١
( ٦ ) دور الانقذ التاسع عشر ٤٩٤	أعضاء الهيئة النيابية الثامنة... ٤٥٣
( ٧ ) دور الانقذ العشرين... ٤٩٤	أعضاء الهيئة النيابية التاسعة ... ٤٧٢
( ٨ ) دور الانقذ الحادى والعشرين ٤٩٤	مجلس الشيوخ
( ٩ ) بعد التجديد التصفى ... ٤٩٥	تواريخ أدوار انقذ مجلس الشيوخ
( ١٠ ) دور الانقذ الثانى والعشرين ٤٩٥	العادية من سنة ١٩٣٩
أعضاء مجلس الشيوخ المنتخبين ٤٩٦	الى سنة ١٩٤٧ ... ٤٩١
أعضاء مجلس الشيوخ المبعين ... ٥٢٢	تواريخ أدوار انقذ مجلس الشيوخ
الوزارات المصرية ٥٤٥	غير العادية من سنة ١٩٣٩
الفهرس الخاص بجميع أعضاء	الى سنة ١٩٤٧ ... ٤٩٢
الهيئات النيابية ٥٦٧	- أعضاء هيئة مكتب مجلس الشيوخ
	( ١ ) دور الانقذ الخامس عشر ٤٩٢
	( ٢ ) دور الانقذ السادس عشر ٤٩٣

# الفهرست

الخاص بجميع أعضاء الهيئات النيابية

(من سنة ١٨٢٤ الى سنة ١٩٤٧)

الواردة أسماؤهم في الجزء السادس وملحقه

من كتاب تاريخ الحياة النيابية في مصر

تنبيه : أعدنا نشر الفهرس الخاص بجميع أعضاء الهيئات النيابية من عهد  
المغفور له محمد علي باشا حتى الآن المنشور في الجزء السادس بعد أن أضفنا إليه أسماء  
حضرات الأعضاء الجدد يحملون الشيوخ والنواب من سنة ١٩٣٩ الى سنة ١٩٤٧  
وقد أشرنا إليهم بكلمة (الملحق) دلالة على وجود أسمائهم بهذا الملحق .  
(المؤلف)

إشارات بالأسماء المختصرة المدونة قرين اسم كل عضو التي تشير  
الى أسماء المجالس النيابية التي انتخب أو عين فيها

الاسم المختصر الذي يشير الى المجلس النيابي	أسماء المجالس النيابية
المجلس العالي .	١ - المجلس العالي سنة ١٨٢٤ ... ..
شورى النواب بالهيئة ...	٢ - مجلس شورى النواب سنة ١٨٦٦ ... ..
النواب المصري .	٣ - مجلس النواب المصري سنة ١٨٨٢ ... ..
شورى القوانين بالهيئة ...	٤ - مجلس شورى القوانين سنة ١٨٨٣ ... ..
شورى القوانين من المعينين .	الدائمون المعينون ... ..
الجمعية العمومية بالهيئة ...	٥ - الجمعية العمومية سنة ١٨٨٣ ... ..
الجمعية التشريعية .	٦ - الجمعية التشريعية سنة ١٩١٣ ... ..
الجمعية التشريعية من المعينين .	المعينون ... ..
النواب بالهيئة ...	٧ - مجلس النواب سنة ١٩٢٤ ... ..
	٨ - مجلس الشيوخ سنة ١٩٢٤ :
الشيوخ بالهيئة الأولى .	( أ ) من سنة ١٩٢٤ الى سنة ١٩٣٠ ... .. ( في عهد دستور ١٩٢٣ )
الشيوخ بالهيئة الثانية .	( ب ) من سنة ١٩٣١ الى سنة ١٩٣٤ ... .. ( في عهد دستور ١٩٣٠ )
الشيوخ بالهيئة الثالثة .	( ج ) من سنة ١٩٣٦ الى سنة ١٩٤٧ ... .. ( بعد عودة دستور ١٩٢٣ )
الشيوخ من المعينين بالهيئة ...	( د ) المعينون ... ..

ملاحظة : مجلس شورى النواب ثلاث هيئات نيابية ، ومجلس شورى القوانين خمس هيئات  
نيابية ، والجمعية العمومية خمس هيئات نيابية ، ومجلس النواب تسع هيئات نيابية .

## فهرس

أسماء أعضاء الهيئات النيابية من عهد ساكن الختان عهد علي باشا  
وأسماء المجالس التي عينوا أو انتخبوا فيها

### (١)

- ابراهيم باشا ... .. رئيس المجلس العالي ٩  
ابراهيم أفندي (الحاج) ... .. ناظر المجلس العالي ٩  
ابراهيم بك ... .. المجلس العالي ١١  
ابراهيم (الشيخ) ... .. المجلس العالي ١٤  
ابراهيم أبوحشيش (الشيخ) ... شورى التواب بالهيئة الثالثة ٢٩  
ابراهيم أبودرياله (الشيخ) ... المجلس العالي ١٣  
ابراهيم أبوصامر (الشيخ) ... شورى التواب بالهيئة الثانية ٢٥  
ابراهيم أحمد الملتشوى (الشيخ) ... شورى التواب بالهيئة الأولى ٢٠  
ابراهيم أحمد جليدان بك (الشيخ) ... الجمعية العمومية بالهيئات الأولى ٦٢، والثانية ٦٦، والرابعة ٧٢  
ابراهيم أحمد كريم ... .. الجمعية العمومية بالهيئتين الرابعة ٧٥، والخامسة ٧٨  
ابراهيم أدهم باشا ... .. شورى القوانين من الميعتين ٤٨  
ابراهيم اسماعيل أبو رحاب باشا ... الجمعية العمومية بالهيئات الثالثة ٧١، والرابعة ٧٥، والخامسة ٧٨، والجمعية التشريعية ٨٦، والتواب بالهيئة الأولى ١٠٥  
ابراهيم أفا ... .. المجلس العالي ١١  
ابراهيم أفا (من اطلق) ... .. المجلس العالي ١١  
ابراهيم اليسونى مطاوع بك ... التواب بالهيئة الخامسة ١٦٤  
ابراهيم الحارم ... .. الجمعية العمومية بالهيئة الخامسة ٧٦  
ابراهيم الجبالى (الشيخ) ... .. الشيخ بالهيئة الأولى من الميعتين ٢١٦

- ابراهيم الجيار ... .. شورى التواب بالهيئة الثالثة ٣٠، والجمعية العمومية بالهيئة الأولى ٦٣
- ابراهيم الديب ( الشيخ ) ... .. شورى التواب بالهيئة الثالثة ٣٠
- ابراهيم الزهيرى بك ... .. التواب بالهيئات الأولى ٩٥، والثانية ١١٠، والثالثة ١٣٦
- ابراهيم الشاذلى ( الشيخ ) ... .. شورى التواب بالهيئة الثالثة ٣١
- ابراهيم الشربى ... .. شورى التواب بالهيئة الأولى ٢٠
- ابراهيم الطاهرى بك ... .. الشيخ بالهيئتین الأولى ٢٢٤، والثالثة ٢٤٨، و ٥٠٤ بالمحقق، و ٥٢٣ بالمحقق من المعينين، والتواب بالهيئة السابعة ١٩٥
- ابراهيم الصادى ... .. الجمعية العمومية بالهيئة الأولى ٦٢
- ابراهيم الغمراوى بك ... .. شورى القوانين بالهيئتین الأولى ٥٤، والثانية ٥٥
- ابراهيم القايتى ( الشيخ ) ... .. التواب بالهيئات الثالثة ١٣٥، والرابعة ١٥٤، والسادسة ١٨٧
- ابراهيم المسكاوى ... .. التواب بالهيئة الثامنة ٤٦٠ بالمحقق .
- ابراهيم المسالى بك ... .. التواب بالهيئة الخامسة ١٧١
- ابراهيم الهلباوى بك ... .. التواب بالهيئة الثالثة ١٣٢، والشيخ بالهيئة الثالثة من المعينين ٢٤٣، و ٥٣١ بالمحقق .
- ابراهيم الوكيل ... .. شورى التواب بالهيئة الأولى ١٩، والتواب المصرى ٣٩
- ابراهيم بسيونى الخطيب ( الشيخ ) . الشيخ بالهيئة الأولى ٢٢٦
- ابراهيم بهجت بك ... .. التواب بالهيئات الأولى ٩٧، والثانية ١١١، والثالثة ١٢٨، والرابعة ١٤٨
- ابراهيم بيومى ... .. التواب بالهيئة الثامنة ٥٧٢ بالمحقق .
- ابراهيم بيومى مذكور (الدكتور) . الشيخ بالهيئة الثالثة ٢٥٠ و ٥١٢ بالمحقق .

- ابراهيم تكللا بك ... .. التواب بالهيئة الثامنة ٤٥٤ بالمحقق .
- ابراهيم حسن (الحلاج) ... .. شورى التواب بالهيئتين الثانية ٢٤، والثالثة ٢٩
- ابراهيم حسن أبو ليله ... .. شورى التواب بالهيئة الثالثة ٣٢
- ابراهيم حسن محمد السيد (الشيخ)، التواب بالهيئات الثانية ١١٨، والخامسة ١٧٢،  
والسادسة ١٨٩، والتاسعة ١٨٨ بالمحقق .
- ابراهيم حسين غانم (الشيخ) ... شورى التواب بالهيئة الثالثة ٢٩
- ابراهيم حليم باشا ... .. شورى القوانين من الميعين ٤٩
- ابراهيم حليم مهنا ... .. الشيوخ بالهيئتين الأولى ٢٢٦، والثالثة ٢٥٠  
و ٥٠٩ بالمحقق .
- ابراهيم حمدي سيف النصر ... التواب بالهيئة الثامنة ٤٦٥ بالمحقق .
- ابراهيم حمزه الزمر بك ... .. التواب بالهيئة الثانية ١١٤
- ابراهيم خير الدين بك ... .. التواب بالهيئة الثامنة ٤٦٠ بالمحقق .
- ابراهيم دويك (الشيخ) ... .. شورى التواب بالهيئة الثالثة ٣٠
- ابراهيم دسوقي أباظه (باشا) ... التواب بالهيئات الثانية ١٠٩، والثالثة ١٢٤،  
والخامسة ١٣٢، والسادسة ١٧٨، والسابعة ١٩٤
- والثامنة ٤٥٧ بالمحقق، والتاسعة ٤٧٥ بالمحقق .
- ابراهيم راب بك ... .. التواب بالهيئتين الأولى ٩٠، والثالثة ١٢١،  
والشيوخ بالهيئة الثانية من الميعين ٣٣٦
- ابراهيم راجي بك ... .. الجمعية العمومية بالهيئة الخامسة ٧٥، والجمعية  
التشريعية ٨٢
- ابراهيم رشيد ... .. التواب بالهيئة التاسعة ٤٨١ بالمحقق .
- ابراهيم زكي ... .. التواب بالهيئة الخامسة ١٦٧، والشيوخ بالهيئة  
الثالثة ٥١٠ بالمحقق .
- ابراهيم سالم (الشيخ) ... .. المجلس العالي ١٣

- ابراهيم سعيد باشا ( الشيخ ) ... التواب المصرى ٤٠ ، وشورى القوانين بالهيئات الأولى ٥٤ ، والثالثة ٥٦ ، والرابعة ٥٨ ، والجمعية التشريعية ٨٣ ، والشيخ بالهيئة الأولى من المعينين ٢١٥
- ابراهيم سلطان السعدى ... التواب بالهيئة التاسعة ٤٨٥ بالمحق .
- ابراهيم سليمان ( الشيخ ) ... المجلس العالى ١٤
- ابراهيم سيد أحمد بك ... ... الجمعية العمومية بالهيئة الخامسة ٧٦ ، والشيخ بالهيئتين الأولى من المعينين ٢١٩ ، وكذلك من المنتخبين ٢٢٠ ، والثالثة ٢٤٦ و ٤٩٨ بالمحق
- ابراهيم شحاته ( الشيخ ) ... المجلس العالى ١٢
- ابراهيم عبد الحميد الحينى ... التواب بالهيئة السادسة ١٨٦
- ابراهيم عبد الحميد نوار ( الشيخ ) ، الشيخ بالهيئتين الأولى ٢٢٦ ، والثالثة ٢٥٠ ، و ٥١٠ بالمحق .
- ابراهيم عبد العال ... ... شورى القوانين بالهيئتين الرابعة ٥٨ ، والخامسة ٦٠
- ابراهيم عبد العال بك ... ... التواب بالهيئات الثانية ١١٥ ، والرابعة ١٥٣ ، والخامسة ١٦٩
- ابراهيم عبد الله الألى ( الشيخ ) ... التواب بالهيئة الخامسة ١٦٨
- ابراهيم عبد الله مهنا ( الشيخ ) ... الجمعية العمومية بالهيئتين الأولى ٢٣ ، والثانية ٢٦
- ابراهيم عيد الهادى ( باشا ) ... التواب بالهيئات الرابعة ١٤٦ ، والسادسة ١٧٩ ، والسابعة ١٩٦ ، والثامنة ٤٧٧ بالمحق .
- ابراهيم على بك ... ... شورى القوانين بالهيئة الرابعة ٥٨ ، والجمعية العمومية بالهيئة الخامسة ٧٨ ، والجمعية التشريعية ٨٦ ، والتواب بالهيئة الأولى ١٠٦
- ابراهيم على يوسف ( الشيخ ) ... الجمعية العمومية بالهيئة الثانية ٦٨
- ابراهيم عمر دويدار بك ... ... الجمعية التشريعية ٨٤



- ابراهيم ميسوى صقر (الشيخ) ... التواب بالهيئة الثانية ١١١
- ابراهيم غزالى بك ... ... التواب بالهيئتين الأولى ١٠٤، والخامسة ١٧١
- ابراهيم فرج أبو الجدايل بك ... الشيوخ بالهيئة الأولى ٢٢٠
- ابراهيم فهمى كريم باشا ... الشيوخ بالهيئة الأولى من المعينين ٢١٧،  
والتواب بالهيئة الخامسة ١٦٤
- ابراهيم محمد الشريعى بك ... التواب بالهيئة الثامنة ٤٦٦ بالملحق .
- ابراهيم محمد حسن أبو كروده (الشيخ) . التواب بالهيئات الخامسة ١٧٣، والسابعة ٢٠٨،  
والثامنة ٤٨٨ بالملحق .
- ابراهيم محمد على نصير ... التواب بالهيئة الأولى ٩٦
- ابراهيم محمد فراج (الشيخ) ... التواب بالهيئتين الأولى ١٠٦، والثانية ١١٨،  
والشيوخ بالهيئة الثالثة ٢٥٣ و ٥٢٠ بالملحق .
- ابراهيم محمود الغنى ... التواب بالهيئة الثامنة ٤٦٢ بالملحق .
- ابراهيم مراد بك (باشا) ... الجمعية العمومية بالهيئتين الثالثة ٦٩، والرابعة ٧٣،  
وشورى القوانين بالهيئات الثالثة ٥٦، والرابعة ٥٧،  
والخامسة ٥٩
- ابراهيم مراد أبو سعدة ... التواب بالهيئة الخامسة ١٦٤
- ابراهيم مشالى (الدكتور) ... التواب بالهيئة الثامنة ٤٨٩ بالملحق .
- ابراهيم ممتاز ... التواب بالهيئات الأولى ١٠٤، والثانية ١١٧،  
والثالثة ١٣٧، والرابعة ١٥٦
- ابراهيم موسى الدوى بك ... الجمعية التشريعية ٨٥
- ابراهيم نصار بك ... الجمعية العمومية بالهيئة الخامسة ٧٦، والجمعية  
التشريعية ٨٤
- ابراهيم نور الدين بك ... الشيوخ بالهيئتين الأولى ٢٢٢، والثالثة ٢٤٨  
و ٥٠٢ بالملحق .
- ابراهيم وجيه باشا ... الشيوخ بالهيئة الثانية من المعينين ٢٣٦

- ابراهيم يوسف عطاة (الشيخ) . الشيوخ بالهيئت الأولى ٢٢٠ ، والثالثة ٢٤٦  
و ٤٩٨ بالملحق .
- ابراهيم يونس ( الشيخ ) ... .. التواب المصرى ٤٠
- ابراهيم يونس ( الشيخ ) ... .. التواب بالهيئة الثامنة ٤٦٣
- أبو العيتن جعفر سالم ... .. التواب بالهيئة الثامنة ٤٦١ بالملحق .
- أبو العلا على عيسى ... .. التواب بالهيئة التاسعة ٤٨٣ بالملحق .
- أبو الفيت على الأهور ... .. التواب بالهيئة الثامنة ٤٦٦ بالملحق .
- أبو الفتح سالم الفقى ( الشيخ ) . التواب بالهيئت الأولى ٩٦ ، والثانية ١١١
- أبو القاسم المصرى بك ... .. التواب بالهيئات الأولى ١٠٣ ، والثانية ١١٦ ،  
والثالثة ١٣٥ ، والرابعة ١٥٤ ، والسابعة ٢٠٤
- أبو المجد بدوى محمد عبد الآخر . التواب بالهيئات الخامسة ١٧١ ، والسابعة ٢٠٥ ،  
والثامنة ٤٨٧ بالملحق .
- أبو المجد محمد على الناظر بك . التواب بالهيئت الثامنة ٤٧٠ بالملحق ،  
والثامنة ٤٨٨ بالملحق .
- أبو النجا أبو دنيا ( الشيخ ) ... شورى التواب بالهيئة الثانية ٢٥
- أبو بكر خليل عبد الحافظ ( الشيخ ) . التواب بالهيئة الأولى ٩٢
- أبو زيد الحناوى ( الشيخ ) ... .. شورى التواب بالهيئة الثالثة ٣٠
- أبو زيد طنطاوى بك ... .. التواب بالهيئات الأولى ١٠٢ ، والثانية ١١٥ ،  
والثالثة ١٣٤ ، والخامسة ١٦٩ ، والسابعة ٢٠٢
- والشيوخ بالهيئة الثانية ٢٤٠
- أبو زيد عبد الله الوكيل ( الشيخ ) . شورى التواب بالهيئة الثانية ٢٦
- أبو زيد قاسم تمام ( الشيخ ) ... التواب بالهيئة الثامنة ٤٧٠ بالملحق .
- أبو زيد كريم ... .. الجمعية العمومية بالهيئة الرابعة ٧٥
- أبو زيد محمد محمد المراسى ... التواب بالهيئت السابعة ٤٤٠ بالملحق ،  
والثامنة ٤٧٨ بالملحق .

- أبو سيف علي كساب بك ... ... التواب بالهيئة الخامسة ١٦٨
- أبو عمارة ( الشيخ ) ... ... المجلس العالي ١٣
- أبو نصير ( الشيخ ) ... ... المجلس العالي ١٤
- أزري أبو العزبك ... ... شورى التواب بالهيئة الأولى ١٩
- أزري أبو العزب باشا ... ... التواب بالهيئة الثامنة ٤٦١ بالمحق .
- أحمد باشا ... ... المجلس العالي ٩
- أحمد ( الشيخ حاج ) ... ... المجلس العالي ١٣
- أحمد أبانله بك ... ... شورى التواب بالهيئة الأولى ١٨ ، والتواب  
المصرى ٣٩ ، وشورى القوانين بالهيئة الثانية ٥٥
- أحمد إبراهيم عطا الله بك ... ... الشيخ بالهيئة الثالثة ٤٩٨ بالمحق .
- أحمد أبو اسماعيل ( الشيخ ) ... ... المجلس العالي ١٤
- أحمد أبو الفتوح بك ... ... التواب بالهيئة الثامنة ٤٥٤ بالمحق .
- أحمد أبو الفتوح باشا ... ... شورى القوانين بالهيئة الثانية ٥٥ ، والجمعية  
التشريعية ٨٣
- أحمد أبو الفتوح ... ... التواب بالهيئة الخامسة ١٩٦ ، والسادسة ١٨١ ،  
والسابعة ١٩٧ ، والثامنة ٤٦١ بالمحق ، والشيوخ  
بالهيئة الثالثة ٥٠٧ بالمحق .
- أحمد أبو بكر الدمرداش ... ... التواب بالهيئة الثانية ١١٦
- أحمد أبو حسين ( الشيخ ) ... ... شورى التواب بالهيئة الأولى ٢٠
- أحمد أبو حمر ( الشيخ ) ... ... شورى التواب بالهيئة الثانية ٢٥
- أحمد أبو دبوس ( الشيخ ) ... ... شورى التواب بالهيئة الأولى ١٩
- أحمد أبو سمدة ( الشيخ ) ... ... شورى التواب بالهيئة الثانية ٢٤
- أحمد أبو سيف راضي ... ... الشيوخ بالهيئة الأولى ٢٢٨
- أحمد أبو علي ( الشيخ ) ... ... شورى التواب بالهيئة الأولى ٢١

- أحمد أبو يوسف (الشيخ) ... المجلس العالى ١٣  
 أحمد أحمد الأترى بك ... التواب بالهيئة الأولى ٩٤ ، والثانية ١١٠ ،  
 والثالثة ١٢٦ ، والرابعة ١٤٥  
 أحمد اسماعيل (الشيخ) ... شورى التواب بالهيئة الثالثة ٣٠  
 أحمد آغا الدقنى ... التواب المصرى ٤١  
 أحمد آغا حسن ... شورى التواب بالهيئة الثانية ٢٧  
 أحمد آغا عبد الصادق ... شورى التواب بالهيئتين الأولى ٢١ ، والثالثة ٣٣  
 أحمد الألفى عطية ... التواب بالهيئات السابعة ١٩٦ ، والثامنة ٢٠٤  
 بالمحقق ، والتاسعة ٤٧٧ بالمحقق .  
 أحمد الحضرى ... التواب بالهيئة الثامنة ٥٧٧ بالمحقق .  
 أحمد الدهشان (الشيخ) ... شورى التواب بالهيئة الثالثة ٣٢  
 أحمد السديب (الشيخ) ... شورى التواب بالهيئة الثانية ٢٥  
 أحمد الديوانى بك ... الشيخ بالهيئة الثالثة من المعينين ٢٤٤ ،  
 و ٣٧٧ بالمحقق .  
 أحمد السرور الشريف بك ... التواب بالهيئة السادسة ١٨٨  
 أحمد السعدى محمود الأترى ... التواب بالهيئة التاسعة ٤٧٦ بالمحقق .  
 أحمد السنبارى بك ... الشيوخ بالهيئة الثانية ٢٣٨  
 أحمد السيد ابراهيم زين (الشيخ) . الشيوخ بالهيئة الثانية ٢٤٠  
 أحمد السيد سالم ... التواب بالهيئتين السابعة ١٩٥ ، والتاسعة ٤٧٦  
 بالمحقق .  
 أحمد الشرى باشا ... الشيوخ بالهيئة الأولى ٢٣٠  
 أحمد الشريف بك ... شورى التواب بالهيئة الأولى ١٩ ، والنواب  
 المصرى ٣٩ ، والجمعية المومبية بالهيئات  
 الأولى ٦٣ ، والثانية ٦٧ ، والثالثة ٧٠

- أحمد الشيخ ... .. النواب بالهيئة الثانية ١١١
- أحمد الصاوي ... .. النواب بالهيئات الثانية ١١١، والثالثة ١٣٧،  
والرابعة ١٤٧
- أحمد الصاوي باشا ( اللواء ) ... الشيخ بالهيئة الثالثة من الميعتين ٥٣٥ بالمحقق.
- أحمد الصباي بك ... .. النواب المصري ٣٩، والجمعية العمومية بالميتين  
الأولى ٦٣، والثانية ٦٧
- أحمد الصوفاني بك ( الشيخ ) ... شوري القوانين بالهيئات الأولى ٥٤،  
والثانية ٥٥، والثالثة ٥٦
- أحمد الطاهر عمر خلف الله ... النواب بالهيئة التاسعة ٤٨٨ بالمحقق .
- أحمد القيسى بك ... .. النواب بالهيئة الرابعة ١٥٤
- أحمد المليحي بك ... .. النواب بالهيئات الأولى ١٠١، والثانية ١١٤،  
والرابعة ١٥٢، والسادسة ١٨٤، والسابعة ٢٠١
- والثامنة ٤٨٢ بالمحقق .
- أحمد المشاوي ( الشيخ ) ... .. المجلس العالي ١٤
- أحمد الهرميسل ... .. شوري القوانين بالهيئة الثانية ٥٥
- أحمد برهان نور ... .. النواب بالهيئات السادسة ١٧٩، والسابعة ١٩٦،  
والثامنة ٤٧٦ بالمحقق .
- أحمد بسيوني السيد حماد ... .. النواب بالميتين السابعة ١٩٩، والثامنة ٤٨٠ بالمحقق.
- أحمد بيجور باشا ... .. الشيخ بالهيئة الأولى من الميعتين ٣١٤
- أحمد ثابت موافي ( الدكتور ) ... النواب بالميتين الرابعة ١٤٥، والسادسة ١٧٨
- أحمد جاد الرب بك ( باشا ) ... النواب بالهيئات الأولى ١٠٣، والثانية ١١٦،  
والثالثة ١٣٥، والرابعة ١٥٥، والخامسة ١٧٠
- والسادسة ١٨٧، والسابعة ٢٠٤
- أحمد جاد الله ( الشيخ ) ... .. شوري النواب بالهيئة الثالثة ٣٧

أحمد حافظ عوض بك ... ... التواب بالهيئات الثالثة ١٣١ ، والرابعة ١٤١ ،  
والسادسة ١٧٦ والشيوخ بالهيئة الثالثة من  
المعينين ٥٢٩ بالمحق .

أحمد حبيب ( شيخ العرب ) ... المجلس العالى ١٤  
أحمد حبيب بك ... ... شورى القوانين بالهيئة الخامسة ٥٩  
أحمد حسن القهسى بك ... ... التواب بالمعيتين الأولى ١٠٢ ، والرابعة ١٥٤  
أحمد حسين ( الشيخ ) ... ... شورى التواب بالهيئة الثانية ٢٧  
أحمد حسين بك ... ... الشيوخ بالهيئة الثالثة من المعينين ٢٤٤ ، ٣٥٥  
بالمحق .

أحمد حسين عبدالواحد ( الشيخ ) . التواب بالهيئة الثامنة ٤٦٨ بالمحق .  
أحمد حشيش ... ... التواب بالهيئة الخامسة ١٦٦  
أحمد حلمى باشا ... ... الشيوخ بالهيئة الأولى من المعينين ٢١٤  
أحمد حلمى محمود ... ... التواب بالهيئة التاسعة ٤٨٠ بالمحق .  
أحمد حمدى سيف النصر بك ( باشا ) . التواب بالهيئات الأولى ١٠٢ ، والثالثة ١٢٢ ،  
والرابعة ١٤٢ ، والسادسة ١٧٦ ، والثامنة ٤٥٥  
بالمحق .

أحمد حمزة ... ... التواب بالمعيتين الرابعة ١٤٤ ، والسادسة ١٧٧ ،  
والشيوخ بالهيئة الثالثة ٥٠٠ بالمحق .  
أحمد حميد أبوسيت بك ... ... الشيوخ بالمعيتين الأولى ٢٢٣ ، والثالثة من  
المعينين ٢٤٤ و ٥٣٣ بالمحق ، ومن المستغنيين  
٥١٩ بالمحق .

أحمد حنى أبو الفضل الجيزاوى . الشيوخ بالمعيتين الأولى ٢٢٨ ، والثالثة ٢٥٠  
٥١١ بالمحق .

أحمد خلف الله ( الشيخ ) ... ... شورى التواب بالهيئة الثانية ٢٧  
أحمد خلف الله ... ... شورى القوانين بالهيئة الثانية ٥٥

- أحمد دريه (الشيخ) ... .. المجلس العالى ١٣
- أحمد ذوالفقار باشا ... .. الشيوخ بالهيئة الأولى ٢١٥ ، والثانية ٢٣٤  
من الميعين .
- أحمد دج (الشيخ) ... .. المجلس العالى ١٤
- أحمد رستم العللى بك ... .. الجمعية العمومية بالهيئات الأولى ٦٢ ، والثانية ٦٥ ،  
والثالثة ٦٩
- أحمد رشدى ... .. النواب بالميعين الخامسة ١٦١ ، والسابعة ١٩٢ ،  
والشيوخ بالهيئة الثانية من الميعين ٢٣٦
- أحمد رشدى الجزائر ... .. النواب بالهيئات الثالثة ١٣٠ ، والرابعة ١٥٠ ،  
والثامنة ٢٦١ بالمحق .
- أحمد رشيد باشا ... .. رئيس مجلس شورى النواب بالهيئة الثالثة ٢٨ ،  
وعضو بشورى القوانين من الميعين ٤٧
- أحمد رشيد عبدالحق (الدكتور) ، الشيوخ بالميعين الثانية ٢٤٠ ، والثالثة من  
الميعين ٥٣٦ بالمحق .
- أحمد رضوان عبدالرحمن (الشيخ) ، النواب بالهيئات الثالثة ١٣٧ ، والسادسة ١٨٨ ،  
والسابعة ٢٠٥ ، والثامنة ٤٨٦ بالمحق .
- أحمد رمزى بك ... .. النواب بالهيئات الأولى ٩٥ ، والثانية ١١٠ ،  
والثالثة ١٣٦ ، والشيوخ بالهيئة الثالثة من  
الميعين ٢٤٣ ، و ٥٢٧ بالمحق .
- أحمد زكى ... .. النواب بالهيئة التاسعة ٤٧٥ بالمحق .
- أحمد زكى أبو السعود باشا ... .. الشيوخ بالهيئة الأولى من الميعين ٢١٤
- أحمد زكى الشيشى ... .. النواب بالهيئة الثالثة ١٢٩
- أحمد زيور باشا ... .. الشيوخ بالميعين الأولى ٢١٣ ، والثانية ٢٣٧  
من الميعين
- أحمد سابق ... .. النواب بالهيئات الأولى ٩٢ ، والثانية ١٠٨ ،  
والثالثة ١٢٤

- أحمد سالم (الشيخ) ... ... شورى التواب بالهيئة الثالثة ٣١  
 أحمد سالم الريدى ... ... التواب المصرى ٤٠  
 أحمد سرجانى (الشيخ) ... ... المجلس العالى ١٣  
 أحمد سعدى (الشيخ) ... ... المجلس العالى ١٢  
 أحمد سلطان (الشيخ) ... ... شورى التواب بالهيئة الأولى ٢١  
 أحمد سليم جابر ... ... التواب بالهيئة التاسعة ٤٨٣ بالمحقق .  
 أحمد شريف باشا (اللواء) ... الشيوخ بالهيئة الثالثة ٣٤٦ ، و ٤٩٧ بالمحقق ،  
 و ٥٢٧ بالمحقق .  
 أحمد شوق بك ... ... الشيوخ بالهيئة الأولى ٢٢٢  
 أحمد ضياء الدين عبد الرحمن ... التواب بالهيئة السادسة ١٧٧  
 أحمد صالح الحديدى (الشيخ) . التواب بالهيئة الثامنة ٥٩ بالمحقق .  
 أحمد صبرى ... ... التواب بالهيئة التاسعة ٤٧٣ بالمحقق .  
 أحمد طلعت باشا ... ... الشيوخ بالهيئة الأولى من المئتين ٢٢٤  
 أحمد عبد الباقي راضى ... التواب بالهيئات الثانية ١١٤ ، والثالثة ١٣٣ ،  
 والرابعة ١٥٢  
 أحمد عبد الجواد أحمد الفايقى . التواب بالهيئات السادسة ١٨٧ ، والسابعة ٢٠٣ ،  
 والتاسعة ٤٨٥ بالمحقق .  
 أحمد عبد العال شلباية ... ... التواب بالهيئة الثامنة ٢٩ بالمحقق .  
 أحمد عبد الغفار بك (الشيخ) . شورى التواب بالهيئة الثانية ٢٤ ، والتواب  
 المصرى ٣٨ ، وشورى القوانين بالهيئتين  
 الأولى ٥٤ ، والثانية ٥٥  
 أحمد عبد الغفار بك (باشا) ... التواب بالهيئات الثانية ١١٣ ، والثالثة ١٣١ ،  
 والسادسة ١٨٣ ، والسابعة ١٩٩ ، والتاسعة ٤٨٠  
 بالمحقق ، والشيوخ بالهيئة الثالثة ٥٠٩ بالمحقق .  
 أحمد عبد الكريم أبو شقه ... التواب بالهيئة الثامنة ٤٦٧ بالمحقق .



- أحمد عبد اللاه أحمد شاذلى ... النواب بالهيئتين السادسة ١٨٩، والثامنة ١٧٠، بالملحق  
أحمد عبد اللطيف مرزوق ... النواب بالهيئتين الرابعة ١٥٣، والسادسة ١٨٥  
أحمد عبد الواحد الوكيل ... النواب بالهيئة الثامنة ٤٥٤ بالملحق.  
أحمد عبد الوهاب باشا ... النواب بالهيئتين السادسة ١٨٤، والسابعة ٢٠٠  
أحمد عبده بك ... ... النواب بالهيئة الأولى ٩٤، والشيوخ بالهيئتين  
الأولى ٢٢٤، والثالثة ٢٤٨، و ٥٠٣ بالملحق،  
و ٥٣٩ بالملحق .  
أحمد عثمان أحمد عبد الغفار ... النواب بالهيئة التاسعة ٤٩٠ بالملحق .  
أحمد عثمان الحللى بك ... الجمعية العمومية بالهيئات الثالثة ٧١، والرابعة ٧٤،  
والخامسة ٧٨  
أحمد عرفان باشا ... ... الشيوخ بالهيئة الثانية من الميعتين ٢٣٥  
أحمد عصمت ... ... النواب بالهيئات الأولى ٩٦، والثانية ١١١ ،  
والثالثة ١٢٨  
أحمد عطية باشا ( اللواء ) ... ... الشيوخ بالهيئة الثالثة من الميعتين ٥٣٨ بالملحق  
أحمد عفيفى باشا ... ... شورى القوانين من الميعتين ٥٣  
أحمد على باشا ... ... الشيوخ بالهيئات الأولى ٢١٣، والثانية ٢٣٤ ،  
والثالثة ٢٤٢ من الميعتين . و ٥٢٤ بالملحق .  
أحمد على أبوستيت بك ... ... النواب بالهيئات الأولى ١٠٥، والثالثة ١٣٨ ،  
والرابعة ١٥٧ ، والسابعة ٢٠٦ ، والثامنة ٢٦٩  
بالملحق، والشيوخ بالهيئة الثالثة ٥١٩ بالملحق .  
أحمد على أبو سعدة ( الشيخ ) ... النواب المصرى ٣٨  
أحمد على إسماعيل ( الشيخ ) ... شورى النواب بالهيئة الأولى ٢١  
أحمد على السدينى بك ... ... النواب المصرى ٤٢  
أحمد على حسين ( الشيخ ) ... النواب بالهيئة التاسعة ٤٨٨ بالملحق .  
أحمد على محمد الدربى ... ... النواب بالهيئة السابعة ٢٠٧

- أحمد علي محمود (الشيخ) ... شورى النواب بالهيئة الثانية ٢٤ ، والنواب  
المصرى ٣٩
- أحمد عيسى بك (الدكتور) ... الشيوخ بالهيئة الأولى من الميعين ٢١٨
- أحمد فريد محمد باشا ... النواب بالهيئة التاسعة ٤٧٨ ، بالمحق .
- أحمد فهمى إبراهيم ... النواب بالهيئة الأولى ٩٩
- أحمد فهمى الرشيدى بك ... الشيوخ بالهيئة الثانية ٢٣٨
- أحمد فهمى العروسى بك ... النواب بالهيئة الأولى ٩٩
- أحمد فهمى حسين باشا ... النواب بالهيئة الثالثة ٥١١ ، بالمحق .
- أحمد فؤاد عزت باشا ... الشيوخ بالهيئة الأولى من الميعين ٢١٤
- أحمد قاسم جودة ... النواب بالهيئة الثامنة ٥٥٤ ، بالمحق .
- أحمد قرشى بك (باشا) ... النواب بالهيئات الأولى ١٠٣ ، والثانية ١١٦ ،  
والثالثة ١٣٥ ، والسادسة ١٨٧ ، والثامنة ٤٦٧
- بالمحق ، والشيوخ بالهيئتين الأولى ٢٣٠ ،  
والثالثة ٥١٦ ، بالمحق .
- أحمد قرنى بك ... الشيوخ بالهيئة الثالثة ٥١٢ ، بالمحق .
- أحمد كامل بك (باشا) ... الشيوخ بالهيئة الثالثة من الميعين ٢٤٤ ،  
و ٥٣٢ ، بالمحق .
- أحمد كامل ... النواب بالهيئتين السادسة ١٨١ ، والثامنة ٤٦٠  
بالمحق .
- أحمد لطفى السيد باشا ... الشيوخ بالهيئة الثالثة من الميعين ٢٤٥ ،  
و ٥٤١ ، بالمحق ، و ٥٤٣ ، بالمحق .
- أحمد ماهر باشا (الدكتور) ... النواب بالهيئات الأولى ٩٠ ، والثانية ١٠٨ ،  
والثالثة ١٣٢ ، والرابعة ١٤١ ، والسادسة ١٧٦ ،  
والسابعة ١٩٢ ، والثامنة ٤٧٣ ، بالمحق .
- أحمد محفوظ ... النواب بالهيئتين السابعة ٤٤٨ ، بالمحق ، التاسعة  
٤٨٦ ، بالمحق .

- أحمد محمد (الشيخ) ... .. التواب المصرى ٤٢
- أحمد محمد أباطة ... .. التواب بالهيئتين السابعة ١٩٤، والثامنة ٤٥٨ بالمحقق
- أحمد محمد إبراهيم عبد الله بررى . التواب بالهيئة التاسعة ٤٨٧ بالمحقق
- أحمد محمد أبو طالب ... .. شورى التواب بالهيئة الثالثة ٣٢
- أحمد محمد الباجا ... .. الجمعية العمومية بالهيئة الأولى ٦٥
- أحمد محمد الشاذلى ... .. التواب بالهيئة الخامسة ١٦٦
- أحمد محمد الهرميسل بك ... .. الشيخ بالهيئة الثالثة ٥٠٦ بالمحقق .
- أحمد محمد الوكيل ... .. التواب بالهيئة الثامنة ٤٦٣ بالمحقق .
- أحمد محمد جاويز بك ... .. شورى القوانين بالهيئة الثالثة ٥٧
- أحمد محمد حجازى بك ... .. الشيخ بالهيئة الأولى ٢٢٢
- أحمد محمد خشبة بك ... .. الجمعية العمومية بالهيئتين الرابعة ٧٤ ،  
والخامسة ٧٨
- أحمد محمد خشبة بك (باشا) ... .. التواب بالهيئتين الأولى ١٠٣ ، والثالثة ١٣٦ ،  
والشيخ بالهيئة الثالثة من الميعين ٢٤٢ ،  
و٥٢٥ بالمحقق .
- أحمد محمد خلف الله ... .. شورى التواب بالهيئة الثالثة ٣١
- أحمد محمد خليل أبوسديرة (الشيخ) . التواب بالهيئات الأولى ١٠٤ . والثانية ١١٧ ،  
والثالثة ١٣٧ ، والرابعة ١٥٦ ، والسادسة ١٨٨
- أحمد محمد سعيد ... .. التواب بالهيئتين السابعة ١٩٧ ، والثامنة ٤٧٧ بالمحقق .
- أحمد محمد عطية الناظر بك ... .. التواب بالهيئات الرابعة ١٥٦ ، والسادسة ١٨٨ ،  
والسابعة ٢٠٥ ، والثامنة ٤٨٧ بالمحقق .
- أحمد محمد على عمر ... .. التواب بالهيئة السابعة ٢٠٥
- أحمد محمد عمر حمدان ... .. التواب بالهيئات الأولى ١٠٥ ، والثالثة ١٣٨ ،  
والرابعة ١٥٧

- أحمد محمد عوض الحويج (الشيخ) . الثواب بالهيئات الثالثة ١٣٧ ، والخاصة ١٧١ ،  
والسابعة ٢٠٦
- أحمد محمد عويس (الشيخ) ... الثواب بالهيئة الثامنة ٤٦٤ بالمحق .
- أحمد محمد قوسة ... .. الثواب بالهيئة الثامنة ٤٥٥ بالمحق .
- أحمد محمود باشا ... .. الجمعية التشريعية ٨٤
- أحمد مختار بك ... .. الثواب بالهيئات السابعة ١٩٥ ، والتاسعة  
٤٧٦ بالمحق .
- أحمد مختار حمزى باشا ... .. الشيخ بالهيئة الثالثة من المعينين ٥٣٤ بالمحق .
- أحمد مدحت يكن باشا ... .. الشيخ بالهيئة الثالثة من المعينين ٢٤١ ،  
و ٥٢٣ بالمحق .
- أحمد مراد ... .. الثواب بالهيئة السابعة ١٩٤
- أحمد مرتضى المراغى ... .. الثواب بالهيئة السابعة ٢٠٦
- أحمد مرزوق ... .. شورى القوانين بالهيئة الثانية ٥٥
- أحمد مرسى بدر بك ... .. الثواب بالهيئات السابعة ١٩٢ ، والتاسعة ٤٧٤  
بالمحق .
- أحمد مرسى نصر ... .. الثواب بالهيئات الأولى ٩٣ ، والسابعة ١٩٤
- أحمد مصطفى بك ... .. الثواب المصرى ٣٨
- أحمد مصطفى بك ... .. الشيخ بالهيئة الأولى ٢٣٢
- أحمد مصطفى إسماعيل أبو رحاب . الثواب بالهيئات الثانية ١١٨ ، والسادسة ١٨٩ ،  
(الشيخ) والسابعة ٢٠٦ ، والتاسعة ٤٨٧ بالمحق ، والشيخ  
بالهيئة الثالثة ٥١٨ بالمحق .
- أحمد مصطفى عمرو باشا ... .. الشيخ بالهيئات الأولى ٢٣٠ ، والثالثة ٢٥٢  
و ٥١٧ بالمحق .
- أحمد مظلوم باشا ... .. رئيس الجمعية التشريعية ٨١ ، والثواب بالهيئات  
الأولى ٩١ ، والثانية ١٠٨ ، والشيخ بالهيئة  
الأولى من المعينين ٢١٦

- أحمد مفتاح معبد... .. التواب بالهيئة الرابعة ١٥٣، والسادسة ١٨٦،  
والسابعة ٢٠٢ والتاسعة ٤٨٣ بالمحق .
- أحمد عيسى ... .. المجلس العالي ١٠
- أحمد موسى الزاهد ... .. التواب بالهيئة السادسة ١٧٨
- أحمد موسى ذكرى ... .. التواب بالهيئة التاسعة ٤٧٩ بالمحق .
- أحمد مؤمن ... .. الجمعية العمومية بالهيئة الأولى ٦٤
- أحمد نجيب الهلالي بك (باشا) . التواب بالهيئتين السادسة ١٧٩ والثامنة ٤٦٤  
بالمحق .
- أحمد نجيب براده بك ... .. الشيوخ بالهيئتين الثانية من المعينين ٢٣٧،  
والثالثة من المنتخبين ٢٤٦ و ٤٩٧ بالمحق .
- أحمد نصر (الشيخ) ... .. الشيوخ بالهيئة الأولى من المعينين ٢١٦
- أحمد نصير بك (الشيخ) ... .. شورى التواب بالهيئة الثانية ٢٧، والتواب  
المصرى ٣٩
- أحمد حمام حسين بك... .. التواب بالهيئة السادسة ١٨٨، والشيوخ بالهيئة  
الثالثة ٥١٧ بالمحق .
- أحمد وإلى الجندى ... .. التواب بالهيئتين الخامسة ١٦٩، والسادسة ٢٠٢
- أحمد وهبي دوينار ... .. التواب بالهيئتين الثالثة ١٢٧، والرابعة ١٤٧
- أحمد يحيى بك ... .. شورى القوانين بالهيئة الرابعة ٥٧، والخامسة ٥٩
- إدريس راهب بك ... .. شورى القوانين من المعينين ٥١
- إدريس عبد العال الملبجى بك . التواب بالهيئتين السابعة ٢٠٢، والتاسعة ٤٨٣  
بالمحق .
- إدوارد قصيرى بك... .. الشيوخ بالهيئة الثانية من المعينين ٢٣٧
- إدوارد ويصا ... .. التواب بالهيئة السادسة ١٨٧
- أديب شونده (الدكتور) ... .. الشيوخ بالهيئة الأولى ٢٢٢
- أمعد يوسف عطية (الدكتور) . الشيوخ بالهيئة الثانية من المعينين ٢٣٧

- اسكندر فهمى جرجاوى (الكتور) . النواب بالهيئة الثامنة ٤٦٦ بالمحقق .
- اسماعيل (الشيخ) ... .. المجلس المالى ١٤
- اسماعيل أباطله بك ( باشا ) ... شورى القوانين بالهيئات الثالثة ٥٦ ، والرابعة ٥٧ ،  
والخامسة ٥٩ ، والجمعية التشريعية ٨٤
- اسماعيل ابراهيم مراد ... .. النواب بالهيئة الخامسة ١٦٢
- اسماعيل أبو جاد ( الشيخ ) ... المجلس المالى ١٢
- اسماعيل أحمد ( الشيخ ) .. شورى النواب بالهيئة الأولى ٢٠
- اسماعيل أفا ... .. المجلس المالى ١١
- اسماعيل أمين اسماعيل ... .. النواب بالهيئة الثامنة ٤٦٣ بالمحقق .
- اسماعيل حسن ( الشيخ ) ... شورى النواب بالهيئة الأولى ١٩
- اسماعيل دبوس بك ... .. الجمعية العمومية بالهيئتين الثالثة ٦٩ ،  
والرابعة ٧٣
- اسماعيل راغب باشا ... .. رئيس مجلس شورى النواب بالهيئة الأولى ١٧
- اسماعيل رضوان ( الشيخ ) ... .. المجلس المالى ١٤
- اسماعيل رمزى باشا ... .. النواب بالهيئات الرابعة ١٤٦ ، والسادسة ١٧٩
- والثامنة ٥٩ بالمحقق .
- اسماعيل رمضان ... .. النواب بالهيئة السابعة ٢٠٠
- اسماعيل سرى باشا ... .. الشيوخ بالهيئتين الأولى ٢١٣ ، والثانية ٢٣٤
- من المعينين .
- اسماعيل سليمان بك ... .. شورى النواب بالهيئة الثانية ٣٦ ، والنواب  
المصرى ٤٠ ، والجمعية العمومية بالهيئة الأولى ٦٤
- اسماعيل سليمان حمزة ... .. النواب بالهيئات الأولى ٩٩ ، والثانية ١١٣ ،  
والثالثة ١٣١ ، والرابعة ١٥٠ ، والسادسة ١٨٣ ،  
والشيوخ بالهيئة الثالثة ٩٨ بالمحقق .

اسماعيل صدق باشا ... .. التواب بالهيئات الثانية ١١١ ، والثالثة ١٣٧ ،  
والخامسة ١٦٥ ، والسادسة ١٨٠ ، والسابعة ١٩٦ ،  
والثامنة ٤٧٧ بالملحق ، والشيخ بالهيئة الثالثة  
٥١١ بالملحق .

اسماعيل صفوت باشا ... .. شورى القوانين من المصين ٥٠  
اسماعيل عبد الحميد نوار ... .. التواب بالهيئتين الأولى ١٠٠ ، والرابعة ١٥١  
اسماعيل عبد الرازق ... .. التواب بالهيئة التاسعة ٨٤ بالملحق .

اسماعيل عبد الله قواز ... .. الشيخ بالهيئة الأولى ٣٣٣  
اسماعيل عثمان أباطه ... .. التواب بالهيئة الخامسة ١٦٣  
اسماعيل عثمان كامل ... .. التواب بالهيئة التاسعة ٨٥ بالملحق .

اسماعيل فهمى الشلقانى بك ... .. التواب بالهيئتين الخامسة ١٦٣ ، والسابعة ١٩٤  
اسماعيل كريم ... .. الجمعية العمومية بالهيئة الخامسة ٧٨  
اسماعيل محمد باشا ... .. شورى القوانين من المصين ٤٩

اسماعيل محمد أباطه ... .. التواب بالهيئة التاسعة ٧٥ بالملحق .  
اسماعيل محمد أحمد قواز (الشيخ) ، التواب بالهيئة الثانية ١١٧ ، والشيخ بالهيئة  
الثالثة ٢٥٣ و ١٨٠ بالملحق ، و ٥٣٣ من المصين  
بالملحق .

اسماعيل محمد عبدالرحيم أبو الذهب . التواب بالهيئة الخامسة ١٧١  
اسماعيل مصطفى الملوانى ... .. الشيخ بالهيئة الثالثة ٢٤٨ و ٥٠٥ بالملحق .  
اسماعيل يسرى باشا ... .. شورى القوانين من المصين ٤٨

أصلان قطاوى بك ... .. الشيخ بالهيئة الثالثة من المصين ٣٤٢ و ٥٢٥  
بالملحق .

الأحمدى منصور ( الشيخ ) ... .. التواب بالهيئات الأولى ٩٤ ، والثالثة ١٣٥ ،  
والرابعة ١٤٥

الامام الشافى أبو شنب ... .. شورى التواب بالهيئة الأولى ١٨

- الامام العشماوى ( الشيخ ) ... شورى التواب بالهيئة الثانية ٢٤  
 الأمير ( الشيخ ) ... ... المجلس العالى ٩  
 الأنباء اغناطيوس برزى ... الشيوخ بالهيئة الأولى من المعينين ٢١٧  
 الأنباء كيولس أفندى ... شورى القوانين من المعينين ٤٧  
 الأنباء لوكاس ... ... الشيوخ بالهيئة الأولى من المعينين ٢١٧  
 الأنباء يونس ... ... شورى القوانين من المعينين ٥١ ، والشيوخ  
 بالهيئة الثانية من المعينين ٢٣٥  
 البرت جورج خياط بك ... التواب بالهيئة الثامنة ٤٩٧ بالمحق ، والتاسعة  
 ٤٨٦ بالمحق .  
 البكرى ( الشيخ ) ... ... المجلس العالى ٩  
 السادات ( الشيخ ) ... ... المجلس العالى ٩  
 السعدى بشارة الطحاوى بك ... الجمعية التشريعية من المعينين ٨٢  
 السعيد حبيب ... ... التواب بالهيئة الخامسة ١٩٣  
 السعيد محمد السبح ... ... التواب بالهيئة الثالثة ١٢٦ ، والرابعة ١٤٦  
 السيد ابراهيم الديوانى ... ... الجمعية العمومية بالهيئة الثالثة ٩٨  
 السيد ابراهيم على جمى ... شورى التواب بالهيئة الثانية ٣٣  
 السيد أبو بكر راتب باشا ... رئيس مجلس شورى التواب بالهيئة الثانية ٢٢  
 السيد أبو حسين بك ... ... الجمعية العمومية بالهيئات الثانية ٩٦ ، والثالثة ٧٠ ،  
 والرابعة ٧٣  
 السيد أحمد أباطه بك ... ... الشيوخ بالهيئة الثالثة ٥٠٢ بالمحق .  
 السيد أحمد السمرى ... شورى التواب بالهيئة الثانية ٣٣ ، والثالثة ٢٩  
 السيد أحمد السيوفى ... ... التواب المصرى ٣٧  
 السيد أحمد عيسى بك ... ... التواب بالهيئة الخامسة ١٦٥  
 السيد أحمد ماجور ... ... الجمعية العمومية بالهيئة الثالثة ٧٠  
 السيد أحمد محسن ... ... الجمعية العمومية بالهيئة الخامسة ٧٥



- السيد أحمد مرمي ... .. التواب بالهيئة التاسعة ٤٧٥ بالمحق .
- السيد أحمد همام ... .. الجمعية العمومية بالهيئة الثانية ٦٨
- السيد المحكم ... .. التواب بالهيئة السابعة ٢٠٢
- السيد القتي ... .. شوري التواب بالهيئة الثانية ٣٣، والتواب المصري ٣٨، والجمعية العمومية بالهيئة الأولى ٦٣
- السيد أمين الدنف ... .. شوري التواب بالهيئة الثانية ٢٢
- السيد أمين العمروسي ... .. الجمعية العمومية بالهيئة الثالثة ٦٨
- السيد أمين حسين الصيادي ... .. التواب بالهيئة الثامنة ٤٥٥ بالمحق .
- السيد حسن عبد المنعم الشندويلي . التواب بالهيئتين السابعة ٢٠٦ ، والتاسعة ٤٨٧ بالمحق .
- السيد حسن موسى العفاد ... .. شوري التواب بالهيئة الثانية ٢٢
- السيد حسين القصبي ... .. الجمعية العمومية بالهيئة الخامسة ٧٧ ، والشيوخ بالهيئة الأولى ٣٢٦
- السيد حسين سالم ... .. التواب بالهيئة الرابعة ١٤٥
- السيد ولاءة عتير ... .. شوري التواب بالهيئة الثانية ٢٧
- السيد سرور شهاب الدين ... .. التواب المصري ٤٢ ، وشوري القوانين بالهيئة الثانية ٥٥
- السيد معبد الغرياني بك ... .. التواب المصري ٣٧، والجمعية العمومية بالهيئات الأولى ٦٣، والثانية ٦٥، والثالثة ٦٩، والرابعة ٧٢
- السيد سليم ( باشا ) ... .. التواب بالهيئات السادسة ١٧٩ ، والثامنة ٤٥٩ بالمحق ، والتاسعة ٤٧٦ ، بالمحق .
- السيد سليمان ... .. الجمعية العمومية بالهيئة الأولى ٦٣
- السيد سليمان العززي بك ... .. الجمعية العمومية بالهيئة الأولى ٦٢
- السيد سليمان المغربي ... .. شوري التواب بالهيئتين الثانية ٣٣ ، والثالثة ٢٩
- السيد طه عبد الحميد الشريف . التواب بالهيئة السابعة ٢٠٦

- السيد عبد الباقي البكرى ... شورى القوانين من المعينين ٤٧
- السيد عبد الحميد البكرى ... الشيوخ بالهيئة الأولى ٢١٧ ، والثانية من المعينين ٢٣٥
- السيد عبد الخالق السادات ... شورى القوانين من المعينين ٤٩
- السيد عبد الرزاق جمعى الشورى . شورى التواب بالهيئات الأولى ١٧ ، والثانية ٢٣ ، والثالثة ٢٩
- السيد عبد الرحمن بك ... الشيوخ بالهيئة الأولى ٢٣٢
- السيد عبد الرحمن نافذ ... شورى القوانين من المعينين ٤٧
- السيد عبد الرحيم محمد مهنا ... الشيوخ بالهيئة الثالثة ٢٥٣ ، و ٥٢٠ بالمحق .
- السيد عبد العزيز خضر ... التواب بالميتين الأولى ٩٧ ، والثانية ١١٢
- السيد عبد الفتاح اللوزى ... الشيوخ بالهيئة الثالثة ٤٩٩ بالمحق .
- السيد عبد الله التقي ... التواب بالهيئة التاسعة ١٨٠ بالمحق .
- السيد عبد المطلب ... التواب بالميتين الأولى ٩٣ ، والثانية ١٠٩
- السيد عبد الهادى عبد العزيز القصبي . التواب بالهيئات الأولى ٩٧ ، والثانية ١١٢ ، والثالثة ١٢٩ ، والرابعة ١٤٨ ، والسادسة ١٨١ ، والسابعة ١٩٧ ، والتاسعة ٤٧٧ بالمحق .
- السيد على الجيسى ... الجمعية العمومية بالهيئة الثالثة ٦٩
- السيد على خشيه ... الجمعية العمومية بالهيئة الأولى ٦٤
- السيد على راتب ... التواب بالميتين السابعة ١٩٢ ، والتاسعة ٤٧٣ بالمحق .
- السيد على محمود بك ... الجمعية العمومية بالهيئة الخامسة ٧٦
- السيد عمر مكرم ... الجمعية العمومية بالميتين الثالثة ٦٨ ، والرابعة ٧٢
- السيد ميسوى الشريف ... شورى التواب بالهيئة الثانية ٢٥
- السيد فوده بك ... التواب بالهيئة الأولى ٩٥ ، والشيوخ بالهيئة الأولى ٢٢٤

- السيد محمد أبو النظار شاك بك ... التواب المصرى ٣٩
- السيد محمد أحمد هارون ... التواب بالهيئة السادسة ١٨٨
- السيد محمد البيلالوى ... الشيوخ بالهيئة الأولى من المعينين ٢١٦
- السيد محمد البدرالوى ياشا ... التواب بالهيئات السادسة ١٨١، والسابعة ١٩٧،  
والثامنة ٤٦٠ بالمحقق، والثامنة ٤٧٨ بالمحقق.
- السيد محمد الشورى ... شورى التواب بالهيئة الثانية ٢٢
- السيد محمد توفيق البكرى ... شورى القوانين من المعينين ٥٠
- السيد محمد عبدالمهادى الجندى ياشا. التواب بالهيئتين السادسة ١٧٧، والثامنة  
٤٥٧ بالمحقق.
- السيد محمد محمد سكر ... الجمعية العمومية بالهيئة الثانية ٦٥
- السيد محمود الأخرى بك ... الشيوخ بالهيئة الثالثة ٥٠٣ بالمحقق.
- السيد محمود الشندوبى بك ... الشيوخ بالهيئتين الأولى ٢٣٢، والثالثة ٢٥٢  
و ٥١٨ بالمحقق.
- السيد محمود العطار بك ... شورى التواب بالهيئتين الأولى ١٧، والثالثة ٢٨  
والتواب المصرى ٣٧، والجمعية العمومية بالهيئة  
الأولى ٦٢
- السيد محمود عبد المعطى بك ... شورى التواب بالهيئتين الأولى ١٧، والثالثة ٢٨
- السيد مرسى بك ... التواب بالهيئات الأولى ٩١، والثالثة ١٠٨،  
والثالثة ١٢٣، والرابعة ١٤٢، والسابعة ١٩٣
- السيد مصطفى الطحان بك ... شورى القوانين بالهيئتين الأولى ٥٤، والثانية ٥٥  
والجمعية العمومية بالهيئة الخامسة ٧٦
- السيد مصطفى عبد الرحيم الشريف. التواب بالهيئتين الخامسة ١٧٢، والسابعة ٢٠٦
- السيد معوض إبراهيم الباز ... التواب بالهيئة الثامنة ٥٨ بالمحقق.
- السيد منصور ... التواب بالهيئتين الخامسة ١٦٤، والسابعة ١٩٩
- السيد نهان بكى ... الجمعية العمومية بالهيئة الأولى ٦٢

- السيد هاشم أحمد محمد الشريف . التواب بالهيئة التاسعة ٤٨٧ بالملحق .
- السيد يوسف العقي ... .. شورى التواب بالهيئتين الثانية ٢٢ ، والثالثة ٢٨ الشافى أبو وانيه ( الشيخ ) ... مجلس الشيوخ بالهيئتين الأولى ٢٢٢ ، والثالثة ٢٥٠ .
- ٥١٠ و بالملحق .
- العدل أحمد ( الشيخ ) ... .. شورى التواب بالهيئة الأولى ١٩ ، والتواب المصرى ٣٨
- الفسريد شماس ... .. الشيوخ بالهيئة الأولى من المعينين ٢١٩
- الفسريد قيس ... .. التواب بالهيئة الثامنة ٥٨ بالملحق .
- الكسان أبسغرون باشا ... .. الشيوخ بالهيئة الأولى ٢١٤ ، ومن المعينين بالهيئة الثالثة ٢٤٣ ، و ٥٢٩ بالملحق .
- المتولى شريف ( الشيخ ) ... .. شورى التواب بالهيئة الثالثة ٣٠
- المصرى ( الشيخ ) ... .. المجلس العالى ١١
- المصرى السعدى بك ( باشا ) .. الجمعية التشريعية ٨٥ ، والشيوخ بالهيئة الأولى ٢٣٠
- التجلى سالم بك ... .. التواب بالهيئة الأولى ٩٤ ، والثانية ١٠٩
- الibas عوض بك ... .. الشيوخ بالهيئة الثانية من المعينين ٢٣٦
- امام أبو العلا بك ... .. التواب بالهيئة الثامنة ٧١ بالملحق .
- امام سليمان جدون ... .. التواب بالهيئة التاسعة ٧٦ بالملحق .
- امام عبد العال ( الشيخ ) ... .. شورى التواب بالهيئة الثالثة ٣٣
- امام عبد اللطيف واكد ... .. التواب بالهيئة التاسعة ٧٦ بالملحق .
- أميل الكسان ... .. التواب بالهيئتين السادسة ١٨٧ ، والثامنة ٤٦٧ بالملحق .
- أمين افندى ... .. المجلس العالى ١٠
- أمين ابراهيم حل كساب ... .. التواب بالهيئة السابعة ٢٠٢
- أمين أحمد السعيد ... .. التواب بالهيئتين السابعة ١٩٢ ، والثامنة ٤٧٣ بالملحق ، والشيوخ بالهيئة الثالثة ٩٦ بالملحق .

- أمين اسماعيل ... .. التواب بالهيئات الأولى ٩٩ ، والثانية ١١٣ ،  
والثالثة ١٣١ ، والرابعة ١٥٠
- أمين الشعمى باشا ... .. التواب المصرى ٣٩ ، والجمعية العمومية بالميتين  
الرابعة ٧٣ ، والخامسة ٧٧
- أمين العريف بك ... .. الجمعية العمومية بالهيئة الخامسة ٧٨
- أمين العلاطى ... .. التواب بالهيئة السابعة ١٩٦
- أمين المسلاوى ... .. التواب بالهيئة الخامسة ١٦٥
- أمين بطرس خليل بطرس ... .. التواب بالميتين السادسة ١٨٩ ، والتاسعة  
٤٨٧ بالمحقق .
- أمين حسين يوسف ... .. الشيوخ بالهيئة الثانية ٣٣٩
- أمين خليفة أبو زيد ... .. التواب بالهيئة الثامنة ٤٦٤ بالمحقق .
- أمين صاى باشا ... .. الجمعية التشريعية من الميتين ٨٧ ، والشيوخ  
بالهيئات الأولى ٣٣٢ ، والثانية ٣٣٨ ، ومن  
الميتين بالهيئة الثالثة ٢٤٣ ، و ٥٢٨ بالمحقق .
- أمين سيد حمام ... .. التواب بالهيئة الخامسة ١٧٢
- أمين شلقاى بك ... .. التواب بالهيئات الأولى ١٠٣ ، والثانية ١١٦ ،  
والثالثة ١٣٥ ، والرابعة ١٥٥ ، والسادسة ١٨٧ ،  
والثامنة ٤٦٧ بالمحقق .
- أمين ناصر طرهونى ... .. التواب بالهيئة الخامسة ١٧٠
- أمين عبد السلام العلاطى ... .. التواب بالهيئة التاسعة ٤٧٧ بالمحقق .
- أمين عثمان باشا ... .. الشيوخ بالهيئة الثالثة من الميتين ٥٣٧ بالمحقق .
- أمين على كساب بك ... .. التواب بالهيئة التاسعة ٤٨٢ بالمحقق .
- أمين غالى باشا ... .. الشيوخ بالهيئة الثانية من الميتين ٢٣٥
- أمين محسن الخطيب ... .. التواب بالهيئة السادسة ١٨٠
- أمين محمد العارف بك ... .. الجمعية العمومية بالهيئة الرابعة ٧٥

- أمين محمد عبد الوهاب ... .. التواب بالهيئة السابعة ٢٠٠  
 أمين همام حمادى ... .. التواب بالهيئات الأولى ١٠٥ ، والثالثة ١٣٧ ،  
 والثامنة ٤٨٧ بالمحقق ، والشيوخ بالهيئة الثالثة  
 ٢٥٢ و ٥١٩ بالمحقق .  
 أمين يوسف طاهر بك ... .. التواب بالهيئات الرابعة ١٤٤ ، والسادسة ١٧٨ ،  
 والسابعة ١٩٤ ، والثامنة ٤٧٥ بالمحقق .  
 أنطون الجميل بك ... .. الشيوخ بالهيئة الثالثة من المعينين ٢٤٤ ،  
 و ٥٣٤ بالمحقق .  
 أنطون جرجس أنطون ... .. التواب بالهيئة السادسة ١٨٣  
 أيوب أيوب ( الشيخ ) ... .. شورى التواب بالهيئة الثالثة ٣٠  
 أيوب عيسى ( الشيخ ) ... .. المجلس العالى ١٢

### ( ب )

- باخوم حنا ... .. شورى التواب بالهيئة الثالثة ٣١  
 باسيلي تادرس باشا ... .. شورى القوانين من المعينين ٥٢  
 بحيرى حلاوة بك ... .. التواب بالهيئتين الأولى ٩٢ ، والثالثة ١٢٤  
 بدرأوى ماشور بك ( باشا ) ... .. الجمعية العمومية بالهيئتين الثانية ٦٧ ، والثالثة ٧٠  
 بدرخان على بك ... .. التواب بالهيئة الثالثة ١٣٣  
 بدى الشريعى ... .. شورى التواب بالهيئتين الثانية ٢٦ ، والثالثة ٣٢ ،  
 والتواب المصرى ٤١  
 بركات الديب ( الشيخ ) ... .. شورى التواب بالهيئة الأولى ١٨  
 برهان نور باشا ... .. الشيوخ بالهيئة الأولى ٢٢٤  
 برهان نور ... .. التواب بالهيئات الرابعة ١٤٦ ، والسادسة ١٧٩ ،  
 والسابعة ١٩٦ ، والثامنة ٤٧٦ بالمحقق  
 بسيونى أبو الفضل ... .. التواب المصرى ٣٩

- بيوني الخطيب بك ... .. الشيوخ بالهيئة الأولى ٢٢٦
- بشاي جرجس بك ... .. الشيوخ بالهيئة الثانية من الميعين ٢٣٧
- بشري حنا بك ... .. التواب بالهيئات الأولى ١٠٢، والثانية ١١٦،  
والثالثة ١٣٥
- بطرس حكيم قلاده ... .. التواب بالهيئتين الثالثة ١٣٧، والثامنة ٤٦٨  
بالمحقق.
- بطرس خليل بطرس ... .. الشيوخ بالهيئة الثالثة ٢٥٢ و ٥١٩ بالمحقق.
- بغدادى أياظه (الشيخ) ... .. المجلس العالى ١٣
- بكر بسدر (الشيخ) ... .. المجلس العالى ١٣
- بهجت السيد أبوعلى بك ... .. التواب بالهيئتين الأولى ٩٨، والرابعة ١٤٩،  
والشيوخ بالهيئة الثالثة ٢٤٩ و ٥٠٨ بالمحقق.
- بولس حنا باشا ... .. الشيوخ بالهيئتين الأولى ٢٣٢، والثانية ٢٤١
- بيومى ذكرى بك ... .. الشيوخ بالهيئة الأولى ٢٢٤
- بيومى عابد صبيح (الشيخ) ... .. شورى التواب بالهيئة الثانية ٢٣
- بيومى مدكور بك ... .. الشيوخ بالهيئتين الأولى ٢٢٨، والثالثة  
٢٥٠ و ٥١٢ بالمحقق.

## ( ت )

- تمام حبارير (الشيخ) ... .. شورى التواب بالهيئة الثالثة ٣٣
- تمام على كساب بك ... .. شورى القوانين بالهيئتين الرابعة ٥٨، والخامسة ٥٩
- تهامى محمد خضية ... .. التواب بالهيئة الأولى ١٠٣
- توفيق إندراوس بشاره ... .. التواب بالهيئات الأولى ١٠٦، والثانية ١١٨،  
والثالثة ١٣٩
- توفيق حسن المكلاوى ... .. التواب بالهيئة الخامسة ١٦٣

توفيق دوس باشا ... .. التواب بالهيئات الثانية ١١٦ ، والثالثة ١٣٦ ،  
والخامسة ١٧٠ ، والسابعة ٢٠٤ ، والشيخ  
بالهيئة الثالثة ١٦٦ بالمحق ، ومن الميعين  
٥٢٣ بالمحق .  
توفيق محمد خليفة ( الشيخ ) ... التواب بالهيئتين الأولى ١٠٥ ، والثانية ١١٨  
توفى محمد ... .. التواب المصرى ٤١ ، والجمعية العمومية بالهيئة  
الأولى ٦٤  
تمورأغا ... .. المجلس العالى ١١

### ( ج )

جاد الحوت ... .. التواب بالهيئات الأولى ٩٤ ، والثانية ١٠٩ ،  
والثالثة ١٢٥  
جاد قنديل ( الدكتور ) ... .. الشيخ بالهيئة الثالثة ٥٠٦ بالمحق .  
جاد مصطفى بك ( الشيخ ) ... التواب المصرى ٣٨ ، وشورى القواين بالهيئة  
الثانية ٥٥ ، والجمعية العمومية بالهيئتين  
الرابعة ٧٣ ، والخامسة ٧٧  
جاد يوسف ( الشيخ ) ... .. شورى التواب بالهيئة الثالثة ٣٠  
جبر محمد ... .. التواب المصرى ٤١  
جبرائيل تكلا باشا ... .. التواب بالهيئتين السابعة ٢٠٠ ، والثامنة ٤٦٣  
بالمحق .  
جرجس برسوم ( المعلم ) ... .. شورى التواب بالهيئة الأولى ٢٠ ، والتواب  
المصرى ٤٠ ، والجمعية العمومية بالهيئة الأولى ٦٤  
جرجس زقائرى باشا ... .. الشيخ بالهيئة الثانية من الميعين ٢٣٥  
جرجس يعقوب ... .. الجمعية العمومية بالهيئتين الثانية ٦٧ ، والثالثة ٧١  
جعفر نغرى بك ... .. التواب بالهيئات الأولى ٩١ ، والثانية ١٠٨  
والثالثة ١٢٣



- جعفر مظهر باشا ... .. رئيس مجلس شورى التواب في الهيئة الثالثة ٢٨
- جعفروى باشا ... .. التواب بالهيئة الثانية ١٠٩ ، والثالثة ١٣٤ ،  
والشيوخ بالهيئة الثالثة من الميعين ٢٤٢ و ٢٢٣  
بالمحقق .
- جفرى بطرس غالى بك ... .. التواب بالهيئة التاسعة ٤٧٣ بالمحقق .
- جلال حسين ... .. التواب بالهيئة الثامنة ٤٥٤ بالمحقق .
- جلال عبد الحميد إسماعيل أباطه . الشيوخ بالهيئة الثالثة ٥٠١ بالمحقق .
- جلال فهم باشا ... .. الشيوخ بالهيئة الثالثة ٥٣٠ بالمحقق .
- جلال كامل الحمامى ... .. التواب بالهيئة الثامنة ٤٥٦ بالمحقق ،  
والثامنة ٤٧٤ بالمحقق .
- جمال الدين العبد ... .. التواب بالهيئة السابعة ١٩٨ ، والثامنة ٤٧٩  
بالمحقق .
- جمال الدين عثمان أباطه بك ... .. الشيوخ بالهيئة الثالثة ٥٠٢ بالمحقق .
- جمعه محمد محيى ( الشيخ ) ... .. التواب بالهيئة الخامسة ١٧٢
- جمعة منصور ( الشيخ ) ... .. المجلس العالى ١٤
- جمعة الحاج سيد اللوزى ... .. شورى التواب بالهيئة الثالثة ٢٩
- جميل اخنوخ فانوس ... .. التواب بالهيئة الثامنة ٤٦٨ بالمحقق .
- جميل سراج الدين شاهين بك ... .. التواب بالهيئة الثامنة ٤٦١ بالمحقق .
- جوريج مكرم عيسى ... .. التواب بالهيئة الثامنة ٤٧٠ بالمحقق ،  
والثامنة ٤٧٣ بالمحقق
- جورجى تناغرى بك ... .. التواب بالهيئة الخامسة ١٧١
- جورجى خياط بك ... .. التواب بالهيئات الأولى ١٠٤ ، والثانية ١١٧ ،  
والثالثة ١٣٦ ، والرابعة ١٥٥
- جورجى ويصا باشا ... .. التواب بالهيئة الرابعة ١٥٥
- جوهري حسين بك ... .. الجمعية العمومية بالهيئة الأولى ٦٤

(ح)

- حافظ أفندى ... .. المجلس العالى ١٠
- حافظ إبراهيم سليمان ... .. التواب بالهيئات الثانية ١١٥، والثالثة ١٣٣،  
والرابعة ١٥٣، والسادسة ١٨٥، والثامنة ٢٦٥  
بالمحقق .
- حافظ أحمد نيه أبو شعبة ... .. التواب بالهيئة السادسة ١٨٠
- حافظ اسماعيل سلام بك ... .. التواب بالهيئات الثانية ١١٣، والثالثة ١٢٩،  
والرابعة ١٤٩، والسادسة ١٨٣، والسابعة ١٩٨،  
والثامنة ٢٧٩ بالمحقق .
- حافظ السيد بك ... .. الشيوخ بالهيئة الأولى من المعينين ٢١٨
- حافظ المشاوى بك (باشا) ... .. الجمعية العمومية بالهيئة الخامسة ٧٧، والجمعية  
التشريعية ٨٣، والشيوخ بالهيئتين الثانية من  
المعينين ٣٣٦، والثالثة من المعينين ٥٤٠ بالمحقق .
- حافظ السوكل بك ... .. التواب بالهيئة الثامنة ٤٦٣ بالمحقق .
- حافظ حسن باشا ... .. الشيوخ بالهيئتين الثانية ٣٣٤، والثالثة من  
المعينين ٣٤٣ و ٥٢٤ بالمحقق .
- حافظ صدق بك ... .. التواب بالهيئة السادسة ١٧٥
- حافظ عابدين بك ... .. الشيوخ بالهيئة الأولى ٢٢٨
- حافظ عفيفى باشا (الدكتور) ... .. التواب بالهيئتين الثالثة ١٣٤، والسادسة ١٧٧
- حافظ محمد مؤمن (الدكتور) ... .. التواب بالهيئات الأولى ١٠٢، والثالثة ١٣٤  
والسادسة ١٨٦، والثامنة ٤٨٣ بالمحقق ،  
والشيوخ بالهيئة الثالثة ٣٥١ و ٥١٣ بالمحقق .
- حافظ مصطفى الشبلى ... .. التواب بالهيئة الخامسة ١٦٥
- حافظ موسى جاد الكلى ... .. التواب بالهيئة الثانية ١١٨
- حافظ نيه أبو شعبة ... .. التواب بالهيئة الثامنة ٤٦٠ بالمحقق .

- حامد الشواربي باشا ... .. التواب بالهيئات الأولى ٩٧، والثانية ١٠٩،  
والثالثة ١٢٤، والرابعة ١٤٤، والشيخ بالهيئة  
الثالثة ٢٤٧ و ٥٠٠ بالملحق .
- حامد الصلاحي بك ... .. التواب بالهيئات الثانية ١١٠، والسابعة ١٩٣،  
والثامنة ٤٧٤ بالملحق .
- حامد اللوزي بك ... .. الشيخ بالهيئة الثالثة ٩٧ بالملحق .
- حامد المواردي بك ... .. التواب بالهيئات الأولى ٩٠، والثانية ١٠٧،  
والثالثة ١٣١، والرابعة ١٤١
- حامد طلبة صقر ... .. التواب بالهيئة الثامنة ٥٩ بالملحق .
- حامد محمد الأتفي ... .. التواب بالهيئة الثامنة ٥٦ بالملحق .
- حامد محمود (الذكور) ... .. التواب بالهيئات الأولى ٩٢، والثانية ١٠٩،  
والثالثة ١٢٤، والرابعة ١٤٣، والسادسة  
١٧٧، والسابعة ١٩٣، والثامنة ٤٧٥ بالملحق .
- حاييم ناحوم أفندي ... .. الشيخ بالهيئة الثانية من الميعين ٣٣٥
- حبيب (الشيخ) ... .. المجلس العالي ١٣
- حبيب جاويش (الشيخ) ... .. المجلس العالي ١٤
- حبيب خياط (الذكور) ... .. الشيخ بالهيئة الأولى من الميعين ٣١٨
- حبيب دوس بك ... .. الشيخ بالهيئة الثانية ٢٤١
- حجاجي متولي مجاهد (الشيخ) ... .. الشيخ بالهيئة الأولى ٢٣٢
- حزين الجاحد (الشيخ) ... .. شوري التواب بالهيئة الأولى ٢٠
- حسن بك ... .. المجلس العالي ١١
- حسن أفندي ... .. المجلس العالي ١١
- حسن (الشيخ) ... .. المجلس العالي ١٢
- حسن أباطه (الشيخ) ... .. المجلس العالي ١٣

- حسن ابراهيم ( الشيخ ) ... شورى التواب بالهيئة الثانية ٢٧
- حسن أبو الفتوح بك ... الشيخ بالهيئة الثالثة ٢٤٩ ، و ٥٠٧ بالمحق .
- حسن أبو المكارم ( الشيخ ) ... الجمعية العمومية بالهيئة الثالثة ٧١
- حسن أبو زيد ( الشيخ ) ... المجلس العالى ١٣
- حسن أحمد العديسى بك ... التواب بالهيئتين الرابعة ١٥٨ ، والثامنة ٤٧٠ بالمحق ، والشيخ بالهيئة الأولى ٣٣٢
- حسن أحمد كسيه ... التواب بالهيئتين الخامسة ١٦٤ ، والثامنة ٥٩٩ بالمحق .
- حسن أحمد موسى بك ... التواب بالهيئتين الخامسة ١٦٩ ، والثامنة ٤٦٦ بالمحق .
- حسن أفا ... المجلس العالى ٩
- حسن أفا شعراوى ... شورى التواب بالهيئة الأولى ٢١
- حسن البتائى بك ... التواب بالهيئة الخامسة ١٦٢
- حسن الجبل بك ... التواب بالهيئتين الثانية ١١٤ ، والخامسة ١٦٨
- حسن السيد محمد بدرأوى باشا ، الشيخ بالهيئة الثالثة ٥٠٧ بالمحق .
- حسن السيد فوده ... التواب بالهيئة الثامنة ٥٩٩ بالمحق .
- حسن السيد واكد بك ... التواب بالهيئة الخامسة ١٦٣
- حسن الشربى باشا ... التواب المصرى ٤١
- حسن الصرفى بك ... الجمعية العمومية بالهيئتين الأولى ٦٣ ، والثانية ٦٦
- حسن الناضورى بك ... شورى القوانين بالهيئة الثالثة ٥٦ ، والجمعية العمومية بالهيئة الثالثة ٦٩
- حسن النجار ( الشيخ ) ... التواب بالهيئة التاسعة ٤٨٨ بالمحق .
- حسن بدى الشربى بك ... الشيخ بالهيئة الثالثة ٥١٥ بالمحق .

حسن بكري بك ... .. شورى القوانين بالهيئتين الرابعة ٥٨ ، والخامسة ٦٠ ، والجمعية التشريعية ٨٦

حسن بكري ... .. : ... .. التواب بالهيئة الثامنة ٤٥٥ بالمحقق .

حسن توفيق باشا ... .. الجمعية التشريعية من المصينين ٨٢

حسن حسن عبد الله ... .. الشيوخ بالهيئة الثالثة ٥٠٣ بالمحقق .

حسن حسن عزام بك ... .. الشيوخ بالهيئة الثالثة ٢٤٨ و ٥٠٤ بالمحقق .

حسن حسنى ... .. التواب بالهيئة الخامسة ١٦١

حسن حسنى الزيدى باشا ... .. الشيوخ بالهيئة الثالثة من المصينين ٥٣٣ بالمحقق .

حسن حسني باشا ... .. التواب بالهيئات الأولى ٩٠ ، والثالثة ١٢١ ،

#### والرابعة ١٤١

حسن حامى باشا ... .. شورى القوانين من المصينين ٤٨

حسن خليل أبو شنب بك ... .. التواب بالهيئة السابعة ٤٤٤ بالمحقق .

حسن راسم باشا ... .. رئيس مجلس شورى التواب بالهيئة الثالثة ٢٨

حسن رشاد المراعى ... .. التواب بالهيئتين السابعة ٤٥٠ بالمحقق ، والخامسة

٤٨٧ بالمحقق .

حسن رشوان حمادى بك ... .. الشيوخ بالهيئات الأولى ٢٣٢ ، والثانية ٣٤١ ،

والثالثة ٢٥٢ و ٥١٨ بالمحقق .

حسن زايد ( الشيخ ) ... .. شورى التواب بالهيئة الثانية ٢٥

حسن سرور ... .. التواب بالهيئات الرابعة ١٤٢ ، والسادسة ١٧٦ ،

والثامنة ٤٥٥ بالمحقق .

حسن سرى باشا ... .. شورى القوانين من المصينين ٤٨

حسن سعيد باشا ... .. الشيوخ بالهيئة الثانية من المصينين ٢٣٥

حسن سليمان ( الشيخ ) ... .. المجلس العالى ١٤

- حسن سيد أحمد نافع ... .. التواب بالهيئة الأولى ٩٤ ، والثانية ١١٠ ،  
والثالثة ١٢٥ ، والرابعة ١٤٥ ، والثامنة ٥٨ بالمحق .
- حسن شعراوى باشا ... .. التواب بالهيئة الرابعة ١٥٤ ، والسادسة ١٨٦ ،  
والسابعة ٢٠٣ ، والتاسعة ٤٨٤ بالمحق ، والشيخ  
بالهيئة الثالثة ٥١٤ بالمحق .
- حسن صادق باشا ... .. الشيخ بالهيئة الثالثة من الميعتين ٥٤٠ بالمحق .  
حسن صالح الجداوى ... .. التواب بالهيئة السابعة ١٩٣
- حسن صبرى بك ( باشا ) ... .. التواب بالميعتين الثالثة ١٣٣ ، والرابعة ١٤٨ ،  
والشيخ بالميعتين الثانية ٢٣٩ ، والثالثة ٢٤٣  
من الميعتين ، و ٥٢٧ بالمحق .
- حسن عامر ... .. شورى التواب بالهيئة الثانية ٢٥
- حسن عبد الرازق باشا ( الشيخ ) . شورى التواب بالهيئة الثانية ٢٦ ، وشورى  
القوانين بالهيئة الأولى ٥٤ ، والثالثة ٥٧ ،  
والرابعة ٥٨
- حسن عبد الرحمن ... .. التواب بالهيئة الأولى ١٠٤
- حسن عبد القادر ( الشيخ ) ... .. الشيخ بالميعتين الأولى ٢٢٦ ، والثالثة ٢٤٩  
و ٥٠٥ بالمحق و ٥٠٧ بالمحق .
- حسن عبد الله ( الشيخ ) ... .. شورى التواب بالهيئة الثالثة ٣٠
- حسن عبد الله بك ... .. الجمعية العمومية بالميعتين الثالثة ٦٩ ، والرابعة ٧٣
- حسن جندون ... .. التواب بالهيئة الرابعة ١٤٥
- حسن مزام بك ... .. شورى القوانين بالميعتين الثالثة ٥٦ ، والرابعة ٥٨ ،  
والجمعية العمومية بالميعتين الثالثة ٧٠ ، والرابعة ٧٤
- حسن على جازية ... .. الشيخ بالهيئة الثانية ٢٣٩
- حسن على سيف ... .. الجمعية التشريعية ٨٢

- حسن علي محمد إسماعيل (الشيخ) ، التواب بالهيئة التاسعة ٤٨٨ بالمحقق .  
 حسن غيث (الشيخ) ... ... شوري التواب بالهيئة الثانية ٢٥  
 حسن فودة باشا (الشيخ) ... الجمعية العمومية بالهيئتين الثالثة ٧٠ ، والرابعة  
 ٧٣ ، والشيخ بالهيئة الأولى ٢٢٤  
 حسن كامل بك (الدكتور) ... التواب بالهيئات الأولى ٩٥ ، والثانية ١١٠ ،  
 والثالثة ١٣٧ ، والرابعة ١٤٧  
 حسن مبروك بك ... ... التواب بالهيئة الثامنة ٤٥٥ بالمحقق .  
 حسن محمد أحمد حسين ... التواب بالهيئتين الخامسة ١٧٢ ، والسابعة ٢٠٧  
 حسن محمد إسماعيل ... ... التواب بالهيئات الخامسة ١٦٨ ، والسابعة ٢٠٢  
 والتاسعة ٤٨٢ بالمحقق .  
 حسن محمد الوكيل ... ... التواب بالهيئات الأولى ١٠٦ ، والثانية ١١٨ ،  
 والثالثة ١٣٨ ، والرابعة ١٥٧ ، والثامنة ٤٧٠  
 بالمحقق ، والشيخ بالهيئة الثالثة من المئتين ٢٤٥  
 و ٥٤٠ بالمحقق و ٥٢٠ بالمحقق من المتصحين .  
 حسن محمد حسين ... ... التواب بالهيئة الخامسة ١٦١  
 حسن محمد شعير ... ... الشيخ بالهيئة الثالثة ٢٤٩ و ٥٠٩ بالمحقق .  
 حسن محمد الجواد القاياتي (الشيخ) ، التواب بالهيئة الثامنة ٤٦٦ بالمحقق .  
 حسن محمد عبد الوهاب ... ... الشيخ بالهيئة الثالثة ٥١٧ بالمحقق .  
 حسن محمود أيوب بك ... ... التواب بالهيئة الثامنة ٤٦٦ بالمحقق .  
 حسن مذكور باشا ... ... شوري القوانين بالهيئات الثانية ٥٥ ، والثالثة  
 ٥٩ ، والرابعة ٥٧ ، والخامسة ٥٩  
 حسن مرعي بك ... ... التواب بالهيئات الأولى ٩٣ ، والسادسة ١٧٨ ،  
 والثامنة ٥٨٨ بالمحقق .

حسن مظلوم باشا ... .. الشيوخ بالهيئات الأولى ٢١٦ ، والثانية ٢٣٥ ،  
والثالثة ٢٤٣ من الميعتين و ٥٣٠ بالمحق .  
حسن نيه المصرى بك ... .. الشيوخ بالهيئة الثالثة ٢٤٦ و ٤٩٧ بالمحق .  
حسن يس محمود ... .. التواب بالهيئات الأولى ١٠١ ، والثالثة ١٣٣ ،  
والرابعة ١٥٢ ، والسادسة ١٨٥ ، والثامنة ٤٦٥  
بالمحق

حسني أبو سعله ... .. الجمعية العمومية بالهيئة الخامسة ٧٥  
حسني أحمد ( الشيخ ) ... .. شورى التواب بالهيئتين الثانية ٢٦ ، والثالثة ٣٢  
حسني أحمد أبو الشيخ ... .. التواب بالهيئة الثالثة ١٣٩  
حسني الزمر ... .. شورى التواب بالهيئة الثانية ٢٦  
حسني النجدي ( الشيخ ) ... .. شورى التواب بالهيئة الثانية ٢٦  
حسني حسن ( الشيخ ) ... .. شورى التواب بالهيئة الثانية ٢٤  
حسني حسني يوسف ... .. التواب بالهيئة التاسعة ٤٧٩ بالمحق .  
حسني حمزة ( الشيخ ) ... .. شورى التواب بالهيئة الأولى ١٩  
حسني سويلم ( الحاج ) ... .. شورى التواب بالهيئة الثانية ٢٤ ، والتواب  
المصري ٣٨

حسني عبد الغفار بك ... .. التواب بالهيئة الأولى ٩٩ ، والشيوخ بالهيئة  
الأولى ٢٢٤

حسني مصطفى حمزة بك ... .. الشيوخ بالهيئة الثالثة ٢٥٠ و ٥٠٩ بالمحق .  
حسونة التواوى ( الشيخ ) ... .. شورى القوانين من الميعتين ٥١  
حبيب عبادى حنين ( الشيخ ) . التواب بالهيئات الأولى ١٠٦ ، والثانية ١١٩ ،  
والثالثة ١٣٩ ، والرابعة ١٥٨ ، والسادسة ١٩٠ ،  
والثامنة ٤٧١ بالمحق .



- حسين بك (ناظر الأرز) ... المجلس العالى ١٠  
 حسين بك (مامور زقى) ... المجلس العالى ١٠  
 حسين أبو حسين بك ... الجمعية العمومية بالهيئة الثانية ٦٦  
 حسين أبو على ... ... المجلس العالى ١٣  
 حسين أحمد الباجا ... ... الجمعية العمومية بالهيئة الرابعة ٧٥  
 حسين أحمد شاهين ... ... النواب بالهيئة الثانية ١١٩  
 حسين أفا (الجوقه) ... ... المجلس العالى ١٠  
 حسين أفا (الفيوم) ... ... المجلس العالى ١١  
 حسين أفا (متقلوط) ... ... المجلس العالى ١١  
 حسين البدرى بك ... ... النواب بالميتين الرابعة ١٤٣، والسادسة ١٧٧  
 حسين الشرى بك ... ... الجمعية التشريعية ٨٥، والشيوخ بالهيئة  
 الثالثة ٢٥١ و ٥١٥ بالمحقق .  
 حسين أمين (الشيخ) ... ... شورى النواب بالهيئة الثانية ٢٤  
 حسين أمين الشريف (الشيخ) . النواب بالميتين الثانية ١١٧، والثالثة ١٣٧  
 حسين أمين حنحو (الدكتور) . النواب بالميتين السابعة ١٩٨، والثامنة ٤٧٩  
 بالمحقق .  
 حسين بكى بك ... ... الجمعية العمومية بالميتين الثانية ٦٦، والثالثة ٦٩  
 حسين بكير ... ... شورى النواب بالهيئة الثانية ٢٣  
 حسين جمعه ... ... النواب المصرى ٤١  
 حسين حبيب ... ... الجمعية العمومية بالميتين الأولى ٦٢، والثانية ٦٦  
 حسين حسن شادى ... ... النواب بالميتين السابعة ٢٠٣، والثامنة ٤٦٦  
 بالمحقق .  
 حسين حسين ... ... النواب المصرى ٣٨  
 حسين خيرى باشا ... ... الشيوخ بالهيئة الأولى من الميتين ٢١٥

- حسين درويش ... .. النوا بابهين السابعة ١٩٩ ، والناسمة ٤٨٠  
بالمحقق ،
- حسين رشدي باشا ... .. الشيوخ بابهة الأولى من الميعين ٢١٧  
حسين رفقي باشا ( اللوا ) ... .. الشيوخ بابهة الناسمة من الميعين ٢٤٥ ،  
و٤٣٥ بالمحقق .
- حسين سالم ( الشيخ ) ... .. المجلس العالي ١٢  
حسين سالم القرا ب ... .. الشيوخ بابهة الناسمة ٥٠٩ بالمحقق .
- حسين مري باشا ... .. الشيوخ بابهة الناسمة من الميعين ٢٤٥ ،  
و٤٢٥ بالمحقق .
- حسين سعيد بك ... .. النوا بابهين السابعة ١٩٢ ، والناسمة ٤٧٤  
بالمحقق .
- حسين شريف باشا ( اللوا ) . الشيوخ بابهة الأولى ٢٢٠  
حسين شعير ... .. النوا بابهة الناسمة ٤٩٢ بالمحقق .
- حسين شمس الدين حموده ... .. النوا بابهين السابعة ١٩٧ ، والناسمة  
٤٧٨ بالمحقق .
- حسين صالح خليفة ( الشيخ ) ... .. النوا بابهة الأولى ١٠٦ ، والشيوخ بابهين  
الناسمة ٢٤١ ، والناسمة ٢٥٣ و ٥٢١ بالمحقق .
- حسين طلعت بك ... .. النوا بابهة الناسمة ٤٦٠ بالمحقق .
- حسين هابدين بك ( الشيخ ) ... .. شوري القواين بابهة الناسمة ٥٥ ، والجمعة  
العمومية بابهات الناسمة ٧٠ ، والرابعة ٧٤ ،  
والناسمة ٧٧
- حسين هيد الرازي ... .. النوا بابهة الناسمة ٤٦٥ بالمحقق .
- حسين عبد الكرم محمد الهاري ... .. الشيوخ بابهة الناسمة ٢٥٣ و ٥٢٠ بالمحقق ،  
والنوا بابهة الناسمة ٤٨٨ بالمحقق .

حسين عثمان الهرميل ... .. النوايا بالهيئة السادسة ١٨٠، والثامنة ٤٦٠  
بالمحقق .

حسين عطا الله ( الشيخ ) ... .. شوري النوايا بالهيئة الثالثة ٣١

حسين علي الرميحاني ... .. الجمعية العمومية بالهيئة الرابعة ٧٤

حسين عثمان باشا ... .. الشيخ بالهيئة الثالثة من المعينين ٥٣٧ بالمحقق .

حسين فوده بك ... .. النوايا بالهيئات الثانية ١١٠ ، والثالثة ١٢٦ ،

والسادسة ١٧٩، والشيخ بالهيئتين الأولى ٢٣٤،

والثالثة ٢٤٨ و ٥٠٣ بالمحقق .

حسين فوزي البرادعي بك ... .. النوايا بالهيئة الثامنة ٤٦٠ بالمحقق .

حسين كامل باشا ( الأمير ) ... .. شوري القوانين من المعينين ٥٢

حسين محمد الجندى ... .. الشيخ بالهيئة الثالثة ٢٤٨ ، ٥٠٣ بالمحقق .

حسين محمد المراسي ... .. النوايا بالهيئتين السادسة ١٨٠، والسابعة ١٩٨

حسين محمد خراب بك ... .. النوايا بالهيئات الأولى ١٠٠ ، والثالثة ١٣٣ ،

والرابعة ١٥٣، والسادسة ١٨٤

حسين محمود إبراهيم سلمان ... .. النوايا بالهيئة التاسعة ٤٨٣ بالمحقق .

حسين محمود سعيد ... .. النوايا بالهيئتين السابعة ٤٤٠ بالمحقق ،

والثامنة ٤٧٨ بالمحقق .

حسين محمود عوض الخويج ... .. النوايا بالهيئة الثامنة ٤٦٨ بالمحقق .

حسين محمود فهدى القيسى ... .. النوايا بالهيئة التاسعة ٤٨٤ بالمحقق .

حسين محمود فهمي مصطفى ... .. النوايا بالهيئة الثامنة ٤٥٨ بالمحقق .

حسين مصطفى حمزة بك ... .. الشيخ بالهيئة الثالثة ٢٥٠

حسين مصطفى خليل بك ... .. النوايا بالهيئتين الثانية ١٠٩ ، والخامسة ١٦٣

حسين تهان ... .. الجمعية العمومية بالهيئة الأولى ٦٢

حسين هلال بك... .. الجمعية التشريعية ٨٣، والتواب بالهيئات الأولى  
٩٤، والثانية ١١٠، والثالثة ١٣٦، والرابعة ١٤٥،  
والخامسة ١٦٣

حسين واصف باشا... .. الجمعية التشريعية ٨٢، والشيوخ بالهيئة الثانية  
من الميعين ٣٣٤

حسين والى... .. التواب بالهيئة الرابعة ١٤٢  
حسين والى ( الشيخ )... .. الشيوخ بالميعين الأولى ٢١٦، والثانية من  
الميعين ٢٣٥

حسين وهى بك (الأميرالاي)... .. التواب بالهيئة الثامنة ٦٤، بالمحق .  
حسين يوسف طاهر... .. التواب بالهيئات الأولى ٩٣، والثانية ١٠٩،  
والثالثة ١٢٥

حفتاوى ( الشيخ )... .. المجلس العالى ١٢  
حفتاوى الزمر بك... .. التواب بالهيئات الأولى ١٠٠، والثانية ١١٤،  
والثالثة ١٣٢، والرابعة ١٥٢، والخامسة ١٦٨،  
والسادسة ١٨٤، والسابعة ٢٠١

حفى أبو طالب مازن ( الشيخ )... .. التواب بالهيئة الثامنة ٦٨، بالمحق .  
حفى محمود سليمان بك... .. التواب بالهيئات الثالثة ١٣٢، والسادسة ١٨٨،  
والسابعة ٢٠٥، والثامنة ٤٨٦، بالمحق، والشيوخ  
بالهيئة الثالثة من الميعين ٥٢٣، بالمحق، ٥٢٦  
بالمحق .

حلى البخار ( الدكتور )... .. التواب بالهيئة التاسعة ١٧٧، بالمحق .  
حلى محمد الشافى... .. التواب بالهيئة الثامنة ٦٢، بالمحق .  
حماد ( الشيخ )... .. المجلس العالى ١٣

- حماد أبو طامر ( الشيخ ) ... شورى النواب بالهيئة الأولى ٢٠  
حماد اسماعيل بك ... النواب بالهيئات الأولى ٩٥ ، والثانية ١١٠ ،  
والثالثة ١٢٧  
حمد الباسل بك ( باشا ) ... الجمعية التشريعية ٨٥ ، والنواب بالهيئات الأولى  
١٠٢ ، والثانية ١١٥ ، والثالثة ١٣٤ ، والرابعة  
١٥٤ ، والسادسة ١٨٦ ، والسابعة ٢٠٢ ،  
والشيخ بالهيئة الأولى ٢٢٨  
حمد حسين ... شورى النواب بالهيئة الثانية ٢٦  
حمزة عبد العزيز خضر ... النواب بالهيئة السابعة ١٩٧  
حميد حمد ( الشيخ ) ... شورى النواب بالهيئة الثانية ٢٧  
حميد أبو ستيت ( الشيخ ) ... شورى النواب بالهيئة الأولى ٢١  
حنّا اثاسيوس ... الجمعية العمومية بالهيئة الثانية ٦٨  
حنّا خليل ... الجمعية العمومية بالهيئة الأولى ٦٣  
حنّا يوسف ... شورى النواب بالهيئتين الثانية ٢٦ ، والثالثة ٣٢ ،  
والجمعية العمومية بالهيئة الثانية ٦٨  
حنفى أبو العلا ( الدكتور ) ... النواب بالهيئة السابعة ١٩٢  
حنفى الدويكى بك ... النواب بالهيئة التاسعة ٤٧٧ ، بالمحق ٠  
حنفى العريف ( الشيخ ) ... شورى النواب بالهيئة الثانية ٢٦  
حنفى شرف الدين ( الشيخ ) ... المجلس العالى ١٢  
حنفى مصطفى منصور بك ... الجمعية التشريعية ٨٦  
حنفى ناجى بك ... النواب بالهيئة الأولى ٩٣  
حيدر الشوشينى ( الدكتور ) ... النواب بالهيئات الأولى ٩٧ ، والرابعة ١٤٩ ،  
والسادسة ١٨١

(خ)

- خالد (أفندي) ... ... المجلس العالى ١٠
- خالد لطفى باشا ... ... شورى القوانين من المعينين ٥٣ ، وبالحياة  
الخاصة ٦٠ ، والجمعية التشريعية من المعينين ٨٢
- خالد محبوب الحناوى ( الشيخ ) . التواب بالحيات الأولى ٩٩ ، والثانية ١١٣ ،  
والثالثة ١٣١ ، والرابعة ١٥١
- خالد محمد مؤمن ... ... التواب بالحيتين السادسة ١٨٦ ، والسابعة ٢٠٢
- خضر ( الشيخ ) ... ... المجلس العالى ١٢
- خضر ( الشيخ ) ( قلوبية ) ... المجلس العالى ١٤
- خضر ابراهيم أبو حشيش ( الشيخ ) . التواب المصرى ٣٨ ، والجمعية العمومية بالحيتين  
الأولى ٦٣ والثانية ٦٦
- خضر محمد خضر ... ... التواب بالحياة السابعة ١٩٤
- خطاب الشواربى ... ... التواب بالحيتين السابعة ١٩٤ ، والثالثة  
٤٧٥ بالمحق .
- خليفة ابراهيم ( الشيخ ) ... ... شورى التواب بالحياة الثانية ٣٧ ، والجمعية  
العمومية بالحياة الأولى ٦٥
- خليفة محمود عبد الله ( الشيخ ) ... التواب بالحياة السابعة ٢٠٧
- خليفة مرزوق ... ... شورى التواب بالحيتين الثانية ٣٦ ، والثالثة ٣٣
- خليفة يونس ( الشيخ ) ... ... التواب بالحياة الأولى ١٠٣
- خليل بك ... ... المجلس العالى ١٠
- خليل (أفندي) ... ... المجلس العالى ١٠
- خليل ابراهيم أبو رحاب ... ... التواب بالحيات الأولى ١٠٥ ، والثالثة ١٣٧ ،  
والرابعة ١٥٧ ، والسادسة ١٨٩ ، والسابعة ٢٠٦ ،  
والثالثة ٨٧٧ بالمحق .

خليل إبراهيم صالح بك ... ... الشيخ بالهيئة الثالثة ٢٥٢ و ٥١٧ بالمحقق .  
 خليل إبراهيم عبد المال ... ... التواب بالهيئات الخامسة ١٦٩  
 خليل أبو زيد الشيخ ... ... التواب المصرى ٤٠  
 خليل أحمد العدينى ... ... الجمعية العمومية بالهيئة الخامسة ٧٨  
 خليل ثابت بك ... ... الشيخ بالهيئة الثالثة من المعينين ٢٤٤ ، و ٥٣٣  
 بالمحقق .

خليل عبد الرحيم ... ... شورى التواب بالهيئة الثالثة ٣٢  
 خليل على الجزائر بك ... ... التواب بالهيئة الثامنة ٤٩١ بالمحقق .  
 خليل محي الدين ... ... التواب بالهيئتين السادسة ١٧٩ ، والتاسعة ٤٧٦  
 بالمحقق .

خليل مشهور ... ... الجمعية العمومية بالهيئتين الثانية ٦٧ ، والثالثة ٧٠  
 خليل مكرم ... ... الجمعية العمومية بالهيئتين الثانية ٦٧ ، والثالثة ٧٠  
 غولى حيد ( الشيخ ) ... ... المجلس العالى ١٤

## ( د )

درويش مكرم ... ... الجمعية العمومية بالهيئة الأولى ٦٤  
 درويش منجود ( الشيخ ) ... ... الجمعية العمومية بالهيئة الرابعة ٧٤  
 دسوق خير الله ( الشيخ ) ... ... المجلس العالى ١٤  
 دياب محمد أبو سليم ... ... الجمعية العمومية بالهيئتين الرابعة ٧٤ ، والخامسة ٧٧

## ( ر )

راشد محمد باشا ... ... شورى القوانين من المعينين ٥١  
 راغب اسكندر ... ... التواب بالهيئات الأولى ٩٨ ، والثالثة ١٢٩ ،  
 والرابعة ١٤٩

- راغب حتا بك (باشا) ... .. التواب بالهيئات الرابعة ١٥٥، والسادسة ١٨٧،  
والثامنة ٢٦٦ بالمحقق، والتاسعة ٤٨٥ بالمحقق .
- راغب عطية بك ... .. الجمعية التشريعية ٨٣، والشيخ بالهيئة الأولى  
٢٢٦، والتواب بالهيئة الخامسة ١٦٥
- راغب فوده ... .. التواب بالهيئات الثانية ١١٠، والثالثة ١٢٦،  
والرابعة ١٤٦، والسادسة ١٧٩، والثامنة  
٥٥٩ بالمحقق .
- رزق أخنوخ ... .. الشيخ بالهيئة الثالثة ١٦٥ بالمحقق .
- رزق الله ( الشيخ ) ... .. المجلس العالى ١٢
- رزق شعبان شعير بك ... .. الشيخ بالهيئة الأولى من الميعتين ٢١٨
- رزق حكاشة ( الشيخ ) ... .. شورى التواب بالهيئة الثالثة ٣١
- رزق نويز ( الشيخ ) ... .. التواب المصرى ٣٩
- رستم أفندى ( البحيرة ) ... .. المجلس العالى ١١
- رستم أفندى ( المنوفية ) ... .. المجلس العالى ١١
- رشوان حمادى ... .. التواب المصرى ٤١
- رشوان محفوظ باشا ... .. التواب بالهيئات السادسة ١٨٧، والسابعة ٢٠٥،  
والثامنة ٤٨٧ بالمحقق، والتاسعة ٤٨٦ بالمحقق،  
والشيخ بالهيئة الثالثة ٥١٧ بالمحقق .
- رضوان إبراهيم بلال ( الشيخ ) ... .. شورى التواب بالهيئة الثانية ٢٣
- رضوان السيد بشته ( الشيخ ) ... .. النواب بالميتين السابعة ١٩٧، والتاسعة  
٤٧٨ بالمحقق .
- رضوان عبد الوهاب محمد حقة . التواب بالهيئة الخامسة ١٦٣
- رضوان عطية ( الشيخ ) ... .. التواب المصرى ٤١
- رمضان يوسف بك ... .. التواب بالهيئة الرابعة ١٤٢



- الدكتور رمزي برجس ... .. النواب بالهيئة الثامنة ٤٥٤ بالمحق .  
 رميح شحاته ( الشيخ ) ... .. شورى النواب بالهيئة الأولى ٢١  
 روثايل لطف الله ... .. الجمعية العمومية بالهيئة الثانية ٦٧  
 رياض اسماعيل سلام ... .. النواب بالهيئة التاسعة ٤٧٩ بالمحق .  
 رياض المصري ... .. النواب بالهيئات الثمانية ١٠٩ ، والثالثة ١٢٥ ،  
 والرابعة ١٤٤ ، والثامنة ٥٨ بالمحق .  
 رياض حواس ... .. النواب بالهيئة الثامنة ٤٦٥ بالمحق .  
 رياض عبدالعزیز سيف النصر بك ، الشيوخ بالهيئة الثالثة ٥١٦ بالمحق .  
 رياض محمود زيدان ... .. النواب بالهيئة الثامنة ٤٦٥ بالمحق .  
 رينيه قطاوى بك ... .. النواب بالهيئات السابعة ٣٠٨ ، والثامنة ٤٧١  
 بالمحق ، والتاسعة ٤٨٩ بالمحق .

### ( ز )

- زايد جلال بك ... .. الجمعية التشريعية ٨٥  
 زايد مسروق زايد ... .. النواب بالهيئة الثامنة ٤٦٥ بالمحق .  
 زايد هندى ( الشيخ ) ... .. شورى النواب بالهيئة الأولى ٢٠  
 زكري جندى اسطفانوس بدار ، النواب بالهيئة السادسة ١٩٠  
 زكريا محمود مهنا ... .. النواب بالهيئات الثالثة ١٢٨ ، والرابعة ١٤٧ ،  
 والسادسة ١٨٠  
 زكريا مهران باشا ... .. الشيوخ بالهيئة الثالثة من الميتين ٥٣٦ بالمحق .  
 زكريا نامق بك ... .. الجمعية التشريعية ٨٥  
 زكى فاتم السيد ( الشيخ ) ... .. النواب بالهيئة الخامسة ١٧١  
 زكى محمد الشناوى ... .. النواب بالهيئة التاسعة ٤٧٦ بالمحق .

- زكى مختار الجزيرى (الدكتور) ، التواب بالهيئت السابعة ٢٠٠ ، والتاسعة ٤٨١  
 بالمحقق ، والشيوخ بالهيئة الأولى ٢٤٠  
 زكى ميخائيل بشارة (الدكتور) ، التواب بالهيئات الأولى ١٠٦ ، والثانية ١١٨ ،  
 والثالثة ١٣٩ ، والرابعة ١٥٨ ، والشيوخ بالهيئة  
 الثالثة من المعينين ٢٤٤ ، و٥٣٦ بالمحقق و٥٢٨  
 بالمحقق .  
 زكى وبصا بك ... .. الشيوخ بالهيئة الثالثة من المعينين ٢٤٤ ، و٥٣٤  
 بالمحقق .  
 زهير صبرى ... .. التواب بالهيئات الرابعة ١٥٢ ، والسادسة ١٧٥ ،  
 والثامنة ٤٥٥ بالمحقق .  
 زيد جمعه ( الشيخ ) ... .. التواب المصرى ٣٩

### ( س )

- سابا حبشى بك ( باشا ) ... .. التواب بالهيئة السابعة ١٩٣ ، والشيوخ بالهيئة  
 الثالثة من المعينين ٥٢٩ بالمحقق .  
 سابا نخلة يسى ( بك ) ... .. التواب بالهيئت الرابعة ١٥٦ ، والثامنة ٤٦٨  
 بالمحقق .  
 سالم الشواربى ( الحاج ) ... .. شورى التواب بالهيئة الثانية ٢٣  
 سالم حماد ... .. شورى التواب بالهيئة الثانية ٢٦  
 سالم صوار ( الحاج ) ... .. شورى التواب بالهيئة الثانية ٢٥  
 سالم مشهور ... .. الجمعية العمومية بالهيئت الثالثة ٧٠ ، والرابعة ٧٣  
 سامى أفندى ... .. المجلس العالى ١٠  
 سالى أخنوخ فانوس ... .. التواب بالهيئة الرابعة ١٥٦  
 سراج الدين شاهين باشا ... .. التواب بالهيئات الأولى ٩٧ ، والثانية ١١١ ،  
 والخامسة ١٦٦

سعد الأنصاري ... .. النواب بالهيئات الأولى ١٠٠ ، والثانية ١١٣ ،  
والثالثة ١٣٢ ، والرابعة ١٥١ ، والسادسة ١٨٤ ،  
والثامنة ٢٦٣ بالمحقق .

سعد الجزار ( الشيخ ) ... .. شوى النواب بالهيئة الثانية ٣٥  
سعد الخادم بك ( الدكتور ) ... الشيوخ بالهيئة الأولى ٢٢٠  
سعد الدين أحمد الضيع ( الدكتور ) ، النواب بالميتين الأولى ١٠٤ ، والسابعة ٢٠٦  
سعد الدين مصطفى أورشاب بك ، النواب بالهيئات الرابعة ١٥٦ ، والسابعة ٢٠٦ ،  
والثامنة ٤٨٧ بالمحقق .

سعد القبان ... .. النواب بالهيئات السابعة ٢٠٠ ، والثامنة ٢٦١  
بالمحقق ، والتاسعة ٤٧٨ بالمحقق .

سعد آف عبد الرحمن السيد ... الشيوخ بالهيئة الثانية ٢٤١  
سعد زفول باشا ... .. الجمعية التشريعية ٨١ ، والنواب بالهيئات الأولى  
٩١ ، والثانية ١٠٨ ، والثالثة ١٢٢

سعد مكرم ( بك ) ... .. الجمعية العمومية بالهيئة الخامسة ٧٧ ، والشيوخ  
بالميتين الأولى ٢٢٨ ، والثالثة ٣٥٠ و ٥١٢  
بالمحقق .

سعد نور ... .. النواب بالهيئة الخامسة ١٦٤  
سميد ذو الفقار باشا ... .. الجمعية التشريعية من الميتين ٨١  
سميد حلى بسوى ... .. النواب بالهيئة التاسعة ٤٨١ بالمحقق .  
سميد فهمى الزوى بك ... .. الشيوخ بالهيئة الأولى من الميتين ٢١٩  
سلامة ميخائيل بك ... .. النواب بالهيئات الأولى ٩٢ ، والثالثة ١٢٤ ،  
والرابعة ١٤٣ ، والشيوخ بالهيئة الثالثة ٢٤٧  
و ٥٠٠ بالمحقق .

سلطان محمد السعدى بك ... .. النواب بالهيئات الأولى ١٠٣، والثانية ١١٦،  
والثالثة ١٣٥، والسادسة ١٨٧، والسابعة ٢٠٤،  
والثامنة ٤٨٥ بالمحقق ، والشيوخ بالهيئة الثانية

من الميعين ٢٣٦

سلطان محمود بهنس بك ... .. الشيوخ بالهيئة الثانية من الميعين ٢٣٦  
سلم إسماعيل أبو العلا ... .. النواب بالهيئة الثامنة ٤٦١ بالمحقق  
سلم خليل بطرس بك ... .. النواب بالهيئة الثانية ١١٨ ، والشيوخ بالهيئة  
الثانية ٢٤١

سلم سميد ( الشيخ ) ... .. شورى النواب بالهيئة الثالثة ٣٣  
سليمان ( الشيخ حاج ) ... .. المجلس العالى ١٣  
سليمان أباطة باشا ... .. النواب المصرى ٣٩ ، وشورى القوانين من  
الميعين ٤٩

سليمان إسماعيل أباطة ... .. النواب بالهيئة الخامسة ١٦٣  
سليمان أفا ... .. المجلس العالى ١٠  
سليمان السيد سليمان باشا ... .. الشيوخ بالهيئة الثالثة من الميعين ٢٤٥  
و ٥٣٩ بالمحقق .

سليمان العبد ... .. شورى النواب بالهيئة الثانية ٢٥  
سليمان الكارم ( الشيخ ) ... .. النواب بالميعين السابعة ٢٠١، والثامنة  
٤٨٢ بالمحقق .

سليمان الملوانى ( الشيخ ) ... .. شورى النواب بالهيئة الأولى ١٩  
سليمان يدوى بك ... .. النواب بالميعين السابعة ١٩٤ ، والثامنة  
٤٧٥ بالمحقق .

سليمان بيومى نصار ( الشيخ ) ... .. النواب بالهيئة الخامسة ١٦٥  
سليمان حجاب ( الشيخ ) ... .. المجلس العالى ١٢

سليمان حسن سليمان عجيب ... التواب بالهيئة الرابعة ١٥٨ ، والثامنة ٤٧١ بالمحقق .

سليمان حسين عامر (الشيخ) ... شورى التواب بالهيئة الثانية ٢٤

سليمان حسين علي (الشيخ) ... شورى التواب بالهيئة الثالثة ٢٩

سليمان زكي العبد بك ... التواب بالهيئة الأولى ٩٦

سليمان زيتون بك ... شورى القوانين من المعينين ٥٣

سليمان سيد الجندى بك ... التواب بالهيئة التاسعة ٤٨٢ بالمحقق .

سليمان سيدهم (المعلم) .. شورى التواب بالهيئة الأولى ١٨

سليمان صبد المال ( الشيخ ) ... شورى التواب بالهيئة الأولى ٢١

سليمان عثمان أباطة بك ... الشيوخ بالهيئة الثانية ٢٣٨ ، والثالثة ٢٤٨

و ٥٠٢ بالمحقق .

سليمان حمزى باشا (الدكتور) ... الشيوخ بالهيئة الثالثة من المعينين ٥٣٣ بالمحقق .

سليمان عكاشة ... ... الجمعية العمومية بالهيئة الرابعة ٧٤

سليمان صيد (الدكتور) ... التواب بالهيئة التاسعة ٤٧٤ بالمحقق .

سليمان محمد بليغ ( الشيخ ) ... التواب بالهيئة السابعة ٢٠٠

سليمان محمد خضر ( الشيخ ) ... التواب بالهيئة الخامسة ١٦٣

سليمان محمد عصفور ( الشيخ ) ... التواب بالهيئة الخامسة ١٦٧

سليمان مصطفى خليل ... الشيوخ بالهيئة الثالثة ٢٤٧ و ٥٠١ بالمحقق .

سليمان منصور ( الشيخ ) ... المجلس العالى ١٢

سليمان منصور بك ( الشيخ ) ... شورى التواب بالهيئة الثالثة ٢٩ ، والتواب

المصرى ٣٨ ، وشورى القوانين بالهيئة الأولى ٥٤

والجمعية العمومية بالهيئة الثانية ٦٦ ، والثالثة ٦٩

سمعان غبريال القمص بك ... الشيوخ بالهيئة الأولى ٣٣٠

سيد محمد منصور (الشيخ) ... الشيوخ بالهيئة الأولى ٢٢٢  
سيد محمد بن جرحس سوربال (الدكتور)، الشيوخ بالهيئة الأولى ٢٢٢  
سيد أحمد القاضي (الشيخ) ... شورى الثواب بالهيئة الثانية ٢٥  
سيد أحمد رمضان (الشيخ) ... شورى الثواب بالهيئة الأولى ١٩  
سيد أحمد رضوان (الشيخ) ... شورى الثواب بالهيئة الثالثة ٣٠  
سيد أحمد زعزوع ... شورى القوانين بالهيئة الأولى ٥٤  
سيد أحمد سيد أحمد القطر (الشيخ)، الثواب بالهيئتين الخامسة ١٦٨، والسادسة ١٨٤،  
والثامنة ١٦٤ بالملحق .  
سيد أحمد نافع (الشيخ) ... شورى الثواب بالهيئة الأولى ١٨  
سيد بهنس بك ... ... الثواب بالهيئات الرابعة ١٥٣، والسادسة ١٨٥،  
والثامنة ١٦٥ بالملحق، والشيوخ بالهيئة الثالثة  
١٣٥ بالملحق .  
سيد جلال ... ... الثواب بالهيئة التاسعة ٤٧٣ بالملحق .  
سيد حسن عبد المنعم الشندوبل، الثواب بالهيئات الثانية ١١٧، والرابعة ١٥٦،  
(الشيخ) والسادسة ١٨٨، والسابعة ٢٠٦  
سيد حسين سعيد أفغا ... ... الثواب بالهيئة الثامنة ٤٥٩ بالملحق .  
سيد سالم بك ... ... الشيوخ بالهيئة الأولى ٢٢٢  
سيد شكرى بك (الدكتور) ... الثواب بالهيئة السابعة ١٩٥  
سيد عبد الرحمن السيد أبو دومة بك، الشيوخ بالهيئة الثالثة ٢٥٢ و ٥١٨ بالملحق .  
سيد عبد الله السيد الفتى ... ... الثواب بالهيئتين السادسة ١٨٣، والسابعة ١٩٩  
سيد عبد المجيد المشواوى بك ... الثواب بالهيئة السابعة ٤٥٠ بالملحق .  
سيد على الزناتى بك ... ... الثواب بالهيئات الأولى ١٠٦، والثانية ١١٨،  
والرابعة ١٥٨، والخامسة ١٧٣

سيد عيسوى صقر ( الشيخ ) ... التواب بالهيئتين السابعة ١٩٧ ، والتاسعة ٤٧٨ بالملحق .

سيد قرشى بك ... ... التواب بالهيئتين الرابعة ١٥٥ ، والتاسعة ٤٨٦ بالملحق ، والشيخ بالهيئتين الأولى ٢٣٠ ، والثالثة ٢٥٢ و ٥١٦ بالملحق .

سيد محمد خشبة باشا ... ... التواب بالهيئتين الثالثة ١٣٦ ، والسابعة ٢٠٥ ، والشيخ بالهيئة الثالثة ٢٥٢ و ٥١٦ بالملحق .  
سيد النصر طنطاوى بك ... ... الجمعية العمومية بالهيئات الأولى ٦٤ ، والثانية ٦٧ ، والرابعة ٧٤ ، والخامسة ٧٨

سيد النصر موسى ( شيخ العرب ) . التواب بالهيئة الخامسة ١٦٩  
سينوت حنا بك ... ... الجمعية التشريعية من الميعتين ٨٢ ، والتواب بالهيئات الأولى ١٠٤ ، والثانية ١١٧ ، والرابعة ١٥٥

### ( ش )

شارل بشرى ... ... التواب بالهيئات السادسة ١٨٨ ، والثامنة ٤٦٦ بالملحق ، والتاسعة ٤٨٥ بالملحق ، والشيخ بالهيئة الثالثة من الميعتين ٥٣٩ بالملحق و ٥٤٣ بالملحق .  
شاكر فزائى بك ... ... التواب بالهيئات الأولى ١٠٤ ، والثانية ١١٧ ، والثالثة ١٣٦ ، والرابعة ١٥٦ ، والسادسة ١٨٨ ، والسابعة ٢٠٥ ، والثامنة ٤٦٨ بالملحق ، والتاسعة ٤٨٦ بالملحق .

شاكر محمد عبد العال بك ... ... التواب بالهيئة الثامنة ٤٦٨ بالملحق .  
شاهين أحمد الجندورى ( الشيخ ) . شورى التواب بالهيئة الثانية ٢٣

- شاهين الجندى ... .. الشيوخ بالهيئة الأولى ٢٢٤
- شاهين الجندى ... .. الجمعية العمومية بالهيئة الثالثة ٧٠
- شاهين شاهين الجندى ... .. النواب بالهيئتين الخامسة ١٦٤ ، والثامنة ٦١
- شاهين الجندى ... .. النواب بالملحق ٠
- شاهين يوسف ( الحاج ) ... .. شورى النواب بالهيئة الأولى ١٩
- شاهين السيد سليم ( باشا ) ... .. النواب بالهيئة الخامسة ١٦٢ ، والشيوخ بالهيئة الثالثة ٩٩
- شاهين متولى ... .. النواب بالهيئة الثامنة ٤٥٥ بالملحق ٠
- شاهين محمد شاش ( الشيخ ) ... .. شورى النواب بالهيئة الثانية ٢٤
- شاهين الدين حياى ( الشيخ ) ... .. شورى النواب بالهيئة الثانية ٢٣
- شاهين الدين فاوى بك ... .. الشيوخ بالهيئة الأولى ٢٢٤
- شاهين بك افندى ... .. المجلس العالى ٩
- شاهين ( الحاج ) ... .. المجلس العالى ١٢
- شاهين عمر بك ... .. الجمعية العمومية بالهيئة الثالثة ٧٠
- شاهين السيد مؤمن بك ... .. الشيوخ بالهيئة الأولى ٢٢٨
- شاهين الكاتب ... .. النواب بالهيئة الخامسة ١٦٧
- شاهين سعد الله حلاى ... .. الشيوخ بالهيئة الثانية ٢٣٨
- شاهين سيدهم الياس بك ... .. الشيوخ بالهيئة الثالثة ٢٥٢ و ٥١٦ بالملحق ٠
- شاهين منصور ... .. النواب بالهيئتين الأولى ٩٠ ، والثانية ١٠٧
- شاهين حسين الشيخ ... .. شورى النواب بالهيئة الثالثة ٣٠
- شاهين الدين ( الشيخ ) ... .. المجلس العالى ١٤
- شاهين بطرس ... .. النواب بالهيئة الثانية ١١٨ ، والشيوخ بالهيئة الثانية ٢٤١



## (ص)

- صابر السيد محمد هارون ... النواب بالهيئة الثامنة ٤٦٨ بالمحقق .
- صادق حنين بك ( باشا ) ... النواب بالهيئة الأولى ٩٣
- صادق عبد الحليم راضى ... النواب بالهيئتين السابعة ٢٠١ ، والتاسعة ٤٨٢ بالمحقق .
- صادق وهبة باشا ... ... الشيوخ بالهيئة الثالثة من الميعين ٢٤٣ و ٥٢٧ بالمحقق .
- صالح أفندى ... ... المجلس العالى ١١
- صالح ( الشيخ ) ... ... المجلس العالى ١٣
- صالح حق باشا ... ... الشيوخ بالهيئة الثانية من الميعين ٢٣٥
- صالح حيد ... ... النواب بالهيئتين السادسة ١٧٧ ، والسابعة ١٩٣
- صالح ملوم باشا ... ... الشيوخ بالهيئة الثانية ٢٤٠
- صالح معروك الديب ... ... النواب بالهيئة السابعة ٢٠٠
- صالح محمد أمين مشالى ... ... النواب بالهيئات الخامسة ١٧٣ ، والسابعة ٢٠٨ ، والثامنة ٤٧١ بالمحقق ، والتاسعة ٤٨٨ بالمحقق .
- صالح مصطفى أبو رحاب بك ... الشيوخ بالهيئة الثالثة ٥١٩ بالمحقق .
- صديق عبد المنعم ( الشيخ ) ... شورى النواب بالهيئة الثالثة ٣٣
- صلاح الدين الشواربى بك ... الشيوخ بالهيئة الثالثة ٢٤٧ و ٥٠٠ بالمحقق .
- صليب سامى بك ( باشا ) ... ... الشيوخ بالهيئة الثانية من الميعين ٢٣٧ و ٥٢٧ بالمحقق .
- صليب فلودويوس باشا ... ... الشيوخ بالهيئة الأولى من الميعين ٢١٥

## (ض)

- ضيف الله حسن ( الشيخ ) ... شورى النواب بالهيئة الثانية ٢٧

( ط )

- طاهر اللوزى بك ... .. التواب بالهيئات الأولى ٩٥ ، والثالثة ١٢٦ ،  
والرابعة ١٤٦ ، والسادسة ١٧٩ ، والسابعة ١٩٧
- طاهر خليل المهارى ... .. التواب بالهيئتين السابعة ١٩٠ ، والثامنة ٤٧٠  
بالمحقق .
- طاهر سعد المصرى بك ... .. التواب بالهيئتين السابعة ٢٠٠ ، والتاسعة ٤٨١  
بالمحقق .
- طالع سلامة ( الشيخ ) ... .. شورى التواب بالهيئة الثالثة ٣٣ ، والتواب  
المصرى ٤٢ ، وشورى القوانين بالهيئة الأولى ٥٤ ،  
والجمعية العمومية بالهيئة الأولى ٦٥
- طراف على بك ( باشا ) ... .. التواب بالهيئتين الثالثة ١٣٤ ، والسابعة ٢٠٣ ،  
والشيوخ بالهيئة الثالثة من الميعين ٥٣٤ بالمحقق .
- طلبة حزين ( الشيخ ) ... .. التواب المصرى ٤٠
- طلبة سمودى باشا ... .. الجمعية العمومية بالهيئة الأولى ٦٤ ، وشورى  
القوانين بالهيئات الأولى ٥٤ ، والثانية ٥٥ ،  
والثالثة ٥٦ ، ومن الميعين ٥١ ، والجمعية  
التشريعية ٨٥
- طلهان سيد أحمد سالم بك ... .. الشيوخ بالهيئة الثانية ٢٣٩
- طلسن عبد الشافى بك ... .. التواب بالهيئة الرابعة ١٤٣
- طنطاوى طنطاوى ... .. الجمعية التشريعية ٨٥
- طه الزمر ( الدكتور ) ... .. التواب بالهيئتين السابعة ٢٠١ ، والتاسعة ٤٨١  
بالمحقق .
- طه الصباغى بك ( باشا ) ... .. التواب بالهيئة التاسعة ٤٧٣ بالمحقق .

طه حسن والى ... .. التواب بالهيئة السابعة ٢٠٠  
طه حسين (الشيخ) ... .. الشيوخ بالهيئتين الأولى ٢١٣ ، والثالثة من  
المعينين ٢٤٥ ، و ٣٩٩ بالملحق .

### ( ط )

ظيفل حسن باشا (الدكتور) ... الشيوخ بالهيئة الأولى من المعينين ٢١٤

### ( ع )

عادل أسعد سيدهم ... .. التواب بالهيئة التاسعة ٤٨٤ بالملحق .  
عازر جبران ... .. التواب بالهيئة السادسة ١٨٨ ، والشيوخ بالهيئتين  
الأولى ٢٣٠ ، والثالثة من المعينين ٢٤٥ ، و ٥٤٣ بالملحق .

عاصر أظا الزمر ... .. شورى التواب بالهيئة الأولى ٣٠

عاصر نصير ... .. شورى القوانين بالهيئة الأولى ٥٤

عياض باشا ... .. المجلس الأعلى ٩

عباس أبو حسين باشا ... .. الشيوخ بالهيئة الثالثة من المعينين ٥٤١ بالملحق .

عباس الزمر ... .. التواب المصرى ٤٠ ، وشورى القوانين بالهيئة  
الأولى ٥٤

عباس حامى طلعت (الدكتور) . التواب بالهيئة الثامنة ٤٦٥ بالملحق .

عباس سيد أحمد باشا ... .. التواب بالهيئة التاسعة ٤٧٧

عباس عبد الفتاح الجمل (الشيخ) . التواب بالهيئة الرابعة ١٤٢ ، والشيوخ بالهيئة

الثالثة ٢٤٦ و ٤٩٧ بالملحق ، ومن المعينين ٥٤٠

بالملحق .

عباس على الجزار بك ... .. التواب بالهيئتين الثانية ١١٢ ، والثالثة ١٣٠

- عباس محمد على الاسكندراني ... التواب بالهيئة الثامنة ٤٦٤ بالمحقق .
- عباس محمد منصور ... .. التواب بالهيئتين الرابعة ١٤٤ ، والسادسة ١٧٧
- عباس محمود العقاد ... .. التواب بالهيئتين الرابعة ١٤١ ، والسابعة ١٩٣ ،
- والشيوخ بالهيئة الثالثة من المعيتين ٥٢٤ بالمحقق .
- عباس منصور ... .. التواب بالهيئة الثامنة ٥٧٤ بالمحقق .
- عبد الباقي بك ... .. ناظر المجلس العالي ٤
- عبد الباقي أفندي ... .. المجلس العالي ١٠
- عبد الباقي عامر بدران ( الشيخ ) ، الشيوخ بالهيئة الثانية ٣٣٨
- عبد الباقي عزوز ( الشيخ ) ... شورى التواب بالهيئة الأولى ٢٠
- عبد البر السادات حبوش ... التواب بالهيئات الثالثة ١٢٤ ، والرابعة ١٤٣ ،
- والسادسة ١٧٧ ، والثامنة ٥٧٤ بالمحقق ، والشيوخ
- بالهيئة الثالثة ٤٩٩ بالمحقق .
- عبد الجليل على ( الشيخ ) ... شورى القوانين بالهيئة الأولى ٥٤
- عبد الجواد عبد الحميد توار ( الشيخ ) ، الجمعية التشريعية ٨٤
- عبد الحق عبد الله ... .. التواب المصرى ٤١
- عبد الحكيم عبد الفتاح بك ... الشيوخ بالمعيتين الأولى ٢٣٠ ، والثالثة ٢٥٢
- و ٥١٦ بالمحقق .
- عبد الحكيم عسكر بك ... .. التواب بالهيئة الرابعة ١٤١ ، والشيوخ بالهيئة الثالثة
- من المعيتين ٢٤٣ ، و ٥٣٠ بالمحقق .
- عبد الحليم أبو سيف راضى ... التواب بالهيئتين السابعة ٢٠١ ، والتاسعة ٨٢
- بالمحقق .
- عبد الحليم البيل ... .. التواب بالهيئة الأولى ٩١ ، والشيوخ بالهيئة
- الثانية ٣٣٩

- عبد الحليم الشمسي ... .. التواب بالهيئات الأولى ٩٣، والثانية ١٠٩،  
والثالثة ١٢٤، والرابعة ١٤٤، والسادسة ١٧٨،  
والسابعة ١٣٦، بالمحق، والثامنة ٥٨، بالمحق .
- عبد الحليم الملايل بك ... .. التواب بالهيئات الأولى ٩٢، والثانية ١٠٨،  
والثالثة ١٢٣
- عبد الحليم جمعى بك ... .. التواب بالهيئة الخامسة ١٦١
- عبد الحليم عل أحمد سليم (الشيخ) . التواب بالهيئات الثالثة ١٣٨، والرابعة ١٥٧،  
والسادسة ١٨٩، والثامنة ٢٩٩، بالمحق .
- عبد الحليم قازى ... .. التواب بالهيئتين الأولى ٩٩، والرابعة ١٥٠
- عبد الحليم محمد رافع ... .. التواب بالهيئة السابعة ١٩٢
- عبد الحليم محمود على ... .. التواب بالهيئة التاسعة ٤٨١، بالمحق .
- عبد الحليم ناصف ... .. التواب بالهيئة التاسعة ٤٧٨، بالمحق .
- عبد الحميد إبراهيم صالح ... .. التواب بالهيئة التاسعة ٤٨٦، بالمحق .
- عبد الحميد أبو جازية بك ... .. التواب بالهيئة الثالثة ١٢٨
- عبد الحميد إسماعيل أباطه بك ... .. الشيخ بالهيئة الثالثة ٢٤٧ و ٥٠١، بالمحق .
- عبد الحميد إسماعيل جمعه ... .. التواب بالهيئة التاسعة ٤٧٩، بالمحق .
- عبد الحميد البرادعى بك ... .. التواب بالهيئة الخامسة ١٦٧
- عبد الحميد البنان (السيد) ... .. التواب بالهيئات الثانية ١٠٧، والثالثة ١٢٢،  
والرابعة ١٤١، والسادسة ١٧٦، والسابعة ١٩٢،  
والثامنة ١٧٣، بالمحق، والشيخ بالهيئة  
الأولى ٢٢٠
- عبد الحميد السارى ... .. التواب بالهيئة التاسعة ٤٨٥، بالمحق .
- عبد الحميد السنومى ... .. التواب بالهيئة الثامنة ٤٥٥، بالمحق .
- عبد الحميد الشوارى بك ... .. التواب بالهيئة التاسعة ٤٧٥، بالمحق .

- عبد الحميد أمين عزرب (الدكتور). الشيوخ بالهيئة الثالثة ٢٤٧ و ٥٠١ بالمحق .
- عبد الحميد بنوى باشا ... .. الشيوخ بالهيئة الثالثة من الميتين ٥٣٥ بالمحق .
- عبد الحميد حسين جاويش ... .. التواب بالهيئة الرابعة ١٦٩
- عبد الحميد زهرة (الشيخ) ... .. شورى التواب بالهيئة الأولى ١٩
- عبد الحميد سعيد (الدكتور) ... .. التواب بالهيئات الأولى ٩٧ ، والثانية ١١١ ،  
والثالثة ١٢٨ ، والرابعة ١٤٨ ، والخامسة ١٦٦ ،  
والسادسة ١٨١ ، والسابعة ١٩٧
- عبد الحميد سليمان باشا ... .. الشيوخ بالهيئتين الثانية ٢٣٤ ، والثالثة ٢٤٢ من  
الميتين ٥٢٥ بالمحق .
- عبد الحميد صادق باشا ... .. شورى القوانين من الميتين ٥٠
- عبد الحميد عبد الحق ... .. التواب بالهيئات الثانية ١١٥ ، والثالثة ١٣٤ ،  
والرابعة ١٥٤ ، والسادسة ١٨٦ ، والسابعة ١٩٢ ،  
والشيوخ بالهيئة الثالثة من الميتين ٥٢٤ بالمحق .
- عبد الحميد عبد الرحيم رضوان (الشيخ). التواب بالهيئة الثامنة ٤٦٩ بالمحق .
- عبد الحميد عبد العال الشويخ ... .. التواب بالهيئات الرابعة ١٥٦ ، والسادسة ١٨٨ ،  
والثامنة ٤٦٨ بالمحق .
- عبد الحميد عبد الواحد الوكيل بك . التواب بالهيئة الثامنة ٤٦٣ بالمحق .
- عبد الحميد عمار بك ... .. الجمعية العمومية بالهيئة الخامسة ٧٦
- عبد الحميد عمر بك ... .. التواب بالهيئة الخامسة ١٦٤
- عبد الحميد فهمى (الدكتور) ... .. التواب بالهيئات الأولى ٩٨ ، والثانية ١١٢ ،  
والثالثة ١٣٠ ، والشيوخ بالهيئتين الأولى ٢٢٤ ،  
والثالثة ٢٤٩ و ٥٠٨ بالمحق .
- عبد الحميد محمد د كوروى بك ... .. التواب بالهيئة الثامنة ٤٦٦ بالمحق .

عبد الحى خليل بك ... .. النواب بالهيئة السابعة ١٩٦  
عبد الخالق ثروت باشا ... .. النواب بالهيئة الثانية ١١٤، والشيوخ بالهيئة الأولى  
من المعينين ٢١٤

عبد الخالق زعزوع بك ... .. النواب بالهيئة الثامنة ٤٦٥ بالمحقق .  
عبد الخالق سيد أحمد منصور ... .. النواب بالهيئة التاسعة ٤٨٠ بالمحقق .  
عبد الخالق عطية ... .. النواب بالهيئات الأولى ٩٦، والثانية ١١١ ،  
والثالثة ١٣٧، والرابعة ١٤٧

عبد الخالق عمر أحمد حامد ... .. النواب بالهيئة الثامنة ٤٦٩ بالمحقق .  
عبد الخالق محمد سليم (الدكتور) ، النواب بالهيئات الأولى ٩٦ ، والثالثة ١٣٧ ،  
والرابعة ١٤٧ ، والشيوخ بالهيئة الثالثة من  
المعينين ٣٤٤ ، و ٣٧٧ بالمحقق .

عبد الرازق أغا (الحاج) ... .. المجلس العالى ١١  
عبد الرازق القار بك ... .. النواب بالهيئة الثانية ١١١  
عبد الرازق وهبه القاضى ... .. النواب بالهيئات السادسة ١٨٢، والسابعة ١٩٩ ،  
والثامنة ٤٨٠ بالمحقق ، والشيوخ بالهيئة  
الثالثة ٥٠٨ بالمحقق .

عبد الرضى العلى ... .. النواب بالهيئة الخامسة ١٧٣  
عبد الرحمن (الشيخ) ... .. المجلس العالى ١٤  
عبد الرحمن أبو حسن (الشيخ) ، الجمعية العمومية بالهيئة الثانية ٩٦  
عبد الرحمن أبو زيد (الشيخ) ، المجلس العالى ١٣  
عبد الرحمن البيل ... .. النواب بالهيئات الخامسة ١٦٦، والسابعة ١٩٧ ،  
والثامنة ٤٧٨ بالمحقق ، والشيوخ بالهيئة الثالثة  
من المعينين ٢٤٤ ، و ٣٩٩ بالمحقق .

- عبد الرحمن الرافعي بك ... .. النواب بالهيئتين الأولى ٩٥ ، والثانية ١١٠ ،  
والشيوخ بالهيئة الثالثة ٢٤٨ و ٥٠٤ بالمحقق .
- عبد الرحمن السيد ( الشيخ ) ... شورى النواب بالهيئة الثانية ٣٧
- عبد الرحمن الصباح بك ... .. الجمعية العمومية بالهيئة الثانية ٦٧
- عبد الرحمن الطرزي ( بك ) ... النواب بالهيئتين الرابعة ١٥٥ ، والثامنة ٤٦٧  
بالمحقق .
- عبد الرحمن برهان نور ... .. الشيوخ بالهيئة الثالثة ٢٤٨ و ٥٠٤ بالمحقق .
- عبد الرحمن حمد الله ... .. شورى النواب بالهيئة الأولى ٣١
- عبد الرحمن حموده عزيزه (الدكتور) . النواب بالهيئتين السادسة ١٧٩ ، والثامنة ٤٥٩  
بالمحقق .
- عبد الرحمن خالد ( الشيخ ) ... شورى النواب بالهيئة الثانية ٣٧
- عبد الرحمن رضا باشا ... .. الشيوخ بالهيئة الثانية ٢٤٠
- عبد الرحمن عرفه ... .. شورى النواب بالهيئة الثالثة ٣١
- عبد الرحمن مزمار ( بك ) ... .. النواب بالهيئات الأولى ١٠١ ، والثالثة ١٣٢ ،  
والرابعة ١٥٢ ، والسابعة ٤٤٤ بالمحقق .
- عبد الرحمن عفيفي حسن (الحاج) . النواب بالهيئة الخامسة ١٦٤
- عبد الرحمن علي أبو النصر ... .. النواب بالهيئات السادسة ١٨٣ ، والسابعة ١٩٩ ،  
والثامنة ٤٨٠ بالمحقق .
- عبد الرحمن علي اسماعيل ( الشيخ ) . النواب بالهيئة الأولى ١٠٠
- عبد الرحمن عمر بك ( الدكتور ) . النواب بالهيئة السابعة ١٩٩
- عبد الرحمن عوض بك ... .. الجمعية التشريعية ٨٣
- عبد الرحمن عوض ( الدكتور ) . النواب بالهيئات الأولى ٩٤ ، والثانية ١٠٩ ،  
والثالثة ١٣٥ ، والرابعة ١٤٥ ، والشيوخ بالهيئة  
الثالثة من المبعين ٢٤٤ ، ٥٣٦ بالمحقق .



- عبد الرحمن فتوح... .. الشيخ بالهيئة الثالثة ٢٤٨ و ٥٠٥ بالمحقق .
- عبد الرحمن فهمي بك... .. التواب بالهيئات الأولى ٩٠ ، والسابعة ٢٠١ ،  
والثامنة ٤٨٢ بالمحقق .
- عبد الرحمن الملووم بك... .. التواب بالهيئة الثانية ١١٦ ، والشيخ بالهيئتين  
الأولى ٢٣٠ ، والثالثة ٢٥١ و ٥١٥ بالمحقق .
- عبد الرحمن محمود بك... .. الجمعية التشريعية ٨٥ ، والتواب بالهيئات  
السابعة ٢٠٥ ، والثامنة ٤٩٧ بالمحقق  
والثامنة ٤٨٦ بالمحقق .
- عبد الرحمن نصير بك... .. الجمعية التشريعية ٨٤
- عبد الرحمن همام (الشيخ)... .. شوري التواب بالهيئة الثانية ٣٧
- عبد الرحمن وافي (الشيخ)... .. شوري التواب بالهيئة الثالثة ٣٢
- عبد الرحيم الخطيب بك... .. التواب بالهيئات السادسة ١٨٠ ، والسابعة ١٩٧ ،  
والثامنة ٤٧٨ بالمحقق .
- عبد الرحيم الدمرداش باشا (الشيخ) ، الجمعية العمومية بالهيئات الثانية ٦٥ ، والرابعة ٧٢ ،  
والخامسة ٧٥ ، والجمعية التشريعية ٨٢
- عبد الرحيم حسن... .. الجمعية العمومية بالهيئة الأولى ٦٤
- عبد الرحيم حماد بك (الشيخ) ، شوري القوانين بالهيئتين الأولى ٥٤ ، والثانية ٥٥
- عبد الرحيم سلامي (الشيخ) ... المجلس العالي ١٢
- عبد الرحيم صبري باشا... .. الشيخ بالهيئة الأولى من الميعين ٢١٣
- عبد الرحيم عبد الله (الشيخ) ، شوري التواب بالهيئة الثالثة ٣٢
- عبد الرحيم علي اسماعيل (الشيخ) ، التواب بالهيئة الخامسة ١٦٨
- عبد الرحيم محمد سليمان... .. التواب المصري ٤٢
- عبد الرحيم محمد مهنا... .. الشيخ بالهيئتين الأولى ٢٣٢ ، والثالثة من الميعين  
٥٣٣ بالمحقق .

- عبد الرحيم مهران ... .. . النواب بالهيئة السابعة ٢٠٤  
عبد الرزاق أحمد السهورى باشا . الشيوخ بالهيئة الثالثة من المعينين ٥٤٠ بالمحق .  
عبد الرزاق القاضى بك ( الشيخ ) . النواب بالهيئات الأولى ١٠٠ ، والثانية ١١٣ ،  
والثالثة ١٣١ ، والرابعة ١٥١ ، والشيوخ بالهيئة الثالثة  
من المعينين ٢٤٣ ، و ٥٣٠ بالمحق .
- عبد الرؤوف أحمد الضيع ( الشيخ ) . النواب بالمعيتين الثانية ١١٧ ، والخامسة ١٧١  
عبد الرؤوف عبدالظاهر خليل ( الشيخ ) . النواب بالهيئة السابعة ٢٠١  
عبد الستار الباسل بك ... .. . النواب بالهيئات الأولى ١٠٢ ، والثانية ١١٥ ،  
والثالثة ١٣٤ ، والرابعة ١٥٣ ، والشيوخ بالمعيتين  
الأولى ٢٢٢ ، والثالثة ٢٥١ ، و ٥١٤ بالمحق .
- عبد الستار حسن عمران ... .. . النواب بالمعيات الأولى ١٠٥ ، والثالثة ١٣٨ ،  
والرابعة ١٥٧ ، والسادسة ١٨٩ ، والشيوخ  
بالهيئة الثالثة ٢٥٣ ، و ٥١٩ بالمحق .
- عبد السلام الجيار بك ... .. . النواب بالهيئة الخامسة ١٦٧  
عبد السلام الشافلى باشا ... .. . الشيوخ بالهيئة الثالثة ٣٥٤ و ٥٠٠ بالمحق  
و ٥٠٩ بالمحق ، والنواب بالمعيتين الثامنة ٤٦٠  
بالمحق ، والتاسعة ٤٧٨ بالمحق .
- عبد السلام السلايلى ... .. . الجمعية العمومية بالمعيتين الرابعة ٧٢ ،  
والخامسة ٧٦ ، والجمعية التشريعية ٨٣  
عبد السلام المويلحى بك ... .. . شورى النواب بالهيئة الثالثة ٢٨ ، والنواب  
المصرى ٣٧
- عبد السلام بدر الدين بك ... .. . الجمعية العمومية بالهيئات الأولى ٦٣ ، والثانية ٦٦ ،  
والثالثة ٦٩ ، والرابعة ٧٢ ، والخامسة ٧٦

عبد السلام حدايه بك ... .. النواب بالهيئة الخامسة ١٦١  
 عبد السلام خفاجه ... .. النواب المصرى ٣٨  
 عبد السلام وجب باشا ... .. النواب بالهيئة الخامسة ١٦٧  
 عبد السلام عبد الغفار بك ... .. النواب بالهيئتين الثانية ١١٣، والثالثة ١٣٠،  
 والشيخ بالهيئة الثالثة ٢٤٩ و ٥٠٨ بالملحق  
 و ٥٠٩ بالملحق .

عبد السلام فهمى الجندى بك . النواب بالهيئة الثانية ١١٣  
 عبد السلام فهمى جمعه بك (باشا) . النواب بالهيئات الأولى ٩٩، والثالثة ١٣، والرابعة  
 ١٥٠، والسادسة ١٨٠، والثامنة ٤٥٩ بالملحق .  
 عبد السلام محمود بك ... .. الشيخ بالهيئة الثالثة من المعينين ٥٢٢ بالملحق .  
 عبد السلام يوسف ... .. النواب بالهيئة الثامنة ٤٦١ بالملحق .  
 عبد الشهيد بطرس ... .. شورى النواب بالهيئة الثالثة ٣٣ ، والنواب  
 المصرى ٤٢ .

عبد الصادق عبد الحميد ... .. النواب بالهيئتين الأولى ١٠٦ ، والسادسة ١٩٠  
 عبد الظاهر خليل بك ... .. للشيخ بالهيئة الأولى ٢٢٨  
 عبد الظاهر عبد المزمع عبد الله جمال ، الشيخ بالهيئة الثالثة ٥١٣ بالملحق .  
 عبد المال حسن الملبجى ... .. الجمعية العمومية بالهيئة الثالثة ٧١  
 عبد المال مرزوق الجبالى (الشيخ) . النواب بالهيئتين الخامسة ١٧٢ ، والثامنة ٤٦٩  
 بالملحق .

عبد المال موسى ( الشيخ ) ... شورى النواب بالهيئة الأولى ٣١ .  
 عبد العزيز أحمد بك ... .. الشيخ بالهيئة الثالثة من المعينين ٥٢٣ بالملحق ،  
 و ٥٢٦ بالملحق .

عبد العزيز اسماعيل الشلقاني ... .. النواب بالهيئة التاسعة ٤٧٥ بالملحق .

- عبد العزيز البسيوني بك ... .. الشيخ بالهيئة الثانية ٣٣٩  
عبد العزيز الحسيني أبوسعده بك، الشيخ بالهيئة الثانية ٣٣٩ ، والتواب بالهيئة  
السابعة ١٩٥
- عبد العزيز الزاهد ( الشيخ ) ... .. التواب بالهيئات الثالثة ١٣٥ ، والرابعة ١٤٤ ،  
والسادسة ١٧٨ ، والثامنة ٥٧٧ بالمحقق .
- عبد العزيز الصوفاني ... .. التواب بالهيئات الأولى ٩٩ ، والثالثة ١٣١ ،  
والرابعة ١٥٠ ، والخامسة ١٦٧ ، والسادسة ١٨٣ ،  
والسابعة ١٩٩ ، والثامنة ٢٢٢ بالمحقق ،  
والثامنة ٨٠ بالمحقق .
- عبد العزيز العجيزي بك ( الدكتور ) ، التواب بالهيئات الأولى ٩٧ ، والثانية ١١١ ،  
والثالثة ١٢٩ ، والرابعة ١٤٨ ، والشيخ بالهيئة  
الثالثة ٢٤٨ و ٥٠٥ بالمحقق .
- عبد العزيز رضوان بك ... .. الشيخ بالهيئة الأولى ٢٢٢ في دائرتين ، والتواب  
بالهيئة السابعة ١٩٤
- عبد العزيز سيف النصر بك ... .. التواب بالهيئات الأولى ١٠٣ ، والثانية ١١٦ ،  
والثالثة ١٣٥ ، والرابعة ١٥٥ ، والخامسة ١٧٠ ،  
والشيخ بالهيئة الثانية ٢٤١
- عبد العزيز عبد الرحمن عيون ... .. التواب بالهيئة التاسعة ٤٨١ بالمحقق .
- عبد العزيز عبد الله سالم ... .. التواب بالهيئتين الثالثة ١٣٥ ، والرابعة ١٤٥
- عبد العزيز عبد الهادي أبو عجلة . التواب بالهيئة الخامسة ١٦٧
- عبد العزيز عزت باشا ... .. الشيخ بالهيئة الأولى من المعينين ٢١٦
- عبد العزيز فهمي بك ( باشا ) ... .. الجمعية التشريعية ٨٣ ، والتواب بالهيئة الثانية ١١٢ ،  
والشيخ بالهيئة الثالثة من المعينين ٢٨٨ بالمحقق .

عبد العزيز محمد البدر اوى... .. النوّاب بالمهيتين السادسة ١٨١ ، والثامنة ٤٦٠ بالملحق .

عبد العزيز محمد السويى... .. النوّاب بالهيئة السابعة ٢٠٠

عبد العزيز محمد حمادى الناظر... .. النوّاب بالهيئة السابعة ٢٠٦

عبد العزيز محمد عبد الله الجلال بك . الشيخ بالمهيتين الأولى ٢٢٨ ، والثالثة ٢٥١ و ٥١٣ بالملحق .

عبد العزيز محمد ميسى... .. النوّاب بالهيئة الثامنة ٤٦٨ بالملحق .

عبد العزيز مطر ( الشيخ ) ... شوى النوّاب بالهيئة الثالثة ٢٩

عبد العزيز نظمى بك ( الدكتور ) . النوّاب بالهيئة الخامسة ١٦١

عبد العزيز هندى بك... .. النوّاب بالمهيات الثانية ١٠٨ ، والخامسة ١٦٢ ، والسابعة ١٩٣

عبد العظيم الشقنطيرى ... .. النوّاب بالهيئة الأولى ٩٨

عبد العظيم المصرى بك ... .. الشيخ بالهيئة الأولى ٣٣٠

عبد العظيم الهادى رسلان... .. النوّاب بالمهيتين الأولى ٩٣ ، والثالثة ١٤٤

عبد العظيم راشد باشا ... .. الشيخ بالهيئة الثانية من المهيتين ٢٣٦

عبد العظيم محمد عبد ( الشيخ ) . النوّاب بالهيئة الثامنة ٥٨ بالملحق .

عبد العظيم عبد الرحمن محمود ( الشيخ ) . النوّاب بالهيئة التاسعة ٨٣ بالملحق .

عبد العظيم سمهان بك ... .. النوّاب بالمهيات الأولى ١٠٣ ، والثانية ١١٦ ، والثالثة ١٣٥ ، والرابعة ١٥٥ ، والسادسة ١٨٧

والسابعة ٢٠٤ ، والتاسعة ٤٨٥ بالملحق .

عبد الغالب سالم ( الشيخ ) ... .. المجلس العالى ١٢

عبد الفتى حسن شرايى ... .. النوّاب بالهيئة التاسعة ٨٣ بالملحق .

عبد الفتى سليم حيدم بك ... .. النوّاب بالهيئة الأولى ٩٠

- عبد القفار حسن مزام (الشيخ) ، التواب بالهيئة التاسعة ٤٨٢ بالمحقق .  
 عبد الفتاح الجمل بك (الشيخ) ... الجمعية العمومية بالهيئة الثالثة ٦٩ ، والجمعية التشريعية ٨٢
- عبد الفتاح الشلقاني ... .. التواب بالهيئة الثامنة ٤٥٧ بالمحقق .  
 عبد الفتاح الطويل ( باشا ) ... التواب بالهيئتين الرابعة ١٤٢ ، والسادسة ١٧٦ ، والثامنة ٤٥٥ بالمحقق .
- عبد الفتاح اللوزي بك ... .. الشيخ بالهيئتين الأولى ٢٢٢ ، والثالثة ٢٤٧ و ٤٩٩ بالمحقق .
- عبد الفتاح رجاى ... .. الشيخ بالهيئة الأولى من المعينين ٢١٩  
 عبد الفتاح زغلول ( الشيخ ) ... شورى التواب بالهيئة الثالثة ٢٩  
 عبد الفتاح مل الشلقاني ... .. التواب بالهيئة السابعة ٤٣٦ بالمحقق .  
 عبد الفتاح محمد مزام ... .. التواب بالهيئة السابعة ٤٤٥ ، والتاسعة ٤٨٢ بالمحقق .
- عبد الفتاح محمود السيد أبو محمد بك ، التواب بالهيئات الخامسة ١٧٢ ، والسادسة ١٨٩ ، والسابعة ٢٠٧ ، والثامنة ٤٧٠ بالمحقق ، والتاسعة ٤٨٨ بالمحقق .
- عبد الفتاح نور بك ... .. التواب بالهيئة الخامسة ١٦٤  
 عبد الفتاح يحيى باشا ... .. التواب بالهيئة الثالثة ١٢٢ ، والشيخ بالهيئتين الثانية من المعينين ٢٣٤ ، وبالهيئة الثالثة ٢٤٦ و ٤٩٨ بالمحقق .
- عبد القادر حسين بك ... .. شورى القوانين بالهيئة الخامسة ٦٠  
 عبد القادر حلمى باشا ... .. شورى القوانين من المعينين ٤٨  
 عبد القادر حمزة باشا ... .. التواب بالهيئتين الثالثة ١٣٢ ، والرابعة ١٥١ ، والشيخ بالهيئة الثالثة من المعينين ٢٤٣ ، و ٥٣٠ بالمحقق .

- عبد القادر محمد مقاوى الباسل... النواب بالهيئة التاسعة ٤٨٣ بالمحق .
- عبد القوى أحمد بك ( باشا ) ... الشيوخ بالهيئة الثالثة من المبعين ٥٤١ بالمحق .
- عبد القوى أحمد معبد بك... النواب بالهيئة الخامسة ١٦٩
- عبد الكرم حميد ( الشيخ ) ... النواب بالهيئة الرابعة ١٤٣
- عبد الكرم شديد بك... الشيوخ بالهيئة الثانية من المبعين ٢٣٦
- عبد الكرم مبروك الجبالى... النواب بالهيئة التاسعة ٤٨٠ بالمحق .
- عبد الله أحمد شافلى... النواب بالهيئة السادسة ١٨٩
- عبد الله عمر عبد الآخر ( الشيخ ) ، النواب بالهيئات الأولى ١٠٤ ، والثانية ١١٧ ،  
والثالثة ١٣٧ ، والسادسة ١٨٨ ، والسابعة ٢٠٥
- والتاسعة ٤٨٧ بالمحق ، والشيوخ بالهيئة التاسعة  
٥١٨ بالمحق .
- عبد اللطيف أبوزيد الحناوى بك ، النواب بالهيئات الأولى ١٠٠ ، والثانية ١١٣ ،  
والثالثة ١٣١ ، والرابعة ١٥١
- عبد اللطيف اسماعيل زهنوع... النواب بالهيئتين الرابعة ١٥٣ ، والسادسة ١٨٥ ،  
والشيوخ بالهيئة الثالثة ٥١٢ بالمحق .
- عبد اللطيف الشوربجى ( الدكتور ) ، النواب بالهيئة الثامنة ٤٥٨ بالمحق .
- عبد اللطيف الصوفانى بك ... الجمعية العمومية بالهيئة الخامسة ٧٦ ، وشورى  
القوانين بالهيئة الخامسة ٥٩ ، والجمعية التشريعية  
٨٤ ، والنواب بالهيئة الأولى ٩٩
- عبد اللطيف المبكى بك... الجمعية التشريعية ٨٣
- عبد اللطيف حلمى غنام بك ... النواب بالهيئة الخامسة ١٦٦
- عبد اللطيف علما بك ... النواب بالهيئة الثامنة ٥٧ بالمحق .
- عبد اللطيف واكد بك ... النواب بالهيئتين الثانية و ١٠٩ ، والسابعة ١٩٥ ،  
والشيوخ بالهيئة الثالثة ٥٠١

عبد الله أبو حسين بك ... ... النواب بالهيئات الأولى ٩٩ ، الثانية ١١٣ ،  
والثالثة ١٣١ ، والسادسة ١٨٣

عبد لله أبو ناصر ( الشيخ ) ... شورى النواب بالهيئة الثانية ٢٤  
عبد الله أرسلان بك ... ... النواب بالهيئة الخامسة ١٦١ ، والشيوخ بالهيئة  
الثالثة ٢٥٠ و ٥١١ بالمحقق .

عبد الله أفا ... ... المجلس العالى ١٠  
عبد الله الحديدى ... ... النواب بالهيئات الرابعة ١٤٩ ، والسادسة ١٨٢ ،  
والثامنة ٥٩٩ بالمحقق .

عبد الله السيد أباطة بك ... ... الجمعية التشريعية ٨٤  
عبد الله المشيرى ( الشيخ ) ... الجمعية العمومية بالهيئة الثالثة ٧١  
عبد الله المناوى ( الشيخ ) ... شورى النواب بالهيئة الثالثة ٣٠  
عبد الله بركات بك ... ... النواب بالهيئات الثانية ١١١ ، والثالثة ١٢٨ ،  
والرابعة ١٤٨

عبد الله جمال الدين ... ... شورى القوانين من الميعنين ٥٠  
عبد الله سليمان أباطة ... ... الشيوخ بالهيئة الأولى من الميعنين ٢١٥  
عبد الله سميكه بك ... ... الشيوخ بالهيئة الثانية من الميعنين ٢٣٦  
عبد الله عبد الرحمن عيون ... ... النواب بالهيئات السادسة ١٨٤ ، والثامنة  
٤٦٣ بالمحقق .

عبد الله عبد العال الميجى ... ... النواب بالهيئة التاسعة ٤٨٣ بالمحقق .  
عبد الله عبد الفتاح بك ... ... النواب بالهيئات الأولى ١٠١ ، والثانية ١١٥ ،  
والثالثة ١٣٣

عبد الله عزت باشا ... ... رئيس مجلس شورى النواب بالهيئة الأولى ١٧ ،  
والثانية ٢٢ ، والثالثة ٢٨



- عبد الله علي الجبار بك ... .. التواب بالهيئة السابعة ٤٤٢؛ بالملحق .
- عبد الله عياد ( الشيخ ) ... .. شورى التواب بالهيئة الأولى ١٨
- عبد الله فكري أباطة بك ... .. التواب بالهيئتين السابعة ١٩٤ والثامنة ٥٧؛ بالملحق .
- عبد الله فواز ( الشيخ ) ... .. المجلس العالي ١١
- عبد الله فواز ( الشيخ ) ... .. الشيوخ بالهيئة الثالثة ٥٢٢؛ بالملحق .
- عبد الله الموم بك ( باشا ) ... .. التواب بالهيئات الخامسة ١٧٠، والسادسة ١٧٨،  
والسابعة ٢٠٤، والشيوخ بالهيئة الثالثة ٢٥١  
و ١٥٥؛ بالملحق .
- عبد الله محمد أحمد فواز ( الشيخ )، التواب بالهيئة الثامنة ٤٦٩؛ بالملحق .
- عبد الله محمد بلال ... .. التواب بالهيئتين الرابعة ١٥٠ ، والثامنة  
٤٦٢؛ بالملحق .
- عبد الله محمد هلال بك ... .. التواب بالهيئة الخامسة ١٦٣
- عبد الله مصطفى ( الشيخ ) ... .. شورى التواب بالهيئة الثانية ٢٦
- عبد الله هلال بك ( الشيخ ) ... .. شورى القوانين بالهيئة الأولى ٥٤ ، والجمعية  
العمومية بالهيئة الثالثة ٦٧
- عبد المتعال محمد شليابة بك ... .. التواب بالهيئة الثامنة ٤٥٩؛ بالملحق .
- عبد الحميد إبراهيم اللبان ( الشيخ )، التواب بالهيئتين الأولى ٩٧، والثانية ١١١
- عبد الحميد إبراهيم صالح ( باشا )، التواب بالهيئات الثانية ١١٧ ، والثالثة ١٣٦ ،  
والسادسة ١٨٨، والسابعة ٢٠٥، والشيوخ بالهيئة  
الثالثة ٥١٧؛ بالملحق .
- عبد الحميد أبو الملا ( بك ) ... .. التواب بالهيئتين الثالثة ١٣٩ ، والثامنة  
٤٧١؛ بالملحق .
- عبد الحميد البيطاش ... .. التواب المصري ٣٧

- عبد المجيد الرمالى ... .. التواب بالهيئة الثالثة ١٧٢ ، والرابعة ١٤٢ ،  
والسادسة ١٧٦ ، والسابعة ١٩٢ ، والثامنة ٤٥٥  
بالمحقق ، والشيخ بالهيئة الثالثة ٤٩٧ بالمحقق .  
عبد المجيد بدر بك ( باشا ) ... .. الشيخ بالهيئة الثالثة من المعينين ٥٢٩ بالمحقق .  
عبد المجيد رضوان بك ... .. التواب بالهيئات الأولى ١٠٠ ، والثانية ١١٤ ،  
والرابعة ١٥٢  
عبد المجيد سلطان بك ( باشا ) ... .. شورى القوانين بالهيئة الرابعة ٥٧ ، والجمعية  
العمومية بالهيئة الخامسة ٧٧ ، والجمعية  
التشريعية ٨٣  
عبد المجيد سليم ( الشيخ ) ... .. الشيخ بالهيئة الثانية من المعينين ٢٣٥  
عبد المجيد سيف النصر بك ( باشا ) ، التواب بالهيئات الخامسة ١٧٠ ، والسابعة ٢٠٤ ،  
والثامنة ٤٨٥ بالمحقق .  
عبد المجيد عبد الحق بك ... .. التواب بالهيئة الثامنة ٤٦٤ بالمحقق .  
عبد المجيد عطية ... .. التواب بالمعنيين الخامسة ١٦٤ ، والسابعة ١٩٨  
عبد المجيد عمر باشا ... .. التواب بالهيئة السادسة ١٨٢  
عبد المجيد فريد باشا ( السواء ) . الشيخ بالهيئة الثانية من المعينين ٢٣٥  
عبد المجيد محمود الشرفاوى ... .. التواب بالهيئة التاسعة ٤٧٩ بالمحقق .  
عبد المجيد محمود نافع ... .. التواب بالهيئات الأولى ٩٤ ، والثانية ١١٠ ،  
والخامسة ١٦٣ ، والسابعة ١٩٥  
عبد المجيد نصير ... .. الجمعية العمومية بالهيئة الثانية ٦٧  
عبد المعطى حسين مصطفى بك ، التواب بالمعنيين الخامسة ١٦٣ ، والسابعة ١٩٥  
عبد المقصود حبيب بك ... .. التواب بالهيئات الثانية ١١٣ ، والثالثة ١٣٠ ،  
والرابعة ١٥٠ ، والسادسة ١٨٢ ، والسابعة ١٩٩ .  
والثامنة ٤٨٠ بالمحقق .

- عبد الملك بطرس ... .. الجمعية العمومية بالهيئة الأولى ٦٤
- عبد المنصف محمود الدقراوى، النواب بالهيئة التاسعة ٤٨٠، بالملحق .
- عبد المنعم الدليل بك ... .. الجمعية العمومية بالهيئة الرابعة ٧٢
- عبد المنعم العراقى (الدكتور) ... النواب بالهيئات السادسة ١٨٠، والسابعة ١٩٨،  
والتاسعة ٤٧٨ بالملحق .
- عبد المنعم بركات ... .. النواب بالهيئة الثامنة ٤٥٥ بالملحق .
- عبد المنعم حشيش ... .. النواب بالهيئتين السابعة ١٩٧، والتاسعة ٤٧٧ بالملحق .
- عبد المنعم رسلان بك ... .. النواب بالهيئات الثانية ١١٣، والثالثة ١٣١،  
والخامسة ١٦٥، والسابعة ١٩٩، والتاسعة ٤٨٠ بالملحق .
- عبد المنعم سعيد ... .. النواب بالهيئة التاسعة ٤٩٠ بالملحق .
- عبد المنعم عبد القادر للموم ... النواب بالهيئات الخامسة ١٧٠، والسابعة ٢٠٤،  
والتاسعة ٤٨٥ بالملحق، والشيوخ بالهيئة الثالثة ٥١٥ بالملحق .
- عبد المنعم مصطفى خليل ... .. النواب بالهيئتين السادسة ١٧٨، والثامنة ٤٥٨  
بالملحق .
- عبد المنعم محمد أبو زيد ... .. النواب بالهيئة التاسعة ٤٨١ بالملحق .
- عبد المولى عبد القادر الهامى (الشيخ)، النواب بالهيئتين السادسة ١٨٦، والثامنة ٤٦٥ بالملحق .
- عبد الهادى (الشيخ) ... .. المجلس العالى ١٣
- عبد الهادى الضرقاوى (الشيخ)، النواب بالهيئة السابعة ١٩٨
- عبد الهادى عبد الرحيم بك ... النواب بالهيئات الأولى ١٠٣، والثانية ١١٦،  
والثالثة ١٣٥
- عبد الواحد (الشيخ) ... .. المجلس العالى ١٢

- عبد الواحد الوكيل بك (باشا) .التواب بالهيئات الأولى ١٠٠ ، والثانية ١١٣ ،  
والثالثة ١٣١ ، والرابعة ١٥١ ، والسادسة ١٨٣ ،  
والشيوخ بالهيئة الثالثة من المعينين ٥٣٣ بالمحق .
- عبد الواحد الوكيل بك (الدكتور) . الشيوخ بالهيئة الثالثة من المعينين ٥٣٨ بالمحق .
- عبد الوهاب أحمد الشريى ... التواب بالهيئة التاسعة ٤٨٤ بالمحق .
- عبد الوهاب الشيخ (الشيخ) ... شورى التواب بالهيئة الثالثة ٣٠
- عبد الوهاب العففى (الشيخ) ... التواب المصرى ٣٩
- عبد الوهاب سليمان (الشيخ) ... الجمعية العمومية بالهيئتين الرابعة ٧٣ ، والخامسة ٧٦
- عبد الوهاب سليمان خطاى (الشيخ) . التواب بالهيئتين الأولى ٩٢ ، والثالثة ١٣٣
- عبد الوهاب عبد الرازق بك ... التواب بالهيئتين الرابعة ١٥٤ ، والسادسة ١٧٦
- عبد الوهاب عفى ... ... الجمعية العمومية بالهيئة الأولى ٦٣
- عبد الوهاب محمد سليم (الشيخ) . التواب بالهيئة السابعة ٢٠٧
- عبد البرقوى ... ... الشيوخ بالهيئة الأولى ٢٢٦
- عبد جوده (الشيخ) ... شورى التواب بالهيئة الثالثة ٣٠
- عبد محمود البرقلى (الشيخ) ... التواب بالهيئتين السادسة ١٨٤ ، والثامنة ٤٦٤ بالمحق .
- عبد شكرى بك ... ... ناظر المجلس العالى ٤
- عبد ابراهيم الشاذلى (الشيخ) ... التواب بالهيئة الخامسة ١٦٦
- عثمان أبو ليلة (الشيخ) ... شورى التواب بالهيئة الأولى ٢١
- عثمان أحمد همام (الشيخ) ... شورى التواب بالهيئة الثالثة ٣٣
- عثمان السيد ناصف بك ... ... الشيوخ بالهيئة الثالثة ٢٤٩ و ٥٠٦ بالمحق .
- عثمان الهوبيل (الشيخ) ... شورى التواب بالهيئة الثالثة ٣١
- عثمان حسن حبيب ... ... الجمعية العمومية بالهيئتين الثالثة ٧١ ، والرابعة ٧٤

عثمان سليط بك ... .. شورى القوانين بالهيئة الرابعة ٥٨ ، والجمعية التشريعية ٨٣

عثمان سيد خشبه ... .. النواب بالهيئة التاسعة ٨٦ بالمحق .

عثمان صاوى بك ... .. النواب بالهيئات الثانية ١١٥ ، والثالثة ١٣٣ ، والرابعة ١٥٣ ، والسادسة ١٨٥

عثمان غزالى ( الشيخ ) ... .. شورى النواب بالهيئة الأولى ٢١ ، والنواب المصرى ٤١

عثمان محرم باشا ... .. النواب بالهيئات الثالثة ١٢٨ ، والرابعة ١٤٨ ، والسادسة ١٨١ ، والثامنة ٤٦١ بالمحق .

عثمان محمد بك ... .. الشيوخ بالهيئة الأولى من الميعين ٢١٨

عثمان محمد أبو النصر ( الشيخ ) ... .. النواب بالهيئة الثامنة ٤٦٢ بالمحق .

عثمان محمد عثمان أباطه ... .. النواب بالهيئة التاسعة ٤٧٥ بالمحق .

عثمان مراد ( بك ) ... .. الجمعية العمومية بالميعين الرابعة ١٣٣ ، والخامسة ٧٦

عدلى يكن باشا ... .. الجمعية التشريعية ٨١ ، والشيوخ بالهيئة الأولى من الميعين ٢١٥

عرفى ( أفندى ) ... .. المجلس العالى .

عز الدين المليجى ... .. النواب بالهيئة التاسعة ٤٩٠ بالمحق .

عزام شمس الدين عزام ... .. النواب بالهيئة التاسعة ٤٧٤ بالمحق .

عزب البلى ( الشيخ ) ... .. الشيوخ بالهيئة الأولى ٢٢٤

عزيز أطلون ... .. النواب بالهيئات الأولى ٩١ ، والثانية ١٠٨

والتالثة ١٢٢ ، والرابعة ١٤٢ ، والسادسة ١٧٦

والثامنة ٤٥٥ بالمحق .

عزيز صديق ... .. النواب بالهيئة التاسعة ٤٧٧ بالمحق .

عزيز مشرق ... .. النواب بالهيئتين السابعة ١٩١ ، والثامنة ٤٧٣  
بالمحقق .

عزيز ميرهم ... .. الشيوخ بالهيئتين الأولى ٢٢٠ ، والثالثة ٢٤٦  
و ٤٩٦ بالمحقق .

عطا هفي بك ... .. النواب بالهيئات الأولى ٩٤ ، والثانية ١١٠ ،  
والثالثة ١٢٦ ، والرابعة ١٤٥ ، والسابعة ١٩٥ .  
والثامنة ٤٧٦ بالمحقق .

عطية الله حسن ( الشيخ ) ... .. الجمعية العمومية بالهيئة الخامسة ٨٧  
عطيه عبد المال ( الشيخ ) ... .. شورى النواب بالهيئة الثالثة ٣٢  
عطيه عبد القادر رضوان ... .. النواب بالهيئة التاسعة ٨٧ بالمحقق .  
عطيه عبد الله ( الشيخ ) ... .. شورى النواب بالهيئة الثانية ٢٥  
عطيه مهران ( الشيخ ) ... .. شورى النواب بالهيئة الأولى ٢١  
جفنى حسين البربرى ... .. الشيوخ بالهيئتين الأولى ٢١٩ ، والثالثة من  
الميتين ٢٤٥ ، و ٥٤٠ بالمحقق .

جفنى رضوان ( بك ) ... .. الجمعية العمومية بالهيئتين الثالثة ٧٠ ، والرابعة  
٧٤ ، وشورى القوانين بالهيئتين الثالثة ٥٦ ،  
والخامسة ٥٩

جفل ففث ( بك ) ... .. الجمعية العمومية بالهيئات الثانية ٦٧ ، والثالثة  
٧٠ ، والخامسة ٧٧

جفل محمد بك ... .. الشيوخ بالهيئة الأولى ٢٢٦  
جكاشه فرج البالى ... .. النواب بالهيئتين السابعة ٢٠١ ، والثامنة ٤٨٢  
بالمحقق .

جلى ( الشيخ ) ... .. المجلس العالى ٩

- على (الخواجه) ... .. المجلس العالى ١٣  
 على إبراهيم ... .. النواب المصرى ٤٢  
 على إبراهيم بك (باشا) (الدكتور)، النواب بالهيئة الثانية ١٠٧ ، والشيوخ بالهيئة  
 الثالثة من الميعين ٥٣٠ بالمحقق .  
 على إبراهيم الرجال (الدكتور) ... .. النواب بالهيئة التاسعة ٤٨١ بالمحقق .  
 على إبراهيم وضوان بك ... .. النواب بالهيئة الثالثة ١٢٥  
 على إبراهيم على (الشيخ) ... .. النواب بالهيئات الثانية ١١٨ ، والثالثة ١٣٩ ،  
 والخامسة ١٧٣ ، والسادسة ٢٠٧ ، والثامنة ٤٨٨  
 بالمحقق .  
 على أبو إبراهيم ( الشيخ ) ... .. شورى النواب بالهيئة الأولى ٢١  
 على أبو أحمد ( الشيخ ) ... .. المجلس العالى ١٣  
 على أبو سالم دنيا ( الشيخ ) ... .. شورى النواب بالهيئة الأولى ١٩  
 على أبو طابد ( الشيخ ) ... .. المجلس العالى ١٤  
 على أبو حاصر ( الشيخ ) ... .. المجلس العالى ١٤  
 على أبو حمزة ( الشيخ ) ... .. شورى النواب بالهيئة الأولى ٢٠  
 على أحمد باشا (اللواء) ... .. الشيوخ بالهيئتين الثانية من الميعين ٢٣٥ ، والثالثة  
 من الميعين ٥٣٥ بالمحقق .  
 على أحمد العديسى ... .. النواب بالهيئة الثالثة ١٣٩  
 على أحمد المظاوى بك ... .. الشيوخ بالهيئة الثانية ٢٤٠  
 على أحمد هيكل ... .. النواب بالهيئة الرابعة ١٥٦  
 على إسلام باشا ... .. : النواب بالهيئة السابعة ٢٠١  
 على إسماعيل ... .. الجمعية العمومية بالهيئة الثالثة ٧١  
 على إسماعيل بك ... .. شورى القوانين بالهيئتين الرابعة ٥٨ ، والخامسة  
 ٢٣٠ ، والشيوخ بالهيئة الأولى ٢٣٠ .

- على الجزار بك ( الرئيس ) ... ... شورى النواب بالهيئة الأولى ٣٠ ، والجمعية  
المعموية بالهيئات الأولى ٦٣ ، والثانية ٦٦ ،  
والثالثة ٧٠ ، والرابعة ٧٣ ، والخامسة ٧٧
- على الخالوانى ... ... النواب بالهيئة الثامنة ٤٥٥ بالمحقق .  
على الديب بك ... ... الجمعية المعموية بالهيئة الخامسة ٧٦  
على الزعفرانى ... ... شورى النواب بالهيئة الثانية ٢٦  
على السيد أيوب ... ... النواب بالهيئات الثانية ١٠٩ ، والثالثة ١٢٤ ،  
والرابعة ١٤٥ ، والسادسة ١٧٨ ، والسابعة ١٩٤ ،  
والثامنة ٤٧٥ بالمحقق .
- على الشافى ( الشيخ ) ... ... شورى النواب بالهيئة الثانية ٢٤  
على الشمسى ( باشا ) ... ... الجمعية التشريعية ٨٤ ، والنواب بالهيئات الأولى  
٩٣ ، والثانية ١٠٩ ، والثالثة ١٢٥ ، والرابعة ١٤٤ ،  
والسادسة ١٧٨ ، والسابعة ١٩٤
- على الطحاوى المغازى ( الشيخ ) . النواب بالهيئات الأولى ١٠٠ ، والثانية ١١٣ ،  
والثالثة ١٣٣ ، والرابعة ١٥١ ، والسادسة ١٨٤
- على العياشى ... ... النواب بالهيئة الخامسة ١٧٠  
على القولى ( الشيخ ) ... ... المجلس السالى ١٣  
على القريشى بك ... ... النواب المصرى ٣٨ ، والجمعية المعموية بالهيئات  
الأولى ٦٤ ، والثانية ٦٧ ، والثالثة ٧٠
- على المتزلاوى بك ... ... الجمعية التشريعية ٨٣ ، والنواب بالهيئات الثانية  
١١٣ ، والخامسة ١٦٦ ، والسابعة ١٩٦ ،  
والثامنة ٤٧٧ بالمحقق .
- على المواق رمضان ... ... النواب بالهيئة التاسعة ٤٧٦ بالمحقق .



- على السيد ( الشيخ ) ... شوى النواب بالهيئة الثانية ٢٦
- على أمين ... ... النواب بالهيئة التاسعة ١٧٣ ، بالمحق .
- على بسبوى بك ... ... الشيوخ بالهيئة الأولى ٢٢٦
- على جعفر ( الشيخ ) ... ... شوى النواب بالهيئة الثانية ٢٣
- على جمال الدين باشا ... ... الشيوخ بالهيئة الثانية من الميعين ٢٣٤
- على حبيب ( الشيخ ) ... ... شوى النواب بالهيئة الأولى ٢٠
- على حسن ... ... شوى النواب بالهيئة الثالثة ٣٢
- على حسن ... ... الجمعية العمومية بالهيئة الأولى ٦٤
- على حسن ( الدكتور ) ... ... النواب بالهيئة السابعة ١٩٣
- على حسن أحمد بك ... ... النواب بالهيئة الخامسة ١٦١
- على حسن مجاهد ( الشيخ ) ... شوى النواب بالهيئة الأولى ١٨
- على حسن شعراوى ... ... النواب المصرى ٤٠
- على حسن صام الزمر ... ... النواب بالهيئة الثامنة ٤٦٤ ، بالمحق .
- على حسين ... ... النواب بالهيئات الأولى ٩٣ ، والثانية ١٠٩ ،  
والثالثة ١٢٤ ، والرابعة ١٤٥
- على حسين باشا ... ... النواب بالهيئتين الرابعة ١٤١ ، والسادسة ١٧٦ ،  
والشيوخ بالهيئة الثالثة من الميعين ٥٣٦ ، بالمحق .
- على حسين ضراب ... ... النواب بالهيئة السابعة ٢٠٠
- على خشبة بك ... ... الجمعية العمومية بالهيئة الثانية ٦٨
- على خفاجى بك ... ... شوى النواب بالهيئتين الأولى ١٨ ، والثانية ٢٣
- على خليفة محمود بك ... ... النواب بالهيئة السادسة ١٨٣
- على خليل ( الشيخ ) ... ... شوى النواب بالهيئة الثالثة ٣٠
- على راغب ... ... المجلس العالى ١٠

- عل رمضان ( الشيخ ) ... .. الجمعية العمومية بالهيئة الأولى ٦٢  
عل رمضان الطوبى ( الشيخ ) . الشيوخ بالهيئتين الأولى ٢٢٤ ، والثالثة ٢٤٨  
و ٥٠٤ . بالمحق .
- عل زكى العرابى باشا ... .. النواب بالهيئة السادسة ١٨٢ ، والشيوخ بالهيئة  
الثالثة من الميعين ٥٢٤ بالمحق و ٥٣٧ بالمحق .
- عل سالم ( الشيخ ) ... .. المجلس العالى ١٢  
عل سالم بك ... .. النواب بالهيئتين الرابعة ١٤٤ ، والسادسة ١٧٥  
عل سرور بك ... .. الجمعية العمومية بالهيئتين الأولى ٦٤ ، والثانية  
٦٧ ، وشورى القوانين بالهيئة الثالثة ٥٦
- عل سليمان بك ... .. النواب بالهيئات الأولى ١٠١ ، والثانية ١١٥  
والثالثة ١٣٣ ، والرابعة ١٥٣ ، والسادسة ١٨٥
- عل سليمان ( الشيخ ) ... .. الشيوخ بالهيئة الأولى من الميعين ٢١٧  
عل سيد أحمد ( الشيخ ) ... .. شورى النواب بالهيئة الأولى ٢٠  
عل شراى ... .. الجمعية العمومية بالهيئة الثانية ٦٧  
عل شربى ( الشيخ ) ... .. المجلس العالى ١٣
- عل شريف باشا ... .. شورى القوانين من الميعين ٤٧  
عل شعراوى باشا ... .. شورى القوانين من الميعين ٥٢ ، والجمعية  
التشريعية ٨٥
- عل شعربك ... .. شورى النواب بالهيئتين الأولى ٢٠ ، والثانية  
٢٣ ، والنواب المصرى ٣٨ ، والجمعية العمومية  
بالهيئة الثانية ٦٦
- عل صدق باشا ( اللواء ) ... .. الشيوخ بالهيئة الثالثة من الميعين ٢٤٣ و ٢٢٨  
بالمحق .

- على عامر ( الشيخ ) ... شورى التواب بالهيئة الثالثة ٣٠
- على عباد ( الشيخ ) ... شورى التواب بالهيئة الثالثة ٢٩
- على عباس ... التواب بالهيئتين الرابعة ١٤١، والسادسة ١٧٦
- على عبد الرازق بك ... الشيوخ بالهيئتين الأولى ٢١٩، والثالثة من المعينين ٢٤٤ و ٢٣٦ بالمحقق .
- على عبد الرازق بك ... التواب بالهيئة الخامسة ١٦١
- على عبد الرازق ( بك ) ... التواب بالهيئتين السادسة ١٨٦، والسابعة ٢٠٣، والشيوخ بالهيئة الثالثة من المعينين ٥٣٥ بالمحقق .
- على عبد الناصر ( الشيخ ) ... التواب بالهيئة الخامسة ١٧٠
- على عبد الهادي ( باشا ) ... التواب بالهيئتين السابعة ٢٠٤، والتاسعة ٤٨٥ بالمحقق، والشيوخ بالهيئة الثالثة ٥٠٣ بالمحقق .
- على عبد الهادي عبد الرحيم ... التواب بالهيئتين الرابعة ١٥٥، والسادسة ١٨٧
- على عثمان حماد ... التواب بالهيئة الثامنة ٤٦٨ بالمحقق .
- على علي سيوني ... التواب بالهيئات الأولى ١٠٠، والخامسة ١٦٧، والثامنة ٤٦٣ بالمحقق، والتاسعة ٤٨١ بالمحقق .
- على علي لطيفة ... التواب بالهيئات الأولى ٩١، والثانية ١٠٨، والثالثة ١٣٣، والرابعة ١٤٢، والسادسة ١٧٧، والثامنة ٥٦ بالمحقق .
- على علي منصور ... التواب بالهيئة التاسعة ٤٧٥ بالمحقق .
- على عمار ( الشيخ ) ... شورى التواب بالهيئة الأولى ١٩
- على عمران ( الحاج ) ... شورى التواب بالهيئتين الثانية ٢٣، والثالثة ٢٩
- على ميسي قوار ... الشيوخ بالهيئة الثالثة ٢٥٠ و ٥١٠ بالمحقق .
- على خنصور ( الشيخ ) ... المجلس العالي ١٢
- على فهمي ( باشا ) ( الفريق ) ... الشيوخ بالهيئة الأولى ٢٢٠ من المنتخبين ثم من المعينين ٢١٦، والهيئة الثالثة ٢٤٦ و ٩٦٦ بالمحقق .

- عل قهى باشا ... .. الشيوخ الالهة الالهة ٣٣٨
- عل كامل ( الشىخ ) ... .. شوى الالهة الالهة الالهة ١٩
- عل كامل كلالى ... .. الالهة الالهة الالهة ٣٠٤
- عل كريم ... .. الالهة الالهة الالهة ٤٥٤ الملحق .
- عل كرفوز ( الشىخ ) ... .. المجلس الالى ١٣
- عل كساب ... .. شوى الالهة الالهة الالهة ٣١ ، والالهة
- المصرى ٤٠
- عل كمال حيشه ( بك ) ... .. الشيوخ الالهة الالهة الالهة ٣١ و ٢٤٣
- الملحق و ٥٣٤ الملحق .
- عل لبيب لبطه ... .. الالهة الالهة الالهة ٥٥٦ الملحق .
- عل ماهر ( بك ) باشا ... .. الالهة الالهة الالهة ١٠٧ ، والشيوخ الالهة الالهة
- الالهة ٢٣٤ ، والالهة ٢٤٢ و ٢٤٤ ، و ٥٢٢
- الملحق و ٥٣٢ الملحق من الالهة .
- عل محمد أبو الفتوح بك ... .. الالهة الالهة الالهة ٤٦١ الملحق .
- عل محمد اسماعيل ( الشىخ ) ... .. الالهة الالهة الالهة ١٠٦ ، والالهة ١١٨ ،
- والالهة ١٣٩ ، والالهة ١٥٧ ، والالهة ٢٠٧
- عل محمد الحشخافى ... .. الالهة الالهة الالهة ١٩٦ ، والالهة ١٧٧ الملحق .
- عل محمد الشاوى بك ... .. الالهة الالهة الالهة ٥٨ الملحق .
- عل محمد جعفر عل ... .. الالهة الالهة الالهة ٤٦٧ الملحق .
- عل محمد محمد بكير ... .. الالهة الالهة الالهة ٤٨٢ الملحق .
- عل محمد مروان ( الشىخ ) ... .. الشيوخ الالهة الالهة الالهة ٣٢٦ ، والالهة ٢٤٩
- و ٥٠٧ الملحق .
- عل محمود ( الشىخ ) ... .. شوى الالهة الالهة الالهة ٢٤
- عل محمود بك ... .. الالهة الالهة الالهة ١١٧ ، والالهة ١٣٦

- على مصطفى الشيشني بك ... التواب بالهيئة التاسعة ٤٧٧ بالملحق .
- على مصطفى الطاروطي (الشيخ) ، الشيوخ بالهيئة الثالثة ٢٤٧ و ٥٠١ بالملحق .
- على مصطفى شيبه (الشيخ) ... المجلس العالي .
- على مفتاح معبد ... .. التواب بالهيئات الثانية ١١٥ ، والثالثة ١٣٤ ،  
والسابعة ٢٠٢
- على مكاي (الشيخ) ... .. المجلس العالي ١٣
- على مكاي ... .. التواب المصري ٣٩ ، والجمعية العمومية بالهيئتين  
الثالثة ٧١ ، والخامسة ٧٨
- على مهنا (الشيخ) ... .. شوري التواب بالهيئة الثانية ٢٤
- على نجيب ... .. التواب بالهيئات الأولى ١٠١ ، والثانية ١١٥ ،  
والثالثة ١٣٣ ، والرابعة ١٥٣ ، والسادسة ١٨٥ ،  
والثامنة ٤٦٥ بالملحق .
- على يوسف (الشيخ) ... .. الجمعية العمومية بالهيئة الرابعة ٧٣ ، وشوري  
القوانين بالهيئة الخامسة ٥٩
- عمار العشري (الشيخ) ... .. شوري التواب بالهيئة الثانية ٢٥
- عمر أفندي ... .. المجلس العالي ١٠
- عمر (الشيخ) ... .. المجلس العالي ١٤
- عمر أبو بكر الديب ... .. التواب بالهيئتين السابعة ٢٠١ ، والثامنة ٤٨٢  
بالملحق .
- عمر أحمد (الشيخ) ... .. شوري التواب بالهيئة الثالثة ٣٢
- عمر أحمد حامد بك ... .. التواب بالهيئات الرابعة ١٥٧ ، والخامسة ١٧٢ ،  
والسادسة ١٨٩ ، والسابعة ٢٠٧ ، والثامنة ٤٦٩  
بالملحق .
- عمر أحمد خلف الله بك ... .. الجمعية التشريعية ٨٦ ، والشيوخ بالهيئة الأولى ٣٣٢
- عمر أظا أبو يحيى ... .. شوري التواب بالهيئة الأولى ٢١

- عمر الشواربى بك ... .. التواب بالهيئات الأولى ٩٣، والسادسة ١٧٧،  
والسابعة ١٩٤، والثامنة ٥٧٢ الملحق .
- عمر بركات ... .. التواب بالهيئة الثامنة ٦٣ الملحق .
- عمر حمد ( الشيخ ) ... .. شورى التواب بالهيئة الأولى ٢١
- عمر خضر ( الشيخ ) ... .. شورى التواب بالهيئة الثالثة ٣١
- عمر عبد الأخر بك ... .. الجمعية التشريعية ٨٦
- عمر عمر ... .. التواب بالهيئات الثالثة ١٢٨، والرابعة ١٤٨،  
والسادسة ١٨١، والثامنة ٦١ الملحق .
- عمر عمر حلال بك ... .. التواب بالهيئة السابعة ١٩٥، والتاسعة ٧٦  
الملحق .
- عمر لطفى باشا ... .. شورى القوانين من الميعين ٥٠
- عمر مراد بك ... .. الجمعية التشريعية ٨٤، والتواب بالهيئتين الأولى  
٩٣، والثانية ١٠٩
- عتر المذشوى ... .. التواب بالهيئة الثامنة ٦٠ الملحق .
- عزاد حمزة ... .. بالهيئة التاسعة ٧٥ الملحق .
- عوض أحمد الجندى ... .. التواب بالهيئات الرابعة ١٤٧، والسادسة ١٨٠،  
والثامنة ٦٠ الملحق .
- عوض برعى بك ... .. الشيوخ بالهيئة الثالثة ٢٥١ و ٥١٤ الملحق .
- عوض سعد الله ... .. شورى القوانين من الميعين ٤٨
- عوض عريان المهدي ... .. الشيوخ بالهيئة الأولى ٢٢٨
- عوضين طه ... .. الجمعية العمومية بالهيئة الثالثة ٧٠
- ميسوى العبد بك ... .. الجمعية العمومية بالهيئة الثالثة ٧٠
- ميسوى خضر ( الشيخ ) ... .. المجلس العالى ١٤

ميسوى زايد باشا ... .. التواب بالهيئات الثانية ١١٢، والثالثة ١٢٩،  
والخامسة ١٦٤، والسادسة ١٩٨، والثامنة ٤٧٩  
بالمحقق، والشيخ بالهيئة الثانية ٢٣٩  
ميسوى سعيد بك ... .. الجمعية العمومية بالهيئتين الرابعة ٧٣، والخامسة ٧٧  
ميسى سالم (الشيخ) ... .. المجلس العالى ١٢  
ميسى توار (بك) ... .. شورى القوانين بالهيئتين الرابعة ٥٧، والخامسة  
٥٩، والجمعية العمومية بالهيئة الخامسة ٧٦

#### (غ)

غالى إبراهيم ... .. التواب بالهيئات الثانية ١١٣، والثالثة ١٣١،  
والرابعة ١٥١، والسادسة ١٨٣، والثامنة ٤٦٣  
بالمحقق .  
فاهم محمد (الشيخ) ... .. المجلس العالى ١٤  
غريبانى عبد الجواد غريبانى (الشيخ)، التواب بالهيئة الثامنة ٤٦٦ بالمحقق .  
غريبال سعه ... .. الشيخ بالهيئة الثالثة من الميعتين ٢٤٤، و ٥٣٩  
بالمحقق .  
ضيث (الشيخ) ... .. المجلس العالى ١٣

#### (ف)

فارس نمر (الداكتور) ... .. الشيخ بالهيئة الثانية من الميعتين ٢٣٦  
فتح الله عبد الرحمن البرقوق بك، التواب بالهيئة الثامنة ٤٦٠ بالمحقق .  
فخرى جبد النوب بك ... .. التواب بالهيئات الأولى ١٠٥، والثالثة ١٣٨،  
والرابعة ١٥٧، والثامنة ٤٦٩ بالمحقق .  
فراج عبد الرحيم مجاهد (الشيخ)، الشيخ بالهيئة الثالثة ٥٢٠ بالمحقق .

- فرج ( الشيخ ) ... .. المجلس السالى ١٣
- فرج ابراهيم ( المعلم ) ... .. شورى النواب بالهيئة الثانية ٢٧
- فرج أبو ذكرى ... .. الجمعية العمومية بالهيئة الرابعة ٧٣
- فرج أحمد فرج سالم ... .. النواب بالهيئة السابعة ١٩٥
- فرج النبلى ... .. الجمعية التشريعية ٨٤
- فرج شتا ( الشيخ ) ... .. شورى النواب بالهيئة الثالثة ٣١
- فريد ابراهيم جرجس ... .. النواب بالهيئتين السادسة ١٧٦ ، والثامنة ٤٥٥  
بالمحقق .
- فريد أبو شادى ( بك ) ... .. النواب بالهيئتين السابعة ١٩٨ ، والثامنة ٤٧٩  
بالمحقق ، والشيخ بالهيئة الثالثة ٥٠٨ بالمحقق .
- فريد نقر الدين ... .. النواب بالهيئتين الخامسة ١٦٣ ، والسابعة ١٩٥
- فضل الزمر ( الشيخ ) ... .. شورى النواب بالهيئة الثالثة ٣١
- فكرى الصغير السيد ... .. النواب بالهيئات الخامسة ١٧٣ ، والسادسة ١٩٠  
والسابعة ٢٠٧ .
- فكرى بطرس ( الدكتور ) ... .. النواب بالهيئة التاسعة ٨٧ بالمحقق .
- فهى حنا ويصا بك ... .. الشيخوخ بالهيئات الأولى ٢٣٠ من المنتخبين ،  
والثانية ٢١٩ من المعينين ، والثالثة ٢٤٦ و ٤٨٨  
بالمحقق .
- فهى سليمان سيدهم ( الدكتور ) ... .. النواب بالهيئة الثامنة ٦٠ بالمحقق .
- فؤاد حسين هميله ( الشيخ ) ... .. النواب بالهيئات الخامسة ١٦٨ ، والسادسة ١٨٤ ،  
والثامنة ٦٤ بالمحقق .
- فؤاد سلطان ( الدكتور ) ... .. النواب بالهيئات الأولى ١٠٢ ، والثانية ١١٥  
والثالثة ١٣٤ ، والرابعة ١٥٤ ، والسادسة ١٨٦  
والشيخوخ بالهيئة الثالثة ٥١٤ بالمحقق .



فوده ( الشيخ ) ... .. المجلس العالى ١٣  
 فوزى ناشد ... .. الشيوخ بالهيئة الثالثة ٢٥١ و ٥١٥ بالمحقق .

### ( ق )

قاسم رسمى باشا ... .. رئيس مجلس شورى النواب بالهيئة الثالثة ٢٨  
 قاسم طه ( الشيخ ) ... .. المجلس العالى ١٢  
 قاسم منصور (الحاج) ... .. شورى النواب بالهيئة الثانية ٢٣  
 قرشى أحمد بك ... .. الجمعية العمومية بالهيئة الرابعة ٧٥، ومجلس شورى  
 القوانين بالهيئتين الرابعة ٥٨ ، والخامسة ٦٠  
 قلبنى فهمى باشا ... .. الجمعية التشريعية ٨٢ ، والشيوخ بالهيئة الثانية  
 من المعينين ٢٣٥

### ( ك )

كامل ابراهيم بك... .. الشيوخ بالهيئة الثالثة من المعينين ٢٤٣ و ٥٢٧  
 بالملحق  
 كامل إصحاق أبادير ... .. النواب بالهيئتين الرابعة ١٥٨ ، والسادسة ١٩٠ ،  
 والشيوخ بالهيئة الثالثة ٥٢٠ بالمحقق .  
 كامل جرجس مكللا بك ... .. النواب بالهيئة الأولى ١٠٥ ، والشيوخ بالهيئتين  
 الثانية ٢٤١ ، والثالثة ٢٥٣ و ٥١٩ بالمحقق .  
 كامل حسن زايد ... .. النواب بالهيئة الخامسة ١٦٤  
 كامل حسن حمزه ... .. النواب بالهيئة التاسعة ٤٧٤ بالمحقق .  
 كامل سيف سيحهم بك ( باشا ) ، النواب بالهيئات الرابعة ١٥٤ ، والسادسة ٢٠٣ ،  
 والتاسعة ٤٨٤ بالمحقق .  
 كامل صدق بك ( باشا ) ... .. الجمعية التشريعية من المعينين ٨٢ ، والشيوخ  
 بالهيئة الأولى من المعينين ٢١٨ ، والنواب  
 بالهيئتين السادسة ١٧٥ ، والسادسة ٥٤٤ بالمحقق .

كامل عثمان بك ... .. التواب بالهيئة السابعة ٢٠٤  
 كامل يوسف صالح ... .. التواب بالهيئة الثامنة ٤٥٩ بالمحقق .  
 كتحدا أفا ... .. المجلس العالي ٩  
 كيلاني الأدعس ( شيخ العرب ) . الشيوخ بالهيئة الثالثة ٢٥١ و ٥١٥ بالمحقق .  
 كيلاني بهساوى ... .. التواب بالهيئتين الرابعة ١٥٣ ، والسادسة ١٨٥  
 كيلاني محمد د كورى ... .. التواب بالهيئتين الثانية ١١٥ ، والخامسة ١٦٩

## ( ل )

لاشين أبو الفتوح نصار ... .. التواب بالهيئة التاسعة ٤٨٠ بالمحقق .  
 لبب ميتايل جريس ... .. التواب بالهيئتين الثامنة ٤٦٧ بالمحقق ، والتاسعة ٤٨٦ بالمحقق .  
 لطيف نخله ... .. التواب بالهيئة الخامسة ١٧١  
 لويس أخنوخ فانوس ... .. الشيوخ بالهيئتين الأولى ٢٣٠ ، والثالثة ٢٥٢ و ٥١٧ بالمحقق .  
 ليون جندى ويصا ... .. التواب بالهيئة الخامسة ١٧١

## ( م )

مأمون اسماعيل بك ... .. التواب بالهيئات الخامسة ١٦٢ ، والسابعة ١٩٤ ، والتاسعة ٤٧٥ بالمحقق .  
 مبارك الجيار ... .. الجمعية العمومية بالهيئتين الثالثة ٦٩ ، والرابعة ٧٣  
 مبروك الجيار ( الشيخ ) ... .. الجمعية العمومية بالهيئتين الثانية ٦٦ ، والثالثة ٦٩  
 مبروك الديب ( الشيخ ) ... .. شورى التواب بالهيئة الثانية ٢٤  
 متولى حسن حزين بك ... .. الجمعية التشريعية ٨٦ ، والتواب بالهيئة الرابعة ١٥٨  
 متولى عمر مجازى ... .. الشيوخ بالهيئة الأولى ٢٢٢

- متولى غنيم بك ... .. التواب بالهيئة الرابعة ١٤١
- متولى قطب بك ... .. التواب بالهيئة الأولى ١٠١
- متولى نور بك ... .. الجمعية التشريعية ٨٣
- محبوب ثابت بك (الدكتور)، التواب بالهيئة الثالثة ١٢٣
- محم أفا ... .. المجلس العالى ١١
- محم على (الشيخ) ... .. شورى التواب بالهيئة الأولى ١٩
- محم فهم بك ... .. الشيخ بالهيئة الثالثة من الميعين ٥٤٠ بالمحق .
- محروس عبد العزيز حبيب ... .. التواب بالهيئة الثامنة ٦٢ بالمحق .
- محفوظ رشوان بك (الشيخ) ... .. شورى التواب بالهيئة الثانية ٢٧ ، والتواب المصرى ٤١ ، والجمعية العمومية بالهيئات الأولى ٦٤ ،
- والثانية ٦٨ ، والثالثة ٧١
- محمد بك ... .. المجلس العالى ٩
- محمد أفندى (الفراندار السابق) ، المجلس العالى ١٠
- محمد أفندى (المسوجات) ... .. المجلس العالى ١٠
- محمد أفندى (المنوفية) ... .. المجلس العالى ١١
- محمد أفندى (مأمود أسيوط) ... .. المجلس العالى ١١
- محمد (الشيخ) ... .. المجلس العالى ١٤
- محمد إبراهيم أحمد ... .. التواب بالهيئات الأولى ١٠٦ ، والثانية ١١٨ ،
- والثالثة ١٣٨ ، والخامسة ١٧٢
- محمد إبراهيم الأصغر ... .. التواب بالهيئات الأولى ٩٤ ، والثانية ١٠٩ ،
- والثالثة ١٣٥ ، والسادسة ١٧٨ ، والثامنة ٤٥٨
- بالمحق .
- محمد إبراهيم حبيب بك ... .. التواب بالهيئات الأولى ١٠٠ ، والثانية ١١٣ ،
- والثالثة ١٣٢ ، والرابعة ١٥١ ، والسادسة ١٨٤

- محمد ابراهيم حبيب ... .. النواب بالهيئة الخامسة ١٦٥
- محمد ابراهيم حشيش بك ... .. الشيخ بالهيئة الأولى من المئين ٣١٨
- محمد ابراهيم عبدالله بررى (الشيخ) . النواب بالهيئات الخامسة ١٧٢ ، والسادسة ١٨٩ ،  
والسابعة ٢٠٧ ، والشيخ بالهيئة الثالثة ١٩٩ بالمحق .
- محمد ابراهيم تزار ... .. النواب بالهيئة الثامنة ٤٦٣ بالمحق .
- محمد ابراهيم هلال ... .. النواب بالهيئة الخامسة ١٦٣
- محمد ابراهيم والى بك ... .. الشيخ بالهيئة الأولى ٣٣٠
- محمد أبو المز بك ... .. الجمعية العمومية بالهيئة الرابعة ٧٣
- محمد أبو المز ... .. النواب بالهيئة التاسعة ٤٧٧ بالمحق .
- محمد أبو الفتوح باشا ... .. النواب بالمئين الثانية ١١١ ، والخامسة ١٦٦
- محمد أبو المكارم ( الشيخ ) ... .. شورى النواب بالهيئة الثانية ٢٦ ، والنواب  
المصرى ٤٠
- محمد ابو النصر الفار ... .. الشيخ بالمئين الثانية ٢٣٩ ، والثالثة ٢٤٩  
و ٥٠٧ بالمحق .
- محمد أبو جبل بك ( الشيخ ) ... .. الجمعية العمومية بالمئين الأولى ٦٢ ، والثانية ٦٥
- محمد أبو حمد ( الشيخ ) ... .. شورى النواب بالهيئة الثانية ٢٥
- محمد أبو خضرة ... .. الجمعية العمومية بالهيئة الخامسة ٧٨
- محمد أبو زيد طنطاوى ( الشيخ ) . النواب بالهيئة الخامسة ١٦٩
- محمد أبو شادى بك ... .. النواب بالمئين الأولى ٩٠ ، والثانية ١٠٨
- محمد أبو صادر ( الشيخ ) ... .. المجلس العالى ١٤
- محمد أبو طامر ( الشيخ ) ... .. المجلس العالى ١٣
- محمد أبو على ( الشيخ ) ... .. المجلس العالى ١٤
- محمد أحمد باشا ... .. النواب بالهيئات الأولى ٩٧ ، والثالثة ١٢٩ ،  
والرابعة ١٤٨ ، والشيخ بالهيئة الثالثة ٢٤٩  
و ٥٠٧ بالمحق .

- محمد أحمد الجبل ... .. التواب بالهيئة الثامنة ٤٥٩ بالمحق .
- محمد أحمد السيد أبو دومة بك . التواب بالهيئة الثامنة ٤٦٨ بالمحق .
- محمد أحمد الشريف بك ... .. الشيوخ بالهيئتين الأولى ٢٢٦ ، والثالثة ٢٤٨ و ٥٠٥ بالمحق .
- محمد أحمد المغربي ... .. التواب بالهيئة الثامنة ٤٥٦ بالمحق .
- محمد أحمد خلف الله ... .. التواب بالهيئة الثامنة ٤٧٠ بالمحق .
- محمد أحمد رضوان عبد الرحمن . التواب بالهيئة التاسعة ٤٨٦ بالمحق .
- محمد أحمد عبود باشا ... .. التواب بالهيئتين الثالثة ١٣٣ ، والسابعة ٢٠٨ ، والشيوخ بالهيئتين الثانية من المعينين ٢٣٦ بالمحق .
- والثالثة ٥١٤ بالمحق .
- محمد أحمد علي البديوي ... .. التواب بالهيئة الثامنة ٤٥٦ بالمحق .
- محمد أحمد فرغل باشا ... .. الشيوخ بالهيئة الثالثة من المعينين ٥٣٧ بالمحق .
- محمد أحمد محمد عمر ... .. التواب بالهيئة السابعة ٢٠٧
- محمد أحمد وهبه ... .. التواب بالهيئة الثامنة ٤٦٢ بالمحق .
- محمد أفا ... .. المجلس العالي ١١
- محمد أغا شمير ... .. شورى التواب بالهيئة الأولى ٢٠
- محمد أغلاطون باشا ... .. الشيوخ بالهيئة الأولى من المعينين ٢١٥
- محمد الاترني (الحاج) ... .. شورى التواب بالهيئة الثانية ٢٤
- محمد الأحمدى الظواهرى (الشيخ) ، الشيوخ بالهيئة الثانية من المعينين ٢٣٤
- محمد الأحمدى منصور (الشيخ) ... .. التواب بالهيئة السادسة ١٧٨
- محمد الإسماعيل (الشيخ) ... .. شورى التواب بالهيئة الأولى ٢٠
- محمد الأنصارى (الشيخ) ... .. شورى التواب بالهيئة الثانية ٢٤
- محمد البدر اوى عاشور باشا ... .. التواب بالهيئات الأولى ٩٧ ، والثانية ١١٢ ، والثالثة ١٢٩ ، والرابعة ١٤٨

- محمد البنان بك ... .. التواب بالهيئة التاسعة ٤٧٣ بالمحقق .
- محمد التاقب عمر خلف الله... .. التواب بالهيئة التاسعة ٤٨٨ بالمحقق .
- محمد الجندي... .. التواب المصري ٣٨
- محمد الحسيني عبد السلام ... .. التواب بالهيئتين الأولى ٤٩٨ ، والثانية ١١٣
- محمد الحفنى الطرزي باشا ... .. الشيوخ بالهيئتين الأولى ٢٣٠ ، والثالثة ٢٥٢ و ٥١٧ بالمحقق .
- محمد انخيرى ... .. الجمعية العمومية بالهيئتين الأولى ٦٤ ، والثانية ٦٧
- محمد انطولى ( الشيخ ) ... .. المجلس المال ١٣
- محمد الدسوقي القفار ... .. التواب بالهيئتين السابعة ١٩٨ ، والتاسعة ٤٧٨ بالمحقق .
- محمد الدمرداش الشندي ... .. التواب بالهيئتين السابعة ١٩٣ ، والتاسعة ٤٧٤ بالمحقق .
- محمد الدمرداش توفى ... .. التواب بالهيئة الثامنة ٤٦٧ بالمحقق .
- محمد الرمالي بك ... .. الجمعية العمومية بالهيئة الخامسة ٧٥
- محمد السباعي المصري بك ... .. الجمعية العمومية بالهيئتين الرابعة ٧٣ ، والخامسة ٧٧
- محمد السعدى بشاره الطحاوى بك. التواب بالهيئتين السابعة ١٩٥ ، والتاسعة ٤٧٦ بالمحقق .
- محمد السعيد حسن العبد بك ... .. التواب بالهيئة السابعة ١٩٦
- محمد السيد ( الشيخ ) ... .. شوى التواب بالهيئة الثانية ٢٧
- محمد السيد ابراهيم غنيمه ( الشيخ ) . الشيوخ بالهيئة الثالثة ٢٤٩ و ٥٠٨ بالمحقق .
- محمد السيد أبو حل باشا ... .. الجمعية التشريعية ٨٣ ، والشيوخ بالهيئة الأولى ٢٢٤
- محمد السيد الشعراوى ( الحاج ) ... .. التواب بالهيئة الرابعة ١٥٠
- محمد السيد سرحان ... .. التواب بالهيئتين السابعة ١٩٣ ، والتاسعة ٤٧٤ بالمحقق .

- محمد السيد على ... .. النواب بالهيئة التاسعة ٤٧٣ بالمحقق .
- محمد السيوفى بك ... .. شورى القوانين بالهيئة الأولى ٥٤
- محمد الشاذلى ... .. شورى النواب بالهيئة الثالثة ٣١ ، والنواب  
المصرى ٤٠
- محمد الشافعى أبو وافية ... .. النواب بالهيئة الثامنة ٦٣ بالمحقق .
- محمد الشامل القفار ... .. للشيخ بالهيئة الثالثة ٢٤٩ و ٥٠٦ بالمحقق .
- محمد الشيكى ( الشيخ ) ... .. المجلس العالى ١٣
- محمد الشريعى بك ( باشا ) ... .. الجمعية العمومية بالهيئة الرابعة ٧٤ ، وشورى  
القوانين بالهيئة الخامسة ٦٠ ، والجمعية التشريعية  
من الميعتين ٨٢
- محمد الشناوى بك ... .. الجمعية العمومية بالميعتين الرابعة ٧٣ ، والخامسة ٧٧
- محمد الشوتافى ... .. الجمعية العمومية بالهيئة الثانية ٦٩
- محمد الشواربى بك ... .. شورى النواب بالهيئة الأولى ١٨ ، والنواب  
المصرى ٣٨ ، والجمعية العمومية بالهيئة الأولى ٦٣
- محمد الصابريوسف عبده غراب . النواب بالميعتين السابعة ٤٤ ، والتاسعة ٤٨١  
بالمحقق .
- محمد الصباد ( الشيخ ) ... .. الجمعية العمومية بالهيئة الثالثة ٦٩
- محمد الصيرفى بك ( الشيخ ) ... .. شورى النواب بالهيئة الأولى ١٩ ، والنواب  
المصرى ٣٩ ، والجمعية العمومية بالهيئة الأولى ٦٣
- محمد الصامى المهدي ( الشيخ ) . شورى القوانين من الميعتين ٤٧
- محمد العباى باشا ... .. للشيخ بالهيئة الأولى ٢٢٠
- محمد العيد ... .. النواب بالميعتين الثالثة ١٣٩ ، والرابعة ١٤٧
- محمد العلى بك ... .. شورى القوانين بالهيئة الثالثة ٥٦ ، والجمعية  
العمومية بالميعتين الثانية ٦٥ ، والثالثة ٦٩

- محمد الفوماوى (الشيخ) ... شورى النواب بالهيئة الثانية ٢٥  
 محمد الفقى ... شورى القوانين بالهيئتين الثانية ٥٥، والثالثة ٥٦  
 محمد الفقى بك ... النواب بالهيئتين السابعة ١٩٤، والثامنة ٤٧٥  
 بالمحقق .
- محمد القاضى (الشيخ) ... المجلس العالى ١٤  
 محمد المغازى صدره باشا ... الشيوخ بالهيئة الثالثة ٢٥٠ و ٥١٠ بالمحقق .
- محمد المغربي (الشيخ) ... المجلس العالى ١٢  
 محمد المنشاوى بك ... النواب المصرى ٣٩  
 محمد المنياوى بك ... شورى القوانين بالهيئة الرابعة ٥٧، والجمعية  
 التشريعية ٨٤
- محمد المهدي (الشيخ) ... المجلس العالى ٩  
 محمد الوكيل (الشيخ) ... شورى النواب بالهيئة الأولى ١٩  
 محمد الوكيل بك ... الجمعية العمومية بالهيئتين الثالثة ٦٩، والرابعة ٧٣  
 محمد أمين ... المجلس العالى ١٠
- محمد أمين أبوزيد بك ... النواب بالهيئات الثالثة ١٣٤، والرابعة ١٥٣،  
 والسادسة ١٨٥، والثامنة ٤٦٥ بالمحقق .
- محمد أمين أبوسنت بك ... شورى القوانين بالهيئة الخامسة ٦٠، والجمعية  
 التشريعية ٨٦
- محمد أمين الريدى (الشيخ) ... النواب بالهيئتين السادسة ١٨٥، والثامنة ٤٦٤  
 بالمحقق .
- محمد أمين بدو (الدكتور) ... الجمعية التشريعية من الميعتين ٨٢  
 محمد أمين حسين مرعى بك ... الشيوخ بالهيئة الثالثة ٢٤٨، و ٥٠٢ بالمحقق .
- محمد أمين نود (الدكتور) ... النواب بالهيئات الأولى ٩٥، والثانية ١١٠،  
 والثالثة ١٣٦



محمد أمين وإلى مزار ... .. التواب بالهيئة السادسة ١٨٥، والسابعة ٢٠٢،  
والثامنة ٨٣ بالمحقق .

محمد أمين يوسف بك ... .. الشيوخ بالهيئة الثالثة من الميتين ٥٣٤ بالمحقق .  
محمد أنسى باشا ... .. الشيوخ بالهيئة الثالثة من الميتين ٥٢٩ بالمحقق .  
محمد أيوب سليمان ( الشيخ ) ... شورى التواب بالهيئة الثانية ٢٥  
محمد بدوى حسن حزين ... .. التواب بالهيئة الثامنة ٧٠ بالمحقق، والثامنة  
٨٨ بالمحقق .

محمد بدير باشا ... .. الشيوخ بالهيئة الثالثة من الميتين ٥٢٨ بالمحقق .  
محمد بغدادى أباطه ( الشيخ ) ... شورى التواب بالهيئة الثانية ٦٨  
محمد بكري ( الشيخ ) ... .. الجمعية العمومية بالهيئة الثانية ٦٨  
محمد بهى الدين بركات باشا (الدكتور). الشيوخ بالهيئة الأولى ٢١٤، والثالثة ٥٣٤  
بالمحقق ٥٣٩ من الميتين، والتواب  
بالهيئة السادسة ١٨١، والسابعة ١٩٨

محمد تمام حبارير بك ( الشيخ ) . الجمعية العمومية بالهيئة الثالثة ٧١، والرابعة  
٧٥، وشورى القوانين بالهيئة الرابعة ٥٨،  
والخامسة ٦٠

محمد تهاى معارك بك ... .. التواب بالهيئة الثامنة ٦٥ بالمحقق .  
محمد توفيق اسماعيل بك ... .. التواب بالهيئة الأولى ١٠٢، والثانية ٢١٦،  
والشيوخ بالهيئة الثالثة ٢١٥، و ١٤ بالمحقق .

محمد توفيق إلخارحى (الدكتور). التواب بالهيئة الأولى ١٠٢  
محمد توفيق النوروى بك ... .. التواب بالهيئة الأولى ١٠٣، والثانية ١١٦،  
والثالثة ١٣٥، والرابعة ١٥٥، والسادسة ١٨٧،  
والثامنة ٦٧ بالمحقق .

محمد توفيق حسن ... .. التواب بالهيئة الأولى ٩٨ ، والثانية ١١٢ ،  
والثالثة ١٣٠ ، والرابعة ١٤٩ ، والسادسة ١٨٢ ،

#### والسابعة ١٩٩

محمد توفيق حق بك ... .. التواب بالهيئة السادسة ١٧٦  
محمد توفيق حوده بك ... .. التواب بالهيتين الأولى ٩٦ ، والرابعة ١٤٧  
محمد توفيق خليل بك ... .. التواب بالهينات الأولى ٩٥ ، والسابعة ١٩٦ ،  
والثاسعة ٤٧٦ بالمحق .

محمد توفيق خشبه ... .. التواب بالهيئة التاسعة ٤٨٦ بالمحق .  
محمد توفيق دياب ... .. التواب بالهيتين الرابعة ١٤٤ ، والسادسة ١٧٨  
محمد توفيق راضى ... .. الشيوخ بالهيتين الأولى ٢٢٨ ، والثالثة ٢٥١  
و ١٢٢ بالمحق .

محمد توفيق رفعت باشا (الدكتور) ، التواب بالهيئة الخامسة ١٦٤ ، والشيوخ بالهيئة  
الثالثة من المعينين ٢٤٢ و ٥٢٤ بالمحق .

محمد توفيق زاهر بك ... .. التواب بالهيئة الخامسة ١٦٦  
محمد توفيق مهنا بك ... .. الشيوخ بالهيئة الثانية ٢٤٠  
محمد توفيق نسيم باشا ... .. الشيوخ بالهينات الأولى من المتخين ٢٢٠ ،  
والثانية ٢٣٤ ، والثالثة من المعينين ٢٤٢ و ٥٢٢  
بالمحق :

محمد توفى أحمد الضبع ... .. التواب بالهيئة الخامسة ١٧١  
محمد ثابت ثروت ... .. التواب بالهيئة الأولى ١٠٤  
محمد جابر (الشيخ) ... .. شوى التواب بالهيئة الثانية ٢٧  
محمد جبرت الله (الشيخ) ... .. شوى التواب بالهيئة الثالثة ٣٠  
محمد جعفر ... .. الشيوخ بالهيئة الأولى من المعينين ٢١٩  
محمد جعفر بك ... .. شوى القوانين بالهيئة الأولى ٥٤

- محمد جلال ... .. النواب المصري ٤١
- محمد جمال الدين (الشيخ) ... شورى النواب بالهيئة الأولى ١٨
- محمد جمال الدين ... .. النواب بالهيئة الرابعة ١٥٥
- محمد جميل حسن عبد الله (الدكتور) . النواب بالميتين السادسة ١٨٣ ، والثامنة ٤٦٣  
بالمحقق .
- محمد حافظ حنوت ... .. النواب بالهيئات الأولى ٩٨ ، والثالثة ١٣٠ ،  
والرابعة ١٥٠
- محمد حافظ رمضان بك ( باشا ) . النواب بالميتين الثالثة ١٢٢ ، والخامسة ١٦١ ،  
والشيخ بالهيئة الثالثة من الميتين ٢٤٤ ، و ٥٣٢  
بالمحقق .
- محمد حامد جوده ... .. النواب بالهيئات الأولى ١٠٣ ، والثانية ١١٦ ،  
والثالثة ١٣٦ ، والرابعة ١٥٥ ، والسادسة ١٨٨ ،  
والسابعة ٢٠٥ ، والثامنة ٤٨٦ بالمحقق .
- محمد حامد محمد محسب ... .. النواب بالميتين السابعة ٢٠٨ ، والثامنة ٤٨٨  
بالمحقق .
- محمد حمزى ( الشيخ ) ... شورى النواب بالهيئة الثانية ٢٥ ، والجمعية  
العمومية بالهيئة الأولى ٦٣
- محمد حصاب ( الشيخ ) ... شورى النواب بالهيئة الثالثة ٣٣
- محمد حسن ... .. النواب المصري ٤٢
- محمد حسن باشا ... .. الجمعية العمومية بالهيئة الخامسة ٧٥
- محمد حسن ... .. النواب بالهيئة الخامسة ١٦١
- محمد حسن أبو النصر ... .. النواب بالميتين السادسة ١٨١ ، والثامنة ٤٦١  
بالمحقق .
- محمد حسن المشاوى باشا ... .. الشيخ بالهيئة الثالثة من الميتين ٤٣٥ بالمحقق .
- محمد حسن عزام ( الشيخ ) ... الجمعية التشريعية ٨٤

- محمد حسن كساب (الشيخ) ... شورى النواب بالهيئة الأولى ٢٠  
 محمد حسنين ... .. النواب بالهيئتين السادسة ١٧٥، والثامنة ٤٥٤  
 بالمسحق .
- محمد حسنين مازن ... .. النواب بالهيئة الخامسة ١٧٢  
 محمد حسين الطرابلسى ... .. النواب بالهيئة التاسعة ٤٧٣ بالمسحق .
- محمد حسين عمر (الدكتور) ... .. النواب بالهيئة السابعة ١٩٥  
 محمد حسين هيكل بك (باشا) ... .. النيوخ بالهيئة الثالثة من الميعتين ٢٤٣، و ٥٣١  
 بالمسحق .
- محمد حشيش ... .. الجمعية العمومية بالهيئة الثانية ٦٦  
 محمد حلمى الجيار ... .. النواب بالهيئة السابعة ١٩٦  
 محمد حلمى بليغ ... .. النواب بالهيئة التاسعة ٤٧٥ بالمسحق .
- محمد حلمى سلم بك ... .. النواب بالهيئة الثامنة ٤٦١ بالمسحق .
- محمد حلمى صيمى باشا ... .. النواب بالهيئات الثانية ١١٢، والخامسة ١٦٤،  
 والسادسة ١٨٢، والسابعة ١٩٨، والنيوخ بالهيئة  
 الثالثة من الميعتين ٥٢٨ بالمسحق، و ٥٠٨ بالمسحق .
- محمد حماد (الشيخ) ... .. شورى النواب بالهيئة الثالثة ٣١  
 محمد حماده الشريف بك ... .. النواب بالهيئة الخامسة ١٨٢  
 محمد حمادى (الشيخ) ... .. شورى النواب بالهيئة الأولى ٢١  
 محمد حمد الباسل ( بك ) ... .. النواب بالهيئات الرابعة ١٥٤، والسابعة ٤٤٦  
 بالمسحق، والثامنة ٤٦٥ بالمسحق، والتاسعة ٤٨٣  
 بالمسحق .
- محمد حمدى محمد النحال (الشيخ) . النواب بالهيئة الثامنة ٥٩ بالمسحق .
- محمد حموده بك (الشيخ) ... .. شورى النواب بالهيئة الأولى ١٩، والجمعية  
 العمومية بالهيئة الأولى ٦٣

- محمد حنفي عبد المجيد الشريف . النواب بالهيئة التاسعة ٤٨٦ بالملحق .
- محمد خالد ... .. النواب بالهيئة التاسعة ٤٨٣ بالملحق .
- محمد خمرو بك ... .. المجلس العالي ٩
- محمد خشبة بك ... .. الجمعية العمومية بالهيئة الثانية ٦٨
- محمد خضر ( الشيخ ) ... .. المجلس العالي ١٣
- محمد خطاب بك ... .. الشيوخ بالهيئة الثالثة من المعينين ٥٣١ بالملحق .
- محمد خلف ... .. شورى النواب بالهيئة الثالثة ٣١
- محمد خليفة بك ... .. النواب بالهيئة السابعة ١٩٢
- محمد خليفة محمود بك ... .. النواب بالهيئة الثامنة ٤٦٣ بالملحق .
- محمد خليل ( الشيخ ) ... .. المجلس العالي ١٢
- محمد خليل الضبع ( الشيخ ) ... .. النواب بالهيئة التاسعة ٤٨٧ بالملحق .
- محمد خليل المدينى ... .. النواب بالمعنيين الثالثة ١٣٩ ، والسادسة ١٩٠
- محمد خيرت راضى بك ... .. الشيوخ بالهيئة الثانية من المعينين ٢٣٦ ، و ٢٣٠ بالملحق .
- محمد دوس ... .. النواب المصرى ٣٩
- محمد دحية كساب ( الشيخ ) ... .. شورى النواب بالهيئة الثالثة ٣٠
- محمد دسوق رشدان ( الشيخ ) . النواب بالهيئة الثامنة ٤٦٤ بالملحق .
- محمد دهشان ( الشيخ ) ... .. شورى النواب بالهيئة الثانية ٢٦
- محمد ذوالفقار بك ... .. النواب بالهيئة السابعة ٢٠٨
- محمد راضى ... .. شورى النواب بالهيئة الثالثة ٣١
- محمد راضى عطية بك ... .. النواب بالمعنيين الخامسة ١٦٥ ، والسادسة ١٨٠ ، والسابعة ١٩٦
- محمد رشوان الزمر بك ... .. الجمعية التشريعية ٨٤ ، والشيوخ بالمعنيين الأولى ٢٢٨ ، والثالثة ٢٥٠ و ٥١١ بالملحق .

- محمد رضوان بك ... .. التواب بالهيئة السابعة ١٩٢ ، والثامنة ٤٥٤  
بالمحقق ، والشيخ بالهيئة الثالثة ٤٩٧ بالمحقق .
- محمد رمضان ... .. التواب بالهيئة السابعة ١٩٣
- محمد رؤوف باشا ... .. شورى القوانين من الميعتين ٤٨
- محمد رؤوف أباطه ... .. التواب بالهيئة التاسعة ٤٩٠ بالمحقق .
- محمد رياض بك ... .. الشيخ بالهيئة الثالثة من الميعتين ٢٤٥ و ٥٤١  
بالمحقق .
- محمد رياض الأخرى ... .. التواب بالهيئة السادسة ١٧٩ ، والثامنة ٤٥٩  
بالمحقق .
- محمد رياض عفيفي بك ... .. الشيخ بالهيئة الثانية ٣٣٩
- محمد زايد جلال ... .. الشيخ بالهيئة الثالثة من الميعتين ٢٤٥ ، و ٥٤١  
بالمحقق ، ومن المنتخبين ٥١٥ بالمحقق .
- محمد زغلول باشا ... .. التواب بالهيئة الثالثة ١٣٩ ، والرابعة ١٤٥
- محمد زكى الابرأى باشا ... .. الشيخ بالهيئة الثالثة من الميعتين ٥٢٥ بالمحقق  
و ٥٤٢ بالمحقق .
- محمد زكى العروسى بك ... .. التواب بالهيئة السابعة ١٩٢
- محمد زكى حسين على عيد ... .. التواب بالهيئة السابعة ٢٠٤
- محمد زكى شبيب ... .. التواب بالهيئة السابعة ٢٠٢ ، والثامنة ٤٨٣  
بالمحقق .
- محمد زكى صالح بك ... .. التواب بالهيئة الخامسة ١٦٧
- محمد زكى عبد الرازق بك ... .. الجمعية العمومية بالهيئة الخامسة ٧٨ ، والشيخ  
بالهيئة الأولى ٣٣٠
- محمد زكى محمود علام ... .. التواب بالهيئة الثامنة ٤٧٠ بالمحقق .
- محمد سالم سالم جبر ... .. التواب بالهيئة السادسة ١٧٦ ، والسابعة ٤٣٤  
بالمحقق ، والثامنة ٤٥٦ بالمحقق .

محمد صالح موسى ... .. التواب بالهيئة السادسة ١٨٦، والسابعة ٢٠٣،  
والثامنة ٤٨٤ بالملحق .

محمد مهدي ( الشيخ ) ... .. شوري التواب بالهيئة الأولى ٢١ ، والتواب  
المصري ٤٢

محمد سمداوي عبد الرحيم ... .. التواب بالهيئة السابعة ٢٠٣، والثامنة ٤٨٤ بالملحق .  
محمد سعيد بك ( دقهلية ) ... .. شوري للتواب بالهيئة الأولى ١٨

محمد سعيد بك ... .. التواب بالهيئات الأولى ٩٧ ، والثالثة ١٢٨ ،  
والرابعة ١٤٨

محمد سعيد باشا ... .. التواب بالهيئة الأولى ٩١، والثانية ١٠٨  
محمد سعيد شومان ( الدكتور )، التواب بالهيئة الثامنة ٥٨٤ بالملحق .

محمد سكر بك ... .. الجمعية العمومية بالهيئة الثالثة ٦٨، والرابعة ٧٢  
محمد سلامة ( الشيخ ) ... .. الجمعية العمومية بالهيئة الرابعة ٧٥، والخامسة ٧٨

محمد سلطان ( الشيخ ) ... .. شوري التواب بالهيئة الثالثة ٣٣  
محمد سلطان باشا ... .. رئيس مجلس التواب المصري ٤٠ ، وشوري

القوانين ٤٧ من المصين .

محمد سلطان بك ... .. التواب بالهيئات السابعة ٢٠٣، والثامنة ٤٦٦  
بالملحق، والثامنة ٤٨٤ بالملحق .

محمد سليم ( الحاج ) ... .. شوري التواب بالهيئة الثالثة ٣١  
محمد سليم جابر ... .. التواب بالهيئات الرابعة ١٥٣، والخامسة ١٦٨،

والسادسة ١٨٥، والسابعة ٢٠٢، والثامنة ٤٨٣  
بالملحق، والشيوخ بالهيئة الثالثة ٥١٣ بالملحق .

محمد سليمان الوكيل باشا ... .. الشيوخ بالهيئة الأولى ٢٢٦ ، والثالثة ٢٥٠  
و ٥١١ بالملحق، والتواب بالهيئات الأولى ١٠٠،

والثانية ١١٣، والثالثة ١٣١، والرابعة ١٥١

- محمد سليمان سليمان ( الشيخ ) ... التواب بالهيئة الخامسة ١٧١
- محمد سيف النصر... .. التواب بالهيئة الثامنة ٥٤٤ بالمحق .
- محمد شاكر ( الشيخ ) ... .. الجمعية التشريعية من الميعين ٨٢
- محمد شاهين حمزة... .. التواب بالميعين السابعة ٢٠٨ ، والثامنة ٤٨٩ بالمحق .
- محمد شريبي باشا ... .. الجمعية التشريعية من الميعين ٨٢ ، والنواب بالهيئات الأولى ١٠٢ ، والثانية ١١٦ ، والثالثة ١٣٤
- محمد شريف بك ... .. ناظر المجلس العالي ٤
- محمد شريف صبري باشا ... .. الشيوخ بالهيئة الثالثة من الميعين ٥٢٣ بالمحق و ٥٣٦ بالمحق .
- محمد شعراوي ... .. التواب بالهيئات السادسة ١٨٤ ، والسابعة ٢٠٣ ، والثامنة ٤٦٦ بالمحق ، والثامنة ٤٨٤ بالمحق ، والشيوخ ٥١٤ بالمحق .
- محمد شعير ... .. التواب بالهيئة الثامنة ٥٨٤ بالمحق .
- محمد شفيق باشا ... .. الشيوخ بالهيئات الأولى ٢١٤ ، والثانية ٢٣٤ و ٢٣٦ من الميعين ، والثالثة من الميعين ٥٣٣ بالمحق .
- محمد شفيق جبر ... .. التواب بالميعين السابعة ١٩٦ ، والثامنة ٤٧٦ بالمحق .
- محمد شواربي ( الشيخ ) ... .. المجلس العالي ١٤
- محمد شواربي باشا ... .. شورى القوانين من الميعين ٤٩
- محمد شوكت مصطفى اتوني ... .. التواب بالهيئة التاسعة ٤٨٥ بالمحق .
- محمد شوقي بسيوني الخطيب ... .. التواب بالهيئات الأولى ٩٦ ، والثانية ١١١ والثالثة ١٢٧ ، والرابعة ١٤٧
- محمد صابر الشامل القار ... .. التواب بالهيئات الأولى ٩٦ ، والرابعة ١٤٨ ، والسادسة ١٨١ ، والشيوخ بالهيئة الثالثة ٢٤٩



- محمد صادق أباطه بك... .. الجمعية العمومية بالهيئة الخامسة ٧٧
- محمد صادق الشيشني... .. النواب بالهيئات الثالثة ١٣٩، والرابعة ١٤٩،  
والسادسة ١٨٣، والثامنة ٢٠٠ بالملحق .
- محمد صادق يحيى باشا ( اللواء ) . الشيوخ بالهيئة الثانية من المعينين ٢٣٥
- محمد صالح بك ( الدكتور ) ... النواب بالهيئة الخامسة ١٦٢ ، والشيوخ بالهيئة  
الثالثة من المعينين ٥٢٩ بالملحق .
- محمد صالح الحوت ( الشيخ ) ... شورى النواب بالهيئة الثانية ٢٥
- محمد صالح حرب باشا ( السواء ) . النواب بالهيئات الثالثة ١٣٩ ، والرابعة ١٥٨ ،  
والسابعة ٥٢٤ بالملحق .
- محمد صبيح ... .. الجمعية العمومية بالهيئة الأولى ٦٣
- محمد صبرى أبو علم ( باشا ) ... النواب بالهيئات الأولى ٩٨ ، والثانية ١١٢ ،  
والثالثة ١٢٩ ، والرابعة ١٤٩ ، والسادسة ١٨٢ ،  
والشيوخ بالهيئة الثالثة ٩٩٦ بالملحق .
- محمد صدق باشا ... .. شورى القرائين من المعينين ٥١
- محمد صدق باشا ... .. النواب بالهيئة الأولى ١٠١ ، والشيوخ بالهيئتين  
الأولى ٣١٨ ، والثانية من المعينين ٢٣٥
- محمد صفوت باشا... .. الشيوخ بالهيئتين الأولى ٢٢٠ ، والثالثة ٢٤٦  
و ٩٩٧ بالملحق ، والنواب بالهيئة السابعة ١٩٥
- محمد صقر بك ... .. النواب بالهيئة التاسعة ١٧٤ بالملحق .
- محمد طاهر بك ( الدكتور ) ... الشيوخ بالهيئة الثانية من المعينين ٢٣٦
- محمد طاهر باشا ... .. الشيوخ بالهيئة الثالثة من المعينين ٢٤٥  
و ٥٤٢ بالملحق .
- محمد طاهر عبد اللطيف ... .. النواب بالهيئات الأولى ٩٥ ، والثانية ١١٠ ،  
والثالثة ١٢٧ ، والرابعة ١٤٦ ، والسادسة ١٧٩ ،  
والثامنة ٤٥٩ بالملحق .

- محمد طاييل أحمد ديوس ... .. النواب بالهيئتين السادسة ١٨٣ ، والثامنة ٤٦٣  
بالمحقق .
- محمد طلعت حرب بك ( باشا ) ، الشيوخ بالهيئات الأولى ٣١٧ ، والثانية ٣٣٦ ،  
والثالثة من الميعتين ٣٤٣ و ٥٢٩ بالمحقق .
- محمد طه أبو زيد بك ... .. النواب بالهيئات الثانية ١١٩ ، والثالثة ١٣٩ ،  
والخامسة ١٧٣
- محمد عارف ... .. المجلس العالى ١٠
- محمد عاطف بركات بك ... .. النواب بالهيئة الأولى ٩٦
- محمد حاصر ... .. النواب بالهيئتين السابعة ١٩٧ ، والتاسعة ٤٧٨  
بالمحقق .
- محمد عباس المهدي باشا ... .. النواب بالهيئة الثامنة ٤٥٤ بالمحقق ، والشيوخ  
بالهيئة الثالثة ٤٩٧ بالمحقق .
- محمد عبد البر ( الشيخ ) ... .. شورى النواب بالهيئة الثالثة ٢٩
- محمد عبد الجليل أبو سمرة بك ( باشا ) . النواب بالهيئات الأولى ٩٥ ، والثانية ١١٠ ،  
والثالثة ١٢٦ ، والسادسة ١٧٩ ، والسابعة ١٩٦ ،  
والثاسعة ٤٧٦ بالمحقق ، والشيوخ بالهيئة الثالثة  
٥٠٤ بالمحقق .
- محمد عبد الحفيظ ... .. النواب بالهيئة التاسعة ٤٨٥ بالمحقق .
- محمد عبد الحق إبراهيم ... .. النواب بالهيئة الثامنة ٤٥٨ بالمحقق .
- محمد عبد الخالق مدكور باشا . الجمعية التشريعية ٨٢ ، والنواب بالهيئة السابعة ١٩٢
- محمد عبد الرحمن الصباي ... .. النواب بالهيئة الأولى ٩٩
- محمد عبد الرحمن نصير ... .. النواب بالهيئات السابعة ١٩٣ ، والثامنة ٤٥٧  
بالمحقق ، والتاسعة ٤٧٤ بالمحقق .
- محمد عبد الرحيم حمادى ... .. النواب بالهيئات الرابعة ١٥٦ ، والسادسة ١٨٨ ،  
والسابعة ٣٠٦ ، والثامنة ٤٦٩ بالمحقق .

- محمد عبد الرحيم سماحه ... .. النواب بالهيئة الثامنة ٤٥٥ بالمحقق .
- محمد عبد الرحيم عثمان البارودي . النواب بالهيئة الثامنة ٤٩٩ بالمحقق .
- محمد عبد السميع ... .. الجمعية العمومية بالهيئتين الثالثة ٧١، والرابعة ٧٤
- محمد عبد الصمد ... .. النواب بالهيئة السادسة ١٧٥
- محمد عبد المال ( الشيخ ) ... .. الجمعية العمومية بالهيئتين الثالثة ٧١، والرابعة ٧٥
- محمد عبد المال أحمد طابد بك ... .. النواب بالهيئة الأولى ١٠٥
- محمد عبد المال العقالي ... .. الجمعية العمومية بالهيئة الرابعة ٧٤
- محمد عبد العزيز خضر ... .. النواب بالهيئة التاسعة ٤٧٨ بالمحقق .
- محمد عبد العزيز فهمي ... .. النواب بالهيئة التاسعة ٤٨٠ بالمحقق .
- محمد عبد العزيز هندى ... .. النواب بالهيئة السابعة ٤٣٥ بالمحقق ، والشيخ
- بالهيئة الثالثة ٤٩٩ بالمحقق .
- محمد عبد العظيم خليفة ( الشيخ ) . النواب بالهيئات الثالثة ١٣٩ ، والرابعة ١٥٨ ،  
والسادسة ١٩٠
- محمد عبد الفتى خالد ( الشيخ ) ... شورى النواب بالهيئة الثالثة ٣٣
- محمد عبد القادر بركة ... .. النواب بالهيئة السادسة ١٧٦
- محمد عبد القادر حمزة ... .. النواب بالهيئة الثامنة ٤٦٣ بالمحقق .
- محمد عبد اللطيف ... .. الشيوخ بالهيئتين الأولى ٢١٩، والثالثة من المعينين  
٢٤٥ ، و ٤٥٠ بالمحقق .
- محمد عبد اللطيف دراز ( الشيخ ) . النواب بالهيئتين السابعة ١٩٨ ، و التاسعة ٤٧٨  
بالمحقق .
- محمد عبد اللطيف سعودى ... .. النواب بالهيئات الأولى ١٠١ ، والثانية ١١٥ ،  
والثالثة ١٣٣
- محمد عبد الله ( الشيخ ) . (العزيزية) . المجلس العالى ١٤
- محمد عبد الله ( الشيخ ) ... .. المجلس العالى ١٤

- محمد عبد الله بك ... ... شورى التواب بالهيئة الأولى ١٨ ، والتواب  
المصري ٣٩
- محمد عبد الله أبو حسين ... ... التواب بالهيئات السادسة ١٨٣ ، والسابعة ١٩٩ ،  
والثامنة ٤٦٢ بالمحق ، والتاسعة ٤٨٠ بالمحق .
- محمد عبد الله يونس بك ... ... التواب بالهيئة الثانية ١١٤
- محمد عبد المالك قريظم (الشيخ) ، التواب بالهيئة التاسعة ٤٨١ بالمحق .
- محمد عبد الحميد العيد ... ... الشيوخ بالهيئة الثالثة من المعينين ٢٤٣ ، و ٥٢٩  
بالمحق .
- محمد عبد الحميد المشواذى بك ... ... التواب بالهيئات الثانية ١١٨ ، والحادسة ١٧٢ ،  
والسادسة ١٨٩ ، والسابعة ٢٠٦
- محمد عبد الملك حمزه بك ... ... التواب بالمعنيين السابعة ١٩٣ ، والتاسعة ٤٧٤  
بالمحق .
- محمد عبد المنعم الجيار ... ... التواب بالهيئة التاسعة ٤٨٠ بالمحق .
- محمد عبد المنعم الشوريجي ... ... التواب بالهيئة التاسعة ٤٨٠ بالمحق .
- محمد عبد المنعم فرج ... ... التواب بالهيئة التاسعة ٤٧٤ بالمحق .
- محمد عبد الوهاب ( الشيخ ) ... شورى التواب بالهيئة الثالثة ٣٢
- محمد عبده ( الشيخ ) ... ... شورى التواب بالهيئة الثالثة ٣٠
- محمد عبده ( الشيخ ) ... ... شورى القوانين من المعينين ٥١
- محمد عبيد ( الشيخ ) ... ... المجلس العالى ١٢
- محمد عثمان أباطه بك ( باشا ) ... الجمعية التشريعية ٨٤ ، والتواب بالهيئة الثانية ١٠٩
- محمد عثمان إبراهيم عمر ( الشيخ ) ، التواب بالمعنيين السادسة ١٧٨ ، والتاسعة ٤٧٦  
بالمسحق .
- محمد عثمان الهلالى ... ... الجمعية العمومية بالهيئة الثالثة ٧١
- محمد عثمان عبيد القادر ( الشيخ ) ، التواب بالهيئة الثامنة ٥٨ بالمحق .
- محمد عز العرب بك ... ... الشيوخ بالهيئة الأولى ٢٢٠

- محمد صرام بك ... .. النواب بالهيئات الأولى ١٠١، والثالثة ١٣٣،  
والرابعة ١٥٢، والسادسة ١٨٤، والسابعة ٢٠١  
محمد عزيز أباظه ... .. النواب بالهيئات الرابعة ١٤٤، والخامسة ١٦٢،  
والسادسة ١٧٨  
محمد صرمان ... .. النواب بالهيئتين الخامسة ١٦٧، والسابعة ٢٠٠  
محمد عطية الناطر بك ... .. الشيوخ بالهيئة الثالثة ٢٥٢ و ١٨٨ بالمحقق .  
محمد عفيفي ... .. شورى النواب بالهيئة الأولى ١٨  
محمد غلام بك ... .. الجمعية التشريعية ٨٤  
محمد غلام باشا ... .. النواب بالهيئتين الخامسة ١٦٦، والسابعة ١٩٦،  
والشيوخ بالهيئة الثالثة من الميعين ٢٤٣ و ٢٧٠  
بالمحقق .  
محمد ملوى باشا (الدكتور) ... .. شورى القوانين من الميعين ٥٢، والجمعية  
التشريعية من الميعين ٨٢  
محمد ملوى الجزار بك ... .. الجمعية التشريعية ٨٣، والنواب بالهيئة الأولى  
٩٨، والشيوخ بالهيئتين الأولى ٢٢٤، والثالثة  
٢٤٩ و ٥٠٩ بالمحقق .  
محمد على ... .. النواب بالهيئة الخامسة ١٧٠  
محمد على الشربيني (الدكتور) ... .. النواب بالهيئة السادسة ١٧٩  
محمد على بسيونى بك ... .. النواب بالهيئات الأولى ١٠٠، والثانية ١١٤،  
والثالثة ١٣٣، والرابعة ١٥٢، والخامسة ١٦٨،  
والسابعة ٢٠١، والسادسة ٢٨٢ بالمحقق .  
محمد على سرور بك ... .. النواب بالهيئات الأولى ١٠١، والثانية ١١٥،  
والثالثة ١٣٣، والشيوخ بالهيئة الثالثة ١٣٥ و ١٢٠  
بالمحقق .

- محمد على سليمان بك ... .. شورى القوانين بالهيئة الخامسة ٥٩ ، والجمعية التشريعية ٨٥ ، والنواب بالهيئات الأولى ١٠١ ،  
والثانية ١١٥ ، والثالثة ١٣٣ ، والشيخ بالهيئة  
الثالثة من الميعتين ٢٤٤ ، و ٥٣٥ بالمحقق .
- محمد على شعير بك ... .. الجمعية العمومية بالهيئة الرابعة ٧٣  
محمد على صالح ( الشيخ ) ... .. الجمعية التشريعية ٨٥  
محمد على طوبه بك ( باشا ) ... .. الجمعية التشريعية ٨٥ ، والنواب بالهيئتين  
الثانية ١١٧ ، والثالثة ١٣٦ ، والشيخ بالهيئة  
الثالثة من الميعتين ٢٤٣ و ٥٣٦ بالمحقق .
- محمد على محمد ( الحاج ) ... .. الجمعية العمومية بالهيئتين الثالثة ٦٨ ، والثانية ٧١  
محمد طيوه ( الشيخ ) ... .. المجلس العالى ١٣  
محمد عمر ... .. شورى القوانين بالهيئة الثالثة ٥٧ بالمحقق .
- محمد عمر أبو بكر الهوارى ... .. النواب بالهيئة التاسعة ٨٨ بالمحقق .
- محمد عوض جبريل ... .. الشيخ بالهيئة الأولى ٢٣٦
- محمد عويس بك ... .. شورى القوانين بالهيئة الرابعة ٥٨  
محمد غالب ... .. المجلس العالى ١٠
- محمد خنم جندون ( الشيخ ) ... .. النواب بالهيئتين الأولى ٩٤ ، والثانية ١٢٥  
محمد خيته بك ... .. الشيخ بالهيئة الثانية ٢٤٠
- محمد فتح الله اسماعيل ... .. النواب بالهيئات السادسة ١٨٣ ، والسابعة ١٩٩ ،  
والثامنة ٢٣٤ بالمحقق .
- محمد فتح الله بركات بك ( باشا ) . شورى القوانين بالهيئة الخامسة ٥٩ ، والجمعية  
التشريعية ٨٣ ، والنواب بالهيئة الأولى ٩٧ ،  
والشيخ بالهيئة الأولى ٢٣٦
- محمد فتح الله بركات بك ... .. النواب بالهيئة السابعة ١٩٤

- محمد فتحي المسلمى ... .. التواب بالهيئة التاسعة ٤٧٥ بالمحقق .
- محمد فتحي يكن بك ... .. الشيوخ بالهيئتين الأولى ٢١٧ ، والثانية ٢٣٦  
من المعينين .
- محمد فتوح ( الشيخ ) ... .. المجلس العالى ١٢
- محمد فتوح باشا ... .. التواب بالهيئة الثامنة ٤٦٢ بالمحقق .
- محمد نغرى موسى ... .. التواب بالهيئتين الثالثة ١٣٤ ، والرابعة ١٥٤
- محمد فرج ( الشيخ ) ... .. شورى التواب بالهيئة الثالثة ٣٢
- محمد فريد الطاروطى ... .. التواب بالهيئتين السادسة ١٧٨ ، والثامنة ٤٥٨  
بالمحقق .
- محمد فريد حسنى ... .. التواب بالهيئتين الخامسة ١٦٨ ، والسابعة ٢٠١
- محمد فريد زطوك ... .. التواب بالهيئة الثامنة ٤٦١ بالمحقق .
- محمد فكرى أباطه ( بك ) ... .. التواب بالهيئات الثالثة ١٢٥ ، والسادسة ١٧٨ ،  
والسابعة ١٩٤ ، والثامنة ٤٥٨ بالمحقق ، والتاسعة ٤٧٥ بالمحقق .
- محمد فهمى باشا ... .. الشيوخ بالهيئتين الأولى ٢١٥ ، والثانية ٢٣٥ ،  
من المعينين .
- محمد فهمى التاضورى باشا ... .. الشيوخ بالهيئة الثانية من المعينين ٢٣٦
- محمد فهمى صادق شتات ... .. الشيوخ بالهيئة الثالثة ٢٤٩ و ٥٠٦ بالمحقق .
- محمد فهمى عبد الحميد ... .. التواب بالهيئة السابعة ١٩٢
- محمد فهمم القيسى ... .. التواب بالهيئة الخامسة ١٦٦
- محمد فؤاد أبو ستيت ... .. التواب بالهيئات الثالثة ١٣٨ ، والرابعة ١٥٧ ،  
والسادسة ١٨٩ ، والسابعة ٢٠٧ ، والثامنة ٤٦٩  
بالمحقق ، والتاسعة ٤٨٧ بالمحقق .
- محمد فؤاد المشاوى بك ... .. التواب بالهيئتين السادسة ١٨٠ ، والسابعة ١٩٧

- محمد فؤاد حمدي ... .. التواب بالهيئة الثانية ١١١
- محمد فؤاد سراج الدين (باشا) ... التواب بالهيئتين السادسة ١٨١، والثامنة ٤٦١  
بالمحقق، والشيخ بالهيئة الثالثة ٥٠٧ بالمحقق .
- محمد فؤاد عبد المال عابد ... .. التواب بالهيئة التاسعة ٨٧ بالمحقق .
- محمد فوزي علي عيسى ... .. التواب بالهيئة السابعة ١٩٥
- محمد فوزي مراد محفوظ ... .. التواب بالهيئة السابعة ٢٠٢
- محمد قرني بك ... .. التواب بالهيئات الثانية ١١٤، والرابعة ١٥٢،  
والسادسة ١٨٤، والثامنة ٤٦٤ بالمحقق .
- محمد قطب عبد الله ... .. التواب بالهيئتين الخامسة ١٦٨، والسابعة ٢٠٢
- محمد قطب قرشي بك ... .. الجمعية التشريعية ٨٥
- محمد كاشف ... .. المجلس العالي ١٠
- محمد كامل باشا ... .. الشيخ بالهيئة الأولى من المعينين ٢١٦
- محمد كامل أبو ستيت ... .. التواب بالهيئتين الأولى ١٠٥، والثالثة ١٣٨
- محمد كامل الديب ... .. التواب بالهيئة التاسعة ٤٧٥ بالمحقق .
- محمد كامل جلال باشا ... .. التواب بالهيئتين الثانية ١١٦، والثالثة ١٣٥،  
والشيخ بالهيئة الأولى ٢٣٠
- محمد كامل حسن الأسيروطي ... .. التواب بالهيئات الأولى ١٠٤، والثانية ١١٧،  
والثالثة ١٤٧، والرابعة ١٥٦، والسادسة ١٨٨
- والثامنة ٤٦٨ بالمحقق .
- محمد كامل عابدين بك (الدكتور) . التواب بالهيئة السابعة ١٩٧
- محمد كامل مرعي ... .. التواب بالهيئة الأولى ٩٣
- محمد كامل مرعي باشا ... .. الشيخ بالهيئة الثالثة من المعينين ٥٣٩  
بالمحقق .
- محمد كمال أبو جازية بك ... .. الجمعية التشريعية ٨٣



محمد كمال صليما بك (باشا) ... الجمعية العمومية بالهيئة الخامسة ٧٦، والنواب بالهيئات الأولى ٩٢، والثانية ١٠٨، والرابعة ١٤٤، والشيخ بالهيئة الثالثة ٢٤٧ و ٤٩٩ بالمحقق.

محمد لاخوغل بك ... ناظر المجلس العالي ٤  
محمد ليب فريج أبو الجدايل ... الشيخ بالهيئة الثالثة ٢٤٧ و ٤٩٩ بالمحقق.  
محمد ليب قوره بك ... النواب بالهيئتين الخامسة ١٦٣، والسابعة ١٩٥  
محمد لطفي المسلي ... النواب بالهيئة الرابعة ١٤٥  
محمد لطفي طنطاوى طنطاوى .. الشيخ بالهيئة الأولى ٢٢٨  
محمد مبارك الجيار ... النواب بالهيئة الثانية ١١٣  
محمد مجد الشافى بك ... النواب بالهيئتين الأولى ٩٨، والرابعة ١٥٠  
محمد محب باشا ... الشيخ بالهيئتين الأولى ٢١٨، والثانية ٢٣٤ من المعينين.

محمد محفوظ باشا ... الجمعية التشريعية ٨٥، والنواب بالهيئات الثانية ١١٦، والثالثة ١٣٦، والسابعة ٢٠٥  
محمد محفوظ القار ... النواب بالهيئات الخامسة ١٦٦، والسابعة ١٩٨، والتاسعة ٤٧٨ بالمحقق.  
محمد محمد أبو المجد فوده (الشيخ) . النواب بالهيئتين السادسة ١٨٣، والثامنة ٤٦٢ بالمحقق.

محمد محمد أبو قريظ الصغير (الشيخ) . النواب بالهيئة الثانية ١١٣  
محمد محمد اسماعيل الهارى بك ... النواب بالهيئة السابعة ٣٧٠  
محمد محمد الديب ... " ... النواب بالهيئتين الأولى ١٠١، والرابعة ١٥٢  
محمد محمد الشناوى بك ... النواب بالهيئات الأولى ٩٤، والثانية ١١٠، والثالثة ١٢٥، والرابعة ١٤٦، والشيخ بالهيئتين الأولى ٢٢٣، والثالثة ١٤٨ و ٥٠٤ بالمحقق.

- محمد محمد الفرواني بك ... .. التواب بالهيئة الثامنة ٤٥٤ بالمحقق .
- محمد محمد المرجوشي ... .. التواب بالهيئات الرابعة ١٤٢، والسادسة ١٧٦،  
والثامنة ٧٣ بالمحقق .
- محمد محمد الوكيل ... .. الشيوخ بالهيئة الثالثة ٥١٠ بالمحقق .
- محمد محمد بليغ بك... .. التواب بالهيئات الأولى ٩٩ ، والثانية ١١٣ ،  
والثالثة ١٣١، والرابعة ١٥٠
- محمد محمد زكى عبد الرازق... .. التواب بالهيئة الثامنة ٤٦٦ بالمحقق .
- محمد محمد سليمان الوكيل ... .. التواب بالهيئتين الرابعة ١٥١، والسادسة ١٨٣
- محمد محمد صالح جهت ... .. التواب بالهيئة الثامنة ٤٧٠ بالمحقق .
- محمد محمد محمود قراهه ... .. التواب بالهيئة الثامنة ٤٦٧ بالمحقق .
- محمد محمد نجم ... .. التواب بالهيئة التاسعة ٤٩٠ بالمحقق .
- محمد محمد يونس ... .. التواب بالهيئة الثامنة ٥٦ بالمحقق .
- محمد محمود باشا ... .. التواب بالهيئات الأولى ١٠٤ ، والثانية ١١٧ ،  
والثالثة ١٣٦، والسادسة ١٨٨ ، والسابعة ٢٠٥
- محمد محمود بك ... .. الجمعية التشريعية ٨٦، والشيوخ بالهيئتين  
الأولى، ٢٣٢، والثانية ٢٤١، والتواب بالهيئة  
السابعة ٢٠٧
- محمد محمود أبو حسين ... .. الجمعية العمومية بالهيئة الخامسة ٧٧
- محمد محمود جلال ... .. التواب بالهيئات الرابعة ١٥٤، والسادسة ١٨٦،  
والسابعة ٢٠٢، والثامنة ٢٦٦ بالمحقق، والتاسعة
- ٤٨٤ بالمحقق .
- محمد محمود خليل بك ... .. الشيوخ بالهيئتين الأولى ٢٢٢ ، والثالثة ٢٤٧
- و ٥٠٠ بالمحقق .
- محمد محمود عبد الله ... .. شورى التواب بالهيئة الثالثة ٤٣

- محمد محمود عبد النبي ... .. التواب بالهيئة الثامنة ٤٥٩ بالمحقق .
- محمد محمود علوان ( الشيخ ) ... التواب بالهيئة التاسعة ٤٧٥ بالمحقق .
- محمد مدكور بك ... .. الجمعية الصومية بالهيئة الخامسة ٧٥
- محمد مراد عبد القادر ( الدكتور ) . التواب بالهيئة الثامنة ٤٥٨ بالمحقق .
- محمد مرزوق ... .. التواب بالهيئات الثانية ١١٥ ، والثالثة ١٣٤ ،  
والرابعة ١٤٤ ، والشيخ بالهيئة الثالثة من  
المعتين ٤٤٤ ، ٥٣٨ بالمحقق .
- محمد مرمي بلج بك ... .. التواب بالهيئتين السابعة ٢٢٠ ، والثامنة ٤٨١  
بالمحقق .
- محمد مصطفى حبيب ( الشيخ ) ... التواب بالهيئتين السابعة ١٩٦ ، والثامنة ٤٧٧  
بالمحقق .
- محمد مصطفى خليفة ... .. التواب بالهيئة الثامنة ٤٦٧ بالمحقق .
- محمد مصطفى خليل بك ... .. الجمعية التشريعية ٨٤
- محمد مصطفى وجب ... .. التواب بالهيئة الخامسة ١٦٦
- محمد مصطفى عجوه بك ... .. الشيخ بالهيئة الثانية ٢٤٠
- محمد مصطفى عمر بك ... .. التواب بالهيئات الخامسة ١٧٠ ، والسابعة ٢٠٤ ،  
والثامنة ٤٦٧ بالمحقق .
- محمد مصطفى عسيه ... .. التواب المصري ٤١
- محمد مصطفى موسى ... .. التواب بالهيئة الثامنة ٤٦٣ بالمحقق .
- محمد مغازي باشا ... .. الشيخ بالهيئة الأولى ٢٣٦
- محمد مغازي عبد الرحمن البرقوقي . التواب بالهيئات الأولى ٩٦ ، والثانية ١١١ ،  
والثالثة ١٣٨ ، والرابعة ١٤٧ ، والسادسة ١٨١ ،  
والثامنة ٤٦٠ بالمحقق .
- محمد مقبل باشا ... .. الشيخ بالهيئة الثانية من المعتين ٢٣٥

- محمد مليحي ... .. شورى القوانين بالهيئة الرابعة ٥٨
- محمد منصور ... .. الشيخ بالهيئة الثانية ٣٣٩
- محمد منصور عطا الله ... .. شورى القوانين بالهيئة الخامسة ٥٩ ، والقراب  
بالهيئة الثانية ١١٤
- محمد منصور نصير بك ... .. القواب بالهيئة الخامسة ١٦٣
- محمد موسى ... .. الجمعية العمومية بالهيئة الثالثة ٦٩
- محمد موسى بك ... .. القواب بالهيئة الأولى ١٠٢
- محمد موسى ذكرى ... .. القواب بالهيئة السابعة ١٩٩
- محمد نافع بك ... .. الجمعية العمومية بالهيئتين الثانية ٦٧ ، والثالثة ٧٠ ،  
وشورى القوانين بالهيئة الثالثة ٥٦
- محمد نجيب الفرايلى باشا ... .. القواب بالهيئتين الأولى ٩٦ ، والثالثة ١٢٨ ،  
والشيخ بالهيئات الأولى ٢٢٦ ، والثانية من  
المعينين ٢٣٥ ، والثالثة من المعينين ٢٤٥  
و ٥٢٥ بالمحقق و ٥٤٢ بالمحقق .
- محمد نجيب برعى بك ... .. القواب بالهيئة الأولى ١٠٢
- محمد نجيب شكرى بك ... .. الشيخ بالهيئة الثانية من المعينين ٣٣٦
- محمد نجيب محمد جمعه ... .. القواب بالهيئات الثالثة ١٢٧ ، والرابعة ١٤٧ ،  
والسادسة ١٨٠ ، والشيخ بالهيئة الثالثة ٥٠٥  
بالمحقق .
- محمد نصار بك ... .. القواب بالهيئات الثالثة ١٣٠ ، والرابعة ١٤٩ ،  
والسادسة ١٨٢
- محمد نور مدنى أفندى ... .. شورى القوانين من المعينين ٥٣
- محمد هاشم (الدكتور) ... .. الشيخ بالهيئة الأولى ٢٢٢ ، والقواب بالهيئة  
التاسعة ٤٧٤ بالمحقق .

- محمد وهبه كسيه بك ... .. التواب بالهيئة الخامسة ١٦٢
- محمد يكن باشا ... .. الجمعية التشريعية ٨٢
- محمد يوسف بك ... .. التواب بالهيئات الأولى ٩٢ ، والثانية ١٠٩ ،  
والثالثة ١٣٢ ، والرابعة ١٥١ ، والسادسة ١٨٤ ،  
والشيوخ بالهيئة الثالثة ٢٤٧ و ٥٠٠ بالمحقق .
- محمد يوسف العبد بك... .. التواب بالهيئتين السابعة ١٩٧ ، والتاسعة ٤٧٨  
بالمحقق .
- محمد أفندى ... .. ناظر المجلس العالى ٤
- محمد بك ... .. المجلس العالى ٩
- محمد أبو الفتح ... .. التواب بالهيئة السابعة ١٩١ ، والشيوخ بالهيئة  
الثالثة ٤٩٧ بالمحقق .
- محمد أبو النصر بك ... .. الشيوخ بالهيئتين الأولى من المعبتين ٢١٨ ،  
والثانية ٢٣٩
- محمد أبو حسين بك (باشا) ... .. الجمعية العمومية بالهيئتين الأولى ٦٢ ، والخامسة  
٧٧ ، وشورى القوانين بالهيئتين الثانية ٥٥ ،  
والثالثة ٥٦ ، والجمعية التشريعية ٨٣
- محمد أبو رحاب حسن ... .. التواب بالهيئتين السابعة ٢٠٦ ، والتاسعة ٤٧٧  
بالمحقق .
- محمد أبو زيد طنطاوى ... .. التواب بالهيئة التاسعة ٤٨٣ بالمحقق .
- محمد أحمد الدقراوى ( الشيخ ) . التواب بالهيئة السابعة ٢٠٠
- محمد أحمد محسب بك ... .. الشيوخ بالهيئة الثالثة ٢٥٣ و ٥٢٠ بالمحقق .
- محمد أسعد ... .. التواب بالهيئة الخامسة ١٦١
- محمد اسماعيل أياظه بك ... .. الشيوخ بالهيئة الثانية ٢٣٨ ، والتواب بالهيئة  
السابعة ١٩٤

- محمود أفا ... .. المجلس لعالى ١١
- محمود الأربى بك ( باشا ) ... .. شورى القوانين بالهيئة الخامسة ٥٩ ، والجمعية العمومية بالهيئة الخامسة ٧٧ ، والجمعية التشريعية ٨٣ ، والنواب بالهيئة الأولى ٩٤ ، والشيخ بالهيئتين الأولى ٢٢٤ ، والثالثة ٢٤٨ و ٥٠٣ بالمحقق .
- محمود السيد ... .. النواب بالهيئات الخامسة ١٦٦ ، والسابعة ١٩٧ ، والتاسعة ٤٧٨ بالمحقق .
- محمود السيد ( الشيخ ) ... .. شورى النواب بالهيئة الثانية ٢٧
- محمود السيد أبو حسين بك ... .. النواب بالهيئة الخامسة ١٦٥
- محمود الصاوى ... .. النواب بالهيئة الثامنة ٤٦٠ بالمحقق .
- محمود الطوير بك ... .. النواب بالهيئة الخامسة ١٦١
- محمود بسميوى ... .. الشيخ بالهيئتين الأولى ٢٣٠ ، ومن المعينين ٣٤٢ و ٥٢٣ بالمحقق ، والنواب بالهيئات الأولى ١٠٣ ، والرابعة ١٥٦ ، والسادسة ١٨٨
- محمود توفيق حضاوى بك ... .. النواب بالهيئة السابعة ٤٤٢ بالمحقق .
- محمود حسن باشا ... .. الشيخ بالهيئة الثالثة من المعينين ٥٣٩ بالمحقق .
- محمود حسن جازيه ... .. النواب بالهيئات الأولى ٩٦ ، والثانية ١١١ ، والثالثة ١٣٨ ، والرابعة ١٤٧
- محمود حسن درويش ... .. النواب بالهيئة الرابعة ١٥٦
- محمود حمد الله المراخى ( الدكتور ) . النواب بالهيئة التاسعة ٤٧٤ بالمحقق .
- محمود حمدى بك ... .. النواب بالهيئات الأولى ٩٨ ، والثانية ١١٢ ، والثالثة ١٣٠ ، والرابعة ١٤٩ ، والسادسة ١٧٣ ، والثامنة ٤٦٢ بالمحقق .
- محمود حمزه بك ... .. النواب بالهيئة الثامنة ٥٧ بالمحقق ، والشيخ بالهيئة الثالثة ٥٠٠ بالمحقق .

- محمود حنفى بك ... .. التواب بالهيئة السابعة ١٩٢
- محمود خليل إبراهيم جمعه ... .. التواب بالهيئات السادسة ١٨٢، والسابعة ١٩٨،  
والثامنة ٤٧٩ بالمحقق .
- محمود خيرت (الدكتور) ... .. التواب بالهيئتين السابعة ٢٠٢ ، والثامنة ٤٨٢  
بالمحقق .
- محمود خيرى باشا ... .. التواب بالهيئتين الرابعة ١٥٨ ، والسابعة ٢٠٠ ،  
والشيوخ بالهيئة الثالثة من المعينين ٥٣٧ بالمحقق  
و ٥٤١ بالمحقق .
- محمود دياب بدوى ( الشيخ ) ... .. التواب بالهيئة الثامنة ٤٦٤ بالمحقق .
- محمود رشيد ... .. التواب بالهيئة التاسعة ٤٨٢ بالمحقق .
- محمود رياض القيسى ... .. التواب بالهيئتين السابعة ١٩٨ ، والثامنة ٤٧٩  
بالمحقق .
- محمود زكى بك ... .. التواب بالهيئة الخامسة ١٦٢ ، والشيوخ بالهيئة  
الثالثة ٣٤٧ و ٥٠٠ بالمحقق .
- محمود زكى القيسى ... .. التواب بالهيئتين السادسة ١٨٠ ، والثامنة ٤٦٠  
بالمحقق .
- محمود زفاول ( الشيخ ) ... .. شورى التواب بالهيئة الثانية ٢٣
- محمود سالم ( الشيخ ) ... .. شورى التواب بالهيئة الثالثة ٣١
- محمود سامى باشا ... .. التواب بالهيئة الثانية ١٠٩
- محمود سامى بك ( باشا ) ( اللواء ) . التواب بالهيئة السادسة ١٧٨
- محمود مرور الشريف بك ... .. التواب بالهيئة الثامنة ٤٦٩ بالمحقق .
- محمود سليم زهران ... .. التواب بالهيئتين الثامنة ٤٦١ بالمحقق ،  
والثامنة ٤٧٩ بالمحقق .
- محمود سليمان غنام ... .. التواب بالهيئات الرابعة ١٥٢ ، والسادسة ١٨٤ ،  
والسابعة ٢٠١ ، والثامنة ٤٦٤ بالمحقق .

- محمود سليمان بك ( باشا ) ... .. التواب المصرى ٤١ ، وشورى القوانين بالهيئات  
الثالثة ٥٧ ، والرابعة ٥٨ ، والخامسة ٦٠
- محمود شاكر عبد اللطيف ... .. التواب بالهيئة الرابعة ١٤٦ ، والشيوخ بالهيئة  
الثالثة من المعينين ٢٤٤ ، و ٣٧٧ بالملحق .
- محمود شكرى باشا ... .. الشيوخ بالهيئات الأولى ٢١٤ ، والثانية ٢٣٤ ،  
والثالثة من المعينين ٢٤٢ و ٥٢٢ بالملحق .
- محمود صبرى ... .. التواب بالهيئات الثالثة ١٢٩ ، والرابعة ١٤٩ ،  
والسادسة ١٨٢ ، والسابعة ١٩٨ ، والتاسعة ٤٧٩  
بالمحقق .
- محمود عباس بك ... .. التواب بالهيئة الخامسة ١٦١
- محمود عبد الرازق بك ( الدكتور ) . التواب بالهيئة الأولى ١٠٢
- محمود عبد الرازق باشا ... .. التواب بالهيئات الأولى ١٠٢ ، والثانية ١١٦ ،  
والثالثة ١٣٥ ، والسادسة ١٨٦
- محمود عبد الغفار بك ... .. شورى القوانين بالهيئتين الرابعة ٥٧ ، والخامسة ٥٩
- محمود عبد القادر ... .. التواب بالهيئة التاسعة ٤٧٣ بالملحق .
- محمود عبد الله ( الشيخ ) ... .. الجمعية العمومية بالهيئات الأولى ٦٥ ، والثانية ٦٨ ،  
والثالثة ٧١
- محمود عبد النبي بك ... .. التواب بالهيئات الأولى ٩٥ ، والثانية ١١٠ ،  
والثالثة ١٣٦ ، والرابعة ١٤٦ ، والسادسة ١٧٩
- والشيوخ بالهيئة الثالثة من المعينين ٥٣٦ بالملحق .
- محمود عبد الوهاب بك ( الدكتور ) . الشيوخ بالهيئتين الأولى ٢١٨ ، والثانية ٢٣٦  
من المعينين .
- محمود عثمان حمزاوى ... .. التواب بالهيئة الثامنة ٤٦٧ بالملحق .
- محمود عز العرب ( الدكتور ) ... التواب بالهيئة السادسة ١٨٠



- محمود عزى باشا (الواء) ... .. الشيوخ بالهيئة الثانية من الميعتين ٢٣٤
- محمود حلام ... .. التواب بالهيئة الأولى ١٠٤
- محمود على الديب بك ... .. الجمعية العمومية بالهيئة الخامسة ٧٦
- محمود على مهنا بك ... .. الشيوخ بالهيئة الأولى ٢٢٦
- محمود عوض القسوى ( الشيخ ) . التواب بالهيئتين السادسة ١٨٣ ، والثامنة ٤٦٣ بالملحق .
- محمود غالب بك ( باشا ) ... .. الشيوخ بالهيئة الثالثة من الميعتين ٢٤٣ و ٥٣٠ بالملحق .
- محمود فايد ... .. التواب بالهيئة السابعة ١٩٣
- محمود فرج ذكرى بك ... .. التواب بالهيئات الأولى ٩٨ ، والثانية ١١٢ ، والثالثة ١٣٠ ، والرابعة ١٤٩ ، والسادسة ١٨٢ ، والثامنة ٤٦٢ بالملحق .
- محمود فهمى باشا ... .. شوى القوانين من الميعتين ٥٢
- محمود فهمى باشا ... .. الشيوخ بالهيئتين الأولى ٢١٥ ، والثالثة ٢٣٢ من الميعتين ٥٢٦ بالملحق .
- محمود فهمى القيسى باشا ... .. التواب بالهيئات الخامسة ١٧٠ ، والسادسة ١٨٦ ، والسابعة ٣٠٣ ، والتاسعة ٤٨٤ بالملحق .
- محمود فهمى التقرائى ( باشا ) ... .. التواب بالهيئات الثالثة ١٢٢ ، والرابعة ١٤٢ ، والسادسة ١٧٦ ، والسابعة ١٩٣ ، والتاسعة ٤٧٤ بالملحق .
- محمود فهمى جنديه بك ... .. التواب بالهيئة الثامنة ٤٥٧ بالملحق .
- محمود فؤاد باشا ... .. الشيوخ بالهيئة الأولى من الميعتين ٢١٦
- محمود فؤاد بك ... .. الشيوخ بالهيئة الثالثة من الميعتين ٥٢٥ بالملحق .
- محمود كمال أبو النصر ... .. التواب بالهيئة الثامنة ٤٦٢ بالملحق .

- محمود لطيف بك ... .. النواب بالهيئات الأولى ١٠١ ، والثانية ١١٤ ،  
والثالثة ١٣٣ ، والرابعة ١٥٣ ، والسادسة ١٨٥ ،  
والسابعة ٢٠٢ ، والثامنة ٢٦٥ بالمحقق .
- محمود ماهى بك ( الدكتور ) ... النواب بالهيئة الثالثة ١٢٢
- محمود مبروك الجيار ... .. النواب بالهيئتين الخامسة ١٦٧ ، والسابعة ١٩٩
- محمود محمد الألفى بك ... .. النواب بالهيئات الخامسة ١٦٢ ، والسابعة ١٩٤ ،  
والثامنة ٢٧٥ بالمحقق .
- محمود محمد السبع ( الشيخ ) ... النواب بالهيئتين الثالثة ١٣٣ ، والرابعة ١٤٣
- محمود محمد القوصى ( الشيخ ) ... النواب بالهيئتين السادسة ١٩٠ ، والسابعة ٢٠٧
- محمود محمد الوكيل ... .. النواب بالهيئتين السادسة ١٨٣ ، والثامنة ٢٢٢  
بالمحقق .
- محمود محمد حسن الشندويل باشا - الشيخ بالهيئة الأولى ٢٣٢
- محمود محمد خشيه ... .. الجمعية العمومية بالهيئة الخامسة ٧٨
- محمود محمد صلاح ... .. النواب بالهيئة الثانية ١٠٨
- محمود محمد محمود ... .. النواب بالهيئتين السابعة ٤٤٩ ، بالمحقق ،  
والثامنة ٤٨٦ بالمحقق .
- محمود مراد سامى ( الدكتور ) ... النواب بالهيئة التاسعة ٤٧٣ بالمحقق .
- محمود مصطفى الجبال ... .. النواب بالهيئة الثامنة ٤٥٦ بالمحقق .
- محمود مفتاح بك ... .. النواب بالهيئة الأولى ٩٧
- محمود موسى ( الدكتور ) ... .. النواب بالهيئتين الرابعة ١٤٤ ، والسادسة ١٧٧
- محمود موسى ... .. النواب بالهيئتين السابعة ١٩٦ ، والثامنة ٢٧٧  
بالمحقق .
- محمود نصير بك ... .. النواب بالهيئات الرابعة ١٤٦ ، والسادسة ١٧٩ ،  
والثامنة ٥٨ بالمحقق .

- محمود همام بك ... .. الجمعية التشريعية ٨٦
- محمود همام حمادى بك ... .. التواب بالهيئات الأولى ١٠٤ ، والثانية ١١٧ ،  
والثالثة ١٣٧ ، والرابعة ١٥٦ ، والسادسة ١٨٨ ،  
والسابعة ٢٠٥ ، والثامنة ٢٦٨ بالملحق .
- محمود وهبه القاضى بك ... .. التواب بالهيئات الأولى ٩٨ ، والثانية ١١٢ ،  
والثالثة ١٣٠
- محمود يوسف رشاد باشا ... .. الشيوخ بالهيئتين الأولى ٢٢٤ ، ومن المعينين  
بالثالثة ٢٤٣ و ٢٢٩ بالملحق .
- محمى الدين فؤاد بك ... .. الجمعية العمومية بالهيئة الخامسة ٧٧
- مدنى حسن حزين ... .. التواب بالهيئات الأولى ١٠٦ ، والثانية ١١٨ ،  
والخامسة ١٧٣ ، والسادسة ١٩٠ ، والسابعة ٢٠٨ ،  
والثامنة ٢٨٨ بالملحق .
- مراد ابراهيم حمزه الزمر ... .. التواب بالهيئة التاسعة ٤٨١ بالملحق .
- مراد السعودى ... .. شورى التواب بالهيئة الثانية ٢٦ ، والتواب المصرى ٤٠
- مراد الشريعى بك ... .. التواب بالهيئتين الثالثة ١٣٤ ، والرابعة ١٥٤ ،  
والشيوخ بالهيئتين الأولى ٢٣٠ ، والثالثة ٢٥١  
و ٥١٥ بالملحق .
- مراد رفعت باشا ... .. شورى القوانين من المعينين ٥٠
- مراد وهبه باشا ... .. الشيوخ بالهيئة الثالثة من المعينين ٢٤٣ ، و ٥٢٩  
بالملحق .
- مرمى محمد بليغ بك ( باشا ) ... .. التواب بالهيئة السابعة ١٩٩ ، والتاسعة ٤٨٠  
بالملحق .
- مرمى محمود بك ... .. الشيوخ بالهيئة الثانية من المعينين ٣٣٧

مصرى وزير عبد الله بك ... .. الجمعية العمومية بالهيئة الخامسة ٧٧ ، والشيخ  
بالهيئتين الأولى ٢٢٨ ، والثالثة ٢٥١ و ٥١٣

بالمحقق .

مرفص بطرس مرجان ... .. النواب بالهيئتين السادسة ١٨١ ، والثامنة ٤٦٠  
بالمحقق .

مرفص حنا باشا ... .. النواب بالهيئات الأولى ٩٠ ، والثالثة ١٣١ ،  
والرابعة ١٤١

مرفص سميكة باشا ... .. شورى القوانين من الميعين ٥٢ ، والجمعية  
التشريعية ٨٢ من الميعين .

مصطفى ( الشيخ ) ( المحلة ) ... المجلس السالى ١٤

مصطفى ( الشيخ ) ( النجيلة ) ... المجلس السالى ١٤

مصطفى ابراهيم اللواتى بك ... النواب بالهيئة الخامسة ١٦٥

مصطفى أبو العز بك ... .. النواب المصرى ٣٩ ، والجمعية العمومية بالهيئات  
الأولى ٦٣ ، والثانية ٦٧ ، والثالثة ٧٠ ، والرابعة ٧٣

مصطفى أبو بكر دمر داش ... .. النواب بالهيئة الثالثة ١٣٥

مصطفى أبو علم ( الدكتور ) ... النواب بالهيئة الثامنة ٦١ ، بالمحقق .

مصطفى أبو هرجة ( الشيخ ) ... شورى النواب بالهيئة الثالثة ٣١

مصطفى أحمد العسال ... .. النواب بالهيئتين السابعة ١٩٢ ، والتاسعة ١٧٣  
بالمحقق .

مصطفى اسماعيل بك ... .. شورى القوانين بالهيئتين الثالثة ٥٧ ، والرابعة ٥٨

مصطفى اسماعيل أبو رحاب باشا ، الشيخ بالهيئة الأولى ٣٣٢

مصطفى الالهوانى بك ... .. الشيخ بالهيئة الأولى ٢٢٢

مصطفى الخادم بك ... .. النواب بالهيئات الأولى ٩١ ، والثانية ١٠٨ ،  
والثالثة ١٢٢

- مصطفى الزاهد العبد ... .. التواب بالهيئة الثامنة ٤٦١ بالمحقق .
- مصطفى القفاياتي ... .. التواب بالهيئتين الأولى ١٠٣ ، والثالثة ١٣٥
- مصطفى المليجي بك ... .. الجمعية العمومية بالهيئتين الثانية ٦٥ ، والثالثة ٦٨
- مصطفى المنياوي بك ... .. التواب بالهيئة الثانية ١١٣
- مصطفى النحاس باشا ... .. التواب بالهيئات الأولى ٩٧ ، والثالثة ١٢٩ ،  
والرابعة ١٤٨ ، والسادسة ١٨١ ، والثامنة ٤٦٠  
بالمحقق .
- مصطفى المهجيين بك ... .. الجمعية العمومية بالهيئة الأولى ٦٢
- مصطفى أمين بك ... .. التواب بالهيئة التاسعة ٤٧٣ بالمحقق .
- مصطفى بكير بك ... .. الجمعية التشريعية ٨٤ ، والتواب بالهيئات الأولى  
٩٢ ، والثانية ١٠٩ ، والثالثة ١٢٤ ، والرابعة  
١٤٤ ، والسادسة ١٧٧
- مصطفى خليفة باشا ... .. شورى القوانين بالهيئتين الأولى ٥٤ ، والثانية ٥٥ ،  
والتواب بالهيئات الأولى ١٠٤ ، والثالثة ١٣٦ ،  
والرابعة ١٥٥ ، والخامسة ١٧١ ، والشيوخ  
بالهيئة الثانية ٣٤١
- مصطفى خليل باشا ( الشيخ ) . الجمعية العمومية بالهيئات الثالثة ٧٠ ، والرابعة ٧٣ ،  
والخامسة ٧٧ ، وشورى القوانين بالهيئة
- الخامسة ٥٩
- مصطفى خليل جمبي ( الشيخ ) . شورى التواب بالهيئتين الأولى ١٧ ، والثانية ٢٣
- مصطفى راضى سليمان بك ... .. التواب بالهيئة الرابعة ١٥٠ ، والشيوخ بالهيئة  
الثالثة من الميتين ٢٤٤ ، و ٣٣٣ بالمحقق .
- مصطفى رشيد بك ... .. الشيوخ بالهيئات الأولى من الميتين ٢١٧ ،  
والثانية ٢٣٨ ، والثالثة من الميتين ٥٣٨ بالمحقق .

- مصطفى رياض باشا ... .. شورى القوانين بالهيئة الأولى ٥٤
- مصطفى سيف النصر بك ... .. التواب بالهيئة الخامسة ١٧٠، والسادسة ١٨٧
- مصطفى صدق ... .. التواب بالهيئة الخامسة ١٦٨
- مصطفى صفوت بك (الدكتور)، الشيوخ بالهيئة الثانية من المبعين ٣٣٦
- مصطفى عاكف بك ... .. التواب بالهيئة الخامسة ١٦٩
- مصطفى عبد الرازق بك (باشا)، التواب بالهيئة السابعة ٢٠٣، والتاسعة ٤٨٤  
بالمحقق .
- مصطفى عبد القوى مريد ... .. التواب بالهيئة الثامنة ٤٦٥ بالمحقق .
- مصطفى عبد الله المتناوى بك ... .. التواب بالهيئة الخامسة ١٦٧
- مصطفى علام (الشيخ) ... .. شورى التواب بالهيئة الثالثة ٢٩
- مصطفى علام ... .. التواب المصرى ٣٨
- مصطفى علام ... .. الجمعية العمومية بالهيئة الرابعة ٧٢
- مصطفى ضيف الامباى (الشيخ)، شورى التواب بالهيئة الثالثة ٢٩
- مصطفى قوده ... .. التواب بالهيئات الرابعة ١٤٦، والخامسة ١٦٣،  
والسادسة ١٧٩، والسابعة ١٩٥، والثامنة ٤٧٦  
بالمحقق .
- مصطفى كامل الشناوى ... .. التواب بالهيئة التاسعة ٤٨٠ بالمحقق .
- مصطفى كريم الطرابلسى ... .. التواب بالهيئة الثامنة ٤٥٥ بالمحقق .
- مصطفى محفوظ بك ... .. التواب بالهيئة التاسعة ٤٨٦ بالمحقق .
- مصطفى محمد (الشيخ) ... .. شورى التواب بالهيئة الثالثة ٢٩
- مصطفى محمد الزاهد العبد ... .. التواب بالهيئة السادسة ١٨١
- مصطفى محمد السيد (الشيخ) ... .. التواب بالهيئات الأولى ١٠٤، والثانية ١١٧،  
والثالثة ١٣٧
- مصطفى محمد عز الدين (الشيخ)، شورى التواب بالهيئة الثالثة ٣١

مصطفى محمد غنيم الامباري (الشيخ) ، شورى التواب بالهيئتين الثانية ٢٣ ، والثالثة ٢٩  
مصطفى محمود الشوربجي ( بك ) ، التواب بالهيئات الثانية ١١٠ ، والثالثة ١٣٧ ،  
والخامسة ١٦٥ ، والشيوخ بالهيئة الثالثة ٥٠٥

بالمحقق .

مصطفى مختار بك ... .. ناظر المجلس العالى ٤

مصطفى مراد السلانكي ... .. التواب بالهيئة السابعة ٢٠٠

مصطفى مصطفى بكير ... .. التواب بالهيئة الثامنة ٥٧٤ بالمحقق .

مصطفى مصطفى عبد الهادى ، التواب بالهيئة التاسعة ٧٣٤ بالمحقق .

مصطفى منصور بك ... .. شورى القوانين بالهيئة الثانية ٥٥

مصطفى نصرت ... .. التواب بالهيئتين السادسة ١٧٩ ، والثامنة ٥٩٩

بالمحقق ، والشيوخ بالهيئة الثالثة ٥٠٣ بالمحقق .

مصطفى هاشم بك ... .. الجمعية العمومية بالهيئة الخامسة ٧٦ ، التواب

بالهيئات الأولى ٩١ ، والثانية ١٠٨ ، والثالثة ١٣٣ ،

والرابعة ١٤٣ ، والسادسة ١٧٧

مطاول دهلان ( الشيخ ) ... .. المجلس العالى ١٤

معتوق خليفة الهوارى ... .. التواب المصرى ٤٠

معتز جاد المولى بك ... .. التواب بالهيئات الرابعة ١٥٥ ، والخامسة ١٧٠ ،

والثامنة ٦٦٤ بالمحقق .

مفتاح معبد بك ... .. شورى القوانين بالهيئتين الثالثة ٥٦ ، والرابعة ٥٨٨ ،

ثم من المئينين ٥٢ ، والجمعية العمومية بالهيئة

الثالثة ٧١

مفاز عبد الشهيد ياشا ... .. شورى القوانين من المئينين ٥١

مكرم عبيد ( ياشا ) ... .. التواب بالهيئات الأولى ١٠٦ ، والثالثة ١٢٨

و ١٣٩ ، والرابعة ١٥٧ ، والسادسة ١٨٩ ، والثامنة

٤٦٩ بالمحقق ، والتاسعة ٨٨٨ بالمحقق .

- مليحي أحمد مليحي ... .. التواب بالهيئة التاسعة ٤٨٢ بالملحق .
- ممدوح محمود رياض ... .. التواب بالهيئات الثالثة ١٧٢ ، والرابعة ١٤٢ ،  
والسادسة ١٧٦ ، والسابعة ١٩٣ ، والتاسعة ٤٧٤  
بالملحق .
- منصور حاج ( الشيخ ) ... .. المجلس العالى ١٢
- منصور ( الشيخ ) ( أبو كبير ) ... .. المجلس العالى ١٣
- منصور حسين السلواوى ( الشيخ ) . الشيوخ بالهيئة الثالثة ٢٥٣ ، و ٥٣١ بالملحق .
- منصور حماده ... .. شورى التواب بالهيئة الثانية ٣٧ ، والجمعية  
العمومية بالهيئة الأولى ٦٥
- منصور لطيف بك ... .. الشيوخ بالهيئة الثالثة من المميين ٥٣٣ بالملحق .
- منصور مشالى ... .. التواب بالهيئتين السابعة ٢٠٨ ، والتاسعة ٤٨٩  
بالملحق .
- منصور يوسف باشا ... .. الجمعية التشريعية ٨٢
- منقريوس نصر ... .. الشيوخ بالهيئة الثانية ٣٣٩
- مهنى مجلى القمص بك ... .. التواب بالهيئة الثامنة ٤٦٧ بالملحق .
- مهنى يوسف عمر ... .. شورى التواب بالهيئة الثانية ٣٧ ، والتواب  
المصرى ٤١
- موريس نغرى عبد النور ... .. التواب بالهيئة التاسعة ٤٨٧ بالملحق .
- موسى ( الشيخ ) ... .. المجلس العالى ١٤
- موسى الجندى ... .. شورى التواب بالهيئة الأولى ٢٠
- موسى المقاد بك ... .. شورى التواب بالهيئة الأولى ١٧
- موسى خليفه ( الشيخ ) ... .. المجلس العالى ١٢
- موسى خليل ( المعلم ) ... .. شورى التواب بالهيئة الثانية ٢٥
- موسى سيف النصر موسى ... .. الشيوخ بالهيئة الثالثة ٥١٤ بالملحق .



- موسى على خاله ... .. التواب بالهيئة السابعة ٢٠٤
- موسى غالب باشا ... .. شورى القوانين من الميعين ٥٢
- موسى فؤاد باشا ( الفريق ) ... .. الشيوخ بالهيئات الأولى ٢٢٤ ومن الميعين  
في الثانية ٢٢٤، والثالثة ٢٤٢ و ٥٢٦ بالملحق .
- ميخائيل اثامبيوس ( المعلم ) ... .. شورى التواب بالهيئة الأولى ٢١
- ميخائيل القلاديوس ... .. الجمعية العمومية بالهيئة الأولى ٦٤
- ميخائيل غالى ... .. التواب بالهيئات الرابعة ١٤٣، والسادسة ١٧٧،  
والثامنة ٤٥٧ بالملحق .
- ميخائيل فرج ... .. شورى التواب بالهيئة الثالثة ٣٢، والجمعية العمومية  
بالهيئة الثانية ٦٨
- ميشيل أيوب باشا ... .. الشيوخ بالهيئة الأولى من الميعين ٢١٥
- ميشيل رزق ... .. الشيوخ بالهيئة الثالثة من الميعين ٢٤٤، و ٥٢٨  
بالملحق .
- ميشيل لطف الله بك ... .. الجمعية التشريعية من الميعين ٨٢

## ( ن )

- نادى حسن راشد بك ... .. التواب بالهيئات الرابعة ١٥٨، والسادسة ١٩٠،  
والثامنة ٤٧١ بالملحق .
- ناشد حنا ... .. الجمعية العمومية بالهيئة الخامسة ٧٨
- نور الدين على طراف ( الدكتور ) . التواب بالهيئة الثامنة ٤٨٤ بالملحق .
- نجيب اسكندر باشا ( الدكتور ) . التواب بالهيئات الأولى ٩٠، والثانية ١٠٧،  
والثالثة ١٢١، والرابعة ١٤١، والسادسة ١٧٥،  
والسابعة ١٩١، والشيوخ بالهيئة الثالثة من  
الميعين ٥٢٦ بالملحق .

- نجيب برعى بك ... .. الشيوخ بالهيئة الثانية من المعينين ٢٣٧  
 نجيب صريان بك ... .. التواب بالهيئة الخامسة ١٦٩  
 نجيب ميخائيل بشارة بك... .. التواب بالهيئتين الثامنة ٤٧٠ بالمحقق، والتاسعة  
 ٤٨٨ بالمحقق .  
 نخله جورجي المطيى باشا ... .. الشيوخ بالهيئة الثانية من المعينين ٢٣٥  
 نخله يوسف بك ... .. شورى القوانين من المعينين ٥٠  
 نسيف أفندى ... .. شورى القوانين من المعينين ٥٢  
 نصر عابدين... .. الشيوخ بالهيئة الثانية من المعينين ٢٣٧  
 نصر محمد ( الشيخ ) ... .. المجلس العالى ١٢  
 نصر منصور الشواربى ( الحاج ) .شورى التواب بالهيئة الأولى ١٨  
 نصير شريف ( الشيخ ) ... .. شورى التواب بالهيئة الثانية ٢٣  
 نهبان الأعصر باشا ... .. التواب بالهيئة الثانية ١١٢

## ( ٨ )

- هارون بدر القناشى ( الشيخ ) . التواب بالهيئتين الأولى ٩٢ ، والثالثة ١٢٣  
 هارون سليم أبو صعل باشا ... .. التواب بالهيئات الأولى ١٠٥ ، والثانية ١١٨ ،  
 والثالثة ١٣٨ ، والسادسة ١٨٩  
 هارون همام ... .. الجمعية العمومية بالهيئة الثانية ٦٨  
 هلال عبد الله ( الشيخ ) ... .. المجلس العالى ١٢  
 هلال منير بك ... .. شورى التواب بالهيئة الأولى ١٨ ، والتواب  
 المصرى ٣٨  
 همام أحمد خلف الله ( بك ) ... .. التواب بالهيئات الثالثة ١٣٨ ، والرابعة ١٥٧ ،  
 والثامنة ٤٧٠ بالمحقق .  
 همام حبيب ( الشيخ ) ... .. المجلس العالى ١٢

همام حمادى ( الشيخ ) ... شوى التواب بالهيئة الأولى ٣١  
همام محمود حمادى ... التواب بالهيئة التاسعة ٤٨٧ بالملحق .

### ( و )

واصف بطرس غالى باشا ... التواب بالهيئات الأولى ١٠١ ، والثانية ١١٤ ،  
والثالثة ١٣٣ ، والرابعة ١٥٣ ، والسادسة ١٨٥  
والشيخ بالهيئة الثالثة من الميتين ٥٣٥ بالملحق .

وديع صليب ... التواب بالهيئة الرابعة ١٤٦  
وزير بهلساوى قناوى ( الشيخ ) . التواب بالهيكتين السادسة ١٨٥ ، والثامنة ٤٦٥  
بالملحق .

وزيرى عبد الله ( بك ) ... الجمعية العمومية بالهيئة الرابعة ٧٤  
وهى أديب وهبه ... التواب بالهيكتين السادسة ١٨٦ ، والثامنة ٤٦٦  
بالملحق .

وهيب دوس بك ... التواب بالهيئة الخامسة ١٦١ ، والشيخ بالهيئة  
الثالثة من الميتين ٣٤٤ بالملحق .

ويضا واصف ... التواب بالهيئات الأولى ٩٥ ، والثانية ١١٠ ،  
والثالثة ١٣٧ ، والرابعة ١٤٦

### ( ى )

ياقوت سلام ... التواب بالهيئة التاسعة ٤٧٩ بالملحق .

يحيى أفندى ... شوى القوانين من الميتين ٥١  
يحيى إبراهيم باشا ... الشيخ بالهيكتين الأولى ٣١٦ ، والثانية من  
الميتين ٣٣٤

يحيى السيد بهلس بك ... التواب بالهيئة الثامنة ٤٦٥ بالملحق .

يحيى سليم أبو صغلى ... ... النواب بالهيئات الثالثة ١٣٨ ، والرابعة ١٥٧ ،  
والخامسة ١٧٢

يحيى محمد الوكيل بك ... ... النواب بالهيئة الثامنة ٤٧٠ بالمحقق .

يحيى محمد صفوت ... ... النواب بالهيئة التاسعة ٤٧٦ بالمحقق .

يس أحمد حامد بك ( باشا ) ... النواب بالهيئات الثانية ١١٨ ، والسابعة ٢٠٧ ،  
والثامنة ٤٧٠ بالمحقق ، والشيوخ بالهيئة الثالثة  
٢٥٣ و ٥٢٠ بالمحقق .

يس محمود أبو جليل ( الشيخ ) ... الشيوخ بالهيئة الأولى ٢٢٨

يعقوب بباوى عطية بك ... ... الشيخ بالهيئة الثانية ٢٤٠ ، والنواب بالهيئة  
السادسة ١٨٦

يوسف أفندى ... ... المجلس العالى ١١

يوسف أبو شلب ( الشيخ ) ... شورى النواب بالهيئة الثانية ٢٣

يوسف أحمد الجندى ... ... النواب بالهيئات الأولى ٩٦ ، والثانية ١١١ ،  
والثالثة ١٢٧ ، والرابعة ١٤٧ ، والسادسة ١٨٠ ،  
والشيوخ بالهيئة الثالثة من الميعين ٢٤٤  
و ٥٣٧ بالمحقق .

يوسف أحمد عيده ... ... النواب بالهيئة التاسعة ٤٧٦ بالمحقق .

يوسف أعلان قطاوى باشا ... الجمعية التشريعية من الميعين ٨٢ ، والشيوخ  
بالهيئات الأولى ٢١٤ ، والثانية ٢٣٥ ، والثالثة  
٢٤٢ من الميعين ، والنواب بالهيئات الأولى  
١٠٦ ، والثانية ١١٩ ، والثالثة ٢٤٢ و ٥٢٥  
بالمحقق .

يوسف الجمال بك ... ... الجمعية العمومية بالهيئة الخامسة ٧٦

يوسف المفاوى بك ( السيد ) ، النواب بالهيئة الخامسة ١٦٥ ، والتاسعة ٤٧٨  
بالمحقق .

- يوسف بقشوتو بك ... .. الشيوخ بالهيئة الأولى من الميعتين ٢١٨  
يوسف ذو الفقار باشا ... .. الشيوخ بالهيئة الثالثة من الميعتين ٥٣١ بالمحقق .  
يوسف رجب ( الشيخ ) ... .. المجلس العالي ١٤  
يوسف رزق ( المعلم ) ... .. شوى التواب بالهيئة الثانية ٢٤  
يوسف رزق الله ... .. شوى التواب بالهيئة الثالثة ٣٠  
يوسف سابا باشا ... .. الشيوخ بالهيئة الأولى من الميعتين ٣١٣  
يوسف سليمان باشا ... .. التواب بالهيئة الثانية ١٠٧  
يوسف سمّاح ( الشيخ ) ... .. المجلس العالي ١٤  
يوسف صالح ... .. التواب المصرى ٣٨ ، والجمعية العمومية بالهيئة

#### الأولى ٦٤

- يوسف عبد الشهيد ... .. التواب المصرى ٤١  
يوسف عبد الفتاح بك ( الحاج ) . شوى التواب بالهيئتين الأولى ١٧ ، والثالثة ٢٨  
يوسف عبد اللطيف ... .. الشيوخ بالهيئتين الأولى ٢٢٤ ، ومن الميعتين  
بالتالفة ٢٤٤ ، و ٥٣٨ بالمحقق .  
يوسف محمد الشرى ... .. التواب بالهيئتين السابعة ٢٠٣ ، والثامنة ٤٦٦  
بالمحقق .

- يوسف محمد عمر ( الشيخ ) ... .. شوى التواب بالهيئة الأولى ٢١  
يوسف وهبه باشا ... .. الشيوخ بالهيئة الأولى ٢٢٠  
يوسف يوسف الشرنوبى ( الشيخ ) . الشيوخ بالهيئتين الأولى ٢٢٦ ، والثالثة ٢٤٩  
و ٥٠٦ بالمحقق .

- يونس ( الشيخ ) ... .. المجلس العالي ١٤  
يونس أحمد سليم ( الشيخ ) ... .. التواب بالهيئات الثالثة ١٣٩ ، والرابعة ١٥٨ ،  
والسادسة ١٩٠

التغييرات التي وقعت بين حضرات المحترمين أعضاء مجلسي  
الشيوخ والنواب بعد الانتهاء من طبع الملحق  
حتى يوم ٢٠ يونيو سنة ١٩٤٧

(مجلس النواب)

- (١) دائرة الزرقا بمديرية الدقهلية :
- انتخاب أحمد المليجي مل بك في ٨ يونيو سنة ١٩٤٧ تكميلا بالترشيح .
- (٢) دائرة الفشن بمديرية المنيا :
- اختيار شاول بشري حنا عضوية مجلس الشيوخ في ٢٠ مايو سنة ١٩٤٧
- (٣) دائرة جرجا بمديرية جرجا :
- اختيار أحمد مصطفى أبو رحاب عضوية مجلس الشيوخ في ١٩ مايو سنة ١٩٤٧
- (٤) دائرة منوف بمديرية المنوفية :
- انتخاب محمد علي عبد العزيز الشقنقيري في يوم ١٧ يونيو سنة ١٩٤٧ تكميلا  
بالانتخاب .
- (٥) دائرة الفشن بمديرية المنيا :
- انتخاب حسين علي عيد في يوم ١٩ يونيو سنة ١٩٤٧ تكميلا بالترشيح .

(مجلس الشيوخ)

- (٦) دائرة كفر الزيات بمديرية الغربية :
- وفاة المرحوم محمد أحمد الشريف بك عضو مجلس الشيوخ يوم ١٨ مايو  
سنة ١٩٤٧
- (٧) دائرة قسم شبرا رقم ١ بمحافظة مصر :
- انتخاب راضب اسكندر بك في أول يونيو سنة ١٩٤٧ تكميلا بالترشيح .

## (تصحيح خطأ مطبعي)

( ١ ) ورد في صفحة ٨ بالسطر الثاني من المادة ٢٨ باللائحة الداخلية لمجلس

الشيوخ جملة ( الذي يحل محل محله ) ، وصحتها : الذي يحل محله .

( ٢ ) ورد بأول صفحة ٤٦٩ اسم حضرة النائب المحترم (محمد عبد الرحمن حمادى)

نائب بلصفورة ، وصحة اسمه : محمد عبد الرحيم حمادى .

(المؤلف)



صَكُّدَ طبع الملق الأول الزاين الخامس والسادس من  
"تاريخ الحياة للتبائية في مصر" مطبعة دار الكتب المصرية في يوم  
الجمعة ٩ شعبان سنة ١٣٦٦ (٢٨ يونيو سنة ١٩٤٧) م  
محمد نديم  
مدير المطبعة بدار الكتب  
المصرية

---

( مطبعة دار الكتب المصرية ١٩٤٦/٦/١٠٠٠ )

---









